

فقہ حنفی و بی
۳۱
(شرح)

۲۹۶، ۱۲۱

۳۳۵

• (اصلاح اغلاط طبع الروضة الندية شبرج الدرر البهية) •

صفحة	سطر	خطا	صواب
٣ ترجمه	○	تأهب	ناب
٣ أيضا	١٢	وغيرها	اي صار فوايا اه
٤ أيضا	٢٨	من هذا الكتاب	وغيرها
٥ أيضا	٢٨	من هذا الكتاب	من ايجاد العلوم
٢	٢	خمس	من ايجاد العلوم
٢	٣	وخسين	X
٤	٢١	او	خسين
٧	١٣	قابعا	اولونه او
٧	٢١	في الشتر	قابعا
٩	٢	والدم	في العشر
٩	٢٣	ماعدا	X
١٤	٢٠	وبل	ماعدا
١٤	٢٠	وحاشية	ووبل
١٤	٢٣	نقصان	حاشية
١٦	١	شيطانية	نقصان عنه
١٦	١٩	والليل	شيطانية
١٨	٢١	اسناده	والسبل
٢٠	٢	واعلم الى قوله ثم اعلم انه	اسناده
		٢٢ سطر	X
٢١	٢٦	وهو	هو
٢٣	١٠	حديث	حديثه
٢١	٧	منها	منها
٢٣	٢٥	على هذين	X
٢٩	٥	ثمرة	ثمرة
٤٩	٢٢	مثله	مثله الا
٥٠	٧	ذا	اذا
٥٢	١٢	وقتها	وقتها
٦٣	٢٠	ابوا	ابو
٦٤	٢	فحصه	فحصه

صواب	خطا	سطر	صفحة
الثلاث	الثلاثة	١٧	٦٤
هجر	مسعود	٩	٦٥
اذ	اذا	٢٥	٦٧
التشهد	لتشهد	٢٨	٦٩
الصلوات	الصلوة	٢٨	٧٢
وقال داود	وقادارد	٣١	٨٤
الاختلاف	الاختلاط	٤	١٢٥
للاستدلال ولم	ولم	١	١٣١
بنوالمطلب	بنوعبدالمطلب	٢٠	١٣٦
بعدم	بعد	٢٧	١٤٥
فاطمة	فاطمة	١٦	١٤٨
البيت	ليت	٨	١٥٧
التعب	لتعب	٢٨	١٦٢
البدنة	لبدنة	١٤	١٧٧
الابديل	لابديل	٢٥	١٧٨
كالتنعيم	التنعيم	٢٦	١٧٩
رمي	رميا	٢٩	١٩٣
تفيد	تفيد	٣	١٩٤
فليس	وليس	١٥	١٩٧
حكيمها	حكيمها	١٢	١٩٨
نكحتن	نكحتن	٢١	١٩٨
بكشها	بكشها	٧	٢٠٠
فلها	فاقلها	١٣	٢٠٤
فيصدق	يصدق	٤	٢٠٦
والثلاث	والثالث	١٦	٢١٢
يحمل	بحمل	٢٥	٢١٢
آله	واقه	٢	٢١٣
فلاتأخذوا	لاتأخذوا	٢٣	٢١٧
الرابع	لرابع	١٩	٢١٩
وبحديث	ولحديث	٢٢	٢١٩
وابنخزيمة	ابنخزيمة	٧	٢٢٣

صواب	خطأ	سطر	صفحة
✕	الآية	١٩	٢٢٤
أو أمربى	أو أسرى	١٢	٢٢٦
لعدة	العدد	٢٧	٢٢٦
اتظرن	اظرن	٣	٢٣٧
مادامت	مارامت	٢٥	٢٣٧
انماهي	نماهي	٢٨	٢٤٨
وذروا	و روا	٢٣	٢٤٩
وفحن لا تمنع	وفحن تمنع	٢١	٢٥١
مال	حال	٢٠	٢٥٥
معهم	معهم	٢٢	٢٧٤
إذا	إ.ا	٢٢	٢٧٤
دلوها	دلوها	٢٥	٢٧٦
مائة	مئة	٢٩	٢٨٠
اباحة	اباحه	٢١	٢٨٠
لمشترطه	أشترطه	٢٢	٢٨٠
انما	انما	٢٩	٢٩٢
عنه	عه	٢٢	٣٠٤
ولا	اولا	٩	٣١٢
هي ان يكون	ان يكون	٢٠	٣٢٠
فان	ان	٢١	٣٢٢
لي	الى	٢٢	٣٢٥
وقال بما	بما	٣	٣٣٦
اليها	اليه	١٨	٣٣٩
تأيدى	تعدى	٢٩	٣٥٠
في ذلك	ذلك	٨	٣٥٨
استتاب	استتاب	٢٠	٣٧٢
ان	ا	٥	٣٧٨
صحا من	صحا من	٤	٣٨٢
بني	بني	٢٢	٣٨٨
الى	لى	٢٠	٣٩٥
سيبوا	يتموا	٣	٤٠٠
المعاقري	للمعاقري	٦	٤٠٩

«هذه ترجمه مولانا التواب على القدر والجاه حرسه الله وأجلاه»

هو السيد الامام والعلامة الهمام أبو السبطين الحائز الشرفين السامى على الفرقدين صدر العلماء الاعلام المسنين وعمدة الكرام المحدثين المعقدين محي السنة قاصع البدعة شريف التجار عظيم المقدار الذى اقتضرت به بهو بال على جميع الاقطار وانتشرت بوجوده علوم السنة والآثار وصنف في ذلك الاسفار البكار مولانا ومن بالفضل والاحسان اولانا والاباء أمير الملك السيد صديق حسن خان بهادر لازال مشرفا بدر كماله الباهر فهو الاحق والاولى بقول القائل

أنته الخلافة منقادة • اليه تجرأ ذبا لها

فلم تك تصلح الاله • ولم يكن يصلح الاله

له النسب العالى على سائر النسب لانه من سلالة سيد العجم والعرب تتصل سلسلة نسبته الشريف وعرضه اللطيف الى حضرة سيد السادات وقدة القادات زين العابدين على بن الحسين السبط ابن على بن أبى طالب كرم الله وجهه كان مولده ضهى يوم الاحد لعله ناسع عشر من جمادى الاولى سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة وأزكى التسليم والخصبة ببلدة بريلى موطن جده القريب من جهة الام ثم جاءت به الكريمة من بريلى الى بلدة قنوج موطن آبائه الكرام ذوى العلاء والاحترام ولما طعن في السنة السادسة انتقل والده الشريف الى درجة الله الكريم اللطيف وبقي في حجر أمه يتبعها ونشأ على العقاف والطهارة وما زال يجمع التشارات ويحضر المكرام ثم قرأ على المشايخ الكرام والاجلاء الاعلام • منهم الشيخ الامام محمد صدر الدين خان مفتي بلدة دهلى من تلامذة الشيخ الكامل مولانا المرحوم الشيخ عبد العزيز وأخيه رفيع الدين ابنى الشيخ التقي الاجل مسند الوقت أحمد بن عبد الرحيم المدعو بشاه ولى الله المحدث الدهلوى رحمه الله • ومنهم الشيخ التقي الصالح محمد يعقوب المهاجر بمكة المشرفة أخو الشيخ محمد اسحق حفيد الشيخ عبد العزيز المحدث الدهلوى • ومنهم الشيخ القاضي حسين بن محسن السبعى الانصارى القينى الحليدى تلميذ الشريف الامام محمد بن ناصر الحازمى تلميذ الامام الشوكافى • ومنهم الشيخ عبد الحق بن فضل الله الهندى تلميذ الامام الشوكافى أيضا وجده واجتهده في اتقان علوم القرآن والسنة وتدوين علومهما واشتغل بالدرس والتأليف وصار أساقى المعقول والمنقول وأحرز جميع المعارف واتفق على حقيقة المواقف والمخالفات وصار مشارا اليه بالبنان والجليل في معرفة غوامض علوم الشريعة عند الرهان لمخافاته في كل فن يد صالحه وجارحة عاملة وفي الكتابة سرعة عجيبه وفي التأليف ملكة غريبة بحيث يكتب الكراريس العديدة في يوم واحد ويصنف الكتب الغضمة في أيام قليلة وطالع بفرط شوقه ومحج ذوقه كتب كثيرة ودواوين شتى في العلوم المتعددة والقنون المتنوعة ومر عليها مرور بالفاعلى اختلاف المحامها وتباين أنواعها وأنى عليها بصميم همته بأحسن ما يكون حتى حصل منها على فوائد كثيرة وهوائد أثرية أغنته عن الاستفادة عن أبناء الزمان وأقتضته عن مذاكرة فضلاء الاوان وجع بعونه تعالى

وحسن توفيقه واطيف تيسيره من نفائس كتب العلوم والتفسير والحديث ما يعبر
 عنه ويطول حده وأوحى من ضروب الفضائل العلمية والتحقيقات النفيسة ما قصرت
 عنه أيدي أبناء الزمان ويهجدون بيانه ترجان البراع عن إبراز هذا الشأن ثم انه عافاه الله
 ألقى عصا التسيار والترحال بحروسه بهو بال من بلاد مالوالة الدكن فنزل بها نزول المطر
 على الدمن فأقام بها وتوطن وأخذ الدار والسكن وتقول وتولد واستوزر وتاهب وألف
 وصنف واشتغل بتدوين علوم الكتاب العزيز والسنة المطهرة البيضاء وتخليص أحكامها
 من شوب الآراء ومفاسد الأهواء وهذا ان شاء الله تعالى خاص به في هذا الزمن الأخير
 فنيا أعلم والله يختص برحمته من يشاء وعلما الاقطار الهندية وان بالغ بعضهم في الارشاد
 الى اتباع السنة وقرر ذلك في موافاته وحرره في مصنفاته على وجه ثبت به المنه لهم على
 رقاب أهل الحق وشعر بعضهم عن ساق الجد والاجتهاد في الدعوة الى اعتقاد التوحيد
 ورد الشرك والتقليد باللسان بل بالسيف والسنن لكن لم يدون أحد منهم أحكام الكتاب
 العزيز والسنة المطهرة في العبادة والمعاملة وغيرها خالصة من آراء الرجال نقية عن أقوال
 العلماء على هذه الكيفية المشاهدة في مؤلفاته المختصرة والمطولة مما طبع واشتهر وشاع
 وسارت بها الركبان الى أقطار العالم من العرب والعجم وذاع منها بالبحار واليمن ومالها
 ومصر والعراق والقدس وطرابلس وتونس ومدن الهند والسند وبلغار ومليبار
 وبلاد القرس وهذا من فضل الله سبحانه وتعالى على عباده المؤمنين وكتب علماء الآفاق
 اليه ومحمد فوها ومفسر وها رسائل جمة أثنوا بها على تلك التأليف ودعوا له بغيري الدنيا
 والآخرة تقبل الله ذلك منهم وأحسن اليه واليه وهذه الرسائل موجودة كثرها في أواخر
 مؤلفات مولانا المترجم له فمن أرادها فليأجلها ليتضح له صدق القول فيما حكى عنه عنهم ثم
 ان الله سبحانه وتعالى خوله من المال الجمل الكثير والحكم الكبير والاولاد السعداء
 والتسب الحميد والحسب المزيدي ما يقصر عن كشفه لسان البراع ولو كشف عنه الغطاء
 ما ازداد الاواقف عليه الا يقينا وان انكرته بعض الطباع وهو الذي يقول لا خلافة مقتديا
 بأسلافه بضم الحال ولسان المقال اعلموا آلاؤا وشكرا وقليل من عبادي الشكور وان
 تعدوا نعمته الله لا تحصوها ان الانسان اظلم كفار وقد طعن الا في عشر الحسين من
 العمر المستعار مع ما هو مبتلى به من سياسة الرياسة وفقد الاحبة والانصار وكثرة الأعداء
 الجاهلين بالقضايا والاقدار والمرجوع من رب العالمين أن يجعله الله تعالى بمن قال فيهم
 وآتينا في الدنيا حسنة وانه في الآخرة لمن الصالحين والحمد لله الذي جعله محددا
 لاسادا وصابرا اشكرا ولم يجعله فظا غليظ القلب معاندا وقه در الحسد ما عدله بدأ
 بصاحبه فقتله وهذه أسماء كتبه المؤلفة على ترتيب حروف المعجم المطبوعة في مطبعة
 رياسته بهو بال المحمية وغيرها من البلدان العظام ويزيد الله في الخلق ما يشاء وهو المتفضل
 ذو الانعام

• (حرف الالف) •

كتاب

أجدد العلوم • تحف النبلاء المتقين بأحياء ما تراث فقهاء الهديين بالقارص • الاحتواء

في مسئلة الاستواء • الادراك في تخريج احاديث رد الاشراك • الاذاعة لما كان وما يكون
بين يدي الساعة • اربعون حديثا في فضائل الحج والعمرة • افادة الشيوخ في معرفة الاسم
والمقوسخ فارسي • الاكسر في اصول التفسير فارسي • اكبل الكرامة في بيان مقاصد
الامامة • الانتقاد الرجح في شرح الاعتقاد الصحيح

• (حرف الباء الموحدة) •

بغية الرائد في شرح العقائد فارسي • البلغة في اصول اللغة • بلوغ السؤل من انضية
الرسول

• (حرف التاء الفوقية) •

تجمة الصبي في ترجمة الاربعين من احاديث النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم

• (حرف التاء المثلثة) •

نمار التنكيث في شرح آيات التثنية فارسي

• (حرف الجيم) •

الجنة في الاسوة الحسنة بالسنة

• (حرف الحاء المهملة) •

حجج الكرامة في آثار القيامة فارسي • الحرز المكنون من لفظ المعصوم المكنون
• حصول المأمول في علم الاصول • الحطة في ذكر الصحاح الستة • حل الاسئلة المشككة

• (حرف الخاء المجهمة) •

خبيثة الاكوان في افتراق الامم على المذاهب والاديان

• (حرف الدال المهملة) •

دليل الطالب الى اشرف المطالب فارسي

• (حرف الذال المجهمة) •

ذخر الحق في آداب الماتق

• (حرف الزاء المهملة) •

رحلة الصديق الى البيت العتيق • الروضة الندية شرح الدرر البهية • رياض الجنة في
تراجم أهل السنة

• (حرف الزاي) •

• (حرف السين المهملة) •

السماب المروم في بيان أنواع الفنون واسماء العلوم وهو القسم الثاني من هذا الكتاب
• سلسلة العسجد في ذكر مشايخ السند فارسي

• (حرف الشين المجهمة) •

شمع المنجم في ذكر شعراء الزمن فارسي

• (حرف الصاد المهملة) •

• (حرف الضاد المجهمة) •

خاتمة الناقد الكتيب في شرح النظم المسمى بتأسيس الغريب

• (حرف الطاء المهملة) •

• (حرف الظاء المعجمة) •

نظرا للاضطرار بما يجب في القضاء على القاضي

• (حرف العين المهملة) •

العلم الخلفاء في علم الاشتقاق • العبرة بما جاء في الغزو والشهادة والهجرة • عون الباري
بجل أدلة البخاري أربع مجلدات

• (حرف الغين المعجمة) •

غصن البان المورق لمحسنات البيان • غنية القاري في ترجمة ثلاثيات البخاري
• (حرف الفاء) •

فتح البيان في مقاصد القرآن في أربع مجلدات • فتح المغيث بفتح الحادي عشر • القرع
النائي من الاصل الساسي فارسي

• (حرف القاف) •

قصيدة السبيل الذم الكلام والتأويل • قضاء الارب في مسئلة النسب • قطف الثمر في
عقائد أهل الأثر

• (حرف الكاف) •

كشف الالتباس عما وسوس به الخناس في الرد على الشيعة باللسان الهندي

• (حرف اللام) •

لقب القمط على تصحيح ما استعمله العامة من الأغلاط • لقطعة الجبلان مما تمس إلى معرفته
حاجة الانسان

• (حرف الميم) •

مشير ساكن الغرام إلى دروضات دار السلام • مرافع الغزلان في تذكار أدباء الزمان • مسكن
الختام شرح بلوغ المرام باللسان الفارسي • منهج الوصول إلى اصطلاح أحاديث الرسول
باللسان الفارسي

• (حرف النون) •

نيل المرام في تفسير آيات الاحكام

• (حرف الواو) •

الوثنى المرقوم في بيان أحوال العلوم المنتورة منها والمنظوم وهو القسم الأول من هذا
الكتاب

• (حرف الهاء) •

هداية السائل إلى أدلة المسائل بالفارسي

• (حرف الياء) •

بقطة أولى الاعتبار فيما ورد في ذكر النار وأصحاب النار هذا ما وقع في الماضي وإلى

الآن في الزيادة والتوجه الى تصنيف كتب شق وفي الحقيقة ان مشله لا يكون في هذا
 الاوان مع ما هو فيه من الامتحان وقد آن أن نقبض جواد المصلى عن الطراد في وصفه
 فان الكلام فيه بمرتبار وعباب زخار وفيما ذكرنا كفاية لاولى الالباب وسه الموفق
 لاصابة الصواب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم حرره الفقير
 الى رحمة ربه الكريم الباري حسين بن محسن السبجي الانصاري
 اليماني الساكن حاليا للقيم وبإل حرمه الله عن الزوال
 وصلى الله على خير خلقه وخاتم رسله محمد وآله
 وصحبه من بعده وشرفه وكرم
 وسلم بتاريخ پنج غرة ربيع
 الآخر سنة

• فهرسة الروضة النديه شرح الدررالمبيه •

صفحة	صفحة
٤	باب في المله
٩	فصل في النجاسات
١٤	فصل في التطهير
١٧	باب قضاء الحاجة
٢٣	باب الوضوء
٢٩	فصل ويستحب التثليث
٣٠	فصل في نواقض الوضوء
٣٤	باب الغسل
٣٥	فصل في الغسل الواجب
٣٦	فصل في غسل الجمعة
٣٨	باب التيمم
٤٢	باب الخوض
٤٤	فصل والنفاس أكثره أربعون يوما
٤٤	كتاب الصلاة
٥١	باب الاذان
٥٣	باب ويجب على المصل تطهير ثوبه
٥٦	باب كيفية الصلاة
٧١	فصل في مطلات الصلاة
٧٣	فصل ولا تجب الصلاة على غير مكلف
٧٤	باب صلاة التطوع
٧٧	باب صلاة الجماعة
٨٤	باب سجود السهو
٨٦	باب القضاء للقوات
٨٨	باب صلاة الجمعة
٩٣	باب صلاة العيدين
٩٦	باب صلاة الخوف
٩٨	باب صلاة السفر
١٠٢	باب صلاة الكسوفين
١٠٣	باب صلاة الاستسقاء
١٠٥	كتاب الخنازير
١٠٦	فصل في غسل الميت
١٠٧	فصل في تكفينه
١٠٨	فصل في الصلاة على الميت
١١٢	فصل في منى الخنازة
١١٥	فصل في دفن الميت
١٢٠	كتاب الزكاة
١٢٢	باب زكاة الحيوان
١٢٢	فصل في زكاة الابل
١٢٣	فصل في زكاة البقر
١٢٣	فصل في زكاة الغنم
١٢٣	فصل لا يجمع بين مقتري الخ
١٢٤	باب زكاة الذهب والفضة
١٢٧	باب زكاة النبات
١٣٣	باب مصارف الزكاة
١٤٠	باب صدقة الفطر
١٤٢	كتاب الخمس
١٤٤	كتاب الصيام
١٤٧	فصل يطل بلا كل والشرب الخ
١٤٨	فصل يجب على من افطر لم يشره
	أن يقضى
١٥١	باب صوم التطوع
١٥٤	باب الاعتكاف
١٥٧	كتاب الحج
١٥٩	فصل ويجب تعيين نوع الحج بالنية
١٦٤	فصل ولا يلبس المحرم القمصين الخ
١٦٨	فصل وعند قدوم الحاج مكة الخ
١٧٢	فصل ويسعى بين الصفا والمروة الخ
١٧٣	فصل ثم يأتي عرفه صبح يوم عرفة الخ
١٧٧	فصل والهدى الخ
١٧٩	باب العمرة المفردة
١٨٠	كتاب النكاح
١٨٩	فصل في كاح المتعة الخ
٢٠٢	فصل المهر واجب
٢٠٨	فصل الولد للفرش
٢٠٩	كتاب الطلاق
٢١٦	فصل ويقع بالكتابة مع النية

صفحة	صفحة
٢١٨ كتاب البباس	٢١٧ باب الخلع
٢٢١ كتاب الاضحية	٢٢١ باب الايلاء
٢٢٤ باب الوايعة	٢٢١ باب الظهار
٢٢٦ فصل في العقيقة	٢٢٣ باب العان
٢٢٧ كتاب الطب	٢٢٤ باب العدة
٢٣٠ كتاب الوكالة	٢٢٧ باب النفقة
٢٣١ كتاب الضمانة	٢٢٤ باب الرضاع
٢٣٢ كتاب الصلح	٢٢٧ باب الحضانة
٢٣٣ كتاب الحوالة	٢٤٠ كتاب البيع
٢٣٤ كتاب المقلس	٢٤٩ باب الربا
٢٣٧ كتاب اللقطة	٢٥٧ باب الخيارات
٢٣٨ كتاب القضاء	٢٦٠ باب السلم
٢٤٦ كتاب الخصومة	٢٦٢ باب القرض
٢٥٢ كتاب الحدود	٢٦٢ كتاب الشفعة
٢٥٩ باب السرقة	٢٦٤ كتاب الابارة
٢٦٢ باب حد القذف	٢٦٨ باب الاحكام والاقطاع
٢٦٣ باب حد الشرب	٢٦٩ كتاب الشركة
٢٦٤ فصل والتعزير في المعاصي التي لا توجب حدا الخ	٢٧٤ كتاب الرهن
٢٦٥ باب حد الحارب	٢٧٥ كتاب الوديعة والعارية
٢٦٧ باب من يستحق القتل حدا	٢٧٦ كتاب الغصب
٢٧٣ كتاب القصاص	٢٧٨ كتاب العتق
٢٧٩ كتاب الديان	٢٨٢ كتاب الوقف
٢٨٣ باب القسامة	٢٨٥ كتاب الهدايا
٢٨٥ كتاب الوصية	٢٨٨ كتاب الهبات
٢٨٨ كتاب المواريث	٢٨٩ كتاب الايمان
٢٩٤ كتاب الجهاد والسير	٢٩٣ كتاب النذر
٤٠٠ فصل في الغنيمة وتخصيمها	٢٩٧ كتاب الاطعمة
٤٠٥ فصل ويجوز استرقاق العرب	٣٠٠ باب الصيد
٤١١ فصل ويجب قتال البغاة الخ	٣٠٣ باب الذبح
٤١٤ فصل وطاعة الائمة واجبة الخ	٣١٠ باب الضيافة
	٣١١ باب آداب الاكل
	٣١٣ كتاب الاشربة

٢٠

الروضة الندية شرح الدور البهية لاسيد الامام
السلامة الملك المؤيد من الله الباري
أبي الطيب صديق بن حسن وصفه
ابن علي الحسيني القنوجي
البخاري فسم الله
في مدته
آمين

الحمد

مسجد القضاة

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم أنت الذي علمت الناس في دينهم حكما وفي دنياهم أحكاما وجعلت أمة خاتم
الرسول المرحومة أكرم الامم كلها منزلا ومقاما وما زلت ألهمت من شئت وقلهم من تشاء
منهم في كل قرن استعمال السنن المطهرة على وجهها الهامما ونهيتهم عن التفرق في الدين
وأوضحت لهم سبيل اليقين فاصبحوا بنعمتك بررة كراما وما أنفك عدولهم نقوعن الدين
ويتفقون عنه اتعمال المبطلين وتحريف الغالين وتأويل الجاهلين حتى عادهم الحق معتدلا
قواما ونصلي عليك أيها النبي الكريم بك من الله علينا بالايمن وهذا ما اسلاما لطفنا
بنا ورحمة علينا وبركة فينا واحسانا لنا وكراما فكان ذلك لازاما ولولا ما اهتمد بنا
ولا صلينا ولا علمنا أحكاما فكنت أنت داعينا الى الله سبحانه وتعالى وهادينا لتأوروثنا
وفينا اماما ونسلم عليكم أهل البيت الطاهرين أنتم أصبحتم من سعادة الدارين مهامما
وقتم بالحق الحق بالاتباع كما يحق قياما ورضي الله عنكم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بكم انتظم مبتدئ الامة الاممية بدأ وختاما ومنكم استتب أمر الملة المكرمة
أصلا وفرعا واهتماما ورحمة الله وبركاته عليكم أهل الحديث أنتم كنتم للناس عن
صراح الحق وصحاح السنة وقم الشريعة ظللانا وعن وجه الدين القويم والصراط المستقيم
لثامنا وكيف وقد جعلكم الله تعالى للمتقين اماما وبعد وبعد فلجامع الامام الهمام
عز المسلمين والاسلام سلالة السلف الصالحاء نذكر العرب العرباء وارث عاوم

سيد المرسلين خاتمة المفسرين والمحدثين شيخ شيوخنا الكامنين المجتهدين المطلق العلامة
الرباني قاضي قضاة القطر البعالي محمد بن علي بن محمد البني الشوكاني المتوفى سنة خمس
وخمسين ومائتين وألف الهجرة رضى الله تعالى عنه وأرضاه وجعل الفردوس منزله وزنه
ومأواه المختصر الذي سماه الدرر البهية في المسائل الفقهية فاصداً بذلك جمع المسائل
التي صح دليلها وانضم سبيلها تاركاً ما كان منها من بعض الرأي فانه قالها وقيلها غير
ملتفت الى ما اشتهر فالحق أحق بالاتباع وغير جامد على ما ذكر في الزبر فمسلك التحقيق اتساع
بل بعض فيه النصح النصيح ومخض عن زبد الحق الصريح وأتى بصحيفات جليلة خلت
عنها الدفاتر وأشار الى تدقيقات نفيسة لم تحوها مصنف الاكابر ونسبة هذا المختصر الى
المطولات من الكتب الفقهية نسبة السيكة الذهبية الى التربة المعدنية كما يعرف ذلك
من رشح في العلوم قدمه وسج في بحار المعارف ذهنه ولسانه وقله سألته جماعة من أهل
الانتقاد والفهم النافذ العاضين على علوم الاجتهاد باقوى لحي وأخذت ناجذ أن يجلي عليهم
عروس ذلك المختصر ويرفه اليهم ليعنوا في محاسنه النظر فاستقبلهم ريثما يصح منه
ما يحتاج الى التصحيح وينقح فيه ما لا يستغنى عن التنقيح ويرج من مباحثه ما هو مفقور
الى الترجيح ويوضح من غوامضه ما لا بد في نفسه من التوضيح فشرحه بشرح مختصر من
معين عيون الأدلة معتصر وسماه الدرر البهية شرح الدرر البهية وفيه ما قال قائل

ان شئت في شرع النبي * تقدر بزنده وارى

فأكف على الدرر التي * سلكت بسمط من درارى

وشرحه هذا كان بالقول فجعله شرحاً مزجياً وصيرته على منواله منسوجاً مستوعباً للفظه
ومعناه ومستعجباً للجمالية ومبناه مضيقاً اليه مذاهب الفقهاء ليظهر ضعفها وأقوتها عند
تقابل الأدلة وتعارضها بالأراء لا للاخذ بها على ما كان باي حال فان الرجال تعرف بالحق
لا الحق بالرجال ثم زدت عليه أشياء من حاشية الماتن على شفاء الأوام التي سماها وبيل الغمام
ومن غيرها عند النظر الثاني في هذا الكتاب فعاد بحمد الله تعالى كما قيل البوابين طاب هذا
وقد أمليت هذا الشرح على طريق الاوتجال بالاستجمال ارشاداً الى طرق من العلم طاملاً
تركته وهزا لطبائع جامدة طاملاً ركبت راجياً من الله تعالى ان أكون ممن تعلم علم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلمه واذا عه وحفظه على الناس وفيهم روجه وأشاعه فدونك
هذا المشروح والشرح يلقي اليك زمام التفويض في المدح والقدح يا من له في أوج التحقيق
معود وعليه من ملابس التدقيق برود كيف وهو يروى غليل طالب الحق الصادق ويضن به كل ذي باطل
عليل السائقين الى حساق الجنة فليسعديه كل طالب الحق الصادق ويضن به كل ذي باطل
زاهق ولئن رده القاصرون فسبقه الماهرون وان ذمه الجهلة فسوف يمدحه الكملة
وسميت هذا الشرح الاتيسر بل العلق النقيس (الروضة الندية شرح الدرر البهية)
والله سبحانه وتعالى أرجوان يعين على التمام ويتقنى به ومن أخلفه وجميع المتبعين
للسنن في هذه الدارود والسلام انه ولي الاجابة ويده الهداية والاصابة قال رضى
الله تعالى عنه

(بسم الله الرحمن الرحيم أحمد من أمرنا بالتفقه في الدين وأشكر من أرشدنا إلى اتباع سنن سيد المرسلين وأصلى وأسلم على الرسول الأمين وآله الطاهرين وأصحابه الأكرمين باب) هذا الباب قد اشتمل على مسائل الأولى (الماء الطاهر ومطهر) ولا خلاف في ذلك وقد نطق بذلك الكتاب والسنة وكجاء الدليل على كونه طاهراً مطهراً وقام على ذلك الإجماع كذلك يدل على ذلك الأصل والظاهر والبراهة فإن أصل عنصر الماء طاهر مطهر بلا نزاع وكذلك الظهور يفي بذلك والبراهة الأصلية عن مخالطة النجاسة له مستحبة (لا يخرج عنه عن الوصفين) أي عن وصف كونه طاهراً وعن وصف كونه مطهراً (الاما غير ريحه أولونه أو طعمه من النجاسات) هذه المسئلة الثانية من مسائل الباب وهي انه لا يخرج الماء عن الوصفين الا ما غير أحد أوصافه الثلاثة من النجاسات لامن غيرها وهذا المذهب هو أراج المذاهب وأقواها والدليل عليه ما أخرجه أحمد وصححه وأبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي والحاكم وصححه وأيضاً يحيى بن معين وابن حزم من حديث أبي سعيد قال قيل يا رسول الله اتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الخس ولحوم الكلاب والنتن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء وقد أعله ابن القطان باختلاف الرواة في اسم الراوي له عن أبي سعيد واسم أبيه وليس ذلك بعلة وقد اختلف في أسماء كثير من الصحابة والتابعين على أقوال ولم يكن ذلك موجباً للجهالة على ان ابن القطان نفسه قال بعد ذلك الاعلال وله طريق أحسن من هذه ثم ساقها عن أبي سعيد وقد قامت الحجة بتصحیح من صححه من أولئك الأئمة وله شواهد منها حديث سهل بن سعد عند الدارقطني ومن حديث ابن عباس عند أحمد وابن خزيمة وابن حبان ومن حديث عائشة عند الطبراني في الأوسط وأبي يعلى والبخاري وابن السكن كلها بنحو حديث أبي سعيد وأخرجه بن زيادة الاستفتاء الدارقطني من حديث ثوبان بلفظ الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غلب على ريحه أو طعمه وأخرجه أيضاً مع الزيادة ابن ماجه والطبراني من حديث أبي امامة بلفظ ان الماء طهور الا ان تغير ريحه أولونه أو طعمه بنجاسة تحدث فيه وفي اسنادهما من لا ينجس به وقد اتفق أهل الحديث على ضعف هذه الزيادة لكنه قد رجع الإجماع على منعهونها كما نقله ابن المنذر وابن الملقن في البدر المنير والمهدي في البحر فمن كان لا يقول بجمية الإجماع كان هذا الدليل عنده على ما أفادته تلك الزيادة هو الإجماع ومن كان لا يقول بجمية الإجماع كان هذا الإجماع مفيداً لصحة تلك الزيادة لكونها قد صارت مما أجمع على معناها وتلقى بالقبول فالاستدلال بها بالإجماع (وعن الثاني ما أخرجه عن اسم الماء المطلق من المغيرات الطاهرة) هذه المسئلة الثالثة من مسائل الباب ووجه ذلك ان الماء الذي شرع لنا التطهير به هو الماء المطلق الذي لم يصف الى شيء من الأمور التي تخالطه فان خالطه شيء أوجب اضافته اليه كما يقال ما ورد ونحوه فليس هذا الماء المقيد بنسبته الى الورد مثلاً هو الماء المطلق الموصوف بأنه طهور وفي الكتاب العزيز بقوله سبحانه ما مطهراً وفي السنة المطهرة بقوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور ونخرج بذلك عن كونه مطهراً ولم يخرج به عن كونه طاهراً لان الفرض ان الذي خالطه طاهراً واجتماع الطاهرين لا يوجب خروجهما عن الوصف الذي

كان مستحقا لكل واحد منهم ما قبل الاجتماع قال في حجة الله البالغة وأما الوضوء من الماء المقيد الذي لا يطلق عليه اسم الماء بلا قيد فأمر تدفعه الله تبارك وتعالى عن الرأى نعم إزالة الخبث به محتمل بل هو الراجح وقد طال القوم في فروع موت الحيوان في البر والعشر في العشر والماء الجاري وليس في كل ذلك حديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم البتة وأما الآثار المنقولة عن الصحابة والتابعين كأثر ابن الزبير في الزنجي وعلى بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في الفارة والنضى والشعبي في نحو السنور فليست مما يشهد له المحدثون بالصحة ولا بما اتفق عليه جمهور أهل القرون الأولى وعلى تقدير صحتهما يمكن أن يكون ذلك تطييبا للقلوب وتنظيها للماء لامن جهة الوجوب الشرعي كما ذكر في كتب المالكية ودون في هذا الاحتياط شرط القتاد وبالجملة فليس في هذا الباب شيء يعتد به ويجب العمل عليه وحديث القلتين أثبت من ذلك كله بغير شبهة ومن المحال أن يكون الله تعالى شرع في هذه المسائل لعباده شيئا زيادة على ما لا ينفكون عنه من الارتقاقات وهي مما يكثر وقوعه وتم به البلوى ثم لا ينص عليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فصاحبا ولا يستقيض في الصحابة ومن بعدهم ولا حديث واحد فيه والله أعلم انتهى قلت وقد طال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في تخريج حديث القلتين والكلام عليه جرحا وتعديلا لفظا ومعنى في كتابه التلخيص الخبير في تخريج أخبار الرافي الكبير اطالة حسنة فليرجع اليه (ولا فرق بين قليل وكثير) هذه المسئلة الرابعة من مسائل الباب والمراد بالقلة والكثرة ما وقع من الاختلاف في ذلك بين أهل العلم بعد إجماعهم على أن ما غيرت النجاسة أحد أوصافه الثلاثة ليس بطاهر فتبين أن الكثير ما بلغ قلتين والقليل ما كان دونهما لما أخرجه أحمد وأهل السنن والشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وصححه الحاكم على شرط الشيخين من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم ما قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو يسأل عن الماء يكون في الصلاة من الأرض وما ينوبه من السباع والدواب فقال إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث وفي لفظ أحمد لم ينجسه شيء وفي لفظ لاي داود لم ينجس وأخرجه بهذا اللفظ ابن حبان والحاكم وقال ابن منده استناد حديث القلتين على شرط مسلم انتهى ولكنه حديث قد وقع الاضطراب في استناده ومثنته كما هو مبين في مواطنه وقد أجاب من أجاب عن دعوى الاضطراب وقد دل هذا الحديث على أن الماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث وإذا كان دون القلتين فقد يحمل الخبث ولكنه كما قيد حديث الماء بطهور لا ينجسه شيء بتلك الزيادة التي وقع الإجماع عليها كذلك يقيد حديث القلتين بما يقال أنه لا يحمل الخبث إذا بلغ قلتين في حال من الأحوال التي لا تغير به أوصافه بالنجاسة فإنه حينئذ قد حمل الخبث بالمشاهدة وضرورة الحسن فلا منافاة بين حديث القلتين وبين تلك الزيادة المجموع عليهما وأما ما كان دون القلتين فهو مظنة لجل الخبث وليس فيه أنه يحمل الخبث قطعا وبتأول أن ما يحمل من الخبث يخرج عن الطهورية لأن الخبث يخرج عن الطهورية هو خبث خاص وهو الموجب لتغير أحد أوصافه أو كلها لا الخبث الذي لم يتغير وحاصله أن ما دل عليه مفهوم حديث القلتين من أن ما دون ما قيد يحمل الخبث لا يستفاد

منه الا ان ذلك المقدار اذا وقعت فيه نجاسة قد يجعلها وامانه يصير نجسا خارجا عن كونه طاهرا اقلبس في هذا المفهوم ما يفيد ذلك ولا ملازمة بين حمل الخبث والنجاسة المخرجة عن الطهورية لان الشارع قد نفي النجاسة عن مطلق الماء كما في حديث أبي سعيد المتقدم وما شهد به ونفاها عن الماء المقيس بالقلتين كما في حديث عبد الله بن عمر المتقدم أيضا وكان النفي بلفظ هو أعم صيغ العام فقال في الاول لا ينجسه شيء وقال في الثاني أيضا كما في تلك الرواية لم ينجسه شيء فافاد ذلك ان كل ماء يوجد على وجه الارض طاهرا الا ما ورد فيه التصريح بما يخص هذا العام مصرحا بأنه يصير الماء نجسا كما وقع في تلك الزيادة التي وقع الاجماع عليها فانها وردت بصيغة الاستثناء من ذلك الحديث فكانت من الخصصات المنفصلة بالنسبة الى حديث أبي سعيد ومن الخصصات المنفصلة بالنسبة الى حديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما على القول الرابع في الاصول وهو انه يبنى العام على الخاص مطلقا فتقرر بهذا انه لا منافاة بين مفهوم حديث القلتين وبين سائر الاحاديث بل يقال فيه ان مادون القلتين ان حمل الخبث جملا استلزم تغيير ريح الماء ولونه أو طعمه فهذا هو الامر الموجب للنجاسة والخروج عن الطهورية وان جملة جملا لا يغير أحد تلك الاوصاف فليس هذا الحمل مستلزما للنجاسة وقد ذهب الى تقدير الماء القليل بمادون القلتين والكثيرهما الشافعي رح وأصحابه رح وذهب الى تقديره القليل بما يظن استعمال النجاسة باستعماله والكثير بما لا يظن استعمال النجاسة باستعماله ابن عمر ومجاهد وقد روى أيضا عن الشافعية رح والخنفرة رح وأحمد بن حنبل رح ولا أدري هل تصح هذه الرواية أم لا فذهب هو لامدونة في كتب أتباعهم من أراد الوقوف عليها راجعها واحتج أهل هذا المذهب بمثل قوله تعالى والريح فاهجر وبخبر الاستيقاظ وخبر الولوغ وأحاديث النهي عن البول في الماء الدائم وهي جميعها في الصحيح ولكنها لا تدل على المطلوب ولو فرضنا ان لشي من هذا دلالة بوجه ما كان ما أفادته تلك الدلالة مقيدا بما تقدم لان التعبد انما هو بالظنون الواقعة على الوجه المطابق للشرع على انه لا يبعد أن يقال ان العاقل لا يظن استعمال النجاسة باستعمال الماء الا اذا خالطت الماء بجرمها أو بريحتها أو بلونها أو بطعمها المخالطة ظاهرة فوجب ذلك الظن ولا شك ولا ريب ان ما كان من الماء على هذه الصفة ينجس لان المخالطة ان كانت بالجرم فالتوضي مستعمل لعين النجاسة وان كانت المخالطة بالريح أو اللون أو الطعم فلا مخالطة بين هذا المذهب وذلك المذهب الذي رجحناه والحاصل انهم ان أرادوا بقولهم ان ظن استعمال النجاسة باستعماله فهو القليل وان لم يظن فهو الكثير ما هو أعم من عين النجاسة وريحها ولونها وطعمها فلا مخالطة بين هذا المذهب وذلك المذهب الذي رجحناه الا من جهة ان هؤلاء اعتبروا المظنة واهل المذهب الاول اعتبروا المثنة ولكن لا يخفى أن المظنة اذا كانت هي الصادرة عن غير أهل الوسوسة والشكوك فهي لا تكاد تختلف المثنة في مثل هذا الموضع وان أرادوا استعمال العين ففقط وأعدم استعمال العين فقط فهو مذهب مستقل غير ذلك المذهب ولكن الظاهر انهم أرادوا المعنى الاول ويدل على ذلك انه قد وقع الاجماع على ان ما غير لون الماء أو ريحه أو طعمه من النجاسات أو جب تعيينه كما تقدم تقريره فاهل هذا المذهب من جملة القائلين بذلك لمخولهم

والله

المتن

في الاجماع بل هو مصرح بالحكاية الاجماع في البحر فتقرر به هذا انهم يريدون المعنى الاول
 اعنى الاصح من العيين والريح واللون والطعم ثبوتها واتهاما وحيتث فلا مخالفة بين المذهبين
 لان اهل المذهب الاول لا يخالفون في ان استعمال المطهر لعين النجاسة مع الماء موجب
 لخروج النجاسة الطهوية خروجا رائدا على خروجه عند استعمال ما فيه مجرد الريح
 أو اللون أو الطعم فتأمل هذا فهو مفسد بل مجموع ما اشتمل عليه هذا البحث في الجمع بين
 المذاهب المختلفة في الماء بين الأدلة الدالة عليها على هذه الصورة التي لخصتها عالم اقف عليه
 لاحد من اهل العلم وهذه المسئلة هي من المضائق التي يتعثر في ساحتها كل محقق ويتبلد عند
 تشعب طرائقها كل مدقق وقد حررها المصنف في سائر مؤلفاته (١) تحريرات مختلفة لهذه
 العلة واحال الكلام عليها في طب القنبر في المسائل العنبر وقد استدلل بعض اهل العلم بمثل
 حديث استفت قلبك وان افتاك المفتون ومثل حديث دع ما يريك الى ما لا يريك ولا يستفاد
 منهما الا ان التورع عند الظن من الاقدام أولى وأهل هذا المذهب يوجبون العمل بذلك
 الظن حقا ويرى ما قد عرفت ان أدلة المذهب الاول على الوجه الذي لخصناه تدل على المذهب
 الثاني فابعد التبعة الى مثل حديث استفت قلبك ودع ما يريك ليس كما ينبغي فان قيل انه قصد
 الاستدلال على مجرد العمل بالظن من غير نظر الى هذه المسئلة فيقال أدلة العمل بالظن في
 الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر وأكثر منها أدلة النهي عن العمل به وهكذا التعويل على
 حديث الولوع والاستيقاظ ونحو ذلك لا يفيد وقد حكى في تحديد الماء الكثير أقوال منها
 ان الكثير هو المستجير وقبل ما اذا حرك طرفه لم يتحرك الطرف الاخر وقبل ما كان مساحة
 مكانه كدأوقيل غير ذلك وهذه الأقوال ليس عليها آثار من علم بل هي خارجة عن باب الرواية
 المقبولة والدراية المعقولة (وما فوق القلتين وما دونهما) قدر الشافعي الماء الذي لا ينحس
 بوقوع النجاسة ما لم يتغير بالقلتين وقد ردهما بخمس قرب وفسرها أصحابه بخمس مائة رطل
 وقدره الحنفية بالفـ دير الكبير الذي لا يتحرك جانب منه يتحرك الاخر والعشرون في الشـ
 كذا في المـوى شرح الموطا وقال في حجة الله البالغة ومن لم يقل بالقلتين اضطر الى مثلهما
 في ضبط الماء الكثير كالمالكية أو الرخصة في آبار الفـ لوات من نحو ابعاد الابل انتهى
 ويدفع ذلك ما مر من عدم الفرق بين ما دون القلتين وما فوقهما مع الدليل عليه وان شئت
 زيادة التفصيل فعليك بالفتح الرباني في فتاوى الشوكاني ففيها ما يشفي العليل ويسقي الغليل
 (ومتحرك وساكن) وجه ذلك ان سكونه وان كان قد ورد النهي عن التطهير به حاله فان ذلك
 لا يخرج عنه كونه طهورا لانه يعود الى وصف كونه طهورا بمجرد تحركه وقد دلت الاحاديث
 على انه لا يجوز التطهير بالماء الساكن ما دام ساكنا كحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عند
 مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يغتسلن أحدكم في الماء الدائم وهو جنب
 فقالوا يا أبا هريرة كيف يفعل قال يثبته وله تناو ولا وفي لفظ لاجد وأبي داود لا يولن أحدكم في
 الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنباته وفي لفظ البخاري لا يولن أحدكم في الماء الدائم الذي
 لا يجري ثم يغتسل فيه وفي لفظ الترمذي ثم يتوضأ منه وغير هذه الروايات التي يفيد مجموعها
 النهي عن البول في الماء الدائم على انفراد النهي عن الاغتسال فيه على انفراده والنهي

(١) كتبت الاوطار وبل النعام والتبيل الجراد والفتح الباقي اهـ

في المـ

عن مجموع الامرين ولا يصح أن يقال ان روايتي الانفراد مقيدة بان الاجتماع لان البول في
الماء على انفراده لا يجوز فأفادهذا ان الاغتسال والوضوء في الماء الدائم من دون بول فيه
غير جائز فمن لم يجد الاماسا كذا وأراد ان يتطهر منه فعليه أن يحتال قبل ذلك بأن يحركه حتى
يخرج عن وصف كونه ساكنا ثم يتوضأ منه وأما أبو هريرة فقد جعل النهي على الانغماس
في الماء الدائم ولهذا المسائل كيف يفعل قال يتناولونه تناولا ولكنه لا يتم ذلك في الوضوء فإنه
لا انغماس فيه بل هو يتناولونه تناولا من الابتداء فالاولى تحريك الماء قبل الشروع في
الطهارة ثم يتطهر به وقد ذهب الجمهور الى خلاف ما دل عليه هذه الروايات فلم يفرقوا بين
المحرك والسكن ومنهم من قال ان هذه الروايات محمولة على الكراهة فقط ولا وجه لذلك
وقد قيل ان المستبحر مخصوص من هذا بالاجماع والراجح ان الماء الساكن لا يحل التطهر به
مادام ساكنا فإذا تحرك عادة وصفه الاصل وهو كونه مطهرا وهذه هي المسئلة الخامسة من
مسائل الباب (ومستعمل وغير مستعمل) هذه المسئلة السادسة من مسائل الباب وقد وقع
الاختلاف بين أهل العلم في الماء المستعمل لعبادة من العبادات هل يخرج بذلك عن كونه
مطهرا أم لا تخفى عن أحد بن حنبل واليشعروا وراعي والشافعي ومالك في إحدى الروايتين
عنهما وأبي حنيفة في رواية عنه ان الماء المستعمل غير مطهر واستدلوا بما تقدم من حديث
النهي عن الاغتسال في الماء الدائم ولادلالة على ذلك لأن عمله النهي عن التطهر به ليست
كون ذلك الماء مستعملا بل كونه ساكنا ولا السكون لاملزمة بينهما وبين الاستعمال
واحتجوا أيضا بما ورد من النهي عن الوضوء بفضل المرأة ولا تنص عليه ذلك
في الاستعمال كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى فلا يتم الاستدلال بذلك لاحتماله
ولو كانت العلة الاستعمال لم يخص النهي بجمع الرجل من الوضوء بفضل المرأة والعكس بل
كان النهي سيقع من الشارع لكل أحد عن كل فضل ومن جملة ما استدلو به ان السلف
كانوا يكملون الطهارة بالتيمم عند ذلك الماء لا بما ساقط منه وهذه حجة ساقطة لا ينبغي
التعويل على مثلها في اثبات الاحكام الشرعية فعلى هذا المستدل أن يوضع هل كان هذا
التكميل بفعله جميع السلف أو بعضهم والاول باطل والثاني لا يدري من هو قليبين لنا
من هو على انه لا حجة الا الاجماع عندهم من صحيح الاجماع وقد استدلو بابداه هي اجنبية عن
عمل النزاع مثل حديث غسل اليد ثلاثا بعد الاستيقاظ قبل ادخالها الاناء ونحوه فالحق ان
المستعمل طاهر ومطهر لا بالأصل وبالدلالة الدالة على ان الماء طهور وقد ذهب الى هذا
جماعة من السلف والخلف ونسبه ابن حزم الى عطاء وسفيان الثوري وأبي ثور وجميع أهل
الظاهر ونقله غيره عن الحسن البصري والزهري والنفسي ومالك والشافعي وأبي حنيفة
في إحدى الروايات عن الثلاثة المتأخرين والحق ان الماء لا يخرج عن كونه طهورا بمجرد
استعماله للطهارة الا ان يتغير بذلك ريحه أو لونه أو طعمه وقد كان الصحابة يكادون يقتلون
على ما ساقط من وضوئه صلى الله عليه وسلم فياخذونه ويتبركون به والتبرك به يكون
بغسل بعض أعضاء الوضوء كما يكون بغير ذلك والحاصل ان اخراج ما جعله الله طهورا
عن الطهورية لا يكون الا بدليل

(فصل والنجاسات) * جمع نجاسة وهي كل شئ يستقذره أهل الطبائع السليمة ويحفظون عنه ويغسلون الثياب اذا أصابها كالعذرة والبول والدم (هي غائط الانسان مطلقا وبوله) بالادلة الصحيحة المقيدة للقطع بذلك بل نجاستهما من باب الضرورة الدينية كما لا يخفى على من له اشتغال بالادلة الشرعية وبما كان عليه الامر في عصر النبوة ولا يقدح في ذلك التخفيف في تطهيرهما في بعض الاحوال أما الغائط فكما في حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا وطئ أحدكم نعله الاذى فان التراب له طهور وفي لفظ اذا وطئ الاذى بنجفيه فطهورهما التراب رواهما أبو داود ورج ابن السكن والحاكم والبيهقي وقد اختلف فيه على الاوزاعي واخرج أحمد وأبو داود والحاكم وابن حبان من حديث أبي سعيد ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيه ما فان رأى خبثا فليمسحه بالارض ثم ليصل فيهما وقد اختلف في وصله وارساله ورجح أبو حاتم في العلل الموصول وأخرج أهل السنن عن أم سلمة مرفوعا بل يظفر ما بعده وعن أنس عند البيهقي بسند ضعيف بنحوه وكذلك عن امرأة من بني عبد الاشهل عند البيهقي أيضا فان جعل التراب مع المسح مطهرا لذلك لا يخرج عنه كونه نجسا بالضرورة اذا اختلف وجه التطهير لا يخرج النجس عن كونه نجسا وأما التخفيف في تطهير البول فكما ثبت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بأن يراق على بول الأعرابي ذنوبا من ماء وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وأنس رضي الله عنهم - ما وأما ما عدا غائط الاذى وبولهمن الابول والازبال فلم يحصل الاتفاق على شئ في شأنها والادلة مختلفة فورد في بعضها ما يدل على طهارته كابوال الأبل فانه ثبت في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر العربيين بأن يشربوا من أبوال الأبل ومن ذلك حديث لابس يول ما يور كل لجه وهو حديث ضعيف أخرجه الدارقطني من حديث جابر رضي الله عنه والبرامضي الله عنه وفي اسناده عمرو بن الحسين العقيلي وهو ضعيف جدا لا تقوم به حجة ولا حجة وورد ما يدل على نجاسة الروث ما أخرجه البخاري وغيره انه قال صلى الله عليه وسلم في الروث انها ركس والركس النجس وقد نقل التيمي ان الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير ولكنه زاد ابن خزيمة في رواية انها ركس انها روث حماروه معظم ما استدله القائلون بالتعميم في النجاسة لا ينطبق على غير الخمارج من الاذى وحديث الروث لا يستلزم التعميم وحديث عمار قد أطلق من رواه على انه من الضعف بمكان يسقط به عن درجة الاعتبار لانه من رواية ثابت بن جراح عن علي ابن زيد بن جدهان والاول مجمع على تركه والثاني مجمع على ضعفه فلا يفتي مر بمسألة حجة على التعميم واحتموا باذنه صلى الله عليه وسلم لم بالصلاة في مراض الغنم وبأذنه بشرب أبوال الأبل وهما محجمان ولا حكم للمعارضة بنهي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في معاطن الأبل لان النهي معلل بانها رجما تؤذى المصلى فلا بد - تلزم ذلك عدم طهارة ازالها وأبو الهيثم كان تعليل الصلاة في مراض الغنم بانها بركة لا يستلزم ان الصلاة انما كانت لاجل كونها بركة فان مثل ذلك لا يستوغ مباشرة ما ليس بما هو فالحق الحقيق بالقبول الحكم بنجاسة ما ثبتت نجاسته بالضرورة الدينية وهو بول الاذى وغائطه وأما ما عداهما فان ورد فيه ما يدل على

نجاسته كالموت وتوجب الحكم بذلك من دون الحاق وان لم يرد فالبراءة الاصلية كافية في نفي التعبد بكون الشيء نجس من دون دليل فان الاصل في جميع الاشياء الطهارة والحكم بنجاستها حكم تكليفي ثم به السأوى ولا يحل الابعاد قيام الحجة قال الماتن رحمه الله تعالى ولا يخفى عليك ان الاصل في كل شيء انه طاهر لان القول بنجاسته به ملزم تعبد العباد بحكم من الاحكام والاصل عدم ذلك والبراءة قاضية بانه لا تكليف بالتحمل حتى يثبت ثبوتاً ينقل عن ذلك وليس من أثبت الاحكام المنسوبة الى الشرع بدون دليل بأقل انما من أبطل ما قد ثبت دليله من الاحكام فالأكل اما من التقول على الله تعالى بما لم يقل أو من ابطال ما قد شرعه لعباده بلا حجة (الا الذكرا الرضيع) لحديث يغسل من بول الجارية وبرش من بول الغلام أخرجه أبو داود ورواه الله تعالى والنسائي رحمه الله تعالى وابن ماجه والبرز وابن خزيمة من حديث أبي السمع خادم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يصححه الحاكم وأخرج احمد والترمذي وحسنه من حديث علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال بول الغلام الرضيع ينضج وبول الجارية يغسل وأخرجه أيضاً ابن ماجه وأبو داود بإسناد صحيح عن علي موقوفاً وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والطبراني من حديث أم الفضل لبابة بنت الحارث قالت قال الحسين بن علي في حجر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت يا رسول الله أعطني ثوبك والبس ثوباً غيره حتى أغسله فقال انما ينضج من بول الذكرو يغسل من بول الانثى وثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أم قيس بنت محسن انها أتت ابن لها صغيراً لم يأكل الطعام الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فبال على ثوبه فدعا بماء فغسله ولم يغسله وفي صحيح البخاري من حديث عائشة قالت أتت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بصبي يحنكه فبال عليه فأتبعه الماء وفي صحيح مسلم عنها قالت كان يوثق بالصبيان فيؤكل عليهم ويحنكهم فأتى بصبي فبال عليه فدعا بماء فأتبعه بوله ولم يغسله فهذا تصريح بانه لم يغسله فيكون اتباعه الماء اما مجرد النضج كما وقع في الحديثين الآخرين أو مجرد صب الماء عليه من دون غسل وبالجملة فالتصريح منه صلى الله تعالى عليه وسلم بالقول بما هو الواجب في ذلك هو الاول بالاتباع لانه كلام مع أمته فلا يعارضه ما وقع من فعله على فرض انه مخالف للقول وقد ذهب الى الاكتفاء بالنضج في بول الغلام الجارية جماعة منهم علي وأمسلة والثوري والاوزاعي والخصي ودادود وابن وهب وعطاء والحسن والزهرى وأحمد وامحق ومالك في رواية وهذا هو الحق الذي لا محيص عنه وذهب بعض أهل العلم وقد حكى عن مالك والشافعي والاوزاعي الى انه يكفي النضج فيهما وهذا فيه مخالفة لما وقع في هذا الاحاديث الصحيحة من التفرقة بين الغلام والجارية وذهب الحنفية رح وسائر الكوفيين الى انها سواء في وجوب الغسل وهذا المذهب كالذي قبله في مخالفة الادلة وقد استدلل أهل هذا المذهب الثالث بالادلة الواردة في نجاسة البول على العموم ولا يخفى انهم مخصوصة بالادلة الخاصة المصرحة بالتفرق بين بول الجارية والغلام وأما ما قيل من قياس بول الغلام على بول الجارية فلا يخفى ان قياسه في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار وقد شد ابن حزم فقال انه يرش من بول الذكرا أي ذكر كان وهو اهل حال للقيس المذكور

والتحسين

توفى بعد ذلك بالاصل من طهارة النجاسة

سابقا بلفظ بول الغلام الرضيع ينضج والواجب حمل المطلق على المقيد قال في الحجة قد أخذنا بالحديث أهل المدينة وإبراهيم النخعي وأضع فيه القول بمجدة لا تغترب بالمشهورين الناس قلت قال الشافعي رحمه الله تعالى ينضج من بول الغلام ما لم يطعم ويغسل من بول الجارية فسر البغوي أن بول الصبي نجس غير أنه يكتفى فيه بالرش وهو أن ينضج الماء عليه بحيث يصل إلى جميعه فيظهر من غير مر من ولادك وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يغسل منهما سواء وينجس إن يقال من جانب أي حنيفة رحمه الله تعالى أن المراد بالنضج الغسل الخفيف وبالفعل المر من والدلائل وأصل المسئلة أن التطهير إنما يكون بأزالة عين النجاسة وأثرها وبول الجارية أغلظ واتن فاحتج فيه إلى زيادة المرس كذا في المسوى وأقول أحاديث التخصيص هنا صحيحة لا شك في ذلك ولا ريب فما الذي دعاهم إلى الوقوع في مضيق التأويل المتعسف الذي لا يسوغ ارتكاب مثله مع وجود السعة وهذا كلام عامل الجلي عن الفائدة مرة لأن هذا المعنى قد استفيد من العام ثم اهدار لفائدة المغايرة بالمره وحكم على كلام من أوفى جوامع الكلم وكان أقصع العرب بما يلحقه بكلام من هو من العي بمنزلة وقوعه في الكلام القاصر عن رتبة الفصاحة والبلاغة وقد كرفي النهاية ما يفيد أن النضج يأتي بمعنى الغسل قلت قد يرد في مثل ذلك نادرا إذا اقتضاء المقام وهما وقع مقابلا للغسل فكيف يصح تفسيره وقد أطلق أئمة اللغة أن النضج هو الرش فيجب حمله على ذلك إذ لم يتم قرينة على إرادته غيره فكيف إذا كان الكلام لا يصح إلا بالحمل على ذلك المعنى الأعم الأغلب والا كان الكلام حشا وان كان استعظام قائل قد قال بوجوب غسل البول فليس أحداً أعظم منزلة ولا أكبر قدرا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقل الأحوال أن يجعل كلامه منزلة على غيره من علماء أمته فيكون كلامهم مردودا إلى كلامه ولو ثبت أن المشغوفين بحجة مذاهب الأسلاف جعلوه كسلافهم فسلكوا فيما بين كلامه وكلامهم طريقة الأنصاف ولكنهم في كثير من المواطن يجعلون الحظ لاسلافهم فيردون كلامه صلى الله عليه وسلم إلى كلامهم فإن وافقهم فيها ونعمت وإن لم يوافقهم فالقول ما قالت حذام فإن تكررت هذا فهاتأبى ما الذي اقتضى هذه التأويلات المتعسفة ورد أحاديث التخصيص الصحيحة مع تسليمهم أن الخاص مقدم على العام وأنه يبنى العام على الخاص وهذا مشتهر في الأصول اشتهار النهار (ولعاب كلب) قد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب الكلب في آفأ أحدكم فليغسله سبعا وثبت أيضا عندهما وغيرهما مثله من حديث عبد الله بن مغفل فدل ذلك على نجاسة لعاب الكلب وهو المطلوب هنا والكلام في الخلاف بين من عمل بظاهر هذه الأدلة ومن اكتفى بالتثليث معروف وليس ذلك مما يقدح في كونه نجسا لأن محل الدليل على النجاسة هو إيجاب الغسل وهكذا لا يتعلق بما نحن بصدده زيادة التخليط بالترتيب كما وقع في أحاديث الباب في الصحيحين وغيرهما فإنه ليس المقصود ههنا الإثبات كون اللعاب نجسا لا بيان كيفية تطهيره فلذلك موضع آخر والحاصل أن الحق ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من التسميع والترتيب وليس من شرط التعبد الإطلاع على

ع
ب
س
ع

علل الاحكام التي تعبدنا الله بها على ما هو الراجح وقد صرح لنا الامر منه صلى الله عليه وسلم
 بالفصل على الصفة المذكورة بالا حاديث العصمة ولم يعبد عنه ما يدلنا على خلاف هذا الحكم
 فلا يجهل تحويل الشرع المقرر بأقوال علماء الامة سواء كان القول المخالف منسوب الى
 جميعهم أو الى بعضهم وقد حفظ الله هذه السنة بأقوال جماعة من علماء الامة كما هو معروف
 في كتب الخلاف والفقه وشرح السنة ومن أغرب ما يراه من ألهمة الله شرده وجب
 اليه الانصاف ما يقع في كثير من المواطن من جملة من ذلك عن الشريعة بعزل والميل
 عن الحكم الثابت بشرع أوضح من الشمس من دون سبب يقتضي ذلك كما فيما نحن بصدده
 وفيما سلف في بول العبي وأشياء هذا ونظائره لا تحصى والله المستعان (وروث) الدليل
 على نجاسته ما تقدمت الاشارة اليه من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الروثة انها ركس
 والركس في اللغة النجس فالروثة نجس وهو المطلوب وقد قدمنا كلام التبعي في تخصيص
 ذلك بروث الخيل والبغال والحمير (ودم حيض) الدليل على ذلك ما ثبت عندنا من رواية
 داود والترمذي من حديث خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لي الاثوب واحد وأنا
 أحيض فيه قال فاذا طهرت فاغسلي موضع الدم ثم صلى فيه قالت يا رسول الله ان لم يخرج أثره
 قال يكفيك الماء ولا يضر لك أثره وفي اسناده ابن لهيعة وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي
 وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت محسن مرفوعا بلفظ حكبه بضع
 واغسله بماء وسدر قال ابن القطان اسناده في غاية الصحة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث
 أسماء بنت أبي بكر رضي الله تعالى عنهما قالت جاءت امرأة الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 فقالت احدها انا يصيب ثوبها من دم حيض فكيف تصنع قال تحتها ثم تفرسه بالماء ثم تنضجه
 ثم تصلي فيه قال لا مبر بفسل دم الحيض وحكمه بضع بقية بثبوت نجاسته وان اختلف وجه
 نظره بغيره فذلك لا يخرججه عن كونه نجسا وأما أثر الدماء فالادلة فيها مختلفة مضطربة
 والبراهن الاصلية مستعصية حتى ياتي الدليل الخالص عن المعارضة الراجحة أو المساوية
 ولو قام الدليل على رجوع الضمير في قوله تعالى فانه رجس الى جميع ما تقدم في الآية الكريمة
 من الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير لكان ذلك مقيدا للنجاسة الدم المسفوح والميتة
 ولكنه لم يرد ما يفيد ذلك بل النزاع كائن في رجوعه الى الكل أو الى الاقرب والظاهر رجوعه
 الى الاقرب وهو لحم الخنزير لافراد الضمير ولهذا جاز مناهنا بنجاسة لحم الخنزير دون الميتة
 والدم الذي ليس بدم حيض ولا سباعا وقد ورد في الميتة ما يفيد أنه لا يحرم منها الاكل كما ثبت
 في الصحيح بلفظ انما حرم من الميتة أكلها ومن رام تحقيق الكلام في الخلاف الواقع في مثل
 هذا الضمير المذكور في الآية فليرجع الى ما ذكره أهل الأصول في الكلام على القيد الواقع
 بعد جملته مشفلة على أمور متعددة (ولحم خنزير) الدليل على نجاسته ما تقدمنا قريبا من الآية
 الكريمة (وفيما سلف ذلك خلاف) وأما المنى فاحتجوا على نجاسته بامور الاول حديث عمار
 وقد سلف عدم صلاحيته للاحتجاج والثاني بما ورد عن جماعة من الصحابة وذلك لا تقوم به
 حجة لانه لم يكن اجماعا ولا مرفوعا والثالث بما ورد في المذني من الامر بغسل الفرج
 والانتين ويحاج عنه انه اثبات لنجاسة المنى بقياس لانها متغايران على انه يمكن ان يكون

التغليظ في المذني ما لكونه يخرج غالباً محتلطاً بالبول اولاً لأنه ليس بأصل للتسل ويلزم أنه يظهر بالنضح ما ورد عنه - دأبي داود والترمذي وصححه من حديث سهل بن حنيف بلفظ يكفيم ان تأخذ كفاً من ماء فتضع به حيث تراه انه أصاب من ثوبك وأما الجواب عن حديث امره صلى الله عليه وسلم لعائشة بفرك المني بأن المراد به الفرك قبل الغسل لا مجرد الفرك فقط فهذا خلاف ما تقتضيه المقابلة للفرك بالغسل وكان أقرب من هذا ان يجاب بأن الفرك لم يكن بأمره صلى الله عليه وسلم إنما كانت عائشة كنت أفر كم من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في كتب الحديث والامر الرابع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغسل موضع المني من ثوبه ويجاب عنه بأن هذا فعل لا يصلح لاثبات نجاسة المستلزم لوجوب الازالة مع احتمال ان يكون غسله تقذير لما فيه من مخالفة النظافة وأما فرك عائشة لمنه صلى الله عليه وسلم لم من ثوبه حال صلاته بأنه لم يعلم بذلك فالجواب عنه بأنه لو كان نجسا لما أقره الله على ذلك كما ثبت في حديث خلع النعل بعد دخوله في الصلاة لاخبار جبريل له بذلك وقد قدمت ان الحكم يكون الشيء نجسا لا يقبل الابدليل تقوم به الحجة غير معارض بما هو أنقض أو مساو لان الحكم يكون الشيء نجسا يستلزم تعبد العباد بحكم من أحكام الشرع نعم به البلوى وقد أوردت في مسك الختام شرح بلوغ المرام في حجج المختلفين ورجحت هناك ما رجحت وظهري الآن ان القيام في مقام المنع هو الذي ندين به عند الله وفي سبل السلام والحق ان الاصل الطهارة والدليل على القائل بالنجاسة فخص بالقون على الاصل وذهب الحنفية رجه - م الله الى نجاسة المني كغيرهم ولكن قالوا يطهره الغسل أو الفرك أو الازالة بالخرقة أو الاذخرة عملاً بالحديثين وبين الفريقين القائلين بالنجاسة والقائلين بالطهارة مجادلات ومناظرات واستدلالات طويلة استوفيناها في حواشي شرح العمدة انتهى (والاصل الطهارة فلا ينقل عنها الا فاعل صحيح لم يعارضه ما سواه أو يقدم عليه) لان كون الاصل الطهارة معلوم من كليات الشريعة - المطهرة وجزئياتها ولا ريب ان الحكم بنجاسة شيء يستلزم تكليف العباد بحكم من أحكام الشرع والاصل البراءة من ذلك ولا سيما من الامور التي تعم بها البلوى وقد أرشدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى السكوت عن الامور التي سكنت الله تعالى عنها وانها عفوفا لم يرد فيه شيء من الأدلة الدالة على نجاسته فليس لاحد من عباد الله تعالى أن يحكم بنجاسته بمجرد رأى فاسد أو غلط في الاستدلال كما يدعيه بعض أهل العلم من نجاسة ما حرمه الله تعالى زاعمان النجاسة والتحريم متلازمان وهذا الزعم من أبطال الباطلات فالتحريم للشيء لا يدل على نجاسته بمطابقة ولا تضمن ولا التزام فحريم الخمر والميتة والدم لا يدل على نجاسة ذلك وكان الشارع قد علم وقوع مثل هذا الغلط لبعض أمته فأرشدهم الى ما يدفعه قائلاً انما حرم من الميتة أكلها ولو كان مجرد تحريم شيء مستلزم النجاسة لكان مثل قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الى آخره دليلاً على نجاسة النساء المذكورات في الآية والمسلم لا يجس حيا ولا ميتاً كما ثبت ذلك عنه صلى الله تعالى عليه وسلم في الصحيح وهكذا يلزم نجاسة أعيان وقوع التصريح بتحريمها وهي طاهرة بالاتفاق كالانصاب والازلام وما يسكر من النبات والثمار بأصل الخلقة فان قلت اذا كان التصريح بنجاسة شيء

أورجسته اوركسته يدل على انه نجس كما قلت في نجاسة الروث ولحم الخنزير فكيف لم يحكم
بنجاسة الخمر لقوله تعالى انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس قلت لما وقع الخمر ههنا
مقتربا بالانصاب والازلام كان ذلك قرينة صارفة لمعنى الرجسية الى غير النجاسة الشرعية
وهكذا قوله تعالى انما المشركون نجس لما جاءت الدالة الصحيحة المقتضية لعدم نجاسة ذوات
المشركين كما ورد في كل ذبايحهم وأطعمتهم والتوضي من آيهم والاكل فيها وانزالهم
المسجد كان ذلك دليلا على ان المراد بالنجاسة المذكورة في الآية غير النجاسة الشرعية بل
قد ورد البيان من الشارع لذلك بما لا يحتاج الى زيادة فقال في وفد تنقيف لما أنزلهم المسجد
ليس على ارض من أنجاس القوم شيء انما أنجاسهم على أنفسهم فهذا يدل على ان تلك
النجاسة حكمية لاحسية والتعبد انما هو بالنجاسة الحسية وأما ما ورد فيه ما يدل على نجاسته
ولكنه قد عورض بما هو أرجح منه فلا شك أنه يتعين العمل بالأرجح فان عورض بما يساويه
فالاصل عدم التعبد بما يتضمن ذلك الحكم حتى يرد موردا خالصا عن شوب المعارضة أو راجحا
على ما عارضه وبالجمله فالواجب على المنصف أن يقوم مقام المنع ولا يتزحزح عن هذا المقام
الابحثة شرعية قال في سبل السلام والحق ان الاصل في الاعيان الطهارة وان التحريم
لا يلزم النجاسة فان الحشيشة محرمة طاهرة وكل المخدرات والسمومات القاتلة لا دليل على
نجاستها وأما النجاسة فيلزمها التحريم فكل نجس محرم ولا عكس وذلك لان الحكم
في النجاسة هو المنع عن ملاستها على كل حال فالحكم بنجاسة العين حكم بتحريمها بخلاف
الحكم بالتحريم فانه يحرم لبس الحرير والذهب وهما طاهران ضرورة شرعية واجبا اذا
عرفت هذا فتحريم الخمر والنهر الذي دلت عليه النصوص لا يلزم منه نجاستها بل لا بد من دليل
آخر عليه والابقا على اصول المتفق عليهم من الطهارة فن ادعى خلافا فالدليل عليه انتهى
وقد اوضح المسائق في مصنفاته كشرح المنتقى وبل الغمام وحاشية شفاء الاوام هذه
المباحث المتعلقة بالنجاسة ما لا يحتاج الناظر في ذلك الى النظر في غيره فليراجع

* (فصل ويظهر ما يتنجس بفعله) أي باسالة الماء عليه ثم ان ورد فيه شيء عن الشارع كان
الواجب الاقتصار في صفة التطهير على ذلك الوارد من دون مخالفة بزيادة عليه أو نقصان
كما ورد في ان النعل اذا تلوث بالنجاسة طهر بمسحه وقد تقدم ما يدل على ذلك وتقدم أيضا
ما ورد في كيفية تطهير ما ينجس بدم الحيض وبلعاب الكلب وبالجمله فكل ما علمنا الشارع
كيفية تطهيره كان علينا ان يقتصر على تلك الكيفية وأما ما ورد فيه عن الشارع انه نجس
ولم يرد فيه بيان كيفية تطهيره فالواجب علينا اذهاب تلك العين (حتى لا يبقى لها) عين ولا لون
ولا ريح ولا طعم لان الشيء الذي ينجس الانسان ريحه أو طعمه قد بقي فيه جرم من العين وان لم
يبق جرمها ولو لم يبق اذا انفصل الرائحة لا يكون الا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له الريح
وكذلك وجود الطعم لا يكون الا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له الطعم (والنعل بالمسح)
وكذلك الخلف لانه جسم صلب لا يتخلل فيه النجاسة والظاهر انه عام في الرطبة والدايسة
فيطهر من النجاسة التي لها جرم بالذلك ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم لما علم حدوث الشكوك
في الطهارات فيما يأتي من الزمان وأطلعه الله على ما يأتي به المصابون بالوسوسة من التأويلات

في التطهير

التي ليس لها في الشريعة أساس أو وضع هذا المعنى ايضا حايئهم عنده كل ما بنوه على قنطرة
السكر والخيال فقال اذا جاء أحدكم المسجد فليستظر نعليه فان كان فيه ما خبت فليمسحه بالارض
ثم ليصل فيها ولفظ أحمدوا أي داود اذا جاء أحدكم الى المسجد فليقلب نعليه وليستظر فيها فان
رأى خبثا فليمسحه بالارض ثم ليصل فيه ما فاطر هذه العبارة الهادمة لكل شك فانه أولابن
لهم انهم اذا وجدوا النجاسة في النعلين وجودا محققا فعلوا المسح بالارض ثم أمرهم بالصلاة
في النعلين ليعلموا بان هذه هي الطهارة التي تجوز الصلاة بعد -دها ثم ترى أحدهم يلعب به
الشیطان حتى يصير ما هو فيه نوعا من الجنون فيغسل يده أو وجهه مرة به -د مرة حتى يبلغ
العدد الى حد يضيق عنه الحصر مع ذلك شديد وكلفة عظيمة واستغراقا للتفكير وهو يعلم بان
ذلك العضو لم تصبه نجاسة مغلطية ولا مخففة فلا يزال في تعب ونصب وعناء ولا يشك من رآه
انه لم يبق عنده من العقل بقية ثم اذا فرغ من العضو الاول بعد جهده جهيد شرع في العضو
الثاني ثم كذلك وكثير منهم من يدخل محل الطهارة قبل طلوع الفجر ولا يخرج الا بعد طلوع
الشمس فما بلغ الشيطان هذا المبلغ من أحد من العصاة لانه عذب نفسه في معصية لاذنة
فيها للنفس ولا رفعة للقدر وصار يعجز بمجازاة الثلاث الغسلات كما قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم فيمن تجاوزها فقد آسأه وهدى وظلم فجمع له صلى الله عليه وسلم بين هذه الثلاثة
الانواع ثم لم يفتح منه بهذا حتى صيره تاركا للريضة التي ليس بين العبد وبين الكفر الا تركها
كما ثبت في الحديث الصحيح عن جابر بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الرجل وبين
الكفر ترك الصلاة أخرجه مسلم وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأخرج أهل السنن
وأحمد من حديث بريدة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول العهد الذي بيننا
وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر وأخرج الترمذي عن عبد الله بن شقيق العقيلي قال كان
أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئا من الاعمال تركه كفر غير الصلاة فانتظر كيف
صار هذا الموسم بنصر رسول الله صلى الله عليه وسلم مسيئاته عيانا لما كافر ان بلغ الى
الحمد الذي ذكرناه فهذا باعتبار ما له عند -دربه واما باعتبار ما له عند الخلق فأقل الاحوال
ان يقال مجنون يلعب به الشيطان في مخالفة شريعة الرحمن فخر الدنيا والآخرة
ذلك هو الخسران المبين ومع هذا فهو يعذب نفسه بأشد العذاب وكثيرا ما يقضى به ذلك
الى -له كبيرة تكون سببا لهلاكه فيلقى ربه قاتلا لنفسه في معصية فلا يراحم رائحة الجنة
كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم فيمن قتل نفسه وهذه الجنة يقع فيها العالم والجاهل فمن
كان جاهلا عذرت نفسه باعذار شيطانية قد استدل الشيطان بها فتهتم من يقول لم أتيقن
كمال الثلاث الغسلات في كل عضو وهو قد غسل ذلك العضو مائة وثمانين مرة من يقول أريد ان
أغسل غسل -سلام مشروعا لا تبي شهرة ولا بشرة الا وقد شملها الغسل والدلك فقرأه يقلب يديه
ورجله ويدلك كل موضع منه في مقدار الجنة دلكا فليعافى شرع بالانملة ثم يدلك جزأ بعد
جزء حتى يفرغ من الاصابع ثم يأخذ في الاخرى ثم كذلك فلا يفرغ من غسل يديه الا بعد مائة
طويلة ثم يلعب به الشيطان فيسككه فيما قد غلبه أنه لم يغسله فيعود اليه ثم كذلك
فلا يكمل الثلاث الغسلات في زعمه الا بعد ان يبلغ بنفسه الى حد يرجع من رآه ومن كان

عالمًا يعترف بأن هذا الفعل مخالف للشريعة وأنه وسوسة شيطانية وهو أقبح الرجلين فإنه
 عن أمسه الله على علم ونادى على نفسه بأنه منقاد لطاعة شيطانه في مخالفة خالقه مستغرق
 بعبادة عدو الله إبليس لم يبق فيه بقية تزجره عن معصيته فلم يستحي من الله في حمله الحياء
 على إثارة الرحمن على الشيطان ولم يستحي من الناس في بدعه حياؤه عن التحدث لعباد الله
 بأنه قد اشتغل عن ربه بطاعته الشيطان وفي مثل هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إذا لم تستحي فاصنع ما شئت والحاصل أن هذه الهمة قد دعمت وطمت عند كل فرد من أفراد
 العباد منها جر من الإبراموان قل والكل من طاعة الشيطان ومخالفة الرحمن والناجى من
 ذلك هو الكبريت الأحمر وعنق مغبوب والغراب الأبقع ومن أنكره هذا فليجرب نفسه
 ويعمل بمثل هذا النص الثابت عنه صلى الله عليه وسلم في مسح الأذى الذى يعلق بالنعل
 فى الأرض ثم يصلى فيه ويظهر عند ذلك كيف يجد نفسه مع أن ذلك هو المهبس الذى لا يرج
 الجهد سواء أن أنصف من نفسه فليصدق فعله قوله وإن كان مقلداً له بالأئمة الأسلاف
 قدوة وهم الأقل من القائلين بذلك وهيئات ذلك فإن الشكوك والخلالات قد جعلها
 الشيطان ذريعة يقتنص بها من لم يقع في شبكه المنصوبة للمتقين من العصاة المستترين
 بحبها لانه وجد قوما لا تطمح أنفسهم الى شرب الخمر وارتكاب الفجور فغفر لهم حقيرة جمع
 لهم فيها بين خزي الدنيا والآخرة فهم أشقى أتباعه اللهم أعذنا من زغاة الشيطان وأجرنا
 من خزي الدنيا وعذاب الآخرة (والاستحالة مطهرة) أى اذا استحالت الشيئ الى شئ آخر
 حتى كان ذلك الشيئ الآخر مخالفاً للشيئ الأول ولنا وطعم ما وريحا كاستحالة العذرة
 رمادا وقد أوضحت ذلك في كتابي دليل الطالب فليراجع وحققه الماتن في وبل الغمام
 والليل الجرار وغيرهما (لعدم وجود الوصف المحكوم عليه) يعنى فقد فقد الوصف
 الذى وقع الحكم من الشارع بالنجاسة عليه وهذا هو الحق والخلاف في ذلك معروف
 (وما) كان (لا يمكن غسله) من المتنجسات كالارض والبر (تطهيره) بالصب عليه أو التزج
 منه حتى لا يبقى (أى لا يوجد) للنجاسة أثر) لأنها لو كانت باقية لكان التعبد باذهاها
 باقياً ولكن هذا انما يكون في مثل النجاسة التى لها جرم ولون وأما مثل البول فقد ورد
 عن الشارع أن تطهيره بأن يصب عليه ذنوب من ما فإذا وقع ذلك صارت الارض المتنجسة
 بالبول طاهرة (أقول) البول على الارض يطهره مكثرة الماء عليه وهو اخوذ مما تقر عند
 الناس طاهرة أن المطهر الكثير يطهر الارض وإن المكثرة تذهب بالرائحة المتتنة وتجعل
 البول متلاشياً كان لم يكن في المستوى قال الشافعي رح اذا أصاب الارض بول أو غيره من
 النجاسة المائية فصب عليها الماء حتى غلبها طهرت والغسالة طاهرة اذا لم يكن فيها تغير
 ولكنها لا تطهر ووفق بين ورود النجاسة على الماء وورود الماء على النجاسة وعند الحنفية رح
 الغسالة نجسة والارض لا تطهر بصب الماء حتى تزول عنها الغسالة انتهى (والماء هو
 الاصل في التطهير فلا يقوم غيره مقامه الا باذن من الشارع) لان كون الاصل في التطهير هو
 الماء قد وصف بذلك في الكتاب والسنة وصفا مطلقاً غير مقيد بل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
 الماء طهور يرشد الى ما ذكرنا ارشاداً تشهد له قواعد علم المعاني وعلم الاصول فاذا ثبت عن

الشارع ان تطهير شيء من التباسات يكون بغير الماء كسح النعل بالارض ونحو ذلك كان المأخوذ متعين في تطهير تلك التباسات بخصوصها بل تقتصر عليه هذا النوعين المأخوذات وهذا هو الحق وقد ذهب الجمهور الى ان المأخوذ المتعين في تطهير التباسات وذهب أبو حنيفة رح وأبو يوسف رح الى انه يجوز التطهير بكل مانع طاهر ويرد على الجمهور بما ثبت عن الشارع تطهيره بغير الماء ان كانوا يقولون ان الماء يتعين في مثل ذلك ويرد على أبي حنيفة رح ومن معه بأن اثبات مطهر لم يرد عن الشارع أو تطهير على غير المصفة الثابتة عنه مدفوع

• (باب قضاء الحاجة) •

والحاجة كاية عن خروج البول والغائط وهو مأخوذ من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قعد أحدكم لحاجته وعبر عنه الفقهاء بباب الاستطابة لحديث ولا يستطيع بينه والمحدثون بباب التخلي مأخوذ من قوله اذا دخل أحدكم الخلاء والتبر من قوله البراز في الموارد والكل من العبارات صحيح (على التخلي الاستتار) فينبغي ان يعدل لا يسمع منه صوت أو يشم منه ريح أو يرى منه عورة ولا يرفع ثوبه (حتى يدنو من الارض) عند قضاء الحاجة ويستتر بمثل حائش فخل عباو اري أسفل بدنه فمن لم يجد الا ان يجمع كتيبا من رمل فليستدبره فان الشيطان يلعب بقاعده في آدم وذلك لان الشيطان جبل على أفكار فاسدة وأعمال شنيعة كذا في الحجة وذلك لما ورد من الأدلة الدالة على وجوبستر العورة وما وخصوصا الاعداء الضرورة ومنها قضاء الحاجة فلا يكشف عورته الا عند القعود وقد أخرج أحد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة بلقط من أبي الغائط فليستر (والبعد) لما أخرجه أهل السنن وصححه الترمذي من حديث جابر رضي الله عنه قال خرجنا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في سفر فكان لا يأتي البراز حتى يغيب فلا يرى ولقط أبي داود مكان اذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد ورجاله رجال الصمغ الا اسمعيل بن عبد الملك الكوفي فقيه مقال يسير (أو دخول الكنيف) يعني اذا أراد ان يقضي الحاجة في البنيان وهناك كنيف فليس عليه الا ان يدخله وان قرب من الناس لما سألني من حديث ابن عمر (و) أما ترك الكلام فلهديث لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عورتهم ما يتعدان فان الله يعق علي ذلك أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث أبي سعيد وأخرج نحوه ابن السكن وصححه من حديث جابر رضي الله تعالى عنه (و) أما ترك الملابس المألوسة فلهديث أنس رضي الله عنه عند أهل السنن وصححه الترمذي والمندوي وابن دقيق العيد بلقط كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا دخل الخلاء ينزع خاتمه ولم يأت من ضعفه مما تقوم به الحجة في التضعيف (وتجنب الامكنة التي صنع عن التخلي فيها نزع) كالتخلي في ظل الناس وطريقهم ومعتداتهم والماء الدائم فقد ورد في ذلك حديث منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه عندهم سلم رح وأحمد رح وأبي داود رح قال اتقوا الملاعنين قالوا وما الملاعنات يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم وأفهم ان الحكمة الاحتراز عن لعنهم وتأذيتهم ومنها حديث معاذ بن جبل عن أبي داود وابن ماجه

والحاكم وابن السكن وصححه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اتقوا الملا من
الثلاث السرا في الموارد وقارة الطريق والظل وقد اعل باه من رواية أبي سعيد
الجعفي عن معاذ ولم يسمع منه وفي الباب احاديث فيها مقال ومن الامكنة التي نهى الشارع
عنها بطريق حديث عبد الله بن مسرج قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان يبال
في بطر آخرجه أحد والنسائي وأبو داود والحاكم والبيهقي وقد اعل باه من رواية قتادة عنه
ولم يسمع منه ولكنه قد صحح معاه منه علي بن المديني وصحح الحديث ابن خزيمة وابن
السكن والبطريق يكون ما يرى حجة أو مثلها اقضج وتؤذي ومنها ما أخرجه أحمد روح وأهل
السنن من حديث عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يبول أحدكم
في مستحمه ثم يتوضأ فيه فان عامة الوسواس منه ومنها ما أخرجه مسلم روح وأحمد روح
والنسائي روح وابن ماجه روح عن جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
نهى ان يبال في الماء الراكد (أو عرف) وجهه انهم يتأذون بذلك وما كان ذريعة الى
مالا يجل فهو لا يجل (وعدم الاستقبال والاستدبار للقبلة) قد ورد في ذلك احاديث منها
ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي أيوب بلقط اذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة
ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا وأخرج نحوه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة رضي
الله تعالى عنه ومن حديث سلمان أيضا وابن ماجه وابن حبان من حديث عبد الله بن الحرث
ابن جبر وأبو داود من حديث عبد الله بن مغفل والدارقطني في مسنده من حديث سهل بن
حنيف وقد اختلف أهل العلم في ذلك على ثمانية أقوال استوفاهما الماتن في نيل الاوطار
وقد استدلل من لم يمنع من ذلك بما أخرجه الجماعة من حديث ابن عمر قال رقيت يوما على
بيت حفصة رضي الله تعالى عنها فرأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على حاجته مستقبل
الشام مستدبر الكعبة وجعلوا هذا الحديث ناسخا لحدِيث النهي ومن جلة ما استدلول به
حديث جابر رضي الله تعالى عنه عند أحمد روح وأبي داود روح والترمذي روح وحسنه
وابن ماجه روح والبخاري روح وابن الجارود روح وابن خزيمة روح وابن حبان روح
والحاكم روح والدارقطني روح قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان تستقبل القبلة
يبول فأرأيت قبل ان يقبض بعام يستقبلها وقد نقل الترمذي عن البخاري روح نصحه
وصححه أيضا ابن السكن وحسنه أيضا البخاري ولا يخفى انه قد تقرر في الاصول ان فعله صلى
الله تعالى عليه وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة فواقع منه صلى الله تعالى عليه وسلم
لا يعارض النهي عن الاستقبال والاستدبار للقبلة فان قلت حديث عائشة رضي الله
تعالى عنها عند أحمد روح وابن ماجه روح قالت ذكر لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
ان ناسا يكرهون ان يستقبلوا القبلة بفرجهم فقال أرفقوا فلو حالوا مقدم قبيل
القبلة قلت لو صح هذا لكان صالحا للتسخ لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعله لم يصد
التنزيع للامة ولما قلته من كان يكره الاستقبال ولكنه لم يصح فان في اسنا. مخالفين
أبي الصلت قال ابن حزم هو مجهول وقال الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن أبي الصلت ان هذا
الحديث منكر وقد استدلل من خصص المنع من الاستقبال والاستدبار للقبلة بالفناء

بما أخرجه أبو داود رحمه الله والحاكم رحمه الله عن مروان الأصغر رضي الله عنه قال رأيت ابن عمر
 أنما خرا حلقه مستقبلاً القبلة له يقول اللهم افعل يا أبا عبد الرحمن أليس قلنسي عن ذلك
 فقال بلى نعمانسي عن هذا في القضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يستترك فلا بأس وقد
 حسن الحفاظ في القبح اسناده ولكنه انما يكون هذا دليلاً إذا كان قد سمع من النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم ما يفيد تخصيص ذلك النهي السابق وأما إذا كان قد سمع منه انما هو مجرد
 فهمه من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم في بيت حرفة رضي الله عنها فلا يكون هذا الفهم حجة
 ومع الاحتمال لا ينقض للاستدلال قال الشافعي رحمه الله الاستقبال والاستدبار محرمان في الصحراء
 لافي البنين ووجه الجمع عنده تنزيل النهي والاباحة على حالتين وقال أبو حنيفة رحمه الله
 مكروهان فيما سواهما ووجه الجمع عنده ان النهي للتنزيه والفعل لبيان الجواز في الجملة
 كذا في المصنف قال في سبيل السلام اختلف العلماء في ما على خمسة اقوال اقر بها يجرم
 في الصحاري دون العمران لان احاديث الاباحة وردت في الاباحة فحملت عليه واحاديث
 النهي عامة وبعد تخصيص العمران باحاديث فعله التي سلفت بقيت الصحراء على التحريم
 وقد قال ابن عمر انما نهى عن ذلك في القضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يستترك فلا بأس
 رواه أبو داود وغيره وهذا القول ليس بالبعيد لبقاء احاديث النهي على بابها واحاديث
 الاباحة كذلك انتهى وروى عن عائشة عن الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل
 قائماً وروى عن عمر عند الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يقول قائماً وروى
 الحاكم أن بوله صلى الله عليه وسلم قائماً كان لمرض لكن ضمه المداقطين والبيق فلم يكن
 صالحاً لجل بوله على حال الضرورة قالوا لى أن يقال ان فعله صلى الله عليه وسلم لبيان
 الجواز وان البول من قيام مكروه فقط وفعله لا مكروه لبيان حكم شرعي جائز ولا ريب ان
 البول من قيام من الجفاء والغلظة والمخالفة للهيئة المستحسنة مع كونه مظنة لاتضاح
 البول وترشه على البائث وثبائه فاقول احوال النهي مع هذه الامور ان يكون البول من
 قيام مكروهاً وهذا على فرض ان فعله صلى الله عليه وسلم قصد التشريع حتى يكون لبيان
 الجواز ويكون صارفاً للنهي فان لم يكن كذلك فالنهي باق على حقيقته والبول من قيام
 من خصائصه ولكن بعد ثبوت النهي من طريق صحيحة أو حسنة وقد أوضح ذلك شيخنا
 العلامة الشوكاني في شرح المنتقى (وعليه الاستجمار بثلاثة أفعال طاهرة) أي مسحات
 لانها لا تنقي غالباً اقل من ثلاثة أفعال لما في صحيح مسلم وغيره من حديث سلمان ان النبي صلى
 الله عليه وسلم نهى عن الاستجمار باقل من ثلاثة أفعال وعن الاستجمار بجميع أو عظم
 وأخرج أحمد رحمه الله والنسائي رحمه الله وأبو داود رحمه الله وابن ماجه رحمه الله والدارقطني رحمه الله وقال اسناده
 صحيح حسن من حديث عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال
 اذا ذهب أحدكم الى الغائط فليستطب بثلاثة أفعال فانما تجزئ عنه وأخرج نحوه
 أبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه رحمه الله
 من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يأمر بثلاثة أفعال
 وينهى عن الروثة والرمة وأخرج ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وأبو حنيفة في صحيحه

والشافعي روح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أيضا بلفظ ويستنج أحدهم بثلاثة أحجار
وفي الباب أحاديث غير ما ذكرناه وأعلم أن هذه الأدلة مطلقة غير مقيدة بكون الأحجار المذكورة
الفرج الأعلى والأسفل أولهما جميعا أذهو يصدق ما في الحديث من قوله وإن يستنج أحدهما
بأقل من ثلاثة أحجار على من أراد أن يستنج بعد البول فقط أو بعد الغائط فقط أو بعدهما
وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم وكلن يأمر بثلاثة أحجار يصدق على كل ذهاب إلى الغائط
سواء ذهب إلى البول فقط أو إلى الغائط فقط أو لهما فقلت لفظ الحديث إذا أتى أحدكم
الغائط قلت المراد بالغائط هنا المكان المطمئن لأنفس الخارج كما صرح به أئمة اللغة وكذلك
قوله صلى الله عليه وسلم ويستنج أحدهم بثلاثة أحجار شامل لكل قاضٍ للعاجة سواء ذهب إلى
البول فقط أو الغائط فقط أو ذهب إليهما جميعا وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم فليذهب
معه بثلاثة أحجار يستطب بهن فإنه يجزئ عنه يتناول من بال فقط كما يتناول من تغوط فقط
وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم فليستنج بثلاثة أحجار يصدق على كل قاضٍ للعاجة كما عرفت
وكذلك قوله أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يجترئ بأقل من ثلاثة أحجار وقوله
وأعدوا النبل إذا تقرر وهذا علم أنه شرع الاستجمار لمن بال كاشرع لمن تغوط وإن يكون
بثلاثة أحجار ولم يرد ما يخالف هذان من شرع ولا لغة ولا ينافي ذلك حديث إذا بال أحدهم
فليترد ذكره ثلاثا كما أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث عيسى بن يزيد عن أبيه
وقد قال ابن معين لا يعرف عيسى ولا أبوه وقال النوري اتفقوا على أنه ضعيف وقال أبو حاتم
حديثه مرسل لأن الحديث وإن كان مما لا تقوم به الحجة لكنه يمكن الجمع بينه وبين أحاديث
الاستجمار إذ الاستجمار إنما هو المسح بالجارح لا بالبول أو الغائط من خارج الفرج أو
المذكور لا من خارج ما كان داخلهما فالنتر والاستجمار مختلفان معهما وصدقنا زمانا ومكانا
وصفة فكيف يجعل أحدهما مارضالا آخر لا سيما حديث الترمذي كان من الضعف لا تقوم
به الحجة على فرض انصراده فكيف يؤخذ به وتترك أحاديث الاستجمار المتواترة متواترة معنويا
عند من له أدنى ممارسة للفن والكلام على هذه المسئلة يطول جدا فنأثر الاستقصاء
فقط بالفتح الرباني في فتاوى الشوكاني وكتابنا دليل الطالب على أرجح المطالب ثم أعلم
أنه قال الشيخ أحمد روى الله الحديث الدهلوي في المسوى شرح الموطأ قال الشافعي روح
الاستجمار واجب المراد ثلاث مسحات وقال أبو حنيفة روح سنة والمراد الاتقاء وقال
الشافعي لا يجوز الاقتصار على أقل من ثلاثة أحجار وإن حصل الاتقاء بما دونها فإن لم يحصل
يجب أن يزيد حتى يحصل فإن حصل به هاتين مسحتين يستحب أن يمتن بالوتر وقال أبو حنيفة روح
بسن الاتقاء ولا يستحب الايتروا ويل الحديث عنده أن المراد باليتار هو التثليث كفيه
عن الاتقاء ويستحب الاستجمار بالماء من غير وجوب عن عمر بن الخطاب يتوضأ بالماء لما
نعت أزاله قلت معنى الموضوع هنا الفصل والتنظيف وعليه جامعة أهل العلم انتهى وروى
كيفية استعمال الثلاث في حديث ابن عباس رضي الله عنه مجرانا للصغتين ومجرى للمسح
بسنه ماله وراة مضمومة أو مفتوحة مجرى لهديث من الدهلوي (أو ما يقوم مقامها) للضرورة
أي ذلك في جدل الأحجار ما لم يكن ذلك الغير مما ورد النهي عنه كالماء والرجيع والظلم

قائه لا يجوز ولا يجزئ قال في الحجة لانه طعم الجن وكذا سائر ما يقتفع به ويستحب الجمع بين
 الجهر والماء وأقول لا شك ان الاستجمام بالماء أفضل من الاستجمام بالبخار من دون ماء لانه
 أقطع للنجاسة فلا تبقى بعده من النجاسة ولا ريح بخلاف الاستجمام بالبخار وهو الاستجمام
 فاذا لم يبق جزء من هذه النجاسة بقي أثر من آثارها واذا لم يبق شيء من الآثار بقيت الريح
 ومع هذا فهو من السنن كائنت في الاحاديث الصحيحة مقرراً وبما لا خلاف في مشروعيته
 انما الشأن في كونه يجب على من قضى الحاجة اذا أراد القيام الى الصلاة ان يستنجي بالماء
 ولا يكفيه الاستجمام بالبخار ثم يتوضأ وضوء الصلاة ثم يصلي والاستدلال على الوجوب
 بحديث أهل قبل الاخي ان غاية ما فيه تخصيصهم بالامر بذلك دون غيرهم فان سائر العباد
 كانوا اذا ذلك لا يستنجون بالماء ولهذا خص الله أهل قبائلنا ثم لم يرداه صلى الله عليه وسلم
 أمر غير أهل قبائلنا وقد ذهب الى أنه يكفي الاخبار ابن الزبير وسعد بن أبي وقاص والشافعية
 والحنفية كما حكى ذلك في البحر الزخار عنهم بل حكى أيضاً عن عطاء ان غسل الدر محدث
 وعن سعد بن المسيب ما فيه الا للتساهل كذا في البحر وروى عنه انه كان يقول اذن لا يزال
 في يدي تنقي يعني اذا غسل فرجه بالماء ويدل على عدم الوجوب احاديث الامر بالاستجمام
 وما ورد من ان ثلاثة اخبار يثقون المؤمن لم يصح والحاصل أنه لا نزاع في كون الماء أفضل انما
 النزاع في أنه يتعين ولا يجزئ غيره وهذا كله على فرض ثبوت قوله في حديث أهل قبل
 ذلكموه فعليكموه ولكنك لم يثبت في شيء من كتب الحديث بل الذي في الجامع عن أنس
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا هل قبل ان الله قد أحسن التنا علىكم فاذال
 قالوا اتجمع في الاستجمام بين الاخبار والماء قال في الجامع ذكره زبن وفي التلخيص عن البراء
 في مسنده قال نبأنا عبد الله بن شبيب نبأنا أحمد بن محمد بن عبد العزيز قال وجدت
 في كتاب أبي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن العباس قال نزلت هذه الآية في أهل قبل
 فيه رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المطهرين فسألهم رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم قالوا ان اتبع اجارة الماء قال البراء لا تعلم أحدا رواه عن الزهري الا أحمد بن عبد العزيز
 ولا عنه الا ابنه انتهى ومحمد بن عبد العزيز ضعفه أبو حاتم فقال ليس له ولا خويه عمران
 وعبيد الله حديث مستقيم وعبد الله بن شبيب أيضاً ضعفه وأصل الحديث في سنن أبي داود
 والترمذي وابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة وليس في شيء هنا الجمع بين الاخبار
 والماء فعمل الاستدلال على وجوب الاستجمام بالماء وهو قوله لهم فعليكموه أغراضهم على
 المقول بمعنى الزموا لم يثبت حتى يثبت ما دل عليه واعلم ان الأدلة في هذه المسئلة غير مقيدة
 بكون الاخبار المذكورة للفرج الاعلى أو الاسفل أو لهما جميعاً اذ يصح قوله صلى الله تعالى عليه
 عليه وسلم وان يستنجي أحدنا بقل من ثلاثة اجار على من أراد ان يستنجي بعد البول فقط
 أو بعد الغائط فقط أو بعدهما وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان يأمرنا بثلاثة
 اجار يصلي على كل ذهاب الى الغائط سواء ذهب الى البول فقط أو الى الغائط فقط أو لهما
 والمراد بالغائط في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لئلا يأخذكم الغائط الماكن المظلمة لا تحس
 الخرج كما صرح به الله تعالى وكنت قوله ويستنج أحدهم بثلاثة اجار شامل لكل

فاض للعاجبة سوا ذهب الى البول فقط أو الغائط فقط أو ذهب اليهما جميعا وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فليذهب معه بثلاثة اجار يستطب بهن فانهم يجزئ عنه يتناول من بال فقط كما يتناول من تغوط فقط وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فليستنج بثلاثة اجار يصدق على كل فاض للعاجبة كما عرفت وكذلك حديث أمر فار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان لا يجترى بال من ثلاثة اجار وقوله وأعدوا النبل اذا تقرر هذا علمت انه شرع الاستجمار ان بال كما شرع لمن تغوط وان يكون بثلاثة اجار ولم يرد ما يخالف هذا من شرع ولا لغة ولا اشتقاق والاستجماع هو غسل البدن عن الاذى بالماء ومسحه بالطحر كما صرح به صاحب النهاية وصاحب الصحاح والقاموس والاستجمار عندهم استعمال الجمار والتمسح بالجار وهي الاجار الصغار وهو استعمال من غير تقييد قال في القاموس استجمر استنحي انتهى وهو كالأبغني يصدق على من استنحي به النرج الاعلى أو الاسفل أو لهما وكذلك تصدق الاستطابة على مسح الذكر والفرج قال في النهاية الاستطابة والاطابة كتابة عن الاستجماع وسعى به امن الطبيب لانه يطيب جسده بإزالة ما عليه من الخبث بالاستجماع أى يطهره ومثل ذلك في الصحاح والقاموس ثم قد وردت أحاديث فيما يجرد الأمر بثلاثة اجار من غير ذكر استجماع ولا استطابة ولا استجمار ولا نزاع في صدقها على الذهاب الى البول كما تصدق على الذهاب الى الغائط وحديث تعلم انه شرع لمن بال ان يستجمر بالاجار عقب البول كما شرع لمن تغوط ان يفعل ذلك ولا ينافي ذلك حديث اذا بال أحدكم فليستزكركم ثلاثا كما أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث عيسى بن يزيد اذ عن أبيه وقد قال ابن معين لا يعرف عيسى ولا أبوه وقال الثوري اتفقه واعلى انه ضعيف وقال أبو حاتم حديثه مرسل لان الحديث وان كان عمالا تقوم به الحجة لكنه ~~يكن~~ الجمع بينه وبين أحاديث الاستجمار اذا الاستجمار اتماهوا المسح بالجار لما تلوث بالبول أو الغائط من خارج الفرج أو الذكر لا لا استخراج ما كان داخلها فالتروا الاستجمار مختلفان فهو ما وصفه فاو زما وما ذكره كاتا وصفه فكيف يجعل أحدهما معارض الآخر لا سيما وحديث الترمذي كان من الضعف لا تقوم به الحجة على فرض انفراد فكيف يؤخذ به وتترك أحاديث الاستجمار المتواترة واترا معنوا عند من له أدنى ممارسة للفن وقد أوضحت ذلك في دليل الطالب على أربع المطالب فليراجع (وتندب الاستعاذة عند الشروع) أى الدخول لان الحشوش محتضرة يحضرها الشياطين لانهم يحبون النجاسة ووجه ما أخرجه الجماعة من حديث أنس رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا دخل الخلاء قال اللهم انى أعوذ بك من الخبث والنجبائث وقد روى سعد بن منصور في سننه انه كان صلى الله تعالى عليه وسلم يقول اللهم انى أعوذ بك من الخبث والنجبائث وسأله على شرط مسلم (والاستغفار والجدي به القرأغ) لانه وقت ترك ذكر الله تعالى ومخالطة الشياطين والدليل عليه ما أخرجه ابن ماجه روح باسناد صالح من حديث أنس رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذى أذهب عني الاذى وأخرج فحوه النفساني روح وابن السني روح من حديث أبي ذر رضى الله تعالى عنه وروح السبوطي روح لحيته وأخرج أحمد روح وأبو داود روح

والترمذي رح وابن ماجه رح من حديث عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا خرج من الخلاء قال غفرانك وصحبه ابن حبان رح وابن خزيمة رح والحاكم رح

• (باب الوضوء) •

فرض مع الصلاة قبل الهجرة بسنة وهو من خصائص هذه الامة بالنسبة لبقية الامم لانيابهم (يجب على كل مكلف) لمن أراد الصلاة وهو محدث أو جنب (ان يسمى) وجهه وجوب التسمية ما ورد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه أخرجه أحمد رح وأبو داود رح وابن ماجه رح والترمذي رح في العلل والدارقطني رح وابن السكن رح والحاكم رح والبيهقي رح وليس في اسناده ما يسقطه عن درجة الاعتبار وله طرق أخرى من حديث عند الدارقطني رح والبيهقي رح وأخرج نحوه أحمد رح وابن ماجه رح من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه ومن حديث أبي سعيد رضي الله عنه وأخرج آخرون نحوه من حديث عائشة رضي الله عنها وسهل بن سعد رضي الله عنه وأبي سبرة رضي الله عنه وأم سبرة رضي الله عنها وعلي رضي الله عنه وأنس رضي الله عنه ولا شك ولا ريب انهما جميعا تنتهض للاحتجاج بهما بل مجرد الحديث الاول ينتهض للاحتجاج لانه حسن فكيف اذا اعتضد به هذه الاحاديث الواردة في معناه ولا حاجة للتطويل في تفريحها فالكلام عليها معروف وقد صرح الحديث بنفي وضوء من لم يذكر اسم الله وذلك يفيد الشرطية التي يستلزم عدمها لعدم فضلا عن الوجوب فانه أقل ما يستفاد منه (اذا ذكر) تقييد الوجوب بالذكر للجمع بين هذه الاحاديث وبين حديث من تواتر ذكر اسم الله عليه كان طهورا لجميع يديه ومن تواتر لم يذكر اسم الله عليه كان طهورا لاجزاء وضوئه أخرجه الدارقطني رح والبيهقي رح من حديث ابن عمر رضي الله عنه وفي اسناده متروك ورواه الدارقطني رح والبيهقي رح من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وفي اسناده أيضا متروك ورواه أيضا الدارقطني رح والبيهقي رح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه ضعيفان وهذه الاحاديث لاتنتهض للاستدلال به اولا ليس فيها أيضا دلالة على المطلوب من ان الوجوب ليس الاعلى الذي لا يمكنه تعديل على ذلك أحاديث عدم المواخذة على السهو والنسيان وما يفيد ذلك من الكتاب العزيز فقد اندرجت تلك الاحاديث الضعيفة تحت هذه الادلة الكسبة ولا يلزم مثل ذلك في الاعضاء القطعية وبعد هذا كله في التقييد بالذكر اشكال قال في الحجة البالغة قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه في الحديث لم يجمع أهل المعرفة بالحديث على تعميمه وعلى تقدير محتمه فهو من المواضع التي اختلف فيها طرق التلقي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقد استقر المسلون بمكون وضوء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعلمون الناس ولا يذكر التسمية حتى ظهر زمان أهل الحديث وهو نفس على ان التسمية ركن أو شرط ويمكن ان يجمع بين الوجهين بأن المراد هو التذكير بالقلب فان العبادات لاتقبل الا بالنية وحينئذ يكون صيغة لا وضوء على ظاهرها ثم التسمية أدب كسائر الادب لقوله صلى الله

تعالى عليه وسلم كل أمر ذي بال لم يدأ باسم الله فهو أبتر وقبيل ساحل مواضع كثيرة ويحتمل
 أن يكون المعنى لا يكمل الوضوء لكن لا أرضى مثل هذا التأويل فإنه من التأويل المجيد
 الذي به ود بالخالف على اللفظ انتهى وأقول قد تقر بأن التقى في مثل قوله لا وضوء يتوجه
 إلى الذات أن أمكن فإن لم يمكن توجهه إلى الأقرب إليها هو تقى العصة فإنه أقرب المجازين
 لا إلى الأبعد وهو تقى الكمال وإذا توجه إلى الذات أي لأذات وضوء شرعية أو إلى العصة
 دل على وجوب التسمية لأن استغناء التسمية قد استلزم استغناء الذات الشرعية أو استغناء
 فكان تفصيل ما يحصل الذات الشرعية أو صحتها واجبا ولا يتوجه إلى تقى الكمال إلا القرينة
 لأن الواجب الجمل على الحقيقة يتم على أقرب المجازات إليها أن تعذر الجمل على الذات ثم
 لا يعمل على أبعد المجازات إلا القرينة ويمكن أن يقال إن القرينة ههنا الموسوعة لجمل التقى
 على المجاز لا البعد هي ما أخرجه الدارقطني والبيهقي من ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من توضأ ذكر اسم الله على وضوئه كان ظهوره بالجسم من وضوئه ولم يذكر اسم الله على
 وضوئه كان ظهوره لأعضائه وسنذكره ضعيف (و يتمضمض ويستنشق) وجهه أنهم ما من جلة
 الوجه الذي ورد القرآن الكريم بفعله وقد بين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما في القرآن
 بوضوئه المنقول البنا ومن جلة ما نقل البنا المضمضة والاستنشاق فأذا ذلك أن الوجه
 المأمور بفعله من جلة المضمضة والاستنشاق وقد ورد الأمر بذلك كما أخرجه الدارقطني
 رحمه الله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 بالمضمضة والاستنشاق وثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أيضا أن النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم قال إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم يلمس أثره بثبت عند أهل
 السنن وصححه الترمذي رحمه من حديث لقيط بن صبرة رضي الله عنه بلفظ وبالغ في الاستنشاق
 إلا أن تكون صائغا وأخرج النسائي رحمه من حديث سلمة بن قيس رضي الله عنه إذا توضأت
 فامتنروا أخرجه الترمذي رحمه أيضا وفي رواية من حديث لقيط بن صبرة رضي الله عنه
 المذكور إذا توضأت فتمضمض أخرجه أبو داود بإسناد صحيح وقد صحح حديث لقيط رضي الله
 عنه الترمذي رحمه والنووي رحمه وغيرهما ولم يأت من أهل علمه بما يندح فيه وقد ذهب
 إلى وجوب المضمضة والاستنشاق أحمد رحمه واسحق رحمه وبه قال ابن أبي ليلى رحمه وحاد
 ابن سليمان رحمه وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الاستنشاق واجب في الغسل والوضوء
 والمضمضة سنة فيهما حكى هذا المذهب النووي رحمه في شرح مسلم عن أبي نوري رحمه وأبي
 حنيفة رحمه وداود الظاهري وابن المنذر رحمه ورواية عن أحمد رحمه وقد روى غيره مثل
 ذلك عن أبي حنيفة رحمه والنووي رحمه وزيد بن علي رحمه وذهب مالك رحمه والشافعي
 رحمه والأوزاعي رحمه والليث رحمه والحسن البصري رحمه والزهري رحمه وربيعة رحمه
 ويحيى بن سعيد رحمه وبقية رحمه والحكم بن عتيبة رحمه وعمر بن جرير الطبري رحمه إلى
 أنها غير واجبة واستدلوا على عدم الوجوب بحديث عشر من سنن المرسلين وهو
 حديث صحيح ومن جعلها المضمضة والاستنشاق ورداته لم يرو بلفظ عشر من السنن بل
 بلفظ عشر من القطرة وعلى فرض ورود ذلك اللفظ فالمراد بالسنة الطريقة وهي تم

الواجب لا ما وقع في اصطلاح اهل الاصول فان ذلك اصطلاح حادث وعرف متجدد لا يتحمل عليه أقوال الشارع وهكذا يجاب عن استدلالهم بحديث ابن عباس رضي الله عنه بلفظ المضمضة والاستنساخ سنة أخرجه الدارقطني رح واستناده ضعيف والمراد بالسنة في اصطلاح الشارع وأهل عصره ما دل عليه دليل من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لم أوفعه أو تقريره ولو لم يذبح على السنة مقابلة للقرآن فهو هذه اللفظة أعم من المدهى فانها تطلق على الواجب كما تطلق على المنذور فيقال مثلاً الدليل على هذا الحكم من السنة ولا يقال ان الحقيقة الشرعية مقدمة على الثانوية لان المراد بالسنة كما عرفت في لسان الشارع ليس ما اصطلى عليه الفقهاء وأهل الاصول فتأمل (ثم يغسل جميع وجهه) والمراد بالوجه ما يسمى وجهه عند أهل الشرع واللغة وجوب غسل الوجه لا خلاف فيه في الجملة وقد قام عليه الدليل كتاباً وسنة (ثم يديه مع رقبته) وهو نص القرآن الكريم والسنة المطهرة ولا خلاف في ذلك وانما وقع الخلاف في وجوب غسل المرفقين معهما وعمليد على وجوب غسلهما جميعاً حديث جابر رضي الله تعالى عنه عن عبد الدارقطني رح والسبيح رح ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ادار الماء على مرقبيه ثم قال هذا وضوء لا يغسل الله الصلاة الا به وفي اسناده ضعيفان هما عباد بن يعقوب والقاسم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل ولكن يغني عن هذا الضعف ما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه انه توضأ ثم غسل يديه حتى شرع في العشاء ثم قال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يتوضأ هكذا وفي رواية الدارقطني رح من حديث عثمان رضي الله تعالى عنه انه غسل وجهه ويديه حتى مس اطراف العضدين قال الحافظ واستناده حسن واخرج البزار والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه مرفوعاً ثم غسل ذراعيه حتى يمس يدها على مرقبيه وهذا بيان لما في القرآن فاذا دان الغاية داخلة فيما قبلها (ثم يمس رأسه) ولا خلاف فيه في الجملة وانما وقع الخلاف هل المتعين مسح الكل أم يكفي البعض وما في الكتاب العزيز قد وقع الخلاف في كونه يدل على مسح الكل أم البعض والسنة الصحيحة وردت بالبيان وفيها ما يفيد جواز الاختصار على مسح البعض في بعض الحالات كما في صحيح مسلم وغيره من حديث المغيرة رضي الله تعالى عنه انه صلى الله تعالى عليه وسلم لم توضأ ومسح بناصيته وعلى العمامة وأخرج أبو داود رح من حديث أنس رضي الله تعالى عنه انه صلى الله تعالى عليه وسلم لم أدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم ينقض العمامة وقد ثبت في الاحاديث الصحيحة انه مسح رأسه فاقبل وأدبر وهذه هي الهيئة التي استقر عليها صلى الله تعالى عليه وسلم فاقضى هذا أفضلية الهيئة التي كان صلى الله تعالى عليه وسلم يداوم عليها وهي مسح الرأس مقبلاً ومدبراً وأجزائها في بعض الاحوال ولا يخفى ان قوله تعالى واصصوا برؤسكم لا يفيد ابقاع المسح على جميع الرأس كما في نظائره من الافعال نحو ضربت رأس زيد وضربت برأسه وضربت زيدا وضربت يدي زيد فانه يوجد المعنى اللغوي في جميع ذلك بوجود الضرب على جرم من الاجزاء المذكورة وهكذا ما في الآية وليس النزاع في مسحي الرأس لغة حتى يقال انه حقيقة في جميعه بل النزاع في ابقاع المسح عليه وعلى فرض الاجمال فدينه الشارع تارة بمسح الجميع وتارة بمسح

البعض بخلاف الوجه فانه لم يقتصر على غسل بعضه في حال من الاحوال بل غسله جميعا
وأما السيدان والرجاء لان فقد صرح فيهما بالغاية للمسح والغسل فان قلت ان المسح ليس
كالضرب الذي مثلت به قلت لا ينكر أحد من أهل اللغة انه يصدق قول من قال مسحت
الثوب أو بالثوب أو مسحت الحائط أو بالحائط على مسح جزء من أجزاء الثوب أو الحائط
وانكار مثل هذا مكابر وقد أوضح ذلك شيخنا العلامة الشوكاني في حاشية الشفاء وغيره
فليراجع (مع أذنيه) وجهه ما ثبت في الاحاديث العديدة انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
مسحهما مع مسح رأسه وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بلفظ الاذان من الرأس
من طريق يقوى بعضها بعضا (ويجزى مسح بهضه) قال الشافعي رح القرض أدنى ما يطلق
عليه اسم المسح وقال أبو حنيفة رح مسح ربع الرأس وقال مالك رح مسح جميع
الرأس في سفر السادة وكان يمسح جميع رأسه احيانا وحيانا يمسح على العمامة وحيانا
يمسح على الناصية والعمامة ولم يقتصر على مسح بعض الرأس أبدا وكان يمسح الاذان ظاهرا
وباطنا ولم يثبت في مسح الرقبة حديث انتهى (والمسح على العمامة) او غيرها مما هو على
الرأس فقد ثبت ذلك عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث عمرو بن أمية الضمري
عند البخاري رح وغيره ومن حديث بلال رضي الله عنه عند مسلم رحه الله تعالى وغيره
ومن حديث المغيرة رضي الله تعالى عنه عند الترمذي رحه الله وجميعه وليس فيه المسح على
الناصية بل هو بلفظ مسح على الخفين والعمامة وفي الباب أحاديث غير هذه منها عن
سلمان رضي الله عنه عند أحمد رح وعن ثوبان رضي الله عنه عند أبي داود وأحمد رح
أيضا والحاصل انه قد ثبت المسح على الرأس وحده وعلى العمامة وحدها وعلى الرأس
والعمامة والكل صحيح ثابت وقد ورد في حديث ثوبان رح ما يهر بالاذن بالمسح على
العمامة مع العذر وهو عند أحمد رح وأبي داود رح انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث
سرية فاصابهم البرد فلما قدموا على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شكوا اليه ما أصابهم
من البرد فامرهم ان يمسحوا على العصائب والتساخين وفي اسناده راشد بن سعد قال اخلل
في عله ان أحمد رح قال لا ينبغي أن يكون راشد بن سعد سمع من ثوبان رضي الله عنه لانه
ما تقيدا (ثم يغسل رجله) وجهه ما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في جميع
الاحاديث الواردة في حكاية وضوئه فانها جميعها مصرحة بالغسل وليس في شيء منها مسح
الا في روايات لا تقوم بمثلها العجة ويؤيد ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للماصين على
أعقابهم ويل للأعقاب من النار كما ثبت في الصحيحين وغيرهما ومما يؤيد ذلك وقوع الامر
منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بغسل الرجلين كما في حديث جابر رضي الله عنه عند
الدارقطني رح ويؤيده أيضا قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فمن زاد على هذا أو نقص
فقد أساء وظلم وهو حديث رواه أهل السنن وصححه ابن خزيمة رح ولا شك ان المسح بالنسبة
الى الغسل لي نقص وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة
الا به وكان في ذلك الوضوء قد غسل رجله وكذا قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا هوسم للاعراي
نوضا كما أمرك الله ثم ذكر له صفة الوضوء وفيه اغسل الرجلين وهذا حديث صحيح معروف

وهي تفيد ان قراءة الجرم امام منسوخة أو محمولة على ان الجرم بالجوار وقد ذهب الى هذا
الجمهور قال النووي ولم يثبت خلاف هذا عن أحد يعتد به في الاجماع وقال الحافظ رح
في الفتح انه لم يثبت عن أحد من العصاة رضي الله عنهم خلاف ذلك الا عن علي رضي الله عنه
وابن عباس رضي الله عنه وأنس رضي الله عنه وقد ثبت الرجوع عنهم عن ذلك وروى سعيد
ابن منصور عن عبد الرحمن بن أبي ليلى رح قال اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم رضي الله عنهم على غسل القدمين وقالت الامامية الواجب مسحهما وقال محمد بن
جرير والحسن البصري رح والجبائي انه غير بين الغسل والمسح وقال بعض أهل الظاهر
يجب الجمع بين الغسل والمسح ولم يمتح من قال بوجوب المسح الا بقراءة الجرم وهي لا تمل على ان
المسح متعين لان القراءة الاخرى ثابتة بلا خلاف بل غاية ما يبدل عليه هذه القراءة هو التضمير
لأنه يرد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما يوجب الاقتصاد على الغسل (أقول) الحق
ان الدليل القرآني قد دل على جواز الغسل والمسح لثبوت قراءة النصب والجريئونا لا يشكر
وقد تصف القائلون بالغسل فخلوا الجرم على الجوار وان له ليس للعطف على مدخول الباء
في مسخ الرأس بل هو معطوف على الوجوه فلما جاور الجرم ور أنجر وتصف القائلون بالمسح
فخلوا قراءة النصب على العطف على محل الجار والجور وفي قوله برؤسكم كان قراءة الجرم
عطف على لفظ الجرم وروى كل ذلك ناشئ عن عدم الانصاف عند عروض الاختلاف ولو وجد
أحد القائلين بأحد التاويلين اسما مجردا في رواية ومنصوبا في أخرى مما لا يتعلق به
الاختلاف ووجد قب له منصوبا بالفظا ومجردا بالمسك ان النصب عطف على المنصوب
والجرم عطف على الجرم ورواذا تقرر هذا كان الدليل القرآني قاضيا بمشروعية كل واحد
منهما على انفراده لا على مشروعية الجمع بينهما وان قال به قائل فهو من الضعفاء كان
لان الجمع بين الامرين لم يثبت في شيء من الشريعة انظر الاعضاء المتقدمة على هذا العضو
من أعضاء الوضوء فان الله سبحانه شرع في الوجه الغسل فقط وكذلك في اليدين وشرع
في الرأس المسح فقط ولكن الرسول قد بين للامة ان المفروض عليهم هو غسل الرجلين
لا مسحهما فتواترت الاحاديث عن العصاة في حكاية وضوءه صلى الله تعالى عليه وسلم وكلها
مصرحة بالغسل ولم يأت في شيء منها المسح الا في مسح الخفين فان كانت الآية مجملة في الرجلين
باعتبار احتمالها للغسل والمسح فالواجب الغسل بما وقع منه صلى الله تعالى عليه وسلم لم من
البيان المستقر جميع عمره وان كان ذلك لا يوجب الاجمال فقد ورد في السنة الامر بالغسل
ورودا ظاهرا ومنه الامر بتخليل الاصابع فانه يسـ. تلزم الامر بالغسل لان المسح لا تخليل
فيه بل يصيب ما أصاب ويخطئ ما أخطأ والكلام على ذلك يطول جدا والحاصل ان الحق
ما ذهب اليه الجمهور ومن وجوب الغسل وعدم اجراء المسح قال في الحجة البالغة ولا عبرة بقوم
تجارتهم الاهواء فافكر واغسل الرجلين متسكين بظاهر الآية فانه لا فرق عدي بين
من قال بهذا القول وبين من أنكر غزوة بدر وأحد مما هو كالشمس في رابعة النهار من قال
بان الاحتياط الجمع بين الغسل والمسح أو ان ادنى القرض المسح وان كان الغسل مما يلام اشد
الملامة على تركه فذلك أمر يمكن ان يتوقف فيه العلماء حتى تنكشف جلية الحال انتهى قلت

ويدفعه ما تقدم من الدليل على عدم اجزاء المسح والجمع بينهما وبين الفصل فلا فائدة للتوقف في ذلك (مع الكعنين) أى مع القدمين للآية وهما العظمان الثاثنان عند مفصل الساق والقدم فالكلام في ذلك كالكلام في المرفقين ولكنه لم يثبت في غسلهما عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مثل ما ثبت في المرفقين وإذا تقرر أنه لا يتم الواجب الا بغسله ما فنى ذلك كفاية مغنية عن الاستدلال بدليل آخر (وله المسح على الخفين) ويشترط في المسح عليهما ان يكون ادخل رجله فيهما وهذا ظاهر ثان قال الشافعي رح يشترط كمال الوضوء عند اللبس وقال أبو حنيفة رح عند الحدث ومسح على الخف فرض ومسح اسفله سنة عند الشافعي رح وقال أبو حنيفة رح لا يمسح الا الأعلى وبالجملة فوجهه ما ثبت تواتر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من فعله وقوله وقد قال الامام أحمد رح فيه أربعون حديثا وكذلك قال غيره وقال ابن أبي حاتم رح انه رواه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من العصابة رضى أحدوا أربعون رجلا وقال ابن عبد البر رح أربعون رجلا وقال ابن خزيمة رح من العصابة رضى الله عنهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثمانون رجلا ونقل ابن المنذر عن ابن المبارك رح انه قال ليس في المسح على الخفين عن العصابة رضى الله عنهم اختلاف لان كل من روى عنه منهم انكاره فقد روى عنه اثباته وقد ذكر أحمد رح ان حديث أبي هريرة رضى الله عنه في انكار المسح باطل وكذلك ما روى عن عائشة رضى الله عنها وابن عباس رضى الله عنه قد انكره الحفاظ وروا عنهم خلافه وكذلك ما روى عن علي رضى الله عنه انه قال سبق الكتاب الخفين فهو منقطع وقد روى عنه مسلم رح والنسائي رح القول بالمسح عليهما بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد روى الامام المهدي في البحر عن علي رضى الله عنه القول بجمع الخفين وقد ثبت في الصحيح من حديث جرير رضى الله عنه انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مسح على الخفين واسلام جرير رضى الله تعالى عنه كان بعد نزول المائدة لان آية المائدة نزلت في غزوة المريسيع وقد روى المغيرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المسح على الخفين وأنه فعل ذلك في غزوة تبوك وتبول متاخرا عن المريسيع بالاتفاق وقد ذكر البزار رح ان حديث المغيرة رضى هذا رواه عنه ستون رجلا وبالجملة فتشروعية المسح على الخفين اظهر من ان يطول الكلام عليها ولكنه لما كثرا الخلاف فيها وطال النزاع استعمل الناس بها حتى جعلها بعض أهل العلم من مسائل الاعتقاد وقد وردت في المسح بثلاثة أيام للمسافر ويوم وليلة للمقيم قال ابن القيم رح في اعلام الموقعين سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المسح على الخفين فقال للمسافر ثلاثة أيام والمقيم يوما وسأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابن أبي عمارة رضى الله عنه فقال يا رسول الله أ مسح على الخفين قال نعم قال يوما قال ويومين قال وثلاثة أيام قال نعم وما شئت ذكره أبو داود رح وطائفة قالت هذا مطلق وأحاديث التوقيت مقيدة والمقيد يقتضي على المطلق انتهى وأما مسح الرقبة فقد ورد من الروايات ما يصلح للتسليم به على مشروعية مسح الرقبة وقد بسطه المجهتد الرباني في شرح المنتقى وقد كاد يقع الاجماع بين أهل المذاهب على أنه بدعة (ولا يكون وضوءا شرعيا الا بالنية

لاستباحة الصلاة) الحديث اعم الاعمال بالنيات وهو الصحيحين وغيرهما وورد من طرق بالفاظ قال في التخصيص لم يبق من اصحاب الكتب المعتمدة روح من لم يخرج سوى مالك روح فانه لم يخرج روحه في الموطا وان كان ابن دحية روح وهم في ذلك وادعى انه في الموطا قال المهروري كتب هذا الحديث عن سبعمائة نفر من اصحاب يحيى بن سعيد قلت تتبعته من الكتب والاجزاء حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت ان أكمل لسبعين طريقا هـ - إذ ما كنت وقفت عليه ثم ان في المستخرج لابن منده روح عدة طرق فضعمتها الى ما عندي فزادت على ثلثمائة طريق انتهى فان كان المقدر عا مافهم فيمدانه لا يثبت العمل الشرعي الا بها وان كان خاصا فاقرب ما يقدّر الصحة وهي تفيد ذلك قال في الفتح وقد اتفق العلماء على ان النية شرطا في المقاصد واختلفوا في الوسائل ومن ثم خالفت الحنفية روح في اشتراطها للوضوء وروى ابن القيم روح على الحنفية روح باحد وجهين وجهها في اعلام الموقعين فليرجع اليه وقد نسب القول بفرضية النية الى الشافعي روح ومالك روح والميث روح وربيعة روح وأحمد بن حنبل روح وأحمد بن داود روح

هـ (فصل ويستحب التثليث) * وجهه ما ثبت في الاحاديث الصحيحة انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غسل كل عضو ثلاث مرات وبين ان الواجب مرة واحدة (في غير الرأس) لان الاحاديث الواردة بتثليث سائر الاعضاء وقع التصريح فيها بافراد مسح الرأس ولا تقوم الحجة بما ورد في تثليثه وأما الترتيب فنـ هـ - لما استدل به القائل بوجوب الترتيب أن الآية مجملة باعتبار ان الواو لمطلق الجمع على أي صفة كان قبس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم للامة ان الواجب من ذلك هيئة مخصوصة هي المروية عنه وهي مرتبة وأيضا الوضوء الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله الصلاة الا به كان مرتبا والحديث المذكور وان كان في جميع طرقه مقال لكنها يقوى بعضها به ضاوي يده ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وغيرهم مرفوعا عن أبي هريرة اذا توضأتم فابدؤا بيمينكم قال ابن دقيق العيد هو خلق بان يصح وقد حقق الكلام على هـ - هذا شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى (واطالة الغرّة والتجصيل) لثبوت في الاحاديث الصحيحة كقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان أمي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فن استطاع منكم ان يطيل غرته فيفعل وتقديم السؤال استحبابا وجهه الاحاديث المتواترة من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفعله وليس في ذلك خلاف قال في الحجة قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لولا أن أشق على أمي لأمرتهم بالسؤال عنه - د كل صلاة معناه لولا خوف الحرج لجعلت السؤال شرطا للصلاة كالوضوء وقد ورد بهذا الاسلوب أحاديث كثيرة جدا وهي دلائل واضحة على ان الاجتهاد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مدخلا في الحدود الشرعية وانها منوطة بالمقاصد وان رفع الحرج من الاصول التي بنى عليها الشرائع وقول الراوي في صفة تسوكه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اع اع كما يتنوع أقول ينبغي للانسان أن يبلغ بالسؤال أقاصي القم فيخرج بلاغم الخلق والصدوق والاستقصاء في السؤال يذهب بالقلاع ويعني الصوت ويطلب النكمة انتهى (وغسل اليدين الى الرسغين ثلاثا قبل الشروع في غسل

الاعضاء المتقدمة) لحديث أو س بن أو س الثقي قال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يتوضأ فاستوكت ثلاثاً أي غسل كفيه أخرجه أحمد رح والنسائي رح وثبت في الصحيحين من حديث عثمان رضي الله عنه فافترغ على كفيه ثلاث مررات يغسلهما وثبت نحو ذلك عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم يروونه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

(فصل في مقتضى الوضوء بما خرج من القرجين من عين أو ريح) فقد وردت الأدلة بذلك مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنه الثابت في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ وقد فسره أبو هريرة رضي الله عنه لما قال له رجل ما الحدث قال فساء أو ضراط ومعنى الحدث أعم مما فسره ولكنه نبه بالأخف على الاغفل ولا خلاف في انتقاض الوضوء بذلك (وبماوجب الفصل) في الجماع ولا خلاف في انتقاضه أيضاً (ونوم المضطجع) وجهه ان الأحاديث الواردة بانتقاض الوضوء بالنوم كحديث من قام فليتوضأ مفيد بما ورد ان النوم الذي ينتقض به الوضوء هو نوم المضطجع وقد روي من طرق متعددة والمقال الذي فيها يجبر بكثرة طرقها وبذلك يكون الجمع بين الأدلة المختلفة وفي ذلك ثمانية مذاهب استوفيناها في مسك الختام شرح بلوغ المرام واستوفاهما الماتن في نيل الاوطار شرح منتقى الأخبار وذكر الأحاديث المختلفة وتخريجها وترجيح ما هو الراجح قال الشافعي رح النوم ينتقض الوضوء الا انوم يمكن مقعده وقال ابو حنيفة رح لو نام قائماً أو قاعداً أو ساجداً الا وضوء عليه حتى يتم مضطجعا أو مستكثراً كذا في المسوى (وأكل لحم الابل) وجهه قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما قيل له أتوضأ من لحوم الابل قال نعم وهو في الصحيح من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه وقد روي أيضاً من طريق غيره وذهب الاكثرون الى أنه لا ينتقض الوضوء واستدلوا بالأحاديث التي نسخت الأحاديث الواردة في الوضوء مما سمت النار ولا يخفى انه لم يصرح في شيء منها بلحوم الابل حتى يكون الوضوء منها منسوخاً وقد ذهب الى انتقاض الوضوء باكل لحوم الابل أحمد بن حنبل رح وامحق بن راهويه رح ويحيى بن يحيى رح وابن المنذر رح وابن خزيمة رح والبيهقي رح وحكى عن أصحاب الحديث رح وحكى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم كما قال النووي رح قال البيهقي رح حكى عن بعض أصحابنا عن الشافعي رح انه قال ان مع الحديث في لحوم الابل قلت به قال البيهقي رح قد صح فيه حديثان حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه وحديث البراء رضي الله عنه قال في الحجة وأما لحم الابل فالأمر فيه أشد لم يقل به أحد من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم والتابعين رضي الله عنهم ولا يسيل الى الحكم بنفسه فلذلك لم يقل به من يغلب عليه الضريح وقال به أحمد رح وامحق رح وعندي أنه ينبغي ان يحتاط فيه الانسان والله أعلم وقد طال ابن القيم رح في اعلام الموقعين في اثبات النقض به أقول الانصاف في هذا أن لحوم الابل ناقضة للوضوء وحديث النقض من الصفة بمكان يعرفه من يعرف هذا الشأن أخرجه مسلم وأهل السنن وصححه جماعة من غيرهم ولم يأت عنه صلى الله عليه وسلم ما يخالف هذا من قول أو فعل أو تقرير والى هذا

التخصيص ذهب جماعة من أهل العلم كما تقدم ومن أراد الاطلاع على مذاهب العلماء وأدلتهم في هذه المسئلة فهي مستوفاة في مؤلفات شيخنا العلامة الشوكاني وأما محل الموضوع على غسل اليد فالواجب علينا حمل الفاظ الشارع على الحقائق الشرعية ان وجدت وهي ههنا موجودة فإنه في لسان الشارع وأهل عصره لفصل أعضاء الموضوع لفصل اليد فقط ولم يصح من أحاديث الفصل قبل الطعام وبعدة شيء (والقي) وجهه ما روى عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال فتوضأ أخرجه أحد روح وأهل السنن روح قال الترمذي هو أصح شيء في الباب وصححه ابن منده روح وليس فيه ما يقدح في الاحتجاج به ويؤيده أحاديث منها حديث عائشة رضي الله عنها عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أصابه في أرواف أو قلنس أو مذي فليتنصرف فليتوضأ وفي أسناده إسماعيل بن عباس وفيه مقال وفي الباب عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم والمجموع ينتهز للاستدلال به وقد ذهب إلى ذلك أبو حنيفة روح وأصحابه روح وذهب الشافعي روح وأصحابه روح إلى أنه غير ناقض وأجابوا عن أحاديث الموضوع من التي بأن المراد بها غسل اليدين ولا يخفى أن الحقيقة الشرعية مقدمة وفي الطحا البالغة قال إبراهيم روح بالموضوع من الدم السائل والتي الكثير والحسن روح بالموضوع من القهقهة في الصلاة ولم يقل بذلك آخرون وفي كل ذلك حديث لم يجمع أهل المعرفة بالحديث على نفيه والاصح في هذا أن من احتاط فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن لا فلا سبيل عليه في صراح الشريعة والدم السائل والتي الكثير ما يؤثان للبدن مبلدان للنفس والقهقهة في الصلاة خطيئة تحتاج إلى كفارة فلا عجب أن يأمر الشارع بالموضوع من هذه ولا عجب أن يأمر ويرغب فيه من غير عزيمة وفي المستوى قال الشافعي روح خروج النجاسة من غير القربين لا يوجب الوضوء وقال أبو حنيفة روح بوجبه بشرطه انتهى (ونحوه) والمراد بنحو التي هو القلنس والراف والخلاف في القلنس كخلاف في التي قال الخليل هو ما خرج من الخلق مل القم أو دونه وليس بقي في النهاية القلنس ما خرج من الجوف ثم ذكر مثل كلام الخليل وأما الراف فذهب إلى أنه ناقض أبو حنيفة روح وأبو يوسف روح ومحمد روح وأحمد بن حنبل روح وأصح روح وقيل دونه بالسيلان وذهب ابن عباس رضي الله عنه ومالك روح والشافعي روح وروى عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه وأبي هريرة رضي الله عنه وجابر بن زيد رضي الله عنه وابن المسيب روح ومكحول روح وربيعة روح إلى أنه غير ناقض وأجابوا عن دليل الأولين بما فيه من المقال والمعارضة بمثل حديث أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحجم فضلي ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجه رواه الدارقطني روح وفي أسناده صالح بن مقل وهو ضعيف ويحجب عن الأول بأنه ينتهز بمجموع طرقه وعن المعارضة بأنها غير مألوفة للاحتجاج وبأن دم الراف غير يردم الطامة فلا يبعد أن يكون غرضه من الاعتناء تأثير في النقض في المستوى قال الشافعي روح الراف والطامة لا يقتضيان الوضوء وقال أبو حنيفة روح يقتضيان إذا كان الدم سائلا وقال مالك روح الأمر عندنا أنه لا يتوضأ من راف ولا دمه ولا من قيع بسيل من الجسد ولا يتوضأ الا من حدث بخرج من ذكر أو دبر أو نوم انتهى أقول

قد اختلف أهل العلم في انتقاض الوضوء بخروج الدم وجميع ما هو نفس في النقص أو عدمه لم يبلغ الى رتبة فصل للاحتجاج بها وقد تقر بأن كون النقي ناقضا للوضوء لا يثبت الا بدليل يصلح للاحتجاج والواجب البقاء على الاصل لان التبدل بالحكام الشرعية لا يجب الا بايجاب الله أو رسوله والافليس بشرع ومع هذا فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يثرون من معارك القتال ومجاوله الابطال في كثير من الاحوال ما هو من الشهرة بمكان اوضح من الشمس فلو كان خروج الدم ناقضا لما ترك صلى الله عليه وسلم بيان ذلك مع شدة الاحتياج اليه وكثرة الحامل عليه ومثل الدم النقي في عدمه وروددليل يدل على أنه ناقض وغاية ما هناك حديث اسمعيل بن عياش وفيه من المقال ما لا يخفى (ومن الذكر) وقد دل على ذلك حديث بسرة بنت صفوان رضي الله عنها ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من مس ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ رواه أحمد رح وأهل السنن رح ومالك رح والشافعي رح وابن خزيمة رح وابن حبان رح والحاكم رح وابن الجارود رحمه أحمد رح والترمذي رح والدارقطني رح ويحيى بن معمر رح والبيهقي رح والحايمي رح وابن حبان رح وابن خزيمة رح قال البخاري هو أشح شيء في هذا الباب وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم منهم جابر رضي الله عنه وأبو هريرة رضي الله عنه وأم حبيبة رضي الله عنهم وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما وزيد بن خالد رضي الله عنه وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وعائشة رضي الله عنها وابن عباس رضي الله عنهما وابن عمر رضي الله عنهما والنعمان ابن بشير رضي الله عنه وأنس رضي الله عنه وأبي بن كعب ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه وقبيصة رضي الله عنه وأروى بنت أبيس رضي الله عنها وحديث بسرة رضي الله عنها بمجرده أخرج من حديث طلق بن علي رضي الله عنه عنده أهل السنن رح مرفوعا بلفظ الرجل يس ذكره عليه وضوء فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اغتاهو بضعة منك فكيف اذا انضم الى حديث بسرة رضي الله عنها أحاديث كثيرة كما أثرنا اليه ومن مال الى ترجيح حديث طلق فلم يأت بطائل وقد تقر في الاصول ان رواية الاثبات أولى من رواية النقي وان المقتضي للظن أولى من المقتضي للإباحة وقد ذهب الى انتقاض الوضوء بمس الذكر جماعة من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين رضي الله عنهم والائمة رح وما لوا الى العمل به حديث بسرة لتأخر اسلامها وذهب الى خلاف ذلك جماعة كذلك والحق الانتقاض وقد ورد ما يدل على انه ينتقض الوضوء بمس الفرج وهو أهم من القبل والذكر كما أخرجه ابن ماجه رح من حديث أم حبيبة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يقول من مس فرجه فليتوضأ وصححه أحمد رح وأبو زرعة رح وقال ابن السكن رح لا أعلم له عللة وأخرج الدارقطني رح من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعا اذا مست احدا كن فرجها فلتوضأ وفي اسناده عبد الرحمن بن عبد الله العمري وفيه مقال وأخرج أحمد رح والترمذي رح والبيهقي رح من حديث عمر بن شبيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ايما رجل مس فرجه فليتوضأ وايما امرأه مست فرجها فلتوضأ وفي اسناده بقية بن الوليد ولكنه صرح بالتحديث قال في المسوي قال الشافعي رح يجب الوضوء على من مس

الفرج وشرطه ان يظن الكف أو بطون الاصابع وقال أبو حنيفة رح من
الفرج لا يتقض واجتمع بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل هو الابضة منك انتهى
قالوا ان من الفرج لما كانت حاجة الناس اليه عامة والبلوى به دائمة وجب ان ينقل شرعا
ثابتا متواترا من كثرة القول قد وقع في الاصول ان الحكم الذي قيم به السأوى لا بد ان ينقل
فلا يستغنى عن النقل بذلك بعض المنفعة وخالفهم الجمهور لعدم الادلة الدالة على قبول
أخبار الاسلاف وهذه القاعدة كثيرا ما ترى المشغوقين بحجة ما اقروه من مذاهب الاسلاف
يدفون بها الطبع الشرعية التي يوردها خصوصهم فاذا استدلووا بتقسيمهم على اثبات حكم
قد دوا عليه ودرجوا وادار عندهم من المألوفات المعروفة ما لو ان ذلك لم يعرضوا عليه
وهذا استرأى في غير وطن من كتب المذهبيين فان كنت ممن لا تنفق عليه التدليسات ولا يفره
سراب التدليسات فلا تلعب بك الرجال من حال الى حال بزخارف ما تنقسم الاقوال

فكن رجلا رجلا في القري ه وهامة همته في القري

ولا حرج على المجتهد اذا رجع غير ما رجعناه انما الشأن في التكلم في مواطن الخلاف بما يبرأ
من الانصاف اللهم بصرفا للصواب واجعل بيننا وبين العصية من لطفك أن منع حجاب
وفي الجلة البالغة موجبات الوضوء في شربنا على ثلاث درجات احداها ما يقع عليه
جمهور العصابة رضي الله تعالى عنهم وتطابق فيه الرواية والعمل الشائع وهو البول والغائط
والريح والمذي والنوم الثقيل وما في معناها الثانية ما اختلف فيه السلف من فقهاء العصابة
والتابعين رضي الله عنهم وتعارض فيه الرواية عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
كس الذي كره قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من مس ذكره فليتوضأ قال به عمر وسالم وعروة
 وغيرهم رضي الله عنهم وروى علي وابن مسعود رضي الله عنهما وفقهاء الكوفة ولهم قوله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل هو الابضة منك وليحيى النجى يكون احدهما منسوخا
وليس المرأة قال به عمر وابن مسعود وابراهيم رضي الله عنهم لقوله تعالى أو لاسم النساء
ولا يشهد حديث بل يشهد حديث فائتة رضي الله عنها بخلافه لكن فيه نظر لان
في اسنادها قطعا ومندي ان مثل هذه الدلة انما تعتبر في مثل ترجيح أحد الحديثين
على الآخر ولا تعتبر في ترك حديث من غير تعارض واقبله الى العلم وبالجملة بما قاله فقهاء
من بعدهم على هذين على ثلاث طبقات آخذة على ظاهره وقار له رأيا وفارق بين الشهوة
وغيرها ولا شبهة ان ليس المرأة مهيج للشهوة مظنة لقضاء شهوة دون شهوة الجماع وان من
الذكر فصل شنيع ولقد جاء النهي عن مس الذكر بينة في الاستبراء اذا كان قبضا عليه
كان من أعمال الشياطين لا محالة والثالثة ما وجد فيه شهوة من انقطاع حديث وقد اجمع
فقهاء من العصابة والتابعين رضي الله عنهم على ترك مسكه كالوضوء مما است التارفة ظهر
هل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وانطلقا عن ابن عباس وأبي طلحة وغيرهم رضي الله
عنهم بخلافهم من جابر رضي الله عنه أنه منسوخ قلت طاعة أهل العلم على أن الرضوخ
منه لا يفسد مسوخ وتناول بعضهم على غسل اليد والتم قال قتادة رضي الله عنه من غسل
فيه فقد نزعنا كذا في المسوى

وأصله تعمم البدن بالفسل (يجب بخروج المني بشهوة ولو بتفكر) ولقد ات على ذلك الأدلة
العصية كأحاديث الماء من الماء وأحاديث في المني الفسل وصدق اسم الجنابة على من كان
كذلك وقد قال الله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا والاطهار استيعاب جميع البدن
بالفسل كذا في المسوى ولا أهل في ذلك خلافا وانما وقع الخلاف المشهور بين العصاة
رضي الله عنهم وكذلك بين من بعدهم هل يجب الفسل بالتقاء الخنثانين من دون خروج مني
أم لا يجب الا بخروج المني والحق الاول لحديث اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها
فقد وجب عليه الفسل أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما راجعهم الله من حديث أبي هريرة
رضي الله تعالى عنه وأخرج نحوه مسلم وأحمد والترمذي وحسنه من حديث
عائشة رضي الله تعالى عنها فهذان الحديثان وما ورد في معناه ما ضحنا لما كان في أول
الاسلام من ان الفسل انما يجب بخروج المني ويدل على ذلك حديث أبي بن كعب رضي
الله عنه قال ان القتيبا التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصة كان رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم رخصهم في أول الاسلام ثم أمرنا بالاعتسال بعدها وأخرج مسلم روح
من حديث عائشة رضي الله تعالى عن ان رجلا سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل وعائشة رضي الله تعالى عنها جالسة فقال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اني لا فعل ذلك أما هذه ثم نفقت وقال في الحجة البالغة
اختلف أهل الرواية هل يحمل الاكسال أي الجماع من غير انزال على الجماع الكامل
في معنى قضاء الشهوة أم لا يكون معه الانزال والذي صح روايته وعليه جمهور الفقهاء
هو ان من جهده فقد وجب عليه ما الفسل وان لم ينزل واختلفوا في كيفية الجماع بين هذا
الحديث وحديث انما الماء من الماء فقال ابن عباس رضي الله عنه الاحتلام وفيه ما فيه
لانه يباه سبب ورود الحديث كما أخرجه لم وقال أي رضي الله عنه كانت رخصة في أول
الاسلام ثم نهى عنها وقد روى عن عثمان وعلي وطهمة والزبير وأبي بن كعب وأبي أيوب
رضي الله تعالى عنهم فيمن جامع امرأته ولم ينزل أو لا يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره
ورفع ذلك الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا يبعد عندي ان يحمل ذلك على المباشرة
القاحشة فانه قد يطلق الجماع عليها قلت على هذا أكثر أهل العلم ان غسل الجنابة يجب
باحد الامرين اما بادخال الحشفة في الفرج أو بخروج الماء الدافق من الرجل أو المرأة
(بالتقاء الخنثانين) وعلى هذا أكثر أهل العلم ان من جامع امرأته فغيب الحشفة وجب
الفسل عليه ما وان لم ينزل والخنثان موضع القطع من ذكر الفلام ونوا الجارية
(وبانقطاع الحيض والنفس) ولا خلاف في ذلك وقد بدل عليه نص القرآن ومتواتر
السنة وكذلك وقع الاجماع على وجوبه بانقطاع النفس (و) كذلك وقع الاجماع
على وجوبه (بالاحتلام) الا ما يحكى عن النضي روح ولكنه انما يجب اذا وجد الاحتلم
بلا (مع وجود بلل) كافي حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت سئل رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يسجد بالبلل ولا يذ كراحتيه لا ما قبل يغتسل وعن

الرجل يرى أن قلنا حتم ولا يجبد البلل فقال لا غسل عليه آخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه رحمهم الله ورجاله رجال الصحيح الا عبد الله بن عمر العمري وفيه مقال خفيف وأخرج لهوهما أحمد والشافعي رحمهما الله من حديث خولة بنت حكيم رضي الله تعالى عنها وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما رحمهم الله من حديث أم سلمة رضي الله عنها أن أم سليم رضي الله عنها قالت يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة الغسل إذا احتلمت قال نعم إذا رأت الماء وهذه الأحاديث ترد على من اعتبر أن يحصل للمعتلم شهوة ويقتضيه ذلك والمراد من البلل المني فإن رأى بطلا ولم يتيقن أنه مني لم يجب الغسل عندنا كثر أهل العلم قال في الحجة أدار الحكم على البلل دون الرؤيا لأن الرؤيا تكون فارة حديث نفس ولا تأثير له وارة تكون قضاء شهوة ولا تكون بفسير بل لا يصلح لإدارة الحكم الا بالبلل وأيضاً فإن البلل نبي ظاهر يصلح للانقباط وأما الرؤيا فأنها كثيرة ما تنسى انتهت (وبالموت) المراد وجوب ذلك على الأحياء إذا وجوب بعد الموت من الواجبات المتعلقة بالبدن أي يجب على الأحياء أن يغسلوا من مات وقد حكى المهدي في البحر والنورى رح الاجماع على وجوب غسل الميت ونافس في ذلك بعض المتأخرين مناقشة واحدة وسبأ في الكلام على غسل الميت وصفته وتفاسيده ان شاء الله تعالى وفي الحجة وأما غسل الميت فلان الرثاش يتشتر في البدن وجلست عند محضر فرأيت أن الملائكة الموكلات بالقبض لها نكابة عجيبة في المتضررين فقهـمت أنه لا بد من تغيير الحالة لتنبيه النفس لخالفها (وبالاسلام) وجهه ما أخرجه أحمد والترمذي والشافعي وأبو داود وابن حبان وابن خزيمة رحمهم الله عن قيس بن عاصم رضي الله عنه أنه سلم فامر به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يغسل بماء وسدن وصحه ابن السكن رح وأخرج أحمد وعبد الرزاق والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان رحمهم الله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن عمة رضي الله تعالى عنه سلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذهبوا به إلى حائط بئى فلان فروه ان يغتسل وأمله في الصبيحين وليس فيهـما الأمر بالافتسال بل فيما أنه اغتسل قال في الحجة قال لا تخروا أن عندك شعر الكفر ومرو ان يقتل عنده الخروج من شيء أصرح ما يكون والله تعالى اعلم انتهى وقد ذهب إلى الوجوب أحمد بن حنبل واتباعه رحمهم الله وذهب الشافعي رح إلى عدم الوجوب والحق الأول ويؤيده ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الأمر بالغسل عند الإلام لو أنه بن الاسقع وقتادة الراوى رضي الله عنهم كما أخرجه الطبراني رح وأمره أيضاً العقيل بن أبي طالب رضي الله عنه كما أخرجه الحاكم رح في تاريخ نيسابور وفي أسانيد هامقال

• (فصل في الغسل الواجب هو ان يفيض الماء على جميع بدنه أو يتغمس فيه) أقول الغسل شرطاً وافية هو ما ذكره وقد وقع النزاع في دخول ذلك في معنى الغسل ولكنه لا يفتى ان مجرد بل الثوب أو البدن من دون ذلك لا يسمى غسلاً كما يفهم ذلك من الاستعمالات العربية وكما يفيد ذلك ما تقدم في قول أبي الهـي أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتبعه الماء ولم يغسله وهو في صحيح مسلم رح وغيره مع المضمضة والاستنشاق فقد ثبت في الغسل من فعله صلى الله تعالى

وجحدت مرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من توضأ الجمعة فيها وفتحت ومن اغتسل فذلك أفضل آخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي رجهما الله وفيه معقل مشهور وهو عدم سماع الحسن روح من مرة روح وغير ذلك من الأحاديث قالوا وهي صارفة للأمر إلى التنبؤ ولكنه إذا كان ما ذكره صالحا لصرف الأمر فهو ولا يصلح لصرف مثل قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى على كل مسلم ان يغتسل في كل سبعة أيام يوما يغتسل فيه رأسه وجسده وهو في العيصين وغيرهما من حديث أبي هريرة رضى الله عنه وقد استوفى الماتن روح الكلام على حكم غسل الجمعة في نيل الأوطار فليرجع إليه ولا يخفى ان تعيينه الغسل بالجمعة يدل على انه للصلاة لا لليوم (والعبدان) فقد روى من قبله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث النافذة بن سعد رضى الله عنه انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يغتسل يوم الجمعة ويوم الفطر ويوم النحر آخرجه أحمد وابن ماجه والبخاري والبيهقي رجهما الله وأخرج لمحمد ابن ماجه روح من حديث ابن عباس رضى الله عنه وأخرجه البخاري رضى الله عنه وفي حديث أبي رافع رضى الله عنه وفي أسانيدنا ضعف ولكنه يقوى بعضها ويقوى ذلك آثار عن الصحابة رضى الله عنهم جيدة أقول قد روى في ذلك أحاديث لم يصح منها شيء ولا يبلغ شيء منها إلى رتبة الحسن لذاته ولا لغيره وأما اعتبار كون المقتسل يصلي صلاة العيد بذلك الغسل أي من دون ان يغتسل بين الغسل وبين الصلاة شيء من الأحداث فلا اخف فيه حديثنا صحيحا ولا ضعيفا ولا قول صحابي وما أحسن الاقتصار على ما ثبت وارا حة العباد مما لم يثبت (ولمن غسل ميتا) وجهه ما أخرجه أحمد وأهل السنن روح من حديث أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعا عن غسل ميتا فليغتسل ومن غسله فليتوضأ وقد روى من طرق وأعل بالوقف وبأن في أسانيدنا صالحا لمولى التوأمة روح ولكنه قد حسنه الترمذي روح وصححه ابن القطان روح وابن حزم وقد روى من غير طريق قال الحافظ ابن حجر روح هو لكثرة طرقه أسوأ أحواله ان يكون حسنا فانكار النووي روح على الترمذي روح فحينئذ معترض وقال الذهبي روح هو أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء روح وذكر الماوردي روح ان بعض أصحاب الحديث خرج لهذا الحديث مائة وعشرين طريقا وقد روى نحوه عن علي رضى الله عنه عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن أبي شيبه وأبي يعلى والبخاري والبيهقي رجهما الله وعن حذيفة رضى الله عنه عند البيهقي روح قال ابن أبي حاتم والدارقطني روح لا يثبت وعن عائشة رضى الله تعالى عنها من قبله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند أحمد وأبي داود روح وقد ذهب إلى الوجوب علي وأبو هريرة رضى الله تعالى عنهما والامامية يذهب الجمهور إلى انه مستحب فقط قالوا وهذا الأمر الذي كور في الحديث السابق مصروفي عن الوجوب بهديث ان الميت يغتسل بماء طاهر الخسبكم ان تغسلوا أي بكم آخرجه البيهقي وحسنه ابن حجر روح وحديث كذا فغسل الميت ثمانين يغتسل ومقام لا يغتسل آخرجه الخطيب روح عن ابن عمر رضى الله عنهما وصح ابن حجر روح ايضا اسنادا ولم يرفع من الثقات من الصحابة رضى الله عنهم لا اسماء بنت جبريل أم أي بكر رضى الله عنهم ما أسفله فقالت لهم ان هذا يوم شديد البرد

وأما سبعة فهل هي من غسل قالوا لا رواه مالك روح في الموطأ (والاحرام) لحديث زيد
ابن ثابت رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يجرد لاهللاه واعتسل
آخرجه الترمذي والدارقطني والبيهقي والطبراني وحسنه الترمذي وضعفه العقيلي رحمه
الله ولعل وجه التضعيف يكون عبد الله بن يعقوب المدني في اسناده قال ابن الملقن
في شرح المنهاج لعل الترمذي روح حسنه لانه عرف عبد الله بن يعقوب أي عرف حاله
وفي الباب عن عائشة رضي الله تعالى عنها عند أحمد روح وعن أحمر رضي الله عنها عند
مسلم روح وقد ذهب إلى استصحاب غسل الاحرام الجهو ورواه الحداد البصري روح ومالك
روح أنه محقق (ولادخول مكة) المكرمه حرمها الله تعالى لما أخرجه مسلم عن ابن عمر
رضي الله عنهما أنه كان لا يدخل مكة إلا بات بذي طوى حتى يصبح ويفتسل ثم يدخل مكة ثم ارا
ويذكر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه فعله وأخرج البخاري روح معناه قال
في الفتح قال ابن المنذر الاعتدال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس
في تركه عندهم فدية وقال أكثرهم يجوز في الوضوء

• (باب التيمم) •

قال الله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء
فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه وقد كثرت الاختباط
في تفسير هذه الآية والحق أن قديم عدم الوجود راجع إلى قوله تعالى أو جاء أحد منكم من
الغائط أو لامستم النساء فتكون الأعذار ثلاثة السفر والمرض وعدم الوجود في المضمر
وهذا ظاهر على قول من قال إن التيمم إذا وقع بعد جمل متصلة كان قديما لا آخرها وأما من
قال أنه يكون قديما للجميع إلا أن يمنع مانع فكذلك أيضا لانه قد وجد المانع ههنا من
تقييد السفر والمرض بعدم الوجود للما هو أن كل واحد من ماعذر مستعمل في غير هذا
الباب كالصوم ويؤيد هذا أحاديث التيمم الواردة مطلقة ومقيدة بالمضمر فان قلت ما المعتبر
في تسويغ التيمم للمقيم هل هو عدم الوجود عند ارادة الصلاة كما هو الظاهر من الآية
أم عدم الوجود مع طلب مخصوص كما قيل أنه يطلب في كل جهة من الجهات الأربع
في ميل أو يقتصر إلى آخر الوقت حتى لا يبق إلا ما يسع الصلاة بعد التيمم قلت الحق أن المعتبر
هو ما يصدق عليه مفهوم عدم الوجود المقيد بالقيام إلى الصلاة فإذا دخل الوقت المضروب
للسلاة وأراد المصل القيام إليها لم يجد حينئذ ما يتوضأ به أو يغتسل في منزله ومسجده
وما يقرب منهما كان ذلك عذرا مسوقا للتيمم وليس المراد بعدم الوجود في ذلك أن لا يجد
بعد الكشف والبحث واحفاء السؤال بل المراد أن لا يكون معه علم أو ظن بوجود شيء منه
هناك ولم يتمكن في تلك الحالة من تخصيصه بشيء أو نحوه فهذا يصدق عليه أنه لم يجد الماء
عند أهل اللغة والواجب جعل كلام الله على ذلك مع عدم وجود عرف شرعي وقد وقع منه صلى
الله تعالى عليه وسلم ما يشهر بخلافه فانه تيمم في المدينة من جدار كانت ذلك في الصحيين
من دون أن يسأل ويطلب ولم يصح عنه في الطلب شيء تقوم به الحجة فهذا كما يدل على عدم
وجوب الطلب يدل على عدم وجوب انتظار آخر الوقت ويدل على ذلك حديث الرجلين

الذين تيمموا في سفر ثم وجدوا الماء فاعادوا أحدهما ولم يعد الآخر فقال صلى الله تعالى عليه وسلم الذي لم يعد أصبت السنة أخرجه أبو داود والحاكم وغيرهما من حديث أبي سعيد فإنه يرد قول من قال بوجوب الانتظار إلى آخر الوقت على التيمم سواء كان مسافرا أو مقبلا إذا تقرر ذلك هذا استخرجت عن الاشتغال بكثير من التفاريع المرفوعة في كتب الفقه فإن هذه هي عمدة الاجتهاد في فرق بين من لا يفرق بين الغث والسمين من المجتهدين وبين من هو في عداد المقلدين قال في القاموس والمعيد التراب أو وجه الأرض انتهى والثاني هو الظاهر من لفظ المعيد لأنه ما بعد أي علا وارتفع على وجه الأرض وهذه الصفة لا تختص بالتراب ويؤيد ذلك حديث جعلت لي الأرض مسجدا واما هو راوه وهو متفق عليه من حديث جابر وغيره ومأثرت في رواية بلغة وترتبطا فهو را كما أخرجه مسلم من حديث حذيفة فهو غير مستلزم لاختصاص التراب بذلك عند علم الماء لأن غاية ذلك أن لفظ التراب دل بمفهومه على أن غيره من أجزاء الأرض لا يشارك في الطهورية وهذا مفهوم لقب لا ينهض لتخصيص عموم الكتاب والسنة ولهذا لم يمل به من يعتد به من أئمة الأصول فيكون ذكر التراب في تلك الرواية من باب التخصيص على بعض أفراد العام وهكذا يكون الجواب عن ذكر التراب في غيره هذا الحديث ووجه ذكره أنه الذي يغلب استعماله في هذه الطهارة ويؤيد هذا ما تقدم من تيممه صلى الله تعالى عليه وسلم من جدار وأما الاستدلال بوصف المعيد بالطيب ودعوى أن الطيب لا يكون إلا ترابا طاهرا منقبا لله تعالى والبلاد الطيب يخرج نباته بأذن ربه والذي خبث لا يخرج الا نكد افسير معيد للمطلوب الأبعد بيان اختصاص الطيب بما ذكره والضروية تدفعه فإن التراب المختلط بالآزبال أجود أخراجا للنبات قال المسائتي في شرح المتنق ومن الأدلة الدالة على أن المراد خصوص التراب ما ورد في القرآن والسنة من ذكر المعيد فالامر بالتيمم منه وهو التراب لكنه قال في القاموس والمعيد التراب أو وجه الأرض وفي المصباح المعيد وجه الأرض ترابا كان أو غيره قال الزجاج لا أعلم اختلافا بين أهل الفقه في ذلك قال الأزهرى ومذهب أكثر العلماء أن المعيد في قوله تعالى معيدا طيبا هو التراب وفي كتاب فقه اللغة للثعالبي المعيد تراب وجه الأرض ولم يذكر غيره وفي المصباح أيضا ويقال المعيد في كلام العرب يطلق على وجهه على التراب الذي على وجه الأرض وعلى وجه الأرض وعلى الطريق ويؤيد حمل المعيد على العموم تيممه صلى الله تعالى عليه وسلم من الحائط فلا يتم الاستدلال وقد ذهب إلى تخصيص التيمم بالتراب الشافعي وأحمد وداود وذهب مالك وأبو حنيفة وعطاء الأوزاعي والثوري إلى أنه يجوز بالارض وما عليها قال واستدل القائل بتخصيص التراب بما عند مسلم من حديث حذيفة مرفوعا بلغة وجعلت تربتها لنا طهورا وهذا خاص فينبغي أن يحمل عليه العام وأجيب بأن ترربة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره فلا يتم الاستدلال وردبانه ورد في الحديث المذكور بلفظ التراب أخرجه ابن خزيمة وغيره في حديث علي وجعل التراب لي طهورا أخرجه أحمد والبيهقي بإسناد حسن وأجيب أيضا عن ذلك الاستدلال بأن تعليق الحكم بالترربة مفهوم لقب ومفهوم اللقب ضعيف عند أبواب الأصول ولم يقل به إلا اتفاق

شيئا رواه أحمد والدارقطني وابن حبان والحاكم وأخرجه البخاري تعليقا قال في الطهارة وكان
 عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ساعدا ليرى أن التيمم عن الجنابة وحسب الاية على القميص
 وأنه ينقض الوضوء لكن حديث عمران وعمار يشهد بخلاف ذلك (وأعضاءه الوجه ثم الكفان
 يمسحها) أي الوجه والكفين لما ورد من الأحاديث الصحيحة قولاً وفعلاً وقد أشار بالمعطف
 إلى الترتيب بين الوجه والكفين وأما الاختصار على الكفين فليكون الأحاديث الصحيحة
 مصدرة بذلك منها حديث عمار بن ياسر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمره بالتيمم
 للوجه والكفين أخرجه الترمذي وغيره وصححه ومنها ما في الصحيحين من حديث عمار أيضاً أن
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إنما كان يكفيك هكذا وضرب النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم بكفيه الأرض ونفخ فيه ما تم مسح بهما وجهه وكفيه وفي لفظ للدارقطني إنما
 كان يكفيك أن تضرب بكفيك في التراب ثم تنفخ فيه ما تم مسح بهما وجهك وكفيك إلى
 الرسغين وقد ذهب إلى أنه يقتصر من السدين على الكفين عطاء ومكحول والاوزاعي
 وأحمد وأبو حنيفة وابن المنذر وعامة أصحاب الحديث هكذا في شرح مسلم وذهب الجمهور
 إلى أن المسح في التيمم إلى المرفقين وذهب الزهري إلى أنه يجب المسح إلى الإبطين وقال
 الخطابي أنه لم يختلف أحد من أهل العلم في أنه لا يلزم مسح ما وراء المرفقين والحق ما ذهب إليه
 الأولون لأن الأدلة التي استدلل بها الجمهور منها ما لا ينتمى للاحتجاج به كحديث ابن عمر
 عن الدارقطني والحاكم والبيهقي مرفوعاً بلفظ التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة
 للسدين إلى المرفقين وفي أسناده على بن غلبان قال الدارقطني وثقه يحيى بن القطان ووثقه
 وغيرهما وقال الحافظ هو ضعيف ضعفه ابن القطان وابن معين وغير واحد وأما ما ورد فيه
 لفظ السدين كما وقع في بعض روايات من حديث عمار فالمطلق يحتمل على المقيد بالكفين
 واحتج الزهري بما ورد في رواية من حديث عمار أيضاً بلفظ إلى الإبط وقد نسخ ذلك كما
 قال الشافعي (مرة ضربة واحدة) لأن ذلك هو الثابت في الأحاديث الصحيحة ولم يثبت
 ما يخالف ذلك من وجه صحيح وقد ذهب إلى كون التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين
 الجمهور وذهب جماعة من الأئمة والفقهاء إلى أن الواجب ضربتان ضربة للوجه وضربة
 للسدين وذهب ابن المديني وابن سيرين إلى أن الواجب ثلاث ضربات ضربة للوجه وضربة
 للكفين وضربة للأذنين (أو يمسحها) لما تقدم في الوضوء لأنه بدل عنه وأدلة النسبة
 شاملة لكل عمل (ونواقضه فواقض الوضوء) لما ذكرنا من البدلية ومن أثبت التيمم شيئاً من
 النواقض لم يثبت في الوضوء لم يقبل منه ذلك الإبدل ولم يجد دليلاً لا تقوم به الحجة يصلح لذلك
 فالواجب الاختصار على فواقض الوضوء وأما وجود الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة
 بالتيمم فقد صرح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن لم يجد الماء من الرجلين اللذين
 سأله بعد أن صلياً بالتيمم ثم وجد الماء أن الذي لم يجد الماء أصاب السنة والحديث معروف وأما
 قوله الذي أعاد ذلك من الأجر مرتين فليكون قد كرر العبادة معتقداً وجوب ذلك فكان له
 الأجر ثلاثاً وليس المراد هنا إلا الأجر سقط الوجوب وقد أفاد ذلك قوله صلى الله

تعالى عليه وآله وسلم أصبت السنة مع ما في إصابة السنة من الخمر والبركة والتعريض بان
ما عد ذلك مخالفاً لسنة كمالا يفتي وأما القول بان من أسباب التيمم تعذر استعمال الماء
وخوف سيده ونحو ذلك فلا يفتي ان هذه داخله تحت ما ذكرناه من عدم الماء وخشية الضرر
من استعماله فان من تعذر عليه استعمال الماء هو عادم الماء اذ ليس المراد الوجود الذي
لا يتقعر عن كان يشاهد ما في تعذر بئر تعذر عليه الوصول اليه بوجه من الوجوه فهو عادم
وهكذا خوف السيل الذي يملك الى الماء وهكذا من كان ينحسه ولا محالة اذا استعمله
وهكذا من كان يحتاجه للشرب فهو عادم له بالنسبة الى الوضوء وأما ما قيل من ان فوات
الصلوة باستعمال الماء وادراكها بالتيمم بسبب من أسباب التيمم فليس على ذلك دليل بل
الواجب استعمال الماء وهو ان كان تراخيه عن تأدية الصلاة الى ذلك الوقت لعذر موع
لأخيه كالنوم والسمور ونحوهما فلم يوجب الله تعالى عليه الا تأدية الصلاة في ذلك الوقت
بالطهور الذي أوجبه الله تعالى وان كان التراخي لا لعذر الى وقت لو استعمل الوضوء فيه
نخرج الوقت فعليه الوضوء وقدا بان المعصية وأما ما قيل من الطلب الى مقادير محدودة فليس
على ذلك حجة نيرة

• (باب الحيض) •

(لم يأت في تفسير أقله وأكثره ما تقوم به الحجة وكذلك الطهر) لان ما ورد في تقدير أقل الحيض
والطهر وأكثرهما فهو امام موقوف ولا تقوم به الحجة أو مرفوع ولا يصح فلا تعويل على ذلك
ولار جوع اليه بل المعتبر لذات العادة المتقربة هو العادة وغیر المعادة تعمل بالقرائن
المستفادة من الدم (فذا ت العادة المتقربة تعمل عليها) فة قد صح في غير حديث اعتبار الشارع
للعادة كحديث اذا أقبلت الحيضة فأتى الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسل على ذلك الدم وصل
أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة وأخرج مسلم وغيره من حديثها نحو ذلك وأخرج
أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث أم سلمة انها استفتت النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم في امرأة تمهراق الدم فتسال تنتظر قدر البالي والايام التي كانت تحيض من
وقدرهن من الشهر فتدع الصلاة وهو حديث صالح للاحتجاج به وكذلك حديث زينب
بنت جهم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في المستحاضة تجلس أيام اقراها أخرجه
النسائي والاحاديث في هذا المعنى كثيرة (وغيرها ترجع الى القرائن) المستفادة من الدم
لحديث فاطمة بنت أبي حبيش انها كانت تستحاض فقال لها النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم ان كان دم الحيض فاتة اسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة واذا كان الآخر
فتوضئي وصلّي فانما هو عرق أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم وأخرجه
أيضا الدارقطني والبيهقي والحاكم أم أيضا بن يادة فانما هو دم امرئ أو ركضة من الشيطان
أو عرق انقطع (فدم الحيض يتميز عن غيره فتكون حائضا اذا رأت دم الحيض) أخرجه أبو
داود والنسائي من حديث فاطمة بنت حبيش انه قال صلى الله عليه وسلم لم دم الحيض اسود
يعرف صححه ابن حزم وأخرج النسائي من حديث عائشة مرفوعا نحوه وأخرج الطبراني

والدارقطني من حديث أبي امامة مرفوعا بلفظ دم الحيض لا يكون الا امة وقد دللت هذه
الاحاديث على انه لا يقال للصفرة والكدرة دم حيض ولا يعتد بهما سواء كانت بين دمي حيض
أو بعد دم الحيض وإيس الحيض بين دمي الحيض مع تخلل الصفرة والكدرة لاجلهما بل
لكون ما توسط بين دمي الحيض حياء كالولم يخرج دم أصلا بين دمي الحيض ولا يعارض
هذا ما أخرجه في الموطا وعلقه في البضاري ان النساء كن يهتن الى عائشة بالدرجة فيها
الصفرة والكدرة من دم الحيض ليسألن عن الصلاة فتقول لهن لا تنجحن حتى ترين القصة
البيضاء فان هذا مع كونه رأيا منها ليس بمخالف لما تقدم لانهم لم يخبرهن بان الصفرة والكدرة
حيض انما أمرتهن بالانتظار الى حصول ما يدل على انه قد انقضى الحيض وهو خروج
القصة التي خرجت لم يخرج بعدها دم حيض ولم تأمرهن بالانتظار مادامت الصفرة والكدرة
وهذا واضح لا يخفى (ومستحاضة) وهي التي يستمر خروج الدم منها (اذا رأت غيره) تعمل
على العادة المتغيرة فتكون فيها حائضات ثبت لها فيه أحكام الحائض وفي غير أيام العادة
تكون طاهرا لها حكم الطاهر (وهي كالطاهرة) كما أفادت ذلك الاحاديث العديدة الواردة
من غير وجه فاذ لم تكن لها عادة متغيرة كما ثبتت أو الملتبسة عليها عاداتها فانها ترجع الى
التمييز فان دم الحيض أسود يعرف كما قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فتكون اذا رأت
دما كذلك حائضا واذا رأت دما ليس كذلك طاهرا وقد أطال الناس الكلام في هذا
الباب في غير طائل وكثرت فيه التفريعات والتدقيقات والامراض من ذلك (وتفصل أثر
الدم) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث عائشة الثابت في الصحيح فاغسل
عنك الدم وصلي وقد ورد ما يفيد معنى ذلك من غير وجه (وتوضأ لكل صلاة) وذلك
هو الذي ورد من وجه معتبر واذا جمعت بين الصلاتين فأخوت الاولى الى آخر وقتها وقدمت
الثانية في أول وقتها كان لهما أن تصلح ما بوضوء واحد ولم يأت في شيء من الاحاديث العديدة
ايجاب الغسل لكل صلاة ولا لكل صلاتين ولا في كل يوم بل الذي صح ايحاب الغسل عند
انقضاء وقت حيضها المعتاد أو عند انقضاء ما يقوم مقام العادة من التيميم بالقراش كافي
حديث عائشة في الصحيحين وغيرهما بلفظ فاذا أقبلت الحيضة فدهي الصلاة فاذا أدبرت
فاغسلي عنك الدم وصلي وامامنا في صحيح مسلم ان أم حبيبة كانت تغتسل لكل صلاة
فلا جهة في ذلك لانها فعلته من جهة نفسها ولم يأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
بذلك بل قال لها اممكتي قدر ما كانت تحب لك حيضتك ثم اغتسلي فان ظاهر هذه العبارة
انها تغتسل بعد المكث قدر ما كانت تحبها الحيضة وذلك هو الغسل الكائن عند ادبار
الحيضة وليس فيه ما يبدل على انها تغتسل لكل صلاة وقد ورد الغسل لكل صلاة من
طرق لا تقوم عملها الطهارة لاسيما مع معارضتها لما ثبت في الصحيح ومع ما في ذلك من المشقة
العظيمة على النساء الناقصات العقول والاديان والشريعة سمحة لم وما جعل عليكم في
الدين من حرج واتقوا الله ما استطعتم (والحائض لا تصل ولا تصوم) لما ورد في ذلك من
الادلة العديدة كحديث أليس اذا حاضت لم تصل ولم تصم وهو في الصحيحين وغيرهما من

حديث أبي سعيد وهو يجمع عليه وكان هذا شأن الحائض في زمن النبوة وأيام الصحابة فمن بعدهم إنما تدع الصلاة والصوم أيام حيضتها وتقضي الصوم لا الصلاة بعد طهرها ولم يخالف في ذلك غير الخوارج ولا ريب أن القضاء كان بدليل الأصل كما ذهب إليه البعض فلا وجوب للأصل وهنا دلالة على ما ذهب إليه في حال الحيض وإن كان بدليل جديد في حديثه دليل المقضي فلم يتم في الصلاة وقام في الصلاة أيام فطاح القياس وذهب الأزام (و) أما كونها (لا) وطأ حتى تغتسل بعد الطهر) فذلك نص الكتاب العزيز قال الله تعالى ويسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض والأحاديث في ذلك كثيرة منها قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اصنعوا كل شيء إلا النكاح وهو في الصحيح وهو يجمع على تحريم ذلك ليس فيه خلاف وتصرم الصلاة والصوم على الحائض كما تقدم وكذلك وطؤها هو إلى غاية هي الغسل بعد الطهر كما صرح بذلك الأدلة (و) أما كونها (تقضي الصيام) فلهديث عائشة بلفظ فتؤمر بقضاء الصيام ولا تؤمر بقضاء الصلاة وهو في الصحيحين وغيرهما وقد نقل ابن المنذر والنووي وغيرهما إجماع المسلمين على ذلك وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يجيبون على الحائض قضاء الصلاة ولا يقدح في إجماع الأمة بخلافه هؤلاء الذين هم كلاب النار

هـ (فصل والنقاس أكثره أربعون يوما) حديث أم سلمة قالت كانت النفساء مقبلة على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أربعين يوما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والدرقطني والحاكم والبيهقي طرق يقوى بعضها بمضاوى ذلك ذهب الجمهور وقد قيل إن أكثره ستون يوما وقيل سبعة وثلاثون وقيل ثمانون وقيل ثمانون والحق الأول وهذا القدر هو الأرجح ما قيل لأن ما عداه مخال عن الدليل (و) أما كونه (لا) حاد لا قل) فلم يأت في ذلك دليل بل مادام الدم باقيا كانت المرأة نفساء فان انقطع قبل الأربعين انقطع عنها حكم النقاس فان جاوزها الأربعين عاملت نفسها معاملة المستحاضة اذا جاوزت أيام العادة المقررة (وهو) أي النقاس (كالحيض) في تحريم الوطء وترك الصلاة والصيام ولا خلاف في ذلك وكذلك لا تقضي النساء الصلاة وفي رواية لأبي داود من حديث أم سلمة قالت كانت المرأة من نساء النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تقعد في النقاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقضاء صلاة النقاس وقد تقدم إجماع على ذلك في الحائض وهو في النقاس إجماع كذلك وأصل الخوارج يخالفون هنا كما خالفوا هناك ولا يعتد بهم

• (كتاب الصلاة) •

قال الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين والامر بطلق الصلاة انما يقيد الايمان بها في زمان ومكان من دون تعيين لان مطلق الزمان والمكان من ضروريات الفعل وأما الوقت الخاص الذي شرع الله فيه الصلاة وكذلك كونها هي هيئة مخصوصة مع شروط محصورة فهذا الأدلة الثلاثة عليه بجماعة ولا تضمن ولا التزام وليل على ذلك إلا السنة الثابتة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم قولوا فاعلوا وليس في القرآن من ذلك إلا النادر القليل كقوله

تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم فانه في هذه الآية ذكر الوضوء وهو شرط من شروط
 الصلاة فوجب الاصر بها القيام اليها فكان ذلك مقبدا لوجوب الفعل ولا بد للشرعية من دليل
 اخبر من ذلك وقد ورد في السنة ما يفيد الشرعية وكذلك ورد في القرآن ذكر بعض هيأت
 الصلاة كالسجود والركوع ولكن بدون ذكر صفة ولا عدد ولا كون ذلك في الموضع الذي
 بينته السنة المطهرة (اول وقت الظهر) تعيين أول الاوقات وآخرها قد ثبت في الاحاديث
 الصحيحة من تعليم جبرئيل عليه السلام صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومن تعليمه صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم لمن سأله وغير ذلك من أقواله وأفعاله (الزوال) أي زوال الشمس
 وبين ذلك ما خضرار الجدار الى جهة الشرق بعرفة كل ذي عشرين (وآخره مصير ظل الشيء
 منه سوى في الزوال) فلن قلت أخرج الشافعي وأبو داود من حديث ابن مسعود كان قدر
 صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصيف ثلاثة أقدام الى خمسة أقدام وفي
 الشتاء خمسة أقدام الى سبعة أقدام قلت انهم جلموع على الإبراد كما قاله ابن العربي
 الماسكي في القبس وتبعه الحفاظ السيوطي وانه حديث قد قدح فيه فانه من رواية عبيدة
 ابن جريد الطيبي السكوني عن أبي مالك سعد بن طارق عن كثير بن مدرك عن الأسود وفي
 عبيدة وشيخه سعد خلاف ففي الميزان في ترجمة سعد وثقه أحمد وابن معين وقال العقيلي
 لا يتابع على حديثه في القبول وقد ضعف عبد الحق حديثه بدير صلاة رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالأقدام في الشتاء والصيف والعجب من الحفاظ ابن حجر
 في التلخيص لم يتكلم على لفظ الحديث ولا سنده وذكر كلام ابن العربي وأبطله السيد
 محمد الأمير في البواقيت ثم أيام الشتاء يحسن الثاني بالظهر حتى يحصل ظن ان الشمس
 لو كانت في كعب السماء أن قد زالت لانه يدرك بالمس والمشاهدة اذا كانت من جهة
 الجنوب لان ظلهما يزداد في جهة الشرق زيادة كثيرة لكن لا الى الحد الذي يقدر بالأقدام
 وغايته ان ينظر في امارات تحصل الظن بالزوال وأهل الاقدام ليس معهم الا الظن لا غير
 وليس أحد مختطبا بظن غيره بل بظن نفسه فتأمل (وهو أول وقت العصر) أي صيرورة
 ظله مثله قال ابن القيم وانهم كانوا يصلون مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم يذهب
 أحدهم الى العوالي قدر أربعة أميال والشمس مرتفعة وقال أنس صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 صلى الله تعالى عليه وسلم العصر فانه رجل من بني سلمة فقال يا رسول الله انما تريد ان تعجزوا
 وانما أحب ان تضرها قال نعم فانطلق وانطلقنا معه فوجدوا الجوز ورهه تعجزت ثم قطعت ثم
 طبع منها ثم أكلنا منها قبل ان تغيب الشمس ومحال ان يكون هذا بعد المنيل وفي صحيح مسلم
 عنه وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر ولا معارض لهذه السنن في العصة ولا في الصراحة
 والبيان فرق بالبحر من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومثل أهل الكتاب قبلكم كنزل
 رجل استاجر اجيرا فقال من يعمل الى نصف النهار على قيراط قيراط الخ وبالله الهب أي دلالة
 في هذا على انه لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل مثلين بنوع من أنواع الدلالة وانما يدل
 على أن من صلاة العصر الى غروب الشمس اقصر من نصف النهار الى وقت العصر وهذا
 لا ريب فيه انتهى (وآخره) أي آخر وقت العصر صيرورة ظله مثليه قال الشافعي آخر

الوقت المختار والعصر أن يكون ظل كل شيء مثله وقيل الى ان تصغر الشمس وأخر وقت
الضرورة مغيب الشمس كذا في المسوى وفي الحجة البالغة وكثير من الأحاديث يدل على ان
آخر وقت العصر ان تغيب الشمس وهو الذي اطبق عليه الفقهاء فعمل المثليين بيان لآخر
الوقت المختار والذي يستحب فيه أو نقول لعل الشرع نظر أولاً الى المقصود من اشتقاق
العصر ان يكون الفصل بين كل صلاتين نحو ما من ربيع النهار فجعل الامد الاخر يلوغ
الظل الى المثليين ثم ظهر من حوائجهم وأشغالهم ما يوجب الحكم بزيادة الامد وأيضاً معرفة
ذلك الحد يحتاج الى ضرب من التأمل وحفظ النية الأصلية ورصد وانما ينبغي ان يخاطب
الناس في مثل ذلك بما هو محسوس ظاهر فنفت الله تعالى في روعه صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم ان يجعل الامد تغير قرص الشمس أو ضوءها والله تعالى اعلم (مادامت الشمس بيضاء
نقية) فإذا اصفرت خرج وقت العصر لما ورد في ذلك من الأحاديث منها حديث ابن عمر
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر
ووقت صلاة العصر ما لم تصغر الشمس ووقت صلاة المغرب ما لم يسقط نور الشفق ووقت
صلاة العشاء الى نصف الليل ووقت صلاة الفجر ما لم تطلع الشمس أخرجه مسلم وأحمد
والنسائي وأبو داود ولا يخالف ما وقع في هذا الحديث في آخر وقت العصر والعشاء ما ورد
في بعض الأحاديث ان آخر وقت العصر مصير ظل الشيء مثليه وأخر وقت العشاء ذهاب ثلث
الليل فان هذا الحديث قد تضمن زيادة غير منافية للأصل لان وقت اصفرار الشمس هو
متأخر عن المثليين اذ هي تبقى بيضاء نقية بعد المثليين وكذلك نصف الليل هو متضمن لزيادة غير
منافية لما وقع في رواية بلغة ثلث الليل على ان الرواية المتضمنة لازية اثنين هي أصح من
الآخرى (وأول وقت المغرب غروب الشمس) أي سقوط القرص وهو وقت الاختيار الذي
يجوز ان يصلى فيه من غير كراهية والعامة فيه حديثان حديث جبرئيل عليه السلام
فانه صلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يومين وحديث بريدة فيه أنه صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم أجاب السائل عنها أي عن الاوقات بان يصلى يومين والمقصود منها قاض
على المهم وما اختلف يتبع فيه حديث بريدة لانه مدني متأخر والاول مكي متقدم وانما
يتبع الآخر فالآخر كذا في الحجة (وأخر مذهب الشافعي الاخر) جميع كتب اللغة مصرحة
بهذا وجميع أشعار العرب ومن بعدهم فمن زعم ان الشفق في لسان أهل اللغة أو لسان أهل
الشرع يطلق على البياض فعليه الدليل ولادليل ولو فرض وجود ما يدل على ذلك فلا ينكر
نذوره كما لا ينكر ان الشافعي في لسان العرب وأهل الشرع اطلاقه على الحمرة والجل على الاعم
الاغلب هو الواجب ولا يحتمل على النادر فليس ههنا ما يوجب اختلاف المذاهب قال ابن
القيم رحمه الله تعالى امتداد وقت المغرب الى سقوط الشفق كما في صحيح مسلم من حديث
عبد الله بن عمر وقد تقدم وفي صحيحه أيضاً عن أبي موسى ان سائلاً سأل رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم عن المواقيت فذكر الحديث وفيه فاحرم ما قام المغرب حين وجبت
الشمس فلما كان اليوم الثاني قال ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق ثم قال الوقت
ما بين هذين وهذا متأخر عن حديث جبرئيل عليه السلام لانه كان بمكة وهذا قول وثالث فعل

وهذا يدل على الجواز وذلك على الاستصحاب وهذا في الصحيح وذلك في السنن وهذا يوافق قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقت كل صلاة ما لم يدخل وقت التي بعدها وانما خص منه الفجر بالاجماع فاعداها من الصلوات داخل في عمومها والقول انما يدل على الاستصحاب فلا يدرى ان كان لا يخص (وهو) أي ذهاب الشفق وغروبه (أول العشاء) للاجماع على دخوله بالشفق والآخر هو المتبادر منه لان وقت الاستصحاب الذي يستحب ان يصلي فيه هو أوائل الأوقات إلا العشاء (وآخره نصف الليل) فالمستحب الأصلي تأخيرها وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم ان يؤخروا العشاء ولانه انفع في تصفية الباطن من الاشغال المتسبة لذلك فله تعالى واقطع لمادة السهر بعد العشاء لكن التأخير ربما يفضي الى تقليل الجماعة وتغيير القوم وفيه قلب الموضوع فلهذا كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا كثرت الناس على العمل واذا قلوا أخر كذا في الحجة فهذه علامات وكان المعلم لها جبريل عليه السلام ثم محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للامة (وأول وقت الفجر اذا انشق الفجر) أي ظهور الضوء المنتشر ويته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أشقى بيان فقال لهم انه يطلع معترضا في الأفق وانه ليس الذي يلوح بياضه كذب السرحان وهذا شيء تدركه الابصار وقال تعالى حتى يتبين لكم الخطيب الأبيض من الخطيب الأسود من الفجر فهاهنا بلفظ التفعّل لا فاداه لا يكفي الا التبين الواضح أي يتبين لكم شيئا فشيئا حتى يتضح فانه لا يتم تبينه وظهوره الا بعد كمال ظهوره فانه يطلع أولا بتأشير الضوء ثم ذنب السرحان وهو الفجر الكذاب ثم يتضح نور الصباح الذي ابداه بقدرته فائق الاصباح ولذلك قال الشاعر

وأزرق الصبح يد قبل أيضه • وأول الغيث قطره ثم ينسكب

قال ابن القيم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقرأ بالسيتين آية الى المائة ثم ينصرف منها والنساء لا يعرفن من الغلس وان صلاته كانت في التغليس حتى توفاه الله تعالى وانه انما سفر بها مرة واحدة وكان بين ظهوره وصلاته قدر خمسين آية فتر ذلك بمجمل حديث رافع بن خديج أسفره بالفجر فانه أعظم للأجر وهذا بعد ثبوته انما المراد به الاسفار بهادوا ما لا ابتداء فيه دخل فيها مغلسا ويخرج منها مسفرا كما كان يفعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقوله موافق لقوله لا منافاة له وكيف ينظر به المواظبة على فعل ما الاجر الاعظم في خلافه انتهى (وآخره طلوع الشمس) وما ينبغي أن يعلم أن الله عز وجل لم يكلف عباده في تعريف أوقات الصلوات بما يشق عليهم ويتعسر فالدين يسر والشريعة سمحة به بل جعل صلى الله تعالى عليه وسلم للأوقات علامات حسية يعرفها كل أحد فقال في الفجر طلوع النور الذي هو من أوائل اجزاء النهار يعرفه كل أحد وقال في الظهر اذا دحضت الشمس اذا زالت الشمس وقال في العصر والشمس بيضاء نقية وقال في المغرب اذا أقبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا وقال في العشاء من قدر وقت صلاته بانه كان يصليها وقت غروب الهلال لانه ثالث الشهر وورد التقدير بالشفق وورد التقدير بثلاث الليل ونصفه فهذه العلامات لا تلتبس الاعلى أكرمها والتفريق في النجوم وان كنت لا أظن ثبوت ذلك هو النظر الذي يكون في الشمس والقمر والاعطال المتسقة بالنجوم والمراد انه يستدل على دخول وقت كذا بكون النجوم

في مكان كذا كما يكون مثل ذلك في الشمس والقمر لانه التفرق المقتضى الى الاشتغال بعلم الصوم المؤدى الى الوقوع في مضايق عن الشريعة بمعزل فان هذا لم ينس منه الشارع وحذر عن اتيان صاحبه حتى جعل ذلك كفرا فكيف يجعل طريقا الى امر من امور الشريعة ومهم من مهماتها فمن ظن ان شيئا من علم الشريعة يحتاج الى علم الصوم المصطلح عليه فهو اما جاهل لا يدري بالشريعة او مغالط قد مالت نفسه الى ما نسي عنه الشارع وادام ان يدفع عن نفسه القالة فاعتل بانه لم يتعلق بمعرفة ذلك الا لكونه قد تعلقت به معرفة اوقات الصلوات وكثيرا من نفسه من المشتغلين بذلك يدلي بهذه الحجة الباطلة فيصدقه من لم يثبت قدمه في علم الشريعة المظهر ومن أعظم المروجات لهذه البلية ما وقع من جماعة من المشتغلين بعلم الفقه من تعداد الصوم وتقدير المنازل والاستكثار من ذلك بما لا طائل فتنه الا تأييد النجسين فان الله وانا اليه راجعون وحاصل الكلام أن هذه تكاليف موجهة كلف الله تعالى بها عباده وعين أوقاتها تعيينا يعرفه العالم والجاهل والقرى والبدوى والحرو والعبد والذكرو والانثى على حد سواء اشترك فيه كل هؤلاء لاحتياجهم الى شيء آخر

أمع الصبح للصوم فجعل ه أم مع الشمس للظلام بقا

قال صاحب سجل السلام التوقيت في الايام والشهور والسنوات بالحساب للمنازل القمرية بدعة باتفاق الامة فلا يمكن عالم من علماء الدنيا أن يدعى ان ذلك كان في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو عصر خلفائه الراشدين وانما هو بدعة لعلمنا ظهرت في عصر المأمون حين أخرج كتب الفلاسنة وعز بها ومنهم المذاهب والصوم فانه علم أولئك الذين قال الله تعالى فهم فلما جأتهم برسولهم بالبيانات فرحوا بما عندهم من العلم فاقل أحوال المقرين على حساب المنازل القمرية أنهم مبتدعون وكل بدعة ضلالة ولاقى عظمت هذه البدعة في الحرمين الشريفين فانهم في مكة المكرمة لا يعتمدون الا على ذلك ولهم في هذه انواع موافقات مثل الربع الجبيل ونحوه يدرسونه ويقرؤنه ويعتقدونه وهو من العلم الذي قال فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم علم لا ينفع وجهل لا يضر وهو من علم أهل الكتاب فان اعيادهم ونحوها تدور على حساب سير الشمس واعلم دخل على المسلمين من علم اليونان وأهل الكتاب ومات رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد ان أنزل الله تعالى عليه اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً وكان أهل بيته وأصحابه رضي الله تعالى عنهم على ذلك لا يعرفون منازل الزيادة والنقصان ولا ما جعله المتأخرون هو الميزان ولا شيئا من هذه الامور التي صار ذلك التكليف الموقت علم ابدور انتهى (ومن نام عن صلاته أو سها عن اوقاتها حين يذكرها) أي وقت القضاء اذا ذكر وقد دلت على ذلك الاحاديث الصحيحة كحديث أنس عند البصري ومسلم وغيرهما وحديث أبي هريرة عند مسلم وغيره وقد ورد هذا المعنى من غير وجه وهو قول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من نسي صلاته أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول في كتابه العزيز اقم الصلوات ذكرى قات وعلى هذا أهل العلم وقاسوا المنقوت قصدا على النائم كذا في المسوى (ومن كان معذورا) لان الاوقات للصلوات تدغمها الشارع وحدد أوائلها وأواخرها بعلامات حسية وجعل ما بين الوقتين لكل صلاة هو الوقت لتلك

الصلاة وجعل الصلاة المفحولة في غير هذه الاوقات المعينة صلاة المنافق وصلاة الامراء الذين
يمشون الصلاة كتوله في حديث أنس الثابت في الصحيح قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم يقول تلك صلاة المنافق يعمل برقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان
قام فنقرها أربعاً لا يذكر الله الا قلبه لا ركعة ولا ركعة ولا ركعة ولا ركعة ولا ركعة ولا ركعة
ككف افنت اذا كان عليك امر ايميتون الصلاة ويؤخرون الصلاة عن وقتها قلت
فانما امر في قال صل الصلاة لوقتها الحديث وهو ذلك وهكذا احاديث النهي عن الصلاة بعد
العصر وبعده الفجر فكان ماذكرناه دليل على ان ادراك الركعة في الوقت الخارج عن
الاقوات المضروبة كوقت طلوع الشمس وغروبها وطلوع الفجر وخصائص بالمعذور كن
مرض مرضات شديد لا يستطيع معه تأدية الصلاة ثم شق وامكنه ادراك ركعة وكالحائض
اذا طهرت وامكنها ادراك ركعة ونحو ذلك (وادرك من الصلاة ركعة فقد أدركها) اي
الصلاة لما ورد في ذلك من الاحاديث الصحيحة كحديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال من أدرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح
ومن أدرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر وهو في الصحيحين
وغيرهما ونحو ذلك حديث عائشة عندهم لم وغيره وقد ثبت من حديث أبي هريرة
في الصحيحين وغيرهما بالنسبة عن أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وهذا يشمل
جميع الصلوات لا يخص شيئاً منها قلت هذا الحديث يحتمل وجوهاً أحدها من أدرك ركعة
من الصلاة في الوقت فالجميع أدام والافضاء وهو الاصح عند الشافعية وقال أبو حنيفة
بذلك في العصر خاصة وثانها من أدرك من المعذورين من الوقت ما يسع ركعة من الصلاة
فقد وجبت عليه تلك الصلاة وهو مذهب أبي حنيفة وقول للشافعي وثالثها ان الجماعة
تدرك ركعة وهو وجه لشافعية وقال أبو حنيفة لو أدرك التمهيد كان مدركالجماعة كذا
في المسوى فن صلى ركعة في الوقت والباقي خارج الوقت لا يكون عند الشافعي كن صلى
الكل خارج الوقت وقال أبو حنيفة مثله في صلاة العصر خاصة وقدر ابن القيم على من قال
بكونه خلاف الاصول وردة بالتشابه من تنبيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصلاة وقت
طلوع الشمس أتم رد في اعلام الموقعين فليرجع اليه (والتوقيت واجب) لما ورد في ذلك
من الاوامر الصحيحة بتأدية الصلاة لوقتها والنهي عن فعلها في غير وقتها المضروب لها (والجمع
لعذر جائز) أي بين الصلاةين ان كان صورياً وهو فعل الاولى في آخر وقتها والاخرى في أول
وقتها فليس بجميع في الحقيقة لان كل صلاة مفحولة في وقتها المضروب لها وانما هو جمع في
المورد ومنه جمعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في المدينة المنورة من غير مطر ولا سفر كما في
الصحيح من حديث ابن عباس وغيره فانه قد وقع التصريح في بعض الروايات بما يشهد ذلك
بل فبهره من رواه بما يفيد انه الجمع الصوري وقد أوضح الماتن ذلك في رسالة مستقلة فالمراد
بالجمع الجائز للعذر هو جمع المسافرين والمريض وفي المطر كما وردت بذلك الادلة الصحيحة وقد
اختلف في جواز الجمع بين الصلاةين لغير هذه الاعذار ومع عدم العذر والحق عدم جواز ذلك
كما حققه المجتهد الرباني شيخنا العلامة محمد بن علي الشوكاني في التلخيص الرباني وغيره من مؤلفاته

المباركة عليه وأوقتها (والتيميم ناقص الصلاة) كمن به مرض يمنعه عن استيفاء بعض أركانها (أو الطهارة) كمن في بعض أعضائه رضوخه ما يمنعه من غسله بالماء (يصلون كغيرهم من غير تأخير) وجهه أنهم داخلون في الخطاب المشقة على تعيين الأوقات ويسان أولها وآخرها ولم يأت ما يدل على أنهم خارجون عنها وإن صلاتهم لا يجزئ إلا في آخر الوقت ولم يعول من أوجب التأخير على شئ تقوم به الحجة بل ليس به إلا مجرد الرأي البحت كقولهم إن صلاتهم بدلية وهو ذلك وهذا لا يفنى من الحق شيئا أقول لم يأت ما يدل على وجوب التأخير على من كان ناقص صلاة أو طهارة من كتاب ولا سنة بل التيميم مشروع عند عدم الماء إذا حضر وقت الصلاة وكذلك من كانت به علة لا يتحقق معها من استيفاء الطهارة أو الصلاة جاز له أن يصلي إذا حضر وقت الصلاة كيف أمكن وذلك هو المطلوب منه والواجب عليه ولو كان التأخير واجبا على من كان كذلك لبينه الشارع لأنه من الأحكام التي تم بها البلوى ولا فرق بين من كان راجبا الزوال العلة في آخر الوقت ومن كان آتيا من زوالها في الوقت ومن زعم أنه يجب تأخير صلاة من الصلوات على فرد من أفراد العباد لم يقبل منه ذلك الإبدليل وأما ما يقال من أن الصلاة الناقصة أو الطهارة الناقصة بدل عن الصلاة الكاملة أو الطهارة الكاملة فكلهم لا ينفق في مواطن الخلاف ولا تقوم بحجة على أحد على أن البدلية غير مسلمة وعلى فرض تسليها فلا نسلم أن البدل لا يجزئ إلا عند تعذر المبدل إلى آخر الوقت فانهم يجعلون الظاهر أصلا والجمعة بدلا والجمعة مجزئة في أول وقت الظهر بل لا يجزئ في ذلك الوقت غير هالن لم يكن معذورا ثم لو سلمنا أن البدل لا يجزئ إلا عند تعذر المبدل فوقت التعذر هو وقت الصلاة فلا إذا دخل أول جزء من أجزاء الوقت والمبدل متعذر كان البدل في ذلك الوقت مجزئا ومن زعم غير هذا جاءنا بحجة (و) أما كون (أوقات الكراهة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس وعند الزوال وبعد العصر حتى تغرب) فلما ثبت في الصحيح عن جماعة من الصحابة مرفوعا من النبي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس وعند الزوال وورد في روايات أخر النبي عن الصلاة في الثلاثة الأوقات الطلوع ووقت الزوال ووقت الغروب قال في الحجة الصلاة خير موضوع فمن استطاع أن يستكملها فليفعل غير أنه نهي عن خمسة أوقات ثلاثة منها أو كدنيها عن الباقيين وهي الساعات الثلاث إذا طلعت الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الطهارة حتى تغسل وحين تنضيف للغروب حتى تغرب لأنها أوقات صلاة الجحوس وأما الأخران فقول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا صلاة بعد الصلاة حتى تبرز الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب ولذلك صلى فيه ما النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تارة وروى استثناء نصف النهار يوم الجمعة واستنبط جوازها في الأوقات الثلاث في المسجد الحرام من حديث يابن عبد مناف عن ولي منكم من أمر الناس شيئا فلا يمنع أحد اطاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار وعلى هذا فالسفر في ذلك أنهم أوقت ظهور شعائر الدين ومكانه فعارضنا المانع من الصلاة انتهى وأقول الأحاديث في النهي عن الصلاة بعد الصلاة الفجرية بعد صلاة العصر قد صحت بلا ريب وهي عمومات قابلة للتخصيص بما هو أخص منها مطلقا لا بما هو أعم منها من وجه وأخص منها من

وجه كحديث الامر بصلاة في المسجد فانه من باب تارض العمومين والواجب المصير الى الترجيح فان أمكن ترجيح أحدهما على الآخر وجب العمل به وان لم يمكن وجب المصير الى الترجيح بامور خارجة فان تعدد من جميع الوجوه فانخير أو الاطراح في مادة اذا تقرر هذا فصار وضعت به أحاديث النهي عن الصلاة في الوقتين المذكورين لا يصلح للمعارضنة أما حديث الرجلين اللذين أمرهما صلى الله عليه وسلم بالاعادة فقد اختلفت الرواية في بعض الروايات انه قال هذا فريضة وتلك نافلة وفي بعضها عكس ذلك وعلى الرواية الاولى لامعارضنة وعلى الثانية فحاجة ما هناك ان ذلك يكون مخصصا لاحاديث النهي بمثل حال الرجلين وهو من دخل مسجد جماعة يصلون فيه فريضة في أحد الوقتين فانه يقتل معهم وحديث انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعد العصر قد تين في روايات الحديث الثابتة في الامهات انه وقد عليه وقد عبد القيس فدخلوه عن ركعتي الظهور فصلاهما بعد العصر وكان حديثه صلى الله عليه وسلم انه اذا فعل شيئا دام عليه حتى سألته بعض نسائه وقالت هل نقضيها اذا فاتتنا فقال لا وقد ذكر من روى ذلك وما عليه شيئا العلامة الشوكاني في شرح المتقي وأما حديث لا تمنعوا طائفتاهم مع كونه غير صلاة وان كان مشبهام اقليل المشبه كائنه هو أيضا عام مخصص بأحاديث النهي أو خاص بنوع من أنواع الصلاة وهو الطواف فليعلم.

• (باب الاذان) •

اقول هذه العبادة من أعظم شعائر الاسلام واشهر معالم الدين فانها وقعت المواظبة عليها منذ شرعها الله سبحانه وتعالى الى ان مات رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليل ونهاره - ضر وسفر ولم يسمع بانه وقع الاخلال بها أو الترخيص في تركها (بشرع) وقد اختلف في وجوبه والظاهر الوجوب لامر الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك في غير حديث والحاصل انه ما يفتي في مثل هذه العبادة العظيمة أن يتردد متردد في وجوبها فانها أشهر من نار على علم وادلتها هي الشمس المنيرة (لاهل كل بلد أن يتخذوا مؤذنا) وأما كون المؤذن مكلفا ذكرنا فهذا هو الظاهر لان الاذان عبادة شرعية لا تجزئ الا من مكلف بها ولم يسمع في أيام النبوة ولا في الصحابة ممن بعدهم من التابعين وتابعيهم انه وقع التأذين المشروع الذي هو اعلام بدخول الوقت ودعاء الى الصلاة من امرأة فقط وأما اذان المرأة لنفسها أو لمن يحضر عندها من النساء مع عدم رفع الصوت رفعا بالغا فلا مانع من ذلك بل الظاهر ان النساء ممن يدخل في الخطاب بالاذان ولم يأت ما تقوم به الحجة لاني كون المؤذن طاهرا من الحدث الاكبر ولا من الحدث الاصغر لان ما هو مرفوع في ذلك لم يصح وما هو موقوف على صحابي أو تابعي لا تقوم به الحجة وان كان التطهر والمؤذن من الحديثين هو الاولى والاحسن فقد ذكره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرد السلام وهو محدث حدثا أصغر حتى توضأ كما في رواية وتيم كما في أخرى والاذان أولى بذات من مجرد السلام قال المسائني في حاشية الشفاء وظاهر الاحاديث أنه لا يصح اذان غير المتوضئ وقد ورد حديث يدل على اشتراط كون المؤذن متوضئا أخرجه الترمذي بالفظ لا يؤذن الا متوضئ وقد أعل بالانقطاع والارسال ويشهد هذه حديث اني كرهت أن أذكر الله الاعلى طهر أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان (ينادي بالفاظ الاذان المشروعة)

لاعلامهم بمواقب الصلاة والتمسك بشعائر الاسلام فقد كان الغزاة في أيام النبوة وما بعدهم
اذاجهلواحال أهل قرية تتركوا حرمهم حتى يحضروا وقت الصلاة فكانوا اذا نادوا فقاموا
وان لم يسمعوا قاتلوهم مقاتلة المشركين وأما غير أهل البلد كالسافر والمقيم فلا تمنع الأرض
فيؤذن لنفسه ويقيم فان كانوا جماعة أذن لهم أحدهم وأقام وألصقا الأذان قد ثبتت في
أحاديث كثيرة وفي بعضها اختلاف بزيادة ونقص وقد تقرر أن العمل على الزيادة التي لا تنافي
المزينة ثابت من وجه صحيح مما فيه زيادة معين قبوله كترجيع الأذان وترجيع التهديدات
ولا تطرح الزيادة اذا كانت أدلة الأصل أقوى منها لانه لا تعارض حتى يصار الى الترجيع كما
وقع لكثير من أهل العلم في هذا الباب وغيره من الابواب بل الجمع ممكن بضم الزيادة الى الأصل
وهو مقدم على الترجيع وقد وقع الاجماع على قبول الزيادة التي لم تكن منافية كما تقرر في
الاصول وأدلة افراد الأئمة أقوى من أدلة التشيع هاهنا ولكن التشيع مشغل على زيادة خارجة
من مخرج صالح للاعتبار فكان العمل على أدلة التشيع متعينا (عند دخول وقت الصلاة)
الا الأذان للغير قبل دخول وقتهم حالما في الصحيحين من حديث سالم بن عبد الله عن النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال ان بلا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم
مكتوم وفي صحيح مسلم عن سمرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يفرنكم هذا بلال
ولا هذا الأبيض حتى ينقبر القبر وخوفي الصحيحين من حديث ابن مسعود ولفظه لا يمنع
أحدكم أذان بلال من صوره فانه يؤذن أو ينادي يرجع قائمكم وفيه نافعكم قال مالك لم يزل
الصحيح ينادي له اقبل القبر فردت هذه السنة لها فتاها الاصول والقبلي على سائر الصلوات
وبحديث حماد بن سلمة عن أيوب بن نافع عن ابن عمر ان بلا لا أذن قبل طلوع القبر فأمره
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يرجع فينادي الا ان العبد نام الا ان العبد نام فارجع
فنادي الا ان العبد نام ولا ترد السنة الصحيحة بمثل ذلك فانها أصل بنفسها وقياس وقت القبر
على غيره من الاوقات لو لم يكن فيه الامتداد للسنة لكن في رده فكيف والفرق قد اثار
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو ما في النداء قبل الوقت من المصلحة والحكمة التي
لا تكون في غير القبر واذا اختص وقتنا بما لا يكون في سائر الصلوات امتنع الالتحاق وأما
حديث حماد عن أيوب فحديث معلول عند أئمة الحديث لا تقوم به حجة كذا في اعلام الموقعين
وقد أطال ابن القيم في تعديل هذا الحديث والجواب عنه وعن غيره فليرجع اليه (ويشرع
للسامع أن يتابع المؤذن) لما قد ثبت في الصحيح من حديث أبي سعيدان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن وفي الباب عن جماعة من
الغضابة بنحو هذا وورد مفصلا مينا من حديث عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم اذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر
ثم قال أشهد أن لا اله الا الله قال أشهد أن لا اله الا الله ثم قال أشهد ان محمدا رسول الله قال أشهد
ان محمدا رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على القلاح قال
لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر قال الله أكبر ثم قال لا اله الا الله قال
لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة أخرجه مسلم وغيره وأخرج نحوه البخاري وقد اختار بعض

اعلمه الجمع عند الخيلتين بين المتابعة المؤذن والمؤذنة وهو جمع - - - - - وان لم يكن متعينا
(ثم نشرع الإقامة على الصفة الواردة) أقول قد ثبت تشييع الاذان وايتار الإقامة في
العصيين وغيرهما وروى من وجه صحيح تشييع جميع ألقاظ الإقامة وورد في الإقامة من وجه
صحيح ما يدل على ايتارها الا التكبير في أولها وآخرها وقد قامت الصلاة فان ذلك يكون منى
منى وقد ذهب جماعة من أهل العلم الى أن الكل سنة وأما فعلها المؤذن والمقيم فقد فعل ما هو
حق وسنة قال المسانن في شرح المتنق بعد ما ذكر اختلاف الناس في ذلك وأطال في بيانه اذا
عرفت هذا تبين لك أن أحاديث تنفئة الإقامة صالحة للاحتجاج بهم وأحاديث أفراد الإقامة
وان كانت أصح منها لكثرة طرقها وكونها في العصيين سكن أحاديث التنفئة مشغلة على
الزيادة فالمصير اليها لازم لا سيما مع تأخر تاريخ بعضها انتهى ثم اعلم ان هذا الشعار لا يختص
بصلاة الجماعة بل كل مصل عليه أن يؤذن ويقم لكن من كان في جماعة فقامه أذان المؤذن
لها وإقامته ثم الظاهر ان النساء كل رجال لانهن شقائقهم والامر لهم أمرهن ولم يرد ما يقتض
للمعة في عدم الوجوب عليهن فان الوارد في ذلك في آياته متروك لا يحل الاحتجاج بهم فان
ورد دليل يصلح لآخراجهن فذلك والانهن كل رجال

• (باب ويحب على المصل تطهير ثوبه) •

لنص القرآن وثابت قطره لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن سأله هل يصلي في الثوب
الذي يأتي فيه أهله فقال نعم الآن يرى فيه شيئا فيفسله أخرجه أحمد وابن ماجه ورجال اسناده
ثقات ومثله عن معاوية قال قلت لام حبيبة هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في الثوب
الذي يجامع فيه قالت نعم اذ لم يكن فيه أذى أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه
باسناد رجاله ثقات ومنها حديث خلعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الثعل أخرجه أحمد وأبو
داود والحاكم وابن خزيمة وابن حبان وله طرق عن جماعة من الصحابة يقوى بعضها بعضا ومنها
الأدلة المتقدمة في تعيين النجاسات (وبدنه) لانه أولى من تطهير الثوب ولما ورد من وجوب
تطهيره (وكأنه من النجاسة) لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وثى الذئب على
بول الأعرابي ولمح ذلك وقد ذهب الجمهور الى وجوب تطهير الثلاثة للصلاة وذهب جمع الى أن
ذلك شرط لصحة الصلاة وذهب آخرون الى أنه سنة والحق الوجوب فن صلى ملايا بالنجاسة
عاما فقد أخل بواجب وصلاته صحيحة والشرطية التي يؤثر عدمها في عدم المشروط كما قرره
أهل الأصول لا يصلح لدلالة عليها الا ما كان يفيد ذلك مثل نفي القبول أو نحو الصلاة لمن صلى
في مكان متنجس أو انتهى عن الصلاة في المكان المتنجس لدلالة النهي على الفساد أو ما مجرد
الامر فلا يصلح لاثبات الشروط اللهم الاعلى قول من قال ان الامر بالنهي نهي عن ضده
فليكن هذا منك على ذكر فالتكليف انما طنت له رأيت العجب في كتب الفقه فانهم كثيرا ما يجعلون
الشيء شرطاً ولا يستفاد من دليله غير الوجوب وكثيرا ما يجعلون الشيء واجبا وليس له يدل على
الشرطية والسبب الحامل على ذلك عدم مراعاة القواعد الأصولية والذهول عنها والحاصل
ان ما دل على الشرطية دل على الوجوب وزيادة وهو تأثير بطلان المشروط وما دل على الوجوب

لا يدل على الشرطية لان غاية الواجب ان تاركه يذم وامانه يستلزم بطلان الشيء الذي ذلك
الواجب جز من اجزائه واعراض من عوارضه فلا ينحكم على الشيء بالوجوب وجعل عدمه
موجبا لبطلان أو حكم على الشيء بالشرطية ولم يجعل عدمه موجبا لبطلان فقد غفل عن
هذين المفهومين وفي المقام أدلة مختلفة ومقالات طويلة ليس هذا محل بسطها (وستر عورته)
اقوله تعالى يا بني آلم خذوا زينتكم عند كل مسجد قلت الزينة ما واري عورتك ولو عباءة قاله
مجاهد والمجدد الصلاة ولموقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الامر يستترها في كل
الاحوال كما في حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قلت يا رسول الله عورتنا ما نأمنها
وما نأمنها قال احفظ عورتك الا من زوجتك أو ما مكن يمينك قلت فاذا كان القوم بعضهم في
بعض قال ان استعظمت أن لا يراها أحد فلا يرينها قلت فاذا كان أحدنا خاليا قال الله تبارك
وتعالى أحق أن يستره أم أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وعلقه البخاري
وحسنه الترمذي وصححه الحاكم ومن ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعلي
لا تبر زنجك ولا تنظر الى نكح ولا ميت أخرجه أبو داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي في
اسناد مقال ولكنه يعضده حديث محمد بن يحيى قال مر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم على معمر بن وهب بن عتبة قال يا معمر غط نكحك فان الغندين عورة أخرجه أحمد
والبخاري في صحيحه تعليقا وأخرجه أيضا في تاريخه والحاكم في المستدرک وروى الترمذي
وأحمد بن حنبل في حديث ابن عباس مرفوعا الغنزة عورة وأخرج نحوه مالك في الموطأ وأبو داود
والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وعلقه البخاري وقد عارض أحاديث الغنزة عورة
أحاديث أخرى وليس فيها الا انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كشف عن نكحه يوم خيبر وفي
بينه ولا يصلح ذلك لمعارضته ما تقدم وورد في الركبة ما يفيد ان استروا ما يخالف ذلك واما المرأة
فورد حديث لا يقبل الله صلاة حائض الا بجمار أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن
ماجه وابن خزيمة والحاكم وقد روى موقوفا ومرفوعا من حديث عائشة ومن
حديث أبي قتادة وما يفيد وجوب ستر العورة أحاديث النسي عن الصلاة في الثوب الواحد
ليس على عاتق المصلي منه شيء وفي بعضها فليخالف بين طرفيه وفي بعضها وان كان ضيقا فارتد
به وكأها في الصحيح ولكن ليس فيها ما يستفاد منه الشرطية التي صرح بها جماعة من المصنفين
وحديث الخمار اذا انتفض للاستدلال به على الشرطية فهو خاص بالمرأة وقد عرفت مما سلف
ان الذي يستلزم عدمه عدم الصلاة أي بطلانها هو الشرط أو الركن لا الواجب فنزعم ان
من ظهر شيء من عورته في الصلاة أو صلى بذياب متخمة فكانت صلاته باطلا فهو مطالب
بالدليل ولا ينفعه مجرد الاوامر بالاسترا والتطهير فان غاية ما يستفاد منها الوجوب (ولا يشغل
العصاة) الحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يشغل
العصاة وهو في العيصين وفي لفظ فيهما وأن يشغل في ازاره اذا صلى الا أن يخالف بطرفيه
على عاتقه وأخرج نحوه الجماعة من حديث أبي سعيد واشتمال العصاة هو أن يجلل جسده
بالثوب لا يرفع منه جانب ولا يبق ما يخرج منه يده (ولا يسدل) الحديث النسي عن السدل في
الصلاة وهو عند أحمد وأبي داود والترمذي والحاكم في المستدرک وفي الباب عن

جماعة من الصحابة والسدول هو اسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانيه بين يديه بل
 يلتصقه ويدخل يديه من داخل فيركع ويبجده وهكذا (ولا يسبل) لما ورد من
 الأحاديث الصحيحة من النهي عن إرسال الأزار والاراد بالاسبال أن يرخي أزاره حتى يجاوز
 الكعبين (ولا يثقت) لأنه قد ورد النهي عن أن يكفت الرجل ثوبه أو شعره أما كفت الثوب
 فيمكن يأخذ طرف ثوبه فيغرز فيه هززه أو نحو ذلك وأما كفت الشعر فنحو أن يأخذ منه
 خصلة ثم يمسكها فيكفها في شعر رأسه أو يربطها بغطاء البسه أو نحو ذلك (ولا يصلي في ثوب
 حرير) والأحاديث في ذلك كثيرة وكلها يدل على المنع من لبس ثوب الحرير الخالص وأما المشوب
 فالذهب في ذلك معرفة فبعض الأحاديث يدل على أنه انما يجرم الخالص لا المشوب كحديث
 ابن عباس عند أبي داود قال انما نهي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن
 الثوب المصمت من القز قال ابن عباس أما السدي والعلم فلا نرى به بأسا وبعضها يدل على
 المنع كما ورد في حلة السيرة فإنه غضب لما رأى عليا قد لبسها وقال اني لم أبعث بها اليك لتلبسها
 انما بعثت بها اليك لتشقة ما خرا بين الناس وهو في الصحيح والسيرة اقد قيل انما الخلطة
 بالحرير لا الحرير الخالص وقيل انما الحرير الخالص المخطط وقيل غير ذلك ولكنه قد ورد في
 طريق من طرق هذا الحديث ما يفيد انما غير خالصة فاخرج ابن أبي شيبة وابن ماجه والدورقي
 هذا الحديث بلفظ قال علي اهدى الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حلة مسيرة اما
 سداها واما الختان فذكر الحديث (ولا ثوب شهرة) لحديث من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه
 الله ثوب مذل يوم القيامة أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي باسناد رجاله ثقات من
 حديث ابن عمر - وهذا الوجه يدل على ان لبسه محرم في كل وقت فوق الصلاة
 أولى بذلك وأما الثوب المصبوغ بالصفرة والحرمة فالادلة في ذلك متعارضة فلهذا لم يذكره
 وقد أفرد الماتن برسالة مستقلة (ولا مصبوب) لكونه ملك الغير وهو حرام بالإجماع
 (وعليه استقبال عين الكعبة ان كان مشاهدا لها أو في حكم المشاهد) وجوبا لأنه قد
 تمكن من اليقين فلا يعدل عنه الى الظن والأحاديث المتواترة مصرحة بوجوب
 الاستقبال بل هو نفس القرآن الكريم قول وجهك شطر المسجد الحرام وعلى ذلك أجمع
 المساوون وهو قطعي من قطعيات الشريعة (وغير المشاهد) ومن في حكمه (يستقبل الجهة بعد
 التمريض) لأن ذلك هو الذي يمكنه ويدخل تحت استطاعته ولم يكلفه الله تعالى ما لا يطيق كما
 صرح بذلك في كتابه العزيز وقد جعل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بين المشرق والمغرب
 قبله كما في حديث أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه ومثله ذلك ورد عن الخلفاء الراشدين
 رضي الله تعالى عنهم وقد استقبل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجهة بعد خروجه من مكة
 المكرمة وشرع الناس ذلك أقول استقبال القبلة هو من ضروريات الدين فمن أمكنه استقبال
 القبلة تحقيقا فذلك الواجب عليه مثل الفاطن حولها المأهله من دون قطع مسافة
 ولا تجزئ مسافة ومن لم يكن كذلك ففرضه استقبال الجهة وليس المراد من تلك الجهة الكعبة
 على الخصوص بل المراد ما أورد إليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كون بين المشرق والمغرب قبله
 فمن كان في جهات اليمن وعرف جهة المشرق وجهة المغرب توجه بين الجهتين فان تلك الجهة

هي القبلة وكذلك من كان بجهة الشام يتوجه بين الجهتين من دون انقلب للنفس في تقدير
الجهات فان ذلك مما لم يرد به الشرع ولا كلفه العباد والمخاريب المنصوبة في المساجد
والمساجد المعمورة في بلاد المسلمين الذين لهم عناية بأمر الدين مغنية عن التكلف وكذلك اخبار
العدول المرضيين كافية فان من قال هذه جهة القبلة أو عمر بن الخطاب أو أي اليه الناس لاشك انه
قد بلغ من التعري ما يلفه من أراد تأدية صلاة أو صلوات في مكان من الامكنة لان معرفة
الجهة التي عرفناك بها من السير ما تراد معرفته ليكون الجهات الاربع معلومة لكل عاقل وقد
يمرض اللبس في بعض المواطن على بعض الافراد اما لعدم ظهور ما يمتد به في ظلمة الليل
أو حيولة جبال عالية في أرض عالية لا يعرفها مع تلوّن طرقها التي قد سلكها فهذا فرضه أن
يمن النظر في تعريف الجهة فإذا عجزه الامر توجه حيث شاء هذا في القرائن وأما التوافل
فقد خفف الشارع فيها وسوغ تأديتها على ظهور الراحلة إلى جهة القبلة وغير جهتها بل سوغ
تأدية الفريضة في الارض التديية على ظهر الراحلة كما تجد ذلك في المتن وشرحه فهذا
خلاصة ما عاهدنا عليه في أمر القبلة وهو يغنيك عن التفريعات الطويلة والتهويلات
المكبلة في كتب الفقه

(باب كيفية الصلاة)

وهي على ما تواتر عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وتوارثه الامة أن يتطهر ويستعونه
ويقوم ويستقبل القبلة بوجهه ويتوجه الى الله تعالى بقلبه ويحافظ له أهمل ويقول
الله أكبر بلسانه ويقرأ فاتحة الكتاب ويضم معها الا في ثالثة القرص ورابعته سور ومن
القرآن ثم يركع ويضحي بحيث يقتدر على ان يسبح ركبته برؤس أصابعه حتى يطمئن راكعاً
ثم يرفع رأسه حتى يطمئن قائماً ثم يسجد على الاكواب السبعة البدين والرجلين والركبتين
والوجه ثم يرفع رأسه حتى يستوي بالساجد يسجد ثانياً كذلك فهذه ركعة ثم يقعد على رأس كل
ركعتين ويتشهد فان كان آخر صلاته صلى على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
ودعا أحب الدعاء اليه وسلم على من يليه من الملائكة والمسلمين فهذه صلاة النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم لم ينبت أنه ترك شيئاً من ذلك قط عدا من غير عذر في فريضة وصلاة العصابة
والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين وهي التي توارثوا انما سمي الصلاة وهي من ضروريات
الملة ثم اختلف الفقهاء في أحرف من أهل هي أركان الصلاة لا يتدبرها بدونها أو واجباتها
التي تنقص بتركها أو أبعاض يلام على تركها وتجب بسجدة السهو كذا في اطحة البالغة
(لا تكون شرعية الا بالنية) لقوله تعالى وما أمر والالعب بدوا الله مخلصيه الذين وروى
ما لا بأس به في غير رواية يحيى بن يحيى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما الاعمال
بالنيات قلت وعلى وجوب النية في ابتداء الصلاة أهل العلم وعندي ان المقدور في حديث
انما الاعمال بالنية ان كان الحصول أو الوجود أو الثبوت أو العصة أو ما يلاقي هذه الامور
في المعنى الذي لا يتصور كون تلك الصلاة شرعية الا بالنية في مثل الصلاة شرط من
شروطها لانه قد استلزم عدمها عدم الصلاة وهذه خاصة الشروط وان كان المقدور الكمال أو
ما يلاقيه في المعنى الذي تكون الصلاة شرعية بدونها فليست النية بواجبة فضلاً عن أن تكون

شرطا لكن قد عرف وجهان التقدير المشعر بالمعنى الاول لكون الحصر في انما في معنى
 ما الاعمال الاباليسية وان اختلفا في امور خارجة عن هذا كما تقر في على المعاني والاصول
 والنقي يتوجه الى المعنى الحقيقي وهو الذات الشرعية واتسافها بممكن لان الموجود في
 في الخارج ذات غير شرعية وعلى فرض وجود مانع عن التوجه الى المعنى الحقيقي فلا ريب
 ان العصة اقرب الى المعنى الحقيقي من السكال لاستلزامها لعدم الاعتماد بتلك الذات وترجيح
 اقرب المجازين متعين فظهر به ان القول بان النية شرط للصلاة ارجح من القول بانها من
 جلة واجباتها والكلام على هذا يطول ليس هذا موضع ذكره (وأركانها كلها مفترضة)
 لكونها ماهية الصلاة التي لا يسقط التكليف الا بقولها وتعدم الصورة المطلوبة بعدمها
 وتكون ناقصة بقصان بعضها وهي القيام فالركوع فالاعتدال فالسجود فالاعتدال
 فالسجود فالقعود للتشهد وقد بين الشارع صناتها واهياتها وكان يجعلها قريسا من السواء
 كما ثبت في الصحيح عنه أقول وجه القول في هذا الباب انه ينبغي لمن كان يقدر على تطبيق
 القروع على الاصول وارجاع فرع الشيء الى أصله ان يجعل هذه القروض المذكورة في هذا
 الباب منقسمة الى ثلاثة أقسام واجبات كالنكبة والقسيم والتشهد وأركان كالقيام
 والركوع والاعتدال والسجود والاعتدال والسجود والقعود للتشهد وشروط كالنية
 والقراءة ما النية فلما قدمنا وأما القراءة فلورود ما يدل على شرطيتها كحديث لاصلاة الا بقراءة
 الكتاب وحديث لا تجزئ صلاة الا بقراءة الكتاب ونحوها فان الشيء اذا توجه الى الذات أو الى
 صحتها أفاد الشرطية اذ هي تأثير عدم الشرط في عدم المشروط واصرح من مطلق الشيء الشيء
 المتوجه الى الاجزاء والحاصل ان شروط الشيء يقتضي عدمها وعدمه وأركانها كذلك لان
 عدم الركن يوجب عدم وجود الصورة المأمور بها على الصفة التي اعتبرها الشارع وما
 كان كذلك لا يجزئ الا ان يقوم دليل على ان مثل ذلك الركن لا يخرج الصورة المأمور بها
 عن كونها مجزئة كما يقول بعض أهل العلم في الاعتدال وقعود التشهد وان كان الحق
 خلاف ما قال وأما الواجبات فغاية ما يستفاد من دليلها وهو مطلق الامر ان تركها معصية
 لان عدمها يستلزم عدم الصورة المأمور بها اذا تقرر هذا لاحل ان هذه القروض المعدودة
 في هذا الباب متوافقة في ذاتيتها والقروض والواجب مقتردان على ما ذهب اليه الجمهور
 وهو الحق وحقيقة الواجب ما يدح فاعله ويذم تاركه والمدح على الفعل والذم على الترك
 لا يستلزمان البطلان بخلاف الشرط فان حقيقته ما يستلزم عدمه عدم المشروط كما عرفت
 فاحفظ هذا التحقيق تنفع به في موطن وقع التفريع فيها مخالفا للتأصيل وهو كثير الوجود
 في مؤلفات الفقهاء من جميع المذاهب وكثيرا ما تجد العارف بالاصول اذا تكلم في القروع
 ضاقت عليه المسائل وطاحت عنه المعارف وصار كأحد الجاهلين على علم القروع والاجماع
 منهم وقيل ما هم وقيل من عبادى الشكور (الا قعود التشهد الاوسط) لكونه لم يأت
 في الأدلة ما يدل على وجوبه بخصوصه كما ورد في قعود التشهد الاخير فان الأحاديث التي فيها
 الاوامر بالتشهد قد افترت بما يفيد ان المراد التشهد الاخير فان قلت قد ذكرتم التشهد
 الاوسط في حديث المسي كأي رواية لابي داود من حديث زقاعة ولم يذكر فيه التشهد

الاخير قلت لا تقوم الطجة بمثل ذلك ولا يثبت به التكليف العام والتشبه بالاخير وان لم يثبت ذكره في حديث المسي فقد وردت به الاوامر وصرح الصحابة باقتراضه وقد اوضح ذلك شيخنا العلامة الشوكاني في حاشية الشفاء ايضا احسنا فلترجع (والاستراحة) لكونه لم يأت دليل يقيد وجوبها وذكروا في حديث المسي وهو كما صرح بذلك البخاري (ولا يجب من اذكارها) أي الصلاة (الا التكبير) لقوله تعالى وربك فكبر ولقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث المسي اذا قامت الى الصلاة فكبر ولما ورد من ان تحريم الصلاة التكبير أقول تعين التكبير للدخول في الصلاة بحكم صريح لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله أكبر وبما تة - دم من النصوص وهي نصوص في غاية الصحة فردت بالمشابهة من قوله تعالى وذكرا اسم ربه فعلى قال في الطجة فاذا كبر يرفع يديه الى أذنيه ومنكبسيه وكل ذلك سنة اه أقول ان الأدلة على هذه السنة قد تواترت واتزان لا ينكر من له أدنى المام بعلم الأدلة واختصت باجتماع العشرة المبشرة بالجنة على روايتهم من الصحابة جهاهير ونقل جماعة من الحفاظ انه لم يقع الخلاف في ذلك بين الصحابة بل اتفقوا عليه والحاصل انه قد نقل البناء هذه السنة الذين نقلا البناء اعدادا ركعات الصلاة فاذا لم يثبت بمثل ما ورد فيها مشروعية ما فليس في الدنيا مشروع لان كثيرا مما وقع الاطباقي على مشروعيته وصار من قطعيات المرويات لم يبلغ الى ما بلغ اليه نقل الرفع وليس في المقام ما يصلح لمعارضته هذه السنة لامن قوله صلى الله عليه وسلم ولا من فعله ولا عن أصحابه من أقوالهم ولا من أفعالهم وقد درج عليها اخير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وأما حديث البراء قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقتنع الصلاة رفع يديه ثم لم يعده فهو قد تضمن اثبات الرفع عند الافتتاح ولفظ ثم لم يعده قد اتفق الحفاظ على انه مدرج من قول يزيد بن أبي زياد وقد رواه عنه بدوهم جماعة من الأئمة منهم شعبه والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم ومع هذا فالحديث من أصله قد اطبق الأئمة على تضعيفه وكأنت الرفع عند الافتتاح ثبت عند الركوع وعند الاعتدال منه باحاديث تقارب أحاديث الرفع عند الافتتاح وكذلك ثبت الرفع عند القيام من التشهد الاوسط باحاديث صحيحة كما سيأتي بيانه (والفاتحة في كل ركعة) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث المسي ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وفي لفظ من حديث المسي لا يبي داود ثم اقرأ بأما القرآن وكذلك في لفظ منه لاحد وابن حبان بزيادة ثم اصنع ذلك في كل ركعة بعدد قوله ثم اقرأ بأما القرآن فكان ذلك بيانا لما تيسر وورد ما يفيد وجوب الفاتحة في غير حديث المسي كاحاديث لاصلاة الا بقراءة الكتاب وهي صحيحة ويدل على وجوبها في كل ركعة ما وقع في حديث المسي فانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم وصفه ما يفعله في كل ركعة وقد أمره بقراءة الفاتحة فكانت من جملة ما يجب في كل ركعة كما انه يجب فعل ما اقترن بها في كل ركعة بل ورد ما يفيد ذلك من لفظه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فانه قال للمسي ثم اعدل ذلك في الصلاة كلها وهو في الصحيح من حديث ابى هريرة قال ذلك بعد ان وصفه ما يفعله في الركعة الواحدة لاني جملة الصلاة فكان ذلك قرينة على ان المراد بالصلاة كل ركعة مماثل تلك الركعة

من الصلاة قال في الحجة وما ذكره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بلفظ الركبة كقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وقوله لا يجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود وما سمى الشارع الصلاة به فانه تنبيه بليغ على كونه ركناً في الصلاة انتهى (ولو كان مؤتمراً) فوجوب الفاتحة في كل ركعة على المؤتمر لما ورد من الأدلة لدالة على ان المؤتمر يقرأها خلف الامام كحديث لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب ونحوه ولدخول المؤتمر تحت هذه الأدلة المقتضية لوجوب الفاتحة في كل ركعة على كل مصل قال في الحجة بالافقة وان كان مأموماً وجب عليه الانصات والاستماع فان جهر الامام لم يقرأ الا عند الاسكانة وان خافت فله الخيرة فان قرأ فليقرأ الفاتحة قراءة لا يشوش على الامام وهذا أولى الأقوال عندى وبه يجمع بين أحاديث الباب انتهى وفي تنوير العينين دلائل الجائين فيه قوية لا يمكن يظهر بعد التأمل في الدلائل ان القراءة أولى من تركها فقد عولنا فيه على قول محمد كما نقل عنه صاحب الهداية وتركها الكلام وقال ابن القيم في الاعلام ردت النصوص المحكمة الصريحة العجيبة في تعيين قراءة الفاتحة فرضاً بالمتشابهة من قوله تعالى فقرأ وما يتسررنه وليس ذلك في الصلاة وانما يدل على قيام الليل وبقوله للاعرابي ثم اقرأ ما يتسررك من القرآن وهذا يحتمل ان يكون قبل تعيين الفاتحة للصلاة وان يكون الاعرابي لا يحسن ما وان يكون لم يسبق في قراءتها فامر ان يقرأ معها ما يتسرر من القرآن وان يكون أمره بالاكتفاء بما يتسرر عن فاهو ومتشابه يحتمل هذه الوجوه فلا يترك الصريح انتهى وقال في ازالة الخلاف عن خلافة الخلفاء روى البيهقي عن يزيد بن شريك انه سأل عمر عن القراءة خلف الامام فقال اقرأ بفاتحة الكتاب فقلت وان كنت أنت قال وان كنت أنا قلت وان جهرت قال وان جهرت قلت روى أهل الكوفة عن أصحاب عمر الكوفيين ان المأموم لا يقرأ شيئاً والجمع ان القبيح في الاصل ان يشرع الامام في القرآن وقراءة المأموم قد تقتضي الى ذلك ثم ان اشتغال المأموم بمناجاة ربه مطلوب فتعارضت مصلحة ومفسدة فمن استطاع ان يأتي بالمصلحة بحيث لا يتخذ منها مفسدة فليفعل ومن خاف المفسدة ترك والله تعالى أعلم انتهى أقول الوجه هو الايمان بفاتحة الكتاب خلف الامام كما تنبئ له أدلة السنة الصريحة من دون تعارض والامر بالانصات في قوله تعالى أنصتوا هم يتناول فاتحة الكتاب وغيرها وكذلك حديث واذا قرأ فانصتوا وان كان فيه مقال لا يفتض معه للاستدلال وعلى فرض انتهاضه فغاية ما فيه انه اقتضى ان الانصات حال قراءة الامام يجب على المؤتمر ولا يقرأ بفاتحة الكتاب ولا غيرها وأما حديث خلطتم على فلا يشك عارف ان خلط المؤتمر على امامه انما يكون اذا قرأ المؤتمر جهرأوما اذا قرأ سراً فلا خلط وكذلك المنازعة لا تكون الا اذا مع الامام قراءة المؤتمر وأما حديث جابر في هذا الباب فهو من قوله ولم يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم كما في الترمذي والموطأ وغيرهما وقول العصامي لا تقوم به حجة فلم يبق ههنا ما يدل على منع قراءة المؤتمر خلف الامام حال قراءته الا الآية الكريمة وحديث اذا قرأ فانصتوا وهما عامان كما عرفت يتناولان فاتحة الكتاب وغيرها والعام معرض للتخصيص والتخصيص ههنا موجود وهو حديث عبادة بن الصامت وهو حديث صحيح وبناء العام على الخاص واجب باتفاق أهل الاصول فلا معذرة عن قراءة فاتحة الكتاب حال قراءة الامام

ولاسيما وقد دل الدليل على وجوبه على كل مصل في كل ركعة من ركعات صلاته (والتشهد
الآخر) واجب لورود الامري به في الاحاديث الصحيحة والفاظه معروفة وقد ورد بالفاظ من
طريق جماعة من الصحابة وفي كل تشهد الفاظ تختلف التشهد الآخر والحق الذي لا يحصى
عنه انه يجزئ للمصلي أن يتشهد بكل واحد من تلك التشهدات انما ارجعه من مخرج صحيح
وأصحها التشهد الذي علمه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابن مسعود وهو ثابت في
الصحيحين وغيره من حديثه بلفظ التهيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها
النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد
أن محمدا عبده ورسوله وفي بعض ألفاظه اذا قعد أحدكم فليقل قال في الحجة البالغة وجاء في
التشهد صيغ أصحها اللهم صل على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم تشهد ابن عباس ومحمد بن
الله تعالى عنهما هي كالحرف القرآن كلها كاف وشاف انتهى قلت اختار أبو حنيفة تشهد
ابن مسعود والشافعي تشهد ابن عباس ومالك تشهد عمر واختلافهم في المختار لا في الاجزاء
كذافي المسوي وأما الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التي يعلمها المصلي في
القسم - دقة - ودورت بالفاظ وكل ما صح منه أجراً ومن أصح ما ورد ثابت في الصحيح بلفظ
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك
على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وزاد في الحجة
اللهم صل على محمد وآل محمد وذريته كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وآل محمد
وذريته كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد انتهى قال المسائني في حاشية الشفا ومما ينبغي
ان يعلم ان التشهد والفاظ الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رواه عليهم السلام كلها مجزئة
اذا وردت من وجه معتبر وتخصيص بعضها دون بعض كما يفعله بعض الفقهاء قصور باع
وتحكم محض وأما اختيار الاصح منها او اثنائه مع القول باجزائه غيره فهو من اختيار الافضل
من المتفاضلات وهو من صنيع المهر بعم الاستدلال والادلة انتهى وقال في موضع آخر
التشهدات الثابتة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم موجودة في كتب الحديث فعلى من رام التحقق
بما صح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ان ينظر هاتين دواوين الاسلام الموضوعتين لجمع ما ورد من السنة
ويختار أصحها ويستقر عليه أو يعمل نارة بهذا ونارة بهذا امثلاً يتشهد في بعض الصلوات
بتشهد ابن مسعود وفي بعضها بتشهد ابن عباس وفي بعضها بتشهد غيره ما قاله بكل واسع
والارجح هو الاصح لكن كونه الاصح لا ينافي باجزاء الصحيح انتهى قلت عامة أهل العلم على
ان الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مستحبة في التشهد الاخير غير واجبة
والى هذا يشهد لفظ ابن عمر وعائشة في باب التشهد وان التشهد الاول ليس محلها وذبح
الشافعي وحده الى وجوبها في التشهد الاخير فان لم يصل لم تصح صلاته والى استحبابها في
التشهد الاول وورد ما يفيد وجوب التعوذ من أربع كما أخرجه مسلم وغيره من حديث
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا فرغ أحدكم من التشهد
الاخير فليتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن قنسة الهيا والمملات
ومن شر قنسة المسيح النجاس وورد نحو ذلك من حديث عائشة وهو في الصحيحين وغيرهما

فيكون هذا التعمد من تمام التشهد ثم يخبر المصلّي بعد ذلك من الدعاء أي بعبارة كما أُرشد إلى ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الحجة وورد في صيغ الدعاء في التشهد اللهم اني ظلت نفسي ظليماً كثيراً ولا اية - فمر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم وورد اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أمرت وما أعتنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت (والتسليم) وهو واجب لكون النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جعله تحليل الصلاة فلا تحليل لها الا به فاذا ذلك وجوبه وان لم يذكر في حديث المسي قال في الحجة وجب ان لا يكون الخروج من الصلاة الا بكلام هو أحسن كلام الناس أعنى السلام وان يوجب ذلك انتهى قال ابن القيم ان السنة الصحيحة الصريحة المحكيمة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التي رواها خمسة عشر نقساً من الصحابة انه كان يسلم في الصلاة عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله منهم عبد الله بن مسعود وسعد بن أبي وقاص وجابر بن سمرة وأبو موسى الأشعري وعمار بن ياسر وعبد الله بن عمر والبراء بن عازب وائل بن حجر وأبو مالك الأشعري وعدي بن مرة الضمري وطلق بن علي وأوس بن أوس وأبو رمنة والاحاديث بذلك ما بين صحيح وحسن فرد ذلك بخمسة أحاديث مختلف في صحتها واردة في تسليمة واحدة انتهى وقد أطل في الجواب عنها الى خمسة أوراق فليرجع اليه قات وعامة أهل العلم على انه يسلم تسليتين عن يمينه وعن شماله واحتجوا بحديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رواه أبو داود والترمذي واظهروا ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يباض خده الا عين السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يباض خده الا يسر رواه النسائي وأحمد وابن حبان والدارقطني وغيرهم وفي الباب عن سهل بن سعد وحذيفة ومغيرة بن شعبة ووائل بن الاسقع وبعث بن الحسين ووقع في صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود زيادة وبركانه وهي عند ابن ماجه أيضاً وعند أبي داود أيضاً في حديث وائل بن حجر فالجواب من ابن الصلاح كيف يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث الا في رواية وائل بن حجر كذا في التلخيص وقال مالك يسلم الامام والمنفرد تسليمة واحدة السلام عليكم لا يزيد على ذلك ويستحب للمأموم ان يسلم ثلاثاً عن يمينه وعن شماله وتلقاه وجهه يردّها على امامه كذا في المنوى أقول وورد التسليمة الواحدة فقط لا يعارض الثابت مما فيه زيادة عليها وهي أحاديث التسليتين لما عرفناك غير مرة ان الزيادة التي لم تكن منافية يجب قبولها فالقول بتسليتين اعمال يلجس ما ورد بخلاف القول بتسليمة فانه اهدأ لاكثر الادلة بدون مقتض وأما كون التسليم واجبا أو غير واجب فقد تقرران المربع حديث المسي وانه لا وجوب لغير ما لم يذكر فيه الا أن ثبت ايجابه بعد تارخ حديث المسي ايجابا لا يمكن صرفه بوجه من الوجوه وأما الطمأنينة في حال الركوع والسجودين فلا خلاف في ذلك وأما في حال الاعتدال من الركوع وبين السجدين فخالف في ذلك قوم والحق انه من أكفرا ترض الصلاة في الموطنين بل المشروع اطالهما وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم ما يدل على ذلك كما في حديث البراء انه حرّار كنصلاته صلى الله عليه وسلم وعدم من جعلها الاعتدال من الركوع

والاعتدال بين السجدين فوجدنا قريبا من الروايات وهذا يدل على انه كان يلبث فيها كما يلبث في الركوع والسجود وثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يقف في اعتدال اليمن الركوع كاعتدال اليمن السجود حتى يظن من رآه انه قد نسي لاطالته لهما وثبت من ادعية فيها ما يدل على طولهما فالخاصل ان أصل الاطمئنان في الركوع والسجود والاعتدالين ركن من أركان الصلاة لا يتم بدونه وأما طول اللبث زيادة على الاطمئنان في السنن المؤكدة لانه لم يذكر في حديث النبي وقد صارت هذه السنة متروكة في الاعتدال الى غاية بل صار الاطمئنان فيها مما يقل وجوده وبما أحق من نازعته نفسه الى اتساع الاتساع المأثورة ان ثبت معتدلا من ركوعه ومعتدلا من سجوده ويدعو بالادعية المأثورة فيها ويجعل مقدارا للثبث كعتدال لثبثه في الركوع والسجود فذلك هو السنة التي لا يجهل ورودها الا جاهل والله المستعان (وماعد ذلك فسنن) لانه لم يرد فيها ما يقيد وجوبها من أمر بالفعل أو نهي عن الترك غير مصروفين عن المعنى الحقيقي أو وعيد شديد يفيد الوجوب ولا ذكر شي منها في حديث النبي الأعلى وجه لا تقوم به الحجة أو تقوم به وقد ورد ما يفيد انه واجب والحاصل ان مرجع واجبات الصلاة كلها هو حديث النبي فمأذ كره صلى الله عليه وسلم فيه كان واجبا وما لم يذ كره فليس بواجب لكن قد تشعبت روايات حديث النبي وثبت في بعضها ما لم يثبت في البعض الآخر فلي من أراد تحقيق الحق ان يجمع طرقه الصحيحة ويحكم بوجوب ما اشتقت عليه أو شرطية أو ركنية بحسب ما يقتضيه الدليل وما خرج عنه خرج عن ذلك وقد جمع ما صرح من طرقه شيخنا الحافظ الرباني العلامة الشوكاني في شرح المنتقى في موضع واحد منه فمن رام ذلك فالرجع اليه (وهي الرفع في المواضع الاربعة) أي عند تكبيرة الاحرام وعند الركوع وعند الاعتدال من الركوع هذه الثلاثة المواضع في كل ركعة والموضع الرابع عند القيام الى الركعة الثالثة فقد دللنا على ذلك الاحاديث الصحيحة أما عند التكبيرة فقد روى ذلك عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نحو خمسين رجلا من الصحابة منهم العشرة المبشرة بالجنة ورواه كثير من الأئمة عن جميع الصحابة من غير استثناء وقال الشافعي روى الرفع جمع من الصحابة لعلمهم بركعة حديث بعدد أكثر منهم وقال ابن المنذر لم يختلف أهل العلم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يرفع يديه وقال البخاري في جز من رفع اليدين روى الرفع تسعة عشر نفسا من الصحابة وسرد البيهقي في السنن وفي الخلافيات أسماء من روى الرفع نحو ما من ثلاثين صحابيا وقال الحسن وجهدين هلال كان أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرفعون أيديهم ولم يستثن أحد منهم كذا في التلخيص وقال النووي في شرح مسلم انها أجمع الأمة على ذلك عند تكبيرة الاحرام وانما اختلافوا فيما بعد ذلك وقد ذهب الى وجوبه داود الظاهري وأبو الحسن أحمد بن سيار والنيسابوري والاوزاعي والحميدي وابن خزيمة وأما الرفع عند الركوع وعند الاعتدال منه فقد رواه زيادة على عشرين رجلا من الصحابة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقال محمد بن نصر المروزي انه اجمع علماء الامصار على ذلك الا أهل الكوفة وأما الرفع عند القيام الى الركعة الثالثة فهو ثابت في الصحيح من حديث ابن عمر وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وصححه وصححه أيضا أحمد بن حنبل

من حديث علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي حجة الله البالغة فإذا أراد أن يركع رفع يديه حد ومنكبیه وكذلك إذا رفع رأسه من الركوع ولا يفعل ذلك في السجود وهو من الهيئات التي فعلها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مرة وتر كما أخرى والكل سنة وأخذ بكل واحد جماعة من العصاة والتابعين ومن بعدهم وهذا أحد المواضع التي اختلف فيها الفريقان أهل المدينة وأهل الكوفة ولكل واحد أصل أصيل والحق عندي في مثل ذلك أن الكل سنة وتطهير الوتر ركعة واحدة أو بثلاث والذي يرفع أحب إلى من لا يرفع فإن أحاديث الرفع أكثر وأثبت غير أنه لا ينبغي لأحد أن يرفع هذه الصورة أن يشير على نفسه فتنة عوام بلده وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لولا أحد ثان قومك بالكفر لנقضت الكعبة ولا يعد أن يكون ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ظن أن السنة المتقررة آخر أهو تركه لما تلقن من أن مبنى الصلاة على سكون الأطراف ولم يظهر له أن الرفع فعل تعظيمي ولذلك ابتدئ به في الصلاة أو لما تلقن من أنه فعل ينبئ عن الترك فلا يناسب كونه في أثناء الصلاة ولم يظهر له أن تجديد التنبه لترك ما سوى الله تعالى عند كل فعل أصلي من الصلاة مطلوب والله تعالى أعلم قوله لا يفعل ذلك في السجود أقول القومة شرعت فارقة بين الركوع والسجود فالرفع معها ارتفاع للسجود فلا معنى للتكرار انتهى بحرفه وفي التكميل للشيخ رفيع الدين الدهلوي ولد صاحب الحجة البالغة اختلفوا في سنية رفع اليدين في الصلاة بعد التصرعة مع اتفاقهم على أنه لم يصح فيه أمر باستحباب ولا بيان فضيلة ولا نهى العصاة عنه قط وعلى أنه ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعله مدة إلا أنه زاد ابن مسعود فقال ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يرفع يديه إلا في أول مرة وظاهر أنه لم يرد تركه أبدا وإنما أراد تركه آخر كما يشعر به بعض ما ينقل عنه أن آخر الأمر ينترك الرفع ولا يدري مدة الترك فيصنع عمل أنه تركه في أيام المرض للضعف فظن قوم أن سنيته كانت بمجرد الفعل فبطلت بالترك وقوم أن الترك بعذر وبغير نهى لا ينفي السنية كترك القيام للقرض بالعذر فهي إذا باقية فلا مناقشة للمعتدين في أصل سنيته في الجله ولا في بقاء جوازه وإن منعه بعض المتعصبة إذ ليس مما يخالف أفعال الصلاة بقاءه في التصرعة والقنوت والعديد فلا نكير على فاعله لاحد بل في بقاء سنيته بناء على الظنين فلا نزاع إلا في المواظبة والربحان وحيث وانطب عليه جمع بالغوا حد الاستفاضة فوق الشهرة ولم يتعرض صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لفعلهم كما تعرض لرفع اليدين في السلام حيث قال ما بال أيديكم كأنها إذا ناب خيل شمس وهو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يرى خلقه كما يرى أمامه فثبت بقاء سنيته وتركه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحيانا كما رواه ابن مسعود والبراء بن عازب وعدم التعرض لتاركه يقضى بسقوط تأكيده ولم يبلغ أباحيفه رحمه الله تعالى خبر هذا الجمع إنما روى له الأوزاعي عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما فرج عليه أبو حنيفة جادا عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود بكثرة الفقه لا بكثرة الحفظ فكانه ظن أنه تلقن ابن مسعود للنسخ دون ابن عمر حيث لم يرفع إلا في التصرعة بناء على أن السكوت في معرض البيان يفيد الحصر وما يذكر عن الشافعي من عدم الرفع عند قبره مشعر بعدم التأكيده انتهى وفي تنوير العينين للشيخ محمد اسمعيل الشهيد الدهلوي حفيد صاحب حجة الله

البالغة ان رفع اليدين عند الافتتاح والركوع والقيام منه والقيام الى الثالثة سنة غير
مؤكد فمن سئى الهدى في شاب فاعله بقدر ما فعل ان دأبما فحسسه وان مرة فجهله ولا يلام
تاركه وان تركه مدة عمره واما الطاعن العالم بالحديث أى من ثبت عنده الاحاديث المتعلقة بم هذه
المسئلة فلا اخاله الا فيمن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى وتزيد بسنة الهدى ههنا فاعل
غير فرض وغير محقق بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاعله هو والخلقاء الراشدون ورضى
الله تعالى عنهم أو أمره وأمره وأقره وأعليه قربة ولم ينسخ ولم يترك بالاجماع وبغير المؤكد ما
فعله مرة وتركه أخرى فبقولنا فعل خرج به عدم الرفع فان العدم ليس بفعل نعم اذا كان
العدم مستقرا في زمان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والخلقاء الراشدون ورضى الله تعالى
عنهم فقطعه يكون بدعة وليس في مفهوم البدعة ازالة السنة حتى يلزم كون العدم سنة بل
مفهومها فعل لم يقع في زمنهم وبقولنا غير فرض خرجت القرائن كلها وبقولنا
غير محقق خرجت النوافل المختصة به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كإلصال في الصوم
وبقولنا لم ينسخ خرجت السنن المنسوخة كالقيام للبناءزة وبقولنا لم يترك بالاجماع خرجت
السنن المتروكة كنه كالرفع بين السجدين انتهى وفيما لا بد منه ان رفع اليدين عند الامام
الاعظم ليس بسنة ولكن أكثر ائمة القهاء والمحدثين يشيرونه انتهى وفي سفر السعادة ان
الاخبار والآثار التي رويت في هذا الباب تبلغ الى أربع مائة انتهى قال شارحه الشيخ
عبد الحق الدهلوي ان الرفع وعدم الرفع كلاهما سنة انتهى وقدر الجواب عنه وفي سفر
السعادة العربي وقد ثبت رفع اليدين في هذه المواضع الثلاثة ولكثرة رواياته شبه المتواتر فقد
صح في هذا الباب أربع مائة خبر وأثر رواه العشرة المبشرة ولم يزل على هذه الكيفية حتى
رحل عن هذا العالم ولم يثبت غير هذا انتهى بعبارة ونقل ابن الجوزي في نزعة الناظر للمقيم
والمسافر عن المزني انه قال سمعت الشافعي يقول لا يحمل لاحد مع حديث رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم في رفع اليدين في افتتاح الصلاة وعند الركوع والرفع من الركوع ان يترك
الاقتداء بفعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهذا صريح في انه يوجب ذلك انتهى وبالجملة
فقد ثبت رفع اليدين في المواضع الاربعة المذكورة بروايات صحيحة ثابتة وآثار مرضية
راجحة ومذهب حقة صادقة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعن كبار الصحابة
وعظماء العلماء والفقهاء والمحدثين بحيث لا يشوبها نسخ ولا تعليل حتى ادعى بعضهم
التواتر ولا أقل من أن تكون مشهورة كذا في التنوير (والضم) لليدين أى المعنى على
اليسرى حال القيام اما على الصدر أو تحت السرة أو بينهما بأحاديث تقارب العشرين في العدد
ولم يعارض هذه السنن معارض ولا قدح أحد من أهل العلم بالحديث في شيء منها وقد رواه عن
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نحو غانية عشر صحاح حتى قال ابن عبد البر انه لم يأت فيه
عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خلاف وفي تنوير العينين ان وضع اليد على الأخرى
أولى من الارسال لان الارسال لم يثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا عن أصحابه
بل ثبت الوضع بروايات صحيحة ثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعن أصحابه ورضى
الله تعالى عنهم كما روى مالك في الموطأ والبخاري في صحيحه عن سهل بن سعد قال كان الناس

يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم لأعلم إلا أنه
ينبغي ذلك إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وروى الترمذي عن قبيصة بن حبيب عن أبيه
قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يؤتي ثياباً أخذ شماله بيمنه قال الترمذي
وفي الباب عن واثل بن حجر وخطيف بن الحرث وابن عباس وابن مسعود وسهل بن سعد قال أبو
عيسى حديث حبيب بن حبيب عن الحسن والعسل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم يرون أن يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة
ورأى بعضهم أن يضعها فوق السرة ورأى بعضهم أن يضعها تحت السرة وكل ذلك واسع
عندهم انتهى وكذلك أخرج مسلم عن واثل بن حجر وابن مسعود والنسائي عن واثل بن
مسعود والبخاري والحاكم عن علي وابن أبي شيبة عن غطفان بن الحرث وقبيصة بن حبيب عن
أبيه وواثل بن حجر وعلي وأبي بكر الصديق وأبي الدرداء أنه قال من أخلاق النبيين وضع
اليمنى على الشمال في الصلاة وعن الحسن أنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
كأنى أنظر إلى أحبار بني إسرائيل واضع أيما يمينهم على شمالهم في الصلاة وهكذا أخرج عن أبي
خزيمة وأبي عثمان النهدي ومجاهد وأبي الحوراء وأما ما روى من الإرسال عن بعض التابعين
من نحو الحسن وإبراهيم وابن المسيب وابن سيرين وسعيد بن جبيرة كما أخرجه ابن أبي شيبة فإن
بلغ عندهم حديث الوضع فمحمول على أنه لم يحسبوه سنة من سنن الهدى بل حسبوه عادة
من العادات فالتوا إلى الإرسال لأصالتها مع جواز الوضع فعملوا بالإرسال بناء على الأصل
إذا الوضع أمر جديد يحتاج إلى الدليل وإذا دليل لهم فاضطروا إلى الإرسال لأنه ثبت عندهم
الإرسال وإلى ذلك يشير قول ابن سيرين حيث سئل عن الرجل يمسك يمينه شماله قال إنما فعل
ذلك من أجل الروم كما أخرج ابن أبي شيبة وأما ما أخرج أبو بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن
إبراهيم قال سمعت عمرو بن دينار قال كان ابن زبير إذا صلى يرسل يديه فهي رواية شاذة مخالفة
لما روى الثقات عنه كما أخرج أبو داود عن زرعة بن عبد الرحمن قال سمعت ابن الزبير يقول
صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة وإن سلم كونها صحيحة فهذه فعله والله لا أعوم
له ورواية الوضع عنه مرفوعة لأنه نسبته إلى السنة وقول الصحابي من السنة في حكم الرفع كما
حق في كتب أصول الحديث ومع هذا الله لم ير الوضع من سنن الهدى وفهم الصحابي ليس بحجة
كما مضى لا سيما إذا كان مخالفاً لأجله الصحابة كما يرى المؤمنين أبي بكر الصديق وعلي المرتضى
وابن عباس وابن مسعود وسهل بن سعد ونحوهم على أنها مخالفة للأحاديث المرفوعة المشهورة
وأعمال الصحابة المستقيمة في باب الوضع فينبغي أن لا يعول عليها وتسقط عن الاعتبار ولا
يلفت إليها وأما مالك بن أنس فقد اضطربت الروايات عنه فالمدنيون من أصحابه يروونها عنه
أمر الوضع مطلقاً سواء كان في القرض أو النقل كما يشهد به حديث الموطأ عن سهل بن
سعد وأثره عن عبد الكريم بن المخارق البصري والمصريون من أصحابه يروونها عنه الإرسال
في القرض والوضع في النقل وعبد الرحمن بن القاسم يروى عنه الإرسال مطلقاً وروى أنسب
عنه إباحة الوضع وتلك الروايات أي روايات المصريين وابن القاسم عنه وإن عمل بها المتأخرون
من المالكية لكنهم روايات شاذة مخالفة لرواية جمهور أصحابه فلا تخرق الإجماع والاتفاق

ولا تصادم ما اذعننا من الاطباق ولـ ~~ك~~ونم اشادة أولها ابن الحاجب في مختصره في الفقه
بالا عقاد على الارض اذا رفع رأسه من السجدة ونمض الى القيام ووضع تحت السرة وفوقها
متساويان لان كلامهم ما روى عن أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخرج أبو داود
وأحمد وابن أبي شيبة عن علي السخنة وضع الكف في الصلاة تحت السرة ورواه زر بن غيره
في سفر السعادة وضع الكف تحت الصدر في صحيح ابن خزيمة قال الترمذي رأى بعضهم أن
يضعها فوق السرة ورأى بعضهم أن يضعها تحت السرة وكل ذلك واسع عندهم كما ذكرنا
سابقا وقال الشيخ ابن الهمام ولم يثبت حديث صحيح يوجب العمل في كون الوضع تحت
الصدر وفي كونه تحت السرة والمفهوم من الخفية هو كونه تحت السرة وعن الشافعية
تحت الصدر وعند أحمد قولان كما ذهبيز والتحقيق المساواة بينهما كما ذكرنا سابقا والله
تعالى أعلم بأحكامه انتهى وقال ابن القيم في اعلام الموقعين بعد تنزيح الاخبار والاشتمار
في وضع اليدين على اليسرى رقت هذه الآثار برواية ابن القاسم عن مالك قال تركها أحب الي
ولأهل شيأ رقت به سواء انتهى وفي حاشية الشفاء ومن الغرائب انهما صارت في هذه الديار
وفي هذه الأعصار عند العامة ومن يشابههم عن يظن انه قد ارتفع عن طبقهم من أعظم
المنكرات حتى ان المتكلم بها يصير في اعتقاد كثير في عدد الخارجين عن الدين قترى الاخ يعادى
أخاه والوالد يفارق ولده اذا رآه يفعل واحدة منها أى من هذه السنن وكأنه صار متساكين
آخر ومن نقل الى شريعة غير الشريعة التي كان علمها ولولا رآه يرنى أو يشرب الخمر أو يقتل النفس
أو يعنى أحد أبويه أو يشهد الزور أو يحلف الفجور لم يجز بينه وبينه من العداوة ما يجزى
بينه وبينه بسبب التمسك بهذه السنن أو يعرض الاجرم هذه علامات آخر الزمان ودلائل
حضور القيامة وقرب الساعة انتهى والاشارة بقوله هذه السنن الى رفع اليدين في المواضع
الاربعة وضم اليدين في الصلاة قال وأعجب من فعل ائمة الجبهة وأغرب سكوت علماء الدين
وأئمة المسلمين عن الانكار على من جعل المعروف منكرا والمنكر معروفا وتلاعب بالدين
وبسته سيد المرسلين انتهى (والتوجه) فقد وردت فيه أحاديث بالفاظ مختلفة ويجزى
التوجه بواحدة منها اذا خرج من مخرج صحيح وأصحها الاستفتاح المروى من حديث أبي هريرة
وهو في الصحيحين وغيرهما بل قد قيل انه نواتر افظا وهو اللهم باعديني وبين خطاياي كما بعثت
بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني
من خطاياي بالماء والتلج والبرد قال في الطهارة وقد صح في ذلك صيغ منها اللهم باعديني الى آخره
ومنها اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيقا وما آمن من المشركين ان صلافي
ونسكي ومحباي ومحبي الله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ومنها سبحانه
اللهم وبه مدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ومنها الله أكبر كبيراً ثلاثا ولا اله الا الله
كثيراً ثلاثا وسبحان الله بكرة وأصيل ثلاثا والاصل في الاستفتاح حديث علي في الجبهة وأبي
هريرة وعائشة وجابر بن مطعم وابن عمر وغيرهم وحديث عائشة وابن مسعود وأبي هريرة
ونوبان وكعب بن جعرة في سائر المواضع وغير هؤلاء انتهى ملخصا قلت ذهب الشافعي في دعاء
لافتتاح الحديث على رضى الله تعالى عنه اني وجهت وجهي الخ وأبو حنيفة الى حديث

عائشة سبحانك اللهم وبحمدك الخ وقال مالك لا تقول شيئا من ذلك ومعنى قوله عندي انه ليس بسنة لازمة وأشار بقوى الى أن الاختلاف في أذكار الصلاة من دعاء الافتتاح وذكر الركوع والسجود وما بعد التشهيد بين الأئمة من الاختلاف المباح فذكر كل أصح ما عنده وليس أحاديث مكر ما عند الآخر (بعد التكبيرة) لانه لم يأت في ذلك خلاف عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بل كل من روى عنه الاستفتاح روى انه بعد التكبيرة ولم يأت في شيء أنه توجه قبلها وقد أخرج ذلك العلامة الشوكاني في حاشية الشفاء وأما ما توجه به فهو الذي قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم وفيه الصحيح والأصح والوقوف على ذلك ممكن بالنظر في مختصر من مختصرات الحديث وسبحان الله وبحمده ما فعلت هذه المذاهب باهلها (و) أما (التعوذ) فقد ثبت بالأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يفعله بعد الاستفتاح قبل القراءة ولفظه أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ومنه كما أخرجه أحمد وأهل السنن من حديث أبي سعيد الخدري قال في الخطة ثم تعوذ لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وفي التعوذ صيغ منها أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ومنها استعذ بالله من الشيطان الرجيم ثم يسأل سرا لما نزع الله تعالى لنا من تقديم التبرك باسم الله تعالى على القراءة ولأن فيه احتياطا إذ قد اختلفت الرواية هل هي آية من الفاتحة أم لا فقد صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كان يفتتح الصلاة أي القراءة بالحمد لله رب العالمين ولا يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم انتهى أقول قد وقع الخلاف في البسملة من جهات الأولى في كونها قرآنا في كل سورة أم لا الثانية في قراتها في الصلاة أو صرفا في السرية وجه رافى الجهرية ولاهل العلم في كل طرف من هذه الأطراف خلاف طويل ومنازعات كثيرة والقراءات منهم من يقرؤها في أول كل سورة ومنهم من لا يقرؤها وتداورد شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى ما لا يحتاج الناظر فيه الى غيره والحاصل أن الحق ثبوت قراتها وانما آية من كل سورة وانما تقرأ في الصلاة جهر رافى الجهرية وسرفا في السرية وأحاديث عدم سماع جهره صلى الله عليه وآله وسلم بها وان كانت صحيحة فالجوع بينهما وبين أحاديث الجهر يمكن بأن يحصل ثني من ثني على انه عرض له مانع عن سماعها فان وقت قراءة الامام لها وقت اشتغال المؤتمر بالدخول في الصلاة والاحرام والتوجه وتكبير القائم الى الصلاة ورواة الاسرار هم منهل أنس وعبد الله بن مغفل وهم اذاذا لمن صغار الصحابة قد لا يقعون في الصفوف المتقدمة لانها وقف كبار الصحابة كما ورد الدليل بذلك وعلى كل تقدير فالثبت مقدم على النافي وأحاديث الجهر وان كانت غير سليمة من المقال فهي قد بلغت في الكثرة الى حد يشهد بعضها البعض مع كونها معتدة بالرسم في المصاحف وهو دليل على كماله العبد وغيره فقد وافقت سائر الآيات القرآنية في ذلك فالظاهر مع من قال بان صفتها وصفة سائر الآيات متفقة وأما ما في تنوير العينين من ان ترك الجهر بالتسمية أولى من الجهر بها لان رواية ترك جهره أكثر وأضعف من جهره انتهى فقد دفعه ما تقدم آنفا (و) أما (الأمين) فقد ورد به نحو سبعة عشر حديثا ورجحنا تعميدها حديثه الوجوب على المؤتمر اذا أمن امامه كما في حديث بريدة في الصحيحين وغيرهما بلفظ اذا أمن الامام فامتنوا فيكون ما في المتن مقيدا بغير المؤتمر

إذا أتى إمامه وقد ذهب إلى مشروعيته بجهور أهل العلم وعما يؤكده مشروعيته أن نفسه
اغاطة لليهود لما أخرجه أحد وابن ماجه والطبراني من حديث عائشة مرفوعاً ما حدثتكم
اليهود على شيء ما حدثتكم على قول أمين قال ابن القيم في اعلام الموعنين السنة المحكمة
الصحيحة الجهر بآمين في الصلاة كقوله في الصحيحين إذا أمن الإمام قأموا فإنه من وافق
تأمينه تأمين الملائكة غفر له ولو لا جهره بالتأمين لما أمكن المأموم أن يؤمن معه ويوافق
في التأمين وأصرح من هذا حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عبيس عن
وائل بن حجر قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا قال ولا الضالين قال آمين
ورفع بها صوته وفي لفظ وطول به إرواه الترمذي وغيره واسناده صحيح وقد خالف شعبة وسفيان
في هذا الحديث فقال وخفض بها صوته وحكم آئمة الحديث وحفاظه في هذا السفيان فقال
الترمذي سمعت محمد بن اسمعيل يقول حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل في هذا الباب
أصح من حديث شعبة وأخطأ شعبة في هذا الحديث في مواضع فقال عن حجر بن عبيس وأما
كنيته أبو السكن وزاد فيه عن علقمة بن وائل وأما هو حجر بن عبيس عن وائل بن حجر ليس
فيه علقمة وقال وخفض بها صوته والصحيح أنه جهر بها قال الترمذي سألت أبا زرعة عن
حديث سفيان وشعبة إذا اختلفا فقال القول قول سفيان إلى قوله فرد هذا كله بقوله تعالى
واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا والذي نزلت عليه هذه الآية هو الذي رفع صوته بالتأمين
والذين أمروا به أمره وأمرهم ولا معارضة بين هذه الآية والسنة بوجه ما ثم أطال
ابن القيم في بيان أدلة ترجيح هذه السنة وتقريرها تركاد كرها مخالفة الإطالة وفي تنوير العينين
يظهر بعد التعمق في الروايات والتحقيق أن الجهر بالتأمين أولى من خفضه لأن رواية جهره
أكثر وأوضح من خفضه اهـ (وقراءة غير الفاتحة معها) لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من
حديث أبي قتادة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقرأ في الظهر في الأولين بأم
الكتاب وسورتين وفي الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب وورد ما يشعر بوجوب قرآن مع
الفاتحة من غير تعيين كحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمره أن يخرج
فيسأله الصلاة لا بقراءة فاتحة الكتاب لما زاد أخرجه أحد وأبو داود وفي إسناده مقال
ولكنه قد أخرج مسلم في صحيحه وغيره من حديث عباد بن الصامت بلفظ الصلاة لمن لم يقرأ
بفاتحة الكتاب فصاعداً وقد أعلمنا الخازن في جرح القراءة وأخرج أبو داود من حديث أبي
سعيد بلفظ أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما ينسرق قال ابن سيد الناس وإسناده صحيح ورجاله
ثقات وقال الحافظ ابن حجر إسناده صحيح وأخرج ابن ماجه من حديث أبي سعيد بلفظ الصلاة
لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحد وسورة وهو حديث ضعيف وهذه الأحاديث لا تقصر عن إفادة الإيجاب
قرآن مع الفاتحة من غير تعيين بل بمجرد الآية الواحدة يكفي وأما زيادة على ذلك كقراءة سورة
مع الفاتحة في كل ركعة من الأولين فليس بواجب فيكون ما في المتن مقيد بما فوق الآية قال
في الحجة البالغة ثم تلى سورة الفاتحة وسورة من القرآن ترتيلة لا يد الحروف ويقف على رؤس
الآتي يخاف في الظهر والعصر ويجهر الإمام في الفجر والمغرب والعشاء يقرأ في الفجر ستين
آية إلى مائة تدارك لقلته ركعانه بطول قرأته وفي العشاء سبع أسهر بك الأعلى والليل إذا يغشى

ومثلهما وجل الظهر على القبر والعصر على العشاء وفي بعض الروايات اظهر على العشاء
والعصر على المغرب وفي بعضهم اوفى المغرب بقصار المفصل لضيق الوقت انتهى (و) أما
(التشهد الاوسط) فلم يرد فيه الفاظ تخصه بل يقول فيه ما يقول في التشهد الاخير ولكنه
يسرع بذلك وفي حاشية الشفاء للشوكاني رحمه الله وأما ما يقال فيه فهو ما يقال في التشهد
الاخير سواء بسواء الا ما ورد تخصيصه بالآخر فيخص به وظاهر الادلة الواردة في التشهد
شامل للتشهدين جميعا الا انه ينبغي تحقيقه كما ورد الدليل بذلك وأقل ما يقال فيه تشهد
ابن مسعود ويضم اليه الصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وسلم باخصر افظ فهذا الاثر في
التخفيف المشروع انتهى وقد روى أحمد والنسائي من حديث ابن مسعود قال ان محمدا قال
اذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا التهيات لله والصلوات والطيبات السلام عليكم أيها النبي
ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا
عبده ورسوله ثم ليخبر أحدكم من الدعاء أحجبه اليه فليدع به ربه عز وجل ورجاله نقات وأخرجه
الترمذي بالفظ علمنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قعدنا في الركعتين فالتقميد
بالعود في كل ركعتين يفيد ان هذا التشهد هو التشهد الاوسط ولكن ليس فيه ما ينبغي زيادة
الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد شرعنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم في التشهد مقترنه بالسلام على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما ورد بالفظ قد علمنا
كيف السلام عليك فكيف الصلاة وهو في الصحيحين من حديث كعب بن عجرة وفي رواية من
حديث ابن مسعود فكيف نصلي عليك اذا نحن صلينا في صلاتنا وانما لم يكن التشهد الاوسط
واجبا ولا يعود له لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تركه وهو افسح الصحابة فلم يعد له بل
استمر ومجدد للسهر فلو كان واجبا لعادله عند ذهاب السهو بوقوع التنبيه من الصحابة فلا
يقال ان مجبود السهو يكون لجبران الواجب كما يكون لجبران غير الواجب لانا نقول محل الدليل
ههنا هو عدم العود لقوله بعد التنبيه على السهو أقول لا ريب انه صلى الله عليه وسلم لازم
التشهد الاوسط ولم يثبت في حديث من الاحاديث الحكاية لقوله صلى الله عليه وسلم انه تركه
مرة واحدة لكن هذا القدر لا يثبت به الوجوب وان كان بياننا للجمل واجب وانضم اليه
حديث صلوا كما رأيتموني أصلي لان الاختصار في حديث المسيء على بعض ما كان يفعله دون
بعض يشعر بعدم وجوب ما يذكرفيه واحاديث التشهد الصحيحة التي فيها لفظ قولوا وان
كان أصل الامر للوجوب لكنه مصر وف عن حقيقة حديث المسيء وبشكل على ذلك
قول ابن مسعود كما نقول قبل أن يفرض علينا التشهد الحديث فان هذه العبارة تدل على ان
التشهد من المقترضات ويمكن أن يقال ان فهم ابن مسعود لاقرضية لا يستلزم أن يكون الامر
كذلك لانه من مجالات الاجتهادات واجتهاده ليس بحجة على أحد وأيضا بعض التشهد تعليم
كيفية وتعليم الكيفيات وان كان بالفظ الامر لا يدل على وجوبه او ما نحن بصدد من ذلك
فانه وقع في جواب كيف نصلي عليك وانما كان كذلك لان جواب السائل عن الكيفية
يكون بالامر وان كانت غير واجبة اجماعا نقول كيف أغسل نوبي وأرجل مناعني فقول
السؤل افعل كذا غير مريد لا يجاب ذلك عليك بل لجرد التعليم للهيئة المسؤل عنها بكيفية

فلا بد أن يكون الشيء المسؤل عن كيفية فعله وجب بدليل آخر غير تعليم الكيفية وقد وقع في بعض طرق حديث النبي ﷺ ذكر التشهد فراجع في الموطن فان سمعت تلك الطرق كانت هي المقيمة للوجوب وأما حديث إذا أحدث المصل بعد آخر سجدة فليس مما تقوم به الحجة فليعلم (و) أما (الأذكار الواردة في كل ركن) فكثيرة جداً منها التكبير الركوع والسجود والرفع والخفض كما دل عليه حديث ابن مسعود قال رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يكبر في كل رفع وخفض وقيام وقعود وأخرجه أحمد والنسائي والترمذي وصححه وأخرج نحوه البخاري ومسلم من حديث عمران بن حصين وأخرج نحوه من حديث أبي هريرة وفي الباب أحاديث الأئمة والارتفاع من الركوع فإن الإمام والمفتري يقولان مع الله لمن حده والمؤمن يقول اللهم ربنا ولك الحمد وهو في الصحيح من حديث أبي موسى قال في حاشية الشفاء الظاهر من الأدلة أن الإمام والمفتري يجتمعان بين السجدة والحدة فيقولان مع الله لمن حده اللهم ربنا ولك الحمد كثيراً طيباً مباركاً فيه وأما المؤمن ففيه احتفال وقد أوضحت الصواب فيه في شرح المنتقى انتهى قال ابن القيم في الأعلام السنة الصريحة في قول الإمام ربنا ولك الحمد كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا قال مع الله لمن حده قال اللهم ربنا لك الحمد وفيهما أيضاً عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول مع الله لمن حده حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد وفي صحيح مسلم عن ابن عمران النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال مع الله لمن حده اللهم ربنا لك الحمد فردت هذه السنن المحكمة بالمشابهة من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا قال الإمام مع الله لمن حده فقولوا ربنا لك الحمد انتهى وأما ذكر الركوع فهو سبحانه ربّي العظيم وذكر السجود سبحانه ربّي الأعلى ويدعو بعد ذلك بما أحب من المأثور وغيره وأقل ما يستحب من التسبيح في الركوع والسجود ثلاث لحديث ابن مسعود أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا ركع أحدكم فقال في ركوعه سبحانه ربّي العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك أدناه وإذا سجد فقال في سجوده سبحانه ربّي الأعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وفي أسناده انقطاع وأما ذكر الاحتدال فقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم وأما الذكر بين السجدين فقد روى الترمذي وأبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني أقول قد بين لنا صلى الله عليه وسلم كيفية تسبيح الركوع والسجود بياناً شافياً نقله لنا عنه الذين نقلوا الينا سائر الأحكام الشرعية فقالوا كان يقول في ركوعه سبحانه ربّي العظيم وفي سجوده سبحانه ربّي الأعلى وكذلك أرشد إليه صلى الله عليه وسلم قولاً وأما التقييد بعد دخوله فلم يرد ما يدل عليه انما كان العصابة يقتدر

لبنه في ركوعه ومجوده تقادير مختلفة والتطويل في الصلاة من السنن الثابتة ما يمكن المصل
 اماما القوم فانه يصلي بهم صلاة اخفهم ~~كما~~ ارشد اليه صلى الله عليه وسلم (و) الاحاديث
 في الاذكار الكثيرة في الصلاة كثيرة جدا فينبغي (الاستكثار من الدعاء) في الصلاة (بغيري
 الدنيا والآخرة بما ورد وبما يرد) والاولى ان يأتي بهم هذه الاذكار قبل الرواتب فانه جاء
 في بعض الاذكار ما يدل على ذلك كقوله من قال قبل ان ينصرف ويثني وجهه من صلاة المغرب
 والصبح لا اله الا الله الخ وكقول الراوي كان اذا سلم من صلاته يقول بصوته الاعلى لا اله الا الله
 الخ قال ابن عباس كنت اعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالتكبير
 وفي بعضها ما يدل ظاهرا كقوله بدر كل صلاة وأما قول عائشة كان اذا سلم لم يقعد الا مقدار
 ما يقول اللهم أنت السلام الخ فيجتمعل وجوهها ذكرتها في شرح بلوغ المرام وبالجملة فالادعية
 كلها بمنزلة أحرف القرآن من قرأ منها شيئا فازى بالثواب الموعود وهذا الباب يحفل البسط
 وليس المراد هنا الا الإشارة الى ما يحتاج اليه وقد ذكر الماتن هذه المسائل والاذا كرر في شرح
 المنتقى وأورد كل ما يحتاج اليه على وجه لا يحتاج الناظر فيه الى غيره

(فصل) فيما لا يجوز في الصلاة (وتبطل الصلاة بالكلام) لمحدث زيد بن أرقم في
 الصحيحين وغيره ما قال كنا تكلم في الصلاة يكلم الرجل مناصبه حتى نزلت وقوموا لله
 قانتين فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام وهكذا حديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرهما
 بلفظ ان في الصلاة لشفلا وفي رواية لاحد والنسائي وأبي داود وابن حبان في صحيحه ان الله
 يحدث من أمره ما شاء وانما أحدث من أمره أن لا يتكلم في الصلاة ولا خلاف بين أهل العلم
 ان من تكلم عامدا لما فسدت صلاته وانما الخلاف في كلام الساهي ومن لم يعلم بأنه ممنوع
 فاما من لم يعلم فظاهر حديث معاوية بن الحكم السلي الثابت في الصحيح انه لا يعيد وقد
 كان شأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن لا يخرج على الجاهل ولا يأمره بالنقض في غالب
 الاحوال بل يقتصر على تعليمه وعلى اخباره بعدم جواز ما وقع منه وقد يأمره بالاعادة كما في
 حديث المسي ومما كلام الساهي والناسي فالظاهر انه لا فرق بينه وبين العامد العالم في لبطلان
 الصلاة قال أبو حنيفة كلام الناسي يبطل الصلاة وحديث أبي هريرة ~~كان~~ قبل تحريم
 الكلام ثم نسخ وفيه بحث لان تحريم الكلام كان بمكة وهذه القصة بالمدينة وقال الشافعي
 كلام الناسي لا يبطل الصلاة وكلام العامد يبطلها ولو قل وتأويل الحديث عنده ان النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان ناسيا بانما كلامه على ان الصلاة تمت وهو نسيان وكلام ذي
 اليد ين على نهم قصر الصلاة فكان حكمه حكم الناسي وكلام القوم كان جوابا للرسول واجابة
 الرسول لا تبطل الصلاة وقال مالك ان كان الكلام العمدي سيرا لاصلاح الصلاة لا يبطل مثل
 أن يقال لم تكمل فيقول قدأ كملت وحديث نهينا عن الكلام ولا تكلموا خض منه هذا
 النوع من الكلام كذا في المسوى أقول أما فساد صلاة من تكلم ساهيا فلا أعرف دليلا
 يدل عليه الا عموم حديث النسي عن الكلام وهو مخفص بمنزل حديث تكلمه صلى الله عليه
 وسلم بعد ان سلم على ركعتين كما في حديث ذي اليد فانه تكلم في تلك الحال ساهيا عن كونه
 مصليا وهو المراء بكلام الساهي لان المراد اصدار الكلام من غير قصد فان قيل ان ثم فرقا بين

من تكلم وهو داخل الصلاة لم يخرج منها وبين من تكلم وقد خرج منها ساهيا فان الاول
أوقع الكلام حال الصلاة والاخر أوقعه خارجها واعتداده بما قد فعله قبل الخروج ساهيا
لا يوجب كونه بعد الخروج قبل الرجوع في صلاة وأدل دليل على ذلك تكبيره للدخول
بعد الخروج فهو اذ قال الادلة الواردة في رفع الخطاب عن الساهي مخصوصة لذلك العموم
فاقتضى ذلك ان المقصد هو كلام العام لا كلام الساهي وأما عدم أمره بما عاين من الحكم
بالاعادة كما في الحديث فيمكن أن يكون لتزويل كلام الجاهل بالتحريم منزلة كلام الساهي ويمكن
أن يكون الجهل عذرا يعبرده (وبالاشتغال بما ليس منها) وذلك مقيد بأن يخرج به المصلي عن
هيئة الصلاة كمن يشتغل مثلا بخياطة أو نجارة أو مشي كثيرا والتفات طويل أو نحو ذلك
وسبب بطلانها بذلك ان الهيئة المطلوبة من المصلي قد صارت بذلك الفعل متغيرة عما كانت
عليه حتى صار الناظر لصاحب الایمده مصليا أقول اختلفت اقطار اهل العلم في تعريف
الفعل الكثير المقصد للصلاة والمبطل لها والذي أراه طريقا الى معرفة الفعل الكثير أن ينظر
المتكلم في ذلك الى ما صدر منه صلى الله عليه وسلم من الافعال مثل حله لامامة بنت أبي العاص
وطلوعه ونزوله في المنبر وهو في حال الصلاة ونحو ذلك مما وقع منه صلى الله عليه وسلم لا اصلاح
الصلاة فيحكم بأنه غير كثير وكذلك ما وقع لفساد اصلاح الصلاة مثل خلعه صلى الله عليه وسلم
للفعل واذنه بمقاتله الحية وما أشبه ذلك فينبغي الحكم بأنه غير كثير بالاولى وما خرج عن الواقع
من أفعاله والموسوغ بأقواله فهو فعل غير مشروع ورجع في كونه مفسدا وغير مفسد الى
الدليل فان ورد ما يدل على أحد الطرفين كان العمل عليه وان لم يرد فالاصل الصحة والفساد
خلاف الاصل لا يصار اليه الا لقيام دليل يدل على الفساد ولا يمكنه اذا صدر من المصلي من
الافعال التي لجردها لعب ما يخرج به عن هيئة من يؤدي هذه العبادة مثل أن يشتغل بعمل من
الاعمال التي لا مدخل لها في الصلاة ولا في اصلاحها نحو حمل الاثقال والخياطة والتسخير ونحو
ذلك فهذا غير مصل فاذا قال قائل بفساد صلاته فهو من حيث انه قد فعل ما يتأني الصلاة وأما
الاستدلال بحديث اسكتوا في الصلاة فهو مع كونه لا يفيد الا الوجوب والواجب لا يمتثل
عدمه فساد ما هو واجب فيه مخصوص بجميع ما فعله صلى الله عليه وسلم أو أذن به أو قرره وما
خرج عن ذلك ففعله غير جائز بل يجب تركه كدفعه فخر كان يمدحوا من فعله كان مذموما
ومن قال ان الامر بالنهي نهى عن هذه والنهي يقتضي الفساد كما هو مذهب طائفة من أهل
الاصول فقا به ما هناك ان ذلك الفعل الذي فعله ولم يتركه كما يجب عليه فاسد وأما كون الصلاة
التي فعل فيها ذلك الفعل فاسدة فنفي آخر قال محمد بن القنبر وزايد في الصراط المستقيم
ولسماع بكاء الطفل كان يحثف الصلاة واحيانا كان يعلق به وهو في الصلاة طفل فيعمله على
عائقه واحيانا كان يأتي الحسين وهو في السجود فيركب على ظهره المبارك فيطيل السجود
لأجله واحيانا كانت عائشة تأتي وهو في الصلاة وقد غلق الباب فيخطو ارفع الباب لها واحيانا
كان يسلم عليه وهو في الصلاة فيجيب بالاشارة باسطا يده وقد يومئ برأسه المبارك وكانت عائشة
نائمة فتجاء صلاته فكان عند السجود يضع يده على رجله التي على مكان السجود يضم رجلها
وكان قد يصل الى آية السجدة على المنبر فيبط الى الارض ليسجد ثم يصعدوا ختمه وليدنان

من بني عبد المطلب فتصارعتا فلما دتما منه أمسكهما بيده وفرق بينهما وكان يسكن في الصلاة
 كثيرا ويتنصع احبانا الحاجة ويصلي منتعلا وغير منتعل وقال صلو في نعالكم خلافا ليهود ا
 قال في الحجة البالغة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يقد فعل شيئا في الصلاة سائنا
 للمشروع وقتر على اشياء فذلك وما دونه لا يطل الصلاة والحاصل من الاستقرار ان القول
 اليسير مثل العنق بلغة الله ويرجى الله ويأكل أماء وما شأنكم تنظرون الى والبطن اليسير
 مثل وضع صبيته من العائق ورفعهما ونحو الرجل ومثل فتح الباب والمنشئ اليسير كالنزول من
 درج المنبر الى مكان ليتأني منه السجود في أصل المنبر والتأخر من موضع الامام الى الصف
 والتقدم الى الباب المقابل ليقف والبكاء خوفا من الله تعالى والاشارة المنهية وقتل الحية
 والعقرب واللطف عينا وشمالا من غير الى العنق لا يفسد وان تعلق القدر بجمده أو فوه اذا لم
 يكن بقلعه او كان لا يعلله لا يفسد اه قلت اتفقوا على أن العمل اليسير لا يطل الصلاة
 في العاكسية ان عمل صبيها أو فوه باعلى عاتقه لم يفسد صلاته وان عمل شيئا يتكلف في عمله
 فسدت وفي المنهاج الكثرة بالعرف فالخطوتان والضربتان قليلان والثلاث كثير وتبطل
 بالوثبة الفاحشة لا الحركات الخفيفة المتوالية كتحريك اصابعه في سجة أو حرك في الاصح
 في العاكسية لو وقع على غير امامه تفسد اذا اعنى به التلاوة دون التعليم وان فتح على امامه
 فالصحيح لا تفسد بحال وفي المنهاج لو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم كما يجي خذ الكتاب ان
 قصد معه قراءة لم تفسد والابطال كذا في المسوى (وبترك شرط) كالوضوء فلان الشرط يؤثر
 عدمه في عدم الشرط (اوركن) ليكون ذهابه بوجوب خروج الصلاة عن هيئتها المطلوبة
 (١٤٤) واذا ترك الركن فحقوقه سهوا فاعله وان كان قد خرج عن الصلاة كما وقع منه صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم في حديث ذي الدين فانه سلم على ركنين ثم أخبر بذلك فكبر وفعل
 الركعتين المتروكتين واما ترك ما لم يكن شرطا ولا ركنا من الواجبات فلا تبطل به الصلاة لانه
 لا يؤثر عدمه في عدمها بل حقيقة الواجب ما يدح فاعله ويذم تاركه وكونه يذم لا يستلزم ان
 صلاته باطلة والحاصل ان الشرط للشيء هي التي تثبت بدليل يدل على انتفاء الشرط وعند
 انتفاء الشرط فهو ان يقول الشارع من لم يفعل كذا فلا صلاة له او ياتي عن الشارع ما هو
 تصريح بعدم الصحة أو بعدم القبول والاجر ويثبت عنه النهي عن الايمان بالمشروط بدون
 الشرط لان النهي يدل على الفساد المرادف للبطلان على ما هو الحق واما كون الشيء واجبا
 فهو يثبت بمجرد طلبه من الشارع ويجرد الطلب لا يستلزم زيادة على كون الشيء واجبا فتدبر
 هذا تسلم من الخطب والخلط

• (فصل ولا يجب) • الصلاة المكتوبة الخمس (على غير مكلف) لان خطاب التكليف لا يتناول
 غير مكلف ولا خلاف في ذلك في الواجبات الشرعية وأما ما ورد من تعويد الصبيان وغيرهم
 فان خطاب في ذلك للمكلفين والوجوب عليهم لا على الصغار (ونقط عن هذين عن الاشارة) لان
 ايجابها على المريض مع بوضعه الى ذلك الحده من تكليف ما لا يطاق ولم يكلف الله تعالى أحدا
 فوق طاقته (و) كذلك (عن أنعم عليه حتى خرج وقتها) فلا وجوب عليه لانه غير مكلف
 في الوقت (ويصلي المريض قائما ثم قاعدا ثم على جنب) لحديث عمران بن حصين عند البخاري

وأهل السن وغيرهم قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصلاة فقال صل قائماً فإن لم تستطع فاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب وقد نطق بعضهم بذلك القرآن الكريم وإذا تعذر على المصلي صفة من صفات صلاة الليل الواردة أتى بالصلاة على صفة أخرى مما ورد ثم يفعل ما قدر عليه ودخل تحت استماعه فاتقوا الله ما استطعتم وإذا أمرتم بأمر فأؤا منه ما استطعتم

(باب صلاة التطوع)

(هي أربع قبل الظهر وأربع بعده وأربع قبل العصر) لما ثبت في ذلك من حديث أم حبيبة قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من صلى أربع ركعات قبل الظهر وأربعاً بعده أحرمه الله على النار رواه أحمد وأهل السن وصححه الترمذي وابن حبان قال في سفر السعادة وكان يفصل بين هذه الأربع بتسليمتين قال أمير المؤمنين علي كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يصلي قبل الظهر أربع ركعات يفصل بينهما بالتسليم على الملائكة المقربين ومن معهم من المسلمين والمؤمنين رواه أحمد والترمذي عسنا اهـ وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة (وركعتان بعد المغرب) قال في سفر السعادة وفي سنة المغرب ستان أحدهما أن لا يتكلم بينهما وبين الشريعة لما في الحديث من صلى ركعتين بعد المغرب قال مكحول يعني قبل أن يتكلم رفعت صلاته في علمين الثانية أن تكون في البيت دخل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مسجد بني النشل وصلى المغرب فلما فرغ رأى أهل المسجد اشتغلوا بالصلاة فقال هـ هذه صلاة البيوت وفي لفظ ابن ماجه اركعوا هاتين في بيوتكم حاصله أن عادة حضرة سيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه كان يصلي جميع السن في بيته إلا أن يكون بسبب وكان يقول أيها الناس صلوا في بيوتكم فإن أفضل صلاة الرجل في بيته إلا المكتوبة اهـ وقال أيضاً وكان الصحابة يصلون قبل المغرب ركعتين ولم يمنعهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ذلك وثبت في الصحيحين أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صلوا قبل المغرب وقال في الثالثة من شاء كراهة أن يتخذها الناس سنة فصلاهم مندوبة مستحبة لكن لا تبلغ درجة الرواتب اهـ (وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل الفجر) لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر قال حفظت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الغداة وأخرج نحوه مسلم في صحيحه وأحمد والترمذي وصححه من حديث عبد الله بن شقيق وأخرج نحوه مسلم وأهل السن من حديث أم حبيبة ولا ينافي هذا ما تقدم من الدليل الدال على مشروعية أربع قبل الظهر وأربع بعده لأن هذه زيادة مقبولة وثبت في الصحيحين من حديث عائشة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يكن على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر وثبت في صحيح مسلم وغيره من حديثهما أن ركعتي الفجر خير من الدنيا وما فيها وفيه ما أحاديث كثيرة قال في سفر السعادة وكان يحافظ على ركعتي الفجر بحيث أنه كان يواظب عليهما في السفر أيضاً ولم يرو أنه صلى الله تعالى عليه

وآله وسلم صلى في السفر شيئاً من السنن الرواتب الا سنة الفجر وصلاة الوتر وللعلماء في أفضل سنة الفجر وصلاة الوتر قولان قال بعضهم سنة الفجر أكد وقال بعضهم بل الوتر وكان الوتر واجب عند البعض كذا سنة الفجر يجب عند البعض وقال بعض المشايخ سنة الفجر ابتداء العمل والوتر ختم العمل فلا يجرم صرفنا له نية لشأن ما ولهذا السبب شرع فيه قراءة سورة الاخلاص وسورة قل بالاشارة الهاء الى توحيد العلم والعمل وتوحيد المعرفة والارادة وتوحيد الاستعداد والقصد كما ينه في كتاب حاصل كورة الاخلاص في فضائل سورة الاخلاص اه (وصلاة الضحى) والاحاديث فيها متواترة عن جماعة من الصحابة واقوالهم كعتان كما في حديث ابي هريرة في الضحى وغيرهما واكثرها اثنتا عشرة ركعة كما دللت على ذلك الادلة وفي الطبقة البالغة والضحى ثلاث درجات اقلها ركعتان وفيها انها تجزى عن الصدقات الواجبة على كل سلاحي ابن آدم وثانيتها أربع ركعات وفيها عن الله تعالى يا ابن آدم اركع لي أربع ركعات من أول النهار كذلك آخره وثالثها ما زاد عليها كثمانى ركعات وتنتى عشرة أو كذل أو قاته - حين يرتحل النهار وترمض الفصال اه (وصلاة الليل) والاحاديث فيها صحيحة متواترة لا يتبع المقام بسطها قال تعالى ان ناشئة الليل هي أشد وطأ وأقوم قبلاً وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلوا بالليل والناس نيام وكانت العناية بصلاة التهجد أكثر فبين صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فضائلها وأوصط آدابها واذا كانا قال عليكم بقيام الليل فانه دأب الصالحين قبلكم وهو قربة لكم الى ربكم مكفرة للسيئات منهاة عن الاثم وغير ذلك (واكثرها ثلاث عشرة ركعة) وقد كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي صلاة الليل على الناحية مختلفة فتارة يصلي ركعتين ركعتين ثم يوتر بركة وتارة يصلي أربعاً أربعاً وتارة يجمع بين زيادة على الأربع وذلك كله سنة ثابتة قال في الحجة البالغة صلاها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على وجهه والكل سنة قال في المنع قالت عائشة ولا اعلم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قرأ القرآن كله في ليلة ولا قام ليلة حتى أصبح اه (يوتر في آخرها بركة) اما منفردة او منضمة الى شفع قبلها قال ابن القيم ووردت السنة الصحيحة الصحيحة المحكمة في الوتر بضع من متصلة وسبع متصلة كحديث أم سلمة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوتر بسبع وبخمس لا يفصل بسلام ولا كلام روله أحد ركعة وعائشة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس الا في آخرهن من تنفق عليه وكحديث عائشة أنه يصلي من الليل تسع ركعات لا يجلس فيها الا في النامضة فيذكر الله ويحمده ويدعو ثم يسلم تسليماً يسمعنا ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد فتلك إحدى عشرة ركعة فلما أسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واخذته الهم أوتر بسبع وصنع في الركعتين مثل صنيعه في الاول وفي لفظ عنها فلما أسن واخذته الهم أوتر بسبع ركعات لم يجلس الا في السادسة والثامنة ولم يسلم الا في السابعة وفي لفظ صلى سبع ركعات لاية هذا في آخرهن وكلها أحاديث صحيح صحيح لا معارض لها فرددت بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلاة الليل منق منق وهو حديث صحيح ولكن الذي قاله هو الذي أوتر بالسبع والخمس وسقته كلها حتى يصعد بعضها بعضها فالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اجاب السائل عن صلاة الليل بانها منق منق ولم يسأله

عن الوتر وأما السبع والخمس والتسع والواحدة فهي صلاة الوتر والوتر اسم للواحدة المنفصلة
 عما قبلها والخمس والسبع والتسع المتصلة كالمغرب اسم للثلاث المتصلة فان انفصلت الخمس
 والسبع بسلامين كالأحدى عشرة كان الوتر اسم الركعة المنفصلة وحدها كما قال صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشي الصبح أوتر بواحدة وتر له ما قد صلى فاتفق
 فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقوله رصديق بعضه بعضا اه والحق أن الوتر سنة هو اوكد
 السني يمينه على وابن عمر وعبيدة بن الصامت واليه ذهب أكثر العلماء إلا بأحنية خاصة فانه
 واجب على الصحيح عنده وثلاث ركعات لا يزيد ولا ينقص قال في المسوى واقل الوتر ركعة
 في قول أكثرهم واكثر احدى عشرة أو ثلاث عشرة وادنى الكمال ثلاث وما زاد فهو أفضل
 اه وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا صلى ثلاثا يقرأ في الاولى بسم الله الرحمن الرحيم
 الاعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله احد والمعوذتين اقول دلت
 الاخبار على أن وقت الوتر بعد الفراق من العشاء الآخرة الى طلوع الفجر وهذا هو عين ما اتفق
 به ابو موسى وقتوا هي الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرجته مسلم في صحيحه من
 حديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اوتروا قبل أن تصبحوا واخرج ابن
 حبان عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر فاوتروا
 قبل طلوع الفجر والاحاديث في الباب كثيرة والاحاديث الثابتة في ايتاره صلى الله عليه وسلم
 بركعة اكثر من أن تحصى فهي صالحة لتقصير ما هو من العمومات في اعلى طبقة فكيف
 بما لا صحة له قط وحديث البتير لم يصح والذي ينبغي التعويل عليه في دفع الوجوب الاحاديث
 المصرحة بان الوتر غير واجب والوتر عبارة عن آخر صلاة الليل وقد ثبت في ذلك صفات متعددة
 باحاديث صحيحة كما تقدمت الاشارة الى ذلك والحاصل ان صلاة الليل باعتبار وترها ثلاث
 عشرة صفة كما ذكر ذلك ابن جرير في المحلى فاقول بان الوتر ثلاث ركعات فقط لا يجوز أن يكون
 الايتار بغيرها ضيق عطن وقصور رباع وانثل هذا صار أكثر فقهاء العصر لا يعرفون الوتر الا بانها
 ثلاث ركعات بعد صلاة العشاء حتى ان كثير منهم يكون له قيام في الليل وهم يجد فقهاء يصلي
 الركعات المتعددة ويظن ان الوتر شيء قد فعله وانه لا تعلق له بهذه الصلاة التي فعلها في الليل
 وهو لا يدري ان الوتر هو ختام صلاة الليل وانه لا صلاة بعده الا الركعتان المعروفةتان بسنة
 الفجر وكثيرا ما يقع الانسان في الابتساع وهو يظن انه في الاتباع والسبب عدم الشغل
 بالعلم وسؤال اهل الذكر واماماروى عن الحسن البصري انه قال اجمع المسلمون على أن الوتر
 ثلاث لايسلم الا في آخره فان اراد أن الاجماع وقع على هذا القدر وانه لا يجوز الايتار بغيره
 فهو من البطالان يمكن لا يخفى على عارف فهذه الدفاتر الاسلامية الحكيمة لمذاهب الصنابة
 الذين أدركهم الحسن البصري ولمذاهب التابعين الذين هو واحد منهم قاضية بخلاف هذه
 الحكاية وهي بين ايدينا وان اراد ان هذه الصفة هي احدى صفات الوتر فنحن نقول بموجب
 ذلك فقد روى الايتار بثلاث ولكنه روى النبي عن الايتار بثلاث كما وضع ذلك المساترحه
 الله في شرح المتن في تعارضت رواية الثلاث ورواية النبي والعالم بكيفية الاستدلال لا يخفى
 عليه الصواب وقد تقدم ان حديث البتير لا اصل له على ان التسخ لا يتم ادعاؤه الا بعد معرفة

التاريخ لان النامح لا يكون الامتأخر ابا جماع المسلمين القائلين بقبول أصل التسخيف في هذه
 الشريعة المطهرة فدعوى التسخيف مجرد الاحتمال بمجازفة عظيمة ولا سيما اذا كان المدعى لذلك
 لم يتعب نفسه في علوم السنة المطهرة (وتحسب المسجد) لحديث اذا دخل أحدكم المسجد فلا
 يجالس حتى يصلي ركعتين أخرجه الجماعة من حديث أبي قتادة وفي ذلك احاديث كثيرة وقد وقع
 الاتفاق على مشروعية تحية المسجد وذهب أهل الظاهر الى أنها واجبتان وذلك غير بعيد
 وقد حقق الماتن المقام في شرح المنتقى وفي رسالة مستقلة (و) صلاة (الاستخارة) وفيها احاديث
 كثيرة منها حديث جابر عن عبد الجباري وغيره بلفظ كن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع
 ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخير بك في ما استقدر بك بقدرتك وأسألك من
 فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان
 هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجل امري وآجله فاقدري لي وبسرري
 لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجل
 امري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم ارضني به قال ويسمى
 حاجته قال في الحجة البالغة وعندى ان كثار الاستخارة في الأمور تزيق مجرب بتحصيل شبه
 الملازمة وضبط النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم آدابها ودعاهها فتسرع ركعتين وعلم اللهم
 اني استخيرك الخ اه (وركة ثان بين كل اذان واقامة) لحديث بين كل اذانين صلاة قال
 ذلك ثلاث مرات ثم قال ان شاء هو حديث صحيح والمراد بالاذنان الاذان والاقامة تغليبا
 كالقمرين والعمرين

• (باب صلاة الجماعة) •

(هي من آكد السنن) وأعظم الشعائر الاسلامية وأفضل القرب الدينية لما ورد فيها من
 الترغيبات حتى انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صرح بانها تزيد على صلاة الفرد بسبع
 وعشرين درجة كما في الصحيحين ووقع منه الاخبار بانها قد هم بان يحرق على المتخلفين دودهم
 قال ابن القيم ولم يكن ليحرق من تركب صغيرة فترك الصلاة في الجماعة هو من البكائرا ولازمها
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الوقت الذي شرعها الله تعالى فيه اليه ان قبضه الله تعالى اليه
 ولم يرخص صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في تركها لمن سمع النداء فانه سأل الرجل الاعمى ان
 يصلي في بيته فرخص له فيما ولي دعاه فقال هل تسمع النداء قال نعم قال فاجب وكل ما ذكرناه
 ثابت في الصحيح وثبت في الصحيح ايضا عن ابن مسعود انه قال افسد رأيتنا وما يتخلف عنها الا
 منافق معلوم النفاق قال ابن القيم وهذا فوق الكبيرة اه ولقد كان الرجل يؤتي به يما دى
 بين الرجلين حتى يقام في الصف اقول اما كونهما فريضة متعينة فالادلة متعارضة ولكن ههنا
 طريقة اصولية يجمع بها بين هذه الادلة وهي ان احاديث افضلية الجماعة مشهورة بان صلاة
 المنفرد بمنزلة وهي احاديث كثيرة مثل حديث الذي ينظر الصلاة مع الامام افضل من الذي
 يصلي وحده ثم ينام وهو في الصحيح ومنه حديث النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بان من
 الصلاة منفردا ومنه حديث الأرجل يتصدق على هذا عند أن رأى رجلا يصلي منفردا ومن

ذلك احاديث التعليم لاركان الاسلام فانه لما امر من علمه بان لا يصلي الا في جماعة مع انه قال لمن قال له لا يزيد على ذلك ولا ينقص اقله وايه ان صدق ونحو ذلك من الادلة فالجميع صالح لصرف الصلاة في الواقع في الاحاديث الدالة على وجوب الجماعة الى نفي التكامل لا الى نفي الصلة واما ما وقع منه صلى الله عليه وسلم من الهم بغيره من المتخلفين فهو وان لم يكن قولاً ولا فعلاً ولا تقريراً لكنه لا يكون ما هم به الا جازوا ولا يجوزوا التصديق بالنار لن تركه ما لم يفرض عليه فالجواب عنه قد بسطه شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى قال في الجملة الباقية لما كان في شهرود الجماعة حرج للضعيف والفقير وذو الحاجة اقتضت الحكمة ان يرخص في تركها عند ذلك لتحقيق العدل بين الافراط والتفريط فمن انواع المخرج ليله ذات برد ومطر ويستحب عند ذلك قول المؤذن الاصلوا في الرحا ومنه حاجة يعسر التبرص بها كالعشاء اذا حضر فانه ربما يتشوف اليه وربما يصيب الطعام وكدافعة الاخشين فانه بمنزل عن فائدة الصلاة مع ما به من اشتغال النفس ولا اختلاف بين حديث لاصلاة بحضور الطعام وحديث لا تؤخر الصلاة لطعام ولا غيره اذ يمكن تنزل كل واحد على صورة او معنى والمراد نفي وجوب الحضور من الباب التعمق وعدم التأخير هو الوظيفتان امن سر التعمق وذلك كنزلة فطر الصائم وعدمه على الحالين او التأخير اذا كان تشوف الى الطعام او خوف ضياع وعدمه اذ لم يكن كذلك مأخوذ من حال العلة ومنه ما اذا كان خوف فتنة كما مر اذ اصابته بخور ولا اختلاف بين قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذ استأذنت امرأه احدكم الى المسجد فلا يمنعها وبين ما حكم به جمهور الصحابة من منعهن اذ ائتمن من الغيرة التي تنبعث من الانفة دون خوف الفتنة والحائز ما فيه خوف الفتنة وذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الغيرة غيرة نيران الحديث وحديث عائشة ان النساء احدن الحديث ومنها الخوف والمرض والامر فيه مما اظهر ومعنى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للاعشى اسمع النداء الخ ان سؤاله كان في العزيمة فلم يرخص له (وتنقده باثنين) وليس في ذلك خلاف وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس انه صلى بالليل مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وحده وقعد عن يساره فاداره الى يمينه (واذا كثر الجمع كان الثواب أكثر) لانه قد ثبت عن ابى بن كعب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلاة الرجل مع الرجل اذكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين اذكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب الى الله اخرج به أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان وصححه ابن السكن والعقيلي والحاكم (وتصح بعد المفضل) لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد صلى بعد ابى بكر وبعد غيره من الصحابة كما في الصحيح ولعدم وجود دليل يدل على انه يكون الاطمأئنه والاحاديث التي فيها الاية منكم ذوبراً في دينه ونحوها لا تقوم بها الجملة وعلى فرض انها تقوم بها الجملة فليس فيها الا المنع من امامة من كان ذابراً في دينه وليس فيها المنع من امامة المفضل وقد عورض ذلك باحاديث تتضمن الارشاد الى الصلاة خلف كل برو فاجر وخلف من قال لا اله الا الله وهي ضعيفة وليست باضعف مما عارضها والاصل ان الصلاة عبادة تصح قاديها خلف كل مصل اذا قام باركانها واذا كلوا على وجه لا يخرج به الصلاة عن الصورة المجزئة وان كان الامام قسيراً متجنباً للمعاصي ولا متورعاً عن كثير مما يتورع عنه غيره ولهذا

ان الشارع انما اعتبر حسن القراءة والعلم والسن ولم يعتبر الورع والعدالة فقال يوم القوم
أقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة تسوا فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة تسوا فاقدمهم
هجرة فان كانوا في الهجرة تسوا فاقدمهم سنا اخرجه مسلم وغيره من حديث ابي مسعود وفي
حديث مالك بن الحويرث وايضا في كبركاه وفي العيصين وغيرهما وقد استخلف النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم ابن ام مكتوم على المدينة مرتين يصلي بهم وهو أعمى والحاصل ان
الشارع اعتبر الافضلية في القراءة والعلم بالسنة وقدم الهجرة وعلم السن فلا ينبغي للمفضل
في مثل هذه الامور ان يؤم الفاضل الا باذنه ولا اعتبارا بالفضل في غير ذلك (والاولى ان يكون
الامام من الخيار) لحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اجعلوا
أئمتكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم روى الدارقطني واخرج الحاكم في تriage
مرئد الغنوي عنه صلى الله عليه وآله وسلم ان سركم ان تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم فانهم
وفدكم فيما بينكم وبين ربكم قال في منح المنه وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يجيز امامة
الارقاء وكان سالم مولى أبي حذيفة يصلي بالمهاجرين الاولين لما نزلوا بقباه لكونه اكثرهم قرآنا
وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول صلوا خلف كل بر وفاجر وكانت العصاة يصلون خلف
الحجاج وقد أحصى الذين قتلهم من العصاة والتابعين ثمانمائة الف وعشرين ألفا اذ
اقول الاحاديث الواردة في الصلاة خلف كل بر وفاجر وما قالها من الاحاديث المقتضية للمنع
من الصلاة خلف الفاجر ومن كان ذابرا لم يبلغ منها شيء الى حديث يجوز العمل عليه فوجب
الرجوع الى الاصل وما عدم اعتبار قيد العدالة فله عدم ورود دليل يدل عليه واما كون
الصلاة خلف كامل العدالة واسع العلم كثر الورع أفضل واجب فلا نزاع في ذلك انما النزاع
في كون ذلك شرطا من شروط الجماعة مع انه قد ثبت ما يدل على عدم الاعتبار بمثل حديث
يصلون لكم فان اصابوا فلكم ولهم وان اخطوا فلي أنفهم أو كما قال وهو حديث صحيح
والحاصل ان الدين يسر وقد جاء ناصي الله عليه وسلم بالشرعية السمحة السهلة وليامرنا
بالكشف عن الحقائق وسن لنا ان نصلي بعد من كان بالنسبة الى الواحد منا في الحضيض باعتبار
اننا يا الموجهة لفضل فانه صلى الله عليه وسلم صلى بعد أبي بكر وعقاب بن أسيد وهما بالنسبة اليه
لا بعد ان شيئا ولا ريب ان الذي ينبغي تقديمه لمثل هذه العبادة ليكون وافدا المؤمنين به الى الله
هو من ارشد اليه صلى الله عليه وسلم بقوله يوم القوم أقرؤهم الى آخر الحديث انما الشأن فيمن
يلعب به الشيطان في الوسوسة المقتضية الى اساءة الظن بأئمة الصلاة المتبعين للسنة فيوقع في
قائه العداوة لكل واحد منهم مجرد خيالات مختلفة وضلالات مضلة فيقول له هذا العالم لا يصلح
للامامة لكونه كذا وهذا الفاضل لا يصلح له لكونه كذا ثم ينقله من درجة الى درجة ومن
واحد الى واحد حتى لا يجد على ظهر البسيطة من يصلح لمامة الصلاة فهذا المحدث قد لعب به
الشيطان كيف يشاء حتى احرمه فضيلة الجماعة التي هي من أعظم شعائر الاسلام واجل اسباب
الاجور ومع هذا فهو قد اوقعه في ورطة أخرى وهي جل جميع المسلمين على غير الامامة
فصار ظاهرا لكل واحد منهم مظلة يستوفيه امنه بين يدي الجبار وقد ينضم الى هذه المآثبات ان
هذا الذي صار في يد الشيطان يلعب به كيف يشاء قد يعتد بالفضل في نفسه وان الامامة لم

تكن تصلح الاله ولم يكن يصلح الالهافيصتنب الجماعة ولا يقتدى باحد من المسايين بل يجمع له
جماعة يكون امامهم فهو اشد من قبله لانه اعتمد انه لم يبق في ارض الله من عباده الصالحين سواء
فلاحياه الله ولا يباه (ويؤم الرجل بالنساء لا العكس) لحديث أنس في الصحيحين وغيرهما
انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والهجوم من وراءهم وقد اخرج
الاسماعيل عن عائشة انها قالت كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا رجع من المسجد
صلى بنا وقد كانت النساء يصلين خلفه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مسجده وليس في صلاة
الرجال خلف الرجل مع الرجل نزاع وانما الخلاف في صلاة الرجل بالنساء فقط ومن زعم ان
ذلك لا يصح فعليه الدليل وامام عدم صحة امامة المرأة بالرجل فلانها عورة وناقصة عقل ودين
والرجال قوامون على النساء ولن يطلع قوم ولو امرهم امرأة كما ثبت في الصحيح ومن اتم بالمرأة
فقد ولاها امرصلاته (والمتفرض بالمتنفل والعكس) لحديث معاذ انه كان يؤم قومه بهد أن
يصل تلك الصلاة بعد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو في الصحيحين وغيرهما وهذا دليل
على جواز ذلك لانه كان متنفلا وهم مفترضون لما في بعض الروايات من تصريح معاذ بانه كان
يصل بقومه متنفلا وهذه الزيادة المصرحة بالمطلوب وان كان في مقال معروف لكنها
معتضدة بما عرف من حرص الصحابة على الاوفراجر والا ككل قوابل ولا شك أن الصلاة خلفه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أفضل وأكمل وأتم وأما الجواب عن حديث معاذ بانه حكاية فعل
فساقط لاستلزامه لبطلان قسم من أقسام السنة المطهرة وهو قسم الانغال الذي دارت عليه
رسميات القرآن وجاهدين أحكام الشريعة مع ان هذا الاعتذار غير نافع ههنا لان الحجة
هي تقريره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بماذولقومه على ذلك لانفس فعل معاذ حتى يعتذر
عنه بذلك وأما الجواب بان فعل أحد الصحابة لا يكون حجة فكلام صحيح ولكن الحجة ليست بفعل
معاذ بل تقريره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما عرفت وهذا من الوضوح يمكن لا يخفى والحاصل ان
الاصل صحة الاقتداء من كل صل بكل صل فمن زعم أن ثم مانعا في بعض الصور فعليه الدليل
فان تمض به صح مايقوله وان لم يتمض به بطل وأما صلاة المتنفل بعد المتنفل فكما فعله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم في صلاة الليل وصلى معه ابن عباس وكذلك صلانه بانس والبيتم والهجوم
وغير ذلك والكل ثابت في الصحيح (وتجب المتابعة في غير مبطل) لحديث انما جعل الامام ليؤتم
به فلا تقتلوا عليه وهو ثابت في الصحيح من حديث أبي هريرة وأنس وجابر وثابت خارج
الصحيح عن جماعة من الصحابة وورد الوعيد على المخالفة كحديث أبي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أما يخشى أحدكم اذا رفع رأسه قبل الامام ان يحول الله رأسه رأس
جارأ ويحول صورته صورة جارأخرجه الجماعة ولا يتابعه في شيء يوجب بطلان صلاته فهو أن
يتكلم الامام أو يفعل افعالا تخرجه عن صورة المصل ولا خلاف في ذلك قال في المسوى هو
كذلك عند الجمهور وأنه يجب اتباع الامام في جميع الحالات وقوله اذا صلي جالسا فاصلا جالسا
منسوخ ومعنى كان الناس يصلون بصلاة أبي بكر على الصحيح أنه كان مسجدا لمن خلفه
في المالكية اذا رفع المقتدى رأسه من الركوع والسجود قبل الامام فبني ان يعود ولا يصير
ركوعه وسجوده في صلاة عامة أهل العلم على ان هذا الفعل منهي عنه وصلاته مجزئة وأكثروا

بأمر ونه بان يعود الى السجود (ولا يؤم الرجل قوما هم له كارهون) لحديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من يقدم قوما وهم له كارهون ورجل أتى الصلاة دبارا ورجل اعتبد محررة أخرجه أبو داود وابن ماجه وفي اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفریقی وفيه ضعف وأخرج الترمذی من حديث أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم العبد الاتقی حتى يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط وامام قوم وهم له كارهون وقد حسنه الترمذی وضعفه البيهقي قال النووي في الخلاصة والارجح قول الترمذی وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة يقوى بعضها بعضاً أقول ظاهر الأحاديث الواردة في الترهيب عن ذلك انه لا فرق بين كون الكارهين من أهل الفضل أو من غـيرهم فيكون مجرد حصول الكراهة عذراً لمن كان يصلح للإمامة في تركها وغالب الكراهات الكثائنة بين هذا النوع الانسانی خصوصاً في هذه الأزمنة راجعة الى اغراض دينوية والراجع هنا الى اغراض دينية أقل قليل ومع كونه كذلك فغالبه صادر عن اعتقادات فاسدة وخيالات محزنة كما يقع بين المتخالفين في المذاهب فان العصية الناشئة بينهم تعنى بصائرهم عن الصواب فلا يقيم أحدهم لآخر وزناً ولا ينظر اليه الا بعين السخط لابعين الرضا فيرى محاسنه مساوى كائنه ما كانت وقد تقع هذه العداوة بين أهل مذهب واحد باعتبار الاختلاف في كون أحدهم من المشتغلين بالدين والعلم والاخر من الجهلة المتهتكين وكثيراً ما ترى أبواب المعاصي اذراً وأرباب الدين والعلم تضيق بهم الارض بطولها والمرض ولا يطيقونهم بغضا فان كان ثم دليل يدل على تخصيص الكراهة بما كان منها راجعاً الى ما هو مختص بالله عز وجل كمن يكره انساناً لكونه مكاباً على المعاصي أو متهاوناً بما أوجب الله عليه فهذه الكراهة هي الكبريات الاحمر لا توجد حقيقة تمام الاعتداء من العباد وان لم يوجد دليل يخص الكراهة بذلك فالاولى لمن عرف ان جماعة من الناس يكرهونه لالسبب أو لسبب ديني ان لا يؤمهم وأجره في الترك يفضل أجره في الفعل (ويصلى بهم صلاة أخفهم) لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير فاذا صلى لنفسه فليطول ما شاء وفي الباب أحاديث صحيحة واردة في التخفيف قال في الحجة وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بطول ويخفف على ما يرى من المصلحة الخاصة بالوقت واختار بعض السور في بعض الصلوات الفوائد من غير حتم ولا طلب مؤكدياً اتبع فقد أحسن ومن لا فلا سرج وقصة معاذ في الاطالة مشهورة انتهى حاصله واما ارتفاع الامام عن المأموم فلا يضر قدر القائمة ولا فوقها لا في المسجد ولا في غيره من غـير فرق بين الارتفاع والانخفاض والبعث والحائل ومن زعم ان شيئاً من ذلك يفسد به الصلاة فعليه الدليل ولا دليل الا ما روى عن حذيفة انه أم الناس بالمداثن على ذلك الحديث أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي رواية للعلامة التبريزي برقمه ورواه أبو داود من وجه آخر وفيه قال له حذيفة ألم نسمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اذا أم الرجل القوم فلا يقيم ارفع من

مقامهم أو نحو ذلك الحديث وفيه أنه ناداه الرجل المجهول ورواه البيهقي أيضا في هذين الحديثين دليل على منع الإمام من الارتضاع عن المؤتم ولكن هذا الذي يحمل على التنزيه لحديث صلواته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على المنبر كافي للصحيين وغيرهما ومن قال أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعل ذلك للتعليم كما وقع في آخر الحديث فلا يقيده ذلك لأنه لا يجوز له في حال التعليم إلا ما هو جائز في غيره ولا يصح أن يقول باختصاص ذلك بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد جمع الماتن رحمه الله تعالى في هذا البحث رسالة مستقلة جوابا عن سؤال بعض الأعلام عن أحب تحقيق المقام فليرجع إليها (ويقدم السلطان ورب المنزل) لما ثبت في الصحيحين من حديث أبي مسعود عقبة بن عمرو مرفوعا لا يؤتمن الرجل الرجل في سلطانه وفي لفظ لا يؤتمن الرجل الرجل في أهله ولا سلطانه وورد تقييده جواز ذلك بالأذن وفي لفظ لا يؤتمن الرجل في بيته وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي عن مالك بن الحويرث قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من زار قوما فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم (والأقرآنم الأعم ثم الأسن) لما في حديث أبي مسعود بلفظ يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاقدمهم سناء وهو في الصحيحين وانما يذكروا الهجرة في المتن لأنه لا هجرة بعد الفتح كافي الحديث الصحيح (وإذا اختلفت صلاة الإمام كان ذلك عليه لأعلى المؤمنين به) لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلون بكم فان أصابوا فلكم ولهم وان أخطوا فلكم وعليهم أخرجه البخاري وغيره وأخرج ابن ماجه من حديث سهل بن سعد نحوه (وموقفهم) أي المؤمنين (خلفه) أي خلف الإمام (إلا الواحد عن يمينه) لحديث جابر بن عبد الله أنه صلى مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فجعله عن يمينه ثم جاء آخر فقام عن يسار النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاخذ بأيديهم فادفعهم ما حتى أقامهم ما خلفه وهو في الصحيحين وقد كان هذا فعله وفعل أصحابه في الجماعة يقف الواحد عن يمين الإمام والاثنا فإذا دخله وقد ذهب الجمهور إلى وجوب ذلك وقال سعيد بن المسيب أنه مندوب فقط وروى عن النخعي أن الواحد يقف خلف الإمام (وامامة النساء وسط الصف) لما روى من فعل عائشة أنها أمت النساء فقامت وسط الصف أخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي وابن أبي شيبة والحاكم وروى مثل ذلك عن أم سلمة أخرجه الشافعي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق والدارقطني قال ابن القيم في المسند والسنة من حديث عبد الرحمن بن خالد عن أم ورقة بنت الحرث أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يزورها في بيتها وجعل لها مؤذنا كان يؤذن لها وأمرها أن تقوم أهل دارها قال عبد الرحمن فانأريت مؤذنها شيئا كبيرا ولو لم يكن في المستئلة إلا هموم قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة لكفي وأخرج البيهقي بسنده عن عائشة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا خير في جماعة النساء إلا في صلاة أو جنازة والاعتماد على ما تقدم فردت هذه الستة بالمشابهة من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة رواه البخاري وهذا انما هو في الولاية والامامة العظمى والقضاء وأما الرواية والشهادة والفتيا والامامة فلا تدخل في هذا

هذا من العجب ان من خالف هذه السنة جوز للمرأة ان تكون قاضية تلي أمور المسلمين فكيف أقطعوا وهي حاكمة عليهم ولم تغل أخواتها من النساء اذا امتن انتهى حامله (وتقدم صفوف الرجال ثم الصبيان ثم النساء) حديث أبي مالك الأشعري ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يجعل الرجال قدام الغلمان والغلمان خلفهم والنساء خلف الغلمان أخرجه أحمد وأخرج بعضه أبو داود وفي إسناده شهر بن حوشب ويؤيده ما في الصحيحين من حديث أنس انه قام هو واليقيم خلف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأم سليم خاتمتهم (و) أما كون (اللاحق بالصف الاول) هم (أولو الاحلام والنهي) فلحديث أبي مسعود الانصاري الثابت في الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا بني منكم أولو الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي والنسائي قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحب أن يليه المهاجرون والانصار ياخذوا عنه قال في الجمعة ولا يشق على أولي الاحلام تقدم من دونهم عليهم انتهى (و) أما كون الامر (على الجماعة ان يسروا صفوفهم وان بسدوا الخلل) فلأرواه أبو داود من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وسطوا الامام وسدوا الخلل وفي الصحيحين من حديث أنس أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال سوا صفوفكم فان تسوية الصفوف من تمام الصلاة وعنه أيضا في الصحيحين كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقبل علينا بوجهه قبل أن يكبر فيقول تراصوا واعتدلوا وثبت في الصحيحين من حديث زهمان بن بشير انه قال قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عباد الله تسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم قلت وهو قول أهل العلم ان تسوية الصفوف سنة (وان تجوز الصف الاول ثم الذي يليه ثم كذلك) لما ورد في الاحاديث الصحيحة من أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم ياتكم الصف الاول ثم الذي يليه ثم كذلك فالسنة أن لا يقف المؤتم في الصف الثاني وفي الصف الاول سعة ثم لا يقف في الصف الثالث وفي الصف اشأني سعة ثم كذلك وورد أيضا ان الوقوف بمنة الصف أولى وأفضل وأما الاعتماد اذ بالركعة التي لحق الامام فيها ركعة فافقيه خلاف لجماعة من الأئمة والحق عدم الاعتماد بها مجرد اذ الركعة هما من درن قراءة الفاتحة ومن أراد الوقوف على الحقيقة فليرجع الى شرح المتن وطيب النشر والسير الجرار وحاشية الشفاء والفتح الرباني ودليل الطالب فالمسئلة من المعارضة واما جعل ما أدركه مع الامام أول صلاته فهذا هو الحق فالهيئة المشروعة في الصلاة لا تتغير بتقديم أو تأخير بل الاصل الاصيل البقاء على الصفة المشروعة فبفعل الداخل مع الامام بعد ان فات به بعض الركعات ما يفعله لو كان داخل معه في الابتداء أو كان منفردا وحديث فافضوا وان كان صحيحا فحديث أنصأ منه وقد أمكن الجمع بحمل معنى القضاء على التمام لانه أحد معانيه ولكن يترك المؤتم مخالفة امامه في الاركان فلا يقعد في موضع ليس بموضع قعود للامام وان كان موضع قعوده ولا يدع القعود في موضع قعود للامام وان لم يكن موضع قعوده لان الاقتداء والمتابعة لازمان في صلاة الجماعة وتركهما يخرج الصلاة عن كونها صلاة جماعة وقد ورد الامر بالمطابقة في الاركان بيان بالقوله لا تتخلفوا على امامكم ولم يرد الامر بذلك في الاذكار

قوله يليني بك
وخفة النون
قبل النون و
شدة النون على
أ مناوى
الصغير

* (باب سجود السهو) *

سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيما إذا قصر الإنسان في صلاته أن يسجد سجدة
 تدارك لما فرط فيه شبه القضاء وشبه الكفارة والمواضع التي ظهر فيها النقص أربعة وسباني
 قال في سفر السعادة من جملة من الحق تعالى ونعمه على الأمة المحمدية أن النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم كان يسجد في الصلاة لتفتدي الأمة به في التشريع وإذا ذلك يقول نعماً أنما بشر
 أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني وقال نعماً أنسى وأنا نسي لأن يعنى لأن من ما شرع
 في جبر ذلك أن نسي (هو سجدة أن قبل التسليم أو بعده) ووجه التخيير أن النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم صرح عنه أنه يسجد قبل التسليم وصرح عنه أنه يسجد بعده أما ما صرح عنه مما يدل على
 أنه قبل التسليم فحديث عبد الرحمن بن عوف عنده أحد وابن ماجه والترمذي وصححه قال
 سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول إذا شك أحدكم في ركعة فليدرك واحدة صلى أم
 ثنتين فليجعلها واحدة وإذا لم يدرك ثنتين صلى أم ثلاثاً فليجعلها ثنتين وإذا لم يدرك ثلاثاً صلى أم
 أربعاً فليجعلها ثلاثاً ثم يسجد إذا فرغ من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم سجدة في الباب
 أحاديث منها ما هو في الصحيح كحديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم إذا شك أحدكم في ركعة فليدرك صلى ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن
 على ما استيقن ثم يسجد سجدة قبل أن يسلم ومنها ما هو في غير الصحيحين وأما ما صرح عنه
 مما يدل على أنه بعد التسليم فكحديث ذي الدين الثابت في الصحيحين فإن فيه أنه صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم يسجد بعد ما سلم وحديث ابن مسعود وهو في الصحيحين وغيرهما فروعا
 بلافظ إذا شك أحدكم في ركعة فليطرح الصواب فليست عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدة وسجدتين
 المغيرة بن شعبة أنه صلى يقوم فترك التشتم الأوسط فلما فرغ من صلاته سلم ثم يسجد سجدة
 وسلم وقال هكذا صنع بنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رواه أحمد والترمذي وصححه
 وحديث ابن مسعود الثابت في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 صلى الظهر وخسافته لـ أنه أزيد في الصلاة فقال لا وما ذلك فقال لو أصليت خساً فسجد سجدة
 بعد ما سلم فهذه الأحاديث المصرحة بالسجود نارة قبل التسليم ونارة بعده تدل على أنه يجوز
 جميع ذلك ولا يمكنه يفتي في موارد النصوص أن يفعل كما أرشد إليه الشارع فيسجد
 قبل التسليم فيما أرشد إلى السجود فيه قبل التسليم ويسجد بعده التسليم فيما أرشد فيه إلى
 السجود بعده التسليم وما عدا ذلك فهو بالخيار والكل سنة قال في سفر السعادة وسجد السهو
 قبل السلام في بعض المواضع وبعده في بعض الجفلة الإمام الشافعي في كل حال قبل السلام
 والإمام أبو حنيفة جعله بعد السلام في كل حال وقال الإمام مالك يسجد لسهو والنقصان قبل
 السلام وسهو الزيادة في الصلاة بعد السلام وإن اجتمع سهوان أحدهما زائد والآخر
 ناقص يسجد لهما قبل السلام وقال الإمام أحمد يسجد قبل السلام في المحل الذي يسجد فيه
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل السلام وما عداه يسجد للسهو وبعد السلام وقادأود
 الظاهري لا يسجد للسهو إلا في هذه المواطن الخمس التي يسجد فيها رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم ولو سها في غيرها لا يسجد للسهو ولم يعرض له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

الشك في الصلاة لكن قال من شك فليبن على اليقين ولم يعتبر الشك ويسجد السهو قبل السلام وقال الامام أبو حنيفة ان كان له ظن بنى على غالب ظنه وان لم يكن له ظن بنى على اليقين وقال الامام مالك والامام الشافعي والامام أحمد بن حنبل على اليقين مطلقا انتهى ولا يشك منصف ان الاحاديث الصحيحة مصرحة بأنه كان يسجد في بعض الصلوات قبل السلام وفي بعضها بعد السلام فالجزم بأن محالهما بعد السلام فقط طرح لبعض الاحاديث الصحيحة للموجب الا لجرد مخالفتها لما قاله فلان أو فلان كما ان الجزم بأن محالهما قبل التسليم فقط طرح لبعض الاحاديث الصحيحة لمثل ذلك والمذهب في المسئلة منتشرة قد بسطها الماتن في شرح المنتقى والحق عندى ان الكل جائز وسنة ثابتة والمصلى مخير بين ان يسجد قبل ان يسلم أو بعد ان يسلم وهذا فيما كان من السهو وغيره وافق السهو الذي يسجد له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل السلام أو بعده وأما في السهو الذي يسجد له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فينبغي الاقتداء به في ذلك وايضا السجود في الموضع الذي أوقعه فيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع الموافقة في السهو وهي مواضع محصورة مشهورة يعرفها من له اشغال بعلم السنة المطهرة (و) أما كون سجود السهو (بأحرار وتشميد وتحليل) فقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كبر وسلم كافي حديث ذى الدين الثابت في الصحيح وفي غيره من الاحاديث وأما التشميد فحديث عمران بن حصين أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى بهم فسموا يسجد يسجدتين ثم تشميد ثم سلم أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وقد روى نحو ذلك من حديث المغيرة وابن مسعود وعائشة (و) أما كونه (يشترع الترك مسنون) فحديث مسجوده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ترك التشميد الاوسط ولحديث لكل سهو مسجدتان والكلام فيه معروف ونحو ذلك اذا كان ذلك المسنون تركه المصلى سهوا لانه قد ثبت ان مسجد السهو فيه ترغيم للشيطان كافي حديث أبي سعيد الثابت في الصحيح ولا يكون الترغيم الامع السهو لانه من قبل الشيطان وامام العمد فهو من قبل المصلى وقد فاتته ثواب تلك السنة قلت مذهب أبي حنيفة والشافعي ان من سلم من ركعتين ساهيا ثم وسجد مسجدتين وهو في مذهب أبي حنيفة خاص بمن سلم على رأس الركعتين على أن انهما رابعة فلا يسلم على رأسهما على ظن انهما جامعة أو على انه مسافر فانه يستقبل الصلاة كذا في العالم كبرية في فصل المفسدات واستخرج له الشافعي حله وهي فعل شيء يطل الصلاة عمده دون سهوه أقول ما وقع من اصطلاح النحهاء على تسميته هيئة هو لا يخرج به عن كونه مندوبا وتخصيص وجوب السجود للسهو وترك ما كان مسنونا دون ما كان مندوبا لا دليل عليه ولا سيما هذه الالهاء انما هي اصطلاحات حادثة والا فالمسنون والمندوب اليه معناه ما لفة أعم من معناها اصطلاحا وأيضا الفرق بين المسنون والمندوب انما هو اصطلاح لبعض أهل الأصول دون جمهورهم وغاية ما هنالك ان المسنون هو المندوب المؤكد وصدق اسم السهو على ترك المندوب كصدقه على ترك المسنون فيه درج تحت حديث لكل سهو مسجدتان وتحقق الزيادة والنقص حاصل لكل واحد منهما قد عدى التفرقة بينهما مطالب بالدليل ولا ريب ان بعض ما عدوه من الهيات لا يتحقق مثل ترك نصب القدم وترك وضع اليدين (و) اما كونه

يشرع (لزيادة ولو ركعة سهوا) فلهديث المتقدم وما دون الركعة بالاولى قال في المسوى
عند الحنفية ان سها عن القعدة الاخرة وقام الى الخامسة رجع الى القعدة لم يسجد وتشهد
ثم سجد للسهو وان قيد الخامسة بالسجدة بطل فرضه ولو قعد في الرابعة ثم قام ولم يسلم عاد الى
القعدة لم يسجد للنامسة وسلم وسجد للسهو وان قيد بها بالسجدة ثم فرضه فيضم اليها ركعة
اخرى ثم كونا تطوعا فان لم يضم وقطع الصلاة لم يلزمه القضاء لانه انما شرع ظنا وعند
الشافعية في اية حال ذكر انها خامسة قعد وألقى الزائد وراعى ترتيب الصلاة بما قبل الزائد ثم
سجد للسهو وفي معنى الركعة عنده الركوع والسجود ويجه على مذهب الحنفية ان يقال
في حديث ابن مسعود انه حكاه حال فعله قام بعد القعدة ولم يضم السادسة لسان انه غير
واجب انتهى (و) أما (الشك في العدد) فنه الاحاديث المتقدمة المصروفة بأن من شك في
العدد بنى على اليقين وسجد للسهو قال في الحجة البالغة وهو الاول من المواضع الاربع التي
ظهر فيها النص وفي معناه الشك في الركوع والمجود والثاني زيادة الركعة كما سبق وفي
معناه زيادة الركن والثالث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سلم من ركعتين فقبل في
ذلك فصل ما ترك وسجد سجدتين وأيضاً روى انه سلم وقديني عليه ركعة بمثله وفي معناه ان يفعل
سهوا ما يطل عنه الرابع انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قام من الركعتين كما مر وفي معناه
ترك التمسك في القعود وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قام الامام من الركعتين فان
ذكر قبل ان يستوى قائما فليجلس وان استوى قائما فلا يجلس ويسجد سجدتين للسهو
أقول في الحديث دليل على ان من كان قريب الاستواء بما يستوى فانه لا يجلس خلافا لما
عليه العامة انتهى وفي المسوى اختلفوا في ذلك فعند الشافعية اذا شك في صلاته بنى على
اليقين وهو الاقل سواء كان شك في ركعة أو ركن وعند الحنفية ان كان ذلك أول مرة سها
يستقبل الصلاة وان كان يعرض له كثيرا بنى على أكبر رايه لحديث ابن مسعود اذا شك أحدكم
في صلاته فليختر الصواب وقال أحد بطرح الشك اما بأخذ الأقل واما بالتصريح فان اختار
الاول سجد قبل السلام وان اختار الثاني سجد بعده انتهى (واذا سجد الامام تابعه المؤمن)
لان ذلك من تمام الصلاة ولانه كان يسجد المعصية اذا سجد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وقد ورد الامر بمتابعة الامام كما سبق

(باب القضاء للقوائت)

(ان كان الترك عمدا لعذر فدين الله تعالى أحق ان يقضى) وقد اختلف أهل العلم في قضاء
القوائت المتروكة لالعذر فذهب الجمهور الى وجوب القضاء وذهب داود الظاهري وابن
حزم وبعض أصحاب الشافعي الى انه لا قضاء على العذر غير المعذور بل قديا باثم ما تركه من
الصلاة واليه ذهب شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية ولم يأت الجمهور بدليل يدل على ذلك ولم أجد
أنا دليلا لهم من كتاب ولا سنة الا ما ورد في حديث الخنعمية حيث قال لها النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم فدين الله أحق ان يقضى وهو حديث صحيح وفيه من العموم الذي يقبده
المصدر المضاف ما يشمل هذا الباب فهذا الدليل ليس بأيدي الموجبين سواء وقد اختلف أهل
الاصول هل القضاء يكفي فيه دليل وجوب المقضى أم لا بد من دليل جديد يدل على وجوب

القضاء والحق انه لا بد من دليل جديد لان ايجاب القضاء هو تكليف مستقل غير تكليف الاداء ومحل الخلاف هو الصلاة المتروكة لغبر عذر عدا وأقول حكمه ما في الاحاديث العديدة أمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويحجوا البيت ويصوموا رمضان فمن فعل ذلك فقد عصم دمه وماله الاجمعة ومن لم يفعل فلا حصنة لدمه وماله بل نحن مأمورون بقتاله كما أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والمقاتلة تستلزم القتل ثم التوبة مقبولة فتترك الصلاة ان تاب وأتاب وجب علينا ان نحمل سبيله فان تابوا أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة نخلوا سيدهم عن علمائهم ترك صلاة من الصلوات الخمس وجب علينا ان نؤذنه بالتوبة فان فعل فذلك وان لم يفعل قتلناه حكم الله ومن أحسن من الله حكما وأما اطلاق اسم الكفر عليه فقد ثبت ذلك في الاحاديث العديدة وتأويلها لم يوجب الله علينا ولا اذن لنا فيه ومن غرائب بعض الفقهاء التردد في اطلاق اسم النفاق عليه معللا ذلك بأن النفاق لا يجوز الا بدليل قطعي مع انه يرمى بالكفر من خالفه في أدنى معتقده انه الحق بإذن الله لنا باعتقاده افضلا عن التكفير به والله المستعان وأما كيفية القضاء فاقول لا شك ان تقديم المقضية على المؤداة وتقديم الاولى من المقضيات على الاخرى هو الاولى والاحب ولو لم يرد في ذلك الا فعلى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في يوم الخندق لكان فيه كفاية وانما الشأن في كون ذلك محتسما لا يجوز غيره (وان كان) أى الترك (لعذر) من نوم أو سهو أو نسيان أو اشتغال بملحة القتال مع عدم امكان صلاة الخوف والمساخة (فليس بقضاء) بل يجب تأدية تلك الصلاة المتروكة عند زوال العذر وذلك وقتها وفعالها فيه أداء كما يشهد ذلك احاديث من نام عن صلاة أو سها عنها فوجها حين يذكرها وقد تقدمت في أول كتاب الصلاة وفي ذلك خلاف والحق ان ذلك هو وقت الاداء لا وقت القضاء للتصريح منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان وقت الصلاة المنسية أو التي نام عنها المصلي وقت الذكر وأما المتروكة لغبر نوم وسهو وكن يترك الصلاة لا اشتغاله بالقتال كما سبق فقد شغل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه يوم الخندق عن صلاة الظهر والعصر وما صلاهما إلا بعد هوى من الليل كما أخرجه أحمد والنسائي من حديث أبي سعيد وهو في الصحيحين من حديث جابر وليس فيه ذكر الظهر بل العصر فقط وذلك قال الماتن (بل أداء في وقت زوال العذر لا صلاة العبد) المتروكة لعذر وهو عدم العلم بأن ذلك اليوم يوم عيد (فني فانيه) أى تفعل في اليوم الثاني ولا تفعل في يوم العيد بعد خروج الوقت اذا حصل العلم بأن ذلك اليوم يوم عيد لحديث عمر بن أنس عن عروة انه غم عليهم الهلال فاصبحوا صابا ما يخافون ركب من آخر النهار فشهدوا عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انهم رأوا الهلال بالامس فأمر الناس أن يقطروا من يومهم وان يحضروا لعيدهم من الغدا أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خبان في صحيحه وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم والخطابي وابن حجر في بلوغ المرام أقول وأما الكافر اذا أسلم فلا يجب عليه القضاء على كل حال لان القائل بأنه غير مخاطب بالشريعة يتقضى عنه الوجوب حال الكفر والقائل انه مخاطب يجعل الخطاب باعتبار الثواب والعقاب لا باعتبار وجوب الاداء والقضاء فالاسلام يجب تماقيله بالاحكام والظاهر ان المرتد حكمه حكم غيره من

الكفار في عدم وجوب القضاء لان الدليل يصدق عليه كما يصدق على غيره من الكفار

(باب صلاة الجمعة)

(تجب على كل مكلف) لان الجمعة فريضة من فرائض الله تعالى وقد صرح بذلك كتاب الله عز وجل وما صرح من السنة المطهرة كحديث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هم باحراق من يتخلف عنها وهو في الصحيح من حديث ابن مسعود وكحديث أبي هريرة لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو يجتمعت اقله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين أخرجه مسلم وغيره ومن ذلك حديث حفصة مرفوعا رواج الجمعة واجب على كل محتلم أخرجه النسائي بإسناد صحيح وحديث طارق ابن شهاب الجمعة حق واجب على كل مسلم أخرجه أبو داود وسنن أبيه وقد واطب عليها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الوقت الذي شرعها الله تعالى فيه الى أن قبضه الله عز وجل وقد حكى ابن المنذر الاجماع على أنها فرض عين وقال ابن العربي الجمعة فرض باجماع الامة وقال ابن قدامة في المغني أجمع المسلمون على وجوب الجمعة وانما الخلاف هل هي من فروض الاعيان أو من فروض الكفايات ومن نازع في فرضية الجمعة فقد أخطأ ولم يصب قال في المسوى اتفقت الامة على فرضية الجمعة وأكثرهم على أنها من فروض الاعيان واتفقوا على انه لا الجمعة في العوالي وانه يشترط لها الجماعة وان الوالي ان حضر فهو الامام ثم اختلفوا في الوالي وشروط الموضع والجماعة قال الشافعي كل قرية اجتمع فيها أربعون رجلا سارا مقيمين تجب عليهم الجمعة ولا تعتقد الابار بعين رجلا كذلك والوالي ليس بشرط وقال أبو حنيفة لا الجمعة الا في مصر جامع أو في فدائه وتعتد بأربعة والوالي شرط وقال مالك اذا كان جماعة في قرية بيوتها متصلة وفيها سوق ومسجد يجمع فيه وجبت عليهم الجمعة وفي مختصر ابن الحاجب لا تجزئ الا أربعة ويحويها ولا بد من قوم تنقري بهم القرية ولا يشترط السلطان على الاصح قال في العالم كبرية القروى اذا دخل المصر ونوى ان يخرج في يومه ذلك قبل دخول الوقت أو بعد دخوله لا الجمعة عليه انتهى (الا امرأة والعبد والمسافر والمريض) لحديث الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا أربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض أخرجه أبو داود ومن حديث طارق بن شهاب عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد أخرجه الحاكم من حديث طارق عن أبي موسى قال الحافظ رحمه غير واحد وفي حديث أبي هريرة وحديث جابر ذكر المسافر وفي الحديثين مقال معروف والغالب ان المسافر لا يسمع النداء وقد ورد ان الجمعة على من سمع النداء كما في حديث ابن عمر وعند أبي داود قال في المسوى واتفقوا على انه لا الجمعة على مريض ولا مسافر ولا امرأة ولا عبد وانه ان صلاها منهم أحد سقط القرض وعلى انه ان أم مريض أو مسافر جاز في المنهاج وتصح خلف العبد والصبي والمسافر في الاظهر اذا تم العبد بغيره وفيه أيضا لا الجمعة على معذور مريض في ترك الجماعة وفي العالم كبرية المطر الشديد والاختفاء من السلطان الظالم مسقط قال في المنع وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرخص في تركها وقت المطر ولو لم يتل أسفل التعلين وكان يرخص في السفر يوم الجمعة لاسيما للجهاد انتهى (وهي كسائر الملوات لا تخالفها) لكونه لم يأت ما يدل على انها تخالفها في غير ذلك وفي هذا الكلام اشارة الى رد ما قيل انه يشترط في وجوبها الامام

الاعظم والمصر الجامع والعدد المخصوص فان هذه الشروط لم يدل عليها دليل يفيد استحبابها
 فضلا عن وجوبها فضلا عن كونها شروطا بل اذا صلى رجلان الجمعة في مكان لم يكن فيه غيرهما
 جماعة فقد فعل ما يجب عليهما فان خطب أحدهما فقد فعل بالسنّة وان تركا الخطبة فهمي
 سنة فقط ولولا حديث طاووق بن شهاب المذكور قريسا من تقييد الوجوب على كل مسلم بكونه
 في جماعة ومن عدم اتقانها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في زمنه في غير جماعة لكان فعلها
 فرادى مجزئا كغيرها من الصلوات وامام يروي من أربعة الى الولاية فهذا قد صرح ائمة الشان
 بأنه ليس من كلام النبوة ولا من كلام من كان في عصرها من العصابة حتى يحتاج الى بيان
 معناه أو تأويله وانما هو من كلام الحسن البصري ومن تأمل فيما وقع في هذه العبادة الفاضلة
 التي اقترضاها الله تعالى عليهم في الاسبوع وجعلها شعارا من شعائر الاسلام وهي صلاة الجمعة
 من الاقوال الساقطة والمذاهب الزائفة والاجتهادات الداحضة قضى من ذلك العجب نقائل
 يقول الخطبة ركعتين وان من فاتته لم تصح جمعة وكان له لم يبلغه ما ورد عن رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم من طرق متعددة يقوى بعضها ببعض ويشد بعضها عن بعضها
 ان من فاتته ركعة من ركعتي الجمعة فليضف اليها أخرى وقد غت صلاته ولا يبلغه غير هذا
 الحديث من الأدلة وقائل يقول لا تنعقد الجمعة الا بثلاثة مع الامام وقائل يقول بأربعة
 وقائل يقول بسبعة وقائل يقول بتسعة وقائل يقول باثني عشر وقائل يقول بعشرين وقائل
 يقول بثلاثين وقائل يقول لا تنعقد الا بأربعين وقائل يقول بخمسين وقائل يقول لا تنعقد
 الا بسبعين وقائل يقول فيما بين ذلك وقائل يقول يجمع كثير من غير تقييد وقائل يقول ان
 الجمعة لا تصح الا في مصر جامع وحده بعضهم بأن يكون السالكون فيه كذا وكذا من آلاف
 وآخر قال أن يكون فيه جامع وحمام وآخر قال ان يكون فيه كذا وكذا وآخر قال انها لا يجب
 الا مع الامام الاعظم فان لم يوجد أو كان محتلا العدالة بوجهه من الوجوه لم تجب الجمعة
 ولم تشرع ونحو هذه الاقوال التي ليس عليها ائارة من علم ولا يوجد في كتاب الله تعالى ولا في
 سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حرف واحد يدل على ما ادعوه من كون هذه
 الامور المذكورة شروطا للصحة أو فرضا من فرائضها أو ركائنا اركانها فيقال العجب
 ما يفعل الرأي بأهله ومن يخرج من رؤسهم من الخزعيلات الشبهة بما يتحدث الناس به
 في مجامعهم وما يتخبرونه في أعمارهم من القصص والاحاديث الملققة وهي عن الشريعة
 المطهرة بمنزل يعرف هذا كل عارف بالكتاب والسنة وكل متصف بصفة الانصاف وكل
 من ثبت قدمه ولم يتزلزل عن طريق الحق بالقبيل والاقال ومن جاء بالقلط فقلطه رد عليه
 مضر وبه في وجهه والحكم بين العباد هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم كما قال سبحانه فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول انما كان قول
 المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا فلا وربك
 لا يؤمنون حتى يحكموا فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلووا تسليما
 فهذه الآيات ونحوها تدل بالبلغ دلالة وتقيد أعظم فائدة ان المرجع مع الاختلاف الى حكم
 الله ورسوله وحكم الله هو كتابه وحكم رسوله بعد ان قبضه الله تعالى هو سنته ليس غير ذلك ولم

يجعل الله تعالى لخدمته العباد وان بلغ في العلم أعلى مبلغ وجمع منه ما لا يجمع غيره أن يقول في هذه الشريعة بشئ لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا جهد وان جاءت الرخصة له بالعمل برأيه عند عدم الدليل فلا رخصة غيره أن يأخذ بذلك الرأى كائنا من كان وانى كما علم الله لأزال أكثر التعجب من وقوع مثل هذا المصنفين وتصديره في كتب الهداية وأمر العوام والمقصرين باعتقاد والعمل به وهو على شفا جرف هار ولم يختص هذا بذهب من المذاهب ولا يقطر من الاقطار ولا يصير من العصور بل تبع فيه الاسترااقول كافة أخذته من أم الكتاب وهو حديث خرافة وقد كثرت التعيينات في هذه العبادة كما سبقت الإشارة إليها بالبرهان ولا قرآن ولا شرع ولا عقل واليه في هذا يطول جدا قال الماتن رحمه الله وقد جعت فيه مصنفين مطولا ومختصرا والله الحمد (الافى مشروعية الخطبتين قبلها) لان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سن في الجمعة خطبتين يجلس بينهما وما صلى بأصحابه جمعة من الجمع الا وخطب فيها اعتمادا على الوجوب ان كانت بغير دفعه المسقر فهذا لا يناسب ما تقر في الاصول ولا يوافق تصرفات الفصول وسائر أهل المذهب المنقول وأما الامر بالسعي الى ذكر الله فغايته ان السعي واجب واذا كان هذا الامر مجملًا فبانه واجب لما كان متضمنًا لبيان نفس السعي الى الذكر يكون واجبًا فإين وجوب الخطبة فان قيل انه لما وجب السعي اليها كانت واجبة بالاولى فيقال ليس السعي بمجرد الخطبة بل اليها والى الصلاة ومعظم ما وجب السعي لاجله هو الصلاة فلا تتم هذه الاولوية وهذا النزاع في نفس الوجوب وأما في كون الخطبة شرطًا للصلاة فعدم وجود دليل يدل عليه لا يخفى على عارف فان شأن الشرطية أن يؤثر عدمها في عدم الشرط فهل من دلائل يدل على ان عدم الخطبة يؤثر في عدم الصلاة ثم اعلم ان الخطبة المشروعة هي ما كان يعتقد على الله عليه وسلم من ترغيب الناس وترهيبهم فهذا في الحقيقة روح الخطبة الذي لاجله شرعت وأما اشتراط الحمد لله أو الصلاة على رسول الله أو قراءة شئ من القرآن فجميعه خارج عن معظم المقصود من شرعية الخطبة واتفاق مثل ذلك في خطبته صلى الله عليه وسلم لا يدل على أنه مقصود منه ومن شرط لازم ولا يشك منصف ان معظم المقصود هو الوعظ دون ما يقع قبله من الحمد والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وقد كان عرف العرب المستقر ان أحدهم اذا أراد ان يوعظ مقام ما يقول مقالا شرعيا بالثناء على الله وعلى رسوله وما أحسن هذا وأولاه ولكن ليس هو المقصود بل المقصود ما بعده ولو قال قائل ان من قام في محفل من المحافل خطيبا ليس له باعث على ذلك الا أن يصدر منه الحمد والصلاة لما كان هذا مقبولا بل كل طبع سليم يحبه ويرده اذا تقر هذا عرفت ان الوعظ في خطبة الجمعة هو الذي يساق اليه الحديث فاذا فعله الخطيب قد فعل الامر المشروع الا انه اذا قدم الثناء على الله وعلى رسوله أو استطرده في وعظه القوارع القرآنية كان أتم وأحسن (ووقتها وقت الظهر) لكونها بدلا عنه وقد ورد ما يدل على انها تجزئ قبل الزوال كما في حديث أنس انه كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلى الجمعة ثم يرحلون الى القاتلة يقبلون وهو في الصبح ومثله من حديث مسلم بن سعد في الصحيحين وثبت في الصحيح من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يصلى الجمعة ثم يذهبون الى جالهم فيريحونها حين تزول الشمس وهذا فيه التصريح بانهم صلوا ما قبل

زوال الشمس وقد ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل وهو الحق وذهب الجمهور إلى أن أول وقتها أول وقت الظهر (وعلى من حضرها أن لا يغطي رقاب الناس) إلا إذا كان اماماً أو كان بين يديه فريضة لا يصلها إلا بغطاء كما نقله الحلي عن الروضة لحديث عبد الله بن بسر قال جاز رجل يغطي رقاب الناس يوم الجمعة والنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يخطب فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اجلس فقد آذيت أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره وحديث أرقم بن أبي أرقم الخزوعي أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الذي يغطي رقاب الناس يوم الجمعة ويفرق بين الاثنين بعد خروج الإمام كالجوارقصة في النار أخرجه أحمد والطبراني في الكبير وفي أسناده مقال وفي الباب أحاديث منها عن معاذ بن أنس عند الترمذي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من تغطي رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسراً إلى جهنم قال الترمذي حديث غريب والعلم عليه عند أهل العلم وفي تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين ومنها تغطي رقاب الناس يوم الجمعة كذا عده الشيخ شمس الدين بن القيم من الكجاء وقد صرح النووي وغيره بأنه حرام انتهى قلت وفي الباب عن عثمان وأنس أيضاً (وأن ينصت حال الخطبتين) لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنت والامام يخطب فقد لغوت وهو في الصحيحين وغيرهما وأخرج أحمد وأبو داود من حديث علي قال من دنا من الامام فلغوا لم يستمع ولم ينصت كان عليه كفل من الوزر ومن قال صه فقد لغوا ومن لغا فلا الجمعة ثم قال هكذا سمعت نبيكم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي أسناده مجهول وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة أقول وحاصل ما يستفاد من الأدلة أن الكلام منهي عنه حال الخطبة نهياً عما وقد خص هذا النهي بما يقع من الكلام في صلاة التحيمة من قراءة وتسييع وتشمير ودعاء والاحاديث المختصة لمثل ما ذكره هيعة فلا يحصى لمن دخل المسجد حال الخطبة من صلاة ركعتي التحيمة إن أراد القيام بهذه السنة المؤكدة والوفاء بما دلت عليه الأدلة فإنه صلى الله تعالى عليه وسلم سلكها الغطفاني لما وصل إلى المسجد حال الخطبة ففقد ولم يصل التحيمة بأن يقوم فيصلي فدل على كونه ذلك من المشروعات المؤكدة بل من الواجبات كما قرره شيخنا العلامة الشوكاني في رسالة مستقلة وبينت أنافي دليل الطالب إلى أرجح المطالب وجوب صلاة التحيمة ومن جملة مخصصات صلاة التحيمة حديث إذا جاء أحدكم والامام يخطب فليصل ركعتين وهو حديث صحيح متضمن للنص في محل النزاع وأما ما عدا صلاة التحيمة من الأذكار والأدعية والمتابعة للخطيب في الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم يأت ما يدل على تخصيصها من ذلك العموم والمتابعة في الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم وإن وردت بها أدلة قاضية بمشروعيةها فهي أعم من أحاديث منع الكلام حال الخطبة من وجه وأخص منها من وجه فيتعارض العمومان ويتطرق في الراجح منهما وهذا إذا كان اللغو المذكور في حديث ومن لغا فلا الجمعة له يشمل جميع أنواع الكلام وأما إذا كان مختصاً بنوع منه وهو ما لا فائدة فيه فليس فيه ما يدل على منع الذكر والدعاء والمتابعة في الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم وأما حديث إذا دخل أحدكم المسجد والامام يخطب فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الامام فقد أخرجه

الطبراني في الكبير عن ابن عمر في سنده ضعف كما قاله صاحب مجمع الزوائد فلا تقوم به الجمعة
ولكنه قد روى ما يقويه فأخرج أبو يعلى والبيهقي جابر قال قال سعد بن أبي وقاص لرجل
لا جمعة لك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يأسعك فقال لأنه تكلم وأنت تحطب فقال النبي صلى
الله عليه وسلم صدق سعد وفي أسناده مجاهد بن سعيد وهو ضعيف عند الجمهور وأخرجه أيضا ابن
أبي شيبة وقد ذكر العلامة الشوكاني في شرح المنتقى أحاديث تنهيه عن هذا الحديث
فلمراجع ويقوم ما يقال أن المراد باللفظ المذكور في الحديث التلظف وإن كان أصله مالا
فأخذ منه بقرينة أن قول من قال لصاحبه أنت لا بعد من اللفظ لأنه من باب الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر وقد سمعنا النبي صلى الله عليه وسلم لغيره أو يمكن أن يقال أن ذلك الذي قال
أنت لم يوزع في ذلك الوقت بأن يقول هذه المقالة فكان كلامه لغيره حقيقة من هذه الحقيقة
(ونزله التبركي) الحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيره أن رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بنية ومن راح في الساعة
الثانية فكأنما قرب بفترة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا أقرن ومن راح في
الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا
خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر وفي الباب أحاديث في مشروعية التبرك قال
في المسوي شرح الموطأ الأصح أن هذه الساعات ساعات لطيفة بعد الزوال لا الساعات التي
يدور عليها حساب الليل والنهار انتهى (والطبيب والجمل) الحديث أبي سعيد عن النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قال على كل مسلم الغسل يوم الجمعة ويلبس من صالح ثيابه وإن كان
له طيب من أمه أخرجه أحمد وأبو داود وهو في الصحيحين بلفظ الغسل يوم الجمعة وجب على
كل محتلم وإن يستن وإن عيس طيبا أن يحد وأخرج أحمد والبخاري وغيرهما من حديث
سلمان الفارسي قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر
بما استطاع من طهر ويدهن من دهنه أو عيس من طيب يده ثم يروح إلى المسجد ولا يفرق
بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت للإمام إذا تكلم إلا غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة الأخرى
وأخرج أحمد وغيره من حديث أبي أيوب قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
يقول من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب إن كان عنده وليس من أحسن ثيابه ثم خرج
وعليه السكينة حتى يأتي المسجد فيركع أن بدله ولم يؤذ أحد ثم انصت إذا خرج إمامه حتى
يصلي كان كفارة لما بينه وبين الجمعة الأخرى ورجال أسناده ثقات وفي الباب أحاديث
(والدوق من الإمام) الحديث مرفوعة عند أحمد وأبي داود أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قال احضروا الذكر وأدوا من الإمام فان لرجل لا يزال يبقا حتى يؤخر في الجنة وإن
دخلها وفي أسناده انقطاع وفي الباب أحاديث ومن جله ما يشرع يوم الجمعة الغسل وقد تقدم
الكلام عليه في باب الغسل (ومن أدرك ركعة من أفقها أدركها) الحديث من أدرك ركعة من
صلاة الجمعة فليضف إليها أخرى وقد عرفت صلاته فهذا وإن كان فيه مقال غاية الاعلال
بالإرسال فقد ثبت وقوعه من طريق جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة فانه روى عنه من ثلاث
عشرة طريقا ومن ثلاث طرق عن ابن عمر وبعضها يزيد بعضها في لا تقصر عن رتبة الحسن

لغيره وقد أخرجه الحاكم من ثلاث طرق عن أبي هريرة وقال فيها على شرط الشيخين فالعجب من أن يؤثر على هذا كله قول عمر بن الخطاب ويدعمه ثقات العصاة التي لا يأخذها إلا الزمن أو من ضاقت عليه المسالك فيقال ولم يرد خلافه عن أحد من العصاة والحال أن أول المخالفين لموسى صلى الله عليه وسلم بعموم قوله وخصوصه والحاصل أن الحديث له طرق كثيرة يصير بها حسنا لغيره وقد قدمنا أنها كسائر الصلوات وليست الخطبة شرطاً من شروط الجمعة حتى يتوقف ادوال الصلاة على ادوال الخطبة فمن زعم أن صلاة الجمعة تقتصر بحكم مخالفت سائر الصلوات فعليه الدليل وقد أضحى الماتن المقال في ابهام مطولة وقمت مع بعض الاعلام مشقة على ما يحتاج اليه في هذا البحث فليرجع الى ذلك فهو مفيد جدا (وهي في يوم العيد رخصة) حديث زيد بن أرقم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى العيد في يوم الجمعة ثم رخص في الجمعة فقال من شاء أن يجمع فليجمع أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي والحاكم وصححه على بن المديني وأخرج أبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه من الجمعة وأنا جاعلون وقد أعل بالارسال وفي اسناده أيضا بقبية بن الواسد وفي الباب أحاديث عن ابن عباس وابن الزبير وغيرهما وظاهر أحاديث الترخيص يشعل من صلى العيد ومن لم يصل دل روى النسائي وأبو داود ابن الزبير في أيام خلافته لم يصل بالناس الجمعة بعد صلاة العيد فقال ابن عباس لما بلغه ذلك أصاب السنة وفي اسناده مقال أقول الظاهر أن الرخصة عامة للامام وسائر الناس كما يدل على ذلك ما ورد من الأدلة وأما قوله صلى الله عليه وسلم ونحن جاعلون فغاية ما فيه أنه أخبرهم بأنه سيأخذ بالعزيمة وأخذ منها لا يدل على أن لا رخصة في حقه وحق من تقوم بهم الجمعة وقد تركها ابن الزبير في أيام خلافته كما تقدم ولم ينكر عليه العصاة ذلك

• (باب صلاة العبدین) •

قد اختلف أهل العلم هل صلاة العبد واجبة أم لا والحق الوجوب لأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع ملازمته لها قد أمرنا بالتخروج اليها كما في حديث أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للناس أن يغدوا الى مصلاه بعد أن أخبره الركبة بروية الهلال وهو حديث صحيح وثبت في الصحيح من حديث أم عطية قالت أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن نخرج في الفطر والأضحية والعواقر والحيض وذوات الخدور فاما الحيض فيحقرن الصلاة ويشهدن الخبير ودعوة المسلمين فالامر بالخروج يقتضي الامر بالصلاة لمن لا عذر لها بفعل روى الخطاب والرجال أولى من النساء بذلك لأن الخروج وسيلة اليها وجوب الوسيلة يستلزم وجوب المتوصل اليه بل ثبت الامر القرآني بصلاة العيد كما ذكره أئمة التفسير في قوله تعالى فصل لربك وانحر فانهم قالوا المراد صلاة العبد ومن الأدلة على وجوبها أنها ماسة بالجمعة إذا اتفقتا في يوم واحد وماليس بواجب لا يسقط ما كان واجبا (هي ركعتان) يجهر فيهما بالقراءة مرة وأنداء التخصيف مسج اسم ربك الأعلى وهل أذاك وعند الاتمام ق واقترت الساعة وعنده الساعى تشرع صلاة العيد جماعة وللمنفرد والعبد والمرأ أو المسافر ولا يخطب

المنفرد ويضطرب امام المسافرين وعند أبي حنيفة يجب صلاة العيدين على كل من يجب عليه صلاة الجمعة ويشترط لصلاة العيد ما يشترط لصلاة الجمعة كذا في المسوى وغيره (في الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة في الثانية خمس كذلك) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كبر في عيد فثني عشرة تكبيرة سبعاً في الأولى وخمساً في الثانية أخرجه أحمد وابن ماجه وقال أحمد أنا أذهب إلى هذه قال العراقي اسنده صالح ونقل الترمذي في العلل المفردة عن البخاري أنه قال أنه حديث صحيح وفي رواية لابي داود والدارقطني التكبير في القطر سبع في الأولى وخمس في الأخيرة والقراءة بعدهما كليهما واسنده الحديث صالح وقد صححه البخاري وأخرج الترمذي من حديث عمرو بن عوف المزني أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة وقد حسنه الترمذي وأنكر عليه تميمه لأن في اسنده كثير ابن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وهو متروك قال النووي له اعتضد بشواهد وغيرها انتهى قال العراقي أن الترمذي إنما تبع في ذلك البخاري فقد قال في كتاب العلل المفردة سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء أصح منه وبه أقول انتهى وقد أخرجه ابن ماجه بدو ذكر القراءة وأخرجه الدارقطني وابن عدي والبيهقي وفي اسنده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده قال الشافعي وأبو داود أنه ركن من أركان الكذب وقال ابن حبان له نسخة موضوعة عن أبيه عن جده وأخرج ابن ماجه من حديث سعد القرظ المؤذن أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يكبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الأخيرة خمساً قبل القراءة قال العراقي واسنده ضعيف وفي الباب أحاديث تشهد بذلك والجميع يصلح للاحتجاج به وفي المسئلة عشرة مذاهب هذا أرجحها قال في الحجة يكبر في الأولى سبعاً قبل القراءة والثانية خمساً قبل القراءة وعمل الكوفيين أن يكبر أربعاً كتكبير الجنائز في الأولى قبل القراءة وفي الثانية بعدها وهما مستندان وعمل الحرمين أرجح انتهى أقول الذي دل عليه الأدلة أن يكون التكبير مقدماً على القراءة في الركعتين كما ثبت ذلك من فعله صلى الله عليه وسلم في حديث عمرو بن عوف المزني المتقدم ولم يأت من قال بعشروية تقديم القراءة في الركعتين أو تأخيرها في الأولى وتقديمها في الثانية بمجبة قط ثم اعلم أن الحفاظ قال في التلخيص قوله ويقف بين كل تكبيرتين بقراءة لا طويلاً ولا قصيرة روى مثل ذلك عن ابن مسعود قالوا فعلا قلت رواه الطبراني والبيهقي موقوفاً وسنده قوى وفيه عن حديثه وأبي موسى مثله وعن حماد بن عمار أنه كان يرفع يديه في التكبيرات رواه البيهقي وفيه ابن لهيعة وأحج ابن المنذر والبيهقي بحديثه رواه من طريق بقية عن الزبيدي عن الزهري عن سالم عن أبيه في الرفع عند الأحرار والركوع والرفع منه وفي آخره يرفعهما في كل تكبيرة يكبرها قبل الركوع انتهى قال في شرح المنتقى والظاهر عدم وجوب التكبير كما ذهب إليه الجمهور لعدم وجود دليل يدل عليه انتهى والحاصل أنه سنة لا تبطل الصلاة بتركه بعد أولاهما قال ابن قدامة ولا أعلم فيه خلافًا قالوا وان تركه لا يسجد لله وهو روى عن مالك وأبي حنيفة أنه يسجد لله والحق الأول (ويضطرب بعدها) بأمر بتقوى الله تعالى ويذكر ويحفظ

لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يخرج يوم الفطر والأضحي إلى المصلى وأول شيء يدا به الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم وإن كان يريد أن يقطع بعثاً أو يأمر بشئ أمر به ثم ينصرف وفي الباب من حديث جابر عند مسلم وغيره وأول من خطب قبل الصلاة في العيد مروان وأنكر عليه ذلك وأخرج الترمذي وابن ماجه وأبو داود من حديث عبد الله بن السائب قال شهدت مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم العيد فلما قضى الصلاة قال انما يريد أن يخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب (ويستحب) في العيد (الجميل) بالثياب فقد ثبت في الصحيحين أن عمر وجد حله في السوق من استبرق تباع فأخذها فألقى بها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اتبع هذه فجمع لبيم العيد والوفد فقال انما هذه لباس من لا خلاق له وأخرج الشافعي عن شيخه ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يلبس برد حبرة في كل عيد وشيخ الشافعي ضعيف ولكنه قد تابعه من دين الصلت عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن ابن عباس بمثله أخرجه الطبراني وأخرج ابن خزيمة عن جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يلبس البرد الاخر في العيدين وفي الجمعة (واخرج الى خارج البلد) لمواظبته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ذلك وصلى بهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلاة العيد في المسجد لمطر وقع كما في حديث أبي هريرة عند أبي داود وابن ماجه والحاكم وفي اسناده مجهول (ومخالفة الطريق) لحديث أبي هريرة عند البخاري وغيره قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا كان يوم العيد خالف الطريق وأخرج أبو داود وابن ماجه نحوه من حديث ابن عمر وفي الباب أحاديث غير ما ذكر (والا كل قبل الخروج في الفطر دون الأضحي) لما ثبت في الصحيحين من حديث أنس قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يذهب يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وتراً وأخرج أحمد والترمذي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث بريدة قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم لا يذهب يوم الفطر حتى يأكل ولا يأكل يوم الأضحي حتى يرجع زاد أحمد فياً كل من أخفئته وفي الباب أحاديث (ووقت ما بعد ارتفاع الشمس قد رجع الى الزوال) لما أخرجه أحمد بن الحسن البناء في كتاب الاضاحي من حديث جندب قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي يتأول الفطر والشمس على قيد رحمتين والأضحي على قيد ربح وأخرج أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن بسر صاحب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه خرج مع الناس يوم عيد فطروا أضحي فأنكر ابطاء الامام وقال انما كنا قد رغبنا ساعتنا هذه وذلك حين التسبيح أي حين وقت صلاة العيد وأخرج الشافعي مرسلان ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كتب الى عمر بن حزم وهو بخبر ان ان جهل الأضحي وأخر القطار وفي اسناده ابراهيم بن محمد شيخ الشافعي وهو ضعيف وقد وقع الاجماع على ما فادته الاحاديث وان كانت لا تقوم بمثلها المذهب ما أخر وقت صلاة العيدين نزول الشمس واذا كان القدر من بعد طلوع الشمس الى الزوال كما قال بعض أهل العلم لحديث أمره صلى الله تعالى عليه

وأله وسلم للركب أن يغدوا إلى مصلاهم يدل على ذلك قال في البحر وهي من بعد انبساط الشمس إلى الزوال ولا أعرف فيه خلافاً (ولا أذان فيها ولا إقامة) لما ثبت في الصحيح من حديث جابر بن سمرة قال صليت مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة وثبت في الصحيحين عن ابن عباس أنه قال لم يكن يؤذن يوم القطر ولا يوم الأضحي وفي الباب أحاديث • وأما تكبير أيام التشريق فلا شك في مشروعيته مطلق التكبير في الأيام المذكورة ولم يثبت تعيين لفظ مخصوص ولا وقت مخصوص ولا عدد مخصوص بل المشروع الاستكثار منه بغير الصلوات وسائر الأوقات فهاجرت عليه عادة الناس اليوم استناداً إلى بعض الكتب الفقهية من جعله عقب كل صلاة فريضة ثلاث مرات وعقب كل صلاة نافلة مرة واحدة وقصر المشروعية على ذلك فحسب ليس عليه آثار من علم فيما أعلم وأصح ما ورد فيه عن العصاة أنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى وأما صفة التكبير: أصح ما ورد فيه ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان قال كبروا الله أكبر الله أكبر الله أكبر كبراً قال في شرح المبتنى نقلاً عن القنق وقد أحدث في هذا الزمان زيادة في ذلك لأصل لها انتهى قال الشوكاني والظاهر أن تكبير التشريق لا يختص استتبابه بعقب الصلوات بل هو مستحب في كل وقت من تلك الأيام كما تدل على ذلك الآثار انتهى

• (باب صلاة الخوف) •

(قد صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم على صفات مختلفة) قبل على ستة عشر وقبل سبعة عشر وقبل ثمانية عشر وقبل أقل من ذلك وقد صرح منها أنواعها أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى بكل طائفة ركعتين فكان للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أربع وللقوم ركعتان وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث جابر ومنها أنه صلى بكل طائفة ركعة فكان له ركعتان وللقوم ركعة وهذه الصفة أخرجهما النسائي بإسناد رجاله ثقات ومنها أنه صلى بهم جميعاً فكبروا وكبروا وركعوا ورفع ورفعوا ثم سجدوا وسجدوا معه المص الذي يليه وقام المص المؤخر في شغل العدو فلما قضى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم السجود والمص الذي يليه انخدر المص المؤخر بالسجود وقاموا ثم تقدم المص المؤخر وتأخر المص المقدم وفعلوا كل ركعة الأولى ولكنه قد صار المص المؤخر مقدماً والمص المقدم مؤخراً ثم سلم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وسلوا جميعاً وهذه الصفة ثابتة في صحيح مسلم وغيره من حديث جابر ومن حديث أبي عباس الزرقعي عند أحمد وأبي داود والنسائي ومنها أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى بأحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى مواجهة العدو ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم مقبلين على العدو ووجه أولئك ثم صلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعة ثم سلم ثم قضى هو لا ركعة وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث ابن عمر ومنها أنها قامت مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طائفة وطائفة أخرى مقابل العدو وظهورهم إلى القبلة فكبروا جميعاً الذين معه والذين مقابل العدو ثم ركع ركعة واحدة وركعت الطائفة التي معه ثم سجد فسجدت التي تليها والآخرين قيام مقابل العدو ثم قام وقامت الطائفة التي معه فذهبوا إلى العدو فقابلوهم وأقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا

ورسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما هو ثم قاموا فركع ركعة أخرى وركعوا معه
 وسجدوا وسجدوا معه ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قاعد ومن معه ثم كان السلام فسلم وسلاوا جميعا فكان رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعتان وللقوم لكل طائفة ركعتان وهذه الصفة أخرجهما
 أحمد والنسائي وأبو داود ومنها أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى بطائفة ركعة وطائفة
 وجاء العدو ثم ثبت قائما فأتموا الانقسام ثم انصرفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى
 فعلى بهم الركعة التي بقيت من صلاتهم فأتموا الانقسام فسلم بهم وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين
 من حديث سهل بن أبي حنمة وإنما اختلفت صلاته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الخوف لأنه
 كان في كل موطن يتخفى مادوا حوط للصلاة وأبلغ في الحراسة (وكلمها بمنزلة) لأنها وردت على
 لهما كثيرة وكل يخو روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهو جائز بفعل الإنسان ما هو
 أخف عليه وأوفق بالمصلحة حاله كذا في الحجة أقول ومن زعم من أهل العلم أن المنروع من
 صلاة الخوف ليس إلا صفة من الصفات الثابتة دون ما عداها فقد أهدر شرعية ثابتة وأبطل
 سنة قائمة بلا حجة نيرة وغالب ما يدعى إلى ذلك ويقع فيه قصور الباع وعدم الاعتناء بكتب
 السنة المطهرة فالحق الحقيقى بالقبول جواز جميع ما ثبت من الصفات وقد ذكر هنا صاحب
 المتن في أنواعها ما حصل ما ذكره المحدثون مما بلغ إلى رتبة الصحيح ثم صفات أخر ليست ببالغة
 إلى تلك الرتبة فإن قلت ما الحكمة في وقوع هذه الصلاة على أنواع مختلفة قلت أمران الأول
 اقتضاء الحاجة لذلك والمقتضيات مختلفة ففى بعض المواطن تكون بعض الصفات أنسب
 من بعض لما يكون فيها من أخذ الحذر والعمل بالحزم ما يناسب الخوف العارض فقد يكون
 الخوف فى بعض المواطن شديدا والعدو متصلا أو قريبا وفى بعض المواطن قد يكون الخوف
 خفيفا والعدو بعيدا فتكون هذه الصفة أولى بهذا الوطن وهذه أولى بهذا الوطن الأمر
 الثانى أنه صلى الله عليه وسلم فعلها متنوعة إلى تلك الأنواع اقتصد التشرىع وأراد البيان
 للناس وأما صلاة المغرب فقد وقع الإجماع على أنه لا يدخلها التقصير ووقع الخلاف هل الأولى
 أن يصلى الإمام بالطائفة الأولى ركعتين والثانية ركعة أو العكس ولم يثبت فى ذلك شئ عن
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد روى أن عليا رضى الله تعالى عنه صلاها ليلة الهيرير
 واختافت الرواية فى حكاية فعله كما اختلفت الأقوال والظاهر أن الكل جائز وإن صلى لكل
 طائفة ثلاث ركعات فيكون له ست ركعات وللقوم ثلاث ركعات فهو صواب قياسا على فعله
 فى غيرها وقد تقرر صحة الإمامة المتنقل بالمقتضى كما سبق (وإذا اشتد الخوف والتهم القتال
 صلاها الرجل والراكب ولو إلى غير القبلة ولو بالإيماء) ويقال لصلاة الخوف عند التحام
 القتال صلاة المساييف أخرج البخارى عن ابن عمر فى تفسير سورة البقرة بلفظ فان كان خوف
 أشد من ذلك صلاها رجالا قداما على أقدامهم أو ربكنا ما مستقبل القبلة وغير مستقبلها قال مالك
 قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو فى
 مسلم من قول ابن عمر بنحو ذلك وقد رواه ابن ماجه عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم لم وصف صلاة الخوف وقال فان كان خوف أشد من ذلك فربا لا وربكنا وأخرج أحمد

وأبو داود بإسناد حسن عن عبد الله بن أنيس قال بعثني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى خالد بن سفيان الهذلي وكان نحو عربة وعرفات فقال اذهب فاقتله قال فرأيت أنه وقد حضرت صلاة العصر فقلت اني لاخاف أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة فانطلقت أمشي وأنا أصلي أو مضي إيماء نحوه فلما دونت منه الحديث ومن البعيد أن لا يخبر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك لو أنكره لاذكر ذلك

• (باب صلاة السفر) •

(يجب التقصير) لحديث عائشة الثابت في الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيدت في الحضر وأقرت في السفر فهذا يشعر بأن صلاة السفر باقية على الأصل فمن أتم فكتاته صلى في الحضر الثمانية أربعاً والرابعة ثمانية أو ثلث أيضاً في الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صدقة من الله عليكم فاقبلوا صدقته وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقتصر في جميع أسفاره على القصير قلت اتفقت الأمة على جواز القصير في السفر واختلاف المفسرون في قوله تعالى وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أنزلت في السفر وقيد الخوف اتفاقاً في أوفي الخوف وقيد السفر اتفاقاً والمراد من القصير الإيماء في الركوع والسجود فذهب إلى الأول جماعة من المفسرين وإلى الثاني بـ. يقول ابن عمر ويدل عليه بناء قوله تعالى وإذا كنت فيهم سم على آية القصير من غير ذكر الخوف فانيا ثم مذهب الأكثرين ان القصير واجب وقال الشافعي ان شاء أتم وان شاء قصر والقصير أفضل كذا في المسوي أقول الحق وجوب القصير والأحاديث مصرحة بما يقتضي ذلك وأما ما يروى عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في الصلاة ويتم ويفطر ويصوم فلم يثبت كما صرح به جماعة من الحفاظ وكذلك ما روى عنها انتم افعلت ذلك ولم ينكر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة بما سقط به حجته وكذلك ما روى من أن عثمان أتم الصلاة يعني فلا حجة في ذلك وقد صرح انكار بعض العصاة عليه واعتذاره عن ذلك فلم يبق في المقام ما يوجب التردد والظاهر من الأدلة في القصير والافطار عدم الفرق بين من سفره في طاعة ومن سفره في معصية لاسيما القصير لان صلاة المسافر شرعها الله كذلك فكأن الله شرع للمقيم صلاة التمام من غير فرق بين من كان مطيعاً ومن كان عاصياً بخلاف ذلك شرع للمسافر ركعتين من غير فرق وأدلة القصير متناولة للعاصي تناولاً زائداً على تناول أدلة الافطار لان القصير عزيمة وهي لم تشرع للمطيع دون العاصي بل مشروعة لهما جميعاً بخلاف الافطار فانه رخصة للمسافر والرخصة تكون لهذا دون هذا في الأصل وان كانت هنا عامة وانما المراد بطلان التماس والركعتان في السفر تمام غير قصر ومنه انه عند الحنفية انه لا يكون فرض للمسافر غير ركعتين وان صلى أربعاً ولم يقعد للتشهد بطلت صلاته وان قعد أتمها أربعاً ولا تخبريان نقل وعند الشافعية ان المسافر اذا قصر في السفر فليس عليه ما تركه اذا صار مقيماً بخلاف اليوم فانه يعيد ما أفطر اذا صار مقيماً واجباب القصير (على من خرج من بلد فاصد للسفر وان كان دون برية) وجهه أن الله تعالى قال وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة والضرب

في الارض يصدق على كل ضرب لكنه خرج الضرب أي المضي لغير السفر لما كان يقع منه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الخروج الى بقيع الغرقد ونحوه ولا يقصر ولم يأت في تعيين
قصر السفر الذي يقتصر فيه المسافر شي فوجب الرجوع الى ما يسمى سفر الغلة ونحوها ومن
خرج من بلدة قاصدا الى محل يعد في مسيره اليه مسافرا قصر الصلاة وان كان ذلك المحل دون
البريد ولم يأت من اعتبار البريد واليوم واليومين والثلاث وما زاد على ذلك بحجة نيرة وغاية
ما جازاه حديث لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر ثلاثة أيام بغير ذي محرم وفي
رواية يومها ليلة وفي رواية بريد اوليس في هذا الحديث ذكر القصر ولا هو في سياقه والاحتجاج
به بغير تخمين وأحمد بن ماورد في الثقة - دير مارواشعة عن يحيى بن زيد الهناني قال سألت
أنسا عن قصر الصلاة فقال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا خرج مسيرة ثلاثة
أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين والشك من شعبة أخرجه مسلم وغيره فان قلت محل الدليل
في نهى المرأة عن السفر تلك المسافة بدون محرم هو كونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سعى ذلك
سفر اقلت تسميته سفر الاتفاقي تسميته مادونه سفر اتقدي سمي النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم مسافة الثلاث سفرا كما سمي مسافة البريد سفر في ذلك الحديث باعتبار اختلاف الرواية
وتسمية البريد سفر الاتفاقي تسمية مادونه سفر فان قلت أخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني
من حديث ابن عباس انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من
أربعة برد من مكة الى عسفان قلت هو ضعيف لا تقوم به الحجة فان في اسناده عبد الوهاب بن
مجاهد بن جبر وهو متروك قال الماتن وفي المسئلة مذهب هذا أربعمائة وقال أبو حنيفة
مسيرة ثلاثة أيام وفي العالم الكبرية الصحيح انه لا يشترط سير كل اليوم الى الليل فلو بكر في كل يوم
ومشى الى الزوال ثم نزل يصير مسافرا وقال الشافعي أربعة برد وقال مالك وذلك أحب ما سمعت
يقصر فيه الصلاة الى وتسعة مائة عشرة فرسخا ويحب على هذا ان قولهم امتقار بان قال
الاوراعي عامة الفقهاء يقولون مسيرة يوم تام وانما يحل القصر اذا خرج من بيوت القرية
قال العلماء اذا جاوز عمران المصر قصر أقول مسئلة أقل السفة قد اضطررت فيها الاقوال
وطال فيها النزاع وتشعبت فيها المذاهب وليس في ذلك شيء يستند اليه الا مجرد قول الرواة قصر
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في كذا من دون بيان لمقدار يرجع اليه وأصرح ما في ذلك ما قاله
بعض الرواة انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقصر اذا سافر ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ هكذا على
الثالث مع انه لم يبين مقدارا لمسافة التي هي انتهاء سفره وغاية ما وقع التعويل عليه أحاديث
لا يحل لامرأة كما تقدمت والمعمول عليه هنا رواية البريد لان ما فوقها يعتبر فيه ذلك بفحوى
الخطاب لكن لا ملازمة بين اعتبار الحرم للمرأة وبين وجوب القصر على غيرها من المسافرين
لان علمه من رعية الحرم غير علمه من رعية القصر فلم يبق في المسئلة ما يصلح للاستناد اليه
فوجب الرجوع الى ما يصدق عليه مسمى الضرب في الارض على وجه يحالف ما يفعله المقيم
من ذلك وهو يصدق على من أراد سفرا زاد على الميل لاما كان ميلا فادون فقد يتردد المقيم في
الجوارب المقدار به لبلد اقامته وقد كان صلى الله تعالى عليه وسلم يخرج الى بقيع الزبارة الاموات
ولا يقصر وان كان هذا لا يتم الاحتجاج به الابد تسليم انه خرج الى هناك وحضر وقت

الصلاة فصل على عملها وهو ممنوع فالتعويل في استثناء المسبل هو ما قدمنا وفيه ما فيه لولا أنه
أوجب الرجوع اليه البقاء على الأصل والقرآن من التحكيمات التي لا ترجع إلى شيء كما يقوله
بعض أهل العلم أن مسافة القصر ما بين الشام والعراق ونحو ذلك فالخامس أن الواجب
الرجوع إلى ما يصدق عليه اسم السفر شرعا أو لفظة أو عرفا لأهل الشرع فما كان ضربا في
الأرض يصدق عليه أنه سفر وجب فيه القصر وأما ما رواه سعيد بن منصور أنه كان صلى الله
عليه وسلم إذا سافر فرحضا يقصر الصلاة فهو أيضا لا ينبغي السفر فيما دون ذلك (وإذا أقام ليلة
مترددا قصر إلى عشرين يوما) ثم يتم وجهه أن من حط رحله بدارا قامة فقد ذهب عنه حكم
السفر وفارقته المشتة فلولا أن الشارع سمى من أقام كذلك مسافرا قال أنما يأهل مكة
فإن أقوم سفر لما كان حكم السفر ثابتا له فالواجب الاقتصار في القصر مع الإقامة على المقدار
الذي سوغه الشارع وما زاد عليه فلا مسافر حكم المقيم يجب عليه أن يتم صلاته لأنه مقيم
للمسافر وقد أقام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بمكة في غزوة الفتح قبل ثمانين ليلة
وقبل تسع عشرة ليلة وقبل أقل من ذلك وفي صحيح البخاري وغيره تسع عشرة ليلة وأخرج
أحمد وأبو داود من حديث جابر قال أقام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتبوك عشرين
ليلة يقصر الصلاة وأخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وصححه ابن حزم والنووي فوجب علينا
أن نقصر على هذا المقدار ونتم بعد ذلك ولقد راجعنا ابن عباس ما أفقوه وما آفوه له المقاصد
الشرعية فإنه قال فيما رواه عنه البخاري وغيره لما فتح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
مكة أقام فيها تسع عشرة يصلي ركعتين قال فحين إذا سافرنا فاقفنا تسع عشرة قصرنا وإن زدنا
أتممنا وأقول هذا هو الفقه الدقيق والنظر المبني على البلغ تحقيق ولو قال له جابر أقمنا مع
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتبوك عشرين ليلة تقصر الصلاة لقال بل يجب ذلك
قال الماتن وفي المسئلة مذاهب هذا أوجه الذي انتهى أقول الظاهر فيمن أقام ليلة وحط
الرحل يوما بعد يوم وليلة بعد ليلة أنه لا يقصر الصلاة لأنه غير مسافر فلم يرد الدليل الدال على
أن من أقام عازما على السفر كان له حكم المسافر لم يثبت القصر في حقه فينبغي أن يقتصر على
ما ورد ولا يجوز ما مع التردد وعدم العزم على إقامة أيام معينة فلا يزال يقصر المسافر حتى
يبلغ مدة إقامته مقدار المدة التي أقامها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بمكة بعد الفتح وأكثر
ما قبل عشرين ليلة وقد روى أنه أقام في غزوة تبوك بمكان نحو ذلك وروى أكثرنا قبل أن
الاقتصار على مقدار إقامته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعدم تجوز القصر فيما زاد عليه لا يصلح
للتسليم به لأنه بمجرد فعل لا دلالة فيه على قصر الجواز على تلك المدة ومن أين لنا أنه لو عرض له
ما يوجب إقامته فوق تلك المدة لما قصر الصلاة بل كان يتم فيه قال هذا صحيح ولم نقل أن هذا
الفعل يدل بمجرد ذلك بل قلنا أن من حط رحله يعمل فالظاهر أنه في ذلك الوقت غير مسافر
فيما كان من الإقامة زائدا على ما يعتاده المسافرون من الراحة لأنفسهم ورواهم يوم أو
بعض يوم وليلة أو بعض ليلة فإذا سعى بعد إقامته أياما مسافرا فهذه التسمية غير مناسبة لما
هو الظاهر فوجب الاقتصار على مقدار المدة التي أقامها الشارع وقصر الصلاة فيها وقال أنا
قوم سفر ومن زعم جواز القصر فيما زاد عليه فاعلم بالدليل وأما إذا نوى إقامة أيام معينة فقد

وقع الاضطراب في ذلك فقبل أربعة أيام فانوى اقامة أكثر منها قصر واستدل هذا القائل
 باقامته صلى الله عليه وسلم في مكة في حجة الوداع أربعة أيام يقصر الصلاة ووجه الاستدلال
 بهذا كالموجه الذي ذكرناه مع التردد سواء بسواء وهو أشرف ما قبل وغاية ما تمسك به أهل
 الأقوال الاخرى ما روى عن جماعة من العصاة من الاجتهادات المختلفة ولا حجة في ذلك وما
 يقال من أنها بمنزلة المرفوع ~~لأن~~ كونها ليست من مسارح الاجتهاد فردود على ان التقدير
 بالاربع مع كونه أشرف ما قبل كما ذكرنا يمكن أن يقال عليه انما يتم الاستدلال به بعد ثبوت انه
 صلى الله عليه وسلم عزم على اقامة الاربع ولم يتقل ذلك ويمكن أن يجاب بان أعمال الحج
 لا يمكن الاتيان بها في دون تلك المدة فالعزم على الاقامة قدرها لا بد منه وأما ما روى عن أنس
 انه قال أنما مع النبي صلى الله عليه وسلم عشرا فهو محمول على جميع أيام الاقامة بمكة ونواحيها
 وأما نفس الاقامة بمكة فلم يستأمر الأربعة أيام فليعلم (واذا عزم على اقامة أربع أتم بعدها)
 وجهه ما عرفناك من أن المقيم لا يعامل معاملة المسافر الاعلى الحد الذي ثبت عن الشارع
 ويجب الاقتصاد عليه وقد ثبت عنه مع التردد ما قدمنا ذكره وأما مع عدم التردد بل العزم على
 اقامة أيام معينة فالواجب الاقتصاد على ما اقتصر عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع عزمه
 على الاقامة في أيام الحج فانه ثبت في الصحيحين انه قدم مكة صبيحة رابعة من ذي الحجة فاقام
 بها الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج الى معي فلما
 أقام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بمكة أربعة أيام يقصر الصلاة مع كونه لا يفعل ذلك
 الا عازما على الاقامة الى أن يعمل أعمال الحج كان ذلك دليلا على ان العزم على اقامة مدة
 معينة يقصر الى تمام أربعة أيام ثم يتم وليس ذلك لاجل كون النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم لو أقام زيادة على الأربع لآتم فان لا نعلم ذلك ولكن وجهه ما قدمنا من أن المقيم العازم
 على اقامة مدته معينة لا يقصر الا باذن كان المتردد كذلك ولم يأت الاذن بزيادة على ذلك ولا
 ثبت عن الشارع غيره قال الشافعي لو نوى اقامة أربعة أيام بوضع انقطع سفره بوصوله قال
 في المنهاج ولا يحسب منها يوم ما دخوله وغروجه على الصحيح وقال أبو حنيفة لا يزال على حكم
 السفر حتى ينوى الاقامة في بلدة أو قرية خمسة عشر يوما وقول أكثر أهل العلم انه يقصر أبدا
 ما لم يجمع اقامته واختلف أصحاب الشافعي في حكاية مذهبه وحكاية البغوي انه اذا لم يجمع
 الاقامة فزاد مكثه على أربعة أيام وهو عازم على الخروج أتم الآن يكون في خوف أو حرب
 فيقصر وقد قصر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عام الفتح بحرب هوازن تسعة عشر
 أو ثمانية عشر يوما وله قول آخر موافق للجمهور قال المسائني واعلم ان هذه الثلاثة الاجمات
 المذكورة في هذا الباب هي من المعارك التي تتبدل عندها الاذهان وقد اضطربت فيها المذاهب
 اضطرابا شديدا وتباينت فيها الاقطار تباينا رائدا انتهى (وله الجمع تقديمنا وتأخيرا) وجهه
 ما ثبت في الصحيحين من حديث أنس قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا رحل قبل
 ان تزيغ الشمس أخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فان زافت قبل ان يرتحل صلى
 الظهر ثم ركب واخرج احمد وابوداود والترمذي وابن حبان والحاكم والدارقطني وحسنه
 الترمذي من حديث معاذ بن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان في غزوة تبوك اذا ارتحل

قبل ان تزيغ الشمس آخر الظهر حتى يجمعهما الى العصر يصلح ما جميعا واذا ارتحل بعد زنيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار واخرج احمد من حديث ابن عباس نحوه وزاد المغرب والعشاء واخرجه ايضا البيهقي والدارقطني وصححه اسناده ابن العربي وتعبق بان في اسناده من لا يجمع بحديثه وللعديتين طرق يقوى بعضها بعضا وليس فيها من المقال ما يبطل الاحتجاج بجمعها ومن الجمع بين المغرب والعشاء حديث ابن عمر الثابت في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا جده السير اخر المغرب حتى يغيب الشفق ثم يجمع بين او بين العشاء قال ابن القيم وكل هذه سنن في غاية الصحة والصراحة ولا معارض لها قدرت بانها اخبار آحاد واوقات الصلوات ثابتة بالتواتر كحديث امامة جبريل عليه السلام للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقوله للسائل عن المواقيت وهذه احاديث محكمة صحيحة صريحة في تفصيل الاوقات يجمع عليها بين الامة واحاديث الجمع غير صحيحة بل وازان يكون المراد بها الجمع في الفعل وفي الوقت فكيف يترك المبين للعجل والجواب أن يقال الجميع حق والذي وقت هذه المواقيت وينها بفعله وقوله هو الذي شرع الجمع بقوله وفعله فلا يؤخذ ببعض السنة ويترك بعضها فاحاديث الجمع مع احاديث الافراد بمنزلة احاديث الاعذار والضرورات مع احاديث الشروط والواجبات فالسنة يسين بعضها بعضا لا يرد بعضها ببعض ومن تأمل احاديث الجمع وجدها كلها صحيحة في جمع الوقت لافي جمع الفعل والفاظ السنة الصريحة تردده كذا في اعلام الموقعين قال في المسوى أكثر أهل العلم على جواز الجمع في السجدة بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت احدهما وقالت الخفيفة لا يجوز ومعنى الحديث عندهم أن يؤخر احدي الصلاتين الى آخر وقتها ويعمل الاخرى في أول وقتها فيحصل الجمع صورة وروا ذلك عن علي وسعد بن أبي وقاص وأما الجمع للحاج فتفق عليه انتهى (بإذان وقامتين) لثبوت ذلك في الصحيحين في جمع مزدلفة

(باب صلاة الكسوفين)

وهي صلاة الآيات (وهي سنة) قال الماتن في نثره أي لعدم ورود ما يفيد الوجوب وبمجرد الفعل لا يفسد زيادة على من المنعول من نواته في وزاد في السبل الجرار اعلم انه قد اجتمع ههنا في صلاة الكسوف الفعل والقول ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله وانهم الايكسوفان لموت أحد ولا لحياة فاذا رآه فهو ما كذلك فافزعوا الى المساجد وفي رواية فصلوا وادعوا والظاهر الوجوب فان صح ما قيل من وقوع الاجماع على عدم الوجوب كان صارقا والافلا انتهى قال في الحجة البالغة قد صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه صلاه جماعة وأمر أن ينادى بها ان الصلاة جامعة وبهر بالقراءة من اتبع فقد أحسن ومن صلى صلاة معتد بها في الشرع فقد عمل بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاذا رأيت ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا انتهى ورجح ابن القيم الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف لحديث عائشة في صحيح البخاري ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قرأ قراءة طويلة يجهر بهم في صلاة الكسوف وأما قول مرة صلى بنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كسوف ولم نسمع له صوتا فقال البخاري حديث عائشة في الجهر

أصح من حديث سمرة (وأصح ما ورد في صفتها ركعتان في كل ركعة ركوعان) لثبوت ذلك في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة وابن عمر وابن عباس (وورد ثلاثة) ركوعات في ركعة فنبت ذلك من حديث جابر عند مسلم وغيره ومن حديث ابن عباس عند الترمذي وصححه ومن حديث عائشة عند أحمد والنسائي (و) ورد (أربعة) في كل ركعة لما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث ابن عباس (و) ورد (خمس) ركوعات في كل ركعة أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث أبي بن كعب قال ابن القيم السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في صلاة الكسوف تكرار الركوع في كل ركعة لحديث عائشة وابن عباس وجابر وأبي بن كعب وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري كلهم روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تكرار الركوع في الركعة الواحدة والذين روى تكرار الركوع أكثر عدداً وأجل وأخص برسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الذين لم يذكروه انتهى (يقرأ بين كل ركعتين وورد في كل ركعة ركوع) فقط في صحيح مسلم من حديث سمرة وأخرجه أبو داود وأحمد والنسائي والحاكم وصححه ابن عبد البر والحاكم من حديث النعمان بن بشير وأخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من حديث قبيصة قلت وأجاب ابن القيم عن هذه الروايات من ثلاثة أوجه أحدها أن أحاديث تكرار الركوع أصح اسناداً وأسلم من العلة والاضطراب ولا سيما حديث عبد الله بن عمر الذي في الصحيحين وهذا أصح وأصح من حديث كل ركعة بركوع فلم يبق إلا حديث سمرة ونعمان وليس منهما شيء في الصحيح والثاني أن رواتهما من الصحابة أكبر وأكثر وأحفظ وأجل من سمرة ونعمان بن بشير فلا تزدروا روايتهم بها الثالث أنها متضمنة لزيادة صح الاحتياط انتهى وأقول قد رويت هذه الصلاة من فعله صلى الله عليه وسلم على أنواع ركعتين كسائر الصلوات في كل ركعة ركوع واحد وركعتين في كل ركعة وثلاثة وأربعة وخمسة كما تقدم والكل سنة أيها فعل المكلف فقد فعل ما شرع له واختياراً الأصح منها على الصحيح هو أدب الراغبين في الفضائل العارفين بكيفية الدلائل وقد أورد على هذه الروايات المنسوبة إلى فعله صلى الله عليه وسلم أشكال هو أنه لم يصلها صلى الله عليه وسلم غير مرة واحدة فكيف نشعب الروايات إلى هذه الصفات وقد أجيب عن ذلك بأجوبة ذكرها الماتن رحمه الله في شرح المتن وقد ثبت الجهر بالقراءة وثبت الأسرار والجهر أصح والقيام بهذه السنة جماعة أفضل وليست الجماعة شرطاً فيها الماتن الأحاديث الصحيحة بلفظ فصلوا ولم يأت في حديث قبيصة الهالكي برفعه أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا رأيتم ذلك فصلوها كما حدث صلاة صليقوها من المكتوبة أخرجه أحمد والنسائي (ونب الدعاء والتكبير والتصدق والاستغفار) لحديث اسمعيل فاذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وتصدقوا وصلوا وهو في الصحيحين وفي حديث أبي موسى بلفظ فاذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا إلى ذكر الله ودعائه واستغفاره وهو في الصحيحين أيضاً وفي حديث المغيرة فاذا رأيتموهما فادعوا الله وصلوا حتى تجلوا وهو أيضاً في الصحيحين

• (باب صلاة الاستسقاء) •

قال في الحجة وقد استسقى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لامته مرات على انحاء كثيرة لكن الوجه الذي سنه لامته أن يخرج بالناس إلى المصلى متبذلاً متواضعاً متخشعاً متضرعاً فلي

لهم ركعتين جهرا ثم قام فقرأ ثم خطب واستقبل فيها القبلة يدعو ورفع يديه وحول رداءه
انتهى وهذه الصلاة مسنونة (تسن عند الجذب) اهدم وروى ما يدل على الوجوب (ركعتان
ابعدهما خطبة) لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خرج حين بدأ حاجب الشمس فقع على
المنبر الحديث بطوله وفيه الدعاء ونحوه يل الرداء وهو في سنن أبي داود وأخرجه ابو عوانة وابن
حبان والحاكم وصححه ابن السكن وأخرج أحمد وابن ماجه وغيرهما من حديث أبي هريرة
قال خرج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم استسقى فصلى بئركعتين بلا أذان ولا إقامة
ثم خطبنا ودعا الله عز وجل وحول وجهه نحو القبلة ورفع يديه ثم قلب رداءه فجعل الايمن على
الايسر والايسر على الايمن وفي الباب احاديث بمعنى ما ذكر وهي متضمنة للدعاء برفع الجذب
وينزول المطر ونحوه يل الاربعة من الامام وغيره وروى سعيد بن منصور في سننه ان عمر استسقى
فلزم على الاستسقاء قال ابو حنيفة لاتسن الصلاة في الاستسقاء وقال الشافعي ثبت من حديث
عبد الله بن زيد وابن عباس انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى وروى ذلك من حديث جعفر
ابن محمد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر قال في ازالة الخفاء عن خلافة
الظلقاء الاوجه عندي ان من دعا ولم يصل فقد اصاب أصل الاستسقاء وقد فعل ذلك النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو من صلى ودعا فقد اصاب الاكل الافضل فان الدعاء أرجى
في حرمة الصلاة وقد ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعمر انتهى وقد كان صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم يرفع يديه في الاستسقاء حتى يرى بياض ابطيه وكان الصحابة من بعدهم
يستسقون باهل الصلاح ولا سيما من كان من قرابة النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما فعل
عمر فانه استسقى بالعباس رضى الله تعالى عنهما (تضمن الذكر والترغيب في الطاعة والزجر
عن المعصية ويستكثر الامام ومن معه من الاستسقاء والدعاء برفع الجذب) لان روح هذه
الصلاة واسماها وعمادها الذي لا تقوم بدونه هو الاستسقاء من الاستسقاء قبلها وبعدها
واخلاص التوبة من الذنوب التي يقارنها الانسان والخرج من التبعات والظلمات في الدماء
والاموال والاعراض وذلك غير مختص بفرد من الافراد بل يفعله كل احد ويشعر بالامام
أومن يقوم مقامه ان يخاطب الناس ويذكرهم بما يفعلونه من الاسباب الموجبة للرجة وقد
روى عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه خطب قبل الصلاة وخطب بعدها فالكل سنة ومن جله أدعيته
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم أغثنا اللهم أغثنا كما في الصحيحين من حديث انس ومن
أدعيته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم اسقنا غيثا مغنيا من شاربنا عاطشا غدا فاعاجلا
غير رائت وهذا لفظ ابن ماجه من حديث ابن عباس وهذه اللفاظ ثابتة من روايته وغيره من
الصحابة في غير سنن ابن ماجه ومنها اللهم أنت الله لا اله الا أنت أنت الغني ونحن الفقراء أنزل
علينا الغيث واجعل ما نزلنا قوة وبلاغا الى حين وهو في سنن أبي داود باسناد صحيح من
حديث عائشة ومن دعائه اللهم اسق عبدك وبهتك وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت الى غير
ذلك (ويحولون جميعا رديتهم لما روى في ذلك ما تقدم من جعل الايمن ايسرا والايسر ايمن
وكروى انه قلبه نظرا لبطن وحول الناس معه أخرجه احمد من حديث عبد الله بن زيد
وأخط في الصحيح

• (كتاب الجنائز) •

(من السنة عبادة المريض) لان الاحاديث في مشروعيها متواترة وقد جاهد الشارح من حقوق المسلم على المسلم في الصحيحين وفيهما من حديث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال حق المسلم على المسلم خمس رد السلام وعبادة المريض واتباع الجنائز واجابة الدعوة وتشميت العاطس وزاد مسلم النصيحة وزاد البخاري من حديث البراء بن المظالم وابرار القسبي (وتلقين المحتضر) وهو في آخر يوم من أيام الدنيا وأول يوم من أيام الآخرة (الشهادتين) فوجب ان يبحث على الذكر والتوجه الى الله تعالى لتفارق نفسه وهي في غاشية من الايمان فيجدر تمها في معاده ودليله حديث ابى سعيد الخدري في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لقنوا موتاكم لا اله الا الله وفي الباب احاديث (وتوجهه) الى القبلة لحديث عبيد بن عمير عن أبيه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال وقد سألته رجل عن الكفار فقال هن تسع الشرك والسحر وقتل النفس وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات وعقوق الوالدين واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا أخرجه ابوداود والنسائي والحاكم وقد أخرج البغوي في الجمعديان من حديث ابن عمر نحوه وفي اسناده أيوب بن عتبة وهو ضعيف وقد استدلل به هذا على مشروعية توجيه المريض الى القبلة ليعوت اليها القوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبلتكم أحياء وأمواتا وفيه نظر لان المراد بقوله أحياء عند الصلاة وبقوله أمواتا في الجسد والمحتضر حتى غير متصل فلا يتناول الحديث والالزام وجوب التوجه الى القبلة على كل حي وعدم اختصاصه بحال الصلاة وهو خلاف الاجماع والاولى الاستدلال بما رواه الحاكم والبيهقي عن أبي قتادة ان البراء بن معرور أوصى أن توجه الى القبلة اذا احتضر فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أصاب القطورة وقد اختلف في الصفة التي يكون التوجه الى القبلة عليها ف قيل يكون مستلقيا لمسته بلها بكل وجهه وقيل على جنبه الايمن وهو الاولى أقول وهو الصفة التي توجه عليها في قبره والصفة التي أمر صلى الله تعالى عليه وسلم التائم أن ينام عليها ومن ذلك فعل البتول رضي الله عنهم ولا وجه لاختيار الاستلقاء الا وهم أنه أكمل (وتغيبه اذ مات) لحديث شداد بن أوس عند أحمد وابن ماجه والحاكم والطبراني والبرز قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا حضرتم موتاكم فأنمضوا البصر فان البصر يتبع الروح وقولوا خيرا فإنه يؤمن على ما قال اهل الميت وأخرج مسلم في صحيحه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دخل على أبي سلة وقد شق بصره ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر (وقراءة يس عليه) لحديث اقرؤا على موتاكم يس أخرجه ابوداود والنسائي وابن حبان وصححه من حديث معقل بن يسار مرفوعا وقد أهل وقد أخرج نحوه صاحب مسند الفردوس من حديث ابى الدرداء واهي ذر وأخرج نحوه ايضا ابو الشيخ في فضل القرآن من حديث ابى ذر وحده قال ابن حبان في صحيحه المراد بقوله اقرؤا على موتاكم يس من حضرة المنية لا الميت وكذلك لقنوا موتاكم لا اله الا الله (والمبادرة بتجهيزه التجويز حياته) لما أخرجه ابوداود ومن حديث الحصين بن دحوح ان طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يعود ف قال الى لأرى طلحة الا قد حدث به الموت

فأذوني به واجعلوا فاه لا يبقى لطيفة مسلم ان يحبس بين ظهري اهله واخرج احمد والترمذي من حديث علي مرفوعا بلفظ ثلاث لا يؤخرن الصلاة اذا انت والجنائزة اذا حضرت والايم اذا وجدت كفوا واما اذا كان يظن انه لم يمت فلا يحل دفنه حتى يقع القطع بالموت كصاحب البرسام وغيره (والقضاء عليه) لحديث امتناعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الصلاة على الميت الذي عليه دين حتى التزم بذلك بعض الصحابة والحديث معروف وحديث نفس المؤمن معلقة بذنبه حتى يقضى عنه أخرجه احمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث ابي هريرة (وتسجينه) لما وقع من الصحابة من تسجينة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند موته ببرد حبرة وهو في الصحبين من حديث عائشة وذلك لا يكون الا يجري العادة بذلك في حياته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (ويجوز تقييله) لتقييله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعثمان بن مظعون وهو ميت كما في حديث عائشة عند احمد وابن ماجه والترمذي وصححه وفي الصحيح من حديثهم وحديث ابن عباس ان ابا بكر قبل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد موته (وعلى المريض ان يحسن الظن بربه) والاحاديث في ذلك كثيرة ولو لم يكن منها الا حديث النهي عن ان يموت الميت الا وهو حسن الظن بربه وحديث المريض الذي زاره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال كيف تجدك فقال أرجو الله وأخاف ذنوبي فقال ما اجتمع في قلب امرئ في مثل هذا الموطن الا ادخل الجنة أو كما قال (ويتوب اليه) والايات القرآنية والاحاديث الصحيحة في ذلك لا يتسع المقام بسطها وفي الصحبين ان الله يفرح بتوبة عبده وان باب التوبة مفتوح لا يغلط (ويتخلص عن كل ما عليه) وجوب ذلك معلوم واذا أمكن ارجاع كل شيء لمن هو له من دين أو دبيعة أو غصب أو غير ذلك فهو الواجب وان لم يمكن في الحال فالوصية المفصلة هي أقل ما يجب وورد الامر بالوصية وانه لا يحل لاحد ان يبيت الا ووصيته عند رأسه كما في الاحاديث الصحيحة

• (فصل ويجب غسل الميت المسلم على الاحياء) وهو مجمع عليه كما حكى ذلك النووي والمهدى في البحر وصنفه هذا الاجماع احاديث الامر بغسل والترطيب فيه كالا مرفوعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بغسل الذي وقصته ناقته وبغسل ابنته زينب وهذا في الصحيح (والقريب أولى بالقريب اذا كان من جنسه) لحديث ليليه أقربكم ان كان يعلم فان لم يكن يعلم فن تزون عنده خطا من روع وأمانة أخرجه احمد والطبراني وفي اسناده جابر الجعفي والحديث وان كان لا يصلح للاحتجاج به ولكن القرابة مزية وزيادة حنو وشفقة توجب كمال العناية ولا شك انها وجه مرجع مع علم القريب بما يحتاج اليه في الغسل (واحد الزوجين بالآخر) أولى لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعائشة ما ضرك لو مت قبلي فغسلتك وكفنتك ثم صليت عليك ودفنتك أخرجه احمد وابن ماجه والداري وابن حبان والدارقطني والبيهقي وفي اسناده محمد بن اسحق ولم يتقدم به فقد تابعه عليه صالح بن كيسان وأصل الحديث في البخاري بلفظ ذلك لو كان وأنا حي فاستغفر لك وأدهوك وقالت عائشة لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الانساؤه أخرجه احمد وابن ماجه وأبو داود وقد غفلت المتقدمين وجهه أسماء كما تقدم في الغسل لمن غسل ميتا

وكان ذلك بحضور من العصابة ولم ينكره وغسل على فاطمة كإرواء الشافعي والدارقطني وأبو نعيم والبيهقي بإسناد حسن وقد ذهب إلى ذلك الجمهور قال في المسوى اتفقوا على جواز غسل المرأة زوجها واختلفوا في غسل الزوج امرأته قالت الحنفية لا يجوز فان لم يكن إلا الزوج جمعا وقال الشافعي يجوز لما مر (ويكون الفسل ثلاثا أو خسا أو أكثر بما وسدر) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للنسوة الغاسلات لا يقنه زيب اغسلنها ثلاثا أو خسا أو أكثر من ذلك إن رأيتن بما وسدر واجعلن في الأخيرة كافورا وهو في الصحيحين من حديث أم عطية وفي لفظ لهما أيضا اغسلنها ثلاثا أو خسا أو سبعا أو أكثر من ذلك إن رأيتن وفيه دليل على تفويض عدد الغسلات إلى الغاسل قال في الحلة إنما أمر بالسدر بزيادة الغسلات لأن المريض مظنة الاوساخ والرياح المتتمة اهـ (وفي الأخيرة كافور) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واجعلن في الأخيرة كافورا كما سبق وإنما أمر بالكافور في الأخيرة لأن من خاصيته ان لا يسرع التعبر فيما استعمل ويقال من فوائده انه لا يقرب منه حيوان مؤذ (وتقدم الميامن) ليكون غسل الموتى بمنزلة غسل الاحياء ليحصل اكرام هذه الاعضاء ودليله قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث أم عطية هذا البدن بياضها ومواضع الوضوء منها قال ابن القيم السنة العجيبة المصرية في ضفر رأس الميت ثلاث ضفائر كقوله في الصحيحين في غسل ابنته اجعلوا رأسها ثلاثة قرون قالت أم عطية ضفر ناراسها واناصيتها وقرنها ثلاثة قرون والقيناء من خلفها فردد ذلك بانه يشبه زينة الدنيا وانما يرسل شعرها شقين على ثديها وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم أحق بالاتباع اهـ (ولا يغسل الشهيد) بل يدفن في ثيابه ودمائه تنويهها عنه بل وليقتل صورة بقاء عمله بادي الرأي وهذا هو الحق لما ثبت في شهادته أحدا أنه صلى الله عليه وسلم لم أمر بدفنه في دماهم ولم يغسلوا وهو في الصحيح وما قيل بأن الترك إنما كان لكثرة القتل وضيق الحال فردود جماعته أحد في هذا الحديث عنه صلى الله عليه وسلم انه قال في قتلى أحدلائه لو هم فان كل جرح أو كل دم يفوح مسكاوم القبامة وأخرج أبو داود وعن جابر قال رمى رجل بسهم في صدره أو في حلقه فأت فادرج في ثيابه كما هو ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وإسناده على شرط مسلم وعن ابن عباس عند أبي داود وابن ماجه قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم وفي إسناده على بن عاصم الواسطي وقد تكلم فيه جماعة وفيه أيضا عطاء ابن السائب وفيه مقال وفي السلب أحاديث وبالجملة فقد جرت السنة في الشهيد أن لا يغسل ولم يرو انه غسل شهيدا وبه قال الجمهور وأما من أطلق عليه اسم الشهيد كالمطعون والمبطون والنفساء ونحوهم فقد حكى في البحر الاجماع على انهم ينفون

اهـ (فغسل ويحب تكفينه) الأصل في التكفين التشبه بحال النائم المسجي بثوبه كله في الرجل أزار وفيه وملحقة أو حلة وفي المرأة هذه مع زيادة ما لأنها يناسبها زيادة السترة (بما يستتره) لأمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بإحسان الكفن كما في حديث إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه وهو في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي قتادة الكفني الذي لا يستر ليس بحسن (ولو لم يكف غيره) أي الكفن لأمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتكفين مصعب بن

غير في النمرة التي لم يترك غيرها كما في الصحيحين وغيرهما من حديث خباب بن الارت (ولا بأس بالزيادة مع التكفين من غير مغالة) لما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كفن ابنته فانه كان يناول النساء ثوبا يوايهو عند الباب فناوهم الحقو ثم الدرع ثم الخمار ثم الملحفة ثم ادرجت به ذلك في الثوب الا آخر أخرجه أحمد وأبو داود ومن حديث ليلى بنت قاتبة الثقفية وقد كفن صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ثلاثة أبواب مصولية جددي عمانية ليس فيها قميص ولا عمامة ادرج فيها ادراجا وهو في الصحيحين وأخرج أبو داود من حديث علي لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سريعا أقول أراد الله دل بين الإفراط والتفريط وان لا يقتضوا إعادة الجاهلية في المغالة والحاصل انه لا ريب في مشروعية الكفن للميت ولا شك في عدم وجوب زيادة على الواحد ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم كون الكفن على صفة من الصفات أو عدد من الأعداد الا ما كان منه صلى الله عليه وسلم في تكفين ابنته أم كلثوم وهذا الحديث وان كان فيه مقال لكنه لا يخرج به عن حد الاعتبار فغاية ما يقال انه يستحب أن يكون كفن المرأة على هذه الصفة وأما كفن الرجل فلم يثبت عنه الا الأمر بالتكفين في الثوب الواحد كما في قتلي أحد وفي الثوبين كما في الحرم الذي وقصته ناقته وليس تكثير الا كفان والمغالة في أثمانها بمحمود فانه لولا ورود الشرع به لكان من أضاعة المال لانه لا يفتقح به الميت ولا يعود نفعه على الحي ورحم الله أبابكر الصديق حيث قال ان الحي أحق بالجديد لما قيل له عند تعيينه لثوب من أثوابه في كفنه ان هذا خلق والاولى أن يكون الكفن من الابيض لحديث البسوا من ثيابكم البيضاء فانهم من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه والشافعي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان وفي معناه أحاديث أخر عن عمران وممرة وأنس وابن عمر وأبي الدرداء (ويكفن الشهيد في ثيابه التي قتل فيها) فقد كان ذلك صنعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الشهداء المقتولين معه وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم أحد بالشهداء ان ينزع عنهم الحديد والجلود وقال ادفنوهم بدمائهم وثيابهم وأخرج أحمد من حديث عبد الله بن ثعلبة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يوم أحد زملوهم في ثيابهم (ونذب تطيب بدن الميت وكفنه) لحديث جابر عند أحمد والبيهقي والبخاري باسناد رجاله رجال الصحيح قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا أجزتم الميت فأجروه ثلاثا وقلوه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث الحرم الذي وقصته ناقته ولا تغسوه بطيب وهو في الصحيحين من حديث ابن عباس فان ذلك يشعرون غير الحرم بطيب لاسيما مع تعليله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقوله فانه يبعث مليبا قال في العجوة فوجب المصير اليه والى هذه النكته أشار النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقوله الميت يبعث في ثيابه التي يموت فيها وأما ما قيل تتبع بالطيب مساجده فلعل وجه ما قاله ابن مسعود ومن بعده تكريم هذه الاعضاء لكون الاعتماد عليها في أنشرف طاعات الله وهي الصلاة ولم يرد في ذلك من المرفوع شيء ولكنه يحسن لستر ما عليه يظهر من روايح الميت التي يتأذى بها المتولون تجهيزه

(فصل في وجوب الصلاة على الميت) لان اجتماع أمة من المؤمنين شافعين للميت له تأثير بليغ

في نزول الرحمة عليه والصلاة على الاموات ثابتة ثبتوا ضروها من فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفعل اصحابه ولكنهم امن واجبات الكفاية لانهم قد كانوا يصلون على الاموات في حياته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا يؤذونه كما في حديث السوداء التي كانت تقم المسجد فانه لم يعلم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الا بعد دفنها فقال لهم الا آذتموني وهو في الصحيح وامتنع من الصلاة على من عليه دين وامرهم بان يصلوا عليه (ويقوم الامام هذا من الرجل ووسط المرأة) لحديث أنس بن مالك انه صلى على جنازة رجل فقام عند رأسه فلما رفعت أتى بجنازة امرأة صلى عليها فقام ووسطها فسئل عن ذلك وقيل له هكذا كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقوم من الرجل حيث قف ومن المرأة حيث قف قال نعم أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه ولقظ أبي داود هكذا كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي على الجنازة كما لا تكبر عليها أربعاً ويقوم عند رأس الرجل وبجيرة المرأة قال نعم وفي الصحيحين من حديث سمرة قال صليت وراء رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على امرأة ماتت في نفاسها فقام عليها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصلاة ووسطها والخلاف في المسئلة معروف وهذا هو الحق أقول الشايت منه صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان يقف مقابل رأس الرجل ولم يثبت عنه غير ذلك وأما المرأة فروى انه كان يقف مقابل لوسطها وروى انه كان يقوم مقابل لبجيرتها ولا منافاة بين الروايتين فالعجيزة يصعد عليها انها وسط واشار ما ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عند أئمة الفن الذين هم المرجع لغيرهم واجب ولم يقل أحد من أهل العلم بترجيح قول أحد من الصحابة أو من غيرهم على قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقوله وهذا مما لا ينبغي أن يخفى (ويكبر أربعاً وخمسة) لورود الأدلة بذلك أما الأربع فثبتت بثبوت امتوا من طريق جماعة من الصحابة أبي هريرة وابن عباس وجابر وعقبة ابن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت وابن مسعود وغيرهم رضي الله تعالى عنهم وأما الخمس فثبتت في الصحيح من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال كان زيد بن أرقم يكبر على جنازة ابن أرباعاً وأنه كبر على جنازة خمساً قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يكبرها أخرجه مسلم وأحمد وأهل السنن وأخرج أحمد عن حذيفة انه صلى على جنازة فكبر خمساً ثم التفت فقال ما نسيت ولا وهمت ولكن كبرت كما كبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى على جنازة فكبر خمساً وفي اسناده يحيى بن عبد الله الجابري وهو ضعيف وقد اختلفت الصحابة فمن بعدهم في عدد تكبير صلاة الجنازة فذهب الجمهور الى انه أربع وذو جاعة من الصحابة فمن بعدهم الى انه خمس وقال القاضي عياض اختلفت الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات الى تسع قال ابن عبد البر وانما قد الاجماع بعد ذلك على أربع وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى بالامصار على أربع على ما جاء في الاحاديث الصحاح وما سوى ذلك عندهم فشد ولا يلتفت اليه اه وهذه الدعوى مردودة فالاخلاف في ذلك معروف بين الصحابة والى الآن ولا وجه لعدم العمل بالخمس بعد خروجهما من مخرج صحيح مع كونهما زيادة غير منافية الا ان يصح ما رواه ابن عبد البر في الاستذكار من طريق أبي بكر بن سليمان بن أبي حنيفة عن أبيه كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يكبر على الجنازة أربعاً وخمسة أو سبعة وخمسة حتى جاصوت النباشي فخرج فكبر أربعاً

ثم ثبت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أربع حتى توفاه الله تعالى على أن استقراره على الأربع لا ينسخ ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الخمس مالم يقل قولاً لا يفيد ذلك وقد أخرج الطبراني في الأوسط عن جابر مرفوعاً صلياً على موتاكم باليسل والنهار والصغير والكبير والذئبي والامير أربعة وفي أسناده هرو بن هشام البيروني تفرد به عن ابن لهيعة وما أحق هذا بأن لا يصح ولا يثبت وقد روى البخاري عن علي أنه كبر على سهل بن حنيف سناً وقال أنه شهد بدراً وروى سعيد بن منصور عن الحكم بن عتيبة أنه قال كانوا يكبرون على أهل بدر خمساً وستاً وسبعاً (ويقرباً بعد التكبيرة الأولى بالفاتحة وسورة) لحديث ابن عباس عند البخاري وأهل السنن أنه صلى على جنازة فقراً بفاتحة الكتاب وقال لتعلموا أنه من السنة ولفظ التسائي فقراً بفاتحة الكتاب وسورة بجر فلما فرغ قال سنة وحق وروى الشافعي في مسنده عن أبي أمامة بن سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى ثم يقرأ ثم يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات ولا يقرأ في شيء منهن ثم يسلم سرا في نفسه قال في الفتح وأسناده صحيح وقد أخرجه عبد الرزاق والقسائي بدون قوله بعد التكبيرة ولا قوله ثم يسلم سرا في نفسه قال في المجتبى من السنة قراءة الفاتحة لأنها خير الادعية وأجمعها عليها الله تعالى عباده في محكم كتابه ٨١ والحاصل ان الموطن موطن دعاء لا موطن قراءة قرآن فيتوجه الاقتصار على ما ورد وهو الفاتحة وسورة ويكون ذلك بعد التكبيرة الأولى ويستغل فيما بعدهما بعض الدعاء (ويدعو بين التكبيرات بالادعية المأثورة) منها ما أخرجه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وزرنا وأنشأنا اللهم من أحييته منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان زاد أبو داود وابن ماجه اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتلنا بعده وأخرجه أيضاً القسائي وابن حبان والحاكم قال وله شاهد صحيح من حديث عائشة نحوه وأخرج هذا الشاهد الترمذي وأعله بعكرمة بن حمار وأخرج مسلم وغيره من حديث عوف بن مالك قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم زله ووسع مدخله واغسله بماء وثلج وبرد نقي من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجة وقته فتنة القبر وعذاب النار وقد وردت ادعية متنوعة في أحاديث صحيحة هي أولى من الاستحسانات التي ذكرها الفقهاء في كتبهم من عند أنفسهم فانهم لم يقصدوا أنها أولى من الثابت عنه صلى الله عليه وسلم ولكن فن الرواية هم عنه مجملة فضاعت عليهم المسالك وهي واسعة قال في الطبعة البالغة ومن دعاء النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على الميت اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارك فقه من فتنة القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفاء والحق اللهم اغفر له وارحمه انك أنت الغفور الرحيم وأما الصلاة على الجنازة في المساجد فغاية ما استدل به من قال بالكراهة ما أخرجه أبو داود ومن حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا شئ

عليه وأخرجه ابن ماجه بلفظ فليس له شيء وقد أجاب الجمهور عن هذا الحديث باجوبة منها أنه
ضعيف كما قاله جماعة من الحفاظ فان في اسناده صالحا مولى التوأمة ومنها ان الذي في النسخ
المشهور العصبية من سنن أبي داود بلفظ فلا شيء عليه كما تقدم وعلى فرض ثبوت الرواية باللفظ
الاخر فيجب تأويلها بالمثبت من صلته صلى الله عليه وسلم على ابني بيضاء في المسجد بل أخرج
سعيد بن منصور وابن أبي شيبة ان الصحابة صلوا على أبي بكر وعمر في المسجد وأما انكار من
أنكر على عائشة فلا حجة فيه ولا سيما وقد انقطع عند أن قامت عليه الحجة وأما الصلاة على
الحنيزة فرادى فأقول الاستدلال عن قال باشرط الجميع فيها أنه صلى الله عليه وسلم ما صلى
على جنازة الا في جماعة لا تتم به الحجة لان الأصل في كل صلاة مشروعة أن تكون كالصلوات
الخمس في اجزائها فرادى كما تجزئ جماعة ومن زعم غير ذلك فعليه الدليل ولو كان فعلها منه صلى
الله عليه وسلم في جماعة تقوم به الحجة للزم في صلاة الفرائض الخمس أن لا تصح الاجاعة لانه صلى
الله عليه وسلم لم يؤدها الا في جماعة اذا تقرر هذا فالأقتصار في الاستدلال بحصة صلاة الحنيزة
فرادى على ما ذكرنا معني عن غيره فان تحقيق اجاع الصحابة على تجويز الصلاة عليه صلى الله
عليه وسلم عند موته فرادى ممنوع لانهم قد تفرقوا بعض تفرق في تلك الحال وان كان الباقيون
في المدينة جهورهم وأكبرهم ثم لو فرض الاجاع على ذلك فهو اجماع ~~مكوف~~ وانتهاضه
للاحتجاج فيه ما لا يخفى على عارف بالاصول ثم هذا مبني على صدور ذلك ولم يرد الا باسناد
ضعيف انهم فعلوا ذلك وأما ما يقال انه صلى الله عليه وسلم أوصاهم بأن يصلوا عليه فرادى
ففي اسناده عبد المنعم بن ادريس وهو كاذب وصرح بعض الحفاظ بان الحديث
موضوع (ولا يصلى على الغال) لامتناعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في غزاة خيبر من
الصلاة على الغال كما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه (وقائل نفسه) لحديث
جابر بن سمرة عند مسلم وأهل السنن ان رجلا قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم (والكافر) وذلك هو المعلوم منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فانه
لم ينقل عنه انه صلى على كافر وقد صرح بذلك القرآن الكريم قال الله عز وجل ولا تصل على
أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره (والشهيد) وقد اختلفت الروايات في ذلك وقد ثبت في صحيح
البخاري من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يصل على شهداء أحد
وأخرجه أيضا أهل السنن وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والحاكم من حديث أنس انه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يصل عليهم أقول لا يشك من له ادنى الميام بقن الحديث ان
أحاديث الترك أصح اسنادا وأقوى متناحي قال بعض الأئمة انه كان ينبغي لمن عارض أحاديث
النبي بأحاديث الاثبات ان يستحي على نفسه لكن الجهة التي جعلها الجوزون وجه ترجيح
وهي الاثبات لا ريب أنهم امن المربحات الاصولية انما الشأن في صلاحية أحاديث الاثبات
لمعاوضة أحاديث النفي لان الترجيح فرع المعارضة والحاصل ان أحاديث الاثبات هي روية
من طرق متعددة لكنهم اجمعوا على ما عليها وقد أطال الماتن الكلام على هذا في شرح المتن
وسرد الروايات المختلفة واختلاف أهل العلم في ذلك فليرجع اليه فان هذا المقام من المعارك
(ويصلى على القبر وعلى الغائب) لحديث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انتهى الى قبر وطب

فصلى عليه وصفووا خلفه وكبر أربعاً وهو في الصحيحين من حديث ابن عباس وكذلك صلته على قبر السوداء التي كانت تقم المسجد وهو أيضاً في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وصلى على قبر أم سعد وقد مضى لذلك شهر أخرجه الترمذي وصلى على النجاشي وهو أصحابه كما في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر وأبي هريرة وهو مات في دياره بالحبيشة فصلى عليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالمدينة والخلاف في الصلاة على القبر والغائب معروف ولم يأت المانع بشيء يعتد به أقول الأدلة ثابتة في الصلاة على القبر بثبوته لا بقابله أهل العلم بغير القبول ما فممن لم يصل عليه فالأمر أوضح من أن يخفى ولا تزال الصلاة مشروعة عليه ما علم الناس أنه لم يصل عليه أحد وما فممن قد صلى عليه فمثل حديث السوداء المتقدم ومعلوم أن الميت لا يدفن في عصره صلى الله عليه وسلم بدون صلاة عليه وأما المانعون من الصلاة على القبر مطلقاً فاشف ما استدلو به ما روى عنه صلى الله عليه وسلم في حديث السوداء المذكور أنه قال إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها بصلا في عليهم قالوا فهذا يدل على اختصاصه صلى الله عليه وسلم بذلك وتعقب بأنه صلى الله عليه وسلم لم يشكر على من صلى معه على القبور ولو كان خاصه لانكره عليهم وأجيب عن هذا التعقب بأن الذي يقع بالتبعية لا يصلح للاستدلال به على الفعل أصالة وأحسن ما يجاب به عن هذه الزيادة بأنهم درجة في هذا الحديث كما بين ذلك جماعة من أصحاب حماد بن زيد على أنه يمكن الجواب بأن كون الله ينور القبور بصلاة رسوله صلى الله عليه وسلم عليهم لا ينفي مشروعية الصلاة من غيره تأسياباً لاسيما بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي قال ابن القيم في اعلام الموقعين ردت هذه السنن المحكية بالمشابهة من قوله لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها وهذا حديث صحيح والذي قاله هو الذي صلى على القبر فهذا قوله وهذا فعله ولا يناقض أحدهما الآخر فإن الصلاة المنهي عنها إلى القبر غير الصلاة التي على القبر فهذه صلاة الجنائز هي الميت التي لا تختص بمكان بل فعلها في غير المسجد أفضل من فعلها فيه فالصلاة عليه على قبره من جنس الصلاة عليه على نفسه فانه المقصود بالصلاة في الموضعين ولا فرق بين كونه على النعش وعلى الأرض وبين كونه في بطنهم بخلاف سائر الصلوات فانهم لم تشرع في القبور ولا إليها لانهما ذريعة إلى اتخاذها مساجد وقد لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من فعل ذلك فأين ما لعن فاعله وحذر منه وأخبر أن أهله شرار الخلق كما قال إن من شرار الناس من تدركم الساعة وهم أحياء والذين يتخذون القبور مساجد إلى ما فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أرامتك مرة وبالله التوفيق

• (فصل ويكون المشي بالجنائز قسرياً) • حديث أبي بكر عن عذراء أحمد والنسائي وأبي داود والحاكم قال أقدماً يقتضاه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأنا لست كذا ترمي بالجنائز رملاً وأخرج البخاري في تاريخه قال أصرح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى تقطعت نعالنا يوم مات سعد بن معاذ وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أسرعوا بالجنائز فان كانت صالحة فقبروها إلى الخبز وإن كان غير ذلك فشير تضعونه عن رقابكم وقد ذهب الجمهور إلى أن الإسراع مستحب

قال ابن حزم بوجوبه وذهب بعض أهل العلم إلى أن المستحب التوسط لحديث أبي موسى قال
مررت برسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جنازة فمخض مخض الزق فقال رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم عليكم القصد أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي وفي أسنده ضعف
وأخرج الترمذى وأبو داود من حديث ابن مسعود قال سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم عن المشي خلف الجنائزة فقال مادون الخلب فان كان خسيراً لم يلقوه وان كان شراً فلا
يبعدوا أهل النار وفي أسنده مجهول ولا يثبت أن حديث أبي موسى لا يصلح للاحتجاج به
على فرض عدم وجود ما يعارضه فكيف وقد عارضه ما هو في الصحيحين بلقظ الأمر وأما
حديث ابن مسعود فلا ينافي الأسراع لأن الخلب هو ضرب من العدو ومادونه أسراع أقول
والحق هو القصد في المشي فالأحاديث المصرحة بمشروعية الأسراع ليس المراد بها الإفراط
في المشي الخارج عن حد الاعتدال والأحاديث التي فيها الإرشاد إلى القصد ليس المراد بها
الإفراط في البطء فيجمع بين الأحاديث بسلوك طريقة وسطى بين الإفراط والتفريط يصدر
عليها أنه أسراع بالنسبة إلى الإفراط في البطء وانما قصد بالنسبة إلى الإفراط في الأسراع
فيكون المشروع دون الخلب وفوق المشي الذي يفعله من عشي في غيرهم ويدل على ذلك
ما أخرجه الترمذى وأبو داود عن ابن مسعود قال سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن المشي
خلف الجنائزة فقال مادون الخلب وقد ضعفه جماعة بأبي ماجد المذكور في أسنده قبل أنه
مجهول وقيل منكر الحديث والراوى عنه يحيى الجابري وهو ضعيف وأخرج أحمد والنسائي
والحاكم عن أبي بكر قال لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واننا كنا نرمل بالجنائزة
رملاً فنعني نكاد نرمل أى نقارب الرمل (والمشي معها) سنة وهو ظاهر لأنه صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم كان يمشي مع الجنائز وهو أصح ما يقيده ذلك الأحاديث المتقدمة في صفة المشي
والأحاديث الآتية في التقدم والتأخر على الجنائزة ولحديث أبي هريرة الثابت في الصحيح من
اتبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً الحديث (والحل لها سنة) لحديث ابن مسعود قال من أتبع
جنازة فليصل بجوانب السرير كلها فإنه من السنة ثم إن شافه فليطويع وإن شافه فليدع أخرجه
ابن ماجه وأبو داود والطيالسي والبيهقي من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عنه وفي
الباب عن جماعة من الصحابة والأحاديث يقوى بعضها بعضها ولا تقصر عن إفادة مشروعية
الحل (والتقدم عليها والتأخر عنها سواء) لما ثبت في صحيح مسلم وغيره أن الصحابة كانوا يمشون
حول جنازة ابن الدحداح وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي والترمذى وصححه وابن حبان
وصححه أيضاً والحاكم وقال على شرط البخارى من حديث المغيرة أن النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم قال **الراكب** خلف الجنائزة والماشى أمامها قرياً منها عن يمينها وعن يسارها
ولفظ أبي داود والمشي يمشى خلفها وأمامها وعن يمينها وعن يسارها قرياً منها وفي لفظ لأحمد
والنسائي والترمذى الراكب خلف الجنائزة والماشى حيث شاء منها وأخرج أحمد وأهل السلف
والدارقطني والبيهقي وابن حبان وصححه من حديث ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم وأبا بكر وعمر يمشون امام الجنائزة وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن المشي امام الجنائزة
أفضل وبعضهم إلى أن المشي خلفها أفضل أقول فاذا لم يكن المشي امام الجنائزة أفضل فأقل

الاحوال أن يكون مساويا للمشي خلفها في الفضيلة ولم يأت حديث صحيح ولا حسن ان المشي خلف الجنائز افضل وأقوال العصاة مختلفة فالحق ان ذلك سواء ولا ينافيه رواية من روى انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منى امامها وأخلفها ذلك سواء لان المشي مع الجنائز انما يكون امامها وأخلفها أو في جوارها وقد ارشد الى ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما تقدم فكل مكان من الامكنة المذكورة هو من جملة ما ارشد اليه قال في الحجة وهل يمشي امام الجنائز أو خلفها وهل يحملها أربعة أو اثنان وهل يسلم من قبيل رجله أو من القبلة المختار ان الكل واسع وانه قد صح في الكل حديث أو أثر اه (ويكره الركوب) لحديث ثوبان قال خرجنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فرأى ناسا ركبا فقال ألا تستحيون ان ملائكة الله على أفئدةهم وأنتم على ظهور الدواب أخرجه ابن ماجه والترمذي وأخرج أبو داود من حديث ثوبان أيضا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى بدابة وهو مع جنازة فأتى أن يركبها فلما انصرف أتى بدابة فركب فقيل له فقال ان الملائكة كانت تمشي فلم أكن لأركب وهم يمشون فلما ذهبوا ركبته وقد خرج صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع جنازة ابن الدحداح ماشيا ورجع على فرس كما في حديث جابر بن مرة عنه الترمذي وقال صحيح ولا يضر الكراهة ما تقدم من قوله الراكب خلف الجنائز لانه يمكن أن يكون ذلك لبيان الجواز مع الكراهة أو المراد بان كون الراكب خلفها أن يكون بعد اعلى وجهه لا يكون في صورة من يمشي مع الجنائز (ويحرم النسي) لحديث حذيفة عند احمد وابن ماجه والترمذي وصححه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن النبي وحديث ابن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اياكم والنبي فان النبي عمل الجاهلية أخرجه الترمذي وفي اسناده أبو حمزة ميمون الأعور وليس بالقوى وفي الباب أحاديث والذى في الصحاح والقاموس والنهاية وغيرهما من كتب اللغة أن النبي الاخبار بموت الميت فظاهره تحريم ذلك وان لم يصعب ما يستكر كما كانت تفعله الجاهلية من ارسال من يعلن بخبر موت الميت على أبواب الدور والاسواق ولكنه قد ثبت أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى النجاشي للناس في اليوم الذي مات فيه أي اخبرهم وأخبر بقتلي مؤنة وقال في السوداء التي كانت تقف المسجد الأخرى توني بموتها فقلت هذه الأحاديث على جواز الاعلام بمجرد الموت لمن يحضر الغسل والتكفين والعلاوة والمنع منه لغير ذلك (والنيابة) لحديث من نبح عليه بعد ذبح بمانع عليه وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث المغيرة وعلى النياحة تحمل الاحاديث الواردة في النهي عن البكاء وان الميت يعذب ببكاء أهله عليه وفي صحيح مسلم من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الميت يعذب في قبره بمانع عليه وأخرج احمد ومسلم من حديث أبي مالك الأشعري النافحة انما تتب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب وأخرج الشيخان وغيرهما من حديث أبي موسى بلفظ أنا يرى من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرى من العالقة والخالقة والشاقة أقول الاحاديث في هذا الباب قد اختلفت فيها ما فيه الاذن بطلق البكاء ومنها ما فيه النهي عن مطلق البكاء ووردت أحاديث مصرحة بالنهي عن النوح كما تقدم

بعض ذلك ولم يأت ما يدل على جوازها واختلف الناس في الجمع بين الأحاديث فالذي يترجح
 الجزم بتعريم نفس النوح لأنه أمر زائد على البكاء وأما ما لا يستطاع دفعه من دمع العين
 وما يجز الطبع عن كفه من الصوت فلا مانع منه وعليه تحمل أحاديث الأذن بالبكاء وفيها
 ما يرشد إلى هذا فليعلم (وأتباعها بنار وشرق الجيب والدعاء بالويل والثبور) لحديث أبي بردة
 قال أوصى أبو موسى حين حضره الموت فقال لا تتبعوني بعجمر قالوا أو سمعت فيه شيئا قال نعم
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنوجه ابن ماجه وفي أسناده مجهول وقد كان هذا الفعل
 من أفعال الجاهلية وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم قال ليس منام من ضرب الخدود وشرق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية (ولا يبعد
 المتبع لها حتى توضع) لحديث إذا رأيت الجنائز تقوموا لها فمن اتبع فلا يجلس حتى توضع
 وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة نحوه
 وقد وردت أحاديث صحيحة في القيام للجنائز إذا مرت بن كان قاعدا كحديث إذا رأيت الجنائز
 تقوموا لها حتى تخلصكم أو توضع وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر وغيره وأخرج
 مسلم من حديث علي قال قام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعض في الجنائز ثم قعد
 وفي رواية من حديثه قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أبى بالقيام في الجنائز
 ثم جلس بعد ذلك وأمر نبال الجلود وأمر أحد وابن ماجه وأبو داود وابن حبان وأخرج أبو داود
 والترمذي وابن ماجه والبراز من حديث عباد بن الصامت أن يهوديا قال لما كان النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقوم للجنائز هكذا فعل فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 اجلسوا واخافوهم وفي أسناده بشر بن أبي رافع وليس بالقوي كما قال الترمذي وقال البراز
 تفرد به بشروهولين فأفاد ما ذكرناه (أن القيام لها) إذا مرت (منسوخ) وأما القيام الماشي
 خلفها حتى توضع على الأرض فمحكم لم ينسخ قال القاضي عياض ذهب جمع من السلف إلى أن
 الأمر بالقيام منسوخ بحديث علي هذا أقول وهذا الحديث بلغظ ثم قعد لا يصلح لنسخ
 الأحاديث الصحيحة المصرحة بأمره صلى الله عليه وسلم لنبال القيام وعلى ذلك بان الموت فزع
 وقام للجنائز فقبيل أنها جنازة يهودي فقال أليست نفسا غايه ما يدل عليه قعوده من بعد
 هو أن القيام ليس بواجب عليه وقد تقر في الأصول أنه إذا فعل فعلا لم يظهر منه التأسى به فيه
 وكان ذلك مخالفا لما قد أمر به الأمة أو تمها عنه فانه يكون مختصا به ويبقى حكم الأمر
 أو النهي للإمارة على حاله واظن الأمر نبال الجلود أن بلغ إلى حد الاعتبار صلح للنسخ ويؤيده
 حديث عباد بن الصامت المتقدم وفيه ما تقدم والمقام عندي من المضائق

• (فصل ويجب دفن الميت) أي مواراة جيفته (في حفرة) قبر بحيث لا تنبشه السباع
 و (تقنه من السباع) ولا تخرجه السيول المعتادة ولا خلاف في ذلك وهو ثابت في الشريعة
 ثبتوا ضروريا وقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احفروا وأعمقوا وأحسنوا أخرجه
 النسائي والترمذي وصححه (ولا بأس بالضرع والجدأ ولي) لأن الجدد أقرب من أكرام الميت
 وأهالة التراب على وجهه من غير ضرر وسوء أدب ودليله حديث أن أبا عبيدة بن الجراح كان
 يضرح وأن أبا طلحة كان يلحد وقد أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف

وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث أنس قال لما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان رجل يلحد وآخر يصرخ فقالوا استغفروا وبنا وبعث اليهما فافهم ما سبق تركاه فأرسل اليهما فسبق صاحب اللحد فلحدوا له واسناده حسن فتقريره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للرجلين في حياته هذا يلحد وهذا يصرخ يدل على أن السكك جائز وأما أولوية اللحد فلحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللحد لنا والشق لغيرنا أخرجه أحمد وأهل السنن وقد حسنه الترمذي وصححه ابن السكك مع أن في اسناده عبد الأعلى بن عامر وهو ضعيف وأخرج أحمد والبرار وابن ماجه من حديث جرير بن نحو وفيه عثمان بن عمر وهو ضعيف وقد ذهب إلى ذلك الأكثر وحكى النووي في شرح مسلم اتفاق العلماء على جواز اللحد والشق وعلى كل حال اللحد أولى للخروج من الرية وإن كان المقام مقام احتمال (و يدخل الميت من مؤخر القبر) لحديث عبد الله بن زيد أنه أدخل ميتاً من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة أخرجه أبو داود وأخرج ابن ماجه من حديث أبي رافع قال سل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سعد بن معاذ سلاً وقد روى الشافعي من حديث ابن عباس وأبو بكر النجاد من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سل من قبل رأسه سلاً وقد روى البيهقي من حديث ابن عباس وابن مسعود وبريدة أنهم أدخلوا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من جهة القبلة وقد ضعفها البيهقي ولا يعارض السنة ما وقع من بعض الصحابة عند دفنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (ويوضع على جنبه الأيمن مستقبلاً) وهو مما لا أعلم فيه خلافاً (ويستحب حشو التراب من كل من حضر ثلاث حشيات) لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى على جنازة ثم أتى قبر الميت فحشي عليه من قبل رأسه ثلاثاً أخرجه ابن ماجه وأبو داود واسناده صحيح لا كما قال أبو حاتم وأخرج البرار والدارقطني من حديث عامر بن ربيعة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حشي على قبر عثمان بن مظعون ثلاثاً في الباب غير ذلك (ولا يرفع القبر زيادة على شبر) لحديث علي بن مسعود وأهل السنن أنه بعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أن لا يدع تمثالاً الاطمسه ولا قبراً مشرفاً الا سواه وفي مسلم أيضاً وغيره من حديث جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يبنى على القبر وأخرج سعيد بن منصور والبيهقي من حديث جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رش على قبر أبيه إبراهيم ووضع عليه حصياً ورفع شبرا أقول الأحاديث الصحيحة وردت بالنهي عن رفع القبور وقد ثبت من حديث أبي الهياج ما تقدم فما صدق عليه أنه قبر مرفوع أو مشرف لغة فهو من منكرات الشريعة التي يجب على المسلمين انكارها وتسويتها من غير فرق بين نبي وغير نبي وصالح وطالح فقد مات جماعة من أكابر الصحابة في عصره صلى الله عليه وسلم ولم يرفع قبورهم بل أمر عليها بتسوية المشرف منها ومات صلى الله عليه وسلم ولم يرفع قبراً مصحبه وكان من آخر قوله لعن الله اليهود اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد ونهى أن يفسدوا قبورهم وثنا لحق الصالحين والعلماء أن يكون شعارهم هو الشعائر الذي أرشدهم اليه صلى الله عليه وسلم وتخصيصهم بهذه البدعة المنهى عنها تخصيص لهم بما لا يناسب العلم والفضل فانهم لو تكلموا بالضجوا من اتخاذ الأبنية على قبورهم وزخرفتها لانهم لا يرضون

بان يكون لهم شعار من مبتدعات الدين ومنهياته فان رضوا بذلك في الحياة كن يومى من بعده
 أن يجعل على قبره بناءً ويرخوفه فهو غير فاضل والعالم يزجره عنه عن أن يكون على قبره ما هو
 مخاف لهدى نبيه صلى الله عليه وسلم فما أقبح ما ابتدعه جهلة المسلمين من زخرفة القبور
 وتشبيدها وما أسرع ما خالفوا وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته فجعلوا قبره على
 هذه الصفة التي هو عليها الآن وقد شد من عضده هذه البدعة ما وقع من بعض القههات من
 تسويغها لأهل الفضل حتى دونوها في كتب الهداية والله المستعان ومثل هذا التسويغ
 الكذب على القبور بعد ورود صريح النهي عن ذلك في الأحاديث الصحيحة كأنه لم يكف
 الناس ابتداعهم في مطعمهم ومشر بهم وملبوسهم وسائر أمور دينهم فجعلوا على قبورهم
 شيئاً من هذه البدع لتنادى عليهم بما كانوا عليه حال الحياة وتغالوا في ذلك حتى جعلوا تحتها
 بأهل العلم والفضل اللهم غفر أوما جعلوا وجهها لرفع القبور وهو تمييز الأجل الزايرة فهذا
 ممكن بوضع حجر على القبر أو بوضع قضيب أو نحو ذلك لا بتشديد الابنية ورفع المحيطات والقبب
 وتزويق الظاهر والباطن (والزيارة للموتى مشروعة) أي زيارة القبور لحديث كنت نهيتكم
 عن زيارة القبور فقد أذن محمد في زيارة قبر أمه فزوروها فانها تذكركم الآخرة أخرجه الترمذي
 وصححه وهو في صحيح مسلم وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة بنحو ذلك وفي الباب أحاديث
 وقد قيل باختصاص ذلك بالرجال لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن
 زوارات القبور أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وابن حبان في صحيحه وفي الباب عن
 حسان بن ثابت عند أحمد وابن ماجه والحاكم وعن ابن عباس عند أحمد وأهل السنن والحاكم
 والبخاري بأسانيد فيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف وقد وردت أحاديث في نهى النساء عن
 اتباع الجنائز وهي تقوى المنع من الزيارة وروى الأثرم في سننه والحاكم من حديث عائشة
 أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يرخص لهن في زيارة القبور وأخرج ابن ماجه عنها
 مختصراً أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص في زيارة القبور فبيحسكن انما أرادت
 الترخيص الواقع في قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فزوروها كما سبق فلا يكون في ذلك حجة
 لان الترخيص العام لا يعارض النهى الخاص لكنه يؤيد ما رويته عائشة ما في صحيح مسلم عنها
 انما قالت يا رسول الله كيف أقول اذا زرت القبور قال قولي السلام على أهل البدار من
 المؤمنين الحديث وروى الحاكم أن فاطمة رضي الله تعالى عنها كانت تزور قبر عمها حمزة كل
 جمعة ويجمع بين الأدلة بان المنع لمن كانت تفعل في الزيارة ما لا يجوز من نوح ونحوه والأذن لمن لم
 تفعل ذلك أقول استدلو البجواز بأحاديث الأذن العام بالزيارة وغير خاف على عارف بالاصول
 أن الأحاديث الواردة في النهى للنساء عن الزيارة والتشديد في ذلك حتى لعن صلى الله عليه وسلم
 من فعلت ذلك بل وردت أحاديث صحيحة في نهين عن اتباع الجنائز فزيارة القبور بمنع من
 بالاولى وشدد في ذلك حتى قال للبتول رضي الله عنها لو بلغت معهم بعن أهل الميت الكدى
 ما رأيت الجنة حتى يراها جديك فهذه الأحاديث مخصوصة لأحاديث الأذن العام بالزيارة
 لكنه يشكل على ذلك أحاديث أخر منها حديث عائشة المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم
 عليها كيف تقول اذا زرت القبور ومنها ما أخرجه البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم

مر بأمرأة تبكي على قبر ولم ينكر عليها الزيارة قال القرطبي اللعن المذكور في الحديث إنما هو لمكثرات من الزيارة لما تقتضيه الصيغة من المبالغة يعني لفظ زوارات قال ولعل السبب ما ينفى اليه ذلك من تفصيل حق الزوج (ويقف الزائر مستقبلاً للقبلة) الحديث أنه جلس رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مستقبلاً للقبلة لما خرج إلى المقبرة أخرجه أبو داود من حديث البراء وهو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خرج في هذا الحديث مع جنازة فافاد مشروعية قعود من خرج من الجنازة مستقبلاً حتى يدفن وكذلك مشروعية الاستقبال للزائر لكونه قد خرج إلى المقبرة كما يخرج من معه جنازة وقعد كما يقعد وقد كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول عند الزيارة السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين وإن شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العاقبة فينبغي للزائر أن يقول كذلك وقال في الحجة وفي رواية السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لنا وللكم وأنتم سلفنا ونحن بالآثر والله تعالى أعلم (ويحرم اتخاذ القبور مساجد) الأحاديث في ذلك كثيرة ثابتة في الصحيحين وغيرهما وأهلنا ألقاظ منها لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد وفي لفظ قائل الله اليهود الحديث وفي لفظ لا اتخذوا قبري مسجد وفي آخر لا اتخذوا قبري وثناً واتخاذ القبور مساجد أهم من أن يكون بمعنى الصلاة إليها أو بمعنى الصلاة عليها وفي مسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها ولا عليها قال البيهقي وأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لاتعظيمه ولا توجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد انتهى وتعقبه في سبيل السلام وقال قوله لاتعظيمه يقال اتخذ المسجد بقربه وقصد التبرك به تعظيمه ثم أحاديث النهي مطابقة ولا دليل على التعليل بما ذكره والظاهر أن العلة سد الذريعة والبعد عن التشبه بعبدة الأوثان التي تعظم الجادات التي لا تسمع ولا تنفع ولا تضر ولما في اتفاق المال في ذلك من العبث والتبذير الخالي عن النفع بالكلية ولأنه سبب لا يقاد السرج عليها الملعون فاعله ومقاسده ما بقى على القبور من المشاهد والقباب لا تقصر وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج وقد حققنا ذلك في رسالة مستقلة انتهى (وزخرفتها) الحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما أمرت بتشيد المساجد أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان قال ابن عباس لتزخرفتها كما زخرفت اليهود والنصارى والتشيد رفع البناء وتز بينه بالتشيد وهو الجص والحديث ظاهر في الكراهة أو التحريم لقول ابن عباس كما زخرفت اليهود والنصارى فإن التشبه بهم محرم وذلك أنه ليس المقصود من بناء المساجد إلا أن تسكن الناس من الحر والبرد وتز بينه يشغل القلوب عن الاقبال على الطاعة ويذهب الخشوع الذي هو روح جسم العبادة والقول بأنه يجوز تز بين الحراب باطل قال المهدي في البحر أن تز بين الحرمين لم يكن برأى ذي حل وعقد ولا سكوت رضاى من العلماء وانما فعله أهل الدول الجبارة من غير موافقة لاحد من أهل الفضل وسكت المسلمون والعلماء من غير رضا وهو كلام حسن وفي قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما أمرت اشعاراً بأنه لا يحسن فانه لو كان حسناً لأمر الله تعالى به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخرج البخاري من حديث ابن همران

مسجده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان على عهد ميمنيا بالبن وسقفه الجريد وعده خشب
 الخلل فلم ير فيه أبو بكر شيئا وزاد فيه عمرو بن شاة على بنائه في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم بالبن والجريد وأعاد عده خشبا ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كبيرة وبني جدرانها
 بالابهار المنقشة والقصة وجعل عده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج قال ابن بطال وهذا
 يدل على أن السنة في بانيان المساجد القصد وترك الغلو في تحسينه فقد كان عمر رضي الله تعالى
 عنه مع كثرة الفتوحات في أيامه وكثرة المال عنده لم يغير المسجدين كما كان عليه وإنما احتاج
 إلى تجديد لانه جريد الخلل كان قد خسر في أيامه ثم قال عند عمارته أكن الناس من المطر وإياك
 أن تحمر أو تصفر فتقتن الناس ثم كان عثمان المال في زمنه أكثر لحسنه بما لا يقتضي الزخرفة
 ومع ذلك أنكربعض الصحابة عليه وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك وذلك في
 أواخر عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن انكار ذلك خوفا من الفتنة قتال
 (وتسريحها) لحديث لعن الله زائرات القبور والمقنذين عليها المساجد والسرج أخرج
 أحمد وأبو داود والترمذي والتهذيب وحسنه وفي أسناده أبو صالح بإسناد وفيه مقال وأخرج
 أحمد ومسلم وأهل السنن عن جابر قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يجصص
 القبور وأن يعقد عليه وأن يبنى عليه وزاد الترمذي وأن يكتب عليه وأن يوطأ وصححه وأخرج
 النهي عن الكتابة أيضا الترمذي وقال الحاكم أن الكتابة وإن لم يخرجهما مسلم فهي على شرطه
 (والقعود عليها) لما أخرجه مسلم وأحمد وأهل السنن من حديث أبي هريرة قال لا يجلس
 أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فقلص إلى جلده خيرة من أن يجلس على قبر وأخرج أحمد بإسناد
 صحيح عن عمرو بن حزم قال رأى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم متكئا على قبر فقال
 لا تؤذ صاحب هذا القبر قال في الطجة البالغة ومعنى أن لا يعقد عليه قيل أن يلزمه المزورون
 وقيل أن يطأ القبور وعلى هذا فالعنى إكرام الميت فالحق التوسط بين التعظيم الذي يقارب
 الشرك وبين الإهانة وترك الموالاتية (وسب الاموات) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 لا تسبوا الاموات فانهم قد أفضوا إلى ما قدموا أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة
 وأخرج أحمد والترمذي من حديث ابن عباس لا تسبوا امواتنا فتؤذوا أحياءنا وفي أسناده
 صالح بن نهيمان وهو ضعيف ولكنه يشمله ما ورد بهما من حديث سهل بن سعد والمغيرة
 أقول أما السباب للاموات من الشافعيين لهم القائلين بالصلاة عليهم في هذا أجل الحاملون
 الجنائز اليهم فإذا كان لا يستجيز الدعاء للميت كمن يكون مثلام معلوم التفريق في دعاء المصلي
 لنفسه ولسائر المسلمين إذا أبلغته الضرورة إلى الصلاة عليه ومن حسن إسلام المرتكبه ما لا يعنيه
 دعاء غيره إلى ما لا يريد طوي لمن شغلته محبته عن عيوب الناس قال بعض المقصيرين
 لرجل من أهل العلم ألا تلعن فلا تلعن ولا تلعن فلما قال وهل تعبدنا الله بذلك قال نعم قال فحق عهدك بلعن
 الشيطان وفرعون فانهم ما من رؤس هذه الطائفة التي زعمت أن الله تعبدك بلعننا قال لا أدري
 قال لقد فرطت فيما تعبدك الله به وترك ما هو أحق بما تعبد فعل فعر فذلك المقصير خطاه
 (والتعزية مشروعة) لحديث من عزى مصابا فله مثل أجره أخرجه ابن ماجه والترمذي
 والحاكم من حديث ابن مسعود وقد أنكر هذا الحديث على علي بن عاصم وأخرج ابن ماجه

من حديث عمرو بن حزم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبته الا كساه الله عز وجل من حلل الكرامة يوم القيامة ورجال اسناده ثقات وأخرج الشافعي من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال لما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجاءت التعزية فسمعوا قائل يقول ان في الله عزامن كل مصيبة وخلفامن كل هالك ودر كامن كل فائت فبالله فنقوا واباه فارجوا فان المصاب من حرم الثواب وفي اسناده القاسم بن عبيد الله بن عمرو وهو متروك وأخرج البخاري ومسلم من حديث اسامة بن زيد قال كان عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فارسيت اليه احدى بناته تدعوه وتجنه ان يصيبها أو ابنا لها في الموت فقال للرسول ارجع اليها فأخبرها ان الله ما أخذ ولله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى فمرها فتصبر ولتعتب فينبغي التعزية بهذه الالفاظ الثابتة في الصحيح ولا يعدل عنها الى غيرها (وكذلك اهداء الطعام لاهل الميت) لحديث عبد الله بن جعفر قال لما جاء نبي جعفر حين قتل قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد اتاهم ما يشغلهم أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن السكن وحسنه الترمذي وأخرج شعوبه أحمد والطبراني وابن ماجه من حديث اسماء بنت عميس أم عبد الله بن جعفر وأخرج أحمد وابن ماجه باسناد صحيح من حديث جرير قال كان قد اجتمع الى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة ولا يعارض هذا ما قد ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وشرف وكرم

• (كتاب الزكاة) •

وهي فريضة من فرائض الدين وركن من أركانه وضروري من ضرورياته ولكنها لا تجب الا فيما أوجب فيه الشارع الزكاة من الاموال وبينه للناس فان ذلك هو بيان لمثل قوله خذ من أموالهم صدقة وآتوا الزكاة كما بين للناس قوله تعالى اقيموا الصلاة ما شرعه الله تعالى من الصلوات التي ينهار رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للناس قال الماتن وقد توسع كثير من أهل العلم في ايجاب الزكاة في أموال لم يوجب الله الزكاة فيها بل صرح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في بعض الاموال بعدم الوجوب كقوله ليس على المرفق عبده ولا فريضة صدقة وقد كان للصحابه أموال وجواهر وتجارات وخضراوات ولم يأمرهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتزكيتها ذلك ولا طلبها منهم ولو كانت واجبة في شيء من ذلك لبين للناس ما نزل اليهم فقد أوردنا في هذا المختصر ما تجب فيه واشترنا الى أشياء من الاموال التي لازكاتها مما قد جعله بعض أهل العلم من الاموال التي تجب فيها الزكاة كما ستمع ذلك ٥١ (تجب في الاموال التي ستأتي) بيانها عن قريب واجتعت الامة على أن منع الزكاة كبيرة قال في المعالم الكبرية هي فريضة محكمة يكفر جاحدها ويقتل مانعها قال مالك الامر عندنا ان كل من منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها كان حقه عليهم جهاده حتى يأخذوه ولهمنه ويبلغه ان ابا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه قال لو منعوني عقالا لجاهدتهم عليه كذا في المسوى (اذا كان المالك مكلفا) اعلم ان هذه المقالة قد ينوب عنها ذهن من يسمعها فاذا راجع الانصاف ووقف حبت أوقفه الحق علم ان هذا هو الحق ويسانه ان الزكاة هي أحد أركان الاسلام

ودعائه وقوائمه ولا خلاف انه لا يجب شيء من الاربعة الاركان التي الزكاة خامستها على غير
مكلف فايجب الزكاة عليه ان كان بدليل فها هو فاجابه عن الشارع في هذا شيء مما تقدم به الحجة
كايروى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه امر بالتجارة في أموال الايتام لئلا تأكلها
الزكاة فلم يصح ذلك في شيء مرفوعا الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فليس مما تقوم به الحجة
وأما ما روى عن بعض الصحابة فلا حجة فيه أيضا وقد عورض بمثله كما روى البيهقي عن ابن
مسعود قال من ولي مال يقيم فليخلص عليه السنين فاذا دفع اليه ماله اخبره بما فيه من الزكاة
فان شاء تركه وان شاء تركه وروى في ذلك عن ابن عباس وان قال قائل ان الخطاب في الزكاة
عام كقوله خذ من أموالهم ومحوه فذلك ممنوع وليس الخطاب في ذلك الا لمن يصلح له الخطاب
وهم المكلفون وأيضا بقية الاركان بل وسائر التكليف التي وقع الاتفاق على عدم وجوبها
على من ليس بمكلف الخطابات بها عامة للناس والصبي من جملة الناس فلو كان عموم الخطاب
في الزكاة مسوغا لاجبا على غير المكلفين لكان العموم في غيرها كذلك وانه باطل بالاجماع
وما استلزم الباطل باطل مع ان تمام الآية أعني قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة يدل على
عدم وجوبها على الصبي وهو قوله تطهرهم وذكركم بها فانه لا معنى لتطهير الصبي والمجنون ولا
لتركته فاجابه ما روى عن بعض الفقهاء في سائر الاركان الاربعة لزمهم ان يجملوه بغيره في
الركن الخامس وهو الزكاة وبالجملة فاموال العباد محرمة بنصوص الكتاب والسنة لا يملكها
الا القراض وطبقة النفس أو ورود الشرع كالزكاة والدية والارث والشفعة ونحو ذلك فمن
زعم انه يحل مال أحد من عباد الله سوا من كان قلم التكليف عنه مرفوعا عليه البرهان
والواجب على المنصف ان يقف موقف المنع حتى يزجره عنه الدليل ولم يوجب الله تعالى على
ولي التيمم والمجنون ان يخرج الزكاة من مالهما ولا أمر بذلك ولا سوغه له بل وردت في أموال
اليتامى تلك القوارع التي تصدع لها القلوب وترجف لها الائمة أقول وأما اشتراط الاسلام
فالأرجح ان الكفار مخاطبون بجميع الشرعيات لئلا يمنع صحتهم منهم مانع الكفر فليس
الاسلام شرطاً في الوجوب بل الكفر مانع عن العفة والمكلف مخاطب برفع الموانع التي
لا يجزئ عنه ما وجب عليه مع وجودها فخذ هذه قاعدة كلية في كل باب من الابواب التي
يجعلون الاسلام فيها شرطاً للوجوب واما اشتراط الحرية فلا ريب ان هذا الاشتراط انما يمت
على قول من قال ان العبد لا يملك وهي مسألة قد تعارضت فيها الأدلة بما لا يتسع المقام بسطه
وهذه شرطية حقيقة عند القائل بعدم تلك العدم لانه لا يجب على العبد ان يسعى في تحرير
نفسه لتجب عليه الزكاة لما تقر ان تحصيل شرط الواجب ليجب فلا وجوب على العبد
حال العبودية بخلاف الكافر فان الوجوب ثابت عليه في حال كونه ولا كونه لانه لا تمت تادية
الواجب الا بازالة المانع وهو الكفر وما لا يمت الواجب الا به يجب كوجوبه ومن ههنا يتبين
لنا الفرق بين هاتين القاعدتين فالاولى تستعمل قبيل وجوب ذلك الواجب على الشخص
والثانية بعد وجوبه عليه مع مانع يمنعه عنه وبما ينبغي أن يجعل شرطاً في وجوب الزكاة
التكليف كما فعل الماتن رحمه الله مع انهم اشروعوا للتطهرة والتركية كما نطق بذلك القرآن
وهو ما لا يكونان اعمير المكلفين فمن أوجب على الصبي زكاة ماله تمسكاً بالعمومات فليوجب

عليه بقية الاركان الاربعة تمسك بالعمومات وبالجملـة فالاصـل في أموال العباد الحرمـة
لاتأكلوا أموالكم منكم بالباطل لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه ولا سيما أموال
اليتامى فان القوارع القرآنية والزواجر الحديثية فيها أظهر من أن تذكر وأكثـر من أن
تقتصر فلا بد من ولي اليتيم اذا أخذ الزكاة من ماله من التبعة لانه أخذ شيأ لم يوجبـه الله على
المالك ولا على الولي ولا على المال أما الاول فلان المفروض انه متى لم يحصل له ما هو مناط
التكاليف الشرعية وهو البلوغ وأما الثاني فلانه غير مالك للمال والزكاة لا تجب على
غير مالك وأما الثالث فلان التكاليف الشرعية محتصة بهذا النوع الانساني لا تجب على
دابة ولا جاد والله أعلم

• (باب زكاة الحيوان) •

(انما تجب منه في الذم) أى الماشية وهى فى أكثر البلدان الابل والبقر والغنم ويحجمها
اسم الانعام وأما الخيل فلان أكثر صرورها لا تناسل نسلها وافر الا فى أقطار يـدية كتركستان
كذا فى الحجة (وهى الابل والبقر والغنم) فتؤخذ من كل صرمة من الابل ناقة ومن
كل قطيع من البقر بقرة ومن كل نلـة من الغنم شاة مثلا ثم يعرف كل واحد من هذه بالنـال
والقسمة والاستقراء ليتخذ ذلك ذريعة الى معرفة الحدود الجامعة المانعة كذا فى الحجة
وكونها لا تجب فى غير الثلاثة الانواع من الحيوانات فلان الذى بين الناس ما نزل اليهم لم يوجبها
عليهم فى غيرها وأما ما ورد من ذكر حق الله تعالى فى الخيل فالمراد به الجهاد

• (فصل اذا بلغت الابل خمسا فمباشرة فى كل خمس شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها ابنة
مخاض أو ابن لبون وفى ست وذلائن ابنة لبون وفى ست وأربعين حقة وفى احدى وستين جذعة
وفى ست وسبعين بنتا لبون وفى احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين فاذا زادت فى كل
أربعين ابنة لبون وفى كل خمسين حقة) هذا التفصيل فى فرائض الصدقة هو الثابت فى حديث
انس أن أبابكر كتب لهم ان هذه فرائض الصدقة التى فرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم على المسلمين ثم ذكر فيه ما يجب فى كل عدد كما فى هذا المختصر ثم قال فيه فاذا تسايـن اسنان
الابل فى فرائض الصدقات فن بلغت عنده صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة
فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر ناله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة
الحقة وليست عنده الا جذعة فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ومن
بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده ابنة لبون فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان
استيسر ناله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده الا حقة فانها
تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست
عنده ابنة لبون وعنده ابنة مخاض فانها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر ناله أو
عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة مخاض وليس عنده الا ابن لبون ذكر فانه يقبل
منه وليس معه شىء ومن لم يكن معه الا أربع من الابل فليس فيها شىء الا أن يشاء ربهم وقد
أخرج هذا الحديث أحمد والنسائى وأبو داود وأخرجه أيضا البخارى ومرفقانى صحيحه قال ابن
حزم هذا كتاب فى نهاية الصحة عمل به الصديق بحضرة العالم ولم يخالفه أحد وصححه ابن حبان

وغيره وقد أخرج أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه والدارقطني والحاكم والبيهقي نحوه ما شغل عليه المختصر من حديث الزهري عن سالم عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد كتب الصدقة ولم يخزجها إلى عماله حتى توفي فأخرجها أبو بكر فعمل بها حتى توفي ثم أخرجها عمر من بعده فعمل بها قال فلقد هلك عمر يوم هلك وان ذلك لقرون بوصيته ثم ذكر الحديث قال في الحقة وقد استفاض ذلك من رواية أبي بكر وعمر وابن مسعود وعمر وابن حزم وغيرهم بل صار متواترا بين المسلمين انتهى

• (فصل ويجب في ثلاثين من البقر تباع أو تبعة وفي أربعين مسنة ثم كذلك) يدل على ذلك ما أخرجه أحمد وأهل السنن وابن حبان والحاكم وصحاحهم من حديث معاذ بن جبل قال بعثنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى اليمن وأمرني أن آخذ من كل ثلاثين من البقر تبعة أو تبعة ومن كل أربعين مسنة فإذا زادت على الأربعين فلا شيء في الزائد حتى يبلغ سبعين وفيها نبيع ومسنة إلى ثمانين وفيها مستقن ثم كذلك قال ابن عبد البر في الاستدكار لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ وأنه النصاب المجمع عليه

• (فصل ويجب في أربعين من الغنم شاة إلى مائة وأحدى وعشرين وفيها شاتان إلى مائتين وواحدة وفيها ثلاث شياه إلى ثلثمائة وواحدة وفيها أربع ثم في كل مائة شاة) هذا التفصيل هو الثابت في حديث أنس وحديث ابن عمر اللذين تقدم تخريجهما في باب زكاة الإبل وقد وقع الإجماع على ذلك

• (فصل ولا يجمع بين مفترق من الأنعام ولا يفرق بين مجمع خشية الصدقة) لهنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك كما في كتاب أبي بكر المحكى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد تقدمت الإشارة إليه وكذلك في حديث ابن عمر كما في الكتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ذلك كما سبقت الإشارة إليه وكذلك وقع التصريح بالتهنى عن ذلك في غير الحديثين المذكورين فإن فيه التهنى كذلك ومعنى التفريق بين مجمع أن يكون له ثلاثة أنفار لكل واحد أربعة شاة فإذا لم يجمعوها كان على كل واحد شاة وإذا جمعوها لم يجب فيها الأشاة وصورة الجمع بين مفترق أن يكون لرجلين مائتا شاة وشاة فيكون عليهم ما فيها ثلاث شياه فيفرقون ما حتى لا يكون على كل واحد منهم ما الأشاة واحدة ونحو ذلك من الصور وهذا على اعتبار المسرح والمراح والخلطة وإن اختلف المالكون كما دلت على ذلك الأدلة (ولا شيء فيها دون الفريضة) ولا خلاف في ذلك (ولا في الأوقاص) وهي ما بين الفريضةين فلا خلاف في ذلك أيضا إلا في رواية عن أبي حنيفة وفي حديث معاذ عند أحمد وغيره أن الأوقاص لا فريضة فيها (وما كان من خليطين فيمراجهما بالسوية) لما وقع في الكتابين المذكورين من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وما كان من خليطين فانهما يتراجعا بالسوية والمراد انهما إذا خلطا ما يملكانه من المراسى فبلغت النصاب أخرجاز زكاة تلك المشابهة للخلوطة وكان على كل واحد بحسب ما يشتهه وصورة ذلك أن يكون لكل واحد منهم ما عشرة شاة فباخذ المصدق من الأربعين شاة من ملك أحدهما فيرجع على صاحبه بنصف قيمته وهذا على أن مجرد خلط الثمر يكتفي بملك ما يصيرهما بمنزلة المشابهة للملكة لرجل واحد وهو الحق كما دلت على ذلك

*** (باب زكاة الذهب والفضة) ***

ذلك

ذلك وهو مردود وذهب الى اعتبار الحول الاكثر وذهب ابن عباس وابن مسعود ودود الى انه يجب على المالك اذا استغاد نصيباً من كيه في الحال تمسك بما دل على مطلق الوجوب وهو اهمال للقيد (ولاشئ فيعادون ذلك) قال في الحجة وهل في الحلي زكاة الاحاديث فيه متعارضة واطلاق الكثرة عليه بعدم معنى الكثرة حاصل والخروج من الاختلاط أحوط وفي الموطأ كانت عائشة تلي بنات أخيم أيتام في هجرها لهن الحلي فلا تخرج من حليهن الزكاة قال مالك بن كان عنده تبرأ وحلي من ذهب أو فضة لا يتفقد به اللبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام بوزن فيؤخذ ربع عشره الآن ينقص من وزن عشرين ديناراً عينا وماتى درهم فان نقص من ذلك فليس فيه زكاة وانما تكون الزكاة اذا كان انما يسكه لغير اللبس فأما التبر والحلي المكسور الذي يريد أهله للاحه ولبسه فأما هو بمنزلة المتساع الذي يكون عند أهله فليس على أهله فيه زكاة قال مالك ليس في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر زكاة قلت قال به الشافعي في أظهر قوليه وخصه بالمباح وأما المظهور كاللؤلؤ والسوار والخيل للرجل فيجب فيه الزكاة بكل حال وعند الحنفية تجب في الحلي اذا كان من ذهب أو فضة دون اللؤلؤ ونحوه (ولا زكاة في غيرهما من الجواهر) كالدر والياقوت والزمرد والاماس واللؤلؤ والمرجان ونحوها لعدم وجود دليل يدل على ذلك والبراهة الاصلية مستحجة وقد تقدم في أول كتاب الزكاة ما يقيد هذا أقول ليس من الورع ولا من الفقه ان يوجب الانسان على العباد ما لم يوجبه الله عليهم بل ذلك من الغلو المفض والاستدلال بمثل خدم أموالهم صدقة يستلزم وجوب الزكاة في كل جنس من أجناس ما يصدق عليه اسم المال ومنه الحديد والنحاس والرصاص والصاب والقراش والحجر والمدر وكل ما يقال له مال على فرض انه ليس من أموال التجارة ولم يقل بذلك أحد من المسلمين وليس ذلك لورود أدلة تخصص الأموال المذكورة من عموم خذ من أموالهم حتى يقول قائل انما تجب زكاة ما لم يخصه دليل لبقائه تحت العموم بل الذي شرع الله فيه الزكاة من أموال عباده هو أموال مخصوصة وأجناس معلومة ولم يوجب عليهم الزكاة في غيرها فالواجب حمل الاضافة في الآية الكريمة على العهد المتقرر في علم الأصول والنحو والبيان ان الاضافة تنقسم الى الاقسام التي تنقسم اليها اللام ومن جملة أقسام اللام العهد بل قال الحق الرضى انه الاصل في اللام اذا تقرر هذا فالجواهر والآلات والدر والياقوت والزمرد والعقيق واليسر وسائر ما له نقاسة وارتفاع قيمة لا وجه لايجاب الزكاة فيه والتعليل للوجوب بمجرد النقاسة ليس عليه أمانة من علم ولو كان ذلك صحيحاً لكان في المصنوعات من الحديد كالسيوف والبنادق ونحوها ما هو نفس وأعلى غناو يلحق بذلك الصين والبلور واليشم وما يتعسر الاطاعة به من الاشياء التي فيها نقاسة للناس اليها رغبة فمأحسن الانصاف والوقوف على الحد الذي رسمه الشارع وراحة الناس من هذه التكاليف التي ما أنزل الله بها من سلطان على ان الآية التي أوقعت كثيراً من الناس في ايجاب الزكاة في مالهم بوجبه الله وهي خذ من أموالهم قد ذكرتم أئمة التفسير انما في صدقة النفل وابست في صدقة الفرض التي نحن بصددنا (وأموال التجارة) لما قدمنا من عدم قيام دليل يدل على ذلك وقد كانت التجارة في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قائمة في أنواع مما يعبر به

ولم ينقل عنه ما يفيد ذلك وأما ما أخرجه أبو داود والدارقطني والبرزاني من حديث جابر بن سمرة قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأمر نأبان بن جراح الزكاة فيمانع فقال ابن حجر في التخصيص ان في اسناده جهالة وأما ما رواه الحاكم والدارقطني عن عمران بن قزعة يلفظ في الابل صدقة ثم اوفى الغنم صدقة ثم اوفى البز صدقة بالزاه المجعومة فقد ضعف الحفاظ في الفسخ جميع طرقه وقال في واحدة منها هذا السناد لا بأس به ولا يفتنك ان مثل هذا لا تقوم به الجهة لاسما في التكاليف التي نعم بها البلوى على انه قد قال ابن دقيق العيد ان الذي رواه في المستدرک في هذا الحديث البر بضم الباء الموحدة وبالراء المهملة قال والدارقطني رواه بالراء لكن من طريق ضعيفة وهذا مما يوجب الاحتفال فلا يتم الاستدلال فلو فرضنا ان الحاكم قد صحح اسناده هذا الحديث كما قال الهلي في شرح المنهاج لكان مجرد الاحتفال مسقطا للاستدلال فكيف اذا قد عورض ذلك التصحيح بتضعيف الحفاظ لما صححه الحاكم مع تأخر عصرهم عنه واستدراكمهم عليه ويؤيد عدم الوجوب ما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصحيح من حديث أبي هريرة ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه وظاهر ذلك عدم وجوب الزكاة في جميع الاحوال وقد نقل ابن المنذر الاجماع على زكاة التجارة وهذا النقل ليس بصحيح فأقول من يخالف في ذلك الظاهرية وهم فرقة من فرق الاسلام أقول وأما الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم وأما خالفه فقد حبس ادركه واعتمد في سبيل الله فلا تقوم به الجهة الا اذا كانت المطالبة له بزكاة ذلك الذي حبسه مع كونه للتجارة فعرفهم النبي صلى الله عليه وسلم انها قد صارت محبة وانه لا يزكاة فيها بعد التخصيص وليس الامر كذلك بل الظاهر انهم لما أخبروا النبي صلى الله عليه وسلم بان خاله الامتنع من الزكاة رد عليهم بذلك والمراد ان من بلغ في التقرب الى الله الى هذا الحد هو تخصيص ادركه واعتمده يعد كل البعد ان يمتنع من تأدية ما أوجبه الله عليه من الزكاة مع كونه قد تقرب بما لا يجب عليه فلا يكون في ذلك دليل على وجوب زكاة التجارة وأما الاستدلال بقول عرفه هو عن لا يقول بمجبة قول الصحابي ولكنه اذا وافق قول الصحابي ما يعتقد مضم اليه دعوى الاجماع السكوتي مجازفة اذا تقرره هذا علمت انه لا دليل يدل على وجوب زكاة التجارة والبرائة الاصلية مستحبة حتى يقوم دليل ينقل عنها وأما ما حكاها ابن المنذر من الاجماع على زكاة التجارة فلا أدري كيف تجاسر على هذا ولو سلمنا لما قامت به حجة الاعلى من يقول بمجبة الاجماع وقد عرفت ما هو الصواب في هذا الباب في كتابنا حصول المأمول من علم الاصول وقد حقق الماتن رحمه الله المقام في كتابه ارشاد القمول الى تحقيق الحق من علم الاصول فليراجع (والمستغلات) كالذي رواه التي يكرها مال الكها وكذلك الدواب ونحوها لعدم الدليل كما قدمنا وايضا حديث ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه يتناول هذه الحالة أعنى حالة استغلالها بالاعسراء لهما وان كان لا حاجة الى الاستدلال بل القيام مقام المنع يكفي أقول هذه المسئلة من غرائب العلم التي ينبغي أن تكون مغفورة باعتبار مالهم من المتأقب فان ايجاب الزكاة فيما ليس من الاموال التي تجب فيها الزكاة لا اتفاق كالذي رواه العقار والدواب ونحوها مجرد تأجيرها بأجر ممن دون تجارة في أعيانها مما لم يسمع به في المصدر الاول الذين هم خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فضلا أن يسمع فيه بدليل من كتاب أو

سنة وقد كانوا يستأجرون ويؤجرون ويقبضون الاجر من دورهم وضياءهم ودوابهم ولم
يخطر ببال أحدهم انه يخرج في راس الحول ربع عشرة قيمة داره أو عقاره أو دوابه وانقرضوا
وهم في راحة من هذا التكليف الشاق حتى كان آخر القرن الثالث من أهل المائة الثالثة
فقال بذلك من قال بدون دليل لا مجرد القياس على أموال التجارة وقد عرفت الكلام
في الاصل فكيف يقوم القيل والعود أعوج مع ان هذا القياس في نفسه محتمل بوجوه منها
وجود الفارق بين الاصل والقرع فان الاتفاقيات بالمنفعة ليس كالاتفاقيات بالعين وأما العمومات
التي أوردوها فهي عن الدلالة على المطلوب بمراحل والامرأ وضع من أن تستغرق الاوقات في
ابطاله ودفعه وأما ما زعموه من ان الموجب أولى من المسقط فذلك على عدم تسليمه انما هو بعد
الاتفاق على ان الموجب والمسقط اجتماعي أمر قد قضى الشرع بالوجوب في أصله والامر
ههنا بالعكس فان الشرع لم يوجب في أعيان الدور والعقار التي هي أصل الاستغلال شيئا من
هذا الموجب وما هو

• (باب زكاة النبات) •

(يجب العشر في الحنطة والشعير والذرة والقروا الزبيب) وجوب الزكاة من هذه الاجناس
لشمول الادلة العجيبة لها والتنصيص على ان حديث أبي موسى ومعاذ حين بعثهما صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم الى اليمن يعلمان انما أمر دينهم فقال لا تأخذوا الصدقة الا من هذه
الاربعة الشعير والحنطة والزبيب والقروا أخرجه الحاكم والبيهقي والطبراني قال البيهقي رواه
ثقات وهو متصل وأخرج الطبراني عن عمر قال انما من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم الزكاة في هذه الاربعة فذكرها وأخرج ابن ماجه والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده حافظ انما من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الزكاة في الحنطة
والشعير والقروا والزبيب زاد ابن ماجه والذرة وفي اسناده محمد بن عبيد الله العزمي وهو متروك
وأخرج البيهقي من طريق مجاهد قال لم تكن الصدقة في عهد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
الا في خمسة فذكرها وأخرج أيضا من طريق الحسن فقال لم يفرض الصدقة النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم الا في عشرة فذكرها خمسة المذكور فالذرة والبقروا الغنم والذهب والفضة
وأخرج أيضا عن الشعبي انه قال كتب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى أهل اليمن
انما الصدقة في الحنطة والشعير والقروا والزبيب قال البيهقي هذه المراسيل طرقها مختلفة وهي
يزيد بعضها بعضها ومعا حديث أبي موسى ومعا قول عمرو بن شعيب وعائشة ليس في الخضراوات
زكاة انتهى (وما كان يسقى بالمسي منها ففيه نصف العشر) وجه حديث جابر عن النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فيما سقت الانهار والقيم عشر وفيما سقى بالسانية نصف
العشر رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود قال الانهار والعيون وأخرج البخاري وأحمد
وأهل السنن من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فيما سقت السماء
والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر فان الذي هو أقل تعانيا أو أكثرها
أحق بزيادة الضريبة والذي هو أكثر تعانيا أو أقل ربحا أحق بتخفيفها والعشري بفتح العين
المهمل والمثلثة وكسر الراء المهمل هو الذي يشرب بعروقه وقبل الذي في سواقي العيون

وضوها والحق وجوب الزكاة من العين ولا يسوغ اخراج القيمة الا بعد رمسوخ الحديث خذ
 الحبيب من الحب والشام من الغنم والبعر من الابل والبقر من البقر أخرجه أبو داود والحاكم
 وصححه على شرط الشيخين وأما قول معاذ فهو فعل صحابي لا جهة فيه على انه منقطع كما صرح
 بذلك الحفاظ وأما الاعتذار عن الحديث بأنه لا ظاهر له فهذه إحدى العصى التي يتوكل عليها
 المقلدة (وفصاها خمسة أو سق) الحديث أبي سعيد في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة وفي رواية لا جدوا بن ماجه ان النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال الوسق ستون صاعا وفي رواية لا جدوا بن ماجه ان النبي صلى الله
 قال في الحجة البالغة وانما قدوم الحب والقر خمسة أو سق لانهم اتكفوا أهل بيت الى سنة وذلك
 لان أقل البيت الزوج والزوجة وثالث خادم أو ولد بينهما وما يضاف ذلك من أقل البيوت
 وغالب قوت الانسان رطل أو مد من الطعام فإذا كل كل واحد من هؤلاء ذلك المقدار كفاهم
 لسنة وبقيت بقية لنوائبهم أو ادامهم انتهى قال ابن القيم وقد رقت السنة الصحيحة الصريحة
 المحكمة في تقدير نصاب العشرات بخمسة أو سق بالمتشابه من قوله فيما سقت السماء العشر وما
 سقى بنضح أو غرب فمنه نصف العشر قالوا وهذا يميم القليل والكثير وقد عارضه الخاص ودلالة
 العام قطعية كالخاص وإذا تعارض أقدم الاحوط وهو الوجوب فيقال يجب العمل بكلا
 الحديثين ولا يجوز معارضة أحدهما بالآخر والغناء أحدهما بالكافة فان طاعة الرسول فرض
 في هذا وفي هذا ولا تعارض بينهما بحمد الله تعالى بوجه من الوجوه فان قوله فيما سقت السماء
 العشر انما أريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصفه فذكر النوعين مفرقا بينهما
 في مقدار الواجب وأما مقدار النصاب فذكر عنه في هذا الحديث وبينه نصافي الحديث
 الآخر فكيف يجوز العدول عن النص الصحيح الصريح المحكم الذي لا يحتمل غير ما أول عليه
 البتة الى الجمل المتشابه الذي غايته أن يتعلق فيه بعموم لم يقصدوا يسانه بالخاص المحكم المبين
 كبيان سائر العمومات بما يخصها من النصوص انتهى أقول الأحاديث القاضية بإيجاب
 العشر أو نصف العشر تقتضي التسوية بين القليل والكثير وأحاديث لازكاة فيما دون خمسة
 أو سق تقتضي اختصاص الوجوب بمقدار معلوم هو الخمسة أو سق وعدم الوجوب فيما دونها
 فالأحاديث الآتية عامة لقليل ما أخرجت الارض من الأنواع المخصوصة والكثيرة والأحاديث
 الثانية خاصة ببعض ذلك الخارج دون بعض مصرحة بنبي الوجوب عن دون الخمسة أو سق
 بمنطوقها مثبتة لوجوبها في الخمسة فصاعدا بلفظها وهي أحاديث صحيحة فاهما لها مع كونها
 خاصة والرجوع الى العامة خارج عن سنن الانصاف ولم يكن يمدن أحملها شي يدفعها الا
 مجرد تكليف العباد بما هو أشق الشكوك كشكوك الموسوسين في الطهارة وهذا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة ولا فيما دون خمس أو اق صدقة ولا
 فيما دون خمس ذود صدقة ثبت هذا عنه في حديث واحد فكان على من أوجب الزكاة فيها
 دون خمسة أو سق ان يوجبها فيما دون خمس أو اق وخمس ذود بل يوجبها فيما دون الاربعين من
 الغنم والثلاثين من البقر متسايا بالعمومات القاضية بوجوب أصل الزكاة في الاموال فانه
 لا فرق بينها وبين حديث فيما أخرجت الارض العشر وإست المكيات بالشك أولى من

غيره واوله المستعان وقد سمي ابن المنذر الاجماع على ان الزكاة لا تجب في مائة وخمسة أو ستمائة
 مما أخرجت الارض والمقام وان كان حقيقاً بأن يقع الاجماع عليه لكن الخلاف للجماعة من
 العلماء أشهر من نار على علم وكيف ينبغي على ابن المنذر مذهب أبي حنيفة رحمه الله وهو متداول
 عند جميع أهل المذاهب حتى قال ابن العربي المالكي ان أقوى المذاهب وأحوطها
 للمساكين مذهب أبي حنيفة وهو التمسك بالعموم انتهى وهذه غفلة من مثل هذا الحافظ
 ناشئة عن الوسوسة التي قدمنا لك ذكرها فان الشارع أشفق بفقر أمته من كل أحد وأي قوة
 وأحوطية في شيء يخالف لنصه الصريح وكيف ينبغي على عالم ان هذه الشفقة التي هي المستندة
 لهذه المقالة مستلزمة لظلم الأغنياء وأخذ أموالهم بدون طيبة من أنفسهم وأكلها بالباطل
 وسيوف السلاطين تابعة لآفلام العلماء فإذا أجبروا أهل الأموال على تسليم زكاة دون الخمسة
 الأوسق استناد إلى قول من قال بذلك بمجرد الشك والشفقة على الفقراء لا لما يقتضيه
 الاجتهاد فهم شركاء في هذه المظلة التي هي محض أكل أموال الناس بالباطل وما أحسن
 الوقوف على الحدود الشرعية والمشي على الطريقة النبوية فذلك هو الورع الخالص وخير
 الهدى هدى محمد صلى الله عليه وآله وسلم (ولاشئ فيماعد ذلك) قال المجد في الصراط المستقيم
 ولم يكن من العادة النبوية أخذ الزكاة من الخيل والرقيق والبغال والجر والبقول والبطيخ
 والخيار والعسل والقواكه التي لا تدخل المكيال ولا تصلح للأدخار إلا الرطب والعنب فإنه
 كان يأخذ الزكاة منهما لاي فرق بين الرطب واليابس انتهى (كالخضراوات وغيرها) حديث
 الخضر اوات أخرجه الدارقطني والحاكم والترمذي في سننه ان عطاء بن السائب قال أراد
 عبد الله بن المغيرة أن يأخذ صدقة من أرض موسى بن طلحة من الخضر اوات فقال له موسى بن
 طلحة ليس لك ذلك ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقول ليس في ذلك صدقة
 وهو مرسل قوي وقد أخرجه الدارقطني والحاكم من حديث اسحق بن عمار بن يحيى بن طلحة عن عمه
 موسى بن طلحة عن معاذ بلفظ وأما القناء والبطيخ والرمثان والقصبة ففقه عن رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الحافظ وفيه ضعف وانقطاع وروى الترمذي بعضه من
 حديث موسى بن طلحة عن معاذ وقد رواه ابن عدي من وجه آخر عن أنس والدارقطني من
 حديث علي ومن حديث محمد بن جهمس ومن حديث عائشة ورواه أيضاً البيهقي عن علي وعمر
 موقوفاً في طرق حديث الخضر اوات مقال لكنه روى من طرق كثيرة يشهد بعضهم البعض
 فيمنع من الاحتجاج به وإذا انضم إلى ما تقدم في وجوب الزكاة في تلك الاجناس الأربعة
 أو الخمسة انتفض الجميع للاحتجاج بلا شك ولا شبهة وقد رويت تلك الروايات بلفظ الحصر
 على تلك الاجناس كما سبق وكان ذلك هو البيان منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما أنزل الله
 تعالى فلا تجب في غير ذلك من النباتات وقد ذهب إلى ذلك الحسن البصري والحسن بن صالح
 والنوري والشعبي وأيضاً يمكن الجمع بطريق أخرى وهي ان هذه الأدلة المذكورة هنا مخصوصة
 لعمومات القرآن والسنة وذلك واضح ولا يهمل جعل ذلك من باب التخصيص على بعض افراد
 العام لما في ذلك من المحصر تارة والتي لماعداً ما ذكرنا أخرى أقول العمومات الشاملة
 للخضر اوات كقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وقوله خذ من أموالهم صدقة وقوله صلى

الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر قد خصصت بمخصصات كثيرة منها حديث الاوساق
ومنها الاحاديث القاضية بأن الزكاة لا تجب الا في الاربعة الانواع الشعير والحنطة والتمر
والزبيب هذا في التسمية التي تنبت على وجه الارض وفيما عداها السوا من الثلات
والذهب والفضة والواجب بناء العام على الخاص كما هو اجماع من يعتمد به من أهل العلم فلا
وجوب فيما عدا هذه الثلاثة الامور سواء كان من الخضراوات أو غيرها بل قد ورد
في الخضراوات بخصوصها ما يدل على عدم وجوب الزكاة فيها من طرق يشهد بعضها البعض
كما أوضح ذلك الماتن في شرح المتن فيمكن هذا البحث منسك على ذكر فان الاحتجاج
بمثل هذه العمومات قد كثرت في أهل العلم مع عدم الالتفات الى الأدلة الخاصة والذهول عن
وجوب بناء العام على الخاص * والحاصل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قد بين للناس ما نزل اليهم فقرض على الامة فرائض في بعض املاكهم ولم يفرض عليهم في
البعض الآخر ومات على ذلك وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقر في الاصول
فن زعم انها تجب الزكاة في غير ما بينه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متمسكا بالعمومات
القرآنية كان محجوبا بما ذكرناه هذا على فرض انه لم يثبت عنه الا مجرد البيان
من دون ما يفيد عدم الوجوب في البعض المسكوت عنه فكيف وقد ثبت عنه ما يفيد ذلك
كحديث أبي موسى ومعاذ عند الحاكم والبيهقي والطبراني أن رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم لما بعثهما الى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم قال لا تأخذوا الصدقة الا من هذه
الاربعة الشعير والحنطة والزبيب والتمر قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل وأخرج
الطبراني عن عمر قال انما سرت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الزكاة في هذه الاربعة
فذكرها وضحوه عن جماعة من الصحابة وفي بعضها ذكر الذرة ولكن من طريق لا تقوم بثقلها
الحجة (ويجب في العسل العشر) وجهه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه أخذ من العسل العشر أخرجه ابن ماجه وقال الدارقطني
يروي عن عبد الرحمن بن الحارث وابن لهيعة عن عمرو بن شعيب ورواه يحيى بن سعيد الانصاري
عن عمرو بن شعيب ومثله حديث أبي سياره عند أحمد وابن ماجه وأبي داود والبيهقي قال قلت
يا رسول الله ان لي نخلا قال فاذا العشور وهو منقطع وأخرج الترمذي عن ابن عمر أن رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في العسل في كل عشرة أرزاق زق وفي اسناده صدقة
السمين وهو ضعيف الحفظ وأخرج عبد الرزاق والبيهقي عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ أدوا
العشر في العسل وفي اسناده منير بن عبد الله وهو ضعيف والجيع لا يصر عن الصلاحية
للاحتجاج به وفي العسل احاديث أخرى لم يفتض شيء منها للاحتجاج به وقد جمعها الماتن في
شرح المتن فيليراجع (ويجوز تجبيل الزكاة) لحديث علي ان العباس بن عبد المطلب سأل
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في تجبيل صدقته قبل ان يحل فرخص له في ذلك أخرجه
أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم والدارقطني والبيهقي وقد قيل انه مرسل وقد
روى عن علي بلفظ آخر من طريق أخرى أخرجه البيهقي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال انا كذا احتجنا فاسقنا العباس صدقة عامين ورجاله ثقات الا ان فيه انقطاعا وفي

الصحيح من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في زكاة العباس هي على ومثلها معها لما قيل أنه منع من الصدقة وقد قيل أنه كان تسلف منه صدقة عامين فدل على أنه يجزى عن المجمل أى يسقط الوجوب عند الاتصاف به ولا شك أن التجهيل لا يكون تعجيلا إلا إذا كان قبل الوجوب (وعلى الامام ان يرد صدقات أغنياء كل محل في فقرائهم) وجهه حديث أبي جحيفة قال قدم علينا مصدق رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأخذ الصدقة من أغنيائنا فجعلها في فقرائنا ~~فكنت~~ غلاما يتيما فأعطاني منها فلو صا أخرجه الترمذى وحسنه وحديث عمران بن حصين أنه استعمل على الصدقة فلما رجع قبل له أين المال فقال وللمال ارساتى أخذناه من حيث كنا نأخذ على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ووضعناه حيث كنا نضعه أخرجه أبو داود وابن ماجه وعن طاوس قال كان في كتاب معاذ من خرج من مخلاف الى مخلاف فان صدقته وعشره في مخلاف عشيرته أخرجه الاثرم وسعيد بن منصور وباسناد صحيح وفي الصحيحين عن معاذ أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما بعثه الى اليمن قال له خذها من أغنيائهم وضعها في فقرائهم (ويؤرب المال بدفعها الى السلطان وان كان جائرا) لحديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال انهم استكون بعدى أثره وأمور تشكرونها قالوا يا رسول الله فما تأمرنا قال تؤدون الحق الذى عليكم وتسالون الله الذى لكم وأخرج مسلم والترمذى وصححه من حديث واثل بن حجر قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ورجل يسأله فقال أ رأيت ان كان علينا امرأ ينعونا نحنا ويبألونا نحنهم فقال اسمعوا وأطيعوا فاعلم عليهم ما حلوا وعليكم ما حلتم وأخرج أبو داود من حديث جابر بن عبيد مرثوقا بلفظ سيأتيكم ركب مبعوضون فإذا أوقفكم فرحبوا بهم وخالوا بينهم وبين ما يتغنون فان عدلوا فلا تفضهم وان ظلموا فعلموا وأرضوهم فان تمام زكاتكم رضاهم وأخرج الطبرانى عن سعد بن أبي وقاص مرفوعا ادفعوا اليهم ما ملوا الخس وفي الباب آثار عن الصحابة حتى أخرج البيهقى عن عمر أنه قال ادفعوها اليهم وان شربوا الخمر واسناده صحيح وأخرج أحمد من حديث أنس ان رجلا قال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا أدبت الزكاة الى رسولك فقد برئت منها الى الله ورسوله فقال نعم اذا أدبتها الى رسولى فقد برئت منها الى الله ورسوله قلت أجزها وأعنها على من بدلها وأخرج البيهقى من حديث أبي هريرة اذا أتاك المصدق فأعطه صدقتك فان اعتدى عليك فقله ظهرك ولا تلعه وقل اللهم انى أحسب عنك ما أخذنى وقد ذهب الى ما دلت عليه هذه الأدلة الجهور وان الدفع الى السلطان أو بأمره يجزى المالك وان صرفها في غير مصرفها سواء كان عادلا أو جائرا أقول لا ريب ان مجموع الأدلة يقتضى ان أمر الزكاة الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فان قوله تعالى خذ من أموالهم خطاب له ان سلم انه في صدقة الفرض وقد تقدم ما قبله وأنص من الآية على المطلوب حديث أخرت أن أخذها من أغنيائكم وأحاديث بعثه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للسعاة وأمرهم بأخذ الصدقات ومن ذلك الأدلة الواردة فى الاستعداد بها أخذ سلاطين الجور فانهم متضمنة لوجوب الدفع اليهم والاجتزاء بما دفع اليهم ومن ذلك حديث من اعطاهم أو تقبر افله أجزه ومن منهما فانما أخذها

وشرطه ومنها الأدلة من الكتاب والسنة والادلة على وجوب طاعة أولى الامر ولكن لا يخفى ان مجموع هذه الأدلة وان أفاد ان لائمة والسلاطين المطالبة بالزكاة وقبضها او وجوب دفع اليهم عند طلبهم لها فليس فيها ما يدل على ان رب المال اذا صرفها في مصرفها قبل ان يطالبه الامام بتسليمها لا تجزئه ولا يجوز له ذلك لان الوجوب على ارباب الاموال والوعيد الشديد لهم والترغيب تارة والترهيب أخرى لمن عليه الزكاة اذا لم يخرجها يستفاد من مجموعها ان لهم ولاية الصرف اما مع عدم الامام فظاهر واما مع وجوده من غير طلب منه فكذلك أيضا ويؤيد ذلك حديث اما خالد بن جهم اذ رعه واعده في سبيل الله فانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أجاب بذلك على من قال له ان خالد يمنع من تسليم الزكاة واما مع المطالبة من الامام فالظاهر انه لا يجوز لرب المال الصرف لانه عصيان لمن أمر الله بطاعته ولكن هل يجزئه ذلك أم لا الظاهر الاجراء لانه لا ملازمة بين كونه عاصيا لامر الامام وبين عدم الاجراء ومن زعم ذلك طواب بالدليل فان قيل الدليل ما تقدم من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومن منعها فاننا أخذها وشرطه ما فيقال الحديث على ما فيه من المقال لا يصلح للاستدلال به على هذا لان المراد انه منع الزكاة ولم يسلمها الى الامام ولا صرفها في مصارفها كما هو مدلول المنع الواقع على ضمير الزكاة في الحديث كما في أحاديث الوعي لم يمنع الزكاة فان المراد به المنع لها عن الانخراج مطلقا وبما يثبت الولاية لرب المال قوله تعالى ان تسدوا الصدقات فنعمها هي وان تحفوها وتؤثروها الفقراء فهو خير لكم في هذه الآية أعظم مقسك وأضع مستند ومن زعم انها في صدقة النفل بدليل السياق فلم يصب لان الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقر في الاصول نعم تطبق الأدلة الواردة منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على من بعده من الائمة والسلاطين حتى يكون لهم مثل الذي له في أمر الزكاة يحتاج الى فضل نظر ولا يقتنع الناظر بمجرد الاجماع السكوتي الواقع من الناس بعد عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأما قتال العصاة لمناهي الزكاة فله كونهم ارتدوا بذلك وصمموا على منع اخر اجها وقد أمر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمته بقتال الناس حتى يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويقيموا سائر أركان الاسلام واعظم ما يستأنس به ما ورد في طاعة السلاطين وان ظلموا وان دفعها اليهم من الطاعة لهم كما في حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال قال انما استكون بعدى أثره وأمره تنكر ونها قالوا يا رسول الله غنا ما لنا قال تؤذون الحق الذي عليكم وتساؤن الله الذي لكم أخرجه الشيخان وغيرهما ومن واثق بن حجر قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ورجل يسأله فقال رأيت ان كان علينا امر اجمعونا حقتنا ويسألونا حقتهم قال اجمعوا وأطيعوا فانما عليهم ما حلوا وعليكم ما حلتم أخرجه مسلم وغيره وفي الباب أحاديث كثيرة وهي تفيد وجوب طاعتهم فيما طلبوا اذا كان في معروف غير معصية وطلبهم للزكاة من المعروف اذا كانوا يعملونها في أمر غير معصية الله والامر بالطاعة فرع ثبوت الولاية وثبوت استلزام الاجراء وقد ذهب الى هذا الجمهور من العصاة فمن بعدهم ويؤيد ذلك حديث جابر بن عبد الله عن أبي داود مر فوعا بلفظ سيايتكم ركب مبغضون فاذا أنوكم فرحبوا بهم وخلصوا بينهم وبين ما ينغون فان عدلوا فلا تنقسم وان ظلموا فعليها

وأرضوهم فان غماز كاتكم رضاهم. وأخرج الطبراني من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعا دفعوا اليهم ماصلا والنس ويغنى عن جميع هذا التكليف بطاعة سلاطين الجور ما أقاموا الصلاة وفي بعض الاحاديث الامر بالطاعة لظلمة ما لم يظهر واكفرا قن طلب الزكاة منهم لم تتم الطاعة له اتى كافنا الله بها الا بالرفع اليه والله أعذل ان يجمع على رب المال في ماله زكاة ينز كاة للظالم المأمور بطاعته وزكاة أخرى تصرف الى غيره

(باب مصارف الزكاة)

(هي غنية كافي الآية) الكريمة انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم فانها تضمنت الثمانية الانواع الذين هم مصارف الزكاة وقد أخرج أبو داود عن زياد بن الحرث الصدائي قال أتيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبأيعته فاني رجل فقال أعطني من الصدقة فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله لم ير من يحكم نبي ولا غيره في الصدقات - حتى حكم فيهم اهو فجزأها غانية اجزاء فان كنت من تلك الاجزاء أعطيتك وفي استاده عبد الرحمن بن زياد بن انم الا فريقي وفيه مقال قال في المسوى الفقير هو عند الشافعي من لا مال له ولا حرفة يقع منه موقعا وعند أبي حنيفة من له أدنى شيء وهو ما دون النصاب أو قدر نصاب غير تام وهو مستغرق في الحاجة والمساكين هو عند الشافعي من له مال أو حرفة يقع منه موقعا ولا يفتيه وعند أبي حنيفة من لا شيء له فيحتاج الى المسئلة لقوته أو ما يورى بدنه والعامل له مثل عمله سواء كان فقيرا أو غنيا وعليه أهل العلم والمؤلفة قلوبهم قسمان من أسلم وفيه ضعيفة أو له شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره فيعطون من الزكاة على الاصح من مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة سقط منهم لغلبة الاسلام والرقاب هم المكاتبون عند الشافعية والحنفية والغارم هو عند أبي حنيفة من لزمه دين ولا يملك نصبا فاضلا عن دينه أو كان له مال على الناس لا يمكنه أخذه وعند الشافعي قسمان من استدان لنفسه في غيره عسيرة والاظهر اشتراط الحاجة أو استندان لاصلاح البين ويعطى مع الغنى وسبيل الله غزاة لاقى لهمم ويشترط فقرهم عند أبي حنيفة وعند الشافعي يعطون مع الغنى وابن السبيل هو الغريب المنقطع عن ماله عند الحنفية أو من شئ سفر أو مجتاز له حاجة عند الشافعية وشروط هؤلاء الاصناف الاسلام عند أهل العلم وعند الشافعي يجب استدعاء الاصناف الثمانية ان كان هناك عامل والا فاستدعاء السبعة وتجب التسوية بين الاصناف لا بين آحاد الصنف وعند أبي حنيفة لو صرف الكل الى صنف واحد أو شخص واحد يجوز قال مالك الامر عندنا في قسم الصدقات أن ذلك لا يكون الا على وجه الاجتهاد من الوالى فالى الاصناف كانت الحاجة فيه والعدد أو ثل ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالى وعسى ان ينتقل ذلك الى الصنف الآخر بعد عام أو عامين أو اعوام فيؤثر أهل الحاجة والعدد حينما كان ذلك وعلى هذا أدركت من ارضى من أهل العلم انتهى قال المسائز وقد أطل أئمة التفسير والحديث والفقهاء الكلام على الاصناف الثمانية وما يعتبر في كل صنف والحق ان المعتبر صدق الوصف شرعا أو لفة فن صدق عليه انه فقير كان مصرفا وكذلك سائر الاوصاف واذا لم يكن الوصف حقيقة شرعية

وجب الرجوع الى مدلوله الاغوى وتفسيره به نحو وقوع من الشروط والاعتبارات المذكورة
لاهل العلم ان كانت داخله في مدلول الوصف لغة أو شرعاً والدليل يدل على ذلك كانت معتبرة
والانفلا اعتباراً لشيء منها انتهى أقول الواجب الجزم بأن الفقير من ليس بنفق والغنى قد ثبت
في الشرع بصفة المطهرة تعريفه كما أخرجه أهل السنن من حديث ابن مسعود مرفوعاً أنه قيل
يا رسول الله وما الغنى قال غشون درهماً وقيمتهم من الذهب فن لم يملك هذا المقدار فهو فقير
لأنه اذا ارتفع عنه اسم الغنى ثبت له الفقر اذا التقضان لا يرتفعان كما لا يجتمعان ولا بد من
كونه يملك معهما ما لا بد منه من ملبوس وفرش ومسكن حاصله ما تدعو الضرورة اليه لان من
المعلوم انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يرد بذلك المقدار قيمة ما يلبسه ويسكنه ويلحق بذلك
ما لا يتم له القيام بالامور الدينية أو الدنيوية بدون كالة الجهاد للعباد وكتب العلم للعالم وآلة
الصناعة للصانع فن ملك مما هو خارج عن هذه الامور ما يساوي خمسين درهماً كان كمن
ملك الخمسين أو قيمتها من الذهب فيكون غنياً ومن لم يملك ذلك المقدار فهو فقير فصل في الزكاة
والمصير الى ما قرره من محبته والحق أن الفقير والمسكين متحدان يصح اطلاق كل واحد من
الاسمين على من لم يجد فوق ما تدعو الضرورة اليه خمسين درهماً وليس في قوله تعالى كانت
للساكنين ما ياتى في هذا لان ملكهم اهلها لا يخرجهم عن صدق اسم الفقر والمسكنة عليهم لما
عرفت من ان آلات ما تقوم به المعيشة مستثناة والسفينة للملاح كدابة السفرة لمن يعيش
بالمسكارة والضرب في الارض وليس في الآية الكريمة ما يدل على ان صدقة كل انسان تصرف
في كل صنف من الاصناف الثلاثة بحيث يحصل لكل صنف مقدار معين وهذا أوضح ثم أقول
كأن الله وسنة رسوله مصرحان بأن الفقير يعطى من الزكاة وليس فيهما التقيد بمقدار
معين وليس المعتبر الا انصاف المصروف وهو الفقير والمسكين ومن كان الفقر شرطاً للمصرف
فيه بصفة الفقر والمسكنة فن مصرف اليه في تلك الحال فقه تصرف الى مصرف شرعي وان
اعطاه ما لا يجا وانصاء متعددة فهو انما اتصف بصفة الغنى بعد الصرف اليه وذلك غير ضار
للمصارف ولا مانع من الاجراء ومن زعم انه لا يجوز الادون النصاب فعليه الدليل الصالح
لتقييد ما كان مطلقاً من الأدلة وتخصيص ما كان عاماً وليس هناك الا مجرد تخيلات فاسدة
لم تبين على أساس صحيح واما الغارم فظاهر اطلاق الآية يشمل من عليه دين سواء كان غنياً
أو فقيراً مؤمناً أو فاسقاً طاعة أو معصية أما عدم الفرق بين الغنى والفقير فليس فيه اشكال
لدخولهما تحت الآية ولاستثناء الغارم من حديث لا تحل الصدقة لغنى وطاسلكه صاحب
المنار من التخصيص والتعميم فوهم منشؤه تجريد النظر الى لفظ غنى من غير نظر الى تمام
الحديث المشتمل على استثناء خمسة أحدهم الغارم وأما عدم الفرق بين المؤمن والفاسق
فلا تطلق الآية لاسيما اذا كان ما استدانه الفاسق في غير مصرف ولا معصية فلا معنى لاشتراط
الايمان وأما عدم الفرق بين الدين في طاعة أو معصية فلتناول الاطلاق له واذا ورد بما يقتضى
التقييد بجزم في طاعة فله حكمه ثم اذا كانت الاعانة له تستلزم اغراء على المعاصي ووقوعه
فيما يحرم عليه فلا ريب انه ممنوع لادلة أخرى وأما اذ الزمه الدين في السرف والمعصية ثم تاب
واقنع وطلب ان يعان من الزكاة على القضاء فالتاخر عديم المنع وأما سيل الله فالمراد هنا

الطريق اليه عز وجل والجهد وان كان أعظم الطرق الى الله عز وجل لكن لا دليل على اختصاص هذا السهم به بل يصح صرف ذلك في كل ما كان طريقا الى الله عز وجل هذا معنى الآية لغة والواجب الوقوف على المعاني اللغوية حيث لم يصح النقل هنا شرعا وأما اشتراط الفقر في الجهاد ففي غاية البعد بل الظاهر اعطاؤه نصيبا وان كان غنيا وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يأخذون من أموال الله عز وجل التي من جهاتها الزكاة في كل عام ويسمون ذلك عطاء وفيهم الاغنياء والفقراء وكان عطاء الواحد منهم يبلغ الى ألوف متعددة ولم يسمع من أحد منهم انه لا نصيب للاغنياء في العطاء ومن زعم ذلك فعليه الدليل فان قال الدليل حديث ان الصدقة لا تقبل لغنى قلنا أصناف مصارف الزكاة ثمانية أحدها الفقير فمن لم يكن فيه الا كونه فقيرا بدون اتصافه بوصف آخر من أوصاف أصناف مصارف الزكاة فلا ريب انه اذا صار غنيا لم تقبل له وأما من أخذها بمسوغ آخر غير الفقر وهو كونه مجاهدا أو غارما أو نحوهما فهو لم يأخذها لتكون فقيرا حتى يكون الغنى مانعا بل أخذها لتكون مجاهدا أو غارما أو نحوهما فبذلك هذا هو المقيد ومن جملة سبيل الله الصرف في العلماء الذين يقومون بصالح المسائل الدينية فان لهم في مال الله نصيبا سواء كانوا أغنياء أو فقراء بل الصرف في هذه الجهة من أهم الامور لان العلماء ورثة الانبياء وجملة الدين وبهم تحفظ بيضة الاسلام وشرية سيد الانام وقد كان علماء الصحابة يأخذون من العطاء ما يقوم بما يحتاجون اليه مع زيادات كثيرة تفوضون بها في قضاء حوائجهم من يرد عليهم من الفقراء وغيرهم والامر في ذلك مشهور ومنهم من كان يأخذ زيادة على مائة ألف درهم ومن جملة هذه الاموال التي كانت تفرق بين المسلمين على هذه الصفة الزكاة وقد قال صلى الله عليه وسلم لعمر لما قال له يعطى من هو أحوج منه ما تأخذ من هذا المال وأنت غير مستشرف ولا سائل نخذه وما لا فلا تتبعه نفسك كما في الصحيح والامر ظاهر وأما ابن السبيل فاذا كان فقيرا لا يملك شيئا في وطنه ولا في غيره فلا نزاع في أنه يعان على سفره بنصيب غير النصيب الذي يأخذه لاجل فقره وان كان غنيا في وطنه وفي المحل الذي يريد السفر منه فلا نزاع انه لا يأخذ شيئا لكونه ابن سبيل وان كان غنيا في وطنه ولم يتمكن من ماله في المحل الذي يريد السفر منه فان كان لا يمكنه القرض فلا ريب انه يعان على سفره لانه كالفقر لعدم امكان انتفاعه بماله بوجه من الوجوه وان كان يمكنه القرض فهذا المحل النزاع وأما صرف الزكاة كلها في صنف واحد فهذا المقام خليق بتحقيق الكلام والحاصل ان الله سبحانه جعل الصدقة مختصة بالاصناف الثمانية غير سائغة اغيرهم واختصاصهم بهم لا يستلزم أن تكون موزعة بينهم على السوية ولأنه يسقط كل ما حصل من قليل أو كثير عليهم بل المعنى ان جنس الصدقات لجنس هذه الاصناف فمن وجب عليه شيء من جنس الصدقة ووضع في جنس الاصناف فقد فعل ما أمره الله به وسقط عنه ما وجبه الله عليه ولو قيل انه يجب على المالك اذا حصل له شيء يجب فيه الزكاة بتقسيمه على جميع الاصناف الثمانية على فرض وجودهم جميعا لكان ذلك مع ما فيه من الحرج والمشقة مخالفا لما فعله المساون سلفهم وخلقههم وقد يكون الحاصل شيئا حقيقا لو قسط على جميع الاصناف لما اتفق كل صنف بما حصل له ولو كان نوعا واحدا فضلا أن يكون عددا اذا تقرر ان هذا الاحكام عدم

صلاحية ما وقع منه صلى الله عليه وسلم من الدفع الى سلمة بن حضرم من الصدقات ولم يرد ما يقتضي ايجاب توزيع كل صدقة صدقة على جميع الاصناف وكذلك لا يصلح للاحتجاج بحديث امره صلى الله عليه وسلم لما ذ أن يأخذ الصدقة من أغنياء أهل اليمن ويردها في فقرائهم لان تلك ايضا صدقة بجاعة من المسلمين وقد صرفت في جنس الاصناف وكذلك حديث زياد بن الحرث الصدائي قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعته فأتى رجل فقال أعطني من هذه الصدقة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله لم يرش بهكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى يحكم فيها هو فخرأها ثمانية أجزاء فان كنت من تلك الأجزاء أعطيتك لان في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنس الا فريقي وقد تكلم فيه غير واحد وعلى فرض صلاحية الاحتجاج فالمراد بجزئة الصدقة تجزئة مصارفها كما هو ظاهر الآية التي قصدتها صلى الله عليه وسلم ولو كان المراد بجزئة الصدقة تقسمها وان كل جزء لا يجوز صرفه في غير الصنف المقابل لما جاز صرف نصيب ما هو معدوم من الاصناف الى غيره وهو خلاف الاجماع من المسلمين وايضا لو سلم ذلك لكان باعتبار مجموع الصدقات التي تجتمع عند الامام لا باعتبار صدقة كل فرد فلم يبق ما يدل على وجوب التيسير بل يجوز اعطاء بعض المستحقين بعض الصدقات واعطاء بعضهم بعضا آخر نعم اذا جاع الامام جميع صدقات أهل قطر من الاقطار وحضر عنده جميع الاصناف الثمانية كان لكل صنف حق في مطالبة بما فرضه الله له وليس عليه تيسير ذلك بينهم بالسوية ولا تعميمهم بالاعطاء بل له أن يعطي بعض الاصناف أكثر من البعض الآخر وله أن يعطي بعضهم دون بعض اذا رأى في ذلك صلاحا عائدا الى الاسلام وأهله مثلا اذا جعت لديه الصدقات وحضر الجهاد وحقت المدافعة عن حوزة الاسلام من الكفار والابغاة فان له ايثار صنف المجاهدين بالمصرف اليهم وان استغرق جميع المال من الصدقات وهكذا اذا اقتضت المصلحة ايثار غير المجاهدين (وتحرم على بني هاشم) وبني عبد المطاب مثلهم أقول الاحاديث الفاضلة بتحريم ذلك عليهم قد تواترت وتواتر اعنوا ولم يأت من خادع نفسه بتسويغها بشئ ينبغي الالتفات اليه بل مجرد هذيان هو عن الحق بعزل واحتج اهدم التحريم بحديث ان لكم في خمس الخمس ما يغنيكم قال فاذا امنعوا ذلك حلت لهم الزكاة وفي اسناده حسين بن قيس الرضي الملقب بحنش قال الهيمى وفيه كلام كثير وقد وثقه أبو محسن وقال في خلاصة البدر المنير ضعفه وليس في هذا مع كونه أشرف ما جاء به هو وغيره من ترخص في هذا الامر ما يدل على الحل لانهم اذا امنعوا ما يحل لهم لم يحل لهم ما حرم عليهم فما وزان هذا الاوزان قول القائل لا يحل الزنا لان في النكاح ما يغني عنه فهو لا يقول من له أدنى تسلك بالعلم انه اذا لم يقدر على النكاح حل له الزنا وأما التعديل للتحريم بالتمتع له صلى الله عليه وسلم وقد زالت بموته فحلت لقربائه كما رواه عن أبي حنيفة رحمه الله فجرد تخمين لا مستند له وتخيل لا مرشد اليه ولو كان الامر كذلك لكانت التهمة في الخمس وصفي الغنيمة أدخل وأشد والله المستعان (ومو اليهم) لحديث أبي هريرة مر فوعا وفيه ما لا نالا كل الصدقة وفي لفظنا لا التحل لنا الصدقة وهو في الصحيحين وغيرهما وفي حديث أبي ذافع ان الصدقة لا تحل لنا وان موالى القوم من أنفسهم أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وابن حبان

وابن خزيمة رحمه الله أيضا وفي رواية لأحمد والطحاوي من حديث الحسن بن علي لا تحل الصدقة
 محمد الصدقة وفي حديث المطلب بن ربيعة أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن الصدقة
 لا تنبغي لمحمد ولا لآل محمد إنما هي أوساخ الناس وهو في صحيح مسلم وفي الباب أحاديث قال في
 الطبعة البالغة إنما كانت أوساخا لأنها تكفر الخطايا وتدفع البليات وتقع فداء عن العبد في ذلك
 فيقتل في مدارك الملا الأعلى إنما هي فتدرك بعض النفوس العالية أن فيها غلبة وقد يشاهد
 أهل المكاشفة تلك الغلبة وكان سيدي الوالد قدس سره يصيح ذلك من نفسه وأيضا المال الذي
 يأخذه الإنسان من غير مبادلة عين أو نفع ولا يراد به احترام وجهه فيسدة ومهانة ويكون
 لصاحب المال عليه فضل ومنه وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اليد العليا خير من اليد
 السفلى فلا جرم أن التكسب بهذا النوع شر وجوه المكاسب لا يليق بالمطهرين المتوهمين في
 الملة اه قال ابن قدامة لا نعلم خلافا في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة وكذا حكم
 الإجماع ابن رسلان في شرح السنن وقد وقع الخلاف في الآل الذين يحرم عليهم الصدقة على
 أقوال أظهرها أنهم بنو هاشم وحكم مواليهم حكمهم في ذلك أقول الحق يحرم الزكاة أجمع
 على بني هاشم سواء كانت الزكاة منهم أو من غيرهم وما استروح إليه من قال يجوز صدقة بعضهم
 لبعض من حديث العباس بن عبد المطلب أنه قال قلت يا رسول الله إنك حرمت علينا صدقات
 الناس هل تحل لنا صدقات بعضنا لبعض قال نعم أخرجه الحاكم ليس بصالح للاحتجاج به لما
 فيه من المقال حتى قيل أنه اتهم به من رواه كالحققة صاحب الميزان وقد عرفت عموم أحاديث
 التحريم فلا يجوز تخصيصها بمخصص غيرنا هض (و) يحرم (على الأغنياء والأقوياء المكسبين)
 وجهه ما في الأحاديث الصحيحة الثابتة عن جماعة أن لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى
 وفي إلفظ لأحمد وأهل السنن من حديث عبيد الله بن عدي بن الخيزمر فروعا ولا حظ فيه الغنى
 ولا لقوى مكتسب وفي بعض الأخبار ولا لذي مرة قوى والمرة بكسر الميم وتشديد الراء لقوة
 وشدة العقل كذا قال الجوهري قال في الطبعة البالغة وجاء في تفسير الغنية المانعة من السؤال
 أنها أوقية أو خسون درهم أو جارية أيضا ما يغديه أو يعشيه وهذا الأحاديث ليست متخالفة
 عندنا لأن الناس على منازل شتى ولكل واحد كسب لا يمكن أن يتحول عنه فمن كان كاسبا
 بالحرفة فهو معذور حتى يجدد آلات الحرفة ومن كان زارعا حتى يجدد آلات الزرع ومن كان
 تاجرا حتى يجدد البضاعة ومن كان على الجهاد مسترزا فاجبار وح ويغدو من الغنائم كما كان
 أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فالضابط فيه أوقية أو خسون درهم أو من
 كان كاسبا يحمل الانتقال في الأسواق أو احتطاب الحطب ويبيعه وأما ذلك فالضابط نفسه
 ما يغديه ويعشيه اه في الموطأ من حديث عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم قال لا تحل الصدقة لغني إلا خمسة لغاز في سبيل الله أولعامل عليها أولغارم أولرجل
 اشتراها بماله أولرجل له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين للغني قال في المسوى
 لا خلاف في صورة تبديل الأيدي وكذا في العامل وابن السبيل وأما الغارم والغازي فحقل
 الصدقة له ما كان من غنيمته عند الشافعي وقال أبو حنيفة لا تحل إلا إذا كانا فقيرين وبظاهر
 الآية مع الشافعي لأن الله تعالى جعلها مسجى للفقير والمسكين وعند الحنيفة تحل الصدقة

لمن ليس عنده نصاب غيره مستغرق في حاجته فلو ملك نصابا غيره نام ولكنه غير مستغرق فلم يفعل
 له ولو ملك نصابا كثيرة الا انها مستغرقة حلت له ولا يصل السؤال الا لمن لا يملك قوت يومه بعد
 تربيته كذا في العالم كبرية قال في شرح السنة اذا رأى الامام السائل جلد اقربا وشكى في أمره
 انه قد خسر بالامر فان زعم انه لا كسب له أو له عيال لا يقوم كسبه بكفايتهم قبل منه وأعطاه
 أقول ~~يجوز~~ يمكن أن يطبق بين الاحاديث باختلاف الاحوال والاصل اعتبار معنى الحاجة
 والاستغناء بالكسب المتيسر فالأوقية تمنع السؤال ان كان حائلا مثل حال المهاجر في زمان
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كانوا امرؤ قريش من النبي دفعه بعد دفعه وفي التي مقلته
 والاحتطاب مانع من السؤال لمن كان قويا حادثا في الاحتطاب أو أراد أن يسأل غيره الامام
 وعلى هذا القياس غيرهما اه أقول قد قدمنا ما هو الحق في تفسير الغنى المانع من أخذ الزكاة
 وقد صنفنا أيضا ما هو الحق في بعض الاصناف الثمانية من عدم اشتراط الفقر كالجهاهد ونحوه ثم
 اعلم ان لادلة طائفة بان الصرف في ذوى الارحام أفضل من غيره فرق بين الصدقة الواجبة
 والمنسوبة كما يدل على ذلك ترك الاستفصال في مقام الاحتمال فانه ينزل منزلة العموم على انه قد
 ورد التصريح في حديث أبي سعيد عند البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا امرأة
 زوجك وولدك أحق من تصدقت عليهم وثبت عند البخاري وأحمد عن معن بن يزيد قال أخرج
 أبي دناير يتصدق بهما عند رجل في المسجد فثقت فأخذتم فقال والله ما بالك أردت تخافمنه
 الخ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لك ما نويت يا يزيد ولا ما أخذت يا معن وهذه الأدلة انما
 هي تبرع من القائل بالجواز والاجراء والافهوقائم مقام المنع من كون القرابة أو وجوب
 النفقة مانعين ولم يأت القائل بذلك بدليل يتفق في محل النزاع على فرض أنه لم يكن بيد القائل
 بالجواز الا التمسك بالاصل فكيف والادلة عموما وخاصة ما ناطقة بما ذهبوا اليه وما أحل
 الذمة فالذي ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرعه هو أخذ الجزية من أهل الذمة بدلا
 عن دمايتهم وصالح بعض أهل الذمة على شيء معلوم يسلمونه في كل سنة وهو الجزية أيضا فقد
 تكون الجزية مضرورة على كل فرد من أفراد أهل الذمة كذا وقد تكون مضرورة على
 الجميع عقدا ومعين واما الاستئناس لقول عمر رضي الله عنه بكونه بمشاورة العصابة فليس ذلك
 مستلزما لكونه اجامعا وليس الحجة الاجماعهم وائس فيه حجة على ثبوت مثل هذا التكليف
 الشاق على أهل الملّة ولم يثبت هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واما حديث ليس على
 المسلمين عشور انما المشور على اليهود والنصارى فهذا الحديث هو أشنع ما يستدل به على
 المطلوب وقد أخرجه ابوداود ومن طرق في بعضها مقال وأخرجه أحمد والبخاري في التاريخ
 وساق الاضطراب في سننه وقال لا يتابع عليه والرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم رجل
 بكري وهو مجهول ولكن جهالة العصابة غير قاطعة بكافره شيخنا العلامة الشوكاني في الرسالة
 التي سماها القول المقبول في رد رواية المجهول من غير مصابة الرسول وفي بعض الفاظ هذا
 الحديث عند أبي داود أخرجه مكان لعشور ولكن انما يتم الاستدلال بهذا الحديث على
 المطلوب لو كان المراد به نصف عشر ما يعبرون به كآدمه وليس كذلك بل فيه خلاف فقال
 في القاموس عشرهم بمشور مشرا وعشورا أخذ عشر أموالهم اه وقال في النهاية

العشور جمع عشر يعني ما كان من أموالهم للتجارات دون الصدقات والذي يلزمهم من ذلك عند الشافعي ما وصلوا عليه وقت العهد فان لم يصلوا على شيء فلا تلزمهم الا الجزية وقال أبو حنيفة رحمه الله ان أخذوا من المساكين اذا دخلوا بلادهم للتجارة أخذوا منهم اذا دخلوا بلادنا للتجارة ومنه اجدوا الله اذ رفع عنكم العشور يعني ما كانت الملوكة تأخذ منهم ومنه ان وفد ثقف اشترطوا ان لا يحشر واو لا يحشر واو لا يجبروا أي لا يؤخذ عنكم أموالهم اه كلام النهاية وقال الخطابي مثل ما نقله صاحب النهاية في أول كلامه فحصل من جميع هذا ان العشور اما العشور او المال المصالح به او ما يؤخذ من تجار اهل النعمة ان أخذوا من تجارنا او ما يأخذ الملوكة من الجبايات والضرائب او الخراج كافي به في روايات الحديث ومع هذا الاحتمال لا ينقض للاستدلال به والحاصل ان الاصل في أموال الناس مسلمهم وكافرهم التصريم ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فلا بد من دليل يدل على تحليل المملوك لانه خارج عن الاقسام المسوقة اذ ليس بجزية ولا مال صلح ولا خراج ولا معاملة ولا زكاة لعدم صحتهم لان الكافر مانع واطهر ما يقال في معنى العشور احد امرين اما الخراج لان بعض القضاة الحديث يفسر بهضا او الضرائب التي تضرب عليهم كجزية ومال الصلح فيكون المراد ان المسلمين ليس عليهم الخراج اي لا يوضع في أموالهم ابتداء وليس عليهم ضريبة في رعايتهم او أموالهم كاليهود وحديثهم يوق ما يصلح للخدمة على جواز اخذ نصف عشر أموال تجار اهل الذمة وما يؤيد ما ذكرناه في معنى العشور ما أخرجه احمد وأبو داود والترمذي من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصلح قبلتان في ارض وليس على مسلم جزية فيعكن ان يكون مفسرا للحديث ليس على المساكين عشور ولم ينفذ عن النبي صلى الله عليه وسلم تقدير ما يؤخذ من اهل الذمة الا ما في حديث معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يأخذ من كل طائفة ثاراً أخرجه احمد واهل السنن والدارقطني والبيهقي وابن حبان والحاكم وهذا الحديث وان كان فيه مقال فهو لا يخرج به عن صلاحيته للاستدلال فالوقوف على هذا المقدار متعين لا يتجاوز مجاوزته واما النقص منه اذا رآه الامام أو المسلمون فلا بأس به لان الجزية حق لهم يجوز لهم الاقتصا على بعض ما وجب والظاهر انه لا فرق بين الفتي والفقير والمتوسط في انهم يستوفون في جواز اخذ هذا المقدار منهم لان الجزية لما كانت عوضا عن الدم كان ذو المال كمن لا ماله وأما من ذهب الى انه يجب على الفقير نصف ما على المتوسط وعلى المتوسط نصف ما على الغني وجعلوا الغني من يملك ألف دينار او ما يساويه ويركب الخيل ويقتسم الذهب والمتوسط دونه تمسك بما روى عن علي انه كان يجعل على الميسير من اهل الذمة ثمانية واربعين درهما وعلى الاوساط أربعة وعشرين وعلى الفقراء اثني عشر فهذا مع كونه غير مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم لا تقوم به الحجة لان في اسناده ما خالفه الواسطي ولا يجمع حديثه اذا كان مرفوعا فكيف اذا كان موقوفا وكذلك لا تقوم الحجة بما أخرجه في الموطأ عن عمرانه كانه يأخذ على اهل الذهب من اهل الذمة الجزية اربعة دنانير وعلى اهل الورق اربعين درهما لانه قد صحى لا يصلح للاحتجاج به قال قتادة ارفع ما في حديثه ما تضمنه ويؤيده ما أخرجه البيهقي عن أبي الحويرث مرسل ان النبي صلى الله عليه وسلم صالح اهل ايلة وسكانها ثلثمائة رجل على

ثلاثمائة دينار وأما ما روى عن الشافعي قال سمعت بعض أهل العلم من أهل بخران يقولون
قيمة ما أخذ من كل واحد أكثر من دينار فهو ذامع كونه ليس بمرفوع ولا موقوف ولا معلوم
فإنه لا ينافي ما ذكرنا لأن المأخوذ من أهل بخران إنما كان صلحا بقدر المال على جمعهم
ومحل النزاع ما يضرب على كل فرد ابتداء ثم نقول أموال أهل الحرب على أصل الإباحة يجوز
لأكل أحد ما شاء منها كيف شاء قبل التأمين لهم فيجوز للسلطان أن يأذن لهم بدخول
بلاد المسلمين والتجارة فيها على ما شاء من قليل أو كثير يأخذ من أموالهم إنما الشأن في أخذ
مثل ذلك من المسلمين الذين ينفرون للجهاد من أرض إلى أرض فيما أخذ منهم أهل الأرض
التي يصلون إليها شطرا من أموالهم من غير نظر إلى كون ذلك زكاة تجارة ولا غير هابل
لا يعتبرون في استئصال أخذ الأجور ونحو وجههم من سفائن البحر أو وصولهم من البر إلى حدود
لأرض التي يخرجون إليها فهذا عند التحقيق ليس هو إلا المكس من غير شك ولا شبهة وقد
حققت المقام في كليل السكرامة فليراجع

• (باب صدقة الفطر) •

(هي صاع من القوت المعتاد عن كل فرد) الحديث ابن عمر في العيصين وغيرهما قال فرض
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعا من تمر أو صاعا من شعير على
العبد والحرة والذكور والأنثى والصغير والكبير من المسلمين والاحاديث في هذا الباب كثيرة وفي
صحيح مسلم وغيره ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر وأخرج الدارقطني والبيهقي
من حديث ابن عمر قال أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بصدقة الفطر عن الصغير
والكبير والحرة والعبد عن ثوبان وأخرج نحوه الدارقطني من حديث علي وفي أسناده ضعف
وله طرق وانطبأت في آخر اجتماعي من ليس بمكلف أغماهي كائنة مع المكلفين وقد ذهب
الجمهور إلى أنه صاع من البر وغيره وذهب بعض الأصحاب إلى أن الفطرة من البر نصف صاع وقد
حكاه ابن المنذر عن علي وعنه ابن أبي هريرة ويطاير وابن عباس وابن الزبير رآه اسمعيل بن أبي
بكر بإسناد صحيح كما قال الحافظ والبيه ذهب أبو حنيفة وقد تقدم كواجه حديث ابن عباس
مرفوعا صدقة الفطر مدان من قمح أخرجه الحاكم وأخرج نحوه الترمذي من حديث عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا وفي الباب أحاديث تعضد ذلك ولكن ليس هذا باب جامع من
العصاة حتى يكون حجة وقد أخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما أن أبا سعيد قال لما ذكروا
عنده صدقة رمضان لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاع تمر
أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط ولكن هذا مع كونه غيره صرح بإطلاق رسول الله
صلى الله عليه وسلم على ذلك ولا يخبر به قد قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ
ولا أدري عن الوهم وكذلك قال أبو داود وقد روى الحاكم من حديث ابن عباس والترمذي
من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر
صالحا بمكة ينادي أن صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم صغير أو كبير ذكر أو أنثى حر أو
مملوك حاضر أو يادمه من قمح أو صاع من شعير أو تمر وأخرج نحوه الدارقطني من حديث
صحة بن مالك بلفظ مدان من قمح وفي أسناده الفضل بن المختار وهو ضعيف ويؤيده ما عند أبي

داود والنسائي عن الحسن مرسل باللفظ فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة بصاعاً
من تمر أو من شعير أو نصف صاع من تمح وأخرج أيضاً أبو داود من حديث عبد الله بن ثعلبة بن
عبد الله بن أبي صغير باللفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر صاع من بر أو تمح عن
كل اثنين وأخرج سفيان الثوري في جامعه عن علي موقوف باللفظ نصف صاع بر وهذه الروايات
متعادلة صالحة تخصيص لفظ الطعام على فرض شعيرة البر كما قال بذلك بعض أهل العلم قال
في المسوق في الحديث صدقة الفطر فرضة وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة واجبة وفيه أنه
لا يشترط لها النصاب بل هي فريضة على الغني والفقير وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة لا تجب
الأعلى من علات نصاباً وإن لم يكن نامياً وفيه أنها تجب على الصغير والمجنون ومن لم يطق الصوم
وعليه أكثر أهل العلم وفيه أنها تجب على الرقيق مطلقاً سواء كان في التجارة ولاذمة وعليه
الشافعي وقال أبو حنيفة لا تجب عن رقيق التجارة وفيه أنها لا تجب عن العبد الكافر وعليه
الشافعي وقال أبو حنيفة تجب عنه وفيه أنه لا يجوز إخراج الدقيق والسويق ولا الخبز ولا القيمة
وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة يجوز كل ذلك وفيه أنه لا يجوز أقل من صاع من أي جنس
أخرج وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة يجوز من البر نصف صاع وفيه أن الواجب محقدر
بصاع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو خمسة أرطال وثلاث برطل العراقي وقد رها
بالقسطح المصري قدحان وقال أبو حنيفة بصاع الجواز وهو غمانية أرطال وقال الشافعي تجب
فطرة المرأة على زوجها وقال أبو حنيفة لا تجب عليه (و الوجوب على سيد العبد ومنفق الصغير
وشعوره ويكون آخر جهاق قبل صلاة العيد) الحديث ابن عمر في العيصين وغيرهما أن رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بركاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة
فيه دليل على وجوب الإخراج في ذلك الوقت وأخرج أبو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم
ومعجمه عن ابن عباس مرفوعاً باللفظ فمن أداها قبل الصلاة فهي ركعة مقبولة ومن أداها بعد
الصلاة فهي صدقة من الصدقات وهذا يدل على أنها لا تجزئ بعد الصلاة لأنها حينئذ صدقة
كسائر الصدقات التي تصدق بها الإنسان وليست بركاة الفطر قال في المسوق البهنة عند
أهل العلم أن يخرج صدقة الفطر يوم العيد قبل الخروج إلى الصلاة ولو جهلها بعد دخول
رمضان يجوز ولا يجوز تأخيرها عن يوم الفطر عند بعضهم وقال أحمد وأرجوان لا يكون به
يأس وفي سفر السعادة ونظائر هذه الأحاديث أنها بعد الصلاة لا تجزئ (ومن لا يجد زيادة
على قوت يومه وليقلته فلا فطرة عليه) لأنه إذا أخرج قوت يومه أو بعضه كان مصراً لا صارفاً
لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخذوه في هذا اليوم أخرجه البيهقي والدارقطني من
حديث ابن عمر فإذا ملك زيادة على قوت يومه أخرج الفطرة أن بلغ الزائد قدرها ولو يذمه تحريم
السؤال على من ملأ ما يغديه ويعشيه كما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث سهل بن الحنظلية
مرفوعاً ولأن النصوص أطلقت ولم تخص غنيه ولا فقيره وقد أخرج أحمد وأبو داود عن عبد الله
ابن ثعلبة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صدقة الفطر صاع تمر أو صاع شعير
عن كل رأس أو صاع بر أو تمح بين اثنين صغيراً أو كبيراً أو عبداً ذكراً أو أنثى غني أو فقيراً ما غنيكم
فبزكبه الله وما فقيركم فبهد الله عليه أكثر مما أعطى وقد وقع الخلاف في تقدير ما يعتبر

في وجوب زكاة الفطرة قبل ملك النصاب وقبل قوت مندر أقول التقدير بقوت عشرة أيام
مخض رأي يلبس عليه آثار من علم وليس هو إضاه إلى أسلوب مناسب باعتبار بعض الرأي فإن
الرأي إذا لم يكن له علم معقولة سائغة في العقل مقبولة في الطبع فهو مردود عند أهل الرأي
وقد ورد ما يدل على أن الفقيه كافئ في الفطرة في حديث ابن أبي شخير عند أبي داود بلفظ غني
أو فقير ويؤيده حديث ابن ثعلبة المتقدم لأن المراد أن الفقيه يرد عليهم من العوض خير مما أخرج
وقال مالك والشافعي وعطاء وأحمد بن حنبل وأصحق أنه يعتد به أن يكون مخرج الفطرة ماله كما
أقوت يومه وليتته والظاهر أن من وجد ما يكفيه ومن يعول لبوم الفطر ووجد صاعاً زاد على
ذلك أخرجه حديث أحمد وهم من الطواف في هذا اليوم أخرجه البيهقي والدارقطني عن ابن
عمر مرفوعاً وأخرجه ابن سعد أيضاً في الطبقات من حديث عائشة وأبي سعيد قضاها قوله
أغنوهم أنهم يصيرون أغنياء إذا نالوا ما يكفيهم في يومهم والمراد أنهم أغنياء عن الطواف
وان الغنى في الفطرة من استغنى عن الطواف في يومه والفقير من افتقر إلى الطواف في يومه
فيكون الوجوب متخذاً على من وجد ما يغنيه في يومه مع زيادة قدر ما يجب عليه من الفطرة
ويكون مصرفها من لا يجد ذلك كما قالوا أن مصرفها مصرف الزكاة ومصرفها مصرف
الزكاة) لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد صاها زكاة كقوله فمن إذا ما قبل الصلاة فهي
زكاة مقبولة وقول ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بزكاة الفطرة وقد
تقدما ولكنه ينبغي تقديم الفقير للأمر باغنائهم في ذلك اليوم فإذا صرف في سائر الأصناف
وقال في سفر السعادة وكان بعض المساكين بهذه الصدقة ولا يقسمها على الأصناف الثمانية
ولم يرد بذلك أمراً أيضاً وبه قال بعض العلماء ويجوز الصرف للأصناف الثمانية بل خص بها
المساكين انتهى

• (كتاب الخمس) •

(يجب فيما يغني في القتال) وسبأ في الكلام فيه أن شاء الله تعالى في كتاب الجهاد والسير ولا فرق
بين الأراضى والدور المأخوذ من الكفار وبين المنقولات فإن الجميع مغنوم في القتال وأما
التي هو ما أخذ بغير قتال فكمه مذكور في قوله تعالى ما آفاه الله على رسوله من أهل القرى
والمراد بقوله تعالى من شيء ما ينه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا كل ما يطلق
عليه اسم الغنيمة بل ما غنم بالقتال كافي النهاية وغيرها ولو بقي على هجومه لاستلزم وجوب
الخمس في الأرباح والمواريث ونحوهما وهو خلاف الإجماع وما استلزم الباطل باطل
(وفي الركان) الخمس لأنه يشبه الغنيمة من وجه ويشبه الجان بفتح زكاة خمس الحديث أبي
هريرة في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اللهم اجبار والبئر
جبار والمعدن جبار وفي الركان الخمس والركان بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاء قال
مالك والشافعي الركان معدن الجاهلية وقال أبو حنيفة والثوري وغيرهما أن المعدن كزاز
وخالفهم في ذلك الجمهور فقالوا لا يقال للمعدن ركان وأحبوا إجماعاً وقع في هذا الحديث من
التفرقة بينهما باعطف وإن ذلك يدل على المغايرة وفي القاء وس تفسير الركان بالمعدن ودفن
الجاهلية وقال صاحب النهاية إن الركان يقع عليه ما وإن الحديث ورد في الدفين هذا معنى كلامه

قال ابن القيم في اعلام الموقعين وفي قوله المعدن جبار قولان أحدهما انه اذا استأجر من يحفر
للمعدن فاسقط عليه فقهه فهو جبار ويؤيد هذا القول اقتراحه بقوله البر جبار والجهام جبار
والثاني انه لازكاة فيه ويؤيد هذا القول اقتراحه بقوله وفي الركاز الخمس ففرق بين المعدن والركاز
فأوجب الخمس في الركاز لانه مال مجع يؤخذ بغير كلفة ولا تعب واسقطها عن المعدن لانه
يحتاج الى كلفة وتعب في استخراجها والله تعالى أعلم اهـ قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه
عندنا والذي سمعت اهل العلم يقولون ان الركاز انما هو دفن يوجد من دفن الجاهلية مما يطلب
بمال ولم يتكلف فيه نفقة ولا كبير عمل ولا مؤنة فاما ما طلب بمال وتكلف فيه كبير عمل فاصيب
مرة وأخطئ مرة فليس بركاز قال في المسوى هو أظهر اقوال الشافعي في تفسير الركاز قوله قول
ان المعدن من الركاز بمنزلة الركاز وعليه ابو حنيفة والمراد بالركاز على أظهر اقوال الشافعي
هو الدفن الجاهلي من النقد واما الاسلام فانهم مال كفه والافلطة وانما عليه الواجب
وتجب فيه الزكاة اذا وجد في موات أو ملك احياء فان وجد في ملك شخص فلك شخص او في
مسجد أو شارع فلنقطه قال مالك المعدن بمنزلة الزرع يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع يؤخذ
منه اذا خرج من المعدن من يومه ذلك ولا ينتظر به الحول كما يؤخذ من الزرع اذا حصد العشر
ولا ينتظر به ان يحول عليه الحول قلت وبه قال الشافعي في أظهر اقواله ولم يوجب في غير
الذهب والفضة وقال الشافعي في حديث معادن القبيلة في قول آخر ايس هذا مما يشبهه أهل
الحديث ولو أثبتوه لم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الاقطاعه وأما
الزكاة فليست مروية عنه كذا روى عنه البيهقي في سننه أقول ولو كانت الزكاة مروية فليس
ذلك نصا في ربع العشر بل يحتمل معنيين آخرين أحدهما يؤخذ منه الخمس وهو زكاة وهو
قول للشافعي والحصر بالنسبة الى الكل والثاني اذا ملكه وحال عليه الحول تؤخذ منه الزكاة
وهو قول جمع من المحدثين انتهى (ولا يجب فيما عدا ذلك) لعدم الإيجاب الشرعي والبقاء
تحت البراءة الأصلية وقال ابو حنيفة الخمس في كل جوهر ينطبع كالخشب والنحاس أقول ان
إيجاب الزكاة في جميع المعادن ومجاورة ذلك الى صيد البر والبحر والمسك والطيب والخشيش
كافعله كثير من المصنفين ليس بصواب له لعدم وجود دليل يدل على ذلك والاصل في أموال
العباد التي قد دخلت في أملاكهم بوجه من الوجوه المقتضية للملك هو الحرمة ولا يجوز أخذ
شيء منها الا بطيبة من نفس مالكها لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه والا كان كلاً
بالباطل ولاتأكلوا أموالكم يتسكنم بالباطل والمتيقن وجوب الخمس في الغنية عن القتال
وفي معدن الذهب والفضة لما أخرجه البيهقي في حديث الركاز بزيادة قيل وما الركاز
يا رسول الله قال الذهب والفضة التي خلقت في الارض يوم خلقت وهو وان كان في اسناده
سعياب بن أبي سعيد المقرئ فهو لا يقصر عن صلاحية حديثه لنفسه بل يعلم (وهو صفة) أي
مصرف الزكاة عند الشافعي ومصرف خمس النبي عند أبي حنيفة (من في قوله تعالى واعلموا
أنما غنمتم من شيء الآية) فان الله خمسها وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن
السييل وكفى بهاديبلا على ذلك وفي جهة الله البالغة بوضع سهم الرسول صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم بعده في مصالح المسلمين الا هم فالاهم وسهم ذوي القربى في بني هاشم وبني المطلب

الفقير منهم والفني والمذكر والاثني وعندي انه يجيز الامام في تعيين المقادير و كان عمر رضي الله تعالى عنه ينفذ في فرض آل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بيت المال ويعين المدين منهم والتا كبح وذا الحاجة وسهم البتاي لصغير فقير لأب له وسهم الفقراء والمساكين لهم بفرض كل ذلك الى الامام يجتهد في الفرض وتقديم الاهم فالاهم ويفعل ما أدى اليه اجتهاده ويقسم أربعة أخماسه في الفاعين يجتهد الامام أولاً في حال الجيش فمن كان نقله أو فني بمصلحة المسلمين نقل له وأما التي مفسره ما بين الله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فقله والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل الى قوله رؤف رحيم ولما قرأها عمر قال هذه استوعبت المسلمين فيصرفه الى الاهم فالاهم وينظر في ذلك الى مصالح المسلمين لا مصلحته الخاصة واختلفت كيفية قسمة التي فكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا أفاء التي مفسره في يومه فاعطى الأهل حظين واعطى الأعزب حظاً وكان أبو بكر رضي الله تعالى عنه يقسم للحر والعبد يتوخى كفاية الحاجة ووضع عمر الديوان على السوابق والحاجات فالرجل وقدمه والرجل وبلاؤه والرجل وعياله والرجل وحاجته والاصل في كل ما كان مثل هذا من الاختلاف ان يحصل على انه انما فعل ذلك على الاجتهاد فتوخى كل المصلحة بحسب ما رأى في وقته انتهى حاصله

• (كتاب الصيام) •

(يجب صيام رمضان) وهو ركن من أركان الدين وضروري من ضرورياته (لرؤية هلاله من عدل) لصيامه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأمره للناس بالصيام لما أخبره عبد الله بن عمر أنه رآه أخرجه أبو داود والدارمي وابن حبان والحاكم وصححه وأيضاً ابن حزم من حديث ابن عمر يلقظ ترهى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أني رأيت فصام وأمر الناس بصيامه وأخرج أهل السنن وابن حبان والدارقطني والبيهقي والحاكم من حديث ابن عباس قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اني رأيت الهلال يعني رمضان فقال أشهد أن لا اله الا الله قال نعم قال أشهد أن محمداً رسول الله قال نعم قال يا بلال اذن في الناس فليصوموا غداً وأخرج الدارقطني والطبراني من طريقين ما وس قال شهدت المدينة وبها ابن عمر وابن عباس فجاء رجل الى واليها وشهد عنده على رؤية هلال شهر رمضان فسأل ابن عمر وابن عباس عن شهادته فأمره ان يجيزه وقال ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أجاز شهادة واحد على رؤية هلال رمضان وكان لا يجيز شهادة الاطفار الاشهادة الرجلين قال الدارقطني تفرد به حنن بن حمز الایلى وهو ضعيف وقد ذهب الى العمل بشهادة الواحد بن المبالوك وأحمد بن حنبل والشافعي في أحد قوليه قال النووي وهو الأصح وذهب مالك والليث والاوزاعي والثوري الى أنه يعتبر اثنان واستدلوا بحديث عبد الرحمن بن يزيد بن الخطاب وفيه فان شهد شاهدان مسلمان فمروا فافطروا أخرجه أحمد والشافعي وفي حديث أمير مكة الحرث بن حاطب قال عهد الينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نسلك للرؤية فان لم نره وشهد شاهد عدل نسلك بشهادتهم ما أخرجه أبو داود والدارقطني وقال هذا الاسناد متصل صحيح وغاية ما في الحديثين ان مفهوم الشرط يدل على عدم

عدم قبول الواحد ولكن أحاديث قبول الواحد أربع من هذا المضموم وقد حققه الماتن رحمه الله في كتابه اطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال ويؤيد وجوب العمل بغير الواحد الدالة على قبول أخبار الاتحاد على العموم إلا ما خصه دليل فعمل النزاع مندرج تحت العموم بعد التنصيص عليه بما في حديث الأعرابي وبما في حديث ابن عمر وأما التأويل باحتمال أن يكون قد شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم رجل قبل شهادة ابن عمر فلو كان مجرد هذا الاحتمال فادحافي الاستدلال لم يبق دليل شرعي إلا أو أمكن دفعه بمثل هذا التأويل الباطل في المسوى اختلقوا في هلال رمضان فقيل ثبت بشهادة الواحد عليه أبو حنيفة وقيل لا بد من عدلين عليه مالك والشافعي قولان **كما** المذهبين أظهرهما الأول ولا فرق عنده بين أن تكون السماء مصيبة أو مغيبة وقال أبو حنيفة في العصور لا بد من جمع كثير وفي المالكية به إذا رآوا الهلال قبل الزوال أو بعده لا يصام به ولا يفطر وهو من الليلة المستقبلة وفي الأنوار وإذا رآوا الهلال بالثلاثين يوم الثلاثين فهو الليلة المستقبلة (أو أكمال عدة شعبان) لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صوموا الرؤيته وأفطروا الرؤيته فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين والاحاديث في هذا المعنى كثيرة وفي الحجة البالغة لما كان وقت الصوم مضبوطا بالشهر القمري باعتبار رؤية الهلال وهو ثارة ثلاثون يوما وثارة تسع وعشرون وجب في صورة الاشتباه أن يرجع الى هذا الأصل وأيضا مبنى الشرائع على الأمور الظاهرة عند الامين دون التعقق والمحاسبات النجومية بل الشريعة تواردة بأخبار ذكرها وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب انتهى (ويصوم ثلاثين يوما ما لم يظهر هلال شوال قبل أكمالها) وجهه ما ورد من الأدلة المعينة ان الهلال إذا غم صاموا ثلاثين يوما كحديث أبي هريرة المذكور ومثله في صحيح مسلم من حديث ابن عمر ومن حديث ابن عباس عند أحمد والنسائي والترمذي وصححه ومن حديث عائشة عند أحمد وأبي داود والدارقطني بإسناد صحيح وغير ذلك من الاحاديث وفيها التصريح بأكمال العدة ثلاثين يوما في بعضها عدة شعبان وفي بعضها ما يقيد انها عدة رمضان وفي بعضها الاطلاق وعدم التقييد بأحد الشهرين قال في الحجة قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شهر اعيد لا ينقصان رمضان وذو الحجة قبل لا ينقصان معا وقبل لا يتفاوتن أجزا ثلاثين وتسعة وعشرين وهذا الآخر اعيد بقواعد التشريع كأنه أراد سدا أن يخطرفي قلب أحد ذلك انتهى أقول يمكن أن يقال ان هذا الخبر من الشارع بعد دخول النقص في الشهرين المذكورين فإورد عنه انه يكون الشهر تسعة وعشرين عام مخصوص بالشهرين المذكورين وما ورد في خصوص شهر رمضان مما يدل على انه قد يكون تسعة وعشرين فيمكن أن يقال فيه ان ذلك انما هو باعتبار ما ظهر للناس من طلوع الهلال عليهم وفي نفس الامر ذلك الشهر هو ثلاثون يوما قال بعض المهةقين التكليف الشهري علق معرفة وقت رؤية الهلال دخولا وخروجا أو أكمال العدة ثلاثين يوما فهل في الاكوان أوضح من هذا البيان والتوقيت في الايام والشهور بالحساب للمنازل القمرية بدعة باتفاق الأمة انتهى أقول ان الرؤية التي اعتبرها الشارع في قوله صوموا الرؤيته هي الرؤية الليلة لا الرؤية

الهادية فليست بمعتبرة سواء كانت قبل الزوال أو بعده ومن زعم خلاف هذا فهو عن معرفة
 المقاصد الشرعية بمرآة واحتماج من احتج برؤية الزكرك الذين أخبروا النبي صلى الله عليه
 وسلم بأنهم رأوه بالأمس باطل كاحتجاج من احتج على وجوب الاتمام بقوله تعالى ثم أتوا
 الصيام إلى الليل وكلا الدليلين لادلالة لهما على محل النزاع أما الأول فانهم إنما أخبروا عن
 الرؤية في الوقت المعبر وذلك مرادهم بلفظ أمس كما يحنى على عالم وأما الثاني فالمراد به
 وجوب اتمام الصيام إلى الوقت الذي يسوغ فيه الافطار تعيينا للوقت الذي لا يكون صوما
 بدونه والحاصل ان الجادلة عن هذا القول الفاسد وهو الاهداد برؤية الهلال نهارا ياباه
 الانصاف وان قال المتخذ ان الاعتبار بالرؤية وقد وقعت حديث صوموا لرؤيته وأفطروا
 لرؤيته والاعتبار بعموم اللفظ ونحو ذلك من الجملات التي لا يجهل صاحبها انه غلط أو
 مغلط ولو كان هذا صحيحا لوجب الافطار عند كل رؤية للهلال في أي وقت من أوقات الشهر
 وهو باطل بالضرورة الدينية (واذا رآه أهل بلد لزمت سائر البلاد الموافقة) وجهه الاحاديث
 المصرحة بالصيام لرؤيته والافطار لرؤيته وهي خطاب لجميع الامة فمن رآه منهم في أي مكان
 كان ذلك لرؤية الجميعهم وأما استدلال من استدل بحديث كريب عند مسلم وغيره انه استهل عليه
 رمضان وهو بالشام فرأى الهلال ليلة الجمعة فقدم المدينة فأخبر بذلك ابن عباس فقال لكنا
 رأيناه ليلة السبت فلا تزال نصوم حتى نكمل الثلاثين أو نراه ثم قال هكذا أمرنا رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم وله الفاظ فغير صحيح لانه لم يصرح ابن عباس بأن النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم أمرهم بأن لا يعملوا برؤية غيرهم من أهل الاقطار بل أراد ابن عباس انه أمرهم
 بأكمال الثلاثين أو يروه ظنا منه ان المراد بالرؤية رؤية أهل المحل وهذا خطأ في الاستدلال أو وقع
 الناس في الخبط والخلط حتى تفرقوا في ذلك على غمائية مذاهب وقد أوضح المسائل المقام في
 الرسالة التي سماها اطلاع أرباب الكمال على مافي رسالة الجلال في الهلال من الاختلال قال
 في المسوى لا خلاف في أن رؤية بعض أهل البلد موجبة على الباقي واختلّفوا في لزوم رؤية
 أهل بلد أهل بلد آخر والاقوى عند الشافعي يلزم حكم البلد الأقرب دون البعيد وعند أبي
 حنيفة يلزم مطلقا (وعلى الصائم النية قبل الفجر) لحديث حفصة عن النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم انه قال من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له أخرجه أحمد وأهل السنن وابن
 خزيمة وابن حبان وصححه ولا يشافي ذلك رواية من رواه ووقوفه على زيادة تعيين قبولها على
 مذهب البسه أهل الأصول وبعض أهل الحديث وقد ذهب إلى ذلك جماعة من أهل العلم
 مخالفهم آخرون واستدلوا بما تقوم به الحجة أما حديث أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 لمن أصبح صائما أن يتم صومه في يوم عاشوراء فغاية ما فيه ان من لم يتبين له وجوب الصوم الا بعد
 دخول النهار كان ذلك عذرا له من التيبث وأما حديث أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دخل
 على بعض نسائه ذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقالوا لا فقال فاني اذن صائم فذلك في صوم
 التطوع قال في المسوى قال الشافعي يشترط لافرض التيبث ويصح النفل نيته قبل الزوال
 وقال أبو حنيفة يكفي في الفرض والنفل ان ينوي قبل نصف النهار ولا يفتي القضاء والكفارات
 من التيبث أقول وأما انه يجب تجدد النية لكل يوم فلا يحنى ان النية هي مجرد القصد

الى الشيء أو الارادة من دون اعتبار أمر آخر ولا ريب ان من قام في وقت الشهر وتناول طعامه وشربه في ذلك الوقت من دون عادة به في غير أيام الصوم فقد حصل له القصد المعتبر لان أفعال العقلاء لا تخلو من ذلك وكذلك الامساك عن المفطرات من طلوع الفجر الى غروب الشمس لا يكون الا من قاصد للصوم بالضرورة اذا لم يكن ثم عذر مانع عن الاكل والشرب غير الصوم ولا يمكن وجود من دل ذلك من غير قاصد الا اذا كان مجنونا أو ساهيا أو نائما كما في تمام يومه كاملا واذا تقرر هذا فجرد القصد الى السجود قائم مقام تبييت النية عند من اعتبر التبييت ومجرد الامساك عن المفطرات وكف النفس عنها في جميع النهار يقوم أيضا مقام النية عند من لم يعتبر التبييت ومن قال انه يجب في النية زيادة على هذا المقدار فليأت بالبرهان فان مفهوم النية لغة وشرا لا يدل على غير ما ذكرناه وهكذا سائر العبادات فان مجرد قصد ما كاف من غير احتياج الى زيادة على ذلك مثلا يكفي في نية الوضوء مجرد دخول المكان المعتاد لذلك والاشتغال بغسل الاعضاء المخصوصة على الصفة المشروعة وكذلك في الصلاة يكفي الدخول في المحل الذي تقام فيه والتأهب لها والشروع فيها على الصفة المشروعة فان القصد والارادة لازمان لهذه الأفعال لعدم صدور مثل ذلك من العقلاء لمجرد اللعب والعث

(فصل يطل بالاكل والشرب) هـ عدا الخلاف في ذلك وأما مع النسيان فلا يمانى للصحيح
 وغيرهما من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من نسي وهو
 صائم فأكمل شربه فليتم صومه فانما الله أطعمه وسقاه وفي لفظ للدارقطني باسناد صحيح فانما
 هو رزق ساقه الله اليه ولا قضاء عليه وفي لفظ آخر للدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم
 من أنظر يومامن رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة واسناد صحيح أيضا قاله الحافظ ابن
 حجر وأخرج الدارقطني من حديث أبي سعيد مرفوعا من أن كل في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء
 عليه قال ابن حجر واسناده وان كان ضعيفا لكنه صالح للمتابعة فأقل درجات هذا الحديث
 بهذه الزيادة أن يكون حسنا فيصلح للاحتجاج به انتهى وقد ذهب الى العمل بهذا الجمهور وهو
 الحق ومن قابل هذه السنة بالرأى القاسد فرأيه رد عليه مضروب في وجهه (و) هـ كذا
 (الجماع) لا خلاف في انه يطل الصيام اذا وقع من عامد وأما اذا وقع مع النسيان فبعض أهل
 العلم الحق بعم أن كل أو شرب ناسيا وعسك بقوله في الرواية الاخرى من أنظر يومامن رمضان
 ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة وبعضهم منع من اللاحاق أقول افساد الصوم بالوطء لا يعرف
 في مثل هذا خلاف وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما ان الجماعة في رمضان قال للنبي صلى الله عليه
 وسلم هلكت يا رسول الله قال وما هلكت قال وقعت على امرأتى في رمضان فأمره بالكفارة
 وفي رواية لابن داود وابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم قال له وصم يوما مكانه وهذه الزيادة
 مروية من أربع طرق ويقوى بعضها بعضها يدل على محرم الوطء للصائم واجبا مفهوما قوله
 سبحانه أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم (والتي معدا) حديث أبي هريرة ان النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ذرعه التي فليس عليه قضاء ومن استقاء عدا فليقض
 أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم وصححه وقد
 حكى ابن المنذر الاجماع على ان نعمة التي يفسد الصيام وفيه نظر فان ابن مسعود وعكرمة

وبدعية قالوا انه لا يقصد الصوم سواء كان غالياً أو مستقراً جامالاً يرجع منه شيء باختصاره واستدلوا بحديث ثلاث لا يفتنن التي هي الجماعة والاحتلام أخرجه الترمذي من حديث أبي سعيد وفي اسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف وعلى فرض صلاحه لا يستدل لال فلا يعارض حديث أبي هريرة لأن هذا مطلق وهذا مقيد بالعمد أقول حديث أبي هريرة المتقدم هو في عدة من كتب الحديث وله طرق مختلفة فتمض معها الاستدلال وفيه الفرق بين المتعمد للتي هو غير المتعمد ولا يعارض هذا حديث أبي سعيد المتقدم لأنه عام يخص بحديث الفرق بين المتعمد وغير المتعمد فيكون معناه أن التي إذا وقع من غير اختيار الصائم بل ذرعه كان غير مفطر وهذا الجمع لا بد منه ويؤيده حديث أنه صلى الله عليه وسلم قال فأنطروا فان بعض الحفاظ فسره بأنه استقاموا المارد بالاستقامة تعمد التي كما صرح به أهل العلم (وبحرم الوصال) لنبيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك كما في حديث أبي هريرة وابن عمر وعائشة وهو في الصحيحين وغيرهما في الباب أحاديث (وعلى من أفطر عمدا كفارة ككفارة الظهار) لحديث الجامع في رمضان فان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له هل تجد مائة ورقة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعرف فيه فقرأ فقال تصدق بهذا قال فهل على أفقر مناهما بين لا بينهما أهل بيت أحوج منك ففعل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه وقال اذهب فأطعمه أهلاً وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وعائشة وقد قيل ان الكفارة لا تجب على من أفطر عمدا بأي سبب بل بالجماع فقط ولكن الرجل انما جامع امرأته فليس في الجماع في شهر رمضان الا ما في الاكل والشرب ليكون الجميع حلالاً لم يحرم الا لعارض الصوم وقد وقع في رواية من هذا الحديث ان رجلاً أفطر ولم يذكر الجماع أقول اذا ورد ما يدل على وجوب مثل كفارة الظهار وورد ما يدل على انه يجزى أقل منها كان ورود الأقل رخصة لمن لا يجد مثل كفارة الظهار وهذا ظاهر لا لبس فيه (ويندب تعجيل الفطر وتأخير السحور) لحديث سهل بن سعد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يزال الناس بخير ما جعلوا الفطر وهو في الصحيحين وغيرهما وعن أبي ذر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يزال أمتي بخير ما أخرجوا السحور وجعلوا الفطر أخرجه أحمد وفي اسناده سليمان بن عثمان قال أبو حاتم مجهول وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث زيد بن ثابت انه كان بين تسهره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ودخوله في الصلاة قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية وفي الباب أحاديث كثيرة

(فصل يجب على من أفطر له مذكر شرعي أن يقضى) كالمسافر والمرضى وقد صرح بذلك القرآن الكريم فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر وقد ورد في الحفاظ حديث معاذة عن عائشة وقد تقدم ذكره والنساء مثلها (والفطر للمسافر ونحوه رخصة الا أن يجتنب التلف أو الضعف عن القتال فجزية) الاحاديث في ذلك كثيرة منها قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان شئت فصم وان شئت فافطر لمسألة حزة بن عمرو الاسلمي عن الصوم في السفر وهو في الصحيحين من حديث عائشة وفيه دليل على تفويض الفطر في الصوم وعدمه الى المسافر

ومن حمله على صوم التطوع فلم يصب فإنه عند أبي داود والحاكم وصححه أنه قال ربما صادفني هذا الشهر يعني رمضان وأما حديث أنه قيل له صلى الله عليه وسلم إن جماعة لم يفطروا في سفر من أسفاره فقال أولئك العصاة فذلك لأنه صلى الله عليه وسلم قد كان أمرهم بالنظر في ذلك اليوم بخصوصه فسامهم عصاة لخالفوه أمره لا مجرد الصوم في السفر وأما حديث ليس من البر الصيام في السفر وهو متفق عليه ففي رواية زادها النسائي في هذا الحديث عليكم برخص الله التي رخص لكم فاقبلوا قالت صريح بالرخصة مشعر بأن الصوم عزيمة وهو المطلوب وأما ما روى بالنظر الصائم في السفر كالفطر في الحضر فقد صحح جماعة من الحفاظ وقفه على عبد الرحمن بن عوف ولا جهة في ذلك وفي الصحيحين من حديث أنس كأن سافر مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم وأخرج مسلم وغيره عن حمزة بن عمرو الأسلمي أنه قال يا رسول الله أجسم في قوة على الصوم فهل على جناح فقال هي رخصة من الله تعالى في أخذها الحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه وفي الصحيحين من حديث جابر قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في سفر فرأى رجلاً وجلاً قد ظلل عليه فقال ما هذا فقالوا صائم فقال ليس من البر الصوم في السفر وأخرج مسلم وأبو داود من حديث أبي سعيد قال سافر ناعم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى مكة ونحن صيام قال فترزنا منزلاً فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انكم قد قدوت من عدوكم والفطر أقوى لكم فكانت رخصة فمن صام ومنامن أفطر ثم زنا منزلاً آخر فقال انكم مصبوحو عدوكم والفطر أقوى لكم فافطروا فكانت عزيمة ثم لقد رأيتنا صوم بعد ذلك مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في السفر وقد ذهب إلى كون الصوم رخصة في السفر الجمهور وروى عن بعض الظاهريين وهو محكي عن أبي هريرة أن الفطر في السفر واجب وأن الصوم لا يجزئ والمراد بنحو المسافر الحنبلي والمرضع لما أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذي من حديث أنس بن مالك الكعبي أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن الله عز وجل وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحنبلي والمرضع الصوم (ومن مات وعليه صوم صام عنه وليه) لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه وقد زاد البراءة في جمع الزوائد واسناده حسن وبه قال أصحاب الحديث وبعض الشافعية وأبو نوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل قال البيهقي في الخلافات هذه السنة ثابتة لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في صحتها وذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجب صوم الولي عن وليه وقال في الحجة ولا اختلاف بين قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من مات وعليه صوم صام عنه وليه وقوله فيه أيضاً فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً إذ يجوز أن يكون كل من الأمرين مجزئاً قال ابن القيم في إعلام الموقعين رخص عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه فطائفة جعلت هذا على عمومها وإطلاقها وقالت يصام عنه التذرو والقرض وأبى طائفة ذلك وقالت لا يصام عنه تذر ولا قرض وفصلت طائفة فقالت يصام التذرون والقرض الأصلي وهذا قول ابن عباس وأصحابه والامام أحمد وأصحابه وهو الصحيح لأن فرض الصيام جار مجرى الصلاة فكذلك يصلي أحد عن أحد ولا يصلي

أحد عن أحد فكذلك الصيام وأما النذر فهو التزام في الذمة بمنزلة الدين فيه قبل قضاء الولى له كما يقضى دينه وهذا بعض الفقه وطرد هذا أنه لا يصح عنه ولا ينزكى عنه إلا إذا كان معذورا بالتأخير كما يطعم الولى عن أفطر في رمضان لعذر فاما المقطر من غير عذر أو أصلا فلا يتبعه أداء غيره عنه لقراض الله تعالى التي فرط فيها وكان هو المأمور به ابتلاء وامتحان نادون الولى فلا يتفق توبه أحد عن أحد ولا اسلامه عنه ولا أداء الصلاة عنه ولا غيرها من فرائض الله تعالى التي فرط فيها حتى مات والله تعالى أعلم أقول الظاهر والله أعلم أنه يجب على الولى أن يصوم عن قريبه الميت إذا كان عليه صوم سواء أوصى أو لم يوص كما هو مدلول الحديث ومن زعم خلاف ذلك فليأت بجملته تدفعه (والكبير العاجز عن الأداء والقضاء يكفر عن كل يوم باطعام مسكين) لحديث سلمة بن الأكوع الثابت في الصحيحين وغيرهما قال لما نزلت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين كان من أراد أن يفطر يفتدى حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها وأخرج هذا الحديث أحمد وأبو داود عن معاذ بن عوف ما تقدم وزاد ثم أنزل الله فن شهد منكم الشهر فليصمه فثبت الله صيامه على المقسم الصحيح ورخص فيه للعريض والمسافر وأثبت الاطعام للكبير الذي لا يستطيع الصيام وأخرج البخاري عن ابن عباس أنه قال ليست هذه الآية منسوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكينا وأخرج أبو داود عن ابن عباس أنه قال أثبت للعبد والمرضع أن يفطرا أو يطعما كل يوم مسكينا وأخرج الدارقطني والحاكم ومصنفاه عن ابن عباس أنه قال رخص للشيخ الكبير أن يفطر أو يطعم عن كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه وهذا من ابن عباس تفسيره في القرآن مع ما فيه من الإشعار بالرفع فكان ذلك دليلا على أن الكفارة هي اطعام مسكين عن كل يوم أقول لم يثبت في الكفارة على من لم يطق الصوم شيء من المرفوع في شيء من كتب الحديث وليس في الكتاب العزيز ما يدل على ذلك لأن قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ان كانت منسوخة كما ثبتت عن سلمة بن الأكوع عند أهل الامهات كلهم انها كانت في أول الاسلام فكان من أراد أن يفطر يفتدى حتى نسختها الآية التي بعدها وهي قوله تعالى فن شهد منكم الشهر فليصمه ومثله ذلك روى عن معاذ بن جبل أخرجه أحمد وأبو داود ومثله عن ابن عمر أخرجه البخاري فالمنسوخ ليس بحجة بخلاف وان كانت محكمة كما رواه أبو داود عن ابن عباس فظاهرها جواز ترك الصوم لمن كان مطيقا غير معذور وجوب الفدية عليه وهو خلاف ما أجمع عليه المسلمون وأما قول ابن عباس المتقدم فكلام غير مناسب لبعض الآية لأنها في المطيقين لاعين لا يستطيع أن يصوم كما قال وكذلك ما رواه عنه أبو داود انها أثبتت للعبد والمرضع فانه يدل على انها منسوخة فيما عداهما فعلى كل حال ليس في الآية دليل على وجوب الاطعام على من ترك الصوم وهو لا يطيقه وهو محل النزاع وإذا لم يوجد دليل في كتاب الله ولا في سنة رسوله فليس في غيرهما أيضا ما يدل على ذلك فالحق عدم وجوب الاطعام وقد ذهب اليه جماعة من السلف منهم مالك وأبو ثور ودادو هكذا الفدية على من حال عليه رمضان وعليه رمضان أو بعده ولم يقضه لانه لم يثبت في ذلك شيء صرحه وغاية ما فيه آثار عن جماعة من الصحابة من أقوالهم وليس بحجة على أحد ولا

تعبداً لله بها أحد من عباده والبراة الأصلية مستحبة فلا يتقل عنها الا نفل صحيح وقد ذهب
الى هذا النخعي وأبو حنيفة وأصحابه وأما التفريق في قضاء رمضان فقد أخرج الدارقطني من
حديث ابن عمر أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن قضاء رمضان فقال ان شاء فرقه وان
شاء تابعه وفي اسناده سليمان بن بشر وقد ضعفه بعضهم وقال ابن الجوزي ما علمنا أحد اطعن
فيه ثم صحح الحديث ويؤيد ما دل عليه هذا الحديث من التخيير قوله تعالى فعده من أيام آخر
وهذه العدة تصدق على ما كان يحقها ومتفقاً لانه يحصل من كل واحد منهم جماعة والبراة
الأصلية فاضية بعدم التعبد بما هو أشق ما يصدق عليه معنى الآية دون ما هو أخف وأما
ما يروى من انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من كان عليه صوم من رمضان فليس رده ولا
يقطعه كما أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة في اسناده عبد الرحمن بن ابراهيم بن
العاصي وقد ضعفه جماعة من الأئمة وقال البيهقي لا يصح وأنكره أبو حاتم على عبد الرحمن
وأما ابن القطان فقال لم يأت من ضعفه بحجة انتهى ولكنه مع ذلك لا ينهض للنقل عن مجرد
البراة الأصلية فضلاً عما عداها

• (باب صوم التطوع) •

(يستحب صيام ست من شوال) الحديث عن صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال فذل الصيام
الدهر أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي أيوب وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة والسر
في مشروعيته انها بمنزلة السنن الرواتب في الصلاة تكمل فائدتها بالنسبة الى أمر جزم لتتام
فائدتها بمسلم وانما خص في بيان الفضيلة التشبيه بصوم الدهر لان من القواعد المقررة ان
الحسنة بعشر أمثالها وهذه الستة يتم الحساب انتهى أقول ظاهر الحديث انه يكفي صيام
ست من شوال سواء كانت من أولها أو من أوسطه أو من آخره ولا يشترط أن تكون متصلة به
لافاصل بينها وبين رمضان الا يوم الفطر وان كان ذلك هو الأولي لان الاتباع وان صدق على
جميع الصور فصدقه على الصورة التي لم يفصل فيها بين رمضان وبين الست الا يوم الفطر الذي
لا يصح صومه لاشك انه أولي وأمانه لا يحصل الا بالان فعل كذلك فلا لان من صام ستاً من
آخر شوال فقد أتبع رمضان بصيام ست من شوال بلا شك وذلك هو المطلوب (وتسع ذى الحجة)
لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث حفصة عند أحمد والنسائي قالت أربع
لم يكن يدعون رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صيام عاشوراء والعشر وثلاثة أيام من
كل شهر وأخرجه ابوداود بلقط كان يصوم تسع ذى الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر
وأول اثنين من الشهر والخميس وقد أخرج مسلم عن عائشة انها قالت ما رأيت رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم صام في العشر قط وفي رواية لم يصم العشر قط وعدم رؤيتها وعلمها
لا يستلزم عدمه وأكدا التسع يوم عرفة وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي قتادة قال
قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبله وصوم يوم
عاشوراء يكفر سنة ماضية (و) أما صيام شهر (محرم) فلحديث أبي هريرة عنده مسلم وأحمد وأهل
السنن انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل أي الصيام بعد رمضان أفضل فقال شهر الله المحرم
وأكد يوم عاشوراء لما ردد فيه من الاحاديث الثابتة في الصائمين وغيرهم من جماعة من

العصابة انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صامه وأمر بصيامه ثم قال هذا يوم عاشوراء ولم يكتب
 عليكم صيامه وإنما صائم فمن شاء صام ومن شاء فليطأ وقد تقدم انه يكفر سنة ماضية وثبت
 في مسلم وغيره انه لما أمر بصيامه قالوا يا رسول الله انه يوم يظلمه اليهود والنصارى فقال اذا
 كان العام المقبل ان شاء الله ضمننا التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قلت وعليه أهل العلم واستحب أكثرهم ان يصوم التاسع والعاشر وفي
 العالم الكبرية ويكره صوم يوم عاشوراء مفردا انتهى وفي الباب أحاديث أخرى أوردها الشيخ
 عبد الحق الحنفى الدهلوى فيما ثبت من السنة في أيام السنة أقول أما شهر المحرم فلا ريب
 انه قد خصه دليل صحيح ناطق بأنه أفضل الصيام المتطوع به ولم يعارضه في هذه الأنضية الا
 ما قيل في صوم يوم عرفة وقد ذكر الجميع الماتن رحمه الله في شرح المتنى (وشعبان) لحديث أم
 سلمة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يكن يصوم من السنة شهرا تاما الا شعبان
 يصل به رمضان أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذى وفي الصحيحين من حديث عائشة
 ما كان يصوم في شهر ما كان يصوم في شعبان كان يصومه الا قليلا بل كان يصومه كله وفي لفظ
 وما رأيت في شهر أكثر منه صياما في شعبان (والاثني والخميس) لحديث عائشة ان النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم كان يعمرى صيام الاثنين والخميس أخرجه أحمد والترمذى وصححه
 والنسائى وابن ماجه وابن حبان وصححه وأخرج نحوه أبو داود من حديث اسامة بن زيد
 وأخرجه أيضا النسائى وفي اسناده مجهول مع انه قد صححه ابن خزيمة وأخرج أحمد والترمذى
 من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تعرض الاعمال كل اثنين
 وخميس فأحب أن يعرض عملى وأنا صائم وفي صحيح مسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 سئل عن صوم يوم الاثنين فقال ذاك يوم ولد فيه وأنزل على فيه (وأيام البيض) لحديث أبي
 قتادة عنده مسلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث من كل شهر
 ورمضان الى رمضان فهذا صيام الدهركاه وأخرج أحمد والنسائى والترمذى وابن حبان
 وصححه من حديث أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا صمت من الشهر
 ثلاثة فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة
 وقد اختلفت الرواية في اختيار تلك الايام فوردى بأبدا والخ وورد كان يصوم من الشهر السبت
 والاحد والاثنين ومن الشهر الاخر الثلاثة والاربعة والخميس وورد من غرة كل شهر ثلاثة
 أيام وورد انه أمرهم سبعة بثلاثة اولها الاثنين والخميس ولكل وجه انتهى (وأفضل التطوع
 صوم يوم وافطار يوم) لحديث عبد الله بن عمرو في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال صم في كل شهر ثلاثة أيام قلت فأتى أقوى من ذلك فلم يزل يرفعى حتى
 قال صم يوما وافطروا فانه أفضل الصيام وهو صوم أخى داود عليه السلام قال في الحجة
 البالغة واختلف سقى الانبياء عليهم السلام في الصوم فكان نوح عليه السلام يصوم الدهر
 وكان داود عليه السلام يصوم يوما ويفطروما وكان عيسى عليه السلام يصوم يوما ويفطر
 يومين أو أياما وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في خاصة نفسه يصوم حتى يقل لا يفطر
 ويفطر حتى يقال لا يصوم ولم يكن يستكمل صيام شهر الا رمضان وذلك ان الصيام تزيات

يجد أحدكم الأهود غيب أو لحاشجر فليضغه (ويحرم صوم العبدین) لحديث أبي سعيد
 في الصحيحين وغيرهما عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه نهى عن صوم يومين يوم
 القطار ويوم الضر وقد أجمع المسلمون على ذلك (وأيام التشريق) لنهي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم عن الصوم فيها كما ثبت ذلك من طريق جماعة من الصحابة وقد سرد أحاديثه المسان في شرح
 المنتقى (واسم بالرمضان يوم أو يومين) لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال قال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين إلا
 أن يكون رجل كان يصوم صوما فليصمه ويؤيده حديث أبي هريرة أيضا عند أصحاب
 السنن وصححه ابن حبان وغيره مرفوعا بلفظ إذا تصف شعبان فلا تصوموا في الباب أحاديث
 والخلاف طويل مبسوط في المطولات أقول وما زال الخلاف في هذه المسئلة من عصر الصحابة
 إلى الآن وقد صارت مركزا من المراكز التي يتغالى الناس في أمرها أبا نوافل لم يخرج أحد
 منهم بأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يصومه وأما ما احتجوا به من العمومات
 الدالة على مشروعية مطلق الصوم واستحبابه فمن نقول بوجوبه ونقول هي مخصوصة بأحاديث
 أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالصوم لرؤية الهلال والافطار لرؤيته أو كمال العدة كما
 صح في جميع دواوين الإسلام وبأحاديث نهيته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن تقصير رمضان
 يوم أو يومين وهو في الصحيح بل ورد النهي عن صوم النصف الأخير من شعبان وقال عمار من
 صام يوم الشك فقد عصي أبا القاسم وهو صحيح بل قال ابن عبد البر لا يختلفون في رفعه ولعل
 مراده أن حكمه الرفع لأن القائل له هو النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهذا إذا لم يصلح
 لتخصيص العمومات لم يصلح لمخصص قط ومن نظر إلى ما يقع من عوام المسلمين بل ومن بعض
 خواصهم في هذه الأعصار من التجارى على الصوم والافطار بمجرد الشكوك والظلمات التي
 هي عن الشريعة بعزل قضى العجب وبكى على الدين وانتظر القيامة

• (باب الاعتكاف) •

(يشترع) لا خلاف في مشروعية الاعتكاف وقد كان يعتكف النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم في العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله كما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي
 هريرة (ويصح في كل وقت في المساجد) لانه ورد الترغيب فيه ولم يأت ما يدل على انه يختص
 بوقت معين وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم قال كنت تنزل في الجاهلية أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام قال فأوف بشركه وأما كونه
 لا يكون الا في المساجد فلان ذلك هو معنى الاعتكاف شرعا اذ لا يسمى من اعتكف في غيرها
 معتكفا شرعا وقد ورد ما يدل على ذلك كحديث الاعتكاف الا في مسجد جماعة أخرجه ابن أبي
 شيبة وسعيد بن منصور ومن حديث حذيفة قال في المسوى الاعتكاف جائز في كل مسجد فان لم
 يكن المسجد جامعاً فخر ورج الجماعة واجب عليه فاذا خرج يطل اعتكافه عند الشافعي
 فيحتاج الى نية جديدة لما يستقبله ان كان تطوعا ولا يطل عند أبي حنيفة كما لو خرج لقضاء
 الحاجة أقول لا ريب أن معنى الاعتكاف الشرعى لا يحصل الا اذا كان في المسجد ولهذا لم
 تختلف الامة في اعتبار ذلك الاماروى عن محمد بن هربن لبابة المالكي فانه أجازته في كل مكان

وانما اختلفوا هل يجزى الاعتكاف في كل مسجد أم في الثلاثة المساجد فقط أم في المصعد
الحرام فقط والظاهر انه يجزى في كل مسجد قال تعالى وانتم عاكفون في المساجد ولا حاجة في
قول عائشة ولا في قول حذيفة في هذا الباب (وهو في رمضان كدسما في العشر الاواخر منه)
أفضل وأكدر لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يعتكف فيها ولم يرد ما يدل على توقفه
يوم أو أكثر ولا على اشتراط الصيام الا من قول عائشة وحديث تدر عمر المتقدم برده وكذلك
حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ليس على المعتكف صيام الا ان
يجعله على نفسه أخرجه الدارقطني والحاكم وقال صحيح الاسناد ورجح الدارقطني والبيهقي وقفه
وبالجملة فلا حاجة الا في الثابت من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يثبت عنه ما يدل على انه
لا اعتكاف الا بصوم بل ثبت عنه ما يخالفه في تدر عمر وقد روى أبو داود عن عائشة مرفوعا من
حديث ولا اعتكاف الا بصوم ورواه غيره من قولها ورجح ذلك الحفاظ أقول اهم ان كون
الشي شرطاً لشي آخر أو ركناً أو فرضاً من فروضه لا يثبت الا بدليل لانه حكم شرعي أو وضعي
ولم يأت ما يدل على ان الاعتكاف لا يكون الا بصوم بل ثبت الترغيب منه صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم في الاعتكاف ولم ينقل الينا انه اعتبر ذلك ولو كان معتبراً لكانت الامة وأما اعتكافه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في صومه فلا يستلزم ان يكون الاعتكاف كذلك لانه امر اتفاقي
ولو كان ذلك معتبراً لكان اعتكافه في مسجده معتبراً فلا يصح من أحد الاعتكاف في غيره
وانه باطل وأما قول عائشة المتقدم فظاهر هذا الساق ان لفظ ولا اعتكاف الا بصوم ليس من
بيان السنة المذكورة في أول كلامها بل ابتداء كلام منها فقد أخرجه النسائي ولم يذكر فيه قواها
من السنة وكذلك أخرجه أيضا من حديث مالك وليس فيه ذلك وقال أبو داود وغيره عبد الرحمن
ابن اسحق لا يقول فيه من السنة وجرم الدارقطني بأن القدر الذي من حديث عائشة قولها
لا يخرج وما عدها عن دونها وكذلك رجع ذلك البيهقي كما ذكره ابن كثير في ارشاده وما يؤيد هذا
حديث من اعتكف فواق ناقة وكذلك حديث ليس على المعتكف صيام وفيه ما مقال أو ضعه
الماتر رحمه الله في شرح المنتقى وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه اعتكف عشرا
من شوال ولم ينقل عنه انه صامها بل روى عنه انه اعتكف العشر الاول من شوال ولا يخفى ان
يوم الفطر من جلته وليس يوم صوم فالخلق عدم اشتراط الصوم في الاعتكاف لما تقدم ولما
ثبت ان عمر سأل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كنت تدر في الجاهلية ان اعتكف
ليلة في المسجد الحرام فقال أو في بذرته وهو متفق عليه وفي رواية لمسلم وما مكان ليلة وما
في الصحيحين أرجح مما في أحدهما اذ لم يمكن الجمع وقد جمع ابن حبان وغيره بأنه تدر اعتكاف
ليلة ويوم وفي رواية أبي داود والنسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اعتكف
وصم ولكن في استناده عبد الله بن بديل وهو ضعيف وقد ذكر ابن عدى والدارقطني انه تفرد
بذلك عن هروين بن دينار قال الحفاظ في الفتح ان رواية من روى يوم ما شاذة واذا عرفت ما تقدم
من عدم انتباه ما احتجوا به على شرطية الصوم فالخلق الحقيقي بالقبول ان الاعتكاف يكون
ساعة فما فوقها بل حديث من اعتكف فواق ناقة يدل على انه يكون أقله لحظة محتطفة وهذا
الحديث وان لم يكن صالحاً للاحتجاج به فالاصل عدم التقدير بوقت معين والدليل على مدعي

ذلك ثم كون اليوم الكامل شرطا للصوم لا يستلزم أن يكون شرطا للاعتكاف لانه يمكن
 الاعتكاف بعض اليوم مع الصوم لكل اليوم فالصوم شرطا للصوم لا شرطا للاعتكاف على
 تسليم ان الصوم شرط (ويستحب الاجتهاد في العمل فيها) لحديث عائشة ان النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم كان اذا دخل العشر الاواخر احيا الليل كله وايقظ أهله وشد المنزرو هو
 في الصبح وغيرهما (وقيام ليالي القدر) لحديث أبي هريرة في الصبحين وقيامهما عن النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من قام ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفرت له ما تقدم من ذنبه وفي تعيين
 ليلة القدر احدث مختلفة وأقوال جاوزت الاربعين ذكرتها في حديث الختام شرح بلوغ المرام
 بالفارسية وقد استوفاهما الماتن في نيل الاوطار وفي حاشية الشفاء الماتن أقول في تعيينها
 مذاهب يطول تعدادها وقد بسطتها في شرح المتن في فكانت سبعة وأربعين قولاً وذكر
 ادلتها وينتبراجها من مرجوحها ورجحت انها في أواخر العشر الاواخر لما ذكره هناك
 انتهى قال في الحجة البالغة ان ليلة القدر ايلتان احدهما ليلة يفرق فيها كل أمر حكيم وفيه انزل
 القرآن جلة واحدة ثم نزل بعد ذلك لهما مجامع وهي ليلة في السنة ولا يجب ان تكون في رمضان
 نعم رمضان مظنة غالبية لها واتفق انها كانت في رمضان عند نزول القرآن والثانية يكون فيها
 نوع من اقشار الروحانية ويجيء الملائكة الى الارض فيستق السملون فيها على الطاعات
 فيستكس أنوارهم فيمانيهم ويتقرب منهم الملائكة وينبأ بعد منهم الشياطين ويستجاب منهم
 ادعيتهم وطاعاتهم وهي ليلة في كل رمضان في أواخر العشر الاواخر تتقدم وتتاخر فيها ولا يخرج
 منها من قصد الاولى قال في كل سنة ومن قصد الثانية قال في العشر الاواخر من رمضان
 وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أرى رؤيا كم قد واطأت في السبع الاواخر فمن
 كان متصرا فليصبرها في السبع الاواخر وقال أريت هذه الليلة ثم أنسيتم وقد رأى آية
 في ماء وطن فكان ذلك في ليلة احدى وعشرين واختلاف اصحابه فيماني على اختلافهم في
 وجدانها ومن ادعيتم من وجدها اللهم انك عفو غيب العفو عاف عني وفي المسوى اختلفوا
 في ليلة هي ارجى والا فوى انها ليلة في أواخر العشرة الاخيرة تتقدم وتتاخر وقول أبي سعيد انها
 ليلة احدى وعشرين وقال المزني وابن خزيمة انها تنقل كل سنة ليلة جبا بين الاخبار قال
 في الروضة وهو قوي ومذهب الشافعي انها لا تلزم ليلة بعينها وفي المنهاج ميل الشافعي الى انها
 ليلة الحادي والثالث والعشرين وعن أبي حنيفة انها في رمضان لا يدري أية ليلة هي وقد
 تتقدم وتتاخر وعندهما كذلك الا أنهم متعينة لا تتقدم ولا تتأخر (ولا يخرج المعتكف الا
 لحاجة) لما ثبت من حديث عائشة في الصبحين عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كان
 لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان اذا كان معتكفا وأخرج أبو داود عنها قالت كان النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم يمر بالربض وهو معتكف فيبركاهو ولا يعرج يسأل عنه وفي امتناده
 ليت بن أبي سليم قال الحافظ والصحیح عن عائشة من فعلها أخرجه مسلم وغيره وقال مع ذلك
 عن علي وأخرج أبو داود عن عائشة أيضا قالت السنة على المعتكف أن لا يعود حريضا ولا
 يشهد جنازة ولا يمسه امرأه ولا ينشرها ولا يخرج لحاجة الا لما لا يمنه ولا اعتكاف الا
 بصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع وأخرجه أيضا الشافعي وليس فيه قالت السنة قال أبو

داود وغيره عبد الرحمن بن ابي هاشم لا يقول فيه قالت السنة وبزعم الدارقطني بان القسطنطين
حديث عائشة قولها لا يخرج وما عدها من دونها قال في المسوى اتفق أهل العلم على ان
المستكف يخرج للغائط والبول ولا يقسبه اعتكافه ولا يخرج الا كل والشرب ويجوز له
غسل الرأس وتزجيل الشعر وما في معناه وأكثرهم على انه لا يجوز له الخروج لعمادة المريض
ومسلاة الجنابة الا ان يخرج لحاجة نيسال المريض مارا وان شرط في اعتكافه الخروج لنسئ
من هذا اجازة ان يخرج عند الشافعي ولا يجوز عند أبي حنيفة كذا في شرح السنة

(كتاب الحج)

أقول الحج في اللغة القصد فعني قوله تعالى وقفه على الناس حج البيت قصد البيت والقصد
لا إحمال فيه وأما قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم فهو أمر بالاقتداء
به في أفعاله وأقواله والأمر بشيد الوجوب فتكون المناسك التي ينها صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم واجبة ولا يخرج عن الوجوب منها الا ما خصه دليل وأما كونه لا يصح الحج الا بعمل
جميع المناسك أو يحتمل باختلاف بعضها فلا دليل على ذلك لان الذي يؤثر عدمه في العدم
هو الشرط لا الواجب وليس في أدلة مناسك الحج ما يفيد تأثير عدمه في عدم الحج الا الوقوف
بعرفة ولا ريب انه نسك من مناسك الحج يختص بمنزلة لا توجد في غيره من المناسك لحديث الحج
عرفة من أدركه عرفة فقد أدرك الحج أخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والبيهقي وابن حبان
من حديث عبد الرحمن بن زعيم الدؤلي وأخرج من تقدم ذكره من حديث عروة بن مضر من
صلى معنا هذه الصلاة يعني صلاة يوم النحر وأتى عرفات قبل ذلك ليلة الأونهم ارافقتم حجه وقضى
نفسه وجمع هذا الحديث جماعة من الحفاظ كالحاكم والدارقطني وابن العربي وفي رواية من
حديث عبد الرحمن المدكوري من جاء عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج وفي رواية لابي
نسيم ومن لم يدرك جماعة لأجله فهذه الروايات تدل على ان الوقوف بعرفة ركن من الأركان
التي لا يتم الحج بدونها وهما ناهيت وهوان الاستدلال ببعض أفعاله على الوجوب وببعضها على
التدب فحكم وكذلك القول بأن بعضها نسك وبعضها غير نسك والظاهر ان جميع أفعاله
الصادرة عنه في حجة مناسك لانه لم يسن لنا ان النسك هو هذا الفعل دون هذا ولكن لابد أن
تكون الأفعال مقصورة لذاتها كالأحرام والوقوف بعرفة والطواف والسعي وري الجمار
لما كان غير مصادفاته كالمبيت بمنى ليلتي الرمي أو كان بسبب غير الحج كجمع الصلواتين في
مزدلفة ونحو ذلك وقد رزم الجلال في ضوء النهار ان من زعم ان حجه صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم مجمل بين بعضه فقد أسرف في الجهل قال لان اسم الحج ومسماه ظاهرا ثم قال ان تلك
التي فعلها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما هي أفعال وهي لا تدل على الوجوب حتى يعلم انه
فعلها على وجه الوجوب والا فالظاهر القرية فقط وهي لا تستلزم الوجوب ولا الشرطية
اتمى ولعله لم يخطر بباله حال تحرير هذا البحث حديث خذوا عني مناسككم وهو حديث
صحيح في مسلم وغيره ولا ريب انه يفيد وجوب مناسك الحج كما قدمنا (يجب على كل مكلف
مستطيع) النص الكتاب العزيز رزقه على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وعليه اجماع
الامة قالوا الحج فريضة محكمة يستكملها واحد أو قالوا الحرام المكلف القادر اذا وجد الزاد

والراحلة وأمن الطريق يلزمه الحج كذا في المسوى أقول حديث تفسيره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للسبيل بالزاد والراحلة فيه مقال ولكنه قد روي من طريق جماعة من الصحابة وفي جميع الطرق هلل لاتنفع تقوية بعضهم البعض ويشهد من بعضها حديث من وجد زاداً وراحلة وهو مروي من طريق ثلاثة من الصحابة وفي جميعها مقال فالخاسر ان مجموع ما ورد في تفسير السبيل بالزاد والراحلة وترتيب الوجوب عليها ينقض الاحتجاج به على ذلك فلا وجوب على من لم يجد الراحلة كما انه لا وجوب على من لم يجد الزاد ولا وجه لقصر السبيل على الزاد والراحلة بل السلامة من المرض والامن هما من السبيل وكذلك المحرم للمرأة لالة الدليل على ذلك ثم التحقيق ان الشروط تنقسم الى قسمين شرط يتعلق بالفعل وشرط يتعلق بالفعل فالاول يتوقف عليه تعلق الخطاب به والثاني يتوقف عليه كونه مطلوباً من فاعله والاوّل أيضاً هو الذي يقال له شرط الايجاب وشرط الطلب والثاني هو الذي يقال له شرط الواجب وشرط المطلوب وايضاح هذا ان التكليف والاسلام والحرية شروط متعلقة بالفعل والزاد والراحلة والامن والمحرم شروط متعلقة بالفاعل فجعل بعض شروط الفعل للوجوب وبعضهم للاداء غير موافق لعقل ولا نقل وانت خبير بان المرأة منهية عن السفر بدون محرم كاثبت النبي عن ذلك في الصحيح ولم يثبت النبي عن الحج لمن لم يجد الراحلة مثلاً بل كان الايجاب متعلقاً بوجودها وهذا يقتضي أن تحصيل المحرم أهم من تحصيل الراحلة لان السفر بدون محرم حرام كما يقتضيه النبي بحقيقته وكما يقتضيه لفظ لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ثلاثة أيام أو يوماً وليلة أو يريد ابدون محرم على اختلاف الروايات ولم ير دماً يدل على تحرّم السفر بدون الراحلة فايحجب الوصية بالحج على من ماتت ولها زاد وراحلة وليس لها محرم دون من ماتت ولها زاد ومحرم وليس لها راحلة ليس بمناسب فان فاقدة الحرم لم تستطع الى الحج سبيلا كفارقة الراحلة وزيادة ومعنى كون الشيء شرطاً للتأدية شيء آخران التأدية بدونه لا تصح وهذا يعود الى شرط الصحة وهم لا يريدون هذا بل في شرط الاداء عندهم أن يكون المكلف قد كملت له شروط الصحة والوجوب ولم يبق الا التأدية وهي مشروطة بشرط وهذا اصطلاح قليل الثمرة غاية ما فيه ان من مات وقد كملت له شروط الصحة والوجوب ولم يبق الا الشرط الاداء وجب عليه الايصالحج وقد تقدم ما هو الحق في ذلك (فورا) لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تعجلوا الى الحج فان أحدكم لا يدري ما يعرض له أخرجه أحمد وأخرج أحمد أيضاً وابن ماجه من حديث ابن عباس عن الفضل وأحمد هـ ما عن الآخر قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أراد الحج فلْيَتَجَهَّلْ فإنه قد عجز المريض وتفضل الراحلة وتعريض الحساجة وفي اسناد احمد بن حنبل بن خليفة العباسي أبو اسرائيل وهو صدوق ضعيف الحفظ وأخرج أحمد وأبو يعلى وسعيد بن منصور والبيهقي من حديث أبي امامة مر فوعامن لم يحبس مرض أو حاجة ظاهرة أو مشقة ظاهرة أو سلطان جائر فلم يصح فليمت ان شامه يوديا وان شاء نصرانيا وفي اسناد علي بن أبي سليم وشريك وفيه ما ضعف وأخرجه الترمذي من حديث علي مر فوعامن ملك زاد اوراحلة يبلغه الى بيت الله ولم يصح فلاعليه أن يموت نصرانياً ويهودياً وذلك لان الله تعالى قال في كتابه وقته على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال الترمذي

والصبي يجب تجنب التكاح على قول ثم يخرج الى عرفات ويكون فيها عشرة عرفة ثم يرجع منها بعد غروب الشمس ويبيت بمزدلفة ويدفع منها قبل شروق الشمس فمأى من ويرى العقبة الكبرى ويهتدى ان كان معه ويحلق أو يصر ثم يطوف للأفاضة في أيام منى ويسعى بين الصفا والمروة ولا فاقى أن يحرم من سبقات فان دخل مكة قبل الوقوف طاف للمقدوم ورمل فيه وسعى بين الصفا والمروة ثم بقي على آخره حتى يقوم بعرفة ويرى ويحلق ويطوف ولا رمل ولا سعى حينئذ والعمرة أن يحرم من الحل فان كان آفاقيا فمن المقات فيطوف ويسعى ويحلق أو يقصر وبالجملة فتعين نوع الحج بالنية لما تقدم في الوضوء وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أراد منكم أن يهل بهج وعمرة فليهل ومن أراد أن يهل بهج فليهل ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل قالت وأهل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالحج وأهل به ناس معه وأهل معه ناس بالعمرة والحج وأهل ناس بعمرة وكنت فيمن أهل بعمرة وفي البخاري من حديث جابر ان اهلال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ذى الحليفة حين استوت به راحلته وفي الصحيحين من حديث ابن عمر قال يبدأؤكم هذه التي تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من عند المسجد يعني مسجد ذى الحليفة وقد وقع الخلاف في المهل الذي أهل منه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على حسب اختلاف الروايات فمنهم من روى انه أهل من المسجد ومنهم من روى انه أهل حين استقلت به راحلته ومنهم من روى انه أهل للماعل اشرف البيدة وقد جمع بين ذلك ابن عباس فقال انه أهل في جميع هذه المواضع فتقل كل راو ما سمع قال في الحجة البالغة وبين ابن عباس ان الناس كانوا يأتونه ارسلانا فخير كل واحد بما رآه (والاول) أى التمتع (أفضلها) أى الانواع الثلاثة واعلم ان هذه المسئلة قد طال فيها التزاع واضطربت فيها الاقوال فمنهم من قال بان أفضل الانواع القران لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حج قرانا على ما هو الصحيح وان كان قد ورد ما يدل على انه حج افراد لكن الاحاديث الصحيحة الثابتة في الصحيحين وغيرهما من طرق عديدة مصرحة بأنه أهل بهج وعمرة فلو لم يرد عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما يدل على ان غير ما فعله أفضل مما فعله لكال القران أفضل الانواع ولكنه ورد ما يدل على ذلك في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا أيها الناس أحلوا فلولاً لله سدى مبي فعملت كما فعلتم قال فأحلنا حتى وطئنا النساء وفعلنا كما يفعل الحلال حتى اذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهور أهلنا بالحج وثبت مثل ذلك في حديث جماعة من الصحابة بالفاظ منها والاستقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى وبلغتها عمرة وقد ذهب الى هذا جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كمالك وأحمد وهو الحق لانهم يماضون هذه الادة معارض وقد أضح فيها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نوع التمتع أفضل من النوع الذي فعله وهو القران وقد أضح الماتن حجج الاقوال وما احتج به كل فريق في شرح المتنق والعبء الضعيف في شرح بلوغ المرام وكذلك أضح الماتن فيه ان يحج صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان قرانا أقول قد روى النسخ عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أربعة عشر رجلا من الصحابة وأما قول أبي ذر فليس بحجة على أحد لانه رأى صحابي فمالا جنتا فيه مسرح والحاصل ان هذا البحث بطول الكلام عليه جدا فنرا العنود على الصواب فعليه

بشرح المنتقى أو بالهدى النبوي للحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى ابن القيم في اعلام الموقعين ألقى
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بجواز فضهم الحج إلى العمرة ثم أقتاهم باستصحابه ثم أقتاهم بفعله
حقاً ولم ينسذه شيء بعده وهو الذي ندين الله به أن القول بوجوبه أقوى وأصح من القول
بإلغائه منه وقد صرح عنه صحة الاشتراك فيها أنه قال من لم يكن أهدي فليل بعمره ومن أهدي
فليل بهج ثم مع عمره وأما ما فعله هو فإنه صرح عنه أنه قرن بين الحج والعمرة من بضع وعشرين
رواية عند ستة وعشرين نفساً من أصحابه ففعل القرآن وأمر بفعله من سابق الهدى وأمر
بفسذه إلى التمتع من لم يسبق الهدى وهذا من فعله وقوله كأنه رأى عين وبالله التوفيق فإن
قبل كيف وقع اختلاف بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم في صفة حجته صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم وهي حجة واحدة وكل واحد منهم يخبر عن مشاهدة في قصة واحدة قلت
قال القاضي عياض قدأكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث فمن مجمد نصف ومن يقصر
متكلف ومن يطيل مكثرون مقتصر مختصر قال وأوسعهم في ذلك نفساً أبو جعفر الطحاوي
الحنفى فإنه تكلم في ذلك في زيادة على ألف ورقة وتكلم معه في ذلك أيضاً أبو جعفر الطبري ثم أبو
عبد الله بن أبي صفرة ثم المهلب والقاضي أبو عبد الله بن المرباط والقاضي أبو الحسن بن الفصار
البغدادى والحافظ أبو عمر بن عبد البر وغيرهم قال القاضي عياض وأولى ما يقال في هذا
على ما خصناه من كلامهم واختارناه من اختياراتهم مما هو أجمع للروايات وأنشبه بمساق
الأحاديث أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أباح للناس فعل هذه الأنواع الثلاثة ليدل
على جواز جميعها ولو أمر بواحد لكان غيره يظن أنه لا يجوز فاضيف الجميع إليه وأخبر كل
واحد بما أمر به وأباح له ونسبه إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما لا امره وأما
لتأويله عليه انتهى أقول انما ذكر المختلِفون في أفضل الأنواع نوع حجته صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم لأنهم يقولون أن النوع الذي اختاره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لنفسه لا يكون
الافاضلا ولا سيما والتامة كانت عن وحى من الله عز وجل كما في حديث أنه نزل جبريل فقال
قل ليبيك بحجة وعمرة وقد اختلف في نوع حجته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والحق أنهما اقران
كما قرروا التان ذلك في شرح المنتقى وإنه قال بعد ذلك لو استقبلت من أمرى ما استدبرت
ما سقت الهدى ولعلتها عمرة يعني كما فعل أصحابه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن أمره
وهذا الحديث متفق على صحته كما تقدم فدل على أن التمتع أفضل من القرآن بلا ريب ولا
اعتبار بقول من قال أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما قال ذلك تطييباً لقلوب أصحابه
حيث جهوا تمهال عدم الهدى لأن المقام مقام تشريع لا مقام جبر خواطر وتطيب قلوب
فالحق أن التمتع أفضل وأما أنه متعين لا يجوز غيره كما رجحه ابن القيم رحمه الله وأطال الكلام في
تقريره فلا قال في التكميل اختلفوا في نسك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه كان
مفرد الحج أو قارناً ومقتعاً سابق الهدى ووجه التطبيق أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وسلم حين جمع الناس وخرج من المدينة المنورة إلى مكة المنيعة كان لا ينوي إلا الحج فلما
بات بنى الخليفة في العقيق أمر بالقران فقال لبيك بحجة وعمرة فلما دخل مكة وتذكر جملة
العرب أن العمرة في أشهر الحج من أجزائها فجور وعرف أنه في آخر عمره ولا يعيش إلى قابل

أراد رد هذا الوهم بأبلغ وجه فأمر الناس بفسخ إعرام الحج وجهه عمره وقال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى وأحلت مع الناس كما حلوا فكان مفردا بحسب ابتداء النية والنهرة وقارنا بحسب تليين من العقيق حيث أمر صلى في هذا الوادى المبارك وقل عمره في جهة وكان مقتعاً سائق الهدى بحسب الهم والرغبة ولم يقل تجسيدا لإعرام الحج يوم التروية ثم عرف تجسيدا لتلبية عند إنشاء السفة إلى عرفة من منى فكان قارنا حقيقة مفردا في أول الأمر مقتعاً في آخره انتهى قال في المسوى والتعقيق في هذه المسئلة أن العصاة لم يحتفلوا في حكاية ما شاهدوا من أفعال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أنه أحرم من ذى الحليفة وطاف أول ما قدم وسعى بين الصفا والمروة ثم خرج يوم التروية إلى منى ثم وقف بعرفات ثم أتى بزدلفة ووقف بالمشعر الحرام ثم رجع إلى منى ورمى وفجر وحلق ثم طاف طواف الزيارة ثم روى الجمار في الأيام الثلاثة وإنما اختلفوا في التعبير عما فعله بل باجتماعهم وآراهم فقال بعضهم كان ذلك بهما مفردا وكان الطواف الأول للهدى والدوم والسعى لأجل الحج وكان بقاؤه على الإعرام لأنه قصد الحج وقال بعضهم كان ذلك مقتعاً بسوق الهدى وكان الطواف الأول للهدى مرة كأنهم هو الطواف القدوم والسعى بعده عمره وإن كان للحج وكان بقاؤه على الإعرام لأنه كان مقتعاً بسوق الهدى وقال بعضهم كان ذلك قارنا والقران لا يحتاج إلى طوافين وسعيين وهذا الاختلاف سبيل الاختلاف في الاجتماعيات أما أنه سعى تارة أخرى بعد طواف الزيارة سواء قبل بالتمتع أو بالقران فإنه لم يثبت في الروايات المشهورة بل ثبت عن جابر أنه لم يسع بعده انتهى قال النووي في شرح صحيح مسلم وأما إعرامه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بنفسه فاخذ بالفضل فأحرم مفردا للحج وبه تطاهرت الروايات العصبة وأما الروايات بأنه كان مقتعاً فمناها أمر به وأما الروايات بأنه كان قارنا فإخبار عن حاله الثانية لا عن ابتداء إعرامه بل إخبار عن حاله حين أمر أصحابه بالتحلل من هجهم وقلبه إلى عمره لخالفه الجاهلية الأمن كان معه هدى وكان هو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من معه هدى في آخر إعرامهم قارين يعني أنهم أدخلوا العمره على الحج وفعلاً ذلك مواساة لأصحابه وتأنيها لهم في فعلها في أشهر الحج ليكونها كانت منكورة عندهم في أشهر الحج ولم يمكنه التحلل معهم بسبب الهدى واعتذر إليهم بذلك في ترك مواساتهم فصار النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قارنا في آخر أمره وقد اتفق جمهور العلماء على جواز إدخال الحج على العمره وشذ بعض الناس فتنه انتهى (ويكون الإعرام) وهو في الحج والعمره بغير التكبير في الصلاة فيه تصوير الإخلاص والتعظيم وضبط عزيمة الحج بفعل ظاهر وفيه جعل النفس مثلاً خائفة بترك الملائكة العادات المألوفة وأنواع التجهيل وفيه تحقيق معاناة لتعب وانقشاع والتفكير أقول وليس في إيجاب الإعرام على غير من دخل لأحد النكبين دليل أما الآية أعني قوله تعالى وإذا حلتم فاصطادوا فإنها بيان لما حرمه عليهم من الصيد حال الإعرام في قوله تعالى إلا ما تبلى عليكم غير على الصيد لأنهم حرم وقد علم أنه لا إعرام إلا لأحد النكبين ثم أخبرهم بإباحة الصيد بلهم إذا حلوا وأما قول ابن عباس فاجتماعه منه وليس ذلك من الجهة في منى والمقام مقام اجتماع ولهذا خالفه ابن عمر بن الخطاب وغيرهم كإحدى ذلك

عنه مالك في الموطأ وقد كان المسلمون في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يختلفون إلى مكة لحوائجهم ولم ينقل أنه أمر أحدا منهم بإحرام مكة قصة الحاج بن علاط وكذلك قصة أبي قتادة لما عقر جارا الوحش داخل الميقات وهو حلال وقد كان أرسله لفرض قبل الحج فجاء الميقات غير مريد للحج ولا للعمرة والبراءة الأصلية مستحبة فلا يتقبل عنها إلا ما نقل صحيح يجب العمل به وقد ذهب إلى جواز المجاوزة من غير إحرام غير الحاج والمعتمر ابن عمر والشافعي في أخير قوله وأما إيجاب الدم على من جاوز معلا ذلك بأنه ترك نسكا فساد فان الإحرام ليس بفسك لغيره من أراد الحج أو العمرة على أنه لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال من ترك نسكا فعليه دم وانما روى ذلك عن ابن عباس كافي الموطأ (من المواقيت المعروفة) لحديث ابن عباس في العيصين وغيرهما قال وقت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لاهل المدينة ذا الحليفة ولا لاهل الشام الحطمة ولا لاهل نجد قرن المنازل ولا لاهل اليمن بل لم قال فمن لهن وإن أتى عليهن من غير أهلهن لمن كان يريد الحج والعمرة وفائدة التأقيت المنع من تأخير الإحرام فلو قدم عليه ساجزا قول قال قوم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يوقت لاهل العراق ذات عرق وانما وقته عمر بن الخطاب رضي الله عنه قلت قد ذهب إلى هذا طاوس ورواه أحمد بن حنبل عن ابن عباس واليه ذهب جماعة من الشافعية كالغزالي والرافعي والنووي وغير هؤلاء وجسم ذلك ما قاله ابن خزيمة وابن المنذر من أنه لم يصح أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقت ذات عرق لاهل العراق في حديث صحيح قال الحافظ في الفتح اعل من قال أنه غير منصوص ليسلغه أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق من طرقه لا تخلو عن مقال لكن الحديث بمجموع طرقه يقوى انتهى وقبذ كرامات رحمه الله في شرح المنتقى من روى حديث توقيت ذات عرق لاهل العراق من الصحابة ومجموع ما روي لا يخرج عن حد الحسن لتفسيره وهو ما تقوم به الحجة (ومن كان دونهم أهله) من (أهله) وكذلك (حق أهل مكة) يهلون (منها) ومثله في العيصين أيضا من حديث ابن عمر وفي رواية من حديثه لا حد أنه قال الناس ذات عرق بقرن وفي البخاري من حديثه ان عمر قال لاهل البصرة والكوفة انظروا حدو قرن من طريقكم قال فدخلهم ذات عرق في المسوى وميقات المكي للحج جوف مكة وللعمرة الحل في العاكبية والتنعيم أفضل وفي المنهاج أن أفضل بقاع الحل الجعرانة ثم التنعيم ثم الحديبية وأما غسل للإحرام ففيه حديث خارج بن زيد حسنه الترمذي وضعفه العقيلي وأما حديث جابر في ولادة أمهات وغسلها فهو صحيح ولكنه قد قيل ان أمرها بذلك ليس للإحرام بل لقدر النفاس وكذلك أمره للعائض وقد أخرج الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اغتسل وليس ثيابه فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين ثم أحرم بالحج وفي إسناداه يعقوب بن عطاء وهو ضعيف والحديث محتمل فيمكن أن يكون الغسل للإحرام ويمكن أن يكون لغيره كإحرام وعناء السفر والتعب أو نحوهما ولم يثبت أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر أحدا من الناس أن يغتسل للإحرام إلا ما وقع منه الأمر للعائض والنفاس دون غيرهما فدل ذلك على أن اغتسالهما للقدوم كان للإحرام لكان غيرهما أولى بذلك منه مانع الاحتمال في فعله وعدم صدوره الأمر منه لا تثبت

المشرعية أصلاً وأما إزالة التثقب قبل الإحرام فلم يرد في هذا شيء يصلح لإثبات مثل هذا الحكم الشرعي وهو الاستحباب وأما ما قيل من أنه يقاس على تطيبه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقباس فاسد ولا سيما وقد ورد عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الإرشاد إلى ترك الشعر والبشر بعد رؤية هلال ذي الحجة لمن أراد أن يضحي كافي صحيح مسلم وسائر السقن من حديث أم سلمة والحاج أولى بهذه السنة من غيره لانه في شغل شاغل عن ذلك وقد أخرج الترمذي من حديث ابن عمر أن رجلاً قال للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الحاج يا رسول الله قال التثقب القتل وقد كان ابن عمر إذا أفطر من رمضان وهو عازم على الحج في ذلك العام لم يأخذ من رأسه ولا من لحيته شيئاً حتى يحجج كافي الموطأ والحاصل أن التسهيل في الأحكام الشرعية بلا دليل بل إثبات ما قام الدليل على خلافه ليس من أدب أهل الانصاف

(فصل ولا يلبس المحرم القميص) الفرق بين الخيط وما في معناه وبين غير ذلك أن الأول ارتفاق وتجميل وزينة والثاني ستر وتورك الأول تواضع لله وترك الثاني سوء أدب كذا في الحجة (ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوباً به ورس ولا زعفران ولا الخفين الآن لا يجدر نهلين يقطعهم ما حتى يكونوا أسفل من الكعبين ولا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين وما به الورس والزعفران) لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما يلبس المحرم فقال لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوباً به ورس ولا زعفران ولا الخفين الآن لا يجدر نهلين فليقطعهما حتى يكونوا أسفل من الكعبين قال القاضى عياض أجمع المسلمون على أن ما ذكر في هذا الحديث لا يلبسه المحرم وأخرج مسلم وغيره من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد أزاراً فليلبس سراويل وفي الصحيحين نحوه من حديث ابن عباس وأخرج أحمد والبخاري والنسائي والترمذي وصححه من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين زاد أبو داود والحاكم والبيهقي وما من الورس والزعفران من الثياب والقفاز بضم القاف وتشديد الفاء وبعد الالف زاء ما تلبسه المرأة في يدها فتخطى أصابعها وكنتها عند معاناة نقي (ولا يتطيب ابتداء) ويجوز له أن يسقر على الطيب الذي كان على يده قبل الإحرام فذلك هو الرابع جمعاً بين الأدلة وقد أوضح الماتن ذلك في شرح المتن وحاشية الشفاء وغيرهما قال صاحب سبل السلام في منسكه ولا أراد الإحرام اغتسل لأحرامه ثم طيبته عائشة بذيرق وطيب فيه مسك في يديه ورأسه حتى كان ويص المسك يرى في مفارقة ولحيته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم استدأمه ولم يغسله انتهى (ولا) يأخذ (من شعره وبشره) إلا لعذر) لحديث كعب بن جحزة في الصحيحين وغيرهما قال كان بي أذى من رأسى فحملت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم واقبل يقتار على وجهى فقال ما كنت أرى أن الجهد قد بلغ منك ما أرى أتعبد شاة قلت لا تنزل إلا بة ففديته من صيام أو صدقة أو نكاح قال هو صوم ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين نصف صاع ونصف صاع طعماً مأكلاً مسكين وقد تقدم الكلام على إزالة التثقب فليراجع (ولا يرفث ولا ينسق ولا يجادل) لنص القرآن الكريم فلا روث

ولافسوق ولا جدال في الحج وهذه الامور لا تحمل للعلل ولكن مع الاجرام اغلظ وأخرج
الشيخان من حديث أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حج ولم يرفث
ولم يفسق رجوع من ذنوبه كيوم ولدته أمه قال الحافظ المنذري الرفث يطلق ويراد به
الجماع ويطلق ويراد به الفحشاء ويطلق ويراد به خطاب الرجل المرأة فيما يتعلق به الجماع وقد
نقل معنى هذا الحديث كل واحد من هذه الثلاثة عن جماعة من العلماء قلت فيحرم الجماع
وقال مالك الرفث اصابة النساء والله تعالى أعلم قال الله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى
نساءكم والفسوق الذميج للانصاب والله تعالى أعلم قال تعالى أو فسقا أهل غير الله به والجدال
في الحج ان قرىشا كانت تقف عند المشعر الحرام بالمزدلفة بفزع وكانت العرب وغيرهم يقفون
بعرفة فكانوا يجادلون يقول هؤلاء منكم وأصوب ويقول هؤلاء منكم أصوب فقال الله تعالى
لكل أمة جعلنا منسكهم ناسكوه فلا ينازعنك في الامر وادع الى ربك انك لعلى هدى مستقيم
فهذا الجدال في الحج فيما رى والله تعالى أعلم واما فساد الحج بالجماع قبل الوقوف بعرفة
فان كان الدليل على هذا الفساد اقوال الصحابة فمع كون الروايات عنهم انما هي بطريق
البلاغ كما ذكره مالك في الموطأ وليس ذلك بحجة لو كان في المرفوع فضلا عن الموقوف فقد
عرفت غير مرة ان قول الصحابي ليس بحجة انما الحجة في اجماعهم عند من يقول بحجة الاجماع
وأما الاستدلال على ذلك بما أخرجه أبو داود في المراسيل باسناده رجاله ثقات ان رجلا جامع
امرأته وهما محرمان فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اقصيا نسككما واهديا
هديا فالمرسل لا حجة فيه على ما هو الحق وأما الاستدلال بقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا
جدال في الحج فعلى تسليم ان الرفث هو الجماع غاية ما يدل عليه المنع منه لانه يفسد الحج والا
لزم في الجدال انه يفسد الحج ولا قائل بذلك والمروى في هذا الحديث المرسل هو ايجاب الهدى
عليهما والهدى يصدق على الشاة والبقرة والبدنة ولا وجه لايجاب أشد ما يطلق عليه اسم
الهدى ولا حجة فيما رواه في الموطأ عن ابن عباس انه سئل عن رجل واقع أهله وهو عني قبل
أن يفيض فأمره أن يضر بدنة ولا يصح تقييد المطلق به ولا تفسير الجميل بالحاصل ان البراءة
الاصلية مستحبة ولا ينقل عنها الا ناقل صحيح تقوم به الحجة وليس ههنا ما هو كذلك من وطئ
قبل الوقوف أو بعده قبل الرمي أو قبل طواف الزيارة فهو عاص يستحق العقوبة وتغفر له
بالتوبة ولا يطل به ولا يلزمه شيء ومن زعم غير هذا فعليه الدليل المرضي فليس بين أحد وبين
الحق عداوة (ولا ينسك ولا ينسك ولا ينسك) الحديث عثمان الثابت في مسلم وغيره ان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا ينسك المحرم ولا ينسك ولا ينسك وفي الباب أحاديث
وأما ما في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم فقد
عارضه ما في صحيح مسلم وغيره من حديث ميمونة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تزوجها
وهو حلال وما أخرجه أحمد والترمذي وحسنه من حديث أبي رافع ان رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم تزوج ميمونة حلالا وكان أبو رافع السفير بين رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم وبين ميمونة وهما أعرف بذلك وعلى فرض صحة خبر ابن عباس ومطابقته
لواقع فلا يارض الاحاديث المصريحة بالنهي بل يكون هذا خاصة بالنبي صلى الله تعالى عليه

وآله وسلم كآمر بالمعروف والنهي عن المنكر ان فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا خالف ما أمر
الامة به أو نهاهم عنه يكون مختصا به قال في الحجة البالغة اختار أهل الحجاز من العصابة
والتابعين والفقهاء ان السنة المحرم أن لا يتكح ولا ينسج واختار أهل العراق انه يجوز له
ذلك ولا يخفى عليك ان الاختلاف في الاحتياط أفضل وعلى الأول السرفية ان التكاح من
الارتقاقات المطلوبة أكثر من الصيد ولا يقاس الانشاء على الابقاء لان الفرح والطرب انما
يكون في الابتداء ولذلك يضرب بالعروس المثل في هذا الباب دون البقاء انتهى (ولا يقتل
صيدا) فان الله تعالى حرم على المحرم صيد البر ما دام حراما والمراد من الصيد عند الشافعي
كل صيد ما كوله بري فذبح الانعام ليس منه وكذا ما ليس بما كوله وكذا الصيد الجري
وعند أبي حنيفة غير ما كوله قد يكون صيدا (ومن قتله فعليه جزاء مثل ما قتل من الذم
يحكم به ذوا عدل) لما ورد بذلك القرآن الكريم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل
من الذم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كذابة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما
ليذوق وبال أمره عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عز وجل ذو انتقام أقول ههنا
أمران أحدهما اعتبار المماثلة الثاني حكم العدلين وظاهره ان العدلين اذا حكموا بغير المماثل
لم يلزم حكمهما لانه قال يحكم به أي بالمماثل وحق العدالة أن لا يقع من صاحبها الحكم بغير
المماثل الا لغلط أو طر وشبهة بأن المعتبر في المماثلة هو هذا الوصف دون هذا الوصف
والواقع بخلافه ثم الظاهر ان العدلين اذا حكموا بغير المماثل لا يكون ذلك الحكم لازما
للخلاف بل تحكم العدلين ثابت عنه في كل حادثة تحدث في قتل الصيد اذا تقرر ذلك هذا فاعلم أن
جعل الظني مشبها بالشاة دون التيس يخالف للمشاهد المحسوس فان الظني يشبه التيس في
غالب ذاته وصفاته ولا مشابهة بينه وبين الشاة في غالب ذاته وصفاته وكذلك الحامسة فانها
لا تشبه الشاة في شيء من الاوصاف وكذلك سائر الطيور ليس بمشابهة للشاة في شيء واذا صرح عن
بعض السلف انه حكم في شيء منها بشاة فذلك غير لازم لنا لما عرفت من أن حكم العدلين لا بد
أن يكون بالمثل كما صرح به القرآن الكريم (ولا يأكل مما صاده غيره) لحديث الصعب بن
جثامة في الصحيحين وغيرهما انه أهدى الرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جارا
وجثاميا وهو بالابواء أو بودان فردده عليه فلما رأى ما في وجهه قال انالم نرد عليك الا اناحرم
وأخرج مسلم نحوه من حديث زيد بن أرقم وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي قتادة ان
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أكل من صيده الذي صاده وهو حلال وكان النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم محرما فكل عضو حمار الوحش الذي صاده وجمع بين حديث
الصعب وحديث أبي قتادة المتفق عليه بأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما امتنع من أكل
صيد الصعب لكونه صاده لاجله وأكل من صيد أبي قتادة لكونه لم يصد لاجله فلو كان صيد
الحلال حراما على المحرم لما أكل منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقر والعصاة على الاكل
منه فهذا يدل على جواز أكل المحرم لصيد الحلال ويدل على ذلك أيضا حديث جابر عند أحمد
وأهل السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي ان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم وهذا الحديث

وان كان فيه مقال فهو لا يقدح في انتهاضه للاستدلال وهو نص في الفرق باعتبار المقصد وعدمه (الا اذا كان الصائد حلالا ولم يصده لاجله) ولا بد من ضبط الصيد فان الانسان قد يقتل ما يريد كله وقد يقتل ما لا يريد كله وانما يريد به الترن بالاصطياد وقد يقتل ويريد أن يدفع ثمره عنه أو عن أبناء جنسه وقد يذبح جمعة الانعام فايها الصيد فأخبر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الحرم منه ما صاده الحرم أو صيد لاجله وما لم يكن كذلك فانه حلال كما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صيد البر حلال لكم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم وفي لفظ أو يصد لكم فما ورد من الأحاديث في ذلك تحريمها لاجل على ذلك التفسير (ولا يهضم من شجر الحرم الا الاذخر) لحديث ابن عباس في الصبيح وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام لا يهضم شجره ولا يحتل خلاؤه ولا ينتر صيده ولا تلتقط اقطنه الا لهرف قال ابن عباس الا الاذخر فانه لا يذله من منه فانه للقيوم والبيوت فقال الا الاذخر وأخرجا نحوه أيضا من حديث أبي هريرة (ويجوز له قتل الفواسق الخمس) لحديث عائشة في الصبيح وغيرهما قالت أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقتل خمس فواسق في الحل والحرم الغراب والحدأة والعقرب والنارة والكلب العقور وفي الصبيح أيضا من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خمس من الدواب ليس في قتلهن جناح وفي صحيح مسلم من حديث ابن عمر زيادة الحية وكذلك في حديث ابن عباس عند أحمد بن حنبل بن أبي سليم قال البغوي اتفق أهل العلم على انه يجوز للمعمر قتل هذه الاعيان المذكورة في الخبر ولا شيء عليه في قتلها وقاس الشافعي عليها كل حيوان لا يؤكل لحمه فقال لا غنية على من قتلها في الأحرار أو الحرم (وصيد حرم المدينة وشجره يحرم مكة) لحديث علي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المدينة حرم ما بين عير إلى نور وهو في الصبيح وغيرهما وفي الصبيح أيضا من حديث عباد بن تميم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان ابراهيم حرم مكة ودعا لها وان حرمت المدينة كما حرم ابراهيم مكة وفي الباب أحاديث في الصبيح وغيرهما عن جماعة من الصحابة قال ابن القيم رقت السنة العجيبة الصريحة المحكمة التي رواها بضعة وعشرون صحابيا في أن المدينة حرم يحرم صيدها ودعوى ان ذلك خلاف الاصول ومعارضتها بالمتشابه من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا ابا عمير ما فعل النخيل وبالله الحب أي الاصول التي خالفتموها هذه الحق وهي من أعظم الاصول فهلا رد حديث أبي عمير لما افترقه لهذه الاصول ونحن نقول معاذ الله أن نرد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأهله وسلم سنة صحيحة غير معلومة النسخ أبدا وحديث أبي عمير يحتمل أربعة أوجه فلقد ذهب إلى كل منها طائفة أحدها أن يكون متقدما على أحاديث تحريم المدينة فيكون منسوخا الثاني أن يكون متأخرا عنها معارضها فيكون فاهضا الثالث أن يكون النخيل مما صيد خارج المدينة ثم أدخل المدينة كما هو الغالب بين السيود الرابع أن يكون رخصة لذلك الصغير دون غيره كما رخص لابي بردة في التخصية بالنفاق دون غيره فهو ومتشابه كما ترى فكيف يجعل أصلا يقدم على تلك النصوص الكثيرة المحكمة الصريحة التي لا تحتمل

الوجه واحد انتهى (الآن من قطع شجره أو شبطه كان سلبه حلالا لمن وجده) لحديث سعد بن أبي وقاص أنه ركب إلى قصره بالعقيق فوجد عبدًا يقطع شجرا أو يخطبه فسلبه فلما رجع سعد جاء أهل العبد فكلّموه أن يردّ على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله إن أرد شيئا فقلّني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي أن يردّ عليهم أخرجه مسلم وأحمد وفي لفظ لاجد وأبي داود والحاكم وصححه ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من رأى تموة يصيد فيه شيئا فله كم سلبه أقول عندى أنه لا يجب على من قتل صيدا أو قطع شجرا من حرم المدينة لأجزاء ولا قبة بل يأثم فقط ويكون لمن وجده يفعل ذلك أخذ سلبه ولا يجب على الحلال في صيد حرم مكة ولا شجره شئ إلا مجرد الانتم وأما من كان محرما فعليه الجزاء الذي ذكره الله عز وجل إذا قتل صيدا وليس عليه شئ في شجره مكة لعدم ورود دليل تقوم به الحجة وما يروى عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال في الدوحة الكبيرة إذا قطعت من أصلها بقرة لم يصح وما يروى عن بعض السلف لأجبة فيه والحاصل أنه لا ملازمة بين النهي عن قتل الصيد وقطع الشجر وبين وجوب الجزاء أو القبة بل النهي يفيد بحقيقته التحريم والجزاء والقبة لا يجبان الإبدليل ولم يرد دليل الأقول الله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الآية وليس فيها إلا ذكر الجزاء فقط فلا يجب غيره (ويحرم صيد وح) بفتح الواو وتشديد الجيم اسم واد بالطائف (وشجره) الحديث الزبير أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن صيد وح وعصاه حرم محرّم لله عز وجل أخرجه أحمد وأبو داود والبخاري في تاريخه وحسنه المنذرى وصححه الشافعي وأخرج أبو داود من حديث الزبير بن العوام بلفظ إن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صيد وح محرم وحسنه الترمذي وصححه الشافعي وقد ذهب إلى ما في الحديث الشافعي وهو الحق ولم يأت من قدح في الحديث بما يصلح للقدح المستأنز لعدم ثبوت التكليف بما تضمنه

• (فصل وعند قدوم الحاج مكة يطوف للقدوم) لأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما دخل المسجد الحرام بدأ بالطواف ولم يصل تحية المسجد فان تحية المسجد الحرام الطواف بالبيت قد استفاض عن الصحابة أن أول شئ كانوا يبدؤون به الطواف بالبيت ثم لا يحلون رواه الشيخان ولا يسن طواف القدوم لمن أحرم من مكة وعليه أهل العلم في المنهاج يختص طواف القدوم بحاج دخل مكة قبل الوقوف (سبعة أشواط) الأقرب والله أعلم أن الطواف بواقع الصلاة فمن شك هل طاف ستة أشواط أو سبعة أشواط فليطرح الشك وليتصرا بالصواب فإن أمكنه ذلك عمل عليه وإن لم يمكنه فليبين على الأقل كما ورد بذلك الدليل الصحيح وشرع الطواف في الأصل لا غائلة المشرع كين كافي حديث ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه فقال المشركون أنه يقدم عليكم قوم قدوهنتم حتى يثرب فأمرهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يرموا الأشواط الثلاثة وأن يمشوا ما بين الركنين ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرموا الأشواط كلها إلا إبقاء عليهم متفق عليه وفي الصحيحين من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب ثلاثا ومشي أربعين وفي لفظ رمل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

من الجبر الى الجبر ثلاثا ومشي اربعا وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه عن عمرانه قال فم
 الرملان الآن والكشف عن المناكب وقد أطي الله الاسلام ونبي الكفر وأهلوم مع ذلك
 لا تدع شيئا كأنفع له على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد ذهب الجمهور الى
 فرضية الطواف للقدم وقال أبو حنيفة سنة وروى عن الشافعي انه كعبية المسجد
 والحق الأول لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (يرمل في الثلاثة الأولى ويمشي فيما بقي)
 قال في الحجة وأول طواف بالبيت رمل واضطباع وبعده مسي بين الصفا والمروة وكان عمر أراد
 أن يترك الرمل والاضطباع لانقضاء مسيهما ثم تقطن اجمالا ان لهامسيبا آخر غير منقضى فلم
 يتركهما (ويقبل الجبر الأسود) لما في الصحيحين من حديث عمرانه كان يقبل الجبر ويقول اني
 لاعلم انك جبر لا تضرو ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل ما قبلتك
 وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث ابن
 عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأتي هذا الجبر يوم القيامة ثم يعمنان
 يصريهما وان ينطق به يشهد لمن استلمه بحق وفي الباب أحاديث وأما الابتداء بالجبر
 فلانه وجب عند التشريع أن يعين محل البداية وجهة المشي والجبر أحسن مواضع البيت
 لانه نازل من الجنة والعين أيمن الجهتين (أو يستلمه) وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 في استلامه ثلاث صفات أحدها تقبيله وثانيها انه وضع يده عليه ثم قبلها وثالثها انه يشير
 اليه باليمين ولم يقل طوافي لكذا ولا أقصه بالكبير كما يفعله كثيرون من لعلم عنده وذلك من
 البدع المنكرة (يعجن ويقبل المحجن) لما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال
 طاف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن وأخرج
 نحوه مسلم من حديث أبي الطغيلة وزاد ويقبل المحجن (ونحوه) أخرجه أحمد من حديث عمران
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يعمرانك رجل قوي لا تراحم على الجسر فتؤذي
 الضعيف ان وجدت خلوقا استلمه والا فاستقبله وهلل وكبر وفي اسناده مجهول (ويستلم الركن
 اليماني) لما أخرجه أحمد والشافعي عن ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان مسح
 الركن اليماني والركن الأسود يحط الخطايا حطا وفي اسناده عطاء بن السائب وفي الصحيحين
 وغيرهما من حديث ابن عمر قال لم أذكر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يمس من الاركان
 الا اليماني وأخرج البخاري في تاريخه وأبو يعلى من حديث ابن عباس قال كان رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقبل الركن اليماني وفي اسناده عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو
 ضعيف وأخرج أحمد وأبو داود من حديثه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقبل
 الركن اليماني ويضع خده عليه قال صاحب سبل السلام وكان يقول عند استلامهما بسم الله
 والله أكبر وكان كما أتى الجبر يقول الله أكبر ولم يحفظ له دعاء معين في الطواف الا انه أخرجه أبو
 داود وابن حبان انه يقول بين الركنين ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
 النار وفي الطواف اللهم قنني بعمرك تقني وبارك لي فيه واخاف على كل غائب لي بخير أخرجه
 الحاكم وفي مصنف ابن أبي شيبة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
 قدير والموضع موضع دعاء فينتار فيه ما شاء انتهى قلت انما خص الركنين اليمانيين بالاستلام كما

ذكره ابن عمر من انهم باقيا على بناء ابراهيم دون الركنين الآخرين فانهما من تغيرات
 الجاهلية وانما شرطه شروط الصلاة كما ذكره ابن عباس لان الطواف يشبه الصلاة في
 تعظيم الحق وشعائره فحمل عليها (ويكنى القارن طواف واحد وسعي واحد) لكونه صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم حج قرا ناعلى الاصح واكتفى بطواف واحد لوقوعه وسعي واحد
 ولادليل على وجوب طوافين وسعين ما اخرج الترمذي من حديث ابن عمر من فوعا من
 أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعي واحد وقد حسنه الترمذي أقول الأدلة
 القاضية بأن الواجب على القارن ليس الا طواف واحد وسعي واحد ثابته قولنا وفعلا أما
 القول بحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من قرن بين حجه وعمرته
 أجزاء لهما طواف واحد أخرجه أحمد وابن ماجه وأخرجه أيضا الترمذي بلفظ من أحرم بالحج
 والعمرة أجزاء طواف واحد وسعي واحد منهم ما حتى يحل منهم ما جاعلوا قال هذا حديث حسن
 وأخرجه أيضا سعيد بن منصور وهو لفظ الترمذي وأما العلل الطحاوي لهذا الحديث
 بالوقف فقد رده غيره من الحفاظ لان الطحاوي قال ان الدراودى أخطأ في رفعه وانه
 موقوف فاجابوا عنه بأن الدراودى صدوق وان رفعه حجة ومن القول حديث طاوس عن
 عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لها يسلك طوافك حجك وعمرتك أخرجه
 أحمد ومسلم وأخرج أيضا مسلم من طريق مجاهد عنها ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال لها يجرى عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرتك وأما أحاديث الفعل فأخرج
 الشيخان وغيرهما عن عائشة ان الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأخرج
 مسلم وأبو داود عن جابر انه لم يطف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا أصحابه بين الصفا
 والمروة الا طوافا واحدا وأخرج البخاري عن ابن عمر انه طاف بحجته وعمرته طوافا واحدا
 بعد ان قال انه سيفعل كما فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخرج عبد الرزاق
 باسناد صحيح عن طاوس انه حلف ما طاف أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وآله وسلم طه وعمرته الا طوافا واحدا واستدل القائلون بأن القارن بطواف طوافين وسعي
 سبعين بفعل على رضى الله عنه وقوله رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يفعل
 هكذا أخرجه عبد الرزاق والدارقطنى وغيرهما وقد روى نحوه عن ابن مسعود وابن عمر
 باسنادى بعضهم متروك وفي البعض الآخر ضعيف حتى قال ابن حزم لا يصح عن النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم ولا عن أحد من أصحابه في ذلك شئ وتعقب بان حديثى على وابن
 مسعود لا بأس باسناديهما ولهذا راجح لبيقى وغيره المصير الى الجمع أنه طاف طواف القدوم
 وطواف الاقضية قال وأما السعي فلم يثبت فيه شئ وقد حكى الحفاظ في القح أنه روى جمع
 الصادق عن أبيه انه كان يحفظ عن علي للقارن طوافا واحدا خلاف ما يقوله أهل العراق
 والماصل ان الجمع مما تقدم ان تدفع به النزاع فالمراد والاوجب المصير الى التعارض
 والترجيح ولا يشك عالم بالحديث ان أدلة الطواف الواحد والسعي الواحد أرجح (ويكون
 حال الطواف متوضعا سائر المروة) لما فى العصيين من حديث عائشة ان أول شئ بدأ به النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حين قدم أنه توضأ ثم طاف بالبيت وفيها ما أيضا من حديث أبي

بكران النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يطوف بالبيت عريان في شرح السنة عند الشافعي لا يجرى الطواف الا بما يجزى به الصلوات من الطهارة عن الحدث والنجاسة وسقرا العورة فان تركه شبا بمافعليه الاعادة قال في الانوار ولوا حدث في الطواف عمد او ضا وبني ولا يجب الاستئناف وان طال الفصل والكلام في الطواف مباح ويستحب ان لا يتكلم الا بذكر الله أو حاجة أو علم وقال أبو حنيفة اذا طاف جنباً أو محدثاً وفارق مكة لالتزمه الاعادة وعليه دم وفي المالكية ان كل عبادة تؤدي لافى المسجد من المناسك فالطهارة تليست من شرطها كالسجدة والوقوف بعرفة وكل عبادة في المسجد فالطهارة من شرطها كالطواف أقول أما فرضية الوضوء للطواف أو شرطية كما زعمه البعض فغاية ما في ذلك حديث انه توضأ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم طاف وهذا مجرد فعل لا يفتض للوجوب وليس الوضوء داخل في حرم المناسك حتى يقول انه يمان لقوله خذوا عني مناسككم فان قيل انه شرط النفس أو فرضه فيكون من جملة يمان المناسك فيجاب بان هذه مضادة على المطلوب لان كونه شرطاً أو فرضاً هو محل التزاع ومع هذا ففعله للوضوء محتمل ان يكون لما يعقب الطواف من الصلاة ولا سيما وقد كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يدخل المسجد الا متوضئاً في غير الحج فلازمته لذلك في الحج أولى وامانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للجائز ان تطوف بالبيت فليس فيه دليل على ان المنع لها لكون الطهارة شرطاً أو فرضاً للطواف لاحتمال أن يكون المنع لها لكون الطواف من داخل المسجد وهي ممنوعة من المساجد ولو سلم فغايته ان الطهارة من الحيض هي الشرط للوضوء وأما حديث الطواف بالبيت ملائمة كونه في اسناده عطاب بن السائب وهو ضعيف فليس التشبيه بمقتضى مساواة المشبه للمشبه به في جميع الاوصاف بل الاعتبار التشابه في اخص الاوصاف وليس هو الوضوء (والجائز ان يفعل ما يفعل الحاج غير ان لا تطوف) طواف القدوم وكذا طواف الوداع (بالبيت) لحديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الجائز تقضى المناسك كلها الا الطواف أخرجه أحمد وأخرج نحوه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من حديث ابن عمر ولحديث عائشة أيضاً في الصبيح وغيرهما انه قال لها النبي صلى الله عليه وسلم لما حضرت افعل ما يفعل الحاج غير ان لا تطوف بالبيت حتى تغتسل (ويندب الذكر حال الطواف بالماثور) لحديث عبد الله بن السائب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بين الركن اليماني والجحر بنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقناعتا عذاب النار أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم لانه دعا جامع نزل به القرآن وهو قصير اللفظ يناسب تلك الفرصة القليلة وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وكل به يعني الركن اليماني سبعون ملكاً فن قال اللهم اني أسألك العقوف والعاقبة في الدنيا والآخرة بنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقناعتا عذاب النار قالوا آمين أخرجه ابن ماجه بإسناد فيه أمعيل بن عياش وهشام بن عمار وهما ضعيفان وأخرج ابن ماجه أيضاً من حديثه انه سمعه يقول لمن طاف بالبيت سبعاً ولا يتكلم الا بسم الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله محبت عنه عشر سيئات وكتب له عشر حسنات ورفع له بها عشر درجات في اسناده من تقدم في الحديث

الاول وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وصححه من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الطواف بالبيت وبالصفا والمروة لافادة ذكر الله تعالى وفي الباب أحاديث (وبعد فراجع به لي ركعتين) وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة هما واجبان (في مقام إبراهيم ثم يعود الى الركن فيستلمه) لحديث جابر عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما انتهى الى مقام إبراهيم قرأ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى فصلى ركعتين فقرأ فاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ثم عاد الى الركن فاستلمه قلت وجهر فيها بقرائه نهارا فالجهر فيها السنة لا ونهارا فلما فرغ منهما أتى الحجر الاسود فاستلمه ثم خرج الى الصفا من الباب الذي يقابله

هـ (فصل ويسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط داعيا بالمأثور) والسعي واجب لقوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم وعليه أهل العلم الا أنه عند الشافعي من الاركان فلا يجبر بالهم وذهب الجمهور الى انه فرض وعند أبي حنيفة من الواجبات وعلى من تركه دم كذا في المسوى والسعي هو التسك الثالث لان التسك الاول الاحرام والثاني الطواف ككامة قدم ودله ما أخرج أحمد والشافعي من حديث حبيبة بنت أبي تيجر (أ) ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اسمعوا فان الله كتب عليكم السعي وفي اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وله طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس وأخرج أحمد نحوه من حديث صفية بنت شيبة وأخرج مسلم وغيره من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما فرغ من طوافه أتى الصفا فاعلم عليه حتى نظر الى البيت ورفع يديه لجعل يحمده الله ويدعو ما شاء أن يدعو وأخرج نحوه الترمذي من حديث جابر في صحيح مسلم من حديث جابر أيضا ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما دافن الصفا قرأ ان الصفا والمروة من شعائر الله بدأ بما بدأ الله به فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره قال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم دعا بين ذلك فقال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى انصب قدماء في بطن الوادي حتى اذا صعدا ماشى حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا ويحوز السعي راكبا وما شيا وهو أفضل وعليه أهل العلم (واذا كان مقتعا صار بعد السعي حلالا حتى اذا كان يوم التروية أهل بالحج) لقول عائشة جاكبة عليهم مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فامان أهل بالعمرة فاحلوا حين طافوا بالبيت وبالصفا والمروة وهو في الصحيين وغيرهما وفيه ما أيضا من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال احلوا من احرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقفوا حلالا حتى اذا كان يوم التروية فاحلوا بالحج واجعلوا التي قدمن لها منعة وفي لفظ لمسلم من حديثه أيضا قال أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما حللنا أن نحرم اذا توجهنا الى منى فاحلنا من الابطح أقول الالهلال هو رفع الصوت بلفظ ليك بجمعة وعمره والظاهر من الادلة انه لا يجب الالنية الاحرام بالحج وليس وراء ذلك أمر آخر هو لاحرام بل هو مجرد النية وأما اشتراط كونهم معاينة لتلبية

أبي تيجر
ون الجسيم
قاموس

او تقليد فلا يدل عليه دليل بل التلبية ذكر مستقل وسنة منفردة وكذلك التقليد للهدي ولا كلام في ثبوت مشروعية ما واما انهم ما شرط لنسبة الاحرام بالحج فلا ومن ادعى ذلك فعليه البرهان

*(فصل ثم باقي عرفة صبح يوم عرفة فمليام ~~كبرا~~ ويجمع العصرين) الظهر والعصر (فيما ويخطب) لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه واله وسلم انه خطب الناس وهو على راحلته خطبة بدعية فرفقها قواعد الاسلام وهدم فيها قواعد الشرك والجاهلية وقر فيها المحرمات التي اتفقت الملة على تحريمها وهي الدماء والاموال والاعراض وغير ذلك من الاحكام وكانت خطبة واحدة لم تكن خطبتين يجلس بينهما وقال في الخبة انما خطب يومئذ بالاحكام التي يحتاج الناس اليها ولا ينسبهم جهلها لان اليوم يوم اجتماع وانما تنتم زمثل هذه الفرصة لثل هذه الاحكام التي يراد تبليغها الى جميع الناس انتهى (ثم يفيض من عرفة وبأى المزدلفة ويجمع فيها بين العشاءين) المغرب والعشاء باذان واقامتين ولا يسمع ههنا كما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (ثم يبيت بها) قال النحاس ان كثيرا من الحجاج لا يقف بالمزدلفة وان وقف فلا يبيت وهذه بدعة يجب على الامير ومن قدر ان يمنع منها لان من ترك المبيت بالمزدلفة فوجب عليه اراقة دم في الاظهر وذهب ابن خزيمة وجماعة من العلماء الى ان المبيت بها ركن فعلى هذا اذا تركه فقد جبه ولا يجبر بدم ولا بغيره بشرط المبيت ان يكون في ساعة من النصف الثاني من الليل فلو وحل قبله لم يسقط عنه الدم ولو عاد اليها قبل الفجر سقط انتهى (ثم يصلى الفجر) حين يتبين له الصبح باذان واقامة (وبأى المشعر) الحرام تركهم النسنة في الوقوف بالمشعر الحرام بدعة ايضا ويستقبل القبلة (فيذكر الله عنده) ويدعو ويكبر ويهله ويوحده اقول وما أحق الذكرك عند المشعر الحرام بان يكون واجبا ونسكالا مع كونه مقعولا له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومنذ وجبته قوله خذوا عني مناسككم فيه ايضا النص القرآني بصيغة الامر فاذكروا الله عند المشعر الحرام (ويقف به) والوقوف هو التسك الرابع من مناسك الحج (الى قبل طلوع الشمس ثم يدفع حتى يأتي بطن محسر) وهو محل هلاك اصحاب القيل وبرزخ بين المزدلفة ومنى ليس من هذه ولا هذه فمن شأن من خاف الله وسطونه ان يستشعر الخوف في ذلك الموطن ويهرب من الغضب (ثم يسلك الطريق الوسطى) بين الطريقين (الى الجرة التي عند الشجرة) وهي جرة العقبة فيرميها بشبع حميات يكبر مع كل حماة مثل حمى الخنثى (ولا يرميها الا بعد طلوع الشمس) وانما كان رمي الجمار يوم الاول غدوة وفي سائر الايام عشة لان من وظيفة الاول النحر والحلق والاقاضة وهي كلها بعد الرمي في كونه غدوة توسعة وأما سائر الايام فقيام بجارة وقيام أسواق فالاسهل ان يجعل ذلك بعد ما يفرغ من حوائجه وأكثر ما كان الفراغ في آخر النهار (الا التسام والصبيان فيجوز لهم قبل ذلك ويحلق رأسه) فقد دعا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للمحلقين ثلاثا وللمقصرين مرة واحدة (أو يقصره) وهو التسك الخامس (فيقبل له كل شيء الا التسام ومن حلق أو ذبح أو أقاض الى البيت قبل ان يرى فلا حرج ثم يرجع الى منى فيبيت بها الى التثمين) وهو التسك السادس والحاصل ان المبيت بمنى ليس بمقصود في ذاته انما هو لاجل الرمي المشروع لانه فعل والزمان والمكان من

ضر وربا نه فالحق ما قاله الخنمية وبعض الشافعية من عدم وجوبه في نفسه (وروى في كل يوم من أيام التشريق الجمرات الثلاث بسبع حصيات مبتدأ بالجمرات الثلاث الوسطى ثم جمرات العقبة) لما أخرج أحمد وأهل السنن وابن حبان والحاكم والدارقطني من حديث عبد الرحمن بن يعمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر مناديا فنادى بالحج عرفة وأخرج أحمد وأبو داود عن ابن عمر قال غدا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من منى حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل بجمرة وهي منزل الامام الذي ينزل به بعرفة حتى اذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف على الموقف من عرفة وفي صحيح مسلم من حديث جابر قال لما كان يوم التروية توجهوا الى منى فاهلوا بالحج وركب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ففصل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شعر تضر به بجمرة فصار رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا تشك قريش انه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع في الجاهلية فاجاز رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بجمرة فنزل بها حتى اذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال ان دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا وفي صحيح مسلم من حديث اسامة بن زيد ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في عشية عرفة وغدا تجميع الناس حين دفعوا عليكم السكنية وهو كاف فاقه حتى دخل محسرا وفي حديث جابر عنده وسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وأقامتين ولم يسبح بينهما شيئا ثم اطمع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وأقامة ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله وكبر وهله ووحده فلم يزل واقفا حتى اسفر حده اندفع قبل أن تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر فركب قليلا ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرات الكبرى حتى أتى الجمرات التي عند الشجرة فمر ما بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حمى الخذف روى من بطن الوادي ثم انصرف الى المنصر وفي الصحيحين وغيرهما من حديث جابر قال روى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجمرات يوم النحر ضحى وأما بعد فاذا زالت الشمس وفيها أيضا من حديث ابن مسعود انه انتهى الى الجمرات الكبرى لجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه وروى بسبع وقال هكذا روى الذي أنزلت عليه سورة البقرة وفي رواية حتى انتهى الى جمرات العقبة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال أما عن قدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليلة المزدلفة في ضغطة أهله وفيها أيضا من حديث عائشة قالت كانت سوداء امرأة ضميمة تبطة فاستأذنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأهله من جمع بليل وفي الباب أحاديث وفي صحيح مسلم وغيره من حديث أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى منى فأتى الجمرات فمر ماها ثم أتى منى فبعث في نحرهم ثم قال للعلاق خذوا وأشار الى جانيه الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم اغفر للعاقين

قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للمقصرين قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال
اللهم اغفر للمجتهدين قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال واخرج أحمد وأبو داود
والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
اذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء الا النساء وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال
سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأناه رجل يوم النحر وهو واقف عند الجمرة
فقال يا رسول الله حلقت قبل أن أرى قال ارم ولا حرج وأناه آخر فقال ذبحت قبل أن أرى
فقال ارم ولا حرج وأناه آخر فقال اني أفضت الى البيت قبل أن أرى فقال ارم ولا حرج وفي
رواية فيها ما سئل عن شيء يومئذ الا قال افعول ولا حرج وأخرج أحمد من حديث علي قال
جاء رجل فقال يا رسول الله حلقت قبل أن انحر قال انحر ولا حرج ثم أناه آخر فقال اني أفضت
قبل أن أحلق قال احلق أو قصر ولا حرج وفي لفظ للترمذي وصحبه قال اني أفضت قبل أن
أحلق وفي الصحيحين وغيرهما عن ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل له في
الذبح والحلق والري والتقديم والتأخير فقال لا حرج وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان
والحاكم من حديث عائشة قالت أفاض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من آخر يوم
حين صلى الظهر ثم رجع الى منى فكثرت اليالي أيام التشريق يرى الجمرات اذا زالت الشمس
كل جمرتين بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند الاولى وعند الثانية فيعطيل القيام
ويتضرع ويرى الثالثة لا يقف عندها وعن ابن عباس قال روى رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم الجمار حين زالت الشمس رواء أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه وفي البخاري عن
ابن عمر قال كانت حين زالت الشمس رمينا وأخرج الترمذي وصحبه من حديث ابن عمر ان
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا رى الجمار مشى اليها اذا هبوا راجعا وفي لفظ عنه
انه كان يرى الجمرات يوم النحر راكبا وسائر ذلك ما شيا ويخبرهم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم كان يفعل ذلك أخرجه أحمد وأبو داود وفي الصحيحين من حديث ابن عباس وابن عمر ان
العباس استأذن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يبيت بمكة ليسالي منى من أجل يقاينه
فأذن له وفي البخاري وأحمد من حديث ابن عمر انه كان يرى الجمرات الدنيا بسبع حصيات يكبر
مع كل حصاة ثم يتقدم فيسبل فيقوم مستقبل القبلة طويلا يدعو ويرفع يديه ثم يرى الوسطى
ثم يأخذ ذات الشمال فيسبل فيقوم مستقبل القبلة ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلا ثم يرى
الجمرة ذات العقبه من بطن الوادي ولا يقف عندها ثم ينصرف ويقول هكذا رأيت رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يفعله وأخرج أحمد وأهل السنن وصحبه الترمذي من حديث
عاصم بن عدي ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص لراعي الابل في البيتوتة من
منى يرمون يوم النحر يرمون الفداء ومن بعد الفداء ليومين ثم يرمون يوم النحر وأخرج
أحمد والنسائي عن سعد بن مالك قال رجعت في الحج مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وبعضنا يقول رميت بسبع حصيات وبعضنا يقول رميت بست حصيات ولم يعجب بعضهم
على بعض ورجاله رجال الصريح (ويستحب لمن يحج بالناس ان يخطبهم) بعد الزوال خطبتين
خطبتين فأتوا الاخير فأخف ويجلس بينهما كالجعة يعلم فيهما المناسك الى اليوم الثاني

واذا زالت الشمس اغتسل ان احب (يوم النحر) لحديث الهرماس بن زياد قال رايت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يخطب الناس على ناقته العصابة يوم الاضحية أخرجه أحمد وأبو داود وأخرج نحوه أبو داود أيضاً من حديث أبي أمامة وأخرج نحوه هو والشافعي من حديث عبد الرحمن بن معاذ التيمي وأخرجه البخاري وأحمد من حديث أبي بكره وفيه أنه قال فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الى يوم تلقون ربكم الاهل بلغت قالوا نعم قال اللهم اشمذ فليبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض (و) يستحب الخطبة (في وسط أيام التشريق) لحديث سمراء بنت نهران قالت خطبنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم الرؤس فقال أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم قال ليس أوسط أيام التشريق أخرجه أبو داود ورجاله رجال الصحيح وأخرج نحوه أحمد من حديث أبي بصرة ورجاله رجال الصحيح وأخرج نحوه أبو داود عن رجلين من بني بكر فنضمت حجة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث خطب يوم عرفة ويوم النحر وثاني أيام التشريق قال الماتن رحمه الله في حاشية الشفاء الخطب المشروعة في الحج أربع كادت على ذلك الروايات الصحيحة وقدمناها في شرح المنتقى فليجمع اليه انتهى (ويطوف الحاج طواف الافاضة وهو طواف الزيارة يوم النحر) لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر عني وفي صحيح مسلم من حديث جابر نحوه والمراد بقوله أفاض أي طاف طواف الافاضة قال النووي وقد أجمع العلماء ان هذا الطواف وهو طواف الافاضة ركن من أركان الحج لا يصح الا به واتفقوا على انه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والنحر والحلق فان أخره عنه ونفعه في أيام التشريق أجره ولام عليه بالاجماع قال صاحب سبيل السلام طواف الزيارة ويقال له طواف الصدر ويسمى طواف الافاضة طاف صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يطف غيره ولم يسع ونضمت حجة رفع يديه للدعاء ثمات الاولى على الصفا الثانية على المروة الثالثة بعرفة الرابعة بمزدلفة الخامسة عند الجرة الاولى السادسة عند الجرة السابعة انتهى أقول الأدلة تدل على عدم وجوب طواف الزيارة على التعيين فضلاً عن كونه ركناً من أركان الحج التي لا يصح بدونها فعلى المجتهد أن يبحث عن المسائل التي قلدها الآخر الاول وجعل عليها سور لا يستطيع صعوده من كان هيباً بالليل والقال ونحو طاباسواط آراء الرجال وهو دعوى الاجماع فان ما كان كذلك قل ان يكشف عن أصله ومستنده الامن كان من الابطال المؤهلين للنظر في الدلائل الفارقين بين العالي منها والسافل وقليل ما هم بل هم أقل من القليل والله المستعان وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند الشيخين وغيرهما من حديث عائشة انه قال لها طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك ليلتك وعمرتك وأخرج الشيخان وغيرهما من حديث ابن عمر انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أحرم بالحج والعمرة أجره طواف واحد وسعى واحداً واللفظ للترمذي وهذا يدل على ان الواجب ليس الا طواف واحد لثلاثة طواف القدوم والزيارة والوداع ويدل عليه ما رواه الشيخان وغيرهما عن ابن عمر انه حج فطاف بالبيت ولم يطف طوافاً غير ذلك (واذا فرغ من أعمال الحج طاف الوداع) لحديث ابن عباس

عباس عند مسلم وغيره قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا ينقر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت وفي لفظ البخاري ومسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر الناس ان يكون آخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض وفي الباب أحاديث والى وجوب طواف الوداع ذهب الجمهور وقال مالك وداود وابن المنذر وسنة لاثني في تركه قال في الحجة والرفقة تعظيم البيت ان يكون هو الاول وهو الاخر ثم وير الكونه هو المقصود من السفر وموافقة لعامة السهم في توديع الوفود ملوكها عند النفر وقال في سبل السلام ثم انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طاف طواف الوداع ليلا سحر اول رمي في هذا الطواف وصلى القجر بالحرم وقرأ بالطور ثم نادى بل رحيل فارحل راجعا الى المدينة فلما أتى ذا الحليفة بات بها فلما رأى المدينة كبر ثلاثا وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آجرون ثابون عابدون ساجدون لرئيسنا حمدون صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم دخلها ثم ارا انتهى

(فصل والهدى) ما قوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله واقع على أهل العلم على ان الهدى مستحب للعاج المأزود والمعقر المذود واجب على المتعق والقارن وعلى من وجب عليه جزاء المدوان على الاحرام ويعتبر في الهدايا ما يعتبر في الضحايا (افضل له بدنة لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يهدي البدن ولانها انفع للفقراء ثم البقرة ثم الشاة) لان البقرة انفع بالنسبة الى شاة وهذا اذا كان الذي يهدي البدنة والبقرة واحدا اما اذا كانوا جماعة بعدد ما تجزئ منه البدنة والبقرة فقد وقع الخلاف هل الافضل سبع البدنة او البقرة ثم الشاة عن الواحد والظاهر ان الاعتبار بما هو أنفع للفقراء (وتجزئ البدنة والبقرة عن سبعة) لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما قال أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نشتر في الابل والبقر كل - بعة من ابدنة وفي لفظ مسلم فقبل بل ابرأ بتمرك في البقر ما يشترى في الجزور فقال ما هي الامن البدن وأخرج أحمد وابن ماجه عن ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتاه رجل فقال ان على بدنة وانا موسر ولا اجد لها فاشترى فافأمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يشتاع سبع شياه فبذبحهن ورجاله رجال الصبيح ولا يعارض هذا حديث ابن عباس عند أحمد والنسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه قال كافي سفر فخصم الاضحية فذبحنا البقرة عن - بعة والبعير عن عشرة وكذلك لا يعارضه ما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قدم فعذل عشر من الغنم يعبر لان تعديل البدنة بسبع شياه هو في الهدى وتعديلها بعشر هو في الاضحية والقسمه وقد ذهب الجمهور الى ان عدل البدنة في الهدى سبع شياه وادعى الطحاوي وابن رشد انه اجماع ولا تصح هذه الدعوى فاختلاف مشهور (ويجوز للهدى أن يأكل من لحم هديه) لحديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر من كل بدنة بيضة فجذات في ذر فطبخت فأكل كل هو وعلى من لحها وشرب من مرقها أخرجه أحمد ومسلم وفي الصحيحين من حديث عائشة انه دخل عليها يوم التمر بلحم فقرأ فقالت ما هذا فقيل لحمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن أزواجه قال النووي وأجمع العلماء على ان الاكل من هدى التطوع واخصيته سنة انتهى والظاهر انه

لا فرق بين هدى التطوع وغيره لقوله تعالى فكلوا منها (ويركب عليه) اى المهدى على هديه
لحديث أنس في العجيين وغيرهما قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يسوق بدنة
فقال اركبها فقال انه ابدنة قال اركبها قال انه ابدنة قال اركبها وفيه ما نحوه من حديث أبى
هريرة واخرج احمد ومسلم من حديث جابر انه سئل عن ركوب الهدى فقال سمعت رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اركبها بالمرءى اذا البنت اليها حتى تجد ظهرا (ويندب
لها شعاره وقتليده) لحديث ابن عباس عنده مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم صلى الظهر بذي الحليفة ثم دعا بساقه فاشعرها في صفة سنامها لايمن وسلت الدم عنها
وقلدها نعلين قال ابن القيم في اعلام الموقعين قالوا انها خلاف الاصول اذا الشعار مثله
ولمعه ان هذه السنة خلاف الاصول الباطلة وما ضرها ذلك شيئا او المنه المحرمة
هى البدوان لا يكون عقوبة ولا تعظيما لشعار الله فامتنع صفة سنام البعير المستحب
والواجب ذبحه ليسبيل دمه قليلا فيظهر شعار الاسلام واقامة هذه السنة التى هى من
أحب الانبياء الى الله وفق الاصول وى كتاب أو سنة محرم ذلك حتى يكون خلافا
للاصول وقياس الاشعار على المنه المحرمة من أنفس قياس على وجه الارض فانه قياس
ما يحبه الله ويرضاه على ما يفضله ويخطئه وينهى عنه ولو لم يكن فى حكمه الاشعار الاتعظيم
شعائره واظهارها راعى الناس بان هذه قرابين الله عز وجل تساق الى بيته تذبح له ويتقرب
بها اليه عند بيته كما يقرب اليه بالامالة الى بيته عكس ما عليه أعداؤه المنكر كون الذين
يذبحون لاربائهم ويصلون لها فشرع لاوليائه وأهل توحيدهم أن يكون نسكهم وصلاهم لله
وحده وان يظهر واسمها توحيد غاية الاظهار لربه لودينه على كل دين فهو هذه هى الاصول
الصحيحة التى جاءت السنة بالاشعار على وفقها والله الحمد (ومن بعث بهدى لم يحرم عليه شيئا
يحرم على الحرم) لحديث عائشة فى العجيين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
كان يهدى من المدينة ثم لا يجنب شيئا مما يجنب المحرم أقول هذا آخر كلام الماتن على
أحكام الحج واما الحج عن الميت والاستجارة فاعلم ان الحج من الواجبات المتعاقبة بين
المكلف والظاهر فى الواجبات البدنية انه لا يلزم به دفعه فالتكليف والتسليم المكلف من
هذه الدارات هى دار التكليف الى دار الاخرة لانه لم يبق من طلب منه الفعل فن قال انه
يلزم الميت الايماء بشئ من الواجبات البدنية بان يتبعه عنه غيره بعد موته لم يقبل لا بدليل
أو قال من تبرع عن ميت بفعل واجب بدنى اجزاء لم يقبل ذلك منه لا بدليل وقد ورد الدليل
فى أمور منها الصوم لحديث من مات وعليه صوم صام عنه ولينه ولكن ليس فى هذا الحديث
وجوب على الميت بل الايجاب على الولي وغاية ما بسنة ادمن قوله صام عنه انه يجوز ذلك
الصوم عن الميت واما الحج فلم يرد ما يدل على وجوب الوصية على الميت به بل ورد ما يدل على
وقوع الحج من القريب عن قريته الميت كما فى حديث من نذرت أخته ان تصح فماتت قبل أن
تصح وكذلك ورد ما يدل على وقوع الحج من الولد لآبيه اذا كان فى الحياة عاجزا عن الايمان
بالقرينة كفى خبر الخشعية واما ايجاب الوصية بالحج وانه يجوز من كل أحد عن كل ميت
فلا دليل على ذلك فيما علم ثم اذا وصى بالحج بنصيب من ماله فقد جعل الله له ثلث ماله فى آخر

عمره يتصرف به كيف يشاء ما لم يكن ضرارا فالوصى بالحج كانه اوصى بنصيب من ماله المأذون له بالتصرف في ثلثه فيجب امتثال وصيته واما كون ذلك بقطع الواجب على الميت فيحل تردد عندي ولا سيما اذا كان الذي حج عنه ليس من قرابته فان القرابة لها تأثير في القيام ببعض الواجبات البدنية من الحج عن الميت كما في حديث صام عنه ولبه وكما في حديث الذي نذرت أخيه أن يحج واما حديث حج عن نفسك ثم عن شجرة فهو وان كان في بعض السنن لكن لم يصرح فيه بان المأبى عن شجرة كان اجنبيا عنه بل ورد في رواية وهو أخ له أو صديق ومع اللاحقة لا يثبت الاستدلال وفي انقطاع انه قال له النبي صلى الله عليه وسلم من شجرة قال أخى أو قريب لى وقد أخرج هذه الرواية الميى وانما اظهر ان اعتنا به وتلبسته عنه وطبقة نفسه بان يكون جهة له لانه راية بينهم اذ من البعد أن يفعل ذلك لغير من ينسب وينه قرابة ثم ليس في الحديث ان شجرة هذا قد كان مات اذ ذاك واما ما رواه الثعالبي في نفسه بلفظ من أوصى بحجة كانت أربع حجج ووجهة للذي كتبها فمع كونه غير مرفوع لا يدرى كيف استناده والثعالبي ليس من أهل الرواية فقد روى في نفسه الموضوعات وقد أخرج الميى مثل ما ذكر عن جابر مرفوعا كما ذكره صاحب الترمذي في نظره في سنده فما أظنه يصح والحاصل ان هذا البحث طويل الذيل متشعب بالحج والتقول فمن رام العثور على الصواب فعليه بالفتح الرباني فتأوى الشوكا في ودليل الطالب على أربع المطالب لهذا العبد الفقير وليس مقصودنا هنا الا التنبيه على الحق الحقيق بالقبول وان أباما كثر القول وحديث فدين الله أحق أن يقضى ليس المراد به دفع الاجرة لمن يحج بل المراد ان الحج عن الوالد يصح من الولد كما يصح منه قضاء الدين ولا يرد على هذا ان اللفظ عام والاعتبار به لا نأقول العموم ليس هو الاعتبار بفعل فريضة الحج لا باعتبار دفع المال بل بحج فهذا لم يرد به دليل فعرفت بهذا ان ما وصى به الميت من أجر من يحج عنه يكون خارجا من ثلثه المأذون به له وامان قال بوجوب الوصية على من لا يحج فكان قياس قوله أن تكون الاجرة الموصى بها من رأس المال لان وجوب الوصية فرع وجوب الاجرة في مال الموصى ولا فرق بين وجوب مثل الاجرة من مال وبين وجوب مثل الزكاة واما ما يذكره من الفرق بين ما يتعلق بالمال ابتداء وانتهاه وبين ما يتعلق بالبدن ابتداء وبالمال انتهاه فنحن لا مستند له ولا معول عليه

• (باب العمرة المفردة) •

وقد تقدمت ههنا (يحرم لها من الميقات) اى التنعيم لان الاحرام لها كالأحرام للحج وقد تقدمت الأدلة في ذكر المواقيت فانها للحج والعمرة (ومن كان في مكة فخرج الى الحل) لما ثبت في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج عائشة الى التنعيم فحرم للعمرة منه (ثم يطوف ويسعى ويحلق أو يقصر) ولا خلاف في ذلك وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصحيحين وغيرهما من حديث جماعة من الصحابة انه أمر من لم يكن معه هدى بالطواف والسعى والحلق أو التقصير في فعل ذلك فقد حل الحل كله فواقعوا النساء بعد ذلك (وهي مشروعة) في العالم كبرية العمرة عندئذ ناسنة وليست بواجبة ولا شافعي قولان أظهرهما انها فرض والثاني - سنة - أقول ولم يأت من قال بوجوبها

بدليل ينقض للوجوب بل كل ما دوى في ذلك متكلم عليه مع انه معارض باحاديث اوردها من
قال بعدم الوجوب مصرحة بذلك وهي لا تخلو عن مقال والواجب العمل على البراءة الاصلية
حتى يردنا ليقول علم اوليات الاما يفيد مطلق المشروعية لا المقعدة بالوجوب فالحق ما قاله
من ذهب الى عدم الوجوب (في جميع السنة) لحديث عائشة عند أبي داود ان النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم اعتمر عمرتين عمره في ذي القعدة وعمره في شوال وفي العيصين من حديث
أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعتمر أربع عمر في ذي القعدة الا اني اعتمر مع حجة
ومن ذلك عمره عائشة التي أمر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عبد الرحمن ان يعمرها من
التعميم فان ذلك كان مع حجة تامة النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد كان أهل الجاهلية
يحرمون العمرة في أيام الحج فرد عليهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واعمر وأمر بالعمرة
فيها وفي العيصين وغيرهما من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
عمرة في رمضان تعدل حجة أقول ثبت اعتماره صلى الله عليه وآله وسلم في أشهر الحج بل روى ان عمره
كأما كانت في أشهر الحج وانما فعل ذلك قصد الرد على المشركين فانهم كانوا يرونه في أشهر الحج
من أنجر الفجور وما تعليل بعض الفقهاء للكرهية بان العمرة تشغل عن أعمال الحج فليست
أعمال الحج بمستغفرة لشوال والقعدة وبهذه الحجة بل هي في بعض أيام ذي الحجة فبالمن
ذهب الى كراهة العمرة في أشهر الحج وخالف هدي محمد صلى الله عليه وسلم والحاصل ان هذا
وقوه منبوع من لا يدري بالمصادر كضعف اوجليها والله المستعان ومن أراد الاطلاع على
تفصيل أحكام الحج والعمرة على الوجه الثابت المأثور فليرجع الى مفصلة كذا رحلة الصديق الى
البيت العتيق والى كتابنا مسك الختام شرح بلوغ المرام

(كتاب النكاح)

قال الزمخشري في الكشاف النكاح الوطء وتسمية العقد نكاحا حلالا يستلزمه من حيث انه
طريق له ونظيره تسمية الخمر انما سبب في اقتراف الانتمائها ولا ينافي هذا كثرة ورود
النكاح في القرآن بمعنى العقد حتى قال في الكشاف انه لم يرد لفظ النكاح في كتاب الله الا في
معنى للعقد لان الكثرة ليست من خواص الحقيقة ولا مخرجة للعجاز عن كونه مجازا كما تقر
في موضعه على ان دعوى الكلية التي ذكرها صاحب الكشاف مذمومة فان قوله تعالى حتى
تشكع زواجره لا يبيح أن يراد به العقد كما دل عليه الدليل من السنة وذهب اليه جماهير الامة
وكذلك ما ورد في كتاب الله من ألفاظ النكاح للملوكات لا يكون الا للوطء اذ لا عقد هناك
وبالجملة فعنى النكاح حقيقة الوطء ومجازا العقد كما صرح به الزمخشري وهو اعم من معرفة
اللفظة من غيره لا سيما التميز بين المعاني الحقيقية والمجازية فانه المرجوع اليه في ذلك دون غيره
من صارت مؤلفاتهم الا ان متداولة بين أهل هذه العصور كما لا يخفى على فطن (يشرح لمن
استطاع الباءة) لما في العيصين وغيرهما من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يا عشرين الشباب من استطاع منكم البناء فليتعزج فانه اغض للبصر واحسن
للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء والمراد بالبناء النكاح والاحاديث الواردة في
التعزج في النكاح كثيرة وقال تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم

ذلك أذكاهم ان الله خبير بما يصنعون ونقل المؤمنين يفضن من ابصارهن ويحفظن
 فروجهن (ويجب على من خشي الوقوع في المعصية) لان اجتناب الحرام واجب واذا لم يتم
 الاجتناب الا بالنكاح كان واجبا وعلى ذلك تحمل الاحاديث المقتضية لوجوب النكاح
 كحديث أنس في الصبي وغيرهما ان نذر امن أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
 بعضهم لا تزوج وقال بعضهم أصلي ولا تأم وقال بعضهم أصوم ولا أفطر فبلغ ذلك النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال ما بال أقوام قالوا كذا وكذا الكفى أصوم وأفطر وأصلي وأأم وأزوج النساء
 فمن رغب عن سنتي فليس مني واخرج ابن ماجه والترمذي عن حديث الحسن عن سمرة ان
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن التبتل قال الترمذي انه حسن غريب قال وروى
 الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة ويقال كلا
 الحديثين صحيح انتهى وفي سماع الحسن عن سمرة قال معروف واخرج النهي عن التبتل
 أحمد وابن حبان في صحيحه من حديث أنس واخرج ابن ماجه من حديث عائشة ان النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم قال النكاح من سنتي فمن لم يعمل بسنتي فليس مني (والتبتل غير
 جائز) لما تقدم وقد روى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التبتل على عثمان بن مظعون وكانت
 المأفوية والترهبة من النصارى يتقربون الى الله بترك النكاح وهذا باطل لان طريقة الانبياء
 عليهم السلام التي ارتضاها الله تعالى للناس هي اصلاح الطبيعة ودفع اعوجاجها لاسيما
 عن مقتضياتها (الليجوز عن القيام بما لا بد منه) لما ثبت في الكتاب العزيز من النهي عن
 مضارة النساء والامر بما شرتهن بالمعروف فن لا يستطيع ذلك لم يجز له أن يدخل في أمر يوقعه
 في حرام وعلى ذلك تحمل الأدلة الواردة في العزبة والعزلة أقول الحاصل ان من كان محتاجا
 الى النكاح أو كان فعله أولى من تركه من دون احتياج فلا ريب ان أقل الاحوال أن يكون
 في حقه مندوب بالدلالة الواردة فيه ومن لم يكن محتاجا اليه ولا كان فعله أولى له كالصور
 والعين فقهه لا يكون في حقه مكروها اذا كان يخشى الاشتغال عن الطاعات من طلب العلم
 أو غيره مما يحتاج اليه أهله أو كانت المرأة تنضرب بترك الجماع من دون ان تقدم على المعصية
 واما اذا كان في غنية بحيث لا يشتغل عن الطاعات وكانت المرأة لا تنضرب بترك الجماع ولا
 يحصل له بالنكاح نفع فيأرجع الى الباطة فالظاهر انه مباح وان لم يأت من الأدلة ما يقتضي هذه
 التفصيل فثم أدلة أخرى تقتضيها وقواعد كلية ولو قيل انه لا يكون في تلك الصورة مباحا بل
 مكروها لما ورد في العزبة والعزلة آخر الزمان لم يكن بعيدا من الصواب (ويغني أن تكون
 المرأة ودوا) لان نواذ الزوجية تتم المصلحة المنزلية وكثرة النسل بها تتم المصلحة المدنية والمالية
 وود المرأة لزوجها دل على صحة مزاجها وقوة طبيعتها مانع لها من ان يطمح بصرها الى غيره
 باعث على تجماعها بالامتناع وغير ذلك وفيه تحصين فريضة ونظرة (ولو دا) لحديث أنس عند
 أحمد وابن حبان وصححه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تزوجوا الودود والودود فاني
 مكاثركم بالانبياء يوم القيامة واخرج نحوه أحمد من حديث ابن عمر وفي اسناده جرير بن
 عبد الله العاصري وقد وثق وفيه ضعف واخرج نحوه أبو داود والنسائي وابن حبان من
 حديث عقيل بن يسار (بكرا) لما في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى

عليه وآله وسلم قال له تزوجت بكرا أم ثيبا قال ثيبا قال فهل تزوجت بكرا أتلا عليها وتلاها بكن
(ذات جمال) فإن الطبيعة البشرية راغبة في الجمال وكثير من الناس تغلب عليهم الطبيعة
والجمال وما يشبهه من الشباب مقصود من غلب عليه حجاب الطبيعة (وحسب) يعني مفاخر
آباء المرأة فإن التزوج في الانشراف شرف وجاء (ودين) أي عفة عن المعاصي وبعدها عن
الريب وتقربهم إلى بارئهم بالطاعات والدين مقصود من تذبذبة الفطرة فاحب أن تعاونه امرأته
في دينه ورغب في محبة أهل الخير (ومال) بأن يرغب في المال ويرجى مواساتهم معه في مالها
وأن يكون أولاده أغنياء لما يجدون من قبل أمهم والمال والخدمة مقصود من غلب عليه حجاب
الرسم ووجهه ما في العصبين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك وفي صحيح
مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن المرأة تنكح على دينها ومالها
وجمالها فعليك بذات الدين تربت يداك قال في الحجة قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خير
النساء اللاتي ركنن إلى الأبل نساء قريش احنا على ولدي صغره وارعا على زوج في ذات يده أقول
يستحب أن تكون المرأة من كورة وقبيلة عادات نسائها صالحة فإن الناس معادن كعادن
الذهب والفضة وعادات القوم ورسومهم غالبة على الإنسان وعزلة الامر المحبول هو عليه
وبين أن نساء قريش خير النساء من جهة آخر أحسن إنسان على ولدي صغره وارعا على الزوج
في ماله وورقته ونحو ذلك وهذا من أعظم مقاصد الشكاح وبه ما انتظام تدبير المنزل وإن انت
فتشت حال الناس اليوم في بلادنا وبلاد ما وراء النهر وغيره لم تجد أرسخ قدما في الاخلاق
الصالحة ولا أشد لزوما لها من نساء قريش انتهى (وتخبط الكبيبة إلى نفسها) لما في صحيح
مسلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أرسل إلى أم سلمة بخطيبها (والمعتبر حصول الرضا
منها) لحديث ابن عباس عند مسلم وغيره النبي أحق بنفسه من وليها والبكر تستأذن في
نفسها وإذا نكحها في العصبين وغيرهما من حديث أبي هريرة وعائشة نحوه وأخرج أحمد
وأبوداود وابن ماجه والدارقطني من حديث ابن عباس أن جارية بكرا أنت النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم فذكرت أن أباه تزوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال الحافظ ورجال اسناده ثقات وروى نحوه من حديث جابر أخرجه النسائي ومن
حديث عائشة أخرجه أيضا النسائي وأخرج ابن ماجه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال
جاءت فتاة إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالت إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع
بي خبيثته قال فجعل الامر إليها فقالت قد أبرت ما صنع أبي ولكن أردت أن أعلم النساء أن
ليس إلى الآباء من الامر شيء ورجال رجال الصحيح وأخرجه أحمد والنسائي من حديث ابن
بريدة عن عائشة قال في الحجة البالغة أقول لا يجوز أيضا أن يحكم الأولياء فقط لأنهم لا يعرفون
ما تعرف المرأة من نفسها ولأن حارة العقد وقاهرة راجعان إليها والاستمثار طلب أن تكون هي
الامرأة صر بها والاستمثار طلب أن تأذن ولا تمنع وإدناه السكوت وانما المراد استئذان
البكر البالغة دون الصغيرة كيف ولا رأى لها قد زوج أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه
عائشة من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهي بنت ست سنين انتهى (لمن كان كفوا)

لحديث علي عند الترمذي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ثلاث لا يبرهن الصلاة إذا أتت والحنارة إذا حضرت والابم إذا وجدت لها كفوا ولكن ليس في هذا الحديث ما يدل على اعتبار الكفاة في النسب بل يعمل على أن المرأة إذا وجدت لها كفوا ترضى خلقه ودينه كما سيأتي وأخرج الحاكم من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال العرب أكفاء بعضهم لبعض قبيلة لقبيلة وحتى لحى ورجل لرجل الا حائن أو مجام وفي اسناده رجل مجهول وقال أبو حاتم انه كذب لا أصل له وذكر الحفاظ انه موضوع وقد أوضح الكلام عليه الماتن في كتابه في الموضوعات الذي سماه القوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة ولكن رواه البراء في مسنده من طريق أخرى عن معاذ بن جبل رفعه العرب بعضهم أكفاء لبعض وفيه سليمان بن أبي الجون ويعني عن ذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة خياركم في الجاهلية خياركم في الاسلام اذا فقهوا وولكن ليس فيه دلالة على المطلوب لان اثبات كون البعض خيرا من بعض لا يستلزم ان الادنى غير كفؤ ولا على وهكذا حديث ان الله تعالى اصطنى كنانة من ولد اسمعيل واصطنى من كنانة قريشا واصطنى من قريش بن هاشم فان هذا الاصطفا لا يدل على ان الادنى غير كفؤ ولا على وأخرج الترمذي من حديث أبي حاتم المزني قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا ماتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه الا تغفلوه تكن فتنة في الارض وفساد كبير قالوا يا رسول الله وان كان فيه قال اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ثلاث مرات وقد حسنه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب ونقل المناوي عن البخاري انه لم يعهده محفوظا وعهده أبو داود في المراسيل واعلم ابن القطان بالارسال وضعف راويه وأبو حاتم المزني له محبة ولا يعرف له عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث وأخرج الدارقطني عن عمرانه قال لا تمنع تزوج ذوات الاحساب الا من الاكفاء أقول استدلل على اعتبار الكفاة في النسب بما أخرجه ابن ماجه باسناد رجاله رجال الصحيح من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه ان فتاة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خبيثته قال فجعل الامر اليها فقالت قد أجرت ما صنع أبي ولكن اودت ان اعلم النساء انه ليس الى الاكفاء من أمر النساء ثنى وأخرجه احمد والنسائي من حديث ابن بريدة عن عائشة ومحل الحجة منه قولها ليرفع بي خبيثته فان ذلك مشعر بأنه غير كفؤ لها ولا يخفى ان هذا التماس هو من كلامها ونماذج التي صلى الله عليه وسلم الامر اليها لكون رضاها معتبرا فاذا لم ترض لم يصح الشكاح سواء كان المقود له كفوا أو غير كفؤ وايضا هو زوجها بابن أخيه وابن عم المرأة كفؤا لها واستدل على اعتبار الكفاة في النسب بما أخرجه احمد والنسائي وصححه وابن حبان والحاكم من حديث بريدة مرفوعا وان احساب أهل الدنيا الذين يذهبون اليه الملوك وما أخرجه احمد والترمذي وصححه هو والحاكم من حديث سمرة مرفوعا الحسب المال والكرم التقوى ويحتمل أن يكون المراد ان هذا هو الذي يعتبره أهل الدنيا كما مرح به في حديث بريدة وان هذا حكاية عن صنعهم واعتقادهم بالمل وعدم اعتدادهم بالدين فيكون في حكم اتوبيخ لهم والتفريع وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم زوج مولاه زيد بن حارثة بن زب بنت جهمش القرشية وزوج

أسامة بن زيد بفاطمة بنت قيس القرشمية وزوج عبد الرحمن بن عوف بلا لا باخته وأخرج
أبو داود أن أباهند بن جهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا بني ياضة أنكحوا أباهند وأنكحوا
أبيه وأخرجه أيضا الحاكم وحسنه ابن حجر في التلخيص وأخرج البخاري واللفظي وأبو داود
عن عائشة أن أباهند بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس وكان من شهد بدر مع النبي صلى الله
عليه وسلم بنى سالما وأنكحه ابنة أخيه الوليد بن عتبة بن ربيعة وهو مولى امرأة من الأنصار
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب اليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه
إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد عريض أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة قال في
الحجة البالغة أقول ليس في هذا الحديث أن الكفاءة تغير منه تيرة كيف وهي مما جعل عليه
طوائف الناس وكاد يكون القدح فيها أثمد من القتل والناس على مراتبهم والشرائع لا تمحل
مثل ذلك ولذلك قال عمر لما من النساء الأمن اكفائهن وأكفائه أراد أن لا يتبع أحد
محقرات الأمور ونحو قوله المال وورثته الحال ودماثة الجلال أو يكون ابن أم ولد ونحو ذلك من
الأسباب بعد أن رضخ دينه وخلقه فإن أعظم مقاصد تدبير المنزل الاصطحاب في خلقه من
وأن يكون ذلك الاصطحاب سببا صلاح الدين وقال في المستوى في باب الكفاءة قال الله تعالى
أئن كان مؤمنا كن كافا قال لا يتزوجون وقال تعالى أهم يقسمون زوجة ربك فمن قصصنا بينهم
معديتهم في الحياة الدنيا ورفعا بعضهم فوق بعض درجات ليخمد بعضهم بعضا خبر ياورحمته
ربك خير مما يحبه من ذلك هذه الآيات تدل على تفاوت مراتب الناس وإن ذلك أمر ثابت
فهم ولم يرد الله تعالى فكان تقرير انهم اختلفوا في تحديد المعاني التي يقع بها التفاوت فذهب
أكثرهم إلى أنها أربعة الدين والحرية والنسب والصناعة والمراد من الدين الاسلام
والعدالة واعتبر الشافعي السلامة من العيوب المثبتة للتحار أيضا ومعنى اعتبار الكفاءة عند
أبي حنيفة أن المرأة إذا زوجت نفسها من غير الكفاءة فلا وليا أن يقرقوا بينهم وعند
الشافعي أن أحد الأولياء المستوين إذا زوجها برضاها من غير كفاءة يصح وفي قول يصح ولهم
الفسخ إذا زوج الأب بكر أصغره أو بالغة بغير رضاها وفيه القولان أيضا انتهى أقول قوله
صلى الله عليه وسلم من ترضون دينه وخلقه فيه دليل على اعتبار الكفاءة في الدين والمطلق وقد
جرم بان اعتبار الكفاءة مختص بالدين مطلق ونقل عن عمرو بن مسعود ومن التابعين عن محمد
ابن سيرين وعمر بن عبد العزيز يدل عليه قوله تعالى أن أكرمكم عند الله اتقاكم واعتبر
الكفاءة في النسب الجمهور وقال أبو حنيفة قريش أكفاء بعضهم بعضا والعرب كذلك
وليس أحد من العرب كفوا القريش كالمسلمين أحد من غير العرب كفوا العرب وهو وجه
لشافعية قال في الفتح والصحيح تقديم بن هاشم والمطلب على غيرهم ومن عدا هؤلاء أكفاء
بعضهم لبعض قال الشافعي ولم يثبت في اعتبار الكفاءة بالنسب حديث وأما أخرجه البزار
من حديث معاذ رفعه العرب بعضهم أكفاء بعضهم والمولى بهضم أكفاء بعض فاستثناه
ضعيف قال في الفتح واعتبار الكفاءة في الدين متفق عليه فلا تحمل المسألة الكفاية انتهى وأعلى
الصنائع المصترية في النكاح على الإطلاق العلم حديث العلماء ورثة الأنبياء أخرجه
أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان من حديث أبي الدرداء وضعفه الدارقطني في العلل قال

المنذرى هو مضطرب الاسناد وقد ذكره البخارى في صحيحه بغير اسناد وقرآن الاكرم شاهد
صدق على ما ذكرناه من ذلك قوله تعالى هل يستوى الذين يعاون والذين لا يعاون وقوله تعالى
يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات وقوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو
والاشك والاولو العلم وغير ذلك من الايات والاحاديث المتكاثرة منها حديث خباركم في
الجاهلية خباركم في الاسلام اذا فقهوا وقد تقدم وبالجمله اذا تقررك هذا عرفت ان الاعتبار
هو الكفاية في الدين والخلق لا في النسب لكن لما أخبر صلى الله عليه وسلم ان حسب أهل
الدنيا المال وأخبر صلى الله عليه وسلم بما ثبت في الصحيح عنه ان في أمته ثلاثا من أمر الجاهلية
الغنى بالاحساب والظعن في الانساب والاستسقاء بالنجوم والنيابة كان تزوج غير الكفو
في النسب والمال من أصعب ما ينزل عن لم يؤمن بالله واليوم الآخر قال الماتر رحمه الله ومن
هذا القبيل استقناء الفاطمية من قوله ويغتفر برضا الأعلى والولى وجعل بنات فاطمة رضى
الله عنها أعلى قدر وأعظم شرفا من بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلبه فيا حببا كل
الحبيب من هذه التعصبات الغريبة والتعلبات على أمر الجاهلية واذا لم يتركها من عرف انها
من أمور الجاهلية من أهل العلم فكيف يتركها من لم يعرف ذلك والخير كل الخير في الانصاف
والانقياد لما جاء به الشرع ولهذا أخرج الحاكم في المستدرک وصححه عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال اعلم الناس أبصرهم بالحق اذا اختلف الناس فهذا نص في محل الخلاف
انظر في أمهات العترة الطاهرة الذين هم قدوة السادة واسوة القادة في كل خير ودين من كن
قام ابى العترة الامام زين العابدين على بن الحسين شهر باقوبت يزجر دين شهر ياربين شريوه
ابن خسرو روبر بن هرم بن نو شعروان ملك القرس وأم الامام موسى الكاظم أم ولدا اسمها
جيدة وأم الامام على الرضا بن موسى الكاظم أم ولدا أيضا اسمها تكتم وأم الامام على بن محمد
ابن على المذکور الملقب بالموادى التقي أم ولدا اسمها خيزران وقيل ربحانة وأم الامام على
ابن محمد الملقب بالهادى والعسكري أم ولدا اسمها حنيفة وأم الامام حسن بن على الملقب
بالزكى والخالص والعسكري أم ولدا اسمها سوشن وأم الامام محمد بن حسن الملقب بالحنيفة
والقائم والمهدى أم ولدا اسمها نرجس وهكذا كان شأن التزوج في أصحاب رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم لم يعرج أحد منهم على الكفاية في النسب وانما أخذ بذلك الجهلة من
الامة لاسيما أهل القرى والقصبات من نسل العترة والعصابة رضى الله عنهم أجمعين وأكثروا
خاتنون في الباطل عاطلون عن حلى العلم الموصل الى الحق وكان أمر الله قدرا مقدورا
(و) بخطب (الصغيرة الى واهيا) لما فى صحيح البخارى وغيره عن عروة النابى صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم خطب عائشة الى أبى بكر (ورضا البكر صحتها) لما تقدم من الاحاديث
العصبة (وتعزم الخطبة في العدة) لحديث فاطمة بنت قيس ان زوجها أطلقها ثلاثا فلم يجعل لها
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سكنى ولا نفقة وقال لها رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم لم اذا حلت فاذا نفي فاذا نته الحديث وهو في صحيح مسلم وغيره وأخرج البخارى
عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى فيما عرضته من خطبة النساء قال يقول الى أريد التزوج
ولوددت ان ييسر لى امرأة سالحة وأخرج الدارقطنى عن محمد بن على الباقر عليه السلام

انه دخل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أم سلمة وهي متأخفة من أبي سلمة فقال لقد
 علمت أني رسول الله وخبرته من خلقه وموضعي من قومي وسكانت ثلاث خطبته والحديث
 منقطع قال في القح وانفق العلماء على أن المراد بهذا الحكم من مات عنها زوجها واختلقوا في
 المعتقد من الطلاق البائن وكذا من وقف نكاحها أو أماً الرجعية فقال الشافعي لا يجوز لأحد
 ان يعرض لها بالخطبة فيها والحاصل ان التصريح بالخطبة حرام لجميع المعتدات والتعرض
 مباح في الاولى وحرام في الاخيرة يختلف فيه في البائن (و) الخطبة (على الخطبة) لحديث
 عقبة بن عامر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال المؤمن أخو المؤمن فلا يحمل
 للمؤمن ان يتناع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذره وهو في صحيح مسلم وغيره
 وأخرج البخاري وغيره من حديث أبي هريرة لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح
 أو يترك وأخرج أيضاً من حديث ابن عمر لا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك
 الخطاب قبله أو ياذن له وقد ذهب إلى تحريم ذلك الجمهور (ويجوز) له (النظر إلى الخطوبة)
 لحديث المغيرة عند أحمد والشافعي وابن ماجه والترمذي والداودي وابن حبان وصححه انه
 خطب امرأة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انظر إليها فانه أحرى ان يؤدم بينكما
 فأتى أبوها فأخبرهما بقول رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فكأنهما كره ذلك
 فسمعت ذلك المرأة وهي في خدرها فقالت ان كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 أمرنا ان ننظر فانتظروا لا فاني أنشدك كأنهم اعظمت ذلك عليه فنظرت إليها فترجعت فاذكر
 من موافقتها ذكره أحمد وأهل السنن وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال كنت عند
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأتاه رجل فأخبره انه تزوج امرأة من الانصار فقال رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنظرت إليها قال لا قال فاذهب فانظر إليها فان في أعين
 الانصار شياً وفي الباب أحاديث (ولانكاح الابوي) لحديث أبي موسى عند أحمد وأبي داود
 وابن ماجه والترمذي وابن حبان والحاكم وصححه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال لانكاح الابوي وحديث عائشة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وابن
 حبان والحاكم وأبي عوانة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أيما امرأة نكحت بغير
 اذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحل
 من فرجها فان استجبروا فالسلطان ولي من لا ولي له وفي الباب أحاديث قال الحاكم وقد صحت
 الرواية فيه عن أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش
 ثم سرد تمام ثلاثين مھياً أقول الأدلة الدالة على اعتبار الولي وانه لا يكون العاقد سواء وان
 العقد من المرأة لنفسها بدون اذن وليها باطل قد رويت من طريق جماعة من الصحابة فيها
 الصحيح والحسن وما دونهما فاعتبارهم مضموع وعقد غيره مع عدم عضله باطل بنص الحديث
 لا فاسد على تسليم ان الفساد واسطة بين العمة والبطان ولا يعارض هذه الاحاديث حديث
 النبي أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن ونحوه كحديث ليس لولي مع الثيب أمر
 والتمية تستأمر لان المراد انما أحق بنفسها في تعيين من تريد نكاحه ان كانت ثيباً والبكر
 يمنعها الحياء من التعيين فلا بد من استئذنها وليس المراد ان الثيب تزوج نفسها أو توكل من

يرتفع به مع وجود الولي فعقد النكاح أمر آخر وبهذا تعلم أن لا وجه لما ذهب إليه الظاهرية من اعتبار الولي في البكر دون الثيب والولي عند الجمهور هو الأقرب من العصبية وروى عن أبي حنيفة أن ذوى الارحام من الاولياء أقول الذي ينبغي التحويل عليه عندي هو أن يقال إن الاولياء هم قرابة المرأة الأدنى فالأدنى الذين يلحقهم الفضاضة إذا تزوجت بغير كف وكان المزوج لها غيرهم وهذا المعنى لا يختص بالعصبات بل قد يوجد في ذوى السهام كالإخلام وذوى الارحام كابن البنت وربما كانت الفضاضة معهما أشدهم مع بني الاعمام ونحوهم فلا وجه لتخصيص ولاية النكاح بالعصبات كما أنه لا وجه لتخصيصها بن برث ومن زعم ذلك فعليه الدليل أو النقل بأن معنى الولي في النكاح شرعا أولغة هو هذا وأما ولاية السلطان فتأنيده حديث إذا تشاجر الاولياء فالسلطان ولي من لاو لها فهذا الحديث وإن كان فيه مقال فهو لا يقطع به عن رتبة الاستدلال وهو يدل على حكمين الأول أن تشاجر الاولياء يوجب بطلان ولايتهم ويصرفهم كالمردومين الثاني أنهم إذا عزموا كانت الولاية للسلطان وإذا تفرقوا لم يكن له في الاولياء ما علم أن من غاب منهم عند حضور الكف ورضا المكنته به ولو في محل قريب إذا كان خارجا عن بلد المرأة ومن يريد نكاحها فهو كالمردوم والسلطان ولي من لاو له اللهم إلا أن ترضى المرأة ومن يريد الزواج بالانتظار لاقدم الغائب فذلك حق لهما وإن طالت المدة وأما مع عدم الرضا فلا وجه لايحباب الانتظار ولا سيما مع حديث ثلاث لا يؤخرن إذا حانت منها الايام إذا حضر كفوها كما أخرجه القردنزي والحاكم وجميع ما ذكر من تلك التقديرات بالشهر وما دونه ليس على شيء من آثار من علم ومع ذلك فالقول بأن غيبة الولي الموجبة لبطلان حقه هي الغيبة التي يجوز الحكم معها على الغائب هو قول مناسب إذا صح الدليل على أنه لا يجوز الحكم على الغائب إلا إذا كان في مسافة القصر فإن لم يصح دأبل على ذلك فالواجب الرجوع الى ما ذكرناه فان قلت إذا كان ولي النكاح هو أعم من العصبات كما ذكرته فارجعه قلت وجهه أنا وجدنا الولاية قد أطلقت في كتاب الله تعالى على ما هو أعم من القرابة والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ووجهنا هذا قد أطلق في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ما هو أخص من ذلك قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم السلطان ولي من لاو له ولا ريب أنه لم يكن المراد في الحديث ما في الآية والالزم أنه لا ولاية للسلطان الا عند عدم المؤمنين وهو باطل لأنه أحدهم بل له منزلة عليهم لا توجد في افرادهم وإذا ثبت أنه لم يكن المراد بالولي في الحديث الاولياء المذكورين في الآية فليس بعض من يصدق عليه اسم الايمان أو ولي من بعض الا بالقرابة فتعين أن المراد القرابة ولا ريب أن بعض القرابة أو ولي من بعض وهذه الولاية ليست باعتبار استحقاق نصيب من المال أو استحقاق التصرف فيه حتى يكون كالميراث أو كولاية الصغير بل باعتبار أمر آخر وهو ما يجدهم القريب من الفضاضة التي هي العار للاصق به وهذا لا يختص بالعصبات كما ينبغي بل يوجد في غيرهم ولا شك أن بعض القرابة أدخل في هذا الامر من بعض فالآباء والابناء أو ولي من غيرهم ثم الاخوة لا يؤيد ثم الاخوة لا ب أولام ثم أولاد البنين وأولاد البنات ثم أولاد الاخوة وأولاد الاخوات ثم الاعمام والاخوال ثم هكذا من بعدهم لا من زعم الاختصاص ببعض

دون البعض فلما تناججت وان لم يكن يسده الا مجرد أقوال من تقدمه فلسنا نحن نقول على ذلك وبالله التوفيق قال في الحجة وفي اشتراط الولي في النكاح تنويه أمرهم واعتقاد انفسه بالنكاح وقاطعتهم منشؤ هاتله الحياء واقتضاب على الاولياء وعدم اكتران بهم وايضا يجب ان يميز النكاح من السقاح بالتشهير وأحق التشهير ان يحضر أولياءها ولا يجوز ان يحكم في النكاح النساء خاصة لضعف عقولهن وسوء فكرهن فكثيرا ما لا يمتد من المصلحة لعدم حماية الحسب منهن غالباً فيعلمون في غير الكف وفي ذلك عار على قومها فوجب ان يجعل للأولياء منى من هذا الباب لتسد المسدود وايضا فان السنة القائمة في الناس من قبل ضرورة انهم عوان بأيديهم وهو قوله تعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض انهم قال الشافعي لا ينعقد نكاح امرأة الا بعبارة الولي القريب فان لم يكن في عبارة الولي البعيد فان لم يكن في عبارة السلطان فان تزوجت نفسها أو غيرها باذن الولي أو بغيره اذنه بطل ولم يتوقف وتأويل قوله لا تنكح المرأة الا باذن وليها الا تزوجه الا وكيل الولي وبفهم تزويجها بنفسه بالأولى وقال أبو حنيفة ينعقد نكاح المرأة الحرة العاقلة البالغة بغير رضاها وان لم يعقد عليها أولى بكرها كانت أو ثيباً وتأويل الحديث انه يكره لها ذلك خشية ان تقصر في رعاية الكفاءة وغيرها وتنسب الى الوفاحة وتأويله ان للولي حق الاعتراض في غير الكف بمعنى قوله لا تنكح أى لا تستقل نكاحها الا باذنه لان له حق الاعتراض في غير الكف وقال محمد بن يعقوب موقوفاً على اذنه كذا في المسوى (وشاهد بن) لحديث عمران بن حصين عند الدارقطني والبيهقي في المال وأحمد في رواية ابنه عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وفي اسناده عبد الله بن محرز وهو متروك وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل فان تشاجر وقال السلطان ولي من لا ولي له واسناده ضعيف وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير إذن وصح الترمذي وقته وهذه الأحاديث وما ورد في معناها يقوى بعضها بعضاً وقد ذهب الى ذلك الجمهور قال في شرح السنة أكثر أهل العلم على ان النكاح لا ينعقد الا بينة ولا ينعقد حتى يكون الشهود حضوراً حال العقد واختلقوا في صفة الشهود قال الشافعي لا ينعقد الا بعشدر رجلين عدلين وقال أبو حنيفة ينعقد برجل وامرأتين وبما سبقين كذا في المسوى وفي الموطأ في باب لا يحل نكاح السرمالك عن أبي الزبير المكي ان عمر بن الخطاب أتى بنكاح لم يشهد عليه الا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجمت (الا ان يكون) الولي (عاضلاً أو غير مسلم) لقوله تعالى فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن وتزوجهن صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أم حبيبة بنت أبي سفيان من غير وليها لما كان كافراً حال العقد (ويجوز لكل واحد من الزوجين ان يوكل احد النكاح ولو واحداً) لحديث عمة بن عامر عند أبي داود ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال رجل أتزني ان أتزوجك فلا تقاتلني وقال للمرأة أتزني ان أتزوجك فلا تقاتلني فزوج أحدهما صاحبه الحديث وقد ذهب الى ذلك جماعة من أهل العلم الاوزاعي وربيعة والثوري

ومالك وأبو حنيفة وأكثر أصحابه والقيس وأبو ثور وحكي في البحر عن الشافعي وزفرانه لا يجوز
قال في الفتح وعن مالك لو قالت المرأة لوليها تزوجني من رأيت فزوجهما من نفسه أو بمن اختار
لزمها ذلك ولو لم تعلم عين الزوج وقال الشافعي يزوجه السلطان أو ولي آخر مثله أو أقدم منه
ووافقه زفرنا وأما أصحاب النكاح فقول أبي بصير في ذلك شيء كما أوضحه في النبل والسبل ولا بأس
بتحريم من المأكولات فهو من جملة الاطعام المندوب انما الشأن في الحكم بمشروعية انتباهه
مع ورود الاحاديث الصحيحة بالنهي عن النبي والظاهر ان هذا نوع منها لم يرد ما يدل على
التخصيص لامن وجه صحيح ولا حسن بل ولا ضعف فيغير وأما اجابة الوليعة فأحاديث الامر
بالاجابة صحيحة ولم يأت ما يقتضي صرفها عن الوجوب نعم الولاة المشوية بالمنكرات مع عدم
القدرة على التغيير لا يجوز حضورها كما يدل عليه حديث النهي عن الجلوس على المائدة التي
تدار عليها الخمر وسائر المعاصي تقاس على ذلك

• (فصل ونكاح المتعة) • قال في المحلة رخص فيها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أياما ثم نهى
عنها أما الترخيص أو لا فلما كان حاجة تدعو اليه كما ذكره ابن عباس فيمن يقدم بلادة ليس بها
أهل أشار ابن عباس انهم لم تكن يومئذ استخبارا على مجرد البضع بل كان ذلك مغمورا في ضمن
حاجات من باب تدبير المنزل كيف والاستخبار على مجرد البضع انصلاح عن الطسعة الانسانية
ووقاحة مجبها الباطن السليم وأما النهي عنها فلا يرتفع تلك الحاجة في غالب الاوقات وأيضا
ففي جريان الرسم به اختلاط الانساب لانها عند انقضاء تلك المدة تخرج من حيزه ويكون
الامر يدها فلا يدري ماذا تصنع وضبط العمدة في النكاح الصحيح الذي بناؤه على التأييد في
غاية العسر فما ظنك بالمتعة واهمال النكاح الصحيح المعترف في الشرع فان أكثر الراغبين في
النكاح انما غالب داعيتهم قضاء شهوة الفرج وأيضا فان من الامر الذي يتميز به النكاح من
السفاح على التواطين على المعاونة الدائمة وان كان الامر فيه قطع المنازعة فيما على أعين
الناس انتهى في شرح السنة اتفق العلماء على تحريم المتعة وهو كالأجباع بين المسلمين
(منسوخ) فانه لا خلاف انه قد كان ثابتا في الشريعة كما صرح بذلك القرآن فما استقيم به
منهم فأتوهن أجورهن ولما في الصحيحين من حديث ابن مسعود قال كنا نقرض مع رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس من النساء فقلنا لا تقتضي فنهاه عن ذلك ثم رخص لنا بعد
ان نكح المرأة بالنوب الى أجل وفي الباب أحاديث وثبت التسخ من - حديث جماعة فخرج
مسلم وغيره من حديث سبرة الجاهلي انه غزا مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فتح مكة فاذن
لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في متعة النساء قال فلم يخرج حتى حرما رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي لفظ من حديثه وان الله حرم ذلك الى يوم القيامة وأخرج
الترمذي عن ابن عباس انما كانت المتعة في أول الاسلام حتى نزلت هذه الآية الا على
أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم وفي الصحيحين من حديث علي ان النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر والاحاديث في هذا الباب كثيرة والخلاف طويل وقد
استوفاه الماتن في نيل الاوطار ورواية من روى تحريمها الى يوم القيامة هي اظهر في هذا الباب
وهذا نهى مؤيد وقعي آخر موطن من المواطن التي سافر فيها رسول الله صلى الله تعالى عليه

وآله وسلم وتعبه موته بعد أربعة أشهر فوجب المصير إليه ولا يعارضه ما روى عن بعض الصحابة أنهم ثبتوا على المتعة في حياته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وبعد موته إلى آخر أيام عمر كما زعم صاحب ضوء النهار فان من علم النسخ المؤبد جنة على من لم يعلم واستقرار من استقر عليها إنما كان لعدم علمه بالناسخ وأما ما صار به قول جماعة من المتأخرين من أن تحليل المتعة قطعي وحديث تحريرها على التأييد ظني والظني لا ينسخ القطعي حتى قال المقلون أن الجمهور لم يجدوا جوابا على هذا فيقال إن كان كون التحليل قطعيا لكونه منصوبا عليه في الكتاب العزيز فذلك وإن كان قطعي المتن فليس بقطعي الدلالة لأمرين أحدهما أنه يمكن حمله على الاستقناع بالنكاح الصحيح الثاني أنه عموم وهو ظني الدلالة على أنه قد روى الترمذي عن ابن عباس أنه قال إنما كانت المتعة حتى نزلت هذه الآية الأعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم قال ابن عباس فشكل فخرج سواهما حرام وهذا يدل على التحريم بالقرآن فيكون ما هو قطعي المتن ناسخا لما هو قطعي المتن وإن كان التحليل قطعيا لكونه قد وقع الإجماع من الجميع عليه في قول الأمر فيقال وقد وقع الإجماع أيضا على التحريم في الجملة عند الجميع وإنما الخلاف في التأييد هل وقع أم لا وكون هذا التأييد ظنيا لا يستلزم ظنية التحريم الذي وقع النسخ به فالخامس أن الناسخ التحليل الإجماع عليه هو التحريم الإجماع عليه المقيد بقيد ظني وهو التأييد فالناسخ والمنسوخ قطعيان هذا على التسليم إن ناسخ القطعي لا يكون الا قطعيا كما قرر به جمهور أهل الأصول وإن كنت لا أوافقهم على ذلك (والتحليل حرام) لحديث ابن مسعود عنده أحد والتساق والترمذي وصححه قال لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المحلل والمحلل له وصححه أيضا ابن القطان وابن دقيق العيد وله طريق أخرى أخرجهما عبد الرزاق وطريق فائدة أخرجهما الصحيح في مسنده وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه ابن السكن من حديث علي بن مثنى وأخرج ابن ماجه والحاكم من حديث عتبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا أخبركم بالتبس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له وفي أسناده يحيى بن عثمان وهو ضعيف وقد أعل بالارسال وأخرج أحمد والبيهقي والبرزواي وأبي حاتم والترمذي في العلل من حديث أبي هريرة نحوه وحسنه البخاري وأخرج الحاكم والطبراني في الأوسط من حديث عمر بن الخطاب عن أبيه عن التحليل سقاها في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين روى ابن ماجه بأسناد رجاله موثقون وصح عن عمر أنه قال لا أوتي بعمل وعمل له إلا رجته ما رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفهما وابن المنذر في الأوسط وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه سأل عن ذلك فقال كلاهما زان والكلام في ذلك من الصحابة والتابعين طويل قد أطال شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية الكلام عليه وأفرده مصنفاهما بيان الدليل على إبطال التحليل انتهى أقول حديث لعن المحلل مروى من طريق جماعة من الصحابة بأسانيد بعضها صحيح وبعضها حسن والعن لا يكون إلا على أمر غير جائز في الشريعة المطهرة بل على ذنب هو من أشد الذنوب فالتحليل غير جائز في الشرع ولو كان جائزا لم يلحق فاعله والراضي به وإذا كان لعن الفاعل لا يدل على تحريم فعله لم يبق صيغة تدل على التحريم قط وإذا

كان هذا الفعل حراما غير جائز في الشريعة فليس هو النكاح الذي ذكره الله في قوله حتى
تسكن زوجا غيره كما أنه لو قال لعن الله بائع النحر لم يلزم من لفظ بائع أنه قد جازي به وصار من
البيع الذي أذن فيه بقوله وأحل الله البيع والامر ظاهر قال ابن القيم ونكاح الحلال لم يبع في
ماله من المثل قط ولم يفعل أحد من العصاة ولا أفتى به واحد منهم ثم سل من له أدنى اطلاع على
أحوال الناس كم من حرة مصونة أنشب فيها الحلل مخالب أرادته فصارت له بعد الطلاق من
الاخذان وكان بعلمها مفردا بوطئها فإذا هو والحلل بركة التحليل شريكان فلهما الله كم
أخرج التحليل محذرة من سترها إلى البغاء بين مرامين العثمراء والحرماء ولولا التحليل
لكان منال الثريادون مثالا والتدرع بالا كفان دون التدرع بجمالها وعناق القنادون
عناقها والاخذ بذراع الاسد دون الاخذ بساقها وأما في هذه الأزمان التي شكت القروج فيها
الربهم من مفسدة التحليل وقبح ما يرتكبه المهللون مما هو مدبل على في عين الدين وشجاف
حلق المؤمنين من قبائح تشمت أعداء الدين به وتمنع كثيرا من يريد الدخول فيه بسببه
بحيث لا يحيط بتفاصيلها خطاب ولا يحصرها كتاب يراها المؤمنون كلهم من أقبح القبائح
وبعدونهم من أعظم الفضائح قد قلبت من الدين رسمة وغيرت منه اسمه وضمخ التيسر
المستعار فيها المطلقة بنجاسة التحليل وزعم أنه قد طيبها للتحليل فبأنه الحب أي طيب أعادها
هذا التيسر الملعون وأي مصلحة حصلت لها وأطلقها بهذا الفعل الدون إلى غير ذلك انتهى
وقد أطلال رحمه الله تعالى في تخريج أحاديث تحريم التحليل في اعلام الموقعين اطالة حسنة
فليراجع (وكذلك الشغار) لثبوت النهي عنه كما في حديث ابن عمر في العصيين وغيرهما ان
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الشغار وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة
قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الشغار والشغار ان يقول الرجل لزوجتي
ابتك وأزوجك ابنتي أو زوجتي أختك وأزوجك أختي وأخرج مسلم أيضا من حديث ابن
عمران النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا شغار في الاسلام وفي الباب أحاديث قال ابن
عبد البر أجمع العلماء على ان نكاح الشغار لا يجوز ولكن اختلفوا في صحته والجمهور على
البطلان قال الشافعي هذا النكاح باطل كنكاح المتعة وقال أبو حنيفة جائز لكل واحدة
منهما مهر مثلها انتهى أقول النهي عن الشغار ثابت بالأحاديث العديدة من طرق جماعة من
العصاة وعلى كل حال فكون الشغار من مفسدات العقد غير مناسب لما تقر في الأصول لان
النهي عن الشغار يقتضي قبحه أو تجريمه أو فسادا على اختلاف الأقوال وإذا اقتضى ذلك
وجب على كل واحد من الزوجين توفير المهر لزوجه بما استعمل من فرجها فهو بمنزلة فساد
التسمية وفسادها لا يسبب لزوم فساد عقد النكاح والمهر ليس بشرط للعقد فالحكم بأن الشغار
يفسد العقد غير مناسب لما تقر في الأصول ولما وافق لقواعد القروع ولو فرض ان النهي
عن النكاح الذي فيه شغار لم يكن ذلك مقتضا فساد العقد لان النهي ليس لذات العقد ولا
لوصفه بل لامر خارج عنه وقد تقر في الأصول ان ذلك لا يوجب الفساد (ويجب على الزوج
الوفاء بشرط المرأة) لحديث عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
أحق الشروط أن يوفى به ما استعملتم به القروع وهو في العصيين وغيرهما قلت هو قول أكثر

أهل العلم وطالوا قولهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن أحق الشروط الخ خاص في شرط المهر إذا سمى لها مالا في النكحة أو مينا عليه أن يوفى ما ضمن لها وفي الحقوق الواجبة التي هي مقتضى العقد وأما ما سوى ذلك مثل أن يشترط في العقد للمرأة أن لا يضر جهام من دارها ولا ينقلها من بلدها أو لا يتكبح عليها أو نحو ذلك فلا يلزمه الوفاء به وله آخر أجها ونقلها وإن ينكح عليها إلا أن يكون في ذلك عين فيلزمه العين كذا في المسوى أقول الوفاء بطلاق الشروط مشروط قال تعالى أو فربا بالعقد وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المسلمون عند شروطهم إلا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا وهو حديث حسن ولكن هذا المخصص المتصل أعني قوله إلا شرطا الخ ينيل على أن ما كان من الشروط بهذه الصفة لا يجب الوفاء به وكما يخصص عموم أول الحديث كذلك يخصص عموم الآية ويؤيد هذا المخصص الحديث المتفق عليه بلفظ كل شرط ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله فهو باطل ولا يعارض هذا حديث أحق الشروط الخ وهو متفق عليه ووجه عدم المعارضة أن عموم هذا الحديث مخصص بما قبله من الحديثين الدالين على أن الشروط التي تحلل الحرام أو تحرم الحلال عماليس في كتاب الله ولا سنة رسوله لا يجب الوفاء به أسواء كانت في نكاح أو غيره لا كما قاله الجلال في ضوء النهار (الآن يحمل حراما أو يحرم حلالا) فلا يحمل الوفاء به كما ورد بذلك الدليل وقد ثبت النهي عن اشتراط أمور كحديث أبي هريرة في الصبي وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يضرب الرجل على خبطة أخيه أو يبيع على يعة أخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفني ما في صحتها أو أتاها فانما رزقها على الله وأخرج أحمد من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحمل أن ينكح امرأة طلاق أخرى (ويحرم على الرجل أن ينكح زانية أو مشركة) لقوله تعالى الزاني لا ينكح الزانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا أن أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين ولما أخرجه أحمد بإسناد رجاله ثقات والطبراني في الكبير والوسط من حديث عبد الله بن عمرو أن رجلا من المسلمين استأذن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في امرأة يقال لها أم مهزول كانت تسافح ونشترط له أن تنفق عليه فقرا عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والزانية لا ينكحها إلا أن أو مشرك وأخرج أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه من حديث ابن عمر أن مرثد بن أبي مرثد الغنوي كان يحمل الأسارى بمكة وكان بمكة بنى يقال لها عناق وكانت صديقه قال فجئت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله أنكح عناقا قال فسكت عني فنزلت الآية والزانية لا ينكحها إلا أن أو مشرك فدعاني فقرأها على وقال لا تنكحها وأخرج أحمد وأبو داود بإسناد رجاله ثقات من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الزاني المحل لا ينكح الأمثلة قال ابن القيم أخذ بهذه الفتاوى التي لا يعارض لها إلا ما مع محمد ومن وافقه وهي من محاسن مذهبه فإنه لم يجوز أن ينكح الرجل نرجسا بجمه ويعضد مذهبه بضعه وعشرون دية لا قد ذكرناها في موضع آخر انتهى وأخرج ابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث عمرو بن الأحوص أنه شهد حفلة الوداع مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فحمد الله وأثنى عليه وذكره وعظم ثم قال استوصوا بالنساء خيرا فإنه من عندهم ليس تكون منهن شيئا غير ذلك إلا أن يأتين

بفاحشة معينة فان فعلن فاجبروهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح فان اطمعنكم فلا
تجفوا عليهن سيلا وأخرج أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس قال جاء رجل الى النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان امرأتى لا تمتنع بدلا من قال غزها قال أخاف ان تتبعها
نفسى قال فاستمتع بها قال المنذرى ورجال اسناده صحيحهم في الصحيحين قال ابن القيم عورض
بهذا الحديث المتشابه الاحاديث المحكمة الصريحة في المنع من تجوز البغايا واختلفت
مسالك المحرمين لذلك فيه فقالت طائفة المراد باللام من ملئس الصدقة لا لنفس الفاحشة
وقالت طائفة بل هذا في الدوام غير مؤثر وانما المنع ورود العدة على الزانية فهذا هو الحرام
وقالت طائفة بل هذا من التزام أخف المفسدين لدفع اعلاهما فانه لما امر بفراقها خاف ان
لا يصبر عنها ثم يوافقها امره حينئذ بما ساء كما اذا موافقتها بعد النكاح أقل فسادا من
مواقعتها بالسفاح وقالت طائفة بل الحديث ضعيف لا يثبت وقالت طائفة ليس في الحديث
ما يدل على انها زانية وانما فيه أنها لا تمنع من عسما أو يضع يده عليها أو نحو ذلك فهي تعطى
اليمان لذلك ولا يلزم ان تعطى الفاحشة الكبرى ولكن هذا لا يؤمن معها اجابته الداعي الى
الفاحشة فأمره بفراقها تركها ما يريه الى ما لا يريه فلما أخبره بان نفسه تتبعها وانه لا يصبره
عنها رأى مصلحة امساكها أرجح المسالك والله تعالى أعلم انتهى في المسوى أقول الظاهر
عندي ان مبنى اختلافهم هذا اختلافهم في مرجع ذلك في قوله حرم ذلك فقال أحمد مرجعه
نكاح الزانية والمشاركة وقال غيره مرجعه الزنا والشرك والمراد على هذا أن العادة قاضية بأن
لزانية لا يرغب فيها الا زمان أو شرك والزنا والشرك حرام على المؤمنين فنكاحها لا يلبق
بجمال المؤمنين ولا يقولون ان الحديث ناسخ بل يقولون انه مبني لتأويل الآية ومع ذلك فلا
يخلو عن بعد في الكافي مذهب أحمد الزانية يحرم نكاحها كالمعتدة وأما غيره أحد فقوله
جواز نكاح الفاجرة وان كان الاختيار غير ذلك الحديث لا ترد لاس قال الواحدى عن أبي
عبيد مذهب مجاهد ان التحريم لم يكن الا على جماعة خاصة من فقه المهاجرين أرادوا نكاح
البغايا لينتقن عليهم ومذهب سعدان التحريم كان عاما من نكحته الرخصة وأورد أبو عبيد على
هذا الحديث أنه خلاف الكتاب والسنة المشهورة لان الله تعالى انما أذن في نكاح المحصنات
خاصة ثم أنزل في القاذف آية اللعان وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التقريق
بينهما فلا يجتمعان أبدا فكيف يأمر بالاقامة على عاهرة لا تمتنع عن أرادها والحديث مرسل فان
ثبت فتأويله ان الرجل وصف أمرأته بالغرق وضعف الراى ونقص ما له فهي لا تمنعه من
طالب ولا تحفظه من سارق وهذا أشبه بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأحرى بهديه
أقول في الاستدلال بحديث لا ترد لاس نظر من وجهين أحدهما ان هذا ليس ريبا لها
بالزنا البتة بل ريبا بقلة الاحتياط في أمر الملامسة فيحصل حينئذ أن لا تتورع من القمص
الحرام وتتورع من حقيقة الزنا المقضى الى الحد والمقتضى للعجل الموجب للفضيحة الشديدة
وكم من امرأ لا تمتنع عن النظر واللمس المحرمين وتتورع من موجب الحد وسبب الحبلى
خوفا من الفضيحة فلما لم يصحح بالزنا لم يوجب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عليه الفراق
وثانها ان حالة الابتداء تفارق حالة البقاء في أكثر المسائل كالحرم لا يتبدى بالنكاح في حالة

أحرامه ولا يضره البتة فإذا جاز النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمساكها في حالة بقائه
النكاح من أين أنكم أنه يجوز ابتداء النكاح انتهى (والعكس) وإنما قال بالعكس لأن هذا
الحكم لا يخص بالرجل دون المرأة كما نفى ذلك الآية العكسية الزانية لا ينكح إلا زانية أو
مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك أقول هذا هو الظاهر من الآية الكريمة ودعوى
أن سبب نزول الآية فيمن سألته صلى الله عليه وسلم أنه يريد أن ينكح عاتقا أو كانت مشركة مدفوعة
بأن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لا سيما الآية الكريمة قد تضمنت نكاح الزانية
على حدة ونكاح المشركة على حدة وأما حديث أن امرأتي لا ترد لئلا يسألنني فإني أخاف الله
عن كونها زانية لا كما قال القليل أن المراد أنها ليست نفورا من الزانية لأنها زانية ثم استبعد
أن يقول صلى الله عليه وسلم استمتع بها وقد عرف أنها زانية وأن ذلك منافي لخلقه الشريفه
وأقول هذا التأويل خلاف الظاهر والاستبعاد لا يجوز إثبات الأحكام الشرعية أو نفيها
بمجردة فالأولى التحويل على شيء آخر هو أن الحديث قد اخذت في وصلة وأسنده بل قال
النسائي أنه ليس بثابت وهكذا لأوجه حمل الحديث على مجرد التهمة فإن الرجل لم يقل أنه يتم
أنه لا ترد لئلا يسألنني بل قال ذلك جرما (ومن مرسح القرآن بصره) وهو ظاهر
لقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ
وبنات الأخت وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم
وبناتكم اللائي في جوارحكم من نسائكم اللائي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح
عليكم وحالات أنسائكم الذين من أصلابكم وأن تتجهعوا بين الاثنين إلا ما قد سلف ثم قال
وأحل لكم ما وراء ذلكم قال في المسوى اتفقت الأمة على أنه يحرم على الرجل أصوله وفصوله
وفصول أول أصوله وأول فصل من كل أصل بعده فالأصول هي الأمهات والجدات وأن علون
والفصول هي البنات وبنات الأولاد وأن سفلن وفصول أول الأصول هي الأخوات وبنات
الأخوة والأخوات وأن سفلن وأول فصل من كل أصل بعده هي العمات والخالات وأن علت
درجتين انتهى (والرضاع كالنسب) لحديث ابن عباس في العيصين وغيرهما أن النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من الرحم وفي لفظ من النسب وفيهما
أية لمن حديث عائشة مرفوعا يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة وأخرج أحمد والترمذي
وصححه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن الله حرم من الرضاع
ما حرم من النسب قال أهل العلم والهرمات من الرضاع سبع الأم والأخت بنص القرآن
والبنات والعمات والخالات وبنت الأخ وبنات الأخ لأن هؤلاء يحرم من النسب فيحرم من
الرضاع وقد وقع الخلاف هل يحرم من الرضاع ما يحرم من الصهار وقد حقي الكلام في ذلك
ابن القيم في الهدى قال في المسوى اتفقت الأمة على أن كل من عقد النكاح على امرأة فصرم
منه كصراحة على آباء النكاح وإن علوا وعلى أبنائه وأبنائه أولاده من النسب والرضاع جميعا
وإن سفلوا فصرم كما يؤيد بمجرد العقد ويحرم على النكاح أمهات المذكورة وجسداتها من
الرضاع والنسب جميعا فصرم كما يؤيد بمجرد العقد فإن دخل بالنكوة حرمت عليه بناتها
وبنات أولادها من النسب والرضاع جميعا وإن فارقها قبل أن يدخل بها جاز له نكاح بناتها

واتفقوا على ان حرمة الرضاع كحرمة النسب في المناكح فاذا أرضعت المرأة رضيعا يحرم على الرضيع وعلى أولاده من أقارب الرضعة كل من يحرم على ولدها من النسب ولا تحرم الرضعة على أبي الرضيع ولا على أخيه ولا تحرم عليك أم أختك اذ لم تكن أمك ولا زوجة أباك ويتصور هذا في الرضاع ولا يتصور في النسب ليس لك أم أخت الا وهي أم لبنك أو زوجة لبنك وكذلك لا تحرم عليك أم نانتك اذ لم تكن ابنتك أو زوجة ابنتك ولا جدة ولدك اذ لم تكن أمك أو أم زوجتك ولا أخت ولدك اذ لم تكن ابنتك أو زوجة ابنتك وحرمة الرضاع تكون بالرجال كما تكون بالنساء وهو قول أكثر أهل العلم انتهى (والجمع بين المرأة وعمتها وأختها) لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تشك المرأة على عمها وأختها وفي لفظ له - ما نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وأختها وفي الباب أحاديث وقد حكى الترمذي المخرج من ذلك عن عامة أهل العلم وقال لا نعلم منهم اختلاف في ذلك وقال ابن المنذر استأعلم في منع ذلك اختلاف اليوم وقد حكى الإجماع أيضا الشافعي والقرطبي وابن عبد البر قلت اتفقت الأمة على انه يحرم عليه أن يجمع بين الاختين وبين الأمومة بنت أخيه أو بنت الخالة وبنت أخته من النسب والرضاع جميعا وجملة ان كل امرأتين من أهل النسب لو قدرت احداهما ذكر أحرمت الاخرى عليه فالجمع بينهما حرام ولا بأس بالجمع بين المرأة وزوجة أبيها أو زوجة ابنها لانه لا نسب بينهما كذا في المسوي (و) يحرم (ما زاد على العدد المباح للعرو والعبد) لحديث قيس بن الحرث قال سألت وعندي ثمان نسوة فأتيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فقال اختر منهن أربعاً أخرجه أبو داود وابن ماجه وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد ضعفه غير واحد من الأئمة وقال ابن عبد البر ليس له الاحديث واحد ولم يأت من وجه صحيح ويؤيده ما ساق في غير أسلم وعنده أكثر من أربع وأما الاستدلال بقوله تعالى متنى وثلاث ورباع ففيه ما أوضحه الماتن في شرح المتنق وفي حاشية الشفاء وقد قيل انه لا خلاف في تحريم الزيادة على الأربع وفيه نظر كما أوضحه هنالك أقول قال الماتن رحمه الله تعالى في كتابه السبل الجرار المتنق على حدائق الزهار أما الاستدلال على تحريم الخامسة وعدم جواز زيادة على الأربع بقوله عز وجل متنى وثلاث ورباع ففيه صحيح كما أوضحته في شرح المتنق ولكن الاستدلال على ذلك بحديث قيس بن الحرث وحديث قبيلان الثقفى وحديث نوفل بن مهابة هو الذي ينبغي الاعتقاد عليه وان كان في كل أحدهم مقال لكن الإجماع على ما دللت عليه قد صارت به من الجمع على العمل عليه وقد حكى الإجماع صاحب فتح الباري والمهدى في البحر والنقل عن الظاهرية لم يصح فانه قد أنكر ذلك منهم من هو أعرف بذهبهم وأيضا قد ذكرت في تفسيرى الذى سمعته فتح القدير تصحيح بعض هذه الاحاديث وأطالت المقال في ذلك فليرجع اليه انتهى وقال في نيل الاوطار شرح متنق الاخبار حديث قيس بن الحرث وفي رواية الحرث بن قيس في اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد ضعفه غير واحد من الأئمة قال أبو القاسم البغوى ولا أعلم لحرث بن قيس حديثا غير هذا وقال أبو عمرو القرطبي ليس له الاحديث واحد ولم يأت به من وجه صحيح وفي معنى هذا الحديث حديث قبيلان الثقفى وهو عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال

أسلم غيلان النخعي وتحتة عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختارن منهن أربعاً واما أحدواين ماجسه والترمذي وحكم أبو حاتم وأبو زرعة بأن المرسل أصح وحكى الحاكم عن مسلم أن هذا الحديث مما روى فيه معمر بالبصرة قال فان رواه عنه ثقة خارج البصرة حكمناه بالصححة وقد أخذ ابن حبان والحاكم والبيهقي بظاهر الحكم وأخرجوه من طرق عن معمر من حديث أهل الكوفة وأهل خراسان وأهل البصرة عنه قال الحافظ ولا يقيد ذلك شيأ فان هؤلاء كلهم انما سمعوا منه بالبصرة وعلى تقدير أنهم سمعوا منه بغيرها فحديثه الذي حدث به في غير بلد مضطرب لانه كان يحدث في بلاده من كتبه على الصحبة وأما اذا رحل فحدث من حفظه بأشياء وهم فيها اتفقوا على ذلك أهل العلم كابن المديني والبخاري وابن أبي حاتم ويعقوب بن شيبة وغيرهم وحكى الاثر عن أحمد أن هذا الحديث ليس بصحيح والعمل عليه وأعله بتقدمه رقى وصله وتحدث به في غير بلد له وقال ابن عبد البر طرقة كلها مهملون وقد أطال الدارقطني في العلل تخريج طرقة ورواه ابن عيينة ومالك عن الزهري مراسلاً ورواه عبد الرزاق عن معمر كذلك وقد وافق معمر على وصله بغير كتابه السقاء عن الزهري ولكنه ضعفه وكذا وصله يحيى بن سلام عن مالك ويحيى ضعفه وفي الباب عن نوفل بن معاوية عند الشافعي أنه أسلم وتحتة خمس نسوة فقال لما النبي صلى الله عليه وسلم أمسك أربعاً وشارك الأخرى وفي اسناده رجل مجهول لان الشافعي قال حدثنا بعض أصحابنا عن أبي الزناد عن عبد المجيد بن مسلم عن عوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية قال أسلمت فذكره وفي الباب أيضاً عن عروة بن مسعود وصفوان بن أمية عند البيهقي وقوله اخترن منهن أربعاً استدله الجمهور على تحريم الزيادة على أربع وذهبت الظاهرية الى أنه يحل للرجل أن يتزوج ثمانية وأربعاً ووجهه قوله تعالى متنى وثلاث ورباع ويجوع ذلك لاعتبار ما فيه من العدل تسع وحكى ذلك عن ابن السباغ والعمراني وبعض الشيعة وحكى أيضاً عن القاسم بن ابراهيم وأنكر الامام يحيى الحكاية عنه وحكاها صاحب البحر عن الظاهرية وقوم بجاهل وأجابوا عن حديث قيس ابن الحرث المذكور بما فيه من المقال المتقدم وأجابوا عن حديث غيلان النخعي بما تقدم فيه من المقال وكذلك أجابوا عن حديث نوفل بن معاوية بما قدمنا من كونه في اسناده مجهول قالوا ومثل هذا الاصل العظيم لا يكتفى فيه بمثل ذلك ولا سيما وقد ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جمع بين تسع أو إحدى عشرة وقد قال تعالى لقد كن لكم في رسول الله أسوة حسنة وأما دعوى اختصاصه بالزيادة على الأربع فهو محل النزاع ولم يقدّم عليه دليل وأما قوله تعالى متنى وثلاث ورباع فالأول فيه الجمع لا التخيير وأيضاً لفظ متنى معدول به عن اثنين اثنين وهو يدل على تساؤل ما كان متصفاً من الأعداد بصفة لا تفيده وان كان في غاية الكثرة البالغة الى ما فوق الألوف فانك تقول جاءني النوم متنى أى اثنين اثنين وهكذا ثلاث ورباع وهذا معلوم في لغة العرب لا يشك فيه أحد فالأية المذكورة تدل بآصل الوضع على أنه يجوز للانسان أن يتزوج من النساء اثنتين اثنتين وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً وأربعاً وليس من شرط ذلك أن لا تأتي الطائفة الأخرى في العدد الابدع مائة مرة للطائفة التي قبلها فانه لا شك أنه يصح لغة وعرفاً أن يقول الرجل لألف رجل عنده جاني هو لا اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة فحينئذ الآية

تدل على اباحة الزواج بعدد من النساء كثير سواء كانت الواو للجمع أو للتفصيل لان خطاب الجماعة
يحكم من الاحكام بمنزلة الخطاب به لكل واحد منهم فكان الله سبحانه قال لكل فرد من الناس
انكح ما طاب لك من النساء منى وثلاث ورباع ومع هذا فالبراءة الاصلية مستهبة وهي
مجرد ما كفاية في الحل حتى يوجد نكاحا قل صحيح ينقل عنها وقد يجاب بان مجموع الاحاديث
المذكورة في الباب لا تفصرون رتبة الحسن لغيره فتنهض بمجموعها للاحتجاج وان كان كل
واحد منها لا يتناول مقال ويؤيد ذلك كون الاصل في القروج الحرمة كما صرح به الخطابي
فلا يجوز الاقدام على شيء منها الا بدليل وأيضا هذا الخلاف مسبق بالاجماع على عدم جواز
الزيادة على الاربع كما صرح بذلك في البحر وقال في الفتح اتفاق العلماء على ان من خصائصه صلى
الله عليه وسلم الزيادة على أربع نسوة فيجمع بينهم وقد ذكر الحافظ في الفتح والتخصيص الحكمة
في تكثر نسائه صلى الله عليه وسلم فليراجع ذلك انتهى وقال في تفسيره فتح القدير وقد
استدل بالآية على تحريم ما زاد على الاربع وينو ذلك بأنه خطاب لجميع الامة وان كل
ناكح له أن يختار ما أراد من هذا العدد كما يقال للجماعة اقساموا هذا المال وهو ألف درهم
أو هذا المال الذي في البصرة درهمين درهمين وثلاثة وثلاثة وأربعة أربعة وهذا مسلم اذا كان
المقسوم قد كرت بجملة أو عين مكانه أو ماله كان مطلقا كما يقال اقساموا الدرهم ويراد بها
ما كسبه وليس المعنى هكذا والآية من الباب الآخر لان الباب الاول على ان من قال لقوم
يقسمون ما لامعينا كبيرا اقساموه منى وثلاث ورباع فقساموا بعضهم درهمين درهمين
وبعضه ثلاثة ثلاثة وبعضه أربعة أربعة كان هذا هو المعنى العربي ومعهم انهم اذا قال
الناكح لجماعة منى وهم مائة ألف كان المعنى انهم جاؤا اثنين اثنين وهكذا جاء في القوم
ثلاث ورباع والخطاب للجميع بمنزلة الخطاب لكل فرد فرد كما في قوله تعالى اقتلوا المشركين
أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ونحوها ومعنى قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء منى وثلاث
ورباع لينكح كل فرد منكم ما طاب له من النساء اثنتين اثنتين وثلاثا ثلاثا أو ربعا ربعا هذا
ما يقتضيه لغة العرب فالآية تدل على خلاف ما استدلوا به عليه ويؤيد هذا قوله تعالى في آخر
الآية فان خستم ألا تعدلوا فواحدة فانه وان كان خطابا للجميع فهو بمنزلة الخطاب لكل فرد
نرد فالاولى أن يستدل على تحريم الزيادة على الاربع بالسنة لا بالقرآن وأما استدلال من
استدل بالآية على جواز نكاح التسع باعتبار الواو والجملة وكأني قال انكحوا مجموع هذا
العدد المذکور فهذا جهل بالمعنى العربي ولو قال انكحوا اثنتين وثلاثا أو ربعا كان هذا
القول له وجه وأما مع الجني بصيغة العطف فلا وانما جاء سبحانه بالواو والجملة دون أولان
تخصير يشعر بأنه لا يجوز الا أحد الاعداد المذكورة دون غيره وذلك ليس بمراد من النظم
القرآني وأخرج الشافعي وابن أبي شيبة وأحمد والترمذي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي
عن ابن عمر بن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اختر
منهن وفي لفظ أسكن منهن أربعة فارق سائرهن وروى هذا الحديث بالفاظ من طرق وعن
وف بن معاوية الديلمي قال سألت وعندي خمس نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أسكن أربعة فارق الأخرى أخرجه الشافعي في مسنده وأخرج ابن ماجه والنسائي في ناسخه

عن قيس بن الحرث الاسدي قال سألت وكان يحيى ثمان نسوة فأنبت النبي صلى الله عليه وسلم
 فأخبرته فقال اختر منهن أربعاً وادخل سائرهن ففعلت وهذه شواهد الحديث الأول كما قال
 البيهقي وعن الحكم قال أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن المملوك لا يجمع من
 النساء فوق اثنتين انتهى كلامه وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ينكح العبد امرأتين
 ويطلق لطلقتين وتعتد الأمة حبسيتين رواه الدارقطني قال الماتن رحمه الله في نيل الاوطار
 قد علمتكم ذلك من قال انه لا يجوز للعبد أن يتزوج فوق اثنتين وهو مروي عن علي وزيد بن هلي
 والناصر والخنفية والشافعية ولا يخفى أن قول العصابي لا يكون جهة علي من لم يقل بحجبه نعم
 لوضع إجماع العصابة على ذلك ليكون دليلاً عند القائلين بحجبة الإجماع ولكنه قد روي عن أبي
 الدرداء ومجاهد وربيعة وأبي نؤير والقاسم بن محمد وسالم انه يجوز له أن ينكح أربعاً كالحرنكي
 ذلك عنهم صاحب البحر فالأولى الجرم بدخوله تحت قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء
 والحكماء وعليه بما لا حرج عليهم الآن أن يقوم دليل يقتضي المخالفة كما في المواضع
 المعروفة بالتصالح بين حكمها انتهى ويوضح ذلك ما حرره الماتن رحمه الله تعالى في وبيل
 الغمام حاشية شفاء الأوام وعبارته هكذا الذي نقله البنائفة اللغة والأعراب وصار كالجمع
 عليه عندهم أن العدل في الأعداد يقيدها بالعدد ولما كان متكرراً يحتاج استيفاءه إلى
 أعداد كثيرة كانت صبغة العدل المقردة في قوة تلك الأعداد فإن كان محيى القوم مثلاً اثنتين
 اثنتين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة وكانوا الوفا مؤلفة فقلت جاني القوم منى أفادت هذه
 الصبغة أنهم جاؤا اثنتين اثنتين حتى تكاملوا فإن قلت منى وثلاث ورباع أفادت ذلك أن القوم
 جاؤا ثارة اثنتين اثنتين وثارة ثلاثة ثلاثة وثارة أربعة أربعة فهذه الصبغة بينت مقدار عدد
 دفعات المحيى لا مقدار عدد جميع القوم فإنه لا يستفاد منها أصلاً بل غاية ما يستفاد منها أن
 عدد هم متكرر أكثر من كثرة الشق الإحاطة به ومنه هذا إذا قلت نكحت النساء منى فإن معناه
 نكحت اثنتين اثنتين وليس فيه دليل على أن كل دفعة من هذه الدفعات لم يدخل في نكاحه إلا
 بهدوء الأولى كما أنه لا دليل في قولك جاني القوم منى أنه لم يصل الاثنان الاخران اليك
 الا وقد فارقت الاثنان الأولان إذا تقرر هذا فقولنا تعالى منى وثلاث ورباع يستفاد منه
 جواز نكاح النساء اثنتين اثنتين وثلاثاً ثلثاً وأربعاً أربعاً والمراد جواز تزوج كل دفعة من
 هذه الدفعات في وقت من الاوقات وليس في هذا تعرض لمقدار عدد من بل يستفاد من
 الصبغة أكثر من غير تعيين كما قد منى محيى القوم وليس فيه أيضاً دليل على أن الدفعة
 الثانية كانت بعد مفاودة الدفعة الأولى ومن زعم أنه نقل البنائفة اللغة والأعراب ما يخالف
 هذا فهو مقام الاستفادة منه فليقتضه ما علينا وابن عباس أن معناه في الآية أنه قصر
 الرجال على أربع فهو فرد من أفراد الأمة وأما الحقيقة بدعوى الإجماع من المصنف وأمثاله
 فما هوها وأيسر خطبها عندهم لم تفرزه هذه الجلبة وكيف يصح إجماع خالفته الظاهرية
 وابن الصباغ والعمراف والقاسم بن إبراهيم بنجيم آل الرسول وجماعة من الشيعة وثله من
 محقق المتأخرين وخالفه أيضاً القرآن الكريم كما بيناه وخالفه أيضاً فعل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كما صرح ذلك نواتر من جمعه بين تسع أو أكثر في بعض الاوقات وما أنا كم الرسول

نفذ ولمقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله
 ودعوى الخلع وصية مقة قرة لى دليل والبراءة الاصلية مستحبة لا ينقل عنها الا نفل صحيح
 تنقطع عنده المعاذير وأما حديث امره صلى الله عليه وسلم لغيلان لما أسلم وتحتة عشر نسوة
 بان يختار منهن أربعاً ويوافق سائرهن كما أخرجه الترمذى وابن ماجه وابن حبان فهو وان
 كان له طرق فقد قال ابن عبد البر كلها ماله لولة وأعله غيره من الحفاظ بعلل أخرى ومثل هذا
 لا ينضم لنقل عن الدليل القرآنى والقول المصطفى الذى مات صلى الله عليه وسلم عليه
 والبراءة الاصلية ومن صحيح لنا هذا الحديث على وجه تقوم به الحجة أو جاهدنا بديل في معناه
 فجاءه الله خير افليس بين أحد وبين الحق عداوة وعلى العالم أن يوفى الاجتهاد حقه لاسيما
 في مقامات التحرير والتقرير كما تفعله في كثير من الابحاث وإذا حال في صدره شئ فليكن
 تورعه في العمل لاني تقرير الصواب فإياك ان تقامى التصريح بالحق الذى تبلغ اليه ملكتك
 لغيره وقال ولا سيما في مثل مواطن تجبن عنها كثير من الرجال فانك لاتستعمل يوم القيامة
 عن الذى ترخصه منك العباد بل عن الذى يرتضيه المعبود وإذا جاءهم نراه بطل نمر معقل ع
 ومن ورد البحر استقل السواقياء انتهى وأدفع بهذا ما فى السوى من قوله قلت انك
 الامة على ان الحرجوز له أن ينكح أربع حرائر ولا يجوز له أن ينكح أكثر من أربع قال
 الشافعى انتهى الله تعالى بالحرائر الى أربع تحريراً لان يجمع أخذ غير النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم بين أكثر من أربع وأما العبد فأكثر الامة على أنه لا ينكح أكثر من امرأتين وفى الآية
 ما يدل على انها فى الاسرار وهو قوله أو ما ملكت أيمانكم وملك اليمين لا يكون الا للاحرار
 انتهى وأما العدد الذى يحل للعبد فقد حكى البيهقى وابن أبى شيبة أنه أجمع العصابة على أنه
 لا ينكح العبد أكثر من اثنتين وكذلك حكى إجماع العصابة الشافعى وروى الدارقطنى عن عمر
 أنه قال ينكح العبد امرأتين ويطلق تطلقين وسيأتى ما ورد فى طلاق الامة والعدن فى باب
 العدة من قال بأن إجماع العصابة حجة كفاء إجماعهم ومن لم يقل بحجة إجماعهم أجاز للعبد
 ما يجوز للحر من العدد وقيد أوضاع الماتن حكم الإجماع فى أول حاشية الشفاه (وإذا تزوج العبد
 بغير إذن سيده فنكاحه باطل) حديث جابر عند أحمد وأبو داود والترمذى وحسنه وابن حبان
 والحاكم ومحمداه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من تزوج بغير إذن سيده فهو
 عاهر وأخرجه أيضاً ابن ماجه من حديث ابن عمر قال الترمذى لا يصح انما هو عن جابر
 وأخرجه أبو داود من حديث ابن عمر أيضاً وفى اسناده منديل بن على وهو ضعيف وقد ذهب الى
 عدم صحة عقد العبد بغير إذن مولاه الجمهور وقال مالك ان العقد نافذ ولو لسيده فصح وورد بأن
 العاهر الزانى والزنا باطل وفى رواية من حديث جابر بلفظ باطل (وإذا عتقت الامتلكت
 امرئ نفسها ونحوه فى زوجها) حديث عائشة فى صحيح مسلم وغيره ان بريرة خيرة النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم وكان زوجها عبداً وكذا فى صحيح البخارى من حديث ابن عباس وفى
 حديث آخر لعائشة عند أحمد وأهل السنن ان زوج بريرة كان حراً وقد اختلف الروايات
 فى ذلك وقد اختلف أهل العلم فى ثبوت النكاح اذا كان الزوج حراً وقد اختلف الروايات ان
 لا يثبت وجهه لولا العلة فى القسح عدم الكفاية وقد وقع فى بعض الروايات ان النبي صلى الله

تعالى عليه وآله وسلم قال لبريرة مملكتك نفسك فاخترى فان هذا يفيد انه لا فرق بين الحر والعبد والحاصل أن الاختلاف في كون زوجها حراً أو عبداً لا يقدح في ذلك لأن ملكها لا امرئتها يقتضي عدم الفرق ولكن دعوى أن تمكين الزوجة بأمرها بالعق واثبت الخيار مبطل للخيار لا الدليل عليها وتركه صلى الله عليه وسلم لاستفصال بريرة وزوجها من ذلك يفيد أنه غير مبطل ولو كان مبطلا لم يتركه (ويجوز فسخ النكاح باليبس) لحديث كعب بن زيد أو يزيد بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وآله تعالى عليه وآله وسلم تزوج امرأته من بني غفار فلما دخل عليها ووضع فوقه وقعد على الفراش ابصر بشعرها يسافاً فأنها زعن الفراش ثم قال خذني عليك ثيابك ولم يأخذ مما أناها شيئاً أخرجه أحمد وسعيد بن منصور ورواه ابن عدي والبيهقي وأخرجه من حديث كعب بن عجرة الخاكم في المستدرک وأخرجه أبو نعيم في الطب والبيهقي من حديث ابن عمر وفي الحديث اضطراب وروى مالك في الموطأ والدارقطني وسعيد بن منصور والشافعي وابن أبي شيبة عن عمر أنه قال إيماناً امرأته غريباً رجل بهم اجنون أو جذاً أو برصاً فلها مهرها بما أصاب منها وصدق الرجل على من غره ورجال أسنده ثقان وفي الباب عن علي بن عيسى وسعيد بن منصور وقد ذهب جمهور أهل العلم إلى أن النكاح يفسخ بالعيوب وإن اختلفوا في تفاصيل ذلك وروى عن علي وعمر وابن عباس أنهم اتروا النساء إلا بالعيوب الثلاثة المذكورة والرابع الداء في الفرج وذهب بعض أهل العلم إلى أن المرأة ترد بكل عيب ترد به الجارية في البيع ورجعه ابن القيم واحتج له في الهدى بالقياس على البيع وذهب البعض إلى أن المرأة ترد الزوج بتلك الثلاثة وبالبطخ والعنة والخلاف في هذا البحث طويل أقول أعلم أن الذي ثبت بالضرورة الدينية أن عقد النكاح لازم ثبت به أحكام الزوجية من جواز الوطء وجوب النفقة ونحوها وثبت الميراث وسائر الأحكام وثبت بالضرورة الدينية أن يكون الخروج منه بالطلاق والموت فمن زعم أنه يجوز الخروج من النكاح بسبب من الأسباب فعليه الدليل الصحيح المقتضي للانتقال عن ثبوته بالضرورة الدينية وما ذكره من العيوب لم يأت في الفسخ بها حجة نيرة ولم يثبت شيء منها وأما قوله صلى الله عليه وسلم الحق بأهلك فالصيغة صيغة طلاق وعلى فرض الاحتمال فالواجب الحل على المتيقن دون ما سواه وكذلك الفسخ بالعنة لم يرد به دليل صحيح والأصل البقاء على النكاح حتى يأتى ما يوجب الانتقال عنه ومن أحب ما ينسب منه فخصه ببعض العيوب بذلك دون بعض لا لجر دليل فسخه أن الله وبمحمد (ويقسم من أنكحة الكفار إذا أسلموا وما يوافق الشريعة) لحديث الضحالك بن فيروز عن أبيه عند أحمد وأهل السنن والشافعي والدارقطني والبيهقي وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان قال أسلمت وعندي امرأتان اختان فأمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أطلق أحدهما وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي والشافعي وابن حبان والحاكم ومحمد بن عيسى عن ابن عمر قال أسلم غيلان الثقفي وفتحته عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يختار منهن أربعاً وقد أهلك الحديث بأن الثابت منه أنما هو قول عمر كما قال البخاري قال ابن القيم نسخة الصحيح المصرية المحكمة فيمن أسلم وفتحته أختان أنه يجزئ من أصله من شأمنهما وترك الأخرى وردت بأنه خلاف الأصول وقالوا قياس الأصول

يقتضى انه ان نكح واحدة بعد واحدة فنكاح الثانية هو المردود ونكاح الاولى هو الصحيح من غير تخيير وان نكحها ما عا فسكاحها ما باطل ولا يخير وكذلك حديث من أسلم على عشر نسوة ورعا أو لوا التخيير بتخييره في ابتداء العقد على من شاء من المنكوحات ولفظ الحديث يابى هذا التأويل أشد الإباء فانه قال أسلمك أربعاً وفارق سائرهن رواه معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه ان غيلان أسلم فذكره وحديث فيروز الماتقدم فهذان الحديثان هما الاصول التي يرد ما خالفهما من القياس أما أن تعد قاعدة وتقول هذا هو الاصل ثم ترد السنة لاجل مخالفة تلك القاعدة فاعلمم الله لهم ألف قاعدة لم يوصلها الله تعالى ورسوله أقرض علمنا من رد حديث واحد وهذه القاعدة معلومة البطلان من الدين فان أنكحة الكفار لم يتعرض لها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كيف وقعت وهل صادفت الشر وط المعبرة في الاسلام فتصح أم لم تصادفها فتبطل وانما اعتبر حالها وقت اسلام الزوج فان كان ممن يجوز له المقام مع امرأته أقرسها ولو كان في الجاهلية قد وقع على غير شرطه من الولي والشهود وغير ذلك وان لم يكن الآن ممن يجوز له الاستمرار لم يقر عليه كما لو أسلم وتحت ذات رحم محرم أو أختان أو أكثر من أربع فهذا هو الاصل الذي أصابته سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وما خالفه فلا يلتفت اليه والله الموفق انتهى ملخصاً (واذا أسلم أحد الزوجين انفسخ النكاح وتجب العدة) الحديث ابن عباس عند البخاري قال كان اذا هاجرت المرأة من أهل الحرب لم تختطب حتى تحيض وتطهر فاذا طهرت حل لها النكاح وان جاء زوجها قبل أن تنكح ردت اليه وأخرج مالك في الموطاعن الزهري انه قال ولم يبلغنا ان امرأة هاجرت الى الله ورسوله وزوجها كافراً مقيم بدار الحرب الا فرقت هجرتها بينا وبين زوجها الا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل أن تنقض عدتها وأنه لم يبلغنا أن امرأة فرق بينها وبين زوجها اذا قدم وهي في عدتها وفي صحيح البخاري عن ابن عباس قال كان المشركون على منزلتين من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والمؤمنين أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونهم وأهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونهم فكان اذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تختطب حتى تحيض وتطهر فاذا طهرت حل لها النكاح فان جاء زوجها قبل أن تنكح ردت اليه (فان أسلم ولم تترجح المرأة كانا على نكاحهما الاول ولو طالت المدة اذا اختارا ذلك) الحديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود وصححه الحاكم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ردت ابنته زينب على أبي العاص زوجها بنكاحها الاول بعد سنتين ولم يحدث شيئاً وفي لفظ ولم يحدث صداقاً وفي لفظ للترمذي ولم يحدث نكاحاً وقال هذا حديث حسن ليس باسناده بأس وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمرو ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ردت هاء على أبي العاص بهر جديد ونكاح جديد وفي اسناده الحجاج بن ارطاة وهو ضعيف وروى باسناده ضعيف عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله قال الترمذي في اسناده مقال وقال الامام أحمد هذا حديث ضعيف والصحيح انه أقرهما على النكاح الاول وقال الدارقطني هذا حديث لا يثبت والصواب حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ردت هاء بنكاح الاول وقال الترمذي في كتاب العلل له سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال حديث ابن عباس في هذا الباب أصح من حديث عمرو بن شعيب قال ابن القيم فكيف يجعل هذا الحديث

الضعيف أصلاً ترد به السنة العصبية المعلومة وتجعل خلاف الأصول انتهى وقد ذهب إلى ما دل عليه حديث ابن عباس جماعة من العصبة ومن بعدهم لا كما نقله ابن عبد البر من الإجماع على أنه لا يتيقز العقد بعد انقضاء العدة ولا مانع من جعل حديث ابن عباس وما ورد في معناه مخصوصاً بالماوردين أن العدة إذا انقضت فقد ذهب العقد ولم يحل للزوج الإبقاء الجديد قال ابن القيم في إعلام الموقعين إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يكن يفرق بين من أسلم وبين أمر أنه إذا لم تسلم معه بل متى أسلم الآخر فالنكاح بحاله مالم تنزوح هذه سنته المعلومة قال الشافعي أسلم أبو سفيان بن حرب بمر الظهران وهي دار خراعة وبخراعة مسلمون قبل الفتح في دار الإسلام ورجع إلى مكة وهند بنت عتبة مقيمة على غير الإسلام فأخذت بلحيتة وقالت اقتلوا الشيخ الضال ثم أسلمت هند بعد إسلام أبي سفيان بأيام كثيرة وقد كانت كافرة مقيمة بدار ليست بدار الإسلام وأبو سفيان بهما أسلم وهند كافرة ثم أسلمت بعد انقضاء العدة واستقر على النكاح لأن عدتها لم تنقض حتى أسلمت وكان كذلك حكيم بن حزام وإسلامه وأسلمت امرأ صفوان بن أمية وامرأة عكرمة بن أبي جهل بمكة وصارت دارهما دار الإسلام ونظر حكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بمكة وهرب عكرمة إلى اليمن وهي دار حرب وصفوان يريد اليمن وهي دار حرب ثم رجع صفوان إلى مكة وهي دار الإسلام وشهد حنيناً وهو كافر ثم أسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الأول وذلك أنه لم تنقض عدتها وقد حفظ أهل العلم بالمغازي أن امرأته من الانصار كانت عند رجل بمكة فأسلمت وهاجرت إلى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فاستقر على النكاح انتهى أقول إن إسلام المرأة مع بقاء زوجها في الكفر ليس بمنزلة الطلاق إذ لو كان كذلك لم يكن له عليها إسميل بعد انقضاء عدتها الإبرضاها مع تجديد العقد فالخامس أن المرأة المسلمة إن حاضت بعد إسلامها ثم طهرت كان لها أن تنزوح بن شاة فإذا تزوجت لم يبق الأول عليها إسميل إذا أسلم وإن لم تنزوح كانت تحت عقد زوجها الأول ولا يعتبر تجديد عقد ولا ترأض هذا ما تقتضيه الأدلة وإن خالف أقوال الناس وهكذا الحكم في ارتداد أحد الزوجين فإنه إذا عاد المرتد إلى الإسلام كان حكمه حكم إسلام من كان باقياً على الكفر

هـ (فصل المهر واجب) وبه يتحقق التمييز بين النكاح والسفاح وهو قوله تعالى أن تبتهنوا بأموالكم محسنين غير مساكين فلذلك أبى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجوب المهر كما كان ودليل وجوبه أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يزوج نكاحاً بدون مهر أصلاً وفي الكتاب العزيز وآتوا النساء صدقاتهن نحله وقوله فلا تأخذوا منه شيئاً وقال وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض الآية وقال تعالى فلا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آتيتهن أجورهن وقد أخرج أبو داود والنسائي والحاكم ومسلم عن حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منع علياً أن يدخل به أطمه عليهما السلام حتى يعطيه شيئاً وما قال ما عتدى شيء قال فإن دونك الخطامة فأعطاه أياها وحديث سهل بن سعد أن في قريش من أعظم الأدلة على وجوب المهر (وتكره المغالاة فيه) لحديث عائشة عند الطبراني في الأوسط إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن أعظم النكاح بركة أيسر مودة وفي أسناده

ضعف وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال جابر بن عبد الله قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال
له اني تزوجت امرأة من الانصار فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل نظرت اليها فان
في عبون الانصار شيئا قال قد نظرت اليها قال على كم تزوجتها قال على أربع اواق فقال له النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أربع اواق كأنما تفحتمون النضه من عرض هذا الجبل
ما عندنا ما منعنيك ولكن عسى أن نبهئك في بعت تصيب منه قال فبعت بعثنا الى بني عبس بعت
ذلك الرجل فيهم وأخرج أبو داود والحاكم ومعه من حديث عقبة بن عامر قال قال
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خير الصداق أسره وعن عائشة أنه كان صداق النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لازواجه اثنتي عشرة أوقية ونشأ أي نصفوا وهو في صحيح مسلم
وغيره قال في الحجة ولم يضبط النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المهر بمقدار لا يزيد ولا ينقص
اذا العادات في اظهار الاهتمام مختلفة والرغبات لها مراتب شتى ولم يسم في المشاحة طبقات فلا
يمكن تحديده عليهم كالا يمكن أن يضبط عن الاشياء المرغوبة بمقدار مخصوص ولذلك قال
القمي ولو خاتمنا من حديث غيره سن في صداق أزواجه ثنتي عشرة أوقية ونشأ وقال عمر رضي
الله تعالى عنه لا تغالوا في صدقات النساء فانها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله
لكان أولا كم بهاني الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انتهى (ويصح ولو خاتمنا من حديث
أو تعليم قرآن) لما أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي ومعه من حديث عامر بن ربيعة أن
امراة من بني فزارة تزوجت علي بن علقم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ارضيت
عن نفسك ومالك بن علقم فقالت نعم فأجازه وأخرج أحمد وأبو داود من حديث جابر أن رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لو ان رجلا أعطى امرأة صداقا لم يديه ما عاها كانت
له حلالا وفي اسناده ضعف وأخرج الدارقطني في حديث لابي سعيد في المهر قال ولو على سواك
من أرا في الصحيحين وغيرهما من حديث بهل بن سعد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم جاءه امرأة فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام رجل
فقال يا رسول الله تزوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم هل عندك من شيء تصدقها قال ما عندي الا ازارى هذا فقال له النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم ان اعطيتهم ازارك جلست لا ازارك قال القيس شيئا فقال ما أجده شيئا قال القيس ولو
خاتمنا من حديث القيس فلم يجد شيئا فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل معك من
القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور سماها فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن ولا يعارض ما ذكر حديث لاهر أقل من عشرة
دراهم عند الدارقطني من حديث جابر لان في اسناده مبشر بن عبيد وحجاج بن ارطاة وهما
ضعيفان قال ابن القيم ردت السنة الصحيحة الصريحة المحككة في جواز النكاح بما قل من
مهر ولو خاتمنا من حديث مع موافقتها له يوم القرآن في قوله أن تبغوا بأموالكم والقياس
في جواز التراضي بالمعاوضة على القليل والكثير باثر لا يثبت بقياس من أفسد القياس على
قطع يد السارق وأمن النكاح من اللصوصية وأمن استحاحة الفرج به الى قطع اليد في السرقة
وقد تقدم مرارا ان أصح الناس قياسا أهل الحديث وكلما كان الرجل الى الحديث أقرب كان

قياسه اصح وكلما كان عن الحديث أبعد كان قياسه أفسد انتهى أقول الحاصل ان الادلة قد دلت على انه يصح أن يكون المهر قبل الادب ون تقييد بمقدار بل ما كان له قيمة صح أن يكون مهر اقل حديث ولو خالفنا من حديث وكذلك حديث المرأة التي تزوجت بنعلين وأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك حديث انه صلى الله عليه وسلم قال لو ان رجلا اعطى امرأة صداقاً لم يديه طعاما كانت حلالا وكذلك حديث عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن فوات من ذهب يدل على عدم التقييد بمقدار في جانب القلة والاحاديث المذكورة هي في الامهات فالاول متفق عليه والثاني اخرجه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه والثالث اخرجه احمد وابوداود والرابع اخرجه ابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه فهذه الاحاديث تدل على انه لا حد للمهر في جانب القلة بل اذا كان له قيمة صح ان يكون مهر او ما في جانب الكثرة فكذلك ايضا الاحدله ولذلك ذكر الله القنطار وكانت مهر وزوجاته صلى الله عليه وسلم لكل واحدة اثنتا عشرة أوقية ونصف عن خمسة مائة درهم فمن زعم ان المهر لا يكون الا كذا فعليه الدليل الصحيح ولا ريب ان المغالاة في المهور مكروهة كما تقدم (ومن تزوج امرأة ولم يسم لها صداقا فاعلها مهر نسائها اذا دخل بها) حديث علقمة عند احمد واهل السنن والحاكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن حبان قال أتى عبد الله يعني ابن مسعود في امرأة تزوجها رجل ثم مات عنها ولم يبرض لها صداقا ولم يكن دخل بها قال فاختلّفوا اليه فقال اريها مثل مهر نسائها ولها الميراث وعليها العدة فشم رمة قل بن سنان الا تحبني ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في بروع ابنة واشق بمثل ما قضى وفي اعلام الموقعين سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن رجل تزوج امرأة ولم يبرض لها صداقا حتى مات فقضى لها على صداق نسائها وعليها العدة ولها الميراث ذكره احمد واهل السنن وصححه الترمذي وغيره قال ابن القيم وهذه فتوى لا معارض لها فلا سبيل الى العدول عنها انتهى (ويستحب تقديم شيء من المهر قبل الدخول) لحديث ابن عباس المتقدم قريبا واخرج ابوداود وابن ماجه من حديث عائشة قالت امرني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان ادخل امرأة على زوجها قبل ان يعطيها شيئا ولا يعارض هذا حديث ابن عباس فان غاية ما فيه انه يدل على ان تقدم شيء من المهر قبل الدخول غير واجبة ولا ينبغي كونها مستحبة (وعليه احسان العشرة) لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابي هريرة ان المرأة كاضلع ان ذهب تقييدها كسرتم او ان تركتم استقيمت بها فاستوصوا بالنساء واخرج احمد والترمذي وصححه من حديثه ايضا قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اكمل المؤمنين ايمانا احسنهم خلقا وخياركم خياركم لنسائهم واخرج الترمذي وصححه من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خيركم خيركم لاهله وانا خيركم لاهلي وقال في النجدة الجالغة الانسان اذا اراد استيفاء مقاصد المنزل منها لا بد ان يجاوز عن محقرات الامور ويكظم الغيظ فيما يجده خلاف هواه الا ما يكون من باب الغيرة المحمودة وتدارك الجور ونحو ذلك والواجب الاصل هو المعاشرة بالمعروف وبينها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالرزق والكسوة وحسن المعاملة ولا يمكن في الشرائع المستندة

الى الوحي ان يعين جنس القوت وقدره مثلا فانه لا يكاد يتفق اهل الارض على شيء واحد وذلك
انما امر امر مطلقا قال في المسوى اذا اعسر الزوج بنفقة امرأته فهل يثبت لها حق الخروج
من النكاح قال الشافعي لها الخروج عن النكاح وقال ابو حنيفة ليس لها ذلك وكذلك
الخلاف في الاعسار بالصيد الا ان عند الشافعي في الاعسار بالنفقة اذا رضيت مرة ثم
بدلها فلها الخروج وفي الاعسار بالصدقات اذا رضيت مرة سقط حقها انتهى (وعليها الطاعة)
لقوله تعالى فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فابت أن
تجى فبعت غضبان عليها العنتها الملائكة حتى تصبح وأخرج أهل السنن وصححه الترمذي
من حديث عمرو بن الاحوص انه شهد حجة الوداع مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فحمد
الله وأثنى عليه وذكر وعظ ثم قال استوصوا بالنساء خيرا فأتى ما هن عندكم عوان ليس تملكون
منهن شيئا غير ذلك الا أن يأتين بفاحشة معينة فان فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن
ضربا غير مبرح فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا انكم من نساءكم حقا ولنساءكم
عليكم حقا فاما حقكم على نساءكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن
تكروهون الا وحقهن عليكم أن تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن وفي الباب أحاديث كثيرة
وأما ان عليها خدمته في بيته أم لا فاقول ايجاب ذلك عليها غير ظاهر ولكن قد كان نساء الصحابة
يعملن الاعمال التي تصلح المعيشة بل ويعملن من الاعمال الخارجة عن ذلك ما هو متبايع
في المثقة ولم يسمع ان امرأة امتنعت من ذلك وقالت هذا ليس على أولاد من يعمل هذه
الاعمال لكوني بمكان من الشرف أو بعمل من الجلال فقد صح في الصحيحين وغيرهما ان الرحي
أثرت في يد البتول والقربة أثرت في فخرها ولا شرف كشرها رضى الله عنها وأرضاها فن زعمت
أنه لا يجب عليها الاتمكين زوجها من الوطء وأرادت الرجوع بأجرة علمها تمحل اجابته الى
ذلك انما الاشكال اذا امتنعت من المباشرة للاعمال ابتداء فانه هذا لا يجب على قاجبارها
على ذلك يحتاج الى دليل فان صح الامر منه صلى الله عليه وسلم للبتول بخدمة زوجها كان ذلك
صالحا لا فسقا به على اجبار الممتنعة وأما استدلال القائلين بعدم الوجوب بقوله تعالى نساءكم
حرث لكم ونحو ذلك فليس مما يفيد المطلوب وكان يكفيهم أن يقولوا لم نفقه على دليل يدل على
الوجوب ولا يثبت مثل هذا الحكم السابق بدون ذلك ومجرد تقريره صلى الله عليه وسلم لنسائه
ونساء المسلمين على العمل في بيوت الأزواج غايته الجواز لا الوجوب (ومن كان له زوجان
فصاعدا عدل بينهما في القسمة وما ندعو الحساجة اليه) لحديث أبي هريرة عنده أحد وأهل
السنن والدارمي وابن حبان والحاكم وقال اسناده على شرط الشيخين وصححه الترمذي عن
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من كانت له امرأتان يميل لأحداهما على الأخرى جاء
يوم القيامة يجبر أحد شقيه ساقطا وما تلا وقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
يقسم بين نسائه فكان يجتمعن كل ليلة في بيت التي يأتيها كافي الصحيح وأخرج أهل السنن وابن
حبان والحاكم وصححه من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك قال في الحجة البالغة

والظاهر ان ذلك منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان تبرعا واحسانا من غير وجوب عليه لقوله تعالى ترجى من تشاء منهمن وتؤوى اليك من تشاء وأما في غيره فموضع تأمل واجتهاد ولكن جمهور الفقهاء أوجبوا القسم واختلفوا في القرعة أقول وفيه ان قوله فلم يعدل بمحل لا يدرى أى عدل أريد به انتهى أقول وأما الامة المعتدة وعليها عقد نكاح يصدق عليها انها زوجة ويصدق عليها انها امرأة فيكون الوعيد الوارد فيهن لزوجتان أو امرأتان شاملا لهما قال قول بأن الامة لا تستحق الانصف الحرة في القسمة محتاج الى دليل ولم يصح في المرفوع شيء والموقوف على العصابة وكذلك المرسلات ليس فيها حجة وأما الكلام حال الجماع فقد استدل بعض أهل العلم على كراهة الكلام حال الجماع بالقياس على كراهته حال قضاء الحاجة فان كان ذلك بجماع الاستحباب فباطل فان حالة الجماع حالة مستلذة لاحالة مستحبة وفي المكاملة حالته نوع من احسان العشرة بل فيه لذة ظاهرة كما قال بعض الشعراء

ويعجبني منك حال الجماع * ع لى الكلام وضعف النظر

وان كان الجماع شيئا آخر فها هو فان النبي صلى الله عليه وسلم قد شرع الملاعبة والمداعبة ووقت الجماع أولى بذلك من غيره (واذا سافر أفرع يمينه) دفع الوسر الصدر لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا أراد أن يخرج سفرا أفرع بين أزواجه فأيتهن خرج معها خرج بها (وللمرأة أن تهب نوبتها أو تصالح الزوج على اسقاطها) لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما ان سودة بنت زمعة وهبت يومها للعائشة وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة وفي الصحيحين عن عائشة في تفسير قوله تعالى فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير قالت هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكره منها فيريد طلاقها أو يتزوج غيرها فتقول له امسكني ولا تطلقني ثم تزوج غيرها وأنت في حل من النفقة على والقسم لى (ويقيم عند الجديدة البكر سبعا والثيب ثلاثا) لأن البكر الرغبة فيها أتم والحاجة الى تأليف قلبها أكثر فجعل قدرها السبع وقدر الثيب الثلاث لحديث أم سلمة عندهم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما تزوجها أقام عندها ثلاثة أيام وفي الصحيحين من حديث أنس قال من السنة اذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا ثم قسم واذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا ثم قسم وفي الباب أحاديث (ولا يجوز العزل) يشير الى كراهة العزل من غير تحریم قال في المسوى اختلف أهل العلم في العزل فرخص فيه غير واحد من العصابة والتابعين وكرهه جمع منهم ولا شك ان تركه أولى وبالجملة فدل عليه حديث جذاعة بنت وهب الاسدية انهم سألوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن العزل فقال ذلك الوادان لى أخرجه مسلم وغيره وأخرج أحمد وابن ماجه عن عمر قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ان نعزل عن الحرة الا باذننا وفي اسناده ابن لهيعة وفيه مقال وأخرج عبد الرزاق والبيهقي من حديث ابن عباس قال نهى عن عزل الحرة الا باذننا وقد استدل من جوز العزل بحديث جابر بن مسلم وغيره قال كان نعزل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والقرآن ينزل وفي رواية قبله ذلك فلم ينهنا ونغيته ان جابرا لم يعلم بالنهى وقد علمه غيره وأما ما في الصحيحين من حديث أبي سعيد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

وسلم قال لما سأله عن العزل ما عليكم أن لا تفعلوا فان الله عز وجل قد كتب ما هو خاق الى يوم
القيامة فقد قبل ان معناه النهي وقبل ان معناه ليس عليكم أن تتركوا وغايته الاحتمال ولا
يصلح للاستدلال وأخرج أحمد والترمذي والنسائي باسناد درجته ثقات قال قال رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم في العزل أنت تخلفه أنت ترزقه أنت رزقه قراره فانما ذلك القدر وأخرج
أحمد وسلم من حديث أسامة بن زيد ان رجلا جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال
اني أعزل عن امرأتي فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم تفعل ذلك فقال أشفق
على ولدها فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو كان ضاراً فمرقارس والروم وقد
حكى ابن عبد البر الاجماع على انه لا يعزل عن الزوجة الحرة الا باذنها وتقب بأن الشافعية
تقول انه لاحق للمرأة في الجماع أقول وفي حديث أبي سعيد الذي أخرجه أهل السنن قال قيل
لنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم زعموا أن العزل هو المؤودة الصغرى فقال كذبت يهود
لو أراد الله أن يخاق لم تستطع أن تصرفه وأخرج نحوه النسائي من حديث أبي هريرة وجابر
ويمكن الجمع بحمل الاحاديث القاضية بالمنع على مجرد الكراهة فقط من دون تحريم (ولا
يجوز اتیان المرأة في دبرها) لحديث أبي هريرة عند أحمد وأهل السنن والبراز قال قال رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ملعون من أتى امرأة في دبرها وفي اسناده الحرث بن مخلد
لا يعرف حاله وأخرج أحمد والترمذي وأبو داود من حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قال من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فصدقه فقد كفر بما أنزل
على محمد وفي اسناده أبو تيمية عنه قال البخاري لا يعرف لابي تيمية سماع عن أبي هريرة وقال البراز
هذا حديث منكر وفي اسناده أيضاً حكيم بن الازم قال البراز لا يحتج به وما تفرد به فليس بشئ
وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث خزيم بن ثابت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى
أن يأتي الرجل امرأته في دبرها وفي اسناده عمر بن أحيمه وهو مجهول وفي الباب عن علي بن أبي
طالب عند أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
لا تأتوا النساء في أعجازهن أو قال في أدبارهن ورجال اسناده ثقات وعن عمر بن شعيب عن أبيه
عن جده عند أحمد والنسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الذي يأتي امرأته
في دبرها هو اللوطية الصغرى وفي الباب أحاديث وبعضها بقوى بعضها وحكى عن بعض أهل
العلم الجواز واستدلوا به قوله تعالى فأتوا حرائكم أني شئتم والبحث طويل لا يتسع المقام لبسطه
أقول كان اليهود يضيفون في هيئة المباشرة من غير حكم مماوى وكان الانصار ومن ولهم
ياخذون سنهم وكانوا يوقون اذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها كان الولد أحول فزلت
هذه الآية أى أقبل وأدبر ما كان في صمام واحد وذلك لانه لا ثنى تتعلق به المصلحة المدنية
والمالية والانسان أعرف بمصلحة خاصة نفسه وانما كان ذلك من تعديقات اليهود فكان من
حقه ان ينسخ قال في اعلام الموقعين وسأله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امرأته من الانصار
عن وطء المرأة في قبلها من ناحية دبرها فتلا عليه قوله تعالى نساؤكم حرث لكم فأتوا حرائكم
أنى شئتم صماما واحداً ذكره أحمد وسأله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عمر فقال يا رسول الله
هاتك قال وما أهلكك قال حوات رحلى البارحة فلم ير دعابه شيئاً وأوحى الله تعالى الى

رسوله نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم أقبل وأدبر واتقى الخيضة والبرذ كره أحمد
والترمذي وهذا هو الذي أباحه الله تعالى ورسوله وهو الوط من الدبر لافي الدبر انتهى أقول
هذه التصوص المذكورة فيها مقالات لثمة الحديث ولكن لها طرق عن جماعة من الصحابة
وهي منتزعة بجموعها على فرض ان معنى قوله تعالى أنى شئتم أنى شئتم فان كل ما في هذه
الاحاديث من المقالات لا يبلغ بواحد منها الى حد الاستحواظ عن درجة الاعتبار وقد استوفى
الماتن رحمه الله البحث في النيل واستوفاه الجلال في ضوء النوار وساق الادلة برصانة ومثانة
رحمه الله وأعظم ما يستشكل في المقام ما صرح عن ابن عمر من طرق انه قرأ نساؤكم حرث لكم
فقال تدرى يا نافع فيم أنزلت هذه الآية قال لا قال في رجل من الانصار اصاب امرأته في دبرها
فوجد من ذلك وجدا شديدا فانزل الله سبحانه نساؤكم حرث لكم لكنه قد وهمه خبر الامة
ابن عباس في ذلك كما في سنن أبي داود

• (فصل الولد للفراش) وللعاهر الحجر (ولا عبرة لشبهه بغير صاحبه) لحديث أبي هريرة في
الصحيح وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر
وفيهما أيضا من حديث عائشة قالت: اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة الى رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال سعد يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد الى انه
ابنه انظر الى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا أخي يا رسول الله ولد على فراش أبي فنظر رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى شبهه فرأى شبها بينا بعتبة وقال هولاء يا عبد بن زمعة الولد
للفراش وللعاهر الحجر واحتجني منه يا سودة بنت زمعة (واذا اشتراك ثلاثة في وطء أمة في طهر
ملكها كل واحد منهم فيه لحاق بولد واحد وعو جميعا فيقرع بينهم ومن استحقه بالقرعة فعليه
للاخرين ثلثا الدية) لما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي من حديث زيد بن أرقم
قال أنى على وهو باليمن بثلاثة وقعو على امرأة في طهر واحد فسأل اثنين وقال أنقران لهذا
بالولد قال لا ثم سأل اثنين أنقران لهذا بالولد قال لا فجعل كل واحد سأل اثنين أنقران لهذا بالولد
قال لا فاققرع بينهم فالحق الولد بالذي أصابته القرعة وجعل عليه ثلثي الدية فذكر ذلك للتي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم فضحك حتى بدت نواجذه وأخرجته النسائي وأبو داود وموقوف على علي
باسناد أجود من الاول لان في الاسناد الاول يحيى بن عبد الله السكندى المعروف بالاجلج وقد
وثقه يحيى بن معين والعملي وضعفه النسائي بما لا يوجب ضعفا وقد أخذ بالقرعة مطلقا مالك
والشافعي وأحمد والجمهور حكى ذلك عنهم ابن رسلان في كتاب العتق من شرح السنن وقد
ورد العمل بها في مواضع هذا منها أقول القرعة قد صرح الدليل باعتبارها كما وضحت ذلك
في ظفر اللاصق بما يجب في القضاء على القاضي وأوضعه الماتن في شرح المتن في فاذا أعوز
الامر ولم يتمكن التعيين بسبب من الاسباب الراجعة الى ثبوت الفراش أو اليقينة أو نحوهما فانه
يرجع الى القرعة فقد اعتبرها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الاحاق مع الاختلاف واعتبرها
في تعيين من يعتق كما في حديث من أوصى بعق ستة أعبد فاققرع بينهم وأعتق اثنين وأرق
أربعة بعد ان جرأهم ثلاثة أجزاء وأعتق الجزء الذي وقعت عليه القرعة وورد أيضا غير ذلك

فالخامس ان القرعة معتبرة شرعا في غير باب

• (كتاب الطلاق) •

هو مستق من الاطلاق وهو الارسال والترك ومنه طلقت البلاد أي تركتها (هو جازن) بنصر
 الكتاب العزيز ومتواتر السنة المطهرة واجماع المسلمين وهو قطعي من قطعيات الشريعة
 ولكنه يكره مع عدم الحاجة وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنهم
 حديث نوبان قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ايما امرأة سالت زوجها
 الطلاق في غير ما باس فغرام عليهم اراثة الجنة وأخرج أبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه
 عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أبض الحلال الى الله الطلاق وقال في
 الحجة بالغة ان في الاكثار من الطلاق وجريان الرسم بعدم المبالاة مفسد كثيرة وذلك ان
 ناسا يتقادون لشهوة الفرج ولا يقصدون إقامة تدبير المنزل ولا التعاون في الارتقاقات ولا
 تحصيل الفرج وانما مطمح أبصارهم التلذذ بالنساء وذوق لذة كل امرأة فيهمهم ذلك الى أن
 يكثروا الطلاق والنكاح ولا فرق بينهم وبين الزناة من جهة ما يرجع الى تفوسم وان تميزوا عنهم
 بإقامة سنة النكاح والموافقة لسياسة المدينة وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن الله
 الذواقين والذواقات انتهى أقول هذا الحديث ذكره صاحب الحجة تبع لابن همام من غير
 تفريع ولم أجده في كتب الحديث مخرجا فم حديث لأحب الذواقين من الرجال والذواقات من
 النساء رواه الطبراني عن أبي موسى مرفوعا وكذا الدارقطني في الاقراد وهو في الجامع الصغير
 للسيوطي بلفظ ان الله لا يحب الخ قال شراحه وفي سنده را ولم يسم وأما حديث ان الله يكره
 المطلاق الذواق فقال السخاوي كغيره لا أعرفه كذلك ثم قال في الحجة وأضاف في جريان الرسم
 بذلك احوال لتوطين النفس على المعاونة الداعية وشبه الداعية وعسى ان فتح هذا الباب ان
 يضيق صدره أو صدرها في شيء من محقرات الامور فينفذ فان الى الفراق وأين ذلك من احوال
 اعباء العصبية والاجماع على ادامة هذا النظم وإضافان اعتيادهن بذلك وعدم مبالاة الناس به
 وعدم حرثهم عليه يفتح باب الوقاحة وان لا يجعل كل منها مضرا لا تضر نفسه وان يخون
 كل واحد الآخر يهدد نفسه ان وقع الافتراق وفي ذلك ما لا يخفى ومع ذلك لا يمكن سد هذا
 الباب والتضييق فيه فانه قد يصير الزوجان متناثرين اما سوء خلقهما أو لطموح عين
 أحدهما الى حسن انسان آخر أو اضيق معيشتهما أو خرق واحد منهما ونحو ذلك من الاسباب
 فيكون ادامة هذا النظم مع ذلك بلاء عظيما وحرجا انتهى (مر مكلف محتمل) لان أمر
 الصغير الى وليه وطلاق المكره لاحكامه والادلة على هاتين المسئلتين مقررة في مواضعهما
 وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا طلاق ولا عتاق في اغلاق معناه في اكرام وطلاق المكره
 هدر (ولو هازلا) وهو الذي يتكلم من غير قصد لوجه حقيقة بل على وجه اللعب وتقبضه
 الجاد من الجد بكسر الجيم وهو تقبض الهزل لحديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وابن
 ماجه والترمذي وحسنهم والحاكم وصححه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 ثلاث جد هن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة وفي اسناد عبد الرحمن بن حبيب
 ابن أزدك وهو محتاتف فيه وفي الباب عن فضالة بن عبيد عند الطبراني مرفوعا ثلاث لا يجوز

فبين القربى والطلاق والنكاح والعق في اسناده ابن لهيعة وعن عباد بن الصامت عند
الحريث بن اسامة في مسنده مرفوعا بنحوه وزاد في قاله بن سعد ورجل في اسناده انقطاع وعن
أبي ذر عند عبد الرزاق رفعه من طلق وهو لاعب فطلاقه جائز ومن أعتق وهو لاعب فعتقه
جائز ومن نكح وهو لاعب فنكاحه جائز وفي اسناده أيضا انقطاع وعن علي مرفوعا عند عبد
الرزاق أيضا وعن عمر مرفوعا عنده أيضا وهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضها قال ابن القيم
وأما طلاق الهازل فيقع عند الجمهور وكذلك نكاحه صحيح كما صرح به النضر وهذا هو المحفوظ
عن الصحابة والتابعين وهو قول الجمهور - كما - أبو حفص أيضا عن أحمد وهو قول الصحابة
وقول طائفة من أصحاب الشافعي وذكر بعضهم ان الشافعي نص على ان نكاح الهازل لا يصح
بخلاف طلاقه ومذهب مالك رواه ابن القاسم عنه وعليه العمل عند أصحابه ان هنالك النكاح
والطلاق لازم بخلاف البيهقي (لمن كانت في طهر لم يمسها فيه ولا طاقها في الحيضة التي قبله
أو في حل قد استبان) أقول ويشترط في طلاق السنة ان لا تكون المرأة حائضا وهذا الغرض
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ابن عمر لما طلق امرأته في الحيض كافي للصحيحين وغيرهما
وأما اشتراط ان لا تكون نفساء فلان قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر
يسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فإذا بدا له ان يطلقها فليطلقها فهذا فيه ان طلاق السنة
يكون حال الطهر والتفاس ليس بطهر وأما اشتراط ان يكون في طهر لم يجامعها فيه فلقوله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر قوله فليطلقها قبل ان يجامعها يعني في ذلك الطهر
وأما اشتراط ان لا يطلقها في ذلك الطهر أكثر من طلبة فلما رواه الدارقطني من حديث ابن عمر
انه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ثم أراد ان يتبعها تطليقتين آخرين عند القرء فبلغ ذلك
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا ابن عمر ما هكذا أمر الله انك قد أخطأت السنة
والسنة ان تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء في كل قرء تطليقة وقد أنكر الحافظ ابن حجر
هذه الرواية وأخرج النسائي من حديث محمود بن لبيد قال أخبر رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان فقال أيلب بكتاب
الله وأنا بين أظهركم وأما اشتراط ان لا يطلقها في طهر قد طلقها في حيضه المتقدم فلا مره
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لابن عمر ان يسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فلولا ان الطلاق
في الحيض مائع من الطلاق في الطهر المتعقب له لم يأمره بأمرها كما في الطهر الذي عقب
الحيضة التي طلقها فيها وجب مع ما ذكرناه من حديث ابن عمر متفق عليه الرواية الدارقطني
التي ذكرناها في رواية من حديث ابن عمر عند مسلم وأبي داود والنسائي ان النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم أمره ان يراجعها حتى تطهر ثم إن شاء طلق أو أمسك وفي لفظ لمسلم أيضا
والترمذي مره فراجعها ثم لا يطلقها طاهرا أو حاملا وظاهره ما بين الروايتين ان الطلاق في
الطهر المتعقب للحيضة التي وقع الطلاق فيها يكون طلاق سنة لا بدعة ولكن الزواية الاولى
التي فيها ثم يسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر متضمنة لزيادة يجب العمل بها وهي ايضا
الصحيحين فكانت أربع من وجهين وبديل قوله أو حاملا ان طلاق الحامل للسنة وأما من كانت
صغيرة أو آيسة أو منقطعاً حبضها فإظهاره انه يكون طلاقها السنة من غير شرط الا بحد افراد

الطلاق وأما القول بأنه ليس بسنة ولا بدعة كما في البحر وغيره ففاسد لان الأصل عدم عروض ما يمنع من الطلاق المشروع (ويحرم ايقاعه على غيره هذه الصفة) لحديث ابن عمر عند مسلم وأهل السنن وأحداه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك مر لنبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا وفي لفظ انه قال ايراجعها ثم يسكها حتى تظهر ثم تحيض فظهر فان بد الله ان يطلقها فليطلقها قبل ان يحسها تلك العدة كما امر الله وهو في الصحيحين وغيرهما وفي رواية في الصحيح انه قرأ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بإيها النبي اذا طلقت النساء فطلقوهن في قبيل عذتهن والحديث الفاظ ووقع الخلاف بين الرواة هل حسبت تلك الطلقة أم لا ورواية عدم الحسبان لها أربع وقد أوضح الماتن هذه المسئلة في شرح المتن وفي رسالة مستقلة والخلاف طويل والادلة كثيرة والراجح عدم وقوع البدي لما ذكره هـ لك وقد روى سعيد بن منصور عن طريق عبد الله بن مالك عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس ذلك بشئ وقد روى ابن حزم في المحلى بسنده المتصل الى ابن عمر انه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض لا يعتد بذلك واسناده صحيح وقد تابع ابنا الزبير الراوي لعدم الحسبان لتطبيقه ابن عمر المذكور في الحديث أربعة عبد الله بن عمر العمري ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رواد ويحيى بن سليم وابراهيم بن أبي حسنة ولولم يكن في المقام الا قول الله عز وجل يا أيها النبي اذا طلقت النساء فطلقوهن اعدتهن وقد تقرران الامر بالنهي عن ضده والنهي يقتضي الفساد وقول الله تعالى فامساك بمعروف او تسريح باحسان والطلاق على غير ما امر الله تعالى به لم يسرح باحسان وقد ذهب الى عدم الوقوع جماعة من السلف كابن عليه واليه ذهب ابن حزم وابن تيمية وذهب الجمهور الى الوقوع (وفي وقوعه) أقول هذه المسئلة من المعارك التي لا يجوز في حاقها الا الابطال ولا يقف على تحقيق الحق في أبوابها الا افراد الرجال والمنام يضي عن تحريرها على وجه ينبغي المطلوب فمن رام الوقوف على سرها فعليه بمؤاتات ابن حزم كالمحلى ومؤاتات ابن القيم كالمهدي وقد جمع السيد العلامة محمد بن ابراهيم الوزير في ذلك مصنفًا حافظًا وجمع الامام الشوكاني رسالة ذكر فيها حاصل ما يحتاج اليه من ذبول المسئلة وقرر ما اللهم الله اليه وذكر في شرح المتن اطراف من ذلك وخلاصة ما عول عليه القائلون بوقوع الطلاق البدي هو اندراج تحت الايات العامة وتصريح ابن عمر بانها حسبت تلك طلقة وأجاب القائلون بعدم الوقوع عنهم منع اندراج تحت العمومات لانه ليس من الطلاق الذي أذن الله به بل هو من الطلاق الذي أمر الله بجلاله قال فطلقوهن له ذتهن وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مره فليراجعها وصح انه غضب عند أن بلغه ذلك وهو لا يغضب مما أحله الله وأما قول ابن عمر انها حسبت فلم يبين من الحاسب لها بل أخرجه عنه أحد وأبو داود والنسائي انه طلق امرأته وهي حائض فردا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يبرها شيئا وانما هذه الرواية صحيح ولم يأت من تكلم عليها بائنا وهي مصرحة بأن الذي لم يبرها شيئا هو رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلا يعارضها قول ابن عمر لان المجبة في روايته لا في رأيه وأما الرواية بلفظ مره فليراجعها ويعتد بتطبيقه فهذه لو صحت لكانت حجة ظاهرة ولكنهم انصاع كما جزم به ابن القيم في المهدي وقد روى

في ذلك روايات في اسانيد هاجاهيل وكذا بون لا تثبت اطلبة بشي منها والحاصل ان الاتفاق كائن
على ان الطلاق المخالف لطلاق السنة يقلل له طلاق بدعة وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم ان كل بدعة ضلالة ولا خلاف أيضا ان هذا الطلاق مخالف لما شرعه الله في كتابه وبينه
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر وما خالف ما شرعه الله ورسوله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم فهو رد لحديث عائشة عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل عمل ليس
عليه أمر فانه مردود وهو حديث متفق عليه فنزعم ان هذه البدعة يلزم حكمها وان هذا
الأمر الذي ليس من أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقع من فاعله ويعتد به لم يقبل منه
ذلك لا بدليل واذا كان من جملة طلاق البدعة ايقاع الثلاث دفعة كما سبأ في هذه الصورة
من طلاق البدعة بمخصوصها (ووقع ما فوق الواحدة من دون تدخل رجعة خلاف) قال
الماتن في رسالته في هذا الباب اختلف أهل العلم فيها على أربعة أقوال الأول وقوع جميعها
وهو مذهب الأئمة وجهور العلماء وكثير من العصاة وفريق من أهل البيت الثاني عدم
الوقوع مطلقا الواحدة ولا ما فوقها لانه بدعة محرمة وهذا المذهب حكاه أبو حزم وحكى للإمام
أحمد ما يكتفى وقال هو مذهب الرافضة قلت بل هو مذهب جماعة من التابعين كما حكاه البيت
ومذهب ابن عليه وهشام بن الحكم وجميع الامامية ومن أهل البيت عليهم السلام الباقر
والصادق والناصري به قال أبو عبيدة وبعض الظاهرية لان هؤلاء قالوا ان الطلاق البدعي
لا يقع والثالث بلفظ واحد أو ألفاظ متتابعة لا يقع الثالث وقوع الثلاث ان كانت المطلقة
مدخولة وواحدة ان لم تكن كذلك وهذا هو مذهب جماعة من أصحاب ابن عباس واصحاب
راهويه الرابع انه يقع واحدة رجعية من غير فرق بين المدخول بها وغيره وهذا مذهب ابن
عباس على الاصح وابن اسحق وعطاء وعكرمة وأكثر أهل البيت وهذا أصح الأقوال انتهى
ثم سرد ادلة هؤلاء ورجح القول الرابع فليرجع اليه قال ابن القيم قد صرح عنه صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم ان الثلاث كانت واحدة في عهده وعهد أبي بكر وصدر من خلافة عمر وغاية
ما يقدر مع بعده أن العصاة كانوا على ذلك ولم يلغوه وهذا وان كان كالمسحوق فانه يدل على
انهم كانوا يفتنون في حياته وحياة الصديق بذلك وقد أفتى هو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
فهذه فتواه وعمل أصحابه كانه أخذ باليد ولا معارض لذلك ورأى عمر رضي الله تعالى عنه ان
يحمل الناس على انفاذ الثلاث عقوبة وزجر الهمة لئلا يبرأوا بجاهل وهذا اجتهاد منه رضي
الله تعالى عنه غايته ان يكون سائغا لمصلحة رآها ولا يجوز ترك ما أفتى به رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم وكان عليه أصحابه في عهده وعهد خليفته فاذا ظهرت الحقائق فليقل
أمر وما شاء وبالله التوفيق انتهى (الرابع عدم الوقوع) قال الماتن ذهب الجمهور الى أنه
يقع وان الطلاق يتبع الطلاق وذهب جماعة من أهل العلم الى أن الطلاق لا يتبع الطلاق
بل يقع واحدة وقد حكى ذلك عن أبي موسى وابن عباس وطاوس وعطاء وجابر بن زيد وأحمد
ابن حنبل وعبد الله بن موسى ورواية عن علي ورواية عن زيد بن علي واليه ذهب شيخ الاسلام
ابن تيمية والحافظ ابن القيم وقد حكاه ابن مغيث في كتاب الوثائق عن علي وابن مسعود
وعبد الرحمن بن عوف والزبير وحكام أيضا عن جماعة من مشايخ قرطبة ونقله ابن المنذر عن

أصحاب ابن عباس واستدل الجمهور بحديث ركانة بن عبد الله أنه طلق امرأته سهيمة البتة فأخبر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك فقال والله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والله ما أردت الا واحدة قال ركانة والله ما أردت الا واحدة فردها اليه أخرجه الشافعي وأبو داود والترمذي وصححه أبو داود وابن حبان والحاكم وفي اسناده الزبير بن سعيده الهاشمي وقد ضعفه غير واحد وقيل أنه متروك وفي اسناده أيضا نافع بن عجير وهو مجهول ومنه أيضا اضطرب كما قال البخاري ففي لفظ منه أنه طلقها ثلاثا وفي لفظ واحدة وفي لفظ البتة وقال أحمد اضطرب كلها ضعيفة وأما استدلالهم بقوله تعالى الطلاق مرتان وبقوله فان طلقها فلا تحل له فليس في ذلك من الحجة شيء بل هو عليهم لالهسم وقد حقق هذا صاحب الهدي بما يشق وقد ورد ما يدل على ان الطلاق يتبع الطلاق وليس في الصحيح شيء من ذلك وأرجح من الجميع والحجة في هذا المقام حديث ابن عباس الثابت في صحيح مسلم وغيره ان الطلاق كان على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر وصدا من اماره هـ الثلاث واحدة فلما كان في عهد عمر تنازع الناس فأجاز عليهم انتهى وكل رجال اسناده آئمة وله ألفاظ وأسناد وفي لفظ ان أبا الصهباء قال له ألم تعلم ان الثلاث كانت واحدة على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر وصدا من اماره هـ قال نعم ولم يأت من حاول التخلص عنه بحجة تنفق وانفسك بما في بعض الروايات من تقييد ذلك بالطلاق قبل الدخول لا وجه له فان الطلاق لا يتفاوت الحال فيه قبل الدخول وبعده واذا ثبت الحكم في أحد هـ ما ثبت في الآخر ومن ادعى الفرق فعليه ايضاحه وفي حديث محمود بن لبيد ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخبر عن رجل طلق امرأته ثلاثا فجاءها فقام غضبان فقال أيلعب بك يا الله وأنا بين أظهركم حتى قام رجل فقال يا رسول الله الآتة له وقد أخرجه النسائي باسناد صحيح وروى البيهقي عن ابن عباس ان ركانة طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد فحزن عليها حزنا شديدا فسا له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كيف طلقها فقال طلقها ثلاثا فقال في مجلس واحد قال نعم قال انما تلك واحدة ان شئت فراجعها وأخرج فهو عبد الرزاق وأبو داود من حديثه وهذا خلاصة الحجج في هذه المسئلة وهي طويلة النقول كثيرة النقول متشعبة الاطراف قديمة الخلاف والاحاطة بجميع ما فيها من الاقوال وأدلتها وتعميمها يحفل بمصنف مستقلا وقد جمع في ذلك شيخنا العلامة الشوكاني رسالة بسط فيها بعض البسط وقد امتنع به هذه المسئلة بجماعة من العلماء منهم شيخ الاسلام ابن تيمية وجماعة ممن بعده والحق بأيديهم ولكن لما كان مذهب الاربعة الآتة ان الطلاق يتبع الطلاق كان المخالف لذلك عند عامة أتباعهم وكثير من خاصتهم كالمخالف للاجماع وقد ظهر بحاسنة ههنا من الادلة والنقول ان الطلاق ثلاثا بلفظ واحد أو ألفاظ في مجلس واحد من دون تخلل رجعة يقع واحدة وان كان بدعيًا فتكون هذه الصورة من صور الطلاق البدعي واقعة مع اثم الفاعل دون سائر صور البدعي فلا يقع الطلاق فيه ما قدمنا تحقيقه وأطال ابن القيم في تخريج أحاديث الباب والكلام عليها وأثبتها بالكتاب والسنة واللغة والعرف وعمل أكثر الأصحاب ثم قال بعد ذلك فهذا كتاب الله تعالى وهذه سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله

وسلم وهذه لغة العرب وهذا عرف الضابط وهذا خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والصحابة كلهم معه في عصره وثلاث سنين من عصر عمر على هذا المذهب فلو عددهم المعاذ بأسمائهم واحد واحد انهم كانوا يرون الثلاث واحدة ما يقتوى وأما ما قرأ عليها ولو فرض منهم من لم يكن يرى ذلك فانه لم يكن منكرا للفتوى به بل كانوا ما بين مفت ومقرب فنيا وسأكت غير منكرو هذا حال كل صحابي من عهد الصديق الى ثلاث سنين من خلافة عمر وهم يزيدون على الالف قطعاً كما ذكره يونس بن بكير عن أبي اسحق فكل صحابي كان على ان الثلاث واحدة بفتوى أو اقرار أو سكوت ولقد ادعى بعض أهل العلم ان هذا اجماع قديم ولم يجمع الامة ولله الحمد على خلافة بل لم يزل فيهم من يفتي به قرناً بعد قرن والى يومنا هذا فأنق به حبر الامة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس كزار واحد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس اذا قال أنت طالق ثلاثاً بضم واحد فهي واحدة وأفتى بأنها واحدة الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف حكاه عنهما ابن وضاح وأما التابعون فأنق به عكرمة وطاوس وأما تابعو التابعين فأنق به محمد بن اسحق وحلاس بن عمرو والحرب العمكلى وأما اتباع تابعي التابعين فأنق به داود بن علي وأكثر أصحابه وأفتى به بعض أصحاب مالك وأفتى به بعض الحنفية وأفتى به بعض أصحاب أحمد والماقصود أن هذا القول قد دل عليه الكتاب والسنة والقياس والاجماع القديم ولم يأت بعده اجماع يعلمه ولكن رأى أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه ان الناس استهانوا بأمر الطلاق وكثر منهم ابتعا به جلة واحدة فرأى من مصلحة عقوبتهم بامضائه عليهم فرأى عمر أن هذا مصلحة لهم في زمانه والذي مذنب الله تعالى به ولا يسه عنا غيره وهو القصد في هذا الباب ان الحديث اذا صح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه ان القرض علينا وعلى الامة الاخذ به دينه وترك كل ما خالفه ولا تترك خلاف أحسن الناس كاتماً من كان انتهى حاصله وتتمام هذا البحث في اعلام الموقعين وإغاثة اللهاة ان الحافظ ابن القيم وفي رسالة مستقلة لاماتن وفي كتابنا مسلك الختام فليرجع الطالب اليها ان أراد التفصيل والتحقيق وبالله التوفيق وأما التفريق بين المعسر وبين امرأته فأقول اذا كانت المرأة مثلاً جائعة أو عارية في الحالة الراهنة فهي في ضرار والله تعالى يقول ولا تضاروهن وهي أيضاً غير معسرة بالمرءة المعروف والله يقول وعاشروهن بالمعروف وهي أيضاً غير معسكة بالمعروف والله يقول فامسك بمعروف أو تسرع بإحسان بل هي معسكة بضرار والله يقول ولا تمسكوهن ضراراً والنبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا ضرر ولا ضرار وقد ثبت في الصحيح بعدم النقة ما أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يجد ما ينق على امرأته يفريق بينهما ما أخرجه الشافعي وعبد الرزاق عن سعيد بن المسيب وقد سأله مسائل عن ذلك فقال يفريق بينهما فقبل له سنة فقال نعم سنة وما زعمه ابن القمان من توهم الدارقطني فليس بظاهر ثم من أعظم ما يبدل على جواز الفسخ بعدم النقة ان الله سبحانه قد شرع الحكمين بين الزوجين عند الشقاق وجعل اليهما الحكم بينهما ومن أعظم الشقاق ان يكون الخصام بينهما في النقة واذا لم يمكنهما دفع الضرر عنها الا بالتفريق كان ذلك اليهما واذا جاز

ذلك منهم ما يجوز من القاضى أولى فان قلت تجوز ترك الفسخ للنفقة تلك الادلة العامة يستلزم جوازها لا يعيب اذا كان يحصل الضرر بها على أحد الزوجين قلت النفقة وتوابعها واجبة للزوجة على زوجها وليس ما يقوت بسبب تلك العيوب وواجب لها عليه ثم الضرر بترك النفقة وتوابعها لا يعادله شيء واذا كان العيب في الزوجة كالجنون والجدام والبرص فقد فاق الزوج شيء واجب له لكن قد جعل الله يده الطلاق ثم قد ورد في خصوص الفسخ بعدم النفقة ما قد مر ذكره . وأما التفريق بين المفقود وبين امرأته فاقول قد نشبت المذاهب في هذه المسئلة الى شعب ليس عليها اثار من علم لاسيما التحديدات بمقادير معلومة من الاوقات منها ما هو رجوع الى مذاهب الطائفة كقول من قال انه يقتظر المفقود حتى يمضي له من يوم ولادته مائة وعشرون سنة فان هذا هو عين مذهب جماعة من الطائفة قالوا أكثر ما يعيش الانسان مائة وعشرون سنة لان كل طبيعة من الطوائع الاربع اذا لم يعرض لها ما يفسد هاتئذ على الانسان ثلاثين سنة فتحصل من مجموع الاربع الطوائع مائة وعشرون سنة وهذا مذهب كبرى وكلام يعزل عن الشريعة قال الماتن في حاشية الشفاء وقد رأينا في عمر ثمان عاشر مائة وسبعاء وعشرين سنة ونصف سنة ورأينا وهو في هذا السن في كمال حيوانه وجوارحه بحيث انه لم يفقد منها شيئا وهو يذهب ويحيى ويحضر المساجد ويغاب عنها بعد ذلك فاقه أعلم كم عاش بعده هذه المدة انتهى أقول وقد رأينا ثمان عاشر فوق المائة الى عشرين سنة أو أكثر من ذلك وهم كثيرون ومعنا ثمان عاشر فوق المائة الى أربعين سنة بل أزيد من ذلك وهم قليلون والقدرة الالهية صالحة لكل وبالجملة ومن العلماء من قال مائة وخمسون ومنهم من قال مائتان ومنهم من قال أربع سنين ومنهم من قال زيادة على ذلك ومنهم من فرق بين من كان له أهل ومال ومن لم يكن له أهل ومال والكل محض رأى وعندى أن تحريم نكاح المحصنة ورد به النص القرآنى وأجمع عليه جميع المسلمين بل هو معلوم من ضرورة الدين وامرأة المفقود محصنة فالاصل الاصل تحريم نكاحها واذا لم يكن لها ما تستنفقه وكان امساكها حثيذا والزامها على استقرار نكاح الغائب فيه اضرار بها كان ذلك وجه الفسخ وهكذا اذا طالت مدة الغيبة وكانت المرأة تنضرر بترك النكاح فالفسخ لذلك جائز واذا جاز الفسخ للعنة فجواز الغيبة الطويلة أولى لانه قد علم من نصوص الكتاب والسنة تحريم الامساك ضرارا وانتهى الأزواج عن الضرر او في غيره وضع فوجب دفع الضرر عن الزوجة بكل ممكن واذا لم يمكن الا بالفسخ جاز ذلك بل وجب وامعدهم وقوع الطلاق المكره فدل عليه حديث لا طلاق في اغلاق أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقي والحاكيم وصححه من حديث عائشة وضعفه أبو حاتم محمد بن حبيب الله بن أبي صالح ورد عليه بأنه قد أخرجه البيهقي من طريق غيره والاغلاق عند علماء الفقه الاكراه كافي النهاية وغيره اراء ما عدهم صحة الطلاق قبل ان يشكها فالاحاديث الواردة في هذا الباب لا تخلو عن مقال لكن لها طرق عدة من جماعة من الصحابة وهي لا تقتصر عن بلوغ رتبة الحسن انما غيره فاعمل بها متمسك ولم يأت من خالفها بشيء الا مجرد رأى محض ثم ان السيد لا يطلق عن عبده بل الطلاق الى العبد وذلك هو الاصل في الشريعة المطهرة فمن زعم انه يصح طلاق غير زوج فعليه الدليل

(فصل ويقع بالسكايمة مع النية) الحديث عائشة عند البخاري وغيره ان ابنة الجون لما
 ادخلت على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ودنا منها قالت اعود بالله منك فقال لها
 لقد عدت به عظيم الحق باهلك وفي الصحيحين وغيرهما في حديث يختلف كعب بن مالك لما قيل له
 ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأمرك ان تعتزل امرأتك فقال اطلقها أم ماذا
 أفعل قال بل اعتزلها فلا تقر بينهما فقال لا امرأته الحق باهلك فافاد الحديثان ان هذه اللفظة
 تكون طلاقا مع قصد ولا تكون طلاقا مع عدمه (و) يقع الطلاق (بالضمير اذا اختارت
 الفرقة) لقوله تعالى يا أيها النبي قل لازواجك ان كنتم تردن الحياة الدنيا الآتية وان كنتم تردن
 الله ورسوله والدار الآخرة الآية وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم دعانساء ما تزات الآية فخيرهن وثبت في الصحيحين وغيرهما عن عائشة
 قالت خيرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاخترناه فلم يعد هاشيا وفي المسئلة خلاف
 وهذا هو الحق وبه قال الجمهور (واذا جعله الزوج الى غيره وقع منه) لانه لو قيل بالايقاع
 وقد تقر رجوا الزكيل من غير فرق بين الطلاق وغيره فلا يخرج من ذلك الا ما خصه دليل
 وقد سئل أبو هريرة وابن عباس وعمر بن العاص عن رجل جعل امرأته يبدأ به فاجازوا
 طلاقه كما أخرجه أبو بكر البرقاني في كتابه المخرج على الصحيحين (ولا يقع بالتصريح) لما في
 الصحيحين عن ابن عباس قال اذا حرم الرجل امرأته فهي بمن يكفرها وقال لقد كان لكم في
 رسول الله أسوة حسنة وأخرج عنه النسائي انه أتاه رجل فقال اني جعلت امرأتى على
 حراما فقال كذبت ليست عليك بحرام ثم تلا هذه الآية يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك
 عليك أغلظ الكفاة عتق رقبة وأخرج النسائي أيضا باسناد صحيح عن أنس ان رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كانت له أمة يطؤها فلم يزل به عائشة وحنيفة حتى حرما على نفسه
 فانزل الله عز وجل يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الآية وفي الباب روايات عن جماعة
 من الصحابة في تفسير الآية بمثل ما ذكر وفي هذه المسئلة مذاهب قد ذكر الحافظ ابن القيم منها
 ثلاثة عشر مذهبا وقال انه يزيد على عشرين مذهبا والذي أرجحها منها هو ان التحريم ليس
 من صرائح الطلاق ولا من كتاباته بل هو عين من الايمان كما سماه الله عز وجل في كتابه فقال
 يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبني مرضات أزواجك والله غفور رحيم قد فرض الله
 لكم تحلة أيمانكم فهذه الآية مصدرة بان التحريم عين والسبب وان كان خاصا وهو العسل
 الذي حرمة على نفسه أو الأمة التي كان يطؤها فلا اعتبار بخصوص السبب فان لفظ ما أحل
 الله لك عام وعلى فرض عدم العموم فلا فرق بين الايمان التي هي حلال وأخرج الترمذي
 عن عائشة قالت أتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ذاته فجعل الحرام حلالا
 وجعل في العين كفارة أي جعل الشيء الذي حرمة حلالا بعد تحريمه وفي صحيح مسلم عن ابن
 عباس قال اذا حرم الرجل امرأته فهي بمن يكفرها ثم قال لقد كان لكم في رسول الله أسوة
 حسنة وفي الباب عن جماعة من الصحابة في تفسير الآية بمثل ما ذكرناه وبالجملة الحق
 ما ذكرناه وقد ذهب اليه جماعة من الصحابة ومن بعدهم وجميع أهل الظاهر وأكثر أصحاب
 الحديث وهذا اذا أراد تحريم العين وأما اذا أراد الطلاق بلفظ التحريم غير قاصد لمعنى اللفظ

بل قصد التمسرح فلا مانع من وقوع الطلاق بهذه الكتابة كسائر الكتابات (والرجل أحق
بامرأته في عدة طلاقه راجعها متى شاء إذا كان الطلاق رجعيا) لحديث ابن عباس عن أبي
داود والنسائي في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكفن
ما خلق الله في أرحامهن الآية قال وذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أحق برجعها
وان طلقها ثلاثا فنسخ ذلك الطلاق مرتان وفي أسناده علي بن الحسين بن واقد وفيه مقال
وأخرج الترمذي عن عائشة قالت كان الرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها وهي امرأته
إذا راجعها وهي في العدة وان طلقها ما شاء مرة أو أكثر حتى قال الرجل لا امرأته والله
لا أطلقك فتبينني متى ولا أوليك أبدا قالت وكيف ذلك قال أطلقك فكلماهمت عديت ان
تنتهي راجعتك فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فأخبرتها فسكت حتى جاء النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم فأخبرته فسكت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى نزل القرآن
الطلاق مرتان فامسك به معروف أو تسرح به بإحسان قالت عائشة فاستأنف الناس الطلاق
مئة قبل أن كان طاق ومن لم يكن طلق وأخرج أبو داود وابن ماجه والبيهقي والطبراني
عن عمران بن حصين أنه سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع به ولم يشهد على طلاقها ولا على
رجعها فقال طلقت لغير سنة وراجعت لغير سنة أشهد على طلاقها وعلى رجعها ولا تعد (ولا
تعد له بعد الثالثة حتى تنكح زوجا غيره) أقول الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ولم يأت في العيصين
وغيرهما من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم لا امرأته فاعرف القرطبي لاحق في ثذوق عيبته
ويذوق عيبتك وهو مجمع على ذلك

• (باب الخلع) •

وفيه شناعة تالان الذي أعطاه من المال قد وقع في مقابلة الميسر وهو قوله تعالى وكف
تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذ منكم ميثاقا غليظا واعتبر النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم هذا المعنى في الأمان حيث قال ان صدقت عليها فهو بها استحل من
فرجها ومع ذلك فرجها تقع الحاجة إلى ذلك فذلك قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتضت به
قلت دلت الآية الأولى على النسي من الخلع والثانية على جواز فكلم الله قهها في ترتيبها
قال البغوي وغيره إذا آذاها بمتع بعض حقوقها حتى ضجرت فاختلعت نفسها فهذا الفعل
منه حرام ولكن الخلع نافذ لأن الله تعالى قال في صورة النهي ولا تمضوا من أنفسكم ما يتهم
التي طموح بصره إلى غيرها من غير أن يرى منها التقصير والخلع المباح بلا كراهية أن تنكره
المرأة بحسبة الزوج ولا يملكها القيام بأدائها حقوقه فتخرج فتنزع نفسها لقوله تعالى الآن
يخاف ألا يقيم حدود الله إلى أن قال فلا جناح عليهما لتقرره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم
حبية بفت سهل على الخلع حين ذكر الشقاق ولو اختلفت نفسها بالاسباب فجاءت مع
الكراهية لأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه لم يفتشوا عن سبب الاختلاع من
جانها وقد ثبت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أبغض الخلال إلى الله تعالى
الطلاق أقول في قولهم هذا الفعل منه حرام وأكن الخلع نافذ نظر لأن قوله تعالى لا تأخذوا

منه شيئا أناخذونه بهتناو انعامينا وقوله ولا يحمل لكم نساء في تحريم أخذ البذل وهو يقتضى بطلان العقد كما في كثير من مسائل البيوع فاما ان يكون العقد باطلا من أصله أو يعرض الطلاق ويرد عليه اموالها كما قال مالك والله تعالى أعلم واتفق أهل العلم على انه ان طلقها على مال فقبلت فهو طلاق بائن واختلفوا في الخلع فقال أبو حنيفة طليقة بائنة وهو أصح قول الشافعي وله قول انه فسخ وليس بطلاق ولا ينقص به العدد كذا في المأوى (واذا خلع الرجل امرأته كان أمرها اليها) بعد الخلع (لا ترجع اليه بجراد الرجعة ويجوز بالقليل والكثير ما لم يجاوز ما صار اليها منه) لحديث ابن عباس عند البخاري وغيره ان امرأة ثابت بن قيس بن شماس جاءت الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله اني ما أعجب عليه في خلق ولادين ولكني أكره الكفر في الاسلام فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتردين عليه حديثه قالت نعم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم أقبل الحديثه وطلقها وفي رواية لابن ماجه والتسائي باسناد رجاله ثقات انها قالت لا أطيقه بغضا انقال لها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم أتردين عليه حديثه قالت نعم فامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يأخذ الحديثه ولا يزداد وفي رواية للدارقطني باسناد صحيح ان أبا الزبير قال انه كان أصدقها حديثه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم أتردين عليه حديثه التي أعطاك قالت نعم وزيادة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أما الزيادة فلا ولكن حديثه قالت نعم فهذه الفرقة انما كانت بسبب ما افتدت به المرأة فلو لم يكن أمرها اليها كانت الفدية ضائعة وقد أفادنا ذلك انما لا يجوز للزوج ان يأخذ منها أكثر مما صار اليها منه وقد ذهب الى هذا علي وطاوس وعطاء الزهري وأبو حنيفة وأحمد وأبو حنيفة وذهب الجمهور الى انه يجوز ان يأخذ منها زيادة على ما أخذت منه استدلالا بقوله تعالى فلا جناح عليهما افتدت به فانه عام للقليل والكثير ويجوز بان الرأيا المتضمنة للتمني عن الزيادة مخصوصة لذلك كحديث أما الزيادة فلا يحججه الدارقطني فصل في تخصيص ذلك العموم كما هو الحق عند الماتن رحمه الله من جواز تخصيص عموم القرآن بالاستاد ومذهب الصحابة فمن بعدهم في هذا مختلفة مبسطة في المطولات وأما ما أخرجه البيهقي عن أبي سعيد الخدري قال كانت أختي تحت رجل من الانصار فارتفع الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لها أتردين حديثه قالت وأزيد عليا فرددت عليه حديثه وزادته في اسناده ضعف مع انه لا جهة فيه لانه لم يقرها على تسليم الزيادة وأيضاً قوله تعالى ولا يحمل لكم نساء ان تأخذوا مما آتيقوهن شيئا إلا ان يحضوا ألا يقيموا حد ولا يقيموا حد على منع الاخذ مما آتوهن الا مع ذلك الامر فلا بأس بان تأخذوا مما آتوهن لا كلمة فضلا عن زيادة عليه (ولا بد من التراضي بين الزوجين على الخلع أو الزام الحاكيم مع الشقاق بينهما) لقوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير ما اعتبر الزام الحاكيم فلا يرتفع ثابت وامرأته الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والزامه بان يقبل الحديثه ويطلق واتوله تعالى وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكيمان أهله وحكامن أهلها وهذه الآية كما تدل على بعث حكيمين تدل على اعتبار الشقاق في الخلع ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى ولا يحمل لكم نساء ان تأخذوا مما آتيقوهن شيئا إلا ان يحضوا ألا يقيموا حد

الله ويدل عليه قصة امرأة ثابت المذكورة وقولها أكره الكفر بعد الإسلام وقولها لا أطيقه
بغضاً فلهذا اعتبرنا الشقاق في الخلع (وهو نسخ) وليس بطلاق ولكن قال الماتزده الله في
حاشية الشقاق بخلاف ما قال ههنا ورجح أن الخلع طلاق وليس بنسخ وقال ههنا هو الحق
لأن الله سبحانه ذكر أحكام الخلع بعد قوله الطلاق مرتان والضمائر من آيات الاختلاف
راجعة إلى ذلك كقوله الآن يصافاً لا يقيماً حدود الله وقوله فلا جناح عليهما فيها افتدت به
وقدم الله النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طلاقاً كما في صحيح البخاري وغيره فإنه قال لما ثبت
ابن قيس أقبل المدينة وطلقها تطليقة ولا يعارضه ما روى في سنن الترمذي أنه صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم أمرها أن تعتد بحيضة وكذلك في سنن أبي داود لأنه لا ملازمة بين الاعتداد
بحيضة وبين النسخ بل إذا ورد في بعض المطلقات ما يدل على مخالفة عدتها له - عدة سائر
المطلقات المصريح به في القرآن كان ذلك مخصوصاً للعموم العدة وقد أطال ابن القيم الكلام على
ذلك ورجح أن الخلع نسخ ولم يأت ببرهان يثبت سوى ما ذكرنا من أمره صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم لها أن تعتد بحيضة وهو في غير محل النزاع كما عرفت انتهى ثم رجع في فتاواه المسماة
بالفتح الرباني كون الخلع نسخاً وقال الظاهر أنه نسخ لاطلاق وهو قول جماعة من العلماء
منهم ابن عباس ورواه عنه ابن عبد البر في التمهيد وكذلك رواه عن أحمد وإسحاق وداود وهو
قول الصادق والباقر وأحد قولي الشافعي ومن قال بذلك لم يشرط فيه أن يكون السنة
وأجازة الحيض وأوقعه وإن كان لا يرى وقوع الطلاق البدعي وأجبهوا ذلك بقول الله
تعالى الطلاق مرتان ثم ذكر الافتداء ثم عقبه بقوله فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
زوجاً غيره فلو كان الانتداء مطلقاً لكان الطلاق الذي لا تحل له إلا بعد زوج هو الطلاق
لرابع وبحديث الربيع أنه اختلعت على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
فأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأمرت أن تعتد بحيضة أخرجه الترمذي
وبحديث ابن عباس الآتي في قصة امرأة ثابت بن قيس قال العلامة محمد بن إبراهيم الوزير
بحثت عن رجال الحديثين معافوجدتهم ثقات وحديث رواه مالك عن حبيبة بنت سهل
الأنصاري أنه أقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بإرسال الله كل ما أعطاني عندي فقال
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما ثبت خذ منها فأخذ وجلس في أهلها قال ابن عبد البر
لم يختلف على مالك في هذا الحديث وهو حديث مسند صحيح ووجه دلالة أنه لا يذكرك فيه طلاقاً
ولا زاد على الفرقة ويدل على ذلك من النظر أنه لا يصح أن يجعله طلاقاً تناولاً ورجحاً أما الأول
فأنه خلاف الظاهر لأنها تطليقة واحدة وأما الثاني فلأنه أهدأ لمل المرأة التي دفنته
لحصول الفرقة ولا يرد على هذا أعني الاكتفاء في العدة بحيضة قول الله تعالى والمطلقات
يتربحن بأنفسهن ثلاثة قروء لأن الخلع عندهم نسخ لاطلاق فلا يندرج تحت عمومها سلماً
فالآية في الطلاق الرجعي دليل آخر وهو قوله تعالى وبعلتهن أحق بردهن سلماً فالآية
عامة وأدلتنا خاصة وذهب الجمهور إلى أنه طلاق مستلزم بحديث ابن عباس عند البخاري
وأبي داود بلفظ طلقها تطليقة قلنا ثبت من حديث المرأة نفسها عند المطاوعة أبي داود
والنساء بلفظ دخل سبيلها وعند أبي داود من حديث عائشة بلفظ وفارقها وصاحب القصة

أخص بها قال ابن القيم رحمه الله لا يصح عن صحابي أنه طلاق البتة وقال الخطابي في معالم السنن
 أنه احتج ابن عباس على أنه ليس بطلاق بقوله تعالى الطلاق مرتان انتهى ومخالفة الراوي
 لما روي دليل على علمه بنسخه لوجوب حله على السلامة قال الترمذي قال أكثر أهل العلم
 من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وغيرهم أن عدة المختلعة عدة الطلاق قلت
 قد عرفت أن ابن القيم قال أنه لم يصح عن صحابي وعرفت الأدلة الدالة على أن العدة بحضة
 ولا حجة في أحد غير الشارح قال العلامة محمد بن إبراهيم الوزير وقد استدلل الزيدية في أنه
 طلاق بثلاثة أحاديث وأجاب عنهم أبو جود حاصلها أنها مقطوعة لا يندوانها معارضة بما
 هو أرجح وإن أهل الصحاح لم يذكروها واختلف العلماء بزيادة شروط الخلع فالزيدية جعلوا
 منها التشويز وهو قول داود والظاهرى والجهوري على أنه ليس بشرط وهو الحق لأن المرأة اشترت
 الطلاق بما لها ولذلك لم يحل فيه الرجعة على القول بأنه طلاق قال العلامة ابن الوزير ثم تأملت
 فإذا الأمر المستقر فيه خوف أن لا يقع أحد ود الله هو طيب المال للزوج لا الخلع لقوله تعالى
 فان خفتم أن لا يقع أحد ود الله فلا جناح عليكم ما فعاقمتم به ولم يقل في الخلع بوضعه أنه
 لو صار حارم عليه لقوله تعالى ولا تفضلوهن لذهنه ما أتيتوهن انتهى ثم قال في
 السبل الجرار بعد ذكر أدلة القريتين الدالة على أن الخلع طلاقاً وفسخ مانعه فهذه
 الأحاديث تدل على أنه فسخ لا طلاق قال والذي ينبغي الجمع به هو أن عدة الخلع بحضة
 لا غير وليس الغير سواء كان بلفظ الطلاق أو بغيره مما يشترطه السبل أو بتركها أو شأنها
 من دون أن يجري منه لفظ قط قد يكون الوارد في هذا الإطلاق الكائن في الخلع مخصصاً لما
 ورد في عدة المطلقة فتسكون عدة الطلاق ثلاثة قروء إلا إذا كان الطلاق مع الافتداء فإنه
 حضة واحدة ولا تحسب عليه طلبة إلا إذا جاء بلفظ الطلاق أو بما يدل عليه لا إذا لم يقع منه
 لفظ البتة بل تركها أو شأنها فإن هذا لا يحسب عليه طلاقاً وبهذا التقرير يجمع الأدلة ويرفع
 الإشكال على كل تقدير وأما كونه يمنع الرجعة فلا قدمنا أن الطلاق لا يتبع الطلاق انتهى
 (وعده حضة) الحديث الربيع بنت معوذ عند النسائي في قصة امرأة ثابت أن النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال لهخذ الذي لها عليك واخل سبيلها قال نعم فأمرها رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم أن تعتمد بحضة واحدة وتطلق بأهلها ورجال أسنده كلهم ثقات وله حديث
 آخر عند الترمذي والنسائي وابن ماجه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمرها أن تعتمد
 بحضة وفي أسنده محمد بن اسحق وقد صرح بالتحديث وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه
 عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها فأمرها النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم أن تعتمد بحضة وأخرج الدارقطني والبيهقي بإسناد صحيح عن أبي الزبير وفيه
 فاخذها واخل سبيلها قال الدارقطني سمعته أبو الزبير من غير واحد فهذه الأحاديث كما تدل
 على أن العدة في الخلع - بحضة تدل على أنه فسخ لأن عدة الطلاق ثلاث حيض وأيضاً فخلصة
 السبل هي الفسخ لا الطلاق وأما ما وقع في بعض روايات الحديث أنه طلقها تطليقة فقد
 أجيب عن ذلك بجوابات طويلة قد أودعها المسان في شرح المنتقى فليرجع إليه قال ابن القيم
 واختلف الناس في عدة المختلعة فذهب اصحق وأحمد في أصح الروايتين عنه دليل أنها تعتمد

بهيضة واحدة وهو ذهب عثمان بن عفان وعبد الله بن عباس وقد حكى إجماع الصحابة ولا يعلم لهما مخاف وقد دلت عليه سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم العبيضة دلالة صريحة وعذر من خالفها أنهم لم تبلغه أو لم تصح عنده أو ظن الإجماع على خلاف موجبها فهذا القول هو الرابع في الأثر والنظر أماربهاه أثرا فان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يامر المختلعة قط ان تعتد بثلاث حمض بل قد روى أهل السنن عنه من حديث الربيع بنت معوذ وحديث امرأة ثابت بن قيس المتقدمة وهذه الأحاديث لها طرق يصدق بعضها ببعض فيكون في ذلك فتاوى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أبو جعفر النخاس في كتاب النساخ والمنسوخ هو إجماع من الصحابة انتهى حاصله

• (باب الايلاء) •

(هو ان يحلف الزوج من جميع نسائه أو بعضهن لأقربهن) وهو ظاهر (فان وقت بدون أربعة أشهر اعتزل حتى ينقضي ما وقت به) لما ثبت في الصحيين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم آلى من نسائه شهر اثم دخل بهن بعد ذلك (وان وقت باكثر منها خير بعد مضى ابن ابي عير يطلق) أقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم - ثم تربص أربعة أشهر الآية وقد أخرج البخاري عن ابن عمر قال اذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق قال البخاري ويذكر ذلك عن عثمان وعلى وأبي الدرداء وعائشة وأثنى عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخرج الذارقطبي عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كلهم يوقفون المولى وأخرج أيضا عن سهل بن أبي صالح عن أبيه قال سألت أثنى عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن رجل يولي قالوا ليس عليه شيء حتى يمضي أربعة أشهر فيوقف فان قام والا طلق قال في المسوى اختلقوا فيما اذا انقضت أربعة أشهر وهو لم يقضى قال الشافعي لا يقع الطلاق بمضيها بل يوقف فاما ان ينيء ويكفر عن يمينه أو يطلق فان طلق فيها والا طلق عليه السلطان وقال أبو حنيفة اذا مضت أربعة أشهر وقعت عليها طلاق بائنة وقال سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن يقع عليها طلاق رجعية انتهى قال الماتن وقد اختلف في مدة ائلاء الإيلاء فذهب الجمهور الى أنها أربعة أشهر فماعداد قالوا فان حلف على انقص منها لم يكن مولى واحتجوا بالآية وهي لا تدل على مطلوبهم لانهم البيان المدة التي تضرب للمولى ليبيء بعدها أو يطلق وقد وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الإيلاء شهر او دخل على نسائه بعده فلو كان الإيلاء أربعة أشهر فصاعدا ولا يصح أقل منها لم يقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ذلك وقد ذهب الى جواز الإيلاء دون أربعة أشهر جماعة من أهل العلم وهو الحق وأما لزوم الحد اذا نكحت فقد أوضح ابن القيم في الهدى هذا البحث بما لا مزيد عليه فليراجع فاته لا يستغنى عنه قال في المسوى إيلاء العبد فهو إيلاء الحر وهو عليه واجب وإيلاء العبد شهران قلت وعليه ما لا ان مدة الإيلاء تنتصف برق الرجل وقال أبو حنيفة مدة الإيلاء تنتصف برق المرأة وقال الشافعي الحر والعبد في مدة الإيلاء سواء انتهى

• (باب الظهار) •

(وهو قول الزوج لامرأته أمت على كظهر أمي أو ظهرتك أو نحو ذلك فيجب عليه قبل ان
يحصيها ان يكفر بعترقية فان لم يجد فليطعم ستين مسكينا فان لم يجد فليصم شهرين متتابعين)
وانما جعلت كفارة هذه لان من مقاصد الكفارة ان يكون بين عيني المكاتب ما يكبه عن
لاقصام في الفعل خشية ان يلزمه ذلك ولا يمكن ذلك الا بكونه اطاعة شاقة تغلب على النفس
امان جهة كونها بذل ما تنصح به او من جهة مقاساة جوع أو عطش مقرطين والدليل على
ما اشقل عليه هذا الباب من التكفير على هذا الترتيب ما في القرآن الكريم والذين يظهرون
من نسا نهم ثم يعودون لما قالوا كفروا رقية من قبله لان تقاسا ذلکم توعدون به والله بما
نعمالون خبير فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان تقاسا فان لم يستطع فاطعم ستين
مسكينا ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود الله وللكافرين عذاب أليم وقد بينه النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم في قصة سلمة بن مضر لما ظهر من امرأته ثم وطئها فقال له رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعتق رقية فقال لا والذي بعثك بالحق ما أصبحت أمك غيرها
وضرب صفحة رقبته قال نعم شهرين متتابعين قال قلت يا رسول الله وهل أصابني ما أصابني
الافى الصوم قال قصدي قال والذي بعثك بالحق لقد بينا ليلتنا ما لنا عشاء قال اذهب الى
صاحب صدقة بن زريق فقل له فليدفعها اليك فاطعم منها وسقامن ثم رستين مسكينا ثم استعن
بسانره عليك وعلى عيالك أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه والحاكم ومجهم وابن
خزيمة وابن الجارود وفي لفظ لابن داود فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كاه أنت
وأهلك وأخرج نحوه أهل السنن ومجهم الترمذي من حديث ابن عباس ومجهم أيضا الحاكم
قال ابن جرير جالته ثقلت لكن أعلاه أبو حاتم والنسائي بالارسال وقال ابن حزم رواته ثقات
ولا يضره ارسال من أرسله وللعديد من شواهد وأخرج نحوه أبو داود وأحمد من حديث خولة
بنت مالك بن ثعلبة وأخرج ابن ماجه نحوه من حديث عائشة وأخرجه الحاكم أيضا وقد قام
الاجماع على ان الكفارة تجب بعد العود لقوله تعالى ثم يعودون لما قالوا واختلف أهل العلم
هل العلة في وجوبها العود أو الظهار واختلفوا أيضا هل المحرم الوطء فقط أم هو مع
مقدّماته فذهب الجمهور الى الثاني لقوله تعالى من قبل أن يتماسا وذهب البعض الى الاول
قالوا لان المسيس كتابة عن اجماع واختلفوا في العود ما هو فقال قتادة قوسه عبيد بن جبير وأبو
حنيفة وأصحابه انه ارادة المسيس لمحرم بالظهار لانه اذا أراد فقد عاد من عزم التمسك الى
عزم الفعل سواء فعل أم لا وقال الشافعي بل هو امسا كما بعد الظهار وقتباسع الطلاق
ولم يطلق اذ تشييمها بالام يقتضي اباتها وامسا كما تنقضه وقال مالك وأحمد بل هو العزم
على الوطء فقط وان لم يطأ وقد وقع الخلاف أيضا اذا وطئ المظاهر قبل التكفير قبل تجب عليه
كفارتان وقبل ثلاث وقبل تسقط الكفارة وذهب الجمهور الى ان الواجب كفارة واحدة
وهو الحق كما تنقيد الادلة المذكورة واعلم ان الرقية وان كانت مطلقة في كفارة الظهار فقد ورد
ما يدل على اعتبار كونها مؤمنة وليس ذلك الدال على اعتبار الايمان هو ما وقع في القرآن في
كفارة القتل لما تقر في الاصول ان المختلفين سببا لا يصح تقييدهما بالآخر بل الدال
على ذلك هو ما صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما قال عليه رقية عن ايمانها وقوله لها ابن الله

ومن أنتم قال اعتقها فانهم مؤمنة كافي حديث معاوية بن الحكم السلي ولم يستفصله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن وجوب ثلاث الرقبة عليه هل هو من كفارة ظهار أو قتل أو عينا وغير ذلك وقد تقرر ان ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم اذا كان في مقام الاحتمال (ويجوز للامام ان يعينه من صدقات المسلمين اذا كان فقيرا لا يقدر على الصوم وله ان يصرف منها لنفسه وعياله واذا كان الظهار مؤقتا فلا يرفعها الا انقضاء الوقت) لتقريره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لثلاثة بن مضر لما قال له انه ظاهر من امرأته حتى يسلم برضاها وهو في مسند احمد وسنن ابي داود والترمذي وحسنه والحاكم ومجمعه ابن خزيمة وابن الجارود كما تقدم وظاهر القرآن أنه لا يوجب الكفارة الا العود فالظاهر ان الوقت اذا انقضى وقته لم يكن ارادة الوطء عودا فلا تجب فيه كفارة وما اذا كان الموجب للكفارة قول المنكر والزور ففيه واجبة في مطلق وموقت لانه قد وقع القول بمجرد ايقاع الظهار (واذا وطئ قبل انقضاء الوقت او قبل التكفير كف حتى يكفر في المطلق او ينقض وقت الموقت) لحديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا مظاهر الذي وطئ امرأته لا تقربها حتى تفعل ما امرك الله اخرجه اهل السنن ومجمعه الترمذي والحاكم وظهار العبد نحو ظهار الحر وصيام العبد في الظهار شهران كالحر بالاتفاق

• (باب اللعان) •

والاصل فيه انه ايمان مؤكدة تبرئ الزوج من حد القذف وتثبت اللوث عليها فحبس لاجله ويضيق عليها به فان نكل ضرب الحدوا ايمان مؤكدة منها تبرئ فان نكلت ضربت الحد وبالجلد فلا حد - من فيما ليس فيه مينة وامس بمأبدهر ولا يسمع من الايمان المؤكدة (اذا دعى الرجل امرأته بالزنا) حكم اللعان مذكور في الكتاب العزيز قال الله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهداء الا أنفسهن فشهداؤهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ويدأعنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين واستفاض حديث عويمر الجبلي وهلال بن امية (ولم تقر بذلك ولا رجع عن ربيعة) لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يفتح المتلاعنين على ذلك في المعصيتين وغيرهما انه وعظ الزوج وذكره وأخبره ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ثم وعظ المرأة وأخبرها ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فاذا اقرت المرأة كان عليها الحد الزاني المحصن اذا لم يكن هناك شبهة واذا أقر الرجل بالكذب كان عليه حد القذف (لا عنها فيشهد الرجل اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم تشهد المرأة اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين) وقد نطق بذلك الكتاب العزيز والسنة المطهرة في ملائحته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بين عويمر الجبلي وامرأته وبين هلال بن امية وامرأته (ويفرق الحاكمتين بينهما وتحرم عليه ابدا) لحديث سهل ابن سعد عند ابي داود قال مضت السنة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا في حديث ابن عباس لمحمد الدارقطني ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال المتلاعنان اذا

نفر قال يجمعان أبدا وأخرج نحوه عنه أبو داود وفي الصحيحين وغيرهما أن عويمرا طلق امرأته ثلاث تطليقات قبل أن يأمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ابن شهاب فسكات سنة المتلاعنين (ويطلق الولد بأمه فقط ومن رماها به فهو قاذف) حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ولد المتلاعنين أنه يرث أمه وتركه أمه ومن رماها به بجلد ثمانين أخرجه أحمد وفي أسناده محمد بن اسحق وبه رجاله ثقات ويؤيد هذا الحديث الأدلة الدالة على أن الولد للفراش ولا فراش هنا والأدلة الدالة على وجوب حد القذف والملازمة داخل في المحصنات لم يثبت علمها بما يخالف ذلك وهكذا من قذف ولدا فانه كقذف أمه يجب الحد على القاذف

• (باب العدة) •

وكانت من المنهورات المسلمة في الجاهلية وكانت عما يكادون يتركونه وكان فيه أمصال كثيرة فأقرها الشارع (هي لاطلاق من الحامل بالوضع) لقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن (ومن الحائض ثلاث حيض) لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء والقروء هي الحيض كما تقدم في قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دعي الصلاة أيام اقرائك والقروء وان كان في الاصل مشتركا بين الاطهار والحائض لكنه هنا قد دل الدليل على أن المراد أحد معني المشترك وهو الحيض لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم تعتد بثلاث حيض وقوله تجلس أيام اقرائها وقوله وعدتم حيضتان وسبأني (ومن غيرهما) أي غير الحامل والحائض وهي الصغيرة والكبيرة التي لا حيض فيها أو التي انقطع حيضها بعد وجودها فاجمعت (بثلاثة أشهر) لقوله تعالى واللاتي يئسن من الحيض من ذواتكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن الآية وقد وقع الخلاف في مدة طهارة الحيض لعارض فقيل انها تترتب حتى يعود فتعتد بالحيض أو تباين فتعتد بالشهر والحق ما ذكرناه لانه يصدق عليها عند الانقطاع انها من اللاتي لم يحضن (وللوفاة بأربعة أشهر وعشر) لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا هذا في غير الحامل (وان كانت حاملا فبالوضع) لقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن وقد بين ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اكمل بيان في الصحيحين وغيرهما من حديث أم سلمة ان امرأته من أسلم يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها فتوفى عنها وهي حبلى فخطبها أبو السنايل بن بعلك فابت أن تنسكح فقال والله ما يصلح أن تنسكح حتى تمضي آخر الاجلين فحكمت قريسا من عشر ايام ثم نفست ثم جاءت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال انكهي وأخرج البخاري عن ابن مسعود في المتوفى عنها زوجها وهي حامل قال اتجه لونها عليها التخليط ولا تتجه لونها الرخصة انزلت سورة النساء القصص بعد المطوى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن وقد أخرج أحمد والدارقطني عن أبي ابن كعب رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن للمطلقة ثلاثا ولمتوفى عنها قال هي للمطلقة ثلاثا ولمتوفى عنها أخرجه أبو يعلى والاضواء في المختارة وابن مردويه وفي أسناده الثقف بن الصباح وثقه ابن معين وضعفه الجمهور وقد أخرج

ابن ماجه عن الزبير بن الدوام انها كانت عنده أم كلثوم بنت عقبة فقالت له وهي حامل طيب
نفسى بطلقة فطلقة فطلقة ثم خرج الى الصلاة فرجع وقد وضعت فقال مالها قد خدعتنى
خدعها الله ثم أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال سبق الكتاب أجله اخطبها
الى نفسها ورجال اسناد رجال الصحيح الاصح - بن عمر بن هياج وهو صدوق لا بأس به وقد
تمسك به بعض الصحابة بالآيتين فجعل عليهما أمول الاجلين فقال اذا وضعت قبله ضئ أربعة
أشهر وعشر لم تقض عدتها حتى تمضي أربعة أشهر وعشر وإذا انقضت الأربعه الأشهر
وعشر ولم تضع لم تنقض العدة حتى تضع وبه قال جماعة من أهل العلم والحق ان عدة الحامل
بالوضع في الطلاق والوفاة للادلة التي ذكرناها وهي انصوص في محمل النزاع ومبيضة للمراد
قال ابن القيم وقد كان بين السلف نزاع في المتوفى عنها انما تبرص أبعد الاجلين ثم حصل
الاتفاق على انقضاءها بوضع الحمل وأما عدة الوفاة فتجب بالموت سواء دخل بها أو لم يدخل
كأدل عليه عموم القرآن والسنة الصحيحة واتفاق الناس انتهى (ولاعدة على غير مدخولة)
لقوله تعالى في غير الامه وسات بمالككم عليهن من عدة تعتدونها (والامة) أى عدتها
(كالحره) لان حديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال طلاق الامة
نطليقتان وعدتها خمسة ثمان أخرجه الترمذى وأبو داود والبيهقي قال فيه أبو داود وهو
حديث مجهول وقال الترمذى حديث غريب لانعرفه من فروع الامن حديث مظاهر بن أسلم
ومظاهر لا يعرفه في العلم غير هذا الحديث انتهى وأخرج ابن ماجه والدارقطنى ومالك
في الموطا والشافعى من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال طلاق الامة
اثنتان وعدتها خمسة ثمان وفي اسناد عمر بن شبيب وعطية العوفى وهما ضعيفان وصحح
الدارقطنى انه موقوف على ابن عمر وأخرج الدارقطنى من حديث ابن مسعود وابن عباس
الاطلاق بالرجال والعدة بالنساء وقد أعل بالوقف وأخرج أحمد عن علي بن خزيمة واذا كان
الصحيح الوقف فيما عدا حديث عائشة فلم يكن في الباب ما تقوم به الحجة لان حديث عائشة
ضعيف كما عرفت فوجب الرجوع الى أدلة الكتاب والسنة المشقة على تفصيل العدد وهي
غير متصلة بالمارأر (وعلى المعتدة للوفاة ترك التزني) حديث أم سلمة في الصحيحين ان النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم قال لا يهل لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحمد
فوق ثلاثة أيام الاعلى زوجها أربعة أشهر وعشرا وفي الباب عن أم حبيسة وزينب بنت
جحش في الصحيحين وغيرهما وفيها أيضا من حديث أم سلمة ان امرأتها توفي زوجها فخشوا على
عيتها فأتوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاستأذنه في الكحل فقال لا تكحل كانت
احدا كن تمكث في ثمر الاسها أو شربيتها فاذا كان حول فركب رمت يهيرة فلا حتى
تمضي أربعة أشهر وعشر وفي الصحيحين من حديث أم عطية قالت كنا نرى ان يحد على ميت
فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا ولا تكحل ولا تطيب ولا تلبس ثوبا مصبوغا
الاقوب عصب (١) وقد رخص لنا عند الطهر اذا اغتسلت احدا من محبضتها في يده من
كست اظفار في الباب أحاديث وقد روى ما يعارض هذه الاحاديث فأخرج أحمد وابن حبان
ومعجمه من حديث اسماء بنت عيسى قالت دخل على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

(١) العصب هرق
جيزى اه من هاسر

اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب قال لا تحدي بعد يومك هـ ذا وهي كانت امرأته
بالإتفاق وقد أجيب بأنه هـ ديت شاذ يخالف الأحاديث الصحيحة وقد وقع الإجماع على
خلافه وقبل أنه منسوخ وقد أحله البيهقي بالإتقطاع وهذه الأحاديث الموقوفة في الأحاديث
باربعة أشهر وعشر هي في غير الحامل وأما هي فعلمنا ذلك حتى تنقض مدعيتهم بالوضع ثم
الأحاديث انما يكون للموت لا لغيره لانه التظهير بميل على الحزن والكآبة لمقارفة الزوج
بالموت لا لاطلاق المقارفة بالطلاق وغيره لانه لم يرد فيه شيء ولا فعلته النساء في أيام النبوة
والخلفاء الراشدين فمن ادعى وجوبه على غير الميمنة فنحن نطالبه بالدليل (والمكث في البيت
لذي كانت فيه عند موت زوجها أو ببلوغ خبره) حديث فريمة بنت مالك عند أحمد وأهل السنن
وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم قالت خرج زوجي في طلب علاج له فادرهم في طريق
القدم فقتلوه فأتى نعيه وأنا في دار شاسعة من دور أهلي فأتيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم فذكرت ذلك له فقامت ان نعي زوجي أتاني في دار شاسعة عن أهلي من دور أهلي ولم يدع
نقمة ولا مالاً ورثته وليس المسكن له فلو تحوأت الى أهلي واخوتي لكان أرفق بي في بعض
شأنه قال تحوولي فلما خرجت الى المسجد أتوا الى الحجر دعاني أو أمرني فدخلت فقال امكثي
في بيتك الذي أتاك فيه نعي زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر
وعشرا وفي بعض الفاظه انه أرسل اليه اعمنان بعد ذلك فاخبرته فأخذ به وقد أعل هذا
الحديث بما لا يقدح في الاحتجاج به وأخرج النسائي وأبو داود وعزاه المنذري الى البخاري
عن ابن عباس في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لآزواجهم متاعا
الى الحول غير اخراج نسخ ذلك بابية الميراث بما قرض الله تعالى لهما من الربيع والخم ونسخ
أجل الحول أن جعل أجلها أربعة أشهر وعشرا وقد ذهب الى العمل بحديث فريمة
بجاعة من الصحابة فمن بعدهم وقد روى جواز الخروج للعذر عن جماعة من الصحابة فمن
بعدهم ولم يأت من أجاز ذلك بحجة تصلح لمعارضة حديث فريمة وغاية ما هناك روايات عن
بعض الصحابة وليست بحجة لاسيما اذا عارضت المرفوع وأخرج الشافعي وعبد الرزاق عن
مجاهد مرسلان رجالا استشهدوا بأحد فقال له أو هم يارسول الله انا نستوحش في بيوتنا
أفنييت عند احدنا فانا فاذن لهن ان يتحدثن عند احداهن فاذا كان وقت النوم تأوى كل
واحدة الى بيتها وهذا مع ارساله لا تقوم به الحجة واما انها لاتعبد بما مضى من الايام قبل العلم
وبعد الطلاق أو نحو ذلك فلا وجه له لان مشروعية العدة لم يشترطها الشارع بعلم العدة انما
ضرب العدة بمقادير كما في القرآن فاذا مضت تلك المقادير من يوم الطلاق أو الموت انقضت
العدة ومن زعم انه لا يحسب بجميع العدة أو بعضها قبل العلم فعليه الدليل لانه يدعي اما
فقد بشرط أو وجود مانع وكلاهما خلاف الاصل ثم الفرق بين بعض المقدرات دون بعض
في اعتبار العلم وعدمه كما وقع في كتب الفروع لاستئذنه الاخليات مختلفة

هـ (فصل وبجواب استبراء الامه المسبية والمشتراة ونحوهما بالحيضة هـ ان كانت حائضا
والحامل بوضع الحمل) لما أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم ومعه من حديث أبي سعيد ان النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في سبأ أو طاس لا نوطا حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى

فقبض حبيضة ولما أخرجه مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هم أن يلعن
 الرجل الذي أراد وطأ امرأة حامل من السبي لعنة تدخل معه قبره وأخرج الترمذي من
 حديث العرياض بن سارية أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حرم وطأ السبايا
 حتى يضعن مافي بطونهن وأخرج ابن أبي شيبة من حديث علي قال نهى رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم أن يوطأ حامل حتى تضع ولا يوطأ حائل حتى تستبرأ بحبيضة وفي إسناده
 ضعف وانقطاع وأخرج أحمد والطبراني قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 لا يقعن رجل على امرأة وحملها فغيره وفي إسناده بقية والحاج بن إرمطة وهما مدلسان وهو
 يشغل المسبية وغيرها كالمشترأة والموهوبة وكذلك حديث روي عن ثابت عن النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي مائه ولا غيره أخرجه
 أحمد والترمذي وأبو داود وابن أبي شيبة والداري والطبراني والبيهقي والنسبة المقدسي وابن
 حبان ومحمد والبارودي حسنه وهو كما يؤول الحامل المشترأة ونحوها كذلك يتناول من
 يجوز حملها من الغير كائنا من كان لان العلة كونه يسقي بمائه ولا غيره وأخرج الحاكم
 من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى يوم خيبر عن بيع المخاض
 حتى تقسم وقال لا تسق مائه زرع غيرك وأصله في النساء وأخرج البخاري عن ابن عمر
 إذا وهبت الوليدة التي يوطأ أو يبتأ واعتقت فلتستبرأ بحبيضة ولا تستبرأ بالعذراء ويبدل
 على استبراء المشتراة التي هي حامل أو يجوز حملها الأدلة الواردة في المسبية لان العلة واحدة
 وأما العذراء والصغيرة فليستتا من تصدق عليه تلك العلة وان كان حمل العذراء البالغة ممكنا
 مع بقاء البكارة ولكنه في غاية الندرة فلا اعتباره وأما ما أخرجه البخاري وغيره أن النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث عليا إلى اليمن ليقبض الخمس فاصطفي على منه سبية فاصبح
 وقد اعتدل ثم باع ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم ينكره بل قال في بعض الروايات
 لنصيب على أفضل من وصيفة فيحصل على أنها كانت صغيرة أو بكر أجمعين الأدلة وأما أنه قد
 كان مضيا لها من وقت الصبا ما تبين به أنها غير حامل (ومنة قطعة الحيض) تستبرأ حتى يتبين
 عدم حملها) لانه لا يمكن العلم بعدم الحمل إلا بذلك اذ لا حبض بل المقرض انه منقطع اعراض
 أو انها ضميا (١) وأما من قد بلغت سن الاياس من الحيض فقد صار حملها ما يوسا بحبضها
 ولا اعتبار بالنادر (ولا تستبرأ بكر ولا صغيرة مطلقا ولا يلزم) الاستبراء (على) البائع ونحوه
 لعدم الدليل على ذلك لانه لا يقياس صحيح بل هو محض رأي

• (باب النفقة) •

(فحب على الزوج الزوجة) لأعرف في ذلك خلافا وقد أوجبه القرآن الكريم قال الله
 تعالى وارزقوهن فيما أكرههم وقد قرر دلالة هذه الآية على المطلوب الموزع في تفسيره
 ولحديث أذنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم له بنت فحبته أن تأخذ من مال زوجها إلى
 ستمائة ما يكفها ولها ما لم يرق وهو في الصبي وغيرهما ولقولته صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم لما سئل عن حق الزوجة على الزوج أن تطعمها إذا طعمت ونحو ذلك وما إذا
 اكتسبت وهو عند أهل السنن وغيرهم قال في المستوى يجب نفقة الزوجة على الزوج

(١) في القاموس
 كعصب المرأة لانه
 لا لبن لها ولا ثدي
 انه يتصرف

موسرا كان أو معسرا قال تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله وقال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقال تعالى ذلك أدنى ألا تعملوا قالت قال الشافعي أي لا يكتر من تعملون وفيه دليل على أن على الرجل نفقة امرأته وقد أتى كره على الشافعي بعض أهل العريضة هذا النفقة في جواب البغوي بأن الكسافي قال يقال عال الرجل يعول إذا كثر عياله واللغة الجيدة أعال وأجاب الرخشمي بأنه يان حاصل المتي ووجهه أن يجعل مر قول عال الرجل عياله يعولهم كقولهم ما نهم يعولهم إذا اتفق عليهم ومن كثر عياله لمزمع أن يعولهم وهذا مما اتفق عليه أهل العلم وقال ابن القيم في حديث هذا المتقدم تضمنت هذه الفتوى أورا أحدها أن نفقة الزوجة غير مقدرة بل بالمعروف اتنى تقديرها وإن لم يكن تقديرها معروفا في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا العصاة ولا التابعين ولا تابعيهم الثاني أن نفقة الزوجة من جنس نفقة الولد كلاهما بالمعروف الثالث أنفراد الأب بنفقة أولاده الرابع أن الزوج والأب إذا لم يذل النفقة الواجبة عليه فللزوجة والأولاد أن يأخذوا قدر كفايتهم بالمعروف الخامس أن المرأة إذا قدرت على أخذ كفايتها من مال زوجها لم يكن لها إلى الفسخ سبيل السادس أن ما لم يقدره الله تعالى ورسوله من الحقوق الواجبة فالمرجع فيه إلى العرف السابع أن من منع الواجب عليه وكان سبب ثبوته ظاهرا فلم يستحقه أن يأخذ به إذا قدر عليه كما أتى به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لهذا انتهى حاصله أقول هذا يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والأشخاص فنفقة زمن الخصب المعروف فيها غير المعروف في زمن الجلب ونفقة أهل البوادي المعروف فيها ما هو الغالب عندهم وهو غير المعروف من نفقة أهل المدن وكذلك المعروف من نفقة الأغنياء على اختلاف طبقاتهم غير المعروف من نفقة الفقراء والمعروف من نفقة أهل الرياسات والشرف غير المعروف من نفقة أهل الوظائف فليس المعروف المشار إليه في الحديث هو شيء متحد بل يختلف باختلاف الاعتبار وقد أوضحت المقام في كتابي دليل الطالب فراجع وقال الماتن رحمه الله في الفتح الرباني في جواب سؤال في القرض للزوجة ونحوها ما لفظه قد اختلفت المذاهب في تقدير النفقة الواجبة بمقدار معيذ وعدم التقدير فذهب جماعة من أهل العلم وهم الجمهور إلى أنه لا تقدير للنفقة إلا بالـ كفاية وقد اختلفت الرواية عن الفقهاء فقال الشافعي على المسكين والتسكيب مدو على الموسر مدان وعلى الموسر طمد ونصف وقال أبو حنيفة على الموسر سبعة دراهم إلى عمانية في الشهر وعلى المعسر أربعة دراهم إلى خمسة قال بعض أصحابه هذا التقدير في وقت رخس الطعام وأما في غيره فيعتبر بالكفاية انتهى والحق ما ذهب إليه القائلون بعدم التقدير لاختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والأشخاص فانه لا ريب أن بعض الأزمنة قد يكون قد يكون ادعى الطعام من بعض وكذلك الأمكنة فان بعضها قد يتأدا أهل أن يأكلوا في اليوم مرتين وفي بعضهم ثلاثا وفي بعضها أربعا وكذلك الأحوال فان حالة الجلب تكون مستدعية لمقدار من الطعام أكثر من المقدار الذي تستدعيه حالة الخصب وكذلك الأشخاص فان بعضهم قد يأكل الصاع فما فوقه وبعضهم قد يأكل نصف صاع

وبعضهم دون ذلك وهذا الاختلاف معلوم بالاستقراء التام ومع العلم بالاختلاف يكون التقدير على طريقة واحدة ظاهرا وحيثا ثم انه لم يثبت في هذه الشريعة المطهرة التقدير بمقدار معين قط بل كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يحصل على الكفاية مفيدا لذلك بالمعروف كما في حديث عائشة عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي واحمد بن حنبل وغيرهم ان هذا قال يا رسول الله ان أباسه فيمان رجل شهيج وليس يعطيني ما يكفيني وولدي الا ما أخذت منه وهو لا يعلم فقال خذي ما يكفينك وولدي بالمعروف فهذا الحديث الصحيح فيه الاحالة على الكفاية مع التقييد بالمعروف والمراد به الشيء الذي يعرف وهو خلاف الشيء الذي ينكر وليس هذا المعروف الذي أرشد اليه الحديث شيئا معينا ولا المتعارف بين أهل جهة معينة بل هو في كل جهة باعتبار ما هو الغالب على أهلها المتعارف بينهم مثلا أهل صنعاء المتعارف بينهم الا انهم يمتنعون على أنفسهم وأقاربهم الحنطة والشعير والذرة ويعتادون الادام سمناء والحنافلا يحل ان يجعل طعام من تجب نفقته من طعام غير الثلاثة الاجناس المتقدمة كاللحم والبقول والامن الشعير والذرة فقط ولا بدون ادم ولا بادام غير المعتاد كالزيت والتليينة ونحو ذلك فان ذلك جميعه وان كان يصدق عليه لفظ الكفاية لانه لا يصدق عليه معنى المعروف والعمل بالمطلق واهمال قيده لا يحل وأما أهل البوادي المتصلة بصنعاء والقرية منها بقدر يريد ودونه وفوقه فالمعروف عندهم هو الكفاية من أى طعام كان من غير سمن ولا لحم الا في أندر الاحوال بل يكتفون تارة بالتليينة وتارة بما يقوم مقامها فالمتوجه شرعا على من وجبت عليه النفقة ان يدفع الى من كان في مثل صنعاء ما هو المعروف لديهم مما قدمنا والى من كان في البوادي ما قدمنا ما هو المعروف لديهم ويعتبر في كل محل بعرف أهل ولا يحل العدول عنه الامع التراضي وكذلك الخاكم يجب عليه مراعاة المعروف بحسب الزمنية والامكنة والاحوال والاشخاص مع ملاحظة حال الزوج في اليسار والاعسار لان الله تعالى يقول على الموسع قدره وعلى المقتر قدره واذنقررت ان الحق عدم جواز تقدير الطعام بمقدار معين فكذلك لا يجوز تقدير الادام بمقدار معين بل المعتبر الكفاية بالمعروف وقد حكى صاحب العصر انه قد قدر في اليوم أو قسيمان دهنان الموسر ومن المعسر أوقية ومن المتوسط أوقية ونصف وفي شرح الارشاد انه يعتبر في الادام تقدير القاضي باجتهاده عند التنازع فيقدر في المدين الادام ما يكفيه ويقدر على الموسر نصف ذلك وعلى المتوسط بينهما ويعتبر في اللحم عادة البلد للموسرين والمتوسطين كغيرهم قال الرافي وقد غلب الفاكهة في أوقاتها فوجب ثم قال وانما يجب ما ذكر لزوجه ان لم نوا كله حال كونها رشيده فان واكتفه رشيده سقطت نفقتها ثم ذكر كلاما طويلا وأقول المرجع ما هو معروف عند أهل البلد في الادام جنسا ونوعا وقد را وكذا في الفاكهة لا يحل الاخلال بشئ مما يتعارفون به ان قدر من تجب عليه النفقة على ذلك وكذلك ما يعتاد من التوسعة في الاعياد ونحوها ويدخل في ذلك مثل القهوة والسيط وبالجملة فقد أرشد الشارع الى ما هو معروف من الكفاية وليس بعده هذا الكلام الجامع المقيد بشئ من البيان وأما ما أجاب به عن الحديث بعض من لم يقرن بعلم الادلة ولم يتدرب بمسالك الاجتهاد من انه لم يكن منه صلى الله

تعالى عليه وآله وسلم على طريقة الحكم بل على طريقة الائتلاف هذه مقالة كبيرة وبعد عن الحقيقة لأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يفتي إلا بما هو حق وشرع وقد تقرر أن السنة اقواله وافعاله وتقريراته لا مجرد احكامه فقط التي تكون بعد الخصومة وحضور المتخاصمين ولو كانت السنة ليست إلا الاحكام الكائنة على تلك الصفة لم يبق منها حاجة على العباد إلا أقل من عشر معشارها لأن صدور الحكم منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على تلك الصفة انما وقع في قضايا محصورة كفضية الحضرمي والزبير وعبد بن زمعة والمتلاعنين فان قلت ما وجه ما يفعله كثير من القضاة في هذه الازمنة من تقدير النفقة بقدر من الطعام متنوعا قلت هو من تقدير الكفاية بالمعروف لان القدر يكفي غالب الاشخاص شهر الاسمي في مثل صنعاء فيكون للشخص في كل يوم نصف صاع يأتي المجموع في ثلاثين يوما خمسة عشر صاعا وهي قدر ينقص صاعا فهذا فيه ملاحظة للمعروف باعتبار الغالب ولا يمكن اذا انكشف انه لا يكفي بان يكون الشخص كولا فلا يحمل العمل بذلك الغالب لان فيه اهمالا لما أرشد اليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الكفاية وهذا ليس فيه كفاية فالخاصل انه لا بد من ملاحظة أمرين أحدهما الكفاية والثاني كونها بالمعروف فاذا علم مقدار الكفاية كان المرجع في صفتها الى المعروف وهو الغالب في البلد واذ لم يعلم حال الشخص في مقداره ما يكفيه أو وقع الاختلاف بينه وبين من يجب عليه اتفاقه كان القول قول من يدعي ما هو المتعارف به مثلا اذا قال من له النفقة لا يكفي الا قدحان وقال من عليه النفقة قدح كان القول قول من عليه النفقة بكونه مدعي لما هو الغالب في العادة واذ تبين حال من له النفقة وجب الرجوع الى ذلك لما عرفنا من انه لا يحمل الوقوف على مقدار معين على طريق القطع والبت ثم الظاهر من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خذ ما يكفيك وولدك بالمعروف ان ذلك غير محتض مجرّد الطعام والشراب بل يمتد بجميع ما يحتاج اليه فيدخل تحته الفضلات التي قد صارت بالاستقرار عليها ألفة بحيث يحصل الضرر بفراقها أو التضرر أو التبعكدر ويختلف ذلك بالاشخاص والازمنة والامكنة والاحوال ويدخل فيه الادوية ونحوها واليه يشير قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فان هذا انص في نوع من أنواع النفقات ان الواجب على من عليه النفقة رزق من عليه اتفاقه والرزق يشمل ما ذكرناه قال في الاتصار ومذهب الشافعي لا تجب أجرة الحمام وغن الادوية وأجرة الطبيب لان ذلك يراد لحفظ البدن كما لا يجب على المستأجر أجرة اصلاح ما تهم من الدار وقال في الغيث الحجة ان الدوا لحفظ الروح فأشبهه النفقة انتهى قلت هو الحق له دخوله تحت عموم قوله ما يكفيك وتحت قوله رزقهن فان الصيغة الاولى عامة باعتبار لفظها والثانية عامة لانها مصدر مضاف وهي من صيغ العموم واختصاصه ببعض المستحقين للنفقة لا يمنع من الالتحاق وبمجموع ما ذكرناه يقرر لك ان الواجب على من عليه النفقة لمن له النفقة هو ما يكفيه بالمعروف وليس المراد تفويض أمر ذلك الى من له النفقة وانه يأخذ ذلك بنفسه حتى يرد ما أورده السائل من خشية السرف في بعض الاحوال بل المراد تسليم ما يكفي على وجه لا سرف فيه بعد تبين مقدار ما يكفي باخبار الخبيرين أو تجريب المجربين كما سبق وهو معنى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

بالمعروف أى لا بغير المعروف وهو السرف والتقتير ثم إذا كان الرجل لا يسلم ما يجب عليه من
 النفقة جاز لنا الأذن بان له النفقة بان يأخذ ما يكفيه إذا كان من أهل الرشد لا إذا كان من
 أهل السرف والتبذير فإنه لا يجوز لنا تمكينه من مال من علمه النفقة لان الله تعالى يقول
 ولا تؤولوا السفهاء أموالكم بل ورو ما يدل على عدم جواز دفع أموال من لا رشد لهم اليهم
 كما في قوله تعالى فان أنتم منهم رشدوا فادفعوا اليهم أموالهم فجعل الرشد شرطاً لدفع
 أموالهم فكيف يجوز دفع أموال غيرهم اليهم مع عدم الرشد ولكن يجب علينا إذا كان
 من عليه النفقة مقروداً ومن له النفقة ليس بنى رشد أن يجعل الأخذ إلى ولي من لا رشد له أو إلى
 رجل عدل وأما ما ورد في بعض التفاسير من ان المراد بالسفهاء في قوله تعالى ولا تؤولوا
 السفهاء أموالكم تمكين المراء من مال الرجل كما ذكره السائل فذلك انما هو باعتبار ان غالب
 نوع النساء خال عن الرشد والافلاش ان عدم الرشد يوجد في غيرهن كالصبيان والمجانين ومن
 يلحق بهم من البله والمعتوهين وكثير من ينشأ في الحلية وهو في الخصام غير مبين ولا تشك أيضاً
 أن في النساء من لها من الرشد والكمال ما لا يوجد إلا في افراد الرجال ومنهن هندي بنت عتبة
 المذكورة في الحديث فأنها كانت من سرورات نساء قريش المشهورات بحسن العقل وبكمال
 الفطنة كما يعرف ذلك من عرف اخبارها ومحاورتها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 عند مبايعته لها فالخاصل انه لا ملازمة بين القول بوجوب الكفاية في النفقة وبين حضور
 السرف بل الامر كما قد منا واقعاً علم (والمطلقة رجعيًا) لحديث فاطمة بنت قيس انه قال لها
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان زوجها عليها الرجعة أخرجه
 أحمد والنسائي وفي افظ لاحد فاذا لم يكن عليها رجعة فلا نفقة ولا سكنى وفي اسانيد مجالدين
 سعيد وقد توبع وأعل بالوقف ولكن الرفع زيادة مقبولة اذا صح مخرجها أو حسن وقد أثبت
 لها القرآن الكريم السكنى قال الله تعالى يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن
 واحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ويستقمن منهن عن الانحراج
 وجوب النفقة مع السكنى ويؤيده قوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ويدل
 على وجوب النفقة قوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف وقوله تعالى في آخر الآية الأولى
 لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً وهو الرجعة فكان ذلك في الرجعية (لاباتنا) فالبائنة لا نفقة لها
 ولا سكنى لحديث فاطمة بنت قيس عند مسلم وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 في المطلقة ثلاثاً لا نفقة ولا سكنى وفي العصمين وغيرهما عنها انها قالت طلقني زوجي ثلاثاً
 فلم يجعل لي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا نفقة ولا سكنى وقد صح حديثه بالانزع
 وقد أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي انه قال لهما رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم لا نفقة لك الآن تكوني حاملة وقد أنكر عليهما عمر وعائشة هذا الحديث وقال عمر لا تنزل
 كتاب الله وسنة نبي القول امرأة لا تدرى لعلها احتفظت أو نسيت وقد قالت فاطمة حين بلغها
 ذلك بين وبينكم كتاب الله قال الله تعالى فطلقوهن لعدتهن حتى قال لا تدرى لعل الله يحدث
 بعد ذلك أمراً فأى أمر يحدث بعد الثلاث وقد ذهب الى عدم وجوب النفقة والسكنى
 بالبائنة أحمد وسنن وأبو ثور ودود واتباعهم وحكا في البحر عن ابن عباس والحسن

عروض عن المهر والملاصنة لانفقة اهلها ولا سكنى لانها ان كانت كالملققة باتنا كانت مثلها في ذلك
وان كانت كالتوفى عنها زوجها فكذلك ولا ريب ان فروعها أشد من فرقة الملققة باتنا لان
هذه يجوز تكاثرها في حال من الاحوال بخلاف تلك (وتجب على الوالد المؤسر لولده المعسر
والعكس) لحديث هذبت عنبة المتقدم ويؤيده ما تقدم في القطر من وجوبها على الرجل
ومن يموت وأما العكس فلان النفقة هي أقل ما يجب له قوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا
وقوله وبالوالدين احسانا وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنت وما لك لا يك أنخرجه أحد
وأبو داود وابن خزيمة وابن الجارود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث ان
أطيب ما كل الرجل من كسبه وولده من كسبه فكلوا من أموالهم أنخرجه أحد وأهل
السفر وابن حبان والحاكم ويؤيد ذلك حديث عن أبي ريار رسول الله قال أمك قال ثم من قال
أمك قال ثم من قال أباك وهو في العصمين وغيرهما من حديث أبي هريرة قال في المسوي
تجب على الابن نفقة الابوين اذا كان مؤسرا أوهما معسران قال تعالى وبالوالدين احسانا
وقال وصاحبهما في الدنيا معروفا ومن المعلوم انه ليس من الاحضان ولا من المصاحبة
بالمعروف ان يموتاجوعا والولف في أرغد عيش قلت على هذا أهل العلم الا أن الشافعي قال
ان كان واحد منهم قويا سوا يمكنه تمصيل قوته لا تجب نفقته وان كان معسرا أو واجب
سائر الفقهاء تنفقهم عند الاعسار ولم يشترطوا الزمانة وفي اسلام الموقعين وسأله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم من أحق الناس بحسن صحابي قال أمك قال ثم من قال ثم أمك قال ثم من
قال ثم أبوك متفق عليه قال الامام أحمد الطائفة للاب والام ثلاثة ارباع البر (وعلى السيد
لمن يملكه) لحديث أبي هريرة عن عبد مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل الا يطيق وحديث فليطعمه مما
ياكل ويلبسه مما يلبس وهو في العصمين وغيرهما من حديث أبي ذر قلت وذلك انه مشغول
بخدمته عن الاككتساب فوجب ان يكون كفاية عليه وعليه أهل العلم (ولا تجب على
القريب لقريبه الا من باب صلة الرحم) لعدم ورود دليل يخص ذلك بل جاءت أحاديث جملة
الرحم وهي عامة والرحم المحتاج الى نفقة أحق الارحام بالصلة وقد قال تعالى لينفق ذو سعة
من سعة ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاه على الموسع
قدره وعلى المقتر قدره وعند أبي داود ان رجلا سأل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أبر
قال أمك وأباك وأختك وأخاك ومولاك الذي يلي ذلك حق واجب ورحم موصولة أقول
ومن جملة ما يدل على نفقة الاقارب قوله تعالى وبالوالدين احسانا وبني القربى وقوله تعالى
وأت ذا القربى حقه فقد أمر الله سبحانه بالاحسان الى القرابة وآياته حق ولا ريب ان من
كان يتقلب في النعم وفريته قد أضرب الجوع أو العري فهو غير محسن اليه ولا فاعم بحقه
ومن جملة الادلة القرآنية قوله تعالى وعلى الوايت مثل ذلك فان جمهور السلف فسر وهايان
على الرجل الذي يمت ان ينفق على الموروث مثل ما ينفق المولود على والده الولد كافي أول
الاية ومن الادلة على ذلك ما تقدم من رواية أبي داود وهو في العصمين أيضا وأنخرجه التسانی
بضمه وزاد ثم أدناك أدناك وقبسه وأبدأهم تعمل وفي العصمين أيضا بلفظ من أحق الناس

بحسن صحابي يارسول الله قال أمك قال نعم من قال أمك قال نعم من قال
أبوك ثم أدناك أدناك وأخرج به الترمذي وقال ثم الأقرب فالأقرب وفي المسئلة مذاهب
مختلفة قد بسطها صاحب الهدى وغيره وأما ما قيل من أن المراد بمثل هذه الأدلة صلة الرحم
فقد أجيب عن ذلك بأن الله سبحانه سماه حقاً على أنه لو سلم يكن قادحاً للاستدلال فان من
ترك قريبه بغير نفقة ولا كس ووقع حاجته اليه لم يكن واصلاً لرحله لالفة ولا عرفاً ولا شرفاً
ومن أنكر هذا فليضربنا ما هي الصلة التي يختص بها الرحم لأجل كونه وحواً ويمتاز بها عن
الاجنبي فإنه لا يمكنه ان يعين مسقط النفقة الا وكان أولى باسقاط ما عداها فالماصل ان من
وجد ما يكفيه وكان له زيادة يستغنى عنها وجب عليه ان يستغنى على الحواشي من قربائه
ويقدم الأقرب فالأقرب كما دللت عليه الأدلة السالفة وهذا هو معنى الفنى أى الاستغناء عن
فضله تفضل على الكفاية لا ما ذكره الفقهاء من تلك التقديرات التي لا ترجع الى دليل عقل
ولا نقل (ومن وجبت نفقته وجبت كسونه وسكناه) لما يستفاد من الآيات القرآنية
والاحاديث العديدة المتقدم ذكرها

• (باب الرضاع) •

(انما ثبت حكمه بخمس رضعات) الحديث عائشة عن رسول الله وغيره انما قالت كان فيما أنزل
من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخ بخمس رضعات فتوفى رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن ولله حديث طرق ثابتة في الصحيح ولا يخالفه
حديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تحرم المصة ولا المصتان أنخرجه أحمد
ومسلم وأهل السنن وكذلك حديث أم الفضل عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان والمصة والمصتان وفي لفظ لا تحرم الاملاجة
ولا الاملاجتان وأخرج نحوه أحمد والنسائي والترمذي من حديث عبد الله بن الزبير لان غاية
ما في هذه الاحاديث ان المصة والمصتين والرضعة والرضعتين والاملاجة والاملاجتين
لا يحرمن وهذا هو معنى الاحاديث منطوقاً وهو لا يخالف حديث الخمس رضعات لانما تدل
على ان ما دون الخمس لا يحرّم وأما معنى هذه الاحاديث مفهومها وهو انه يحرم ما زاد على
الرضعة والرضعتين فدفوع به حديث الخمس وهي مشقة على زيادة فوجب قبولها والعمل بها
ولا سيما عند قول من يقول ان بناء الفعل على المنكر يفيد التخصيص والرضعة هي ان يأخذ
الحبي الثدي فيفرض منه ثم يستمر على ذلك حتى يتركه باختياره لغير عارض وقد ذهب الى
اعتبار الخمس ابن مسعود وعائشة وعبد الله بن الزبير وعطاء وطاوس وسعيد بن جبيرة وهريرة
ابن الزبير واللب بن ربيعة والشافعي وأحمد وإسحق وابن حزم وجماعة من أهل العلم وقدرى
ذلك عن علي بن أبي طالب وذهب الجمهور الى أن الرضاع الواصل الى الجوف يقتضى التحريم
وان قل قال في المستوي ذهب الشافعي الى انه لا يثبت حكم الرضاع بأقل من خمس رضعات
متفرقات وذهب أكثر الفقهاء منهم مالك وأبو حنيفة الى أن قليل الرضاع وكثيره محرم
وقال بعضهم لا يحرّم أقل من ثلاث رضعات لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تحرم المصة
ولا المصتان ويحكي عن بعضهم ان التحريم لا يقع بأقل من عشر رضعات وهو قول شاذ

والظاهر ان عائشة وحفصة انما كانتا ذهبان الى عشر رضعات تورعا وتنفيا للضاطر لا من جهة حكم الشرع كما ذكرنا في ابن القفل قال البغوي قول عائشة فتوفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهن فيما يقرأ في القرآن أرادته به قرب عهد النسخ من وفاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى كان بعض من لم يبلغه النسخ يقرأ على الرسم الاول لان النسخ لا يتصور بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويجوز بقاؤه معكم مع نسخ التلاوة كالرجم في الزنا حكمه باق مع ارتفاع التلاوة في القرآن أو ان الحكم يثبت بأخبار الاحاد ويجب العمل به والقرآن لا يثبت بأخبار الاحاد فلم يجز كتبه بين الدفتين انتهى وعما في كتابنا افادة الشيخ بمقدار النامخ والنسخ والميرج اليه أقول اعلم ان الاحاديث قد اختلفت في هذه المسئلة اختلافا كثيرا وكذلك اختلف المذهب ونحن نعرفك بما هو الحق الذي يجمع فيه جميع الادلة فنقول أما ما ورد من الرضاع مطلقا من دون تقييد بعدد فالاحاديث الواردة يذكر العدد تقييد تقييده كما هو شأن المطلق والمقيد وقد افاد حديث لا تحرم الحصة والمستان والاملاجة والاملاجان وحديث لا تحرم الرضعة الواحدة ان الرضعة والرضعتين لا تحرمان فلولم يرد الا هذا كانت الثلاث مقتضية لالتحريم ولكنه ثبت في الصحيح عن عائشة انها قالت عشر رضعات معلومات يحرم من ثم قالت خمس رضعات معلومات يحرم من وصرح بان العشر منسوخة بالتحريم وصرح ايضا بانها توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن وليس من شرط القرآن قوازة النقل على ما هو الحق ولو سلم ذلك فالقراءة الاحادية منزلة منزلة اخبار الاحاد ولكن ههنا اشكال وهو ان حديث لا تحرم الحصة والمستان دل على مفهوم العدد على ان الثلاث والاربع يثبت بهما التحريم وحديث الخمس دل بمفهومه على انه سمي لا يحرمان وأقول قد تقر في علم المعاني والبيان ان الاخبار بالفعل المضارع يقيده الحصر وصرح بذلك الزمخشري في الكشاف ولا سيما اذا بني الفعل على المنكر كما هو مقرر في مواطنه فيكون قد انضم الى مفهوم العدد في الخمس مفهوم الحصر فلا يثبت التحريم بدونها ويؤيد ذلك ما ورد في بعض الفاظ حديث سهلة بنت سهيل انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ارضي سألما خمس رضعات تحرم عليه وهذا التركيب في قوة ان ترضعيه خمساً تحرم عليه فانضم الى مفهوم العدد والحصر مفهوم الشرط وكما اتصل هذه الادلة لتقييد مطلق القرآن صلح ايضا لتقييد حديث الرضاع ما أثبت اللعم وأنشر العظم وحديث الرضاعة من الجماعة هذا على فرض أن الرضعة والرضعتين تثبت اللعم فيكون المراد ان مقتضى التحريم من الرضاع الذي يثبت اللعم والذي في زمن الجماعة هو ما كان على صفة مخصوصة وهي خمس رضعات هذا تقرير الاستدلال على وجه يجتمع فيه الادلة وأما الجواب عن الوجوه التي ذكرناها في دفع ما ذكرناه من الادلة فقد بسطه الماتن رحمه الله في وبل الغمام حاشية شفاء الايام فمن شاء الاطلاع على ذلك فليراجعه (مع يتقن وجود الابن) لانه سبب ثبوت حكم الرضاع فلولم يكن وجوده معلوما وارتضاع الصبي منه معلوما لم يكن لاثبات حكم الرضاع وجه مستوخ قال في الحجة البالغة يعتبر في الارضاع شيان أحدهما القدر الذي يتحقق به هذا المعنى فكان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نضمن بخمس

معاومات والثاني ان يكون الرضاع في أول قيام الهيكل وتشيع صوية الوهلو الا فهو هذا
 جزاء سائر الاخذية الكائنة بعد التشيع وقيام الهيكل كالتأنيب يا كل الخبز انتمسى (وكون
 الرضيع قبل القطام) لحديث أم سلمة عند الترمذي وصححه والحاكم وصححه أيضا قال قال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يحرم من الرضاع الا ما فتق الامعالي النذري وكان
 قبل القطام وأخرج سعيد بن منصور والدارقطني والبيهقي وابن عدي من حديث ابن عباس
 قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا رضاع الا ما كان في الحولين وقد صح
 البيهقي وقعه ورويه ابن عدي وابن كثير وأخرج أبو داود الطيالسي من حديث جابر عن
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد احتلام وقد قال
 المنذري انه لا يثبت وفي الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت لما دخل على رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعندي رجل فقال من هذا قلت أختي من الرضاعة قال يا عائشة
 انظر من اخوانك كن فانما الرضاعة من الجماعة (وبحرمه ما يحرم بالثوب) قد تقدم
 الاستدلال عليه فحين يحرم ذكاه من كتاب النكاح من أم وأخت وغيرهما (ويقبل قول
 الرضعة) لما أخرجه البخاري وغيره من حديث عتبة بن الحرث انه تزوج أم يحيى بنت أبي اهاب
 لخميت أمة سوداء فقالت قد أَرْضَعْتُكِ جَالِ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
 فَأَعْرَضَ عَنِّي قَالَ فَتَضَيَّبْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُفٍّ وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا أَرْضَعَتْكِ كَفَنَاءَ وَفِي لَفْظٍ
 دُعَاهَا عِنْدَكَ وَهُوَ فِي الصَّحِيحِ وَفِي لَفْظٍ آخَرَ كَيْفَ وَقَدْ قَبِلَ فَقَارَقَهَا عَقِبَةً وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ
 عثمان وابن عباس والزهري والحسن وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وأبو عبد الله وروى
 عن مالك وأما دفع الحجة بانها شهدت على تقرير فعلها فهذه قاعدة فقهية لم يرد بها كتاب الله
 ولا سنة رسوله وهذا الحديث أول حجة يطولها فكيف يكون الامر بالعكس وحسبنا الله ونعم
 الوكيل (ويجوز رضاع الكبير ولو كان ذالحمية لتجوز النظر) لحديث زينب بنت أم سلمة
 قالت قالت أم سلمة لعائشة اني قد دخل عليك هذا الغلام الا يفع الذي ما أحب ان يدخل علي
 فقالت عائشة مالك في رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اسوة حسنة وقالت ان امرأة
 أبي حذيفة جاءت يا رسول الله ان ما لم يدخل علي وهو رجل وفي نفس أبي حذيفة منه فقال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ أَخْرَجَهُمْ وَغَيْرُهُمْ
 أَخْرَجَ لُحُوءَ الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَيْضًا وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنَ الصَّحَابَةِ أَهْمَاءُ
 الْمُؤْمِنِينَ وَسَمَةَ بِنْتُ سَهْلٍ وَزَيْنَبُ بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ وَرَوَاهُ مِنَ التَّابِعِينَ جَاعَةٌ كَثِيرَةٌ ثُمَّ رَوَاهُ عَنْهُمْ
 الْجَمْعُ وَلَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ عَلِيٌّ وَعَائِشَةُ وَمَعْرُوفُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ وَابْنُ سَعْدٍ
 وَابْنُ عَسَاكِرٍ وَدَاوُدُ الطَّاهِرِيُّ وَابْنُ حُرَيْمٍ وَهُوَ الْحَقُّ وَذَهَبَ الْجَمْعُ وَرَأَى خِلَافَ ذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ
 أَخَذْتُ طَائِفَةً مِنَ السَّانِبِينَ فِي هَذِهِ الْقَتْوَى مِنْهُمْ عَائِشَةُ وَلَمْ يَأْخُذْ بِهَا كَثَرًا عَلَى الْعِلْمِ وَقَدْ بَوَّاهُ لَهَا
 أَحَادِيثُ تَوْقِيتِ الرِّضَاعِ الْمُرْمِيَّ بِهَا قَبْلَ الْفَطَامِ وَالصَّغِيرُ وَالْحَوْلِيُّ لَوْ جَوَّهَ أَحَدُهَا كَثَرَتِهَا
 وَافْتِرَادُ حَدِيثِ سَالِمِ التَّمَامِيِّ أَنَّ جَمِيعَ أَنْفَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ سَوِيٌّ عَائِشَةُ
 فِي شِقِّ الْمَنَسَعِ الثَّلَاثَةِ أَحْوَطُ الرَّابِعِ أَنَّ رِضَاعَ الْكَبِيرِ لَا يَثْبُتُ لَهَا وَلَا يَشْرَعُ لَهَا
 فَلَا يَحْتَمِلُ بِهِ الْبَعْضِيَّةُ الَّتِي هِيَ سَبَبُ التَّحْرِيمِ الْخَامِسُ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا كَانَ مَحْتَصَبًا بِسَالِمِ

وحده ولهذا المسمى ذلك الا في قسمة السادس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
دخل على عائشة وعنده رجل فامهنا فاستند ذلك عليه وغضب فقالت انه اخ من الرضاة
فقال انظرون من اخوانكم من الرضاة فاتيها الرضاة من الجماعة فتفق عليه والمفظ لمسلم
وفي قصة سالم بن مسكان وهو ان هذا كان موضع حاجة فان سالما كان قد تبناه أبو حذيفة ورباه
ولم يكن له منه ومن الدخول على أهله بقفا فادعت الحاجة الى مثل ذلك فاقول به عما يسوغ
فيه الاجتهاد ولعل هذا المسالك أقوى المسالك واليه كان شيخنا يرجع والله تعالى أعلم انتهى
أقول الحاصل ان الحديث المتقدم صحيح وقد رواه الجهم الفقير عن الجهم الفقير سلفا عن خلف
ولم يقدح فيه من رجال هذا الشأن أحد ونما فاهم من يخالفه انه ربما كان منسوخا وبجواب
بأنه لو كان منسوخا لوقع الاحتجاج على عائشة بذلك ولم نقل انه قال قائل به مع اشتداد الخلاف
بين الصحابة وأما الاحاديث الواردة بأنه لا رضاع الا في الحولين وقبل القطام فمع كونها فيها
مقالا معارضة بينها وبين رضاع سالم لانها عامة وهذا خاص والخاص مقدم على العام ولكنه
يختص بمن عرض له من الحاجة الى ارضاع الكبير ما عرض لابي حذيفة وزوجته سميلة فان
سالم لما كان لهما كالابن وكان في البيت الذي هما فيه وفي الاحتجاج بمسند علي بن حمزة
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الرضاع على تلك الصفة فيكون رخصة لمن كان كذلك وهذا
لا يعمم عنه قال في المسوي يجب احياء المولود بالارضاع حولين كاملين الا اذا اجتمع رأى
الوالدين عن تشاور ومنهما على ان القطام لا يضره حينئذ يجوز القطام قبل الحولين والمرضع
يجوز ان تكون الوالدة أو الظفر المسترضعة فان لم تيسر المسترضعة أو لم يقدر الوالد على
استئجارها تمت الوالدة فان أرضعت الوالدة فليس لها الا النفقة والكسوة بالمعروف بما
كان بسبب الزوجية وان أرضعت الظفر فلها أجرها قال تعالى والوالدان يرضعن أولادهن
حولين كاملين ان أراد ان يتم الرضاة وعلى المولودة رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف
نفس الاوسعها الا تضار والدة مولودها ولا مولودها بولده وعلى الوارث مثل ذلك فان اراد انفصالا
عن تراب منهنما وتشاور فلا جناح عليهما وان أردتم ان تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم
اذا سلمتم ما آتيتكم بالمعروف واتقوا الله قلت الظاهر ان الوالدات ثم المطلقات وغيرهما وقبل
تخصص المطلقات لان سياق الآية في قصة المطلقات أقول وحينئذ يؤخذ حكم غير المطلقات
بالاولى وقوله على المولودة يدل على ان الوالدة بما امت زوجة أو معتبة لا تستحق الاجر وعليه
أبو حنيفة وقوله على الوارث مثل ذلك المراد منه واث الاب وهو المسمى أي مؤن المرضعة
من ماله اذا مات الاب قوله فان اراد انفصالا يعني قبل الحولين قوله ان تسترضعوا أي
المرضع أولادكم أي تأخذوا مرضع لا ولادكم قوله ما آتيتكم أي ما أردتم ابتناء كقوله تعالى
اذ أنتم الى الصلاة انتهى

• (باب الحضانة) •

(الاولى بالطفل أمه مالم تنكح) الحديث محمد بن عمرو وان امرأة قالت يا رسول الله ان اخي
هذا كان يهملني بهاء ويهملني بهاء فاقول له ما يرضعني فقال أنت أحق به
مالم تنكحي أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وصححه ووافقه الشيعة لاجتماع على ان الام

أولى بالطفل من الأب وحكى ابن المنذر الإجماع على أن حقها يطل بالنكاح وقد روى عن عثمان أنه لا يطل بالنكاح واليه ذهب الحسن البصري وابن حزم واحتجوا ببقاء ابن أم سلمة في كفالها بعد أن تزوجت بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويحاج من ذلك بأن مجرد البقاء مع عدم المنازع لا يوجب له لاحتمال أنه لم يبق له قريب غيرها واحتجوا أيضا بما ساقى في حديث ابنة حزة فإن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بأن الحق لخالها وكانت تحت جعفر بن أبي طالب وقد قال الخالة بمنزلة الأم ويحاج من هذا بأنه لا يدفع النص الوارد في الأم ويمكن أن يقال إن هذا لا يكون دليلا على ما ذهب إليه الخنفية من أن النكاح إذا كان لمن هو رحم له فهو لا يطل به الحق ويكون حديث ابنة حزة مقيدا لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما لم تنكحني (ثم الخالة) أولى بعد الأم عن عداها لحديث البراء بن عازب في الصبي وغيرهما أن ابنة حزة اختصم فيها على جعفر وزيد فقال علي أنا أحق بها هي ابنة عمي وقال جعفر بنت عمي وخالتها فتقضى وقال زيد ابنة أخي فتقضى بها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم نخالها وقال الخالة بمنزلة الأم والمراد بقول زيد ابنة أخي أن حزة قد كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخي بينهما ووجه الاستدلال بهذا الحديث أنه قد ثبت بالإجماع أن الأم أقدم الخواص فتقضى التشبيه أن تكون الخالة أقدم من غيرها من غير فرق بين الأب وغيره وقد قيل إن الأب أقدم منها إجماعا وليس ذلك بصحيح والخلاف معروف والحديث يوجب من خاله قال في المسوى إذا فارق الرجل امرأته وبينهما ولد صغير فالأم وأم الأم أولى بالحضنة من الأب لرواية مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت القاسم بن محمد يقول كانت عند عمر بن الخطاب امرأة من الأنصار ولدت له عاصم بن عمر ثم أنه فارقها فجاء عمر بن الخطاب قباه فوجد ابنه عاصم يلعب بقناء المسجد فأخذ بعضه فوضعه بين يديه على الدابة فادرسته جدة القلام فنازعته إياه حتى أتيا بابكر الصديق فقال عمر ابني وقالت المرأة ابني فقال أبو بكر دخل بينها وبينه قال فارجعه عمر الكلام (ثم الأب) وإن لم يرد بذلك دليل يخصه لكنه قد استفيد من مثل قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للام أنت أحق به ما لم تنكحني فإن هذا يدل على ثبوت أصل الحق للأب بعد الأم ومن هو بمنزلة أمها هي الخالة وكذلك إثبات الصغير بينه وبين الأم في الكفالة فإنه يفيد إثبات حق له في الجلالة وقال في المسوى روى الشافعي بإسناده عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خير غلامين أييه وأمه ثم طبق بين الحديث والآثر بأن المولود إذا كان دون سبع سنين فالأم أولى به وإذا بلغ سبع سنين وعقل وعقل مثله خير بين الأبوين سواء كان ذكرا أو أنثى فاجب ما اختاره يكون عنده وأخذ هذا النوع من التطبيق من قضاء علي رضي الله تعالى عنه فإنه خير صبي كان ابن سبع سنين أو ثمان سنين بين الأم والألم وقال لا خير الصغير منه وهذا أيضا لو قد بلغ مبلغ هذا نظيره وقال أبو حنيفة الأم أحق بالقلام حتى يأكل ويلبس وخدموا بالحرية حتى يخبض ثم بعد ذلك الأب أحق بهما أقول الحق أن الحضنة للام ثم للخالة للدليل الذي قدمنا ولا حضنة للأب ولا غيره من الرجال والنساء إلا بعد بلوغ الصبي سن التمييز فإن بلغ إليه ثبت نصيبه بين الأم والأب وإذا عدا ما كان أمره إلى أوليائه أن وجدوا والا كان إلى قرابته الذين ليسوا

بأولياءه ويقدم الأقرب فالأقرب وليس كذلك ليس هذا الدليل اقتضى ذلك بل لأن حضانة
 الصبي وكفالة أمه لا بد منه والقراءة أولى به من الجانبين لا ريب وبعض القراءة أولى من
 بعض فاحتكم به بعد عدم من وردت النصوص بثبوت حضنته هو الأولياء لكون ولاية النظر
 في مصالحه إليهم ومع عدمهم تكون حضنته إلى الأقرب فالأقرب هذا ما يقتضيه النظر
 الصحيح ومن رام الوقوف على جميع العلل التي حللها المختلفون في التقديم والتأخير في باب
 الحضانة فعليه بالهدى لا بالقيم ولكنه لم يرجع لدى الاما ذكرته ههنا وذكره الماتن
 وقد يقال أن حديث أنت أحق به ما تنسكه يثبت أصل الحق في الحضانة للأب
 بعد الأم ومن هو بمنزلة ما وهي الحالة فتكون أمه الحضانة الأم ثم الحالة ثم الأب
 (ثم يعين الحاكم من القرابة من رأى فيه صلاحا) لأنه إذا عدت الأم والحالة والأب فالصبي
 محتاج إلى من يحضنه بالضرورة والقراءة أشق به فيعين الحاكم من يقوم به منهم من يرى فيه
 صلاحا للصبي وقد أخرج عبد الرزاق عن عكرمة قال أن امرأة عرين الخطاب خاصمت إلى
 أبي بكر في ولدها فقال أبو بكر هي أعطف وألطف وأرحم وأحق وأولى به ما لم
 تتزوج فهذه الأوصاف تفيد أن أبا بكر جعل العلة العطف والطف والرحمة والحنو (وبعد
 بلوغ سن الاستقلال يغير النبي بيزا إليه وأمه) لحديث أبي هريرة عن أم عبد الله بن
 وصحبه الترمذي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم خير غلامين إليه وأمه وفي لفظ أن
 امرأة جاءت فقالت يا رسول الله ان زوجي يريد أن يذهب بابي وقد سقاني من ثبري عتبة وقد
 نفعتي فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استمعا عليه قال زوجها من يحاقي في
 ولدي فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا أبوك وهذه أمك فخذ يد أيهما شئت فخذ
 يد أمه فانطلقت به أخرجه أهل السنن وابن أبي شيبة وصححه الترمذي وابن حبان وابن
 القطان وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني من حديث عبد الحميد بن
 جعفر الانصاري عن جده أن جده أسلم وأبنت أمه أنه أن تسلم لجأ ما بين صغيره لم يبلغ قال
 فذهب إلى أبيه قال ابن القيم الحضانة قضى فيها خمس قضايا أحداها قضى بآبنة جرت طالتها
 وكانت تحت جعفر بن أبي طالب وقال الحالة بمنزلة الأم فتضمن هذا القضاء أن الحالة قائمة مقام
 الأم في الاستحقاق وان تزوجها لا يسقط حضنتها إذا كانت جارية القضية الثانية ان رجلا
 جاء ما بين له صغير لم يبلغ فاختم فيه هو وأمه ولم يسلم فأجلس رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم الأب ههنا وأجلس الأم ههنا ثم خير الصبي وقال اللهم اهده فذهب إلى أمه ذكره أحمد
 القضية الثالثة ان رافع بن سنان أسلم وأبنت أمه أنه أن تسلم فأتت النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم وقالت ابني فأمم أو شيبه وقال رافع ابني فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم أقعد فاحية وقال لها أقعدى فاحية فاقعد الصبية بينهما ثم قال ادعوا هاتين إلى أمهما
 فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم اهدا هاتين إلى أبيهما فآخذها ذكره أحمد
 القضية الرابعة جاءت امرأة فقالت ان زوجي يريد أن يذهب بابي الخ ذكره أبو داود القضية
 الخامسة جاءت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امرأة فقالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني

وعاء الخ ذكره أبو داود فعلى هذه القضايا الخمس تدور الحضانة وبالله التوفيق (فإن لم يوجد)
منه في ذلك حق بنص الشرع (أو كفه من كان له في كفالة مصلحة) لكونه محتاجا إلى ذلك
فكانت المصلحة معتبرة في بده كما اعتبرت في ماله وقد دلت على ذلك الأدلة الواردة في أموال
اليتامى من الكتاب والسنة

• (كتاب البيع) •

(المعتبر فيه مجرد التراضي) وحقيقة التراضي لا يعلمها إلا الله تعالى والمراد ههنا أمارته
كالإيجاب والقبول وكالتماطلي عند القائل به وعلى هذا أهل العلم (ولو بإشارة) ويعتقد بالكتابة
(من قادر على النطق) لكونه لم يرد ما يدل على ما اعتبره بعض أهل العلم من ألقاظ مخصوصة
وإنه لا يجوز البيع بغيرها ولا يقيدهم ما ورد في الروايات من نحو بيعت منك وبيعتك فاما لا تكرر أن
البيع يصح بذلك وإنما النزاع في كونه لا يصح إلا به أو لم يرد في ذلك شيء وقد قال الله تعالى تجارة
عن تراض فدل ذلك على أن مجرد التراضي هو المناط ولا بد من الدلالة عليه بلفظ أو إشارة أو
كتابة بأي لفظ وقع وعلى أي صفة كان وبأي إشارة مقيدة حصل وقال صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم لا يجعل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه فإذا وجدت طيبة النفس مع التراضي فلا يعتبر
غير ذلك أقول هذا غايته بما يستفاد من الأدلة أعني أن المعتبر في البيع هو مجرد التراضي والمشعر
بالرضا لا ينصرف فيما ذكره من الألفاظ مخصوصة المقيدة بقبول ما أشعر بالرضا ولو بكتابة
أو إشارة أو معاطات من دون لفظ ولا ما في معناه فإن البيع عند وجود المشعر بمطلق الرضا
يصح وعلى مذهبي الاختصاص الدليل ولا ينفعه في المقام مثل حديث إذا بيعت وحكاية
مبايعته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للأعرابي وما أشبه ذلك لا نالنا من إشعار لفظ بيع
ونحوه بالرضا وإنما منع دعوى التخصيص ببعض الأفراد التي لا تستفاد إلا من صيغ مخصوصة
ون ههنا يلوح لك أن قولهم لا رباني المعاطاة باطل وهكذا أخوانه والحاصل أن الموجد في
الكتاب والسنة بعد ذكر مطلق البيع لا يقيد الرضا والأمور المشعرة به أعم من الألفاظ التي
اصطلح عليها الفقهاء فيندرج تحت الرضا كل ما دل عليه ولو بإشارة من قادر وكفاية من حاضر
(ولا يجوز بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام) لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما أنه سمع النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام (والكلب
والسنور) لما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي مسعود قال نهى رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب وفيها أيضا من حديث أبي بصير أنه سمع رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم يقول إن الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكلب
والسنور وأخرج الترمذي بإسناد رجليه ثقات قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم عن ثمن الكلب إلا كلب صيد قال في المسوى اختلافوا في بيع الكلب فقال
الشافعي حرام وقال أبو حنيفة جائز ويضمن من تلقه (والدم) لحديث أبي بصير في
الصحيحين قال إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حرم عن الدم (وعصب الفحل)
وهو ماء الفحل يحسب كرهه مناجبه لينزى به لما أخرجه البخاري من حديث ابن عمر أن النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن ثمن عصب الفحل ومنه في صحيح مسلم من حديث جابر

وفي الباب أحاديث ورخص في الكرامة وهي ما يعطى على عيب المتحل من غير شرط نفي عليه كذا في الحجة البالغة (وكل حرام) لما في العصيين وغيرهم من حديث جابر قيل يا رسول الله أرايت شعوم الميتة تطلب بها السفن وتدهن بها الجلود ويستمتع بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال قاتل الله اليهود ان الله لما حرم شعومها جعلوه ثم باعوه وأكلوا ثمنه وأخرج أحمد وأبو داود من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لعن الله اليهود حرمت عليهم الشعوم فباعوها وأكلوا ثمنها وان الله اذا حرم على قوم أكل نقي حرم ما يم منه قال ابن القيم في الاصلاح وفي قوله حرام قولان أحدهما ان هذه الافعال حرام والثاني ان البيع حرام وان كان المشتري يشتره لذلك والقولان مبنيان على أن السؤال هل وقع عن البيع لهذا الاتساع المذكور وعن الاتساع المذكور والاول اختاره شيخنا وهو الاظهر لانه لم يخبرهم أولا عن تحريم هذا الاتساع حتى يذكروا له حاجتهم اليه وانما أخبرهم عن تحريم البيع فأنخبروه أنهم يتاعونه لهذا الاتساع فلم يرض لهم في البيع ولم ينههم عن الاتساع المذكور ولا تلازم بين جواز البيع وحل المنفعة والله تعالى أعلم انتهى قلت والاقرب الى السنة ما ذهب اليه الماتن (وفضل الماء) لحديث اياس بن عبد الله ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع فضل الماء رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه وقال القشيري هو على شرط الشيخين ولحديث جابر عند مسلم وأحمد وابن ماجه بنحوه وقد ورد مقيد في العصيين من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ لا يمنع فضل الماء ليعمن به فضل الكلال وفي لفظ لا يباع فضل الماء ليعمن به الكلال وهو في مسلم (وما فيه غرر) وهو استتار عاقبة الشيء وتردده بين جهتين محتملتين كببيع الطير في الهواء والسكك في الماء الحديث أبي هريرة عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الغرر وأخرج أحمد من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تشتروا السكك في الماء فانه غرر وفي اسناده يزيد بن أبي زياد وقد رجع البيهقي وقفه ولكنه داخل في بيع الغرر قال في المستوفى قال مالك ومن الغرر والخاطرة ان يسمد الرجل قد ضلت دابته أو أبق غنلا منه وعين ثمن ذلك خمسة دنانير فيقول رجل أنا أخذته منك بعشرين دينارا فان وجدته المبتاع ذهب من البائع ثلثون دينارا وان لم يجده ذهب البائع من المبتاع بعشرين دينارا قال مالك وفي ذلك ايضا عيب آخر ان تلك الضالة ان وجدت لم يدر زادت أم نقصت أم ما حدث بها من العيوب وهذا أعظم المخاطرة قال مالك والامر عندنا ان من المخاطرة والغرر ان يبيع ما في بطون الاثان من النساء والدواب لانه لا يدرى يخرج أم لا يخرج فان خرج لم يدرى يكون حسنا أم قبيحا أم تاما أم ناقصا أم ذكرا أم أنثى وذلك كله يتفاضل ان كان على كذا فحقته كذا وان كذا فحقته كذا انتهى (وحبل الحبلة) لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن ذلك كافي مسلم وغيره من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع حبل الحبلة أخرجه مالك وفي العصيين كان أهل الجاهلية يتاعون لحوم الجوزور الى جبل الحبلة وحبل الحبلة ان تنزع النساقة ما في بطنها ثم فصل التي تبت فيها هم عن ذلك وقد قيل انه يبيع ولد النساقة الحامل في الحال وقيل يبيع ولدولها كافي الرواية وقد ورد النهي عن شراء ما في

بطون الانعام كالحديث أبي سعيد عند أحمد وابن ماجه والزياد والدارقطني وفي استناده
 شهر بن حوشب وفيه ضعف وروى مالك عن سعيد بن مسيب أنه قال لا ربا في الحيوان وإنما
 نهى من الحيوان عن ثلاثة عن المضامين والملاقيع وحبل الحبلة فإضا من مافي بطون أنث
 الابل والملاقيع مافي ظهور الجبال قلت وعليه أهل العلم قال محمد هذه البيوع كلها مكروهة
 ولا يفتي مباشرتها لأنها رعدنا وفي المنهاج نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 عن حبل الحبلة وهو نتاج النتاج بأن يبيع نتاج النتاج أو يفتي إلى نتاج النتاج وعن الملاقيع
 وهي مافي البطون والمضامين وهي مافي أصلاب الفحول (والمناذلة) أن يفتي الرجل إلى الرجل
 ثوبه ويفتي الآخر إليه ثوبه على غير تامل ويقول كل واحد منهما هذا فلهذا الذي نهى
 عنه (والملازمة) أن يلبس الرجل الثوب ولا يفتيه ولا يفتي ثوبه أو يفتيه لئلا يعلم مافي
 الحديث أبي سعيد في الصحيحين قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الملازمة
 والمناذلة في البيوع وأخرج نحوه مالك في الموطأ من حديث أبي هريرة ونسره سما عاتق
 ولفظ الماتن الملازمة لمس ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يفتيه ولا يفتيه أن يفتي
 الرجل إلى الرجل بثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراص كذا في الرواية وفي الباب
 عن أنس عند البخاري قلت وعليه أهل العلم قال الهذلي والبطالان فيه عدم الرؤية أو
 عدم الصيغة أو الشرط الفاسد أي لا خيار له إذا رآه كذا في المـوى (ومافي الضرع والعبد
 الآتي والمفانم حتى تقسم والفرح حتى يطلع والصوف في الظهر والسمن في اللبن) الحديث أبي
 سعيد المتقدم في النهي عن شراء مافي بطون الانعام فإن فيه النهي عن بيع مافي ضروعها
 وعن شراء العبد الآتي وعن شراء المفانم حتى تقسم وقد ورد النهي عن بيع المفانم حتى
 تقسم من حديث ابن عباس عند الترمذي ومن حديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وقد
 ورد النهي عن بيع الفرح حتى يطلع والصوف على الظهر واللبن في الضرع والسمن في اللبن من
 حديث ابن عباس أيضا عند الدارقطني والبيهقي وفي استناده عمر بن قزوخ وقد وثقه يحيى بن
 معين وغيره وأحاديث النهي عن بيع الفرث ثمنه من عضد جميع مافي هذه الروايات لأن الفرث
 يصدق على جميع هذه الصور وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث ابن عمر أن النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يرد ومنه سلاحها نهى البائع والمبتاع
 وأخرج نحوه مسلم من حديث أبي هريرة وفي الصحيحين من حديث أنس نحوه قال مالك الأمر
 عندنا في بيع البطيخ والقثا والخربز والجزران يبعه إذا بدا صلاحه حلال جائز ثم يكون
 المشتري ما يفت حتى يتقطع ثمره ويهلك وليس في ذلك وقت موقت وذلك أن وقته معروف
 وربما دخلته العاهة ففقطت ثمرته قبل أن ياتي ذلك الوقت فإذا دخلته العاهة بجائحة تبلغ
 الثلث فصاعدا كان ذلك موضوعا عن النهي ابتاعه (والمحاقلة) بيع الزرع بكيل من الطعام
 معلوم قال مالك المحاقلة كراه الأرض بالحنطة وقال في المسوى المحاقلة بيع الزرع بعد اشتداد
 الحب تقيا (والمزانية) بيع ثمر التخل بأوساق من القر وقال مالك المزانية اشتراء القر بالقر
 في دوس التخل وقال في المسوى المزانية بيع القر على الشجر بجنسه على الأرض قال مالك
 ونهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المزانية وتفسير المزانية أن كل شيء من

أي يفت
 في الأصل

الجواز الذي لا يهـم كيله ولا وزنه ولا عددها يتبع بشئ مسمى من الكيل والوزن والعدد وذلك أن يقول الرجل للرجل يكون له الطعام المصبر الذي لا يعلم كيله من الخطة والقر أو ما أشبه ذلك من الاطعمة أو يكون للرجل السلعة من الخبط والنوى أو القصب أو العصفور أو الكرسف أو الكتان أو القز أو ما أشبه ذلك من السلع لا يعلم كيل شئ من ذلك ولا وزنه ولا عدده فيقول الرجل لرب تلك السلعة كل سلعتك هذه أو مر من يكيلها أو وزن من ذلك ما يوزن أو اعدد منهما ما كان بهد فما نقص من كذا وكذا صاع التسمية بسمها أو وزن كذا وكذا رطلا أو عدد كذا وكذا فما نقص من ذلك فعلى غرمه حتى أو فبك تلك التسمية فما زاد على تلك التسمية فهو على أخص من ما نقص من ذلك على أن يكون ما زاد فليس ذلك بيعا ولكنه المخاطرة والغرر والقمار يدخل هذا لانه لم يشتر منه شيا بشئ أخرجه ولكن ضمن له ما مسمى من ذلك الكيل أو الوزن أو العدد على أن يكون له ما زاد على ذلك فان نقصت تلك السلعة من تلك التسمية أخذ من مال صاحبه ما نقص به غير ممن أعطاه اياه وان زادت تلك السلعة على تلك التسمية أخذ الرجل من مال رب السلعة ما لا يغير ممن ولا هبة طيبة بم انفسه فهذا يشبه القمار وما كان مثل هذا من الاشياء فذلك يدخله في شرح السنة والعمل على هذا عند عامة أهل العلم والعلة في النهي ان المساواة بينهما شرط وما على الشجر لا يحزر به كيل ولا وزن وانما يكون تقديره بالحرص وهو حدس وظن لا يؤمن فيه من التفاوت فالماذا باع يجنس آخر من الثمار على الارض أو على الشجر يجوز لان المماثلة بينهما غير شرط والتقايض شرط في المجلس وقبض ما على الارض بالنقل وقبض ما على الشجر بالقبضة أقول ومعنى هذا الكلام ان سبب التحريم هو شبه الربا ومعنى قول مالك ان سبب التحريم معنى القمار وكلا الامرين صحيح انتهى (والمعاومة) بيع غرة الخلة لا أكثر من سنة في عقد واحد والجبيع بيع غرر وجهالة (والمخاضرة) بيع الغرة خضراء قبل بدو صلاحها دليل ذلك حديث أنس عند البخاري قال ثم صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المحاقلة والمخاضرة والمشايدة والملازمة والمزاينة وفي الصحيحين من حديث جابر قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المحاقلة والمزاينة والمعاومة وفي الباب أحاديث (والعربون) هو ان يهبط المشتري البائع درهما أو نحوه قبل البيع على انه اذا ترك الشراء كان الدرهم للبائع بغير شئ لما أخرجه أحمد والنسائي وأبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن بيع العربون ولا يهـ ارض هذا ما أخرجه عبد الرزاق في مسنده عن زيد بن أسلم انه سئل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن العربان في البيع فأحله لان في استناده ابراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف وأيضا الحديث مرسل قال في المسوى قال مالك وذلك فيما نرى والله تعالى أعلم ان يشتري الرجل العبد أو الوليدة أو يتكاري الدابة ثم يقول للذي اشتراه منه أو يتكاري منه أعطيتك ديناراً أو درهماً أو أقل أو أكثر من ذلك على أني ان أخذت السلعة أو ركبت ما تتكاريه منك فالذي أعطيتك من ثمن السلعة أو من كراء الدابة وان تركت ابتياع السلعة أو كراء الدابة فما أعطيتك فهو لك بغير شئ قلت وعليه أهل العلم في المنهاج ولا يصح بيع العربون بأن يشتري ويعطيه دراهم لتكون من الثمن ان رضى السلعة

والافهى هبة قال النبي وعدم حصته لاشقائه على شرط الرق والهبسة ان لم يرض السلعة انتهى
(والصغير الى من يتخذ خيرا) الحديث لمن باع الخمر وشاربها ومشتريها وعاصرها أخرج
الترمذي وابن ماجه ورجاله ثقات من حديث أنس وأخرج نحوه أحمد وابن ماجه
وأبو داود وفي اسناده عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي وقد قيل انه غدير معروف وقيل انه
معروف وهو من أمراء الاندلس وصح الحديث ابن السكن وأخرج الطبراني في الاوسط
عن يزيد بن مرفوعا من حبس العنب أيام القطف حتى يبيعه من يهودى أو نصرانى أو يمن
يتخذ خيرا فقد تقم النار على بصيرة واسناده حسن كما قال الحافظ وأخرجه أيضا البيهقي وزاد
أو يمن به لم انه يتخذ خيرا ويؤيده حديث أبي امامة عند الترمذي أن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قال لا تبعوا القينات المغنيات ولا تستروهن ولا تعلمهن ولا خير في
تجارة فنيهن وغنهن حرام وفي الباب أحاديث وأخرج مالك عن ابن عمر ان رجالا من أهل
العراق قالوا لهما يا عبد الرحمن ان ابتاع من غرائض النخل والعنب فنصره خرافتيه فقال
عبد الله بن عمر اني أشهد الله عليكم وملائكته ومن سمع من الجن والانس اني لا آمركم ان
تبيعهوا ولا تبتاعوها ولا تصروها ولا تسقوها فان رجس من عمل الشيطان قلت وعليه
أهل العلم (والكافي بالكافي) أى المعلوم بالمعروف الحديث ابن عمر عند الدارقطني والحاكم
وصححه ابن النجاشي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكافي بالكافي ولكنه اعترض
على الحاكم بانه وهم في تصحيحه لان في اسناده موسى بن عبيدة وهو ضعيف ولكنه قد رواه
الشافعي بلفظ نهى عن الدين بالدين ويؤيده ما أخرجه الطبراني عن رافع بن خديج ان النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكافي بالكافي دين بدين وفي اسناده موسى بن
عبيدة الزبدي وهو ضعيف وقد قال أحمد فيه لا تحل الرواية عنه عندى ولا أعرف هذا
الحديث عن غيره وقال ليس في هذا أيضا حديث يصح ولكن إجماع الناس على أنه لا يجوز
بيع دين بدين انتهى يعنى روى الإجماع على معنى الحديث فشد ذلك من عضده لانه صار متلقى
بالقول ويؤيده النهى عن بيع الملاقيع والمضامين وجبل الحيلة لان الله في ذلك هي كونه
بيع معدوم وتقويه أيضا الأحاديث الواردة في اشتراط التفاضل كحديث اذا كان يدايد
وهو في الصحيح وحديث ما لم تنفردا رين ككافئ (وما اشتراه قبل قبضه) حديث جابر عند مسلم
وغیره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا ابتعت طعاما فلا تبعه حتى
تستوفيه وأخرج مسلم أيضا وغيره قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان تباع
السلع حتى تستوفى وأخرج أحمد من حديث حكيم بن حزام ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال له اذا اشتريت شيئا فلا تبعه حتى تقبضه وفي اسناده العلاء بن خالد الواسطي وأخرج
أبو داود والدارقطني والحاكم وابن حبان وصححه من حديث زيد بن ثابت ان النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم نهى ان تباع السلع حيث تباع حتى يحوزها التجار الى رحالهم وفي
الباب أحاديث وقد ذهب الى ذلك الجمهور وفي الحجة البالغة قيل لم يخص بالطعام لانه أكثر
الاموال تعاويرا وحاجة ولا ينتفع به الا بالهلاك فاذا لم يستوفه فربما تصرف فيه البائع
فيكون قضية في قضية وقيل يجري في المنقول لانه مظنة ان يتغير ويتعب فيحصل الخسوم في

المسومة وقال ابن عباس ولا أحسب كل شيء الأمثلة وهو الاقيس بما ذكرنا في العلم انتهى
قال في المسوى قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه أنه من اشترى طعاما
برا أو شعيرا أو سلتا أو ذرة أو ودخنا أو شيئا من الحبوب القطنية أو شيئا مما يشبه القطنية مما
تجب فيه الزكاة أو شيئا من الأدم كله الزيت والسمن والعسل والخل والخبز واللبن والتمر
وما أشبه ذلك من الأدم فإن المبتاع لا يبيع شيئا من ذلك حتى يقبضه ويستوفيه وفي شرح
السنة اتفق أهل العلم على أن من ابتاع طعاما لا يجوز له بيعه قبل القبض واختلفوا فيما
سواه فقال الشافعي ومحمد لا يفرق بين الطعام والسلع والعقار في أن يبيع شيئا منها لا يجوز قبل
القبض قال أبو حنيفة وأبو يوسف يجوز بيع العقار قبل القبض ولا يجوز بيع المتقول
وقال مالك ما عدا المعلوم يجوز بيعه قبل القبض قلت كان الأمر كما يكتبون للناس
بأرزاقهم وعطياتهم كتبنا وكان الناس يبيعون ما فيها قبل أن يقبضوها ويعاؤون المشتري
العك لبعضهم به ويقبضه فذلك بيع السكر انتهى (والطعام حتى يجري فيه الصاعان) لحديث
عثمان عند أحمد والبخاري أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له إذا ابتعت فاكرا وإذا
بعت فاكرا وأخرج ابن ماجه والدارقطني والبيهقي من حديث جابر قال نهى رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري
وفي استناده ابن أبي ليلى وفي الباب عن أبي هريرة بإسناد حسن وعن غيره بأسانيد فيها مقال
وقد ذهب إلى ذلك الجهور (ولا يصح الاستثناء في البيع) مثل أن يبيع عشرة أفراس أو أشياء
لأن فيه جهالة مفسدة إلى المنازعة والمفسد هو المقتضى إلى المنازعة (الأذا كان معلوما)
لحديث جابر عنده مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثبائز وأذا
التسائي والترمذي وابن حبان وصحاه إلا أن تعلم والمراد أن يبيع شيئا ويستثنى منه شيئا
مجهولا إذا كان معلوما فيصع (ومنه) أي من الثبائز المعلومة (استثناء) جابر (ظهر المبيع)
أي جهله إلى المدينة بعد أن باع من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو في العيصين
وغيرهما من حديثه قال النووي في شرح مسلم الثبائز المبطلة للبيع قوله بعتك هذه الصبرة
الابعضها أو هذه الأشجار الابعض فلا يصح البيع لأن المستثنى مجهول ولو قال بعتك هذه
الأشجار الابعض الصبرة أو الأربعها أو الصبرة الابعض أو بعتك بألف الأدرهما مع البيع
باتفاق العلماء ولو باع الصبرة الأصاع منها فأبيع باطل عند الشافعي وصحح مالك أن يستثنى
منها ما لا يزيد على ثلثها وإذا باع ثمرة فخلات واستثنى عشرة أصع للبائع فذهب الشافعي وأبي
حنيفة والعلماء كافة بطلان البيع وقال مالك وجاعة من علمه المدينة يجوز ذلك ما لم يزد على
قدر ثلث الثمرة (ولا يجوز التفريق بين المحارم) لحديث أبي أيوب قال سمعت رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة
أخرجه أحمد والترمذي والدارقطني والحاكم وصححه وحديث علي أمر النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم أن يبيع غلامين آخرين فبعتهما وفرقت بينهما فذكرت ذلك له فقال أدر كهما
فأرتبعهما ولا تبعهما ما أجمعهما أخرجه أحمد وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان
والحاكم وغيرهم وحديث أبي موسى قال لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من فرق

بين الوالد وولده وبين الاخ وأخيه أخرجه ابن ماجه والدارقطني ولا بأس بإسناده
وحديث علي أنه فرق بين جارية وولدها فنهاه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن
ذلك ورد البيع أخرجه أبو داود والدارقطني والحاكم ومعه وقد أعل بالانقطاع
وفي الباب أحاديث وقد قيل أنه يجمع على ذلك وفيه نظر أقول الاختلاف في هذه
المسئلة أعني بيع أمهات الاولاد بين الصحابة أشهر من نار على علم وروى عن علي كرم
الله وجهه الموافقة لعدم منعه في عدم جواز بيعهن ثم صرح عنه القول بجواز البيع
وقد ذكر الماتن في شرح المنتقى مقسداً كان الجميع فليرجع اليه والجب عن برزعم أن
تحريم البيع قطعي وأما المدبرفة فدللت الأدلة العديدة على جواز بيعه للعاجة كالدين
والاعواز عن النفقة ولهوها (ولا ان يبيع حاضر لباد) لحديث ابن عمر قال نهى النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم أن يبيع حاضر لباد أخرجه البخاري وأخرج مسلم وغيره من حديث
جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله
بعضهم من بعض وفي الصحيحين من حديث أنس قال نهى أن يبيع حاضر لباد وان كان أخاه
لا يبيعه وأمه قلت وعليه أهل العلم وفي المنهاج يبيع حاضر لباد بان يقدم غريب بمشاع تم
الم حاجة اليه لبيعه به - هر يومه فيقول بلدي اتر كه عندي لا يبيعه على التدرج وفي الوقاية
كره يبيع الحاضر للبادي طمعا في الثمن العالي زمان القمط انتهى (والتناجش) وهو
الزيادة في غن السلعة عن موافاة لرفع غنها وعن ابن عمر عند مالك قال التجش ان تعطيه
في السلعة أكثر من غنها وليس في نفسك اشتراء فيمقدي بك غيرك وفي الصحيحين عن أبي هريرة
أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى ان يبيع حاضر لباد وان يتناجشوا وفيها من
حديث ابن عمر قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن التجش وأخرجه مالك
أيضا قلت وعليه أهل العلم في المنهاج ومن المنهى عنه التجش بان يزيد في الثمن لارغبة بل
ليضع غيره فيشترها وفي الوقاية كره التجش (والبيع على البيع) لحديث ابن عمر عند أحمد
والنسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يبيع أحدكم على بيع أخيه وهو في
الصحيحين أيضا بهذا وفيها أيضا من حديث أبي هريرة مرفوعا لا يبيع الرجل على بيع
أخيه وقد ورد ان من باع من رجلين فهو للاول منهما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي
والترمذي وحسنه ومعه أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم وفي الموطان حديث ابن عمر ان
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يبيع بعضكم على بعض قلت وعليه الشافعي
وفي المنهاج ومن المنهى عنه البيع على بيع غيره قبل لزومه بان يأمر المشتري بالقسخ لبيعه
منه والشراء على الشراء بان يأمر البائع بالقسخ ليشتريه بأكثر وفي شرح السنة عند
الحنفية المراد بالبيع على بيع أخيه هو السوم لان عدم خيار المكان لا يثبت بالبيع فلا
يتصور بعد التواجب بيع الغير عليه (وتلقى الركان) بان يتلقى طائفة يحملون متاعا الى
البلد فيشتره منهم قبل قدومهم ومعرفةهم بالسر وله الخيار اذا عرف القين كذا في المنهاج
لحديث أبي هريرة عند مسلم وغيره قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يتلقى الجلب
فان تلقاه انسان فابتاعه فصاحب السلعة فيها بالخيار اذا ورد السوق وفي الصحيحين من

حديث ابن مسعود قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ثلثي البيوع وفيما أيضا
نحو ذلك من حديث ابن عمر وابن عباس وفي الموطأ من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تلقوا الركبان للبيع ولا يبع بعضكم على بعض ولا تبايعوا
ولا يبع حاضر لباد ولا تصروا الأبل والغنم قلت وعليه أهل العلم (والاحتكار) لحديث
ابن عمر عند أحمد والحاكم وابن أبي شيبة والبخاري وابن أبي يعلى مرفوعاً عن احتكار الطعام أربعين
إيلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه وفي أسناده أصح بن زيد وفيه مقال وأخرج مسلم وغيره
من حديث معمر بن عبد الله مرفوعاً لا يحنكر الاطعام وأخرج نحوه أحمد والحاكم من
حديث أبي هريرة قلت وعليه أهل العلم قال النووي في شرح مسلم قال أصحابنا الاحتكار
الهرم هو الاحتكار في الاقوات خاصة وهو ان يشتري الطعام في وقت الفلأه ولا يبيعه في
الحال بل يذخره ليغلو غشه فأما اذا اشتراه أو باعه من قرية وقت الرخص واذخره أو باعه في
وقت الغلاء لم يذخره ليغلو غشه فكله أو باعه ليبيعه في الوقت فليس باحتكار ولا بتحريم فيه وأما
غير الاقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال هذا تفصيل مذهبنا وفي الهداية يكره
الاحتكار في اقوات الأذى والبهايم اذا كان ذلك في بلد يضرب الاحتكار بأهله ومن احتكر
غله ضيعته أو جلبه من بلد آخر فليس يحنكر أقول الحق ان الاحاديث المطلقة في تحريم
الاحتكار مقيدة بالطعام فلا يصح ما قبل من تحريم احتكار قوت البهايم والقياس له
على قوت الأذى قياس مع الفارق ولا يكون الاحتكار محرماً الا اذا كان لقصد ان يفي ذلك
على المسلمين كما ورد في حديث أبي هريرة عند أحمد والحاكم فاعتبار هذا القيد لا بد منه فن لم
يقصد ذلك لم يحرم عليه الاحتكار وظاهره أن القاصد باحتكاره غلاء الاسعار على المسلمين
داخل تحت النهي ولو عيّد سوا كان بالمسلمين حاجة أم لا لان هذا القصد مجرّد كافي وأما
اجبار الممتكر على البيع فمأثران لم يكن واجبا لانه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
وهما واجبان على كل مكلف (والتمهيد) لحديث أنس عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن
ماجه والدارمي والبخاري وابن أبي يعلى أن السمرقلا على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قالوا يا رسول الله سمرقنا فقال ان الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق وانى لا رجوان
ألقى الله وامن أحد منكم بما البني بظلمته في دم ولا مال ومعه ابن حبان والترمذي وفي
الباب احاديث وفي الهداية ولا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس فان كان أرباب الطعام
يفسحون ويتعدون في القيمة تعديا فاحشا وهما القاضي عن مبيحة حقوق المسلمين
الا بالتمسك بهم فحينئذ لا بأس به بمشورة من أهل الرأي والبصائر انتهى (ويجب وضع الجوائح)
الجائحة الاتية التي تم لك الثمار والاموال لحديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وضع الجوائح أخرجه أحمد والشافعي وأبو داود وأخرجه أيضا مسلم بلفظ أمر بوضع
الجوائح وفي لفظ مسلم وغيره ان كنت بعت من أخيك ثم اصابها جائحة فلا يملك لك أن
تأخذ منه شيئا ثم تأخذ مال أخيك وفي الباب عن عائشة في الصبي عن أنس فيما أيضا وقد
ذهب الى ذلك الشافعي وأبو حنيفة والليث وسائر الكوفيين قلت وهو عند أبي حنيفة على
الاستحباب وعند الشافعي في القديم على الوجوب وفي الجديد على الاستحباب (ولا يهل سلف

ويبيع) قال مالك وتفسير ذلك أن يقول الرجل للرجل آخذت سلعتك بكذا وكذا على أن
تسلفني كذا وكذا فان عقدا يبيعهما على هذا فهو غير جائز فان ترك الذي اشترط السلف
ما اشترط منه كان ذلك البيع جائزا قلت وعليه أهل العلم وفي شرح السنة هو أن يقول
أبيعك هذا الثوب بعشرة دراهم على أن تقرضني عشرة دراهم والمراد بالسلف هنا القرض
فهذا فاسد لانه جعل العشرة وفق القرض غنا للثوب فاذا بطل الشرط سقط بعض الثمن وصار
ما بقي من المبيع بمقابلة الباقي مجهولا قال الماتن قال مالك هو أي السلف هنا ان تقرض
قرضاً ثم يباعه عليه يباع بزيادة عليه وهو فاسد لانه انما تقرضه على ان يقا به في الثمن وقد
يكون السلف بمعنى السلم وذلك مثل أن تقول أبيعك عبدي هذا بالف على أن تسلفني ماله
في كذا وكذا انتهى (ولا شرطان في بيع) لحديث عبد الله بن عمر وأن النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال لا يجل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع مال ليس
عنده أخرجه احمد وأبو داود والسنائي والترمذي وصححه وكذلك صحيحه ابن خزيمة والحاكم
والشرطان في بيع ان يقول بعتك هذا بالف ان كان نقداً وبأقنين ان كان نسيئة وقيل هو ان
يقول بعتك ثوبي بكذا وعلى قصارته وخياطته وفي الحجة البالغة ومعنى الشرطين ان يشترط
حقوق البيع ويشترط شيئاً خارجاً عنها مثل أن يبيع كذا أو يشفع له إلى فلان أو ان احتاج
إلى بيعه لم يبيع الا منه ونحو ذلك فهذا شرطان في صفقة واحدة (ولا يبعثان في بيعه) لحديث
أبي هريرة عند احمد والسنائي وأبي داود والترمذي وصححه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم نهى عن بيعتين في بيعه ولفظ أبي داود من باع بيعتين في بيعه فله أو كسبه ما أو الربا
وأخرجه احمد من حديث عبد الله بن مسعود قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
عن صفقتين في صفقة قال بعتك هو الرجل يبيع البيع فيقول بفس كذا وكذا بنقد كذا
وربما له رجال الصبح وما ذكره مالك هو معنى البيعتين في بيعه وقد تقدم تفسير الشرطين في
بيعته بمثل هذا وليس بصحيح بل المراد بالشرطين في بيعته ان البيع واحد شرط فيه شرطان وهذا
البيع يباع قلت وفي شرح السنة تسروا البيعتين في بيعه على وجهين أحدهما أن يقول
بعتك هذا الثوب بعشرة نقداً أو بعشرين نسيئة إلى سنة فهو فاسد عند أكثر أهل العلم فاذا
بأه على أحد الأمرين في المجلس فهو صحيح لا خلاف فيه والاخر أن يقول بعتك عبدي هذا
بعشرين ديناراً على أن يبيعني جاريتك فهذا فاسد لانه جعل ثمن العبد عشرين ديناراً وشرط
بيع الجارية وذلك شرط لا يلزم وإذا لم يلزم ذلك بطل بعض الثمن فيه يربا بقى من المبيع في مقابلة
الباقي مجهولاً اما اذا جمع بين شيئين في صفقة واحدة بان باع داراً وعبداً بثمن واحد فهو جائز
وليس من باب البيعتين في بيعه نكاحي صفقة واحدة بعت شيئين وأما بيع الشيء بأكثر من
سعر يومه مؤجلاً فأقول الزيادة على سعر يوم البيع ليست من الزباني ورد ولا صدر لان الربا
زيادة أحد المتساويين على الآخر ولا تساوى بين الشيء وثمانه مع اختلاف جنسهما فلا يصح
أن يكون تحريم هذه الصورة لكونها ربا فان قيل ان تحريمها لكون الزيادة في مقابل
التنقيس بالأجل فقط فلا يفتى ان تحريم مثل ذلك مقتصر إلى دليل والمسئلة محتملة للبسط وقد
أفرد الماتن رسالة مستقلة عما هاتاه العلل في حكم الزيادة لأجل الاجل ولكن يمكن

الاستدلال لهذا المنع بما أخرجه أحمد والترمذي وصححه من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع بيعتين في بيعة فله أو كسهما أو الربا وبما أخرجه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير والأوسط عن معاذ بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صفقتين في صفقة قال سمعته الرجل يبيع المبيع فيقول هو بشاء كذا وهو ينقذ كذا قال في مجمع الزوائد رجال أحمد ثقات فهذا الحديثان قد دللا على أن الزيادة لأجل التسامح منوعة ولهذا قال فله أو كسهما أو الربا والاعيان التي هي غير بويقة داخله في عموم الحديثين وقد ذهب الجمهور إلى جواز بيع الشيء بأكثر من بيع يومه لأجل التسامح وإن عوفي دلالة الحديثين المذكورين على محمل النزاع (ورجح ما لم يضمن) لما تقدم في دليل لا يهل سلف وبيع وهو أن يبيع شيئا لم يدخل في ضمانه كاليبيع قبل القبض (ويبيع ما ليس عندا لبايع) لحديث حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله يأتي الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي أبيع منه ثم ابتاعه من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك أخرجه أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن ماجه والمراد بقوله ما ليس عندك أي ما ليس في ملكك وقد رثك وفي معنى يبيع ما ليس عنده أن يبيع مال غيره بغير إذنه لأنه غير لايدي هل يبيعه غيره أم لا وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة يجوز بيع الفضولي ويكون موقفا على إجازة المالك وبيع القطوط عند أهل العلم لا يجوز حتى تصل إلى من كتب له فيملك ثم يبيع القط الصك ومنه قوله تعالى هل لنا نقطنا (ويجوز بشرط عدم الخداع) لحديث ابن عمر في الصحيحين قال ذكر رجل لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه يتخذه في البيوع فقال من بايعت فقل لا خلاية وفي الباب أحاديث وأخلاق الخديعة وظاهره أن من قال بذلك ثبت له الخيار سواء غبن أو لم يغبن (والخيار في المجلس ثابت ما لم يتفرقا) لحديث حكيم بن حزام في الصحيحين أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وفيما أيضا نحوه من حديث ابن عمر وأيضاً في الموطأ من حديث ابن عمر ملقظ أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لمتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا لا يبيع الخيار في الباب أحاديث وقد ذهب إلى إثبات خيار المجلس جماعة من الصحابة منهم علي وأبو برة الأسدي وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وغيرهم ومن التابعين شريح والشعبي وطاوس وعطاء وابن أبي مليكة نقل ذلك عنهم - م البخاري ونقل ابن المنذر القول به أيضا عن سعيد بن المسيب والزهري وابن أبي ذئب من أهل المدينة وعن الحسن البصري والأوزاعي وابن جريج وغيرهم وبالغ ابن حزم فقال لا يعرف لهم مخالف من التابعين إلا النخعي وحده وحكاية صاحب البحر أيضا عن الشافعي وأحمد واسحق وأبي ثور وذهب الحنفية والمالكية وغيرهم إلى أنها إذا وجبت الصفقة فلا خيار والحق القول الأول

• (باب الربا) •

قال الله تعالى الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا وقال يحق الله الربا ويربي الصدقات وقال وذر ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا به رب من الله

ورسوله واتفق أهل العلم ان الربا من الكاثر وانه اذا وقع هذا العقد فهو باطل ولا يجب الارذ
 رأس المال وان كان ذو عسرة طحكه الانتظار الى المسرة أقول هذا الحكم يستفاد من كتاب
 الله تعالى قال عز وجل وان تبتم فلحكم رؤس أموالكم ومفهوم الشرط يدل على جواز أخذ
 مال المربي مع عدم التوبة ويستدل بهذه الآية أيضا على جواز أخذ ما ربح المربي من الربا
 وهو ما زاد على رأس ماله سواء تاب أو لم يتب فالخاص ان يجوز أخذ جميع ماله الربح ورأس
 المال مع عدم التوبة ويجوز أخذ الربح فقط معها (بحرم بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة
 والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والمخ بالمخ الامثلة بمثل يدا بيد) فاذا اختلفت هذه
 الاصناف فبيعوا كيف شقتم اذا كان يدا بيد والستة الاجناس المذكورة هي المنصوص عليها
 في الاحاديث كحديث أبي سعيد بلغة الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر
 والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلا بمثل يدا بيد يلقن زادا وازداد فقد أرى الاختلاف المعطى فيه سواء
 وهو في الصحيح وسائر الاحاديث في الصحيحين وغيرهما هكذا ليس فيها الا ذكر الستة الاجناس
 وفي اللغة بالغة وتضمن الفقهاء ان الربا المحرم يجري في غير الاربعة الستة المنصوص عليها
 وان الحكم متعمد منها الى كل ملحق بشئ منها في شرح السنة اتفق العلماء على أن الربا يجري
 في هذه الاشياء الستة التي نص الحديث عليها وذهب عامتهم الى أن حكم الربا غير مقصور عليها
 باعتبارها الثابت لاوصاف فيها ويتعدى الى كل ما يوجد فيه تلك الاوصاف وذهبوا الى أن الربا
 ثبت في الدراهم والدنانير بوصف وفي الاشياء الاربعة بوصف آخر ثم اختلفوا في ذلك الوصف
 فقال الشافعي ثبت في الدراهم والدنانير بوصف النقدية وقال أبو حنيفة بعله الوزن حتى ان
 الربا يجري في الحديد والتماس والقطن وقال الشافعي في القديم ثبت في الاشياء الاربعة
 بوصف الطم مع الكيل والوزن كما قال سعيد بن المسيب وفي الجديد ثبت فيها بوصف الطم فقط
 واثبت في جميع الاشياء المطعومة مثل الثمار والقواكد والبقول والادوية وانما قال ذلك
 في الجديد لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الطعام بالطعام مثلا بمثل علق الحكم باسم الطعام
 فدل على ان ماخذ الاشتقاق علة وقال أبو حنيفة ثبت في الاشياء الاربعة بوصف الكيل حتى
 ان الربا يجري في الجص والنورة وسائر ما يدفع ذلك كله (وفي الحاق غيرهما بخلاف) هل يلحق
 بهذه الاجناس المذكورة غيرها فيكون حكمه حكمها في تحريم التفاضل والتسامع
 الاتفاق في الجنس وتحريم النساء فقط مع الاختلاف في الجنس والاتفاق في العلة فقالت
 الظاهرية انه لا يلحق بها غير ما روي في سبل السلام وقال قد أفردنا الكلام على ذلك في رسالة
 مستقلة سميناها القول المجتبى انتمى وتفصيل ذلك في مسك الختام وذهب من هدام الى أنه
 يلحقها ما يشاركها في العلة واختلفوا في الالهة ما هي فقبيل الاتفاق في الجنس والطم وقيل
 الجنس والطم وقيل الجنس والتقدير بالكيل والوزن والاقنيات وقيل الجنس وجوب
 الزكاة وقيل الجنس والتقدير بالكيل والوزن وقد يستدل بان قال بالالحاق بما أخرجه
 الدارقطني والبراهن الحسن من حديث عبادة أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال ما وزن مثل بمثل اذا كان نوعا واحدا وما كيل مثل ذلك فاذا اختلف النوعان فلا بأس به
 وقد أنشأ الى هذا الحديث صاحبنا التلخيص ولم يتكلم عليه وفي استنباطه الربيع بن حبيب وثقه

أبو زرعة وغيره وضعفه جماعة قال أحمد لا بأس به وقال يحيى بن معين في رواية عنه ضعيف وفي
 أخرى ليس به بأس وروى بإسناد حسن وقال ابن سعد والذبيذني ضعيف وقال أبو زرعة شيخ صالح
 وقال أبو حاتم رجل صالح انتهى ولا يلزم من وصفه بالصلاح أن يكون ثقة في الحديث وقال
 في التقريب صدوق سييئ الحفظ ولا يخفى أن الحجة لا تقوم بمثل هذا الحديث لا سيما في مثل هذا
 الأمر العظيم فإنه حكم بالربا الذي هو من أعظم معاصي الله سبحانه وتعالى على غير الاجتناس
 التي نص عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يستلزم الحكم على فاعله بأنه مرتكب لهذه
 المعصية التي هي من الكبائر ومن القطعيات الشرعية ومع هذا فإن هذا الإلحاق قد ذهب إليه
 الجمع الجهم والسواد الأعظم ولم يخالف في ذلك إلا الظاهرية فقط وهذا الحديث كما يدل على
 إلحاق غير الستة بها كذلك يدل على أن العلة الاتفاق في الكيل والوزن مع اتحاد الجنس وما
 يدل على أن الربا يثبت في غير هذه الاجتناس حديث ابن عمر في الصحيحين قال سمعنا رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المزني أن يبيع الرجل غرخته أن كان فخلاً بقر كيلاً وان
 كان كرماً أن يبيعه بزيب كيلاً وان كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعامه عن ذلك كله وفي لفظ
 مسلم وعن كل غير محصره فان هذا الحديث يدل على ثبوت الربا في الكرم والزيب ورواية مسلم
 تدل على أهم من ذلك وما يدل على الإلحاق ما أخرجه مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب أن
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهي عن بيع اللحم بالخميون وأخرجه أيضاً الشافعي
 وأبو داود في المراسيل ووصله الدارقطني في الغريب عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد
 وحكم بضعفه ووصوب الرواية المرسله وتبعه ابن عبد البر وله شاهد من حديث ابن عمر عند
 البزار وفي إسناده ثابت بن زهير وهو ضعيف وأخرجه أيضاً من رواية أبي أمية بن يعلى عن
 نافع أيضاً وأبو أمية ضعيف وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن عن سمرة عند الحاكم والبيهقي
 وابن خزيمة ومما يؤيد ذلك حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حمزة عند الترمذي في رخصة
 العرايا وفيه وعن يبيع العنب بالزيب وعن كل غير محصره وما يدل على أن المعتمد الاتفاق
 في الوزن حديث أبي سعيد عند أحمد ومسلم بلفظ لا يتبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق
 الا وزن بوزن مثلاً مثل سواد سواد وأخرج أحمد ومسلم والنسائي من حديث أبي هريرة
 الذهب بالذهب ووزن بوزن مثلاً مثل النخل والقضبة بالقضبة ووزن بوزن مثلاً مثل وعند مسلم والنسائي
 وأبي داود من حديث فضالة بن عبيد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يتبعوا الذهب
 بالذهب الا وزن بوزن وما ورد في اعتبار الكيل حديث ابن عمر المتقدم وفيه وان كان كرماً ان
 يبيعه بزيب كيلاً وما سياتي في قرينة النهي عن بيع الصبرة لا يعلم كيلها أقول أما اختلاف
 منبني القياس في عمله الربا فليس على شيء من هذه الأقوال حجة تيرة انما هي مجرد تطعنات
 وتخمينات انضمت إليها دعاوى طويلة بلا طائل هذا يقول العسلة التي ذهب إليها ساقه الى
 القول بها مسائل من مسائل العلة كتنزيج المناط والاخر يقول ساقه الى ما ذهب اليه مسلم
 آخر مسائل السبر والتقسيم ونحن نمنع كون هذه المسائل تثبت بمثلها الاحكام الشرعية بل نمنع
 اندراج ما زعموه في هذا المقام تحت شيء منها أحسن الاقتصار على نصوص الشريعة
 وعدم التكليف بمجاوزتها والتوسع في تكليفات العباد بما هو تكليف محض ولنا من قول

بني القياس لكان قول يمنع التعبد به في ماعدا العلة المنصوصة وما كان طريق ثبوته مغفوي
الخطاب وليس ما ذكره ههنا من هذا القبيل فليكن هذا البحث على ذكر منك تنفع به
في مسائل كثيرة قال الماتن رحمه الله في كتابه السبل الجرار ولا يفتحا ان ذكره صلى الله عليه
وسلم لا يكيل والوزن في الاحاديث ليسان ما يتصل به التساوي في الاجناس المنصوص عليها
فكيف كان هذا الذي كرسبب الالحاق سائر الاجناس المتفقة في الكيل والوزن بهذه الاجناس
الناشئة في الاحاديث وأي تعدية حصلت بمثل ذلك وأي مناط استقيده منها مع العلم ان
الفرض بذكرها هو تحقيق التساوي كما قال مثل لا يمتثل سواء بسواء وأما الاتفاق في الجنس
ولطم كما قال الشافعي واستدلوا على ذلك بما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث معمر بن
عبد الله قال كنت أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول الطعام بالطعام مثلاً بمثل وكان طعامنا
يؤخذ الشعر فأقول ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الطعام فكان ما ذكره أي دليل على أنه أراد
بهذا الذكر الالحاق وأي فهم يسبق الى كون ذلك هو العلة المادية حتى تركب عليها القناطر
وتبنى عليها القصور ويقال هذا دليل على أن كل ما لطم كان يعبه بما لطم متفاضلاً بما مع ان
أول ما يدفع هذا الاستدلال الذهب والفضة اللذين هما أول منصوص عليه في الاحاديث
المصرحة بذكر الاجناس التي تحرم فيها الربا وما يدفع القولين جميعاً انه قد ثبت في الاحاديث ان
النبي صلى الله عليه وسلم ذكر العدد ما في حديث عثمان عند مسلم بالفظ لا يبيعوا بالدينار
بالدينارين وفي رواية من حديث أبي سعيد ولا درهمين بدوهم ولا يعتبر العدد احد من أهل
هذين القواين ولا من غيرهم وقد وافقت المالكية الشافعي في الطم وزادت عليه الا ذخار
والاقتيات فوسعوا الدائرة بما ليس بشئ والحاصل انه لم يرد دليل تقوم به الحجة على الحاق
ما عدا الاجناس المنصوص عليها (فان اختلفت الاجناس جاز ان تفاضل اذا كان يدايد)
لما ثبت في الصحيحين من حديث عباد بن الصامت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والقر بالقر والمخ بالمخ مثلاً بمثل
سواء بسوا يدايد فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدايد وفي
الباب احاديث (ولا يجوز بيع الجنس بجنسه مع عدم العلم بالتساوي) لما وقع في الاحاديث
الصححة من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مثلاً بمثل سواء بسواء وزنا بوزن فان هذا يدل
على أنه لا يجوز بيع الشئ بجنسه الا بعد العلم بالمائة والمساواة وما يدل على ذلك حديث جابر
عند مسلم وغيره قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن بيع الصبرة من القر لا يعلم
كيله بالكيل المسمى من القر فان هذا يدل على أنه لا يجوز البيع الا بعد العلم (وان صحبه غيره)
أي لا تأتبه لمصاحبة شئ آخر لاحد المثلين لحديث فضالة بن عبيد عند مسلم وغيره قال اشترت
قلاذ يوم خميس باثني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ففصلتها فخرجت فيها أكثر من اثني عشر
ديناراً فذكرت ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لا تباع حتى تفصل وقد ذهب الى
هذا جماعة من السلف منهم عمر بن الخطاب وقال به الشافعي وأحمد وامحق وذهب جماعة
منهم الحنفية الى جواز التفاضل مع مصاحبة شئ آخر اذا كانت الزيادة مساوية لما قابله
(ولا يبيع الرطب بما كان يابساً) لحديث ابن عمر المتقدم في النهي عن أن يبيع الرجل تمر حاطه

ان كان فخلا بقر كيل او ان كان كرمان يبيعه بزيب كيلاً وكذلك حديث رافع بن خديج ومهل
ابن أبي حفصة المتقدمان وفي الموطأ حديث سعد قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم يسأل عن اشتراء الرطب بالرطب فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان ينقص
الرطب اذا ليس فقالوا نعم فنهى عن ذلك قلت وعليه الشافعي وهذا الحديث أصيل في أنه
لا يجوز بيع شيء من المطعوم بجنسه أحد هما رطب والاخر يايس مثل بيع الرطب بالتمر
وبيع العنب بالزبيب وبيع العلم بالتقيد وهذا قول أكثر أهل العلم واليه ذهب
مالك والشافعي وصاحب أبي حنيفة وجوزوه أبو حنيفة وحده ووقفه بالمشابهة من قوله تعالى
وأحل الله البيع وحرم الربا بالمشابهة من قياس في غاية الفساد وهو قولهم الرطب والتمر اما
أن يكونا جنسين واما أن يكونا جنسا واحدا وعلى التقديرين فلا يمنع بيع أحد هما بالآخر
قال ابن القيم واذا نظرت الى هذا القياس رأيت مصادم السنة أعظم مصادم مع أنه فاسد
في نفسه بل هما جنس واحد أحدهما أزيد من الآخر قطعاً بذيبة فهو ازيد اجزا من الآخر
بزيادة لا يمكن فصلها وتميزها ولا يمكن ان يجعل في مقابلة تلك الاجزا من الرطب ما يتساوىان به
عند الكال اذ هو ظن وحسبان فكان المنع من بيع أحد هما بالآخر محض القياس لو لم تأت به
سنة وحق لو لم يكن ربا ولا القياس يقتضيه لكان أصلاً قائماً بنفسه يجب التسليم والاتباع له
كما يجب التسليم لما نزل من وصيه المحكمة انتهى (الالا هل العرايا) لحديث زيد بن ثابت عند
بخاري وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص في بيع العرايا ان تباع بغيرها
ككيلا وفي لفظ في الصبح رخص في العربية ياخذها أهل البيت بغيرها قرايا كلونهم رطبا
وأخرج أحمد والشافعي ومحمد بن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث جابر قال سمعت
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول حين اذن لاهل العرايا ان يبيعوها بغيرها
الوسق والوسقين والثلاثة والاربعة وفي الباب أحاديث والمراد أن النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم رخص للفقراء الذين لا تفل لهم أن يشتروا من أهل الفل رطبا يا كلونه في شعيرة
بغيره قرايا جمع عربية وهي في الاصل عطية تمر الفل دون الرقبة وقد ذهب الى ذلك
الجمهور ومن خالف فالأحاديث ترد عليه قلت العربية فعيلة بمعنى مفعولة فمن عراه يعبره اذا
قصده وهي مفعلة مود أو بمعنى فاعله من عرى يعرى اذا خلع ثوبه فكانت عامرة وهي
بيع الرطب على الفل بقر في الارض والعنب في الشجر بزيب في بلدون خمسة أوسق وقال
محمد وهذا ناخذ ولفظ البخاري في باب تفسير العرايا قال مالك العربية أن يعرى الرجل
الرجل الفعلة ثم يأتى بدخوله عليه فرخص له أن يشتريها منه بقر وقال ابن ادريس العربية
لا تكون الا بالكيل من التمريد لا يكون بالجراف وما يقويه قول ابن أبي حفصة لا وسق
الموسقة وقال ابن اسحق في حديثه عن نافع عن ابن عمر كانت العرايا ان يعرى الرجل
لرجل في ماله الفعلة والفتلين وقال يزيد بن عتيان بن حسين العرايا تفل كانت توهب
للمساكين فلا يستطيعون ان يفتروا بها رخص لهم ان يبيعوها بمساكين انهم انتمى
أقول العرايا أصلها ان العرب كانت تطوع على من لا تمره كما تطوع صاحب الشاة والابل
بالمنجة وهي عطية اللبن دون الرقبة قال الجوهري في الصحاح العربية هي الفعلة التي يعريها

صاحبهم ارجلا محتاجا بان يجعل له ثمرها عامامن مره اذا قصده انتهى فخص صلى الله عليه وسلم لمن لا تفل لهم ان يشترى الرطب على التفل بخرصهما قرا كما وقع في العصمين وغيرهما من حديث زيد بن ثابت وفي لفظ في العصمين من حديثه رخص في العرايا ياخذها أهل البيت بخرصهما قرا يا كلونهما رطباً وفي لفظ لهما من حديثه ولم يرخص في غير ذلك فهذا جائز والذي أخبرنا بتحریم الربا ومنعنا من المزابنة هو الذي رخص لنا في العرايا والكل حق وشريعة واضحة وسنة قائمة ومن منع ذلك فقد تعرض لرد الخاص بالعام ولرد الرخصة بالعزيمة ولرد السنة بمجرد الرأي وهذا من منع من البيع وجوز الهبة كما روى عن أبي حنيفة رحمه الله ولكن هذه الرخصة بمقيدة بان يكون الشرا بالوسق والوسقين والثلاثة والاربعة كما وقع في حديث جابر عند الشافعي واحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم فلا يجوز الشرا من زيادة على ذلك (ولا يبيع اللحم بالحيوان) لما تقدم قرية امن حديث سعيد بن المسيب عند مالك ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الحيوان باللحم وقال سعيد من ميسر أهل الجاهلية يبيع اللحم بالشاة والشاءين وقال نهى عن بيع الحيوان باللحم وقال أبو الزناد كل من أدرك من أهل العلم بنهون عن بيع الحيوان باللحم أى من نفسه وكذا بغير جنسه من ما كول وغيره وفي شرح السنة ذهب جماعة من الصحابة والتابعين الى تحريمه واليه ذهب الشافعي وحديث ابن المسيب وان كان مرسل لكنه يتقوى بعمل الصحابة واستحسن الشافعي مرسل ابن المسيب وذهب جماعة الى اباحته واختارها المزني اذ لم يثبت الحديث وكان فيه قول متقدم ممن يكون بقوله اختلاف ولان الحيوان ليس بمال الربا بدليل انه يجوز بيع حيوان بحيوانين فبيع اللحم بالحيوان يبيع مال الربا بالربا فيه فيجوز ذلك في القياس الا ان ثبت الحديث فنأخذ به ونزع القياس وقال محمد في الموطأ وبهذا تأخذ من باع لحماً من لحم الغنم بشاة حية لا يدرى اللحم أكثر أم في الشاة أكثر فالبيع فاسد مكروه ولا ينبغي وهذا مثل المزابنة والمهاقلة وهذا يبيع الزيتون بالزيت ودهن السمسم بالسهم أقول والاحسن عندي ان معنى الحديث أن يقول لاصابكم بخرج من هذه الشاة فيقول القصاب عشرون رطلا فيقول خذ هذه الشاة بعشرين رطلا من اللحم ان خرج أكثر فذلك أو أقل فعليك وهذا نوع من القمار ورجع الحديث الى القياس (ويجوز بيع الحيوان ب اثنين أو أكثر من جنسه) حديث جابر عند احمد وأهل السنن وصححه الترمذي قال ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اشترى عبد ابعد بن وأخرجه أيضا مسلم في صحيحه وأخرج أيضا مسلم وغيره من حديث أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اشترى صفيية بسبعة أرؤس من دحية الكلبي وأخرج احمد وأبو داود من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمره ان يبعث جيشا على ابل كانت عنده قال فحملت الناس عليها حتى نفدت الابل وبقيت بقية من الناس قال فقات يارسول الله الابل قد نفدت وبقيت بقية من الناس لا تظهر لهم فقال لي ابعث علينا ابلا بقلاتص من ابل الصدقة الى محلها حتى تنفذ هذا البعث قال وكنت ابعث البعير بقلو صين وثلاث قلاتص من ابل الصدقة الى محلها حتى تنفذ ذلك البعث فلما جات ابل الصدقة أذاها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي اسناده محمد بن اسحق

وفيه مقال وقوى في الفتح استناده وأخرج احمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن الجارود من حديث مرة قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وهو من رواية الحسن عن مرة ولم يسمع منه وقد جمع الشافعي بين الحديثين بأن المراد به النسيئة من الطرفين فيكون ذلك من بيع الكالئ بالكالئ لامن طرف واحد فيجوز وفي الموطا ان علي بن أبي طالب باع جلاله يدهي عصيفر بعشرين بعيرا الى اجل وان عبد الله بن عمر اشترى راحله باربعة أبعرة مضمونة عليه يوفيهما صاحب بالربذة وسئل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين بواحد الى اجل فقال لا بأس بذلك قال الشافعي يجوز سواء كان الجنس واحدا أو مختلفا ما كول اللهم أو غير ما كول اللهم سواء باع واحدا بواحد أو اثنين وقال أبو حنيفة لا يجوز وفي بيع الحيوان بالحيوان نسيئة خلاف (ولا يجوز بيع العينة) لحديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة واتبعوا اذئاب البقروتر كوا الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلاه فلا يرفعوه حتى يرجعوا دينهم أخرجه احمد وأبو داود والطبراني وابن القطان وصححه وقال الحافظ رجاله ثقات والمراد بالعينة بكسر العين الممثلة ببيع التاجر سلعته بمن الى اجل ثم يشتريها منه بأقل من ذلك الثمن ويدل على المنع من ذلك ما رواه أبو اسحق السبيعي عن امرأته انهم ادخلت على عائشة فدخلت معها أم ولد زيد بن ارقم فقالت يا أم المؤمنين اني بعت غلاما من زيد بن ارقم بمائة درهم نسيئة وانى ابدعته منه بمائة نقدا فقالت لهما عائشة بشما اشتريت وبشما شريتا ان جهاده مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد بطل الا ان يتوب أخرجه المداق قفي وفي استناده الغالبية بنت ايقع وقد روى عن الشافعي انه لا يصح وقرر كلامه ابن كثير في ارشاده وقد ذهب الى عدم جواز بيع العينة مالك وأبو حنيفة واحمد وجوز ذلك الشافعي وأصحابه وقد ورد النهي عن العينة من طرق عقد لها السبيعي في سننه بابا أقول ما يبيع أمة الجور وشراؤهم على وجه التجارة مع رباعياهم فهذه المسئلة قد عت وطمت وكادت تطبق الارض وقد راينا في كتب التواريخ حكايات عن ملوك مصر من الجرا كسة وذلك من أشدها وأعظمها جرما انهم اذا أرادوا بيع شيء لهم أكرهوا التجار على شراؤه باضعاف ثمنه واذا أراد احد منهم الامتناع ضربه ضربه مبرحا وأخذوا ماله كرهوا من ذلك انهم ينعون الناس من الشراء من أحد من التجار حتى يتفق ما يريدون ببيعهم من أموالهم فيرتفع ثمنه لاجل ذلك ويتفق سريعا قال المسائني في حاشية الشفا في الديار العينية من هذا القبيل أنواع منها انهم يسمون صرف القرش بمقدار محمد ودمن الضربة التي يضربونها من الفضة المغشوشة بالنحاس المغلوبة بالفضة على وجه لا تكون الفضة الخاصة الامة قد ارنصف الفضة التي في القرش ثم ان الرعايا لا تقتثل هذا الرسم بل يتعاملون في المصارفة بزيادة على ذلك الى مقدار الثلث أو الربع من ذلك الرسم فاذا كان النقد خارجا من حال الدولة الى غيرهم من الاجناد ونحوهم كان على ذلك الرسم الناقص واذا كان التقعدا خلا الى أموال الدولة من الرعايا لم يقبلوا منهم الا القروش القرانسة أو الصراف الزائد الذي يتعامل به الرعية فيما بينهم فباخذون ثلث أموال الرعية أو ربعها ظاهرا واذا اريد صرف القروش بين الرعايا أمر الامر بكسر السكة ويضربون ضربا

أخرى مثل المكسورة في الخالص والغش أو أكثر منها غشاً ثم يمنعون التعامل بتلك الضربة الأولى فيبيعونها الرعايا ولو زامن الدولة فيأتي عن القفلة منها نصف قفلة من الضربة الأخرى وقد يزيد قليلاً أو ينقص قليلاً ثم يأخذون تلك السكة الأولى ويضربونها على تلك الضربة الأخرى ويندفعونها إلى الرعايا بصرف قدر مسموع فيها كلون بهذه الذريعة نصف أموال العباد أو قريشاً من ذلك والرعايا لا يقدر أن على الاستمرار على الرسم الذي يرمونه لهم في صرف القروش من تلك الضربة لأنهم يحتاجون إلى القروش القرانسة في كثير من الحالات لكونه لا ينفع لهم في المعاملة لتجارتها بالارض الأخرى ومن الأنواع التي يأكلون بها أموال الرعايا كالأظفار وتجرون فيهم أبقاراً مينا انهم يجعلون ضرائب على الباعة في الأسواق ويجبرونهم على تسليمها شاة أو أم أو أوم يأخذون لهم بالزيادة في الأسعار فيبيعون بمساواة أو يصنعون بالناس ما أرادوا وليس عليهم إلا الوفاء بالضرائب فإذا استغاث مستغيث بالناس من زيادة الأسعار أو أراد منكر أن ينكر على الباعة ما يفعلونه قالوا هذه الزيادات للدولة فيلقمون المنكر والمستغيث حجراً وكم أعد ذلك من هذه الاحوال الشيطانية التي هي السهت بلا شك ولا شبهة نال الله أن يصلح الجميع انتهى ومن هذا القبيل أنواع المكوس على أهل الدور والتجارات والضرائب المتنوعة التي لا تكاد تنحصر على الرعايا في الأشياء المختلفة وكل ذلك من جهة الدول ولا شكوى في ذلك من الكفرة الفجرة الذين استولوا على أكثر البلاد الإسلامية بل من ملوك الاسلام وولاة المسلمين المدعين للتدين بالدين المحمدي والله سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وانظر في كتابنا كليل الكرامة في تبيان مقاصد الامامة يتضح عليك الحق في هذا الباب من الباطل والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم قال الماتن في حاشية الشفاء اعلم ان باب المصارفة قد صار في هذه الازمنة بحيث لا يتمكن من التخلص عن الدخول به في الربا بالبعث أحد كما عرفناك في السابق ثم ان الناس يحتاجون إلى التعامل بهذه الضربة في قصص قاتهم ويضطرون إلى المصارفة بها إلى القرض القرضي بذلك المقدار المرسوم لهم فيبيعون القضة بالقضة مع العلم بالتفاضل وهذا ربا بحت والعارف منهم يستروح إلى حمل قدر أهاني كتب القروع التي لا يرجع غالبها إلى دليل وهي لا تنفي من الحق شيئاً وهما نحن نعرفك بغالب ما يظنونه من الحيل مخلصاً لهم من ورطة الربا فمن ذلك أن بعض المتفهمة الذين لا يعرفون لحاوم الاجتماع قد افتابهم بأنه لا ربا في المعاطة وان الصرف الذي يفعله الناس الآن هو معاطة لعدم وقوع العقد وهذا المقصر لا يدري بأن أدلة الكتاب والسنة مصرحة بتحريم الربا من غير نظر إلى عقد بل يعتبر الله في البيع الاجمرد الرضا ومن ذلك ما تاله أيضاً بعض المصنفين في القروع ان الغش في كل واحد من البديلين يكون مقابلاً للقضة في الآخر وهذا لا يرضى به عاقل قط وكيف يرضى العاقل ان يبيع أو ا في قضة بأوقية ثماس فان كان مراده هذا العاقل ان ذلك مخلص عن الربا سواء رضى كل واحد من المتبايعين بالبدل أم لم يرض فهذا جهل لا علم ومن ذلك ان الغش في كل واحد من البديلين يكون حريرة مسوغة للصرف وهذا يردده حديث القلادة قلته قد انضم إلى القضة غيرها ولم يجعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك مسوغاً للبيع بل أمر بالفصل والتمييز بين الفقتين وقد ذكرنا غير هذه الأمور مما

هو من السقوط بكان لا يخفى على من له أدنى فطنة فان قلت فهل من مخلص من هذه الورطة التي وقع الناس فيها قلت نعم ثم مخلص ارشد اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما قاله لمن اشترى قرار جديا بقردي. أحد الثمرين جمع والاخر جنب وأخبرناه انه اشترى الصاع الجدي بصاعين من الردي. فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ذلك ربا فسأل رسول الله كيف يصنع فقال انه يبيع القر الردي بالدرهم ثم يشتري به القر الجدي فهذه وسيلة شرعية ومعاملة نبوية فمن أراد ان يصرف الدراهم المغشوشة بالقرش والقرش الفرجية فليشتري صاحب الدراهم مثلاً بمقدار صرف القرش ساعة من صاحب القرش ثم يبيعها منه بالقرش ولا مخلص من ذلك الا هذه الصورة ومن ظن ان ثم مخلصا في غيرها فهو مخادع بنفسه بما هو صريح الربا المتوعد عليه بحرب من الله ورسوله وعلى الضارب لتلك الدراهم المغشوشة نصيبه من الاثم لانه جعل الناس على الربا والجأهم الى الدخول فيه وسن لهم هذه السنة الملعونة لقصده الحطام وأكل أموال الناس بالباطل ولو كان مختلفا لما أمر الله به من الرقي بالرعية والعدل في القضية لكان له بضرب الفضة المماثلة عن الغش مندوحة وأقل أحوال المسلم ان يكون في رعاية مصالح الرعية كالفرنج فيجعل ضربته كضربتهم حتى يرتفع الربا في المصارفة انتهى

*** (باب الخمارات) ***

(يجب على من باع ذاعيب أن يمينه والائت للمشتري الخيار) لحديث عقبة بن عامر عن ابن
ماجه والدارقطني والحاكم والطبراني قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
يقول المسلم أخو المسلم لا يبيع المسلم لأجل المسلم باع من أخيه ببعاء وفيه عيب الا يمينه وقد حسن اسناده
لحاظ في الفتح وأخرج نحوه أحمد وابن ماجه والحاكم في المستدرک من حديث وثالة مرفوعا
وفي اسناده أبو جعفر الرازي وأبو سباع والأول مختلف فيه والثاني مجهول وأخرج ابن ماجه
والترمذي والنسائي وابن الجارود والبخاري تعليقا من حديث العدة بن خالد قال كتب لي
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا ما اشتري العدة بن خالد بن هوزة من محمد رسول الله
اشترى منه عبدا وأمة لداة ولا غائلة ولا خبثة بكسر الخاء يبيع المسلم المسلم ويؤيده هذه
الاحاديث حديث من غشنا فليس منا وهو في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة فدل
هذه الاحاديث على ان من باع ذاعيب ولم يمينه فقد باع بيبعا لا يحل شرعا فيكون المشتري بالخيار
ان رضيه فقد اتم المبيع وضح البيع لوجود المناط الشرعي وهو التراضي وان لم يرضه كان له
رده لان العلم بالعيب كشف عن عدم الرضا الواقع حال العقد فلم يوجد المناط الشرعي ولما ورد
في رد المبيع وسيأتي (والخراج بالضمنان) لحديث عائشة عند أحمد وأهل السنن والشافعي
ومعه الترمذي وابن حبان وابن الجارود والحاكم وابن القطان وابن خزيمة ان النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قضى ان الخراج بالضمنان وفي رواية ان رجلا ابتاع غلاما فاستغله ثم
وجد به عيبا فرده بالبيع فقال البائع غله عبدي فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الغله
بالضمنان والمراد بالخراج الدخل والمنفعة أي تلك المشتري الخراج الحاصل من المبيع بضمنان
الاصل الذي عليه أي بسببه قال مالك في الرجل يشتري العبد فيؤاخره بالأجرة العظيمة
أو القليلة ثم يجد به عيبا فرده منه انه يرد به ذلك العيب وتكون له اجارته وغلته وذلك الامر

الذي كانت عليه الجماعة يلدنا وذلك لوان رجلا ابتاع عبدا فبقي له د' راقية بذايا من العبد
اضعا فانهم يوجد به عيب يرد منه رده ولا يحسب للعبد عليه اجارة فيما عمل له ذلك فكذلك تكون
له اجارته اذا آجره من غيره لانه ضامن له قلت وعليه أهل العلم (وللمشتري الرد بالغرر) لان
المشتري انما رضى بالمبيع عند العقد قبل علمه بالغرر فاذا تبين له الغرر كشف عن عدم الرضا
الذي هو المناط الشرعي (ومنه) أي من ذلك الغرر (المصرأة فيرد لها وصاعا من تمر) فانه ثبت
الخيار فيها بوجود الغرر الكائن بالنصرية وهو حبس اللين في الضروع ليخيل المشتري غزارته
فيغتر وقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
لا تصروا الابل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها ان رضىها أمسكها
وان خطها ردها وصاعا من تمر وفي رواية مسلم وغيره من اشترى مصرة فهو منها بالخيار ثلاثة
أيام ان شاء أمسكها وان شاء ردها ورد معها صاعا من تمر لاسمراء قلت وعليه الشافعي وفي
المنهاج التصري به حرام تثبت الخيار على الفور وقبل بمدة ثلاثة أيام فان رده بعد تلف اللين ؟
رد معها صاع تمر وقيل يكفي صاع قوت والاصح ان الصاع لا يختلف بكثره اللين وفي شرح السنة
قال أبو حنيفة لا خيرة له بسبب التصري به وليس له ردها بالعيب بعد ما حلبها وقال ابن أبي ليلى
وأبو يوسف يردوها ويرد معها قيمة اللين قال في الحجة البالغة واعتذر به من لم يوفق للعمل بهذا
الحديث بضرب قاعدة من عند نفسه فقال كل حديث لا يرويه الا غير نفسه اذا انسداد باب الرأي
فيه يترك العمل به وهذه القاعدة على ما فيها لا تنطبق على صورتنا هذه لانه أخرجه البخاري عن
ابن مسعود أيضا وناهيك به ولانه بمنزلة سائر المقادير الشرعية يدرك العقل حسن تقدير ما فيه
ولا يستقل بعرفة حكمة هذا القدر خاصة اللهم الا عقول الراشخين في العلم انتهى قال ابن
القيم ومنهم ارد الحكم الصحيح الصريح في مسئلة المصرة بالمشابهة من القياس وزعمهم ان هذا
حديث يخالف الاصول فلا يقبل فيقال الاصول كتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة والقياس
الصحيح الموافق للكتاب والسنة فالحديث الصحيح أصل بنفسه فكيف يقال الاصل يخالف
نفسه هذا من أ بطل الباطل والاصول في الحقيقة اثنان لاثالث لهما كلام الله تعالى وكلام
رسوله وما عداهما مجرد الالحاق بالسنة أصل قائم بنفسه والقياس فرع فكيف يرد الاصل بالذرع
قال الامام أحمد انما القياس ان يقبس على أصل فاما ان يجيى الى أصل فيهدمه ثم يقبس فعلى
أي يقبس وقد تقدم بيان موافقة حديث المصرة للقياس وابطال قول من زعم انه خلاف
القياس وانه ليس في الشريعة حكم يخالف القياس الصحيح وأما القياس الباطل فالشريعة
كلها مخالفة له وبالله العجب كيف وافق الوضع بالنديد المشتد للاصول حتى قبل وخالف خبر
المصرة للاصول حتى رد انتهى والحاصل انه لم يرد ما يعارض حديث المصرة ولم تصح الرواية
بلفظ طعام أو بريل الذي صح الصاع من التمر والعنفية أجوبة عن الحديث كثيرة ليس على
شي من اثارة من علم وقد استوفاهما المان في شرح المنتقى ودفعها جميعا ولا تؤثر على نص
الشارع شي بل نقول اذا تنازع بائع المصرة ومشتريه في قيمة اللين المسعول ورد المشتري صاعا
من تمر وجب على البائع قبوله ولا يجاب الى غيره ولو كان المثل موجودا ثم اذا عدم التمر كان
الواجب الرجوع الى قيمته وكذلك اذا تراضى البائع والمشتري على قيمة أخرى كان الرضا له

أي حلبه
لانه بمجرد
ليه التلف
على المنهاج

حكمه وقام هذا البحث في شرحنا بلوغ المرام فليرجع اليه (أو ما يتراضيان عليه) لان حق
الادعى مقفوض اليه فاذا رضى بأخذ عوض عنه جاز ذلك كما لو رضى باسقاطه أو أخذ بعضه
(ويثبت الخيار لمن خدع) فان كان مع شرط عدم الخداع فلا ريب في ذلك لما تقدم من حديث
ابن عمر أن رجلاً كان يخدع في البيوع فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بايعت
فقل لا خلافة وهو في العصصين والموطأ وزاد فيه فيمكن الرجل اذا بايع ية قول لا خلافة وقد ثبت
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جعل الخيار لمن خدع في البيوع خیار
ثلاثة أيام كما في حديث ابن عمر في رواية منه وكذلك في حديث غيره وأما اذا لم يشترط فالبيع
الذي وقع ليس هو بيع المسلم الى المسلم بل هو مشتمل على الخيب والخداع والغاثة فلم يحدود
الخيار له كونه كذلك واككون الخداع كشفا عن عدم الرضا المحقق الذي هو المناط كما تقدم
تقريره قلت اختلفوا في تفسير هذا الحديث فقال الحلبي لا خلافة عبارة عن اشتراط الخيار
ثلاثة أيام وفي رواية البيهقي وابن ماجه ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتهها ثلاث ليل وقال محمد
نزي ان هذا كان لذلك الرجل خاصة يريد انه خيار الغبن وليس بمطرد وفي شرح السنة عند أحمد
الخبر عام في حق كافة الناس اذا ذكر هذه الكلمة في البيع كان له الرد اذا ظهر في بيعه الغبن
وسيله سبيل من باع واشترى بشرط الخيار في المنهج لهما ولا حدهما بشرط الخيار وانما يجوز
في مدة معلومة ولا تزيد على ثلاثة أيام (أو باع قبل وصول السوق) لحديث أبي هريرة عند مسلم
وغيره قال نهي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يتلقى الجلب فان تلقاه انسان فابايعه
فصاحب السلعة فيها بالخيار اذا ورد السوق وتلقى الجلب هو ان يقدّم ركب بتجارة فيه لمقاه
رجل قبل ان يدخل البلد ويعرفوا السعر فيشتري منهم بارخص من سعر البلد وهذا مظنة
ضرر للبائع لانه ان نزل بالسوق كان أغلى له ولذلك كان له الخيار اذا عثر على الضرر (ولكل من
المتبايعين بيعا منه باعنه الرد) كذلك الصور المتقدمة ووجهه ان النبي ان كان مقتضيا للفساد
المرادى للبطلان كما تقر في الاصول فوجود العقد كعدمه وهو غير لازم لواحد منهما فالرد
بالخيار هو بمعنى الرد لما هو غير لازم وان كان النبي غير مقتض للفساد فوقع العقد على
صورة من تلك الصور ان رضيه كل واحد منهما فقد حصل المناط الشرعي وهو الرضا وان
لم يحصل الرضا منهما أو من أحدهما لوقوعه على وجه يخالف الشرع فقد فقد المناط (ومن
اشترى شيئا لم يره فله رده اذا رآه) لحديث أبي هريرة مرفوعا من اشترى طالم يره فله الخيار اذا رآه
أخرجه الدارقطني والبيهقي وفي اسناده عن ابن ابراهيم الكردى وهو ضعيف ولكنهما أخرجا
عن مكحول مرسلان عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نحوه وفي اسناده أيضا أبو بكر بن
أبي مریم وهو ضعيف ومثله لا تقوم به الحجة ولكن الخيار في الغالب يمكن الاستدلال
عليه باحاديث النهي عن الغرر فان ما يقف الانسان على حقيقة لا يتخلو عن نوع غرر سواء كان
بعناية البائع أم لا وأيضا لا بد من حصول المناط الشرعي وهو التراضي فاذا لم يرض المشتري
بالمبيع عند رؤيته فقد فقد الرضا وعدم المصحح (وله رد ما اشتراه بخيار) وذلك نحو ان يشتري
شيئا على ان له فيه الخيار مدة معلومة لما ورد في الاحاديث الصحيحة الواردة في خيار المجلس بلفظ
كل بيعين لا يبيع بينهما حتى يتفرقا لا يبيع الخيار وفي لفظ الآن يكون صدقة خيار وهما

في الصحيحين وفيهما القاطن بهذا المعنى ولكنه قد اختلف في تفسير بيع الخيار ف قيل هذا وقيل غيره ويؤيد ثبوت خيار الشرط ما تقدم من حديث من كان يخذع في البيوع ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اذا بايعت فقل لا خلافة وفي بعض الروايات ولك الخيار ثلاثة أيام وقد تقدم ذلك (واذا اختلف البيعان فان قول ما يقوله البائع) لحديث ابن مسعود عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وصححه الحاكم وابن السكيت قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا اختلف البيعان وليس بينهماينة فالقول ما يقول صاحب السلعة أو يترادان وفي لفظ والمبيع قائم بينه وفي لفظ اذا اختلف البيعان والمبيع مستلث فالقول قول البائع وفي لفظ ولاينة لاحد هما وفي الباب روايات كثيرة قد استوفاهما المصنف في نيل الاوطار وحاصلها يفيد ان القول قول البائع وقد قيل ان هذا الحديث مخصوص لاحاديث ان على المدعي اليينة وعلى المنكر اليين وسياق وقيل بينهما عموم وخصوص من وجه فظاهر حديث القول ما يقول البائع ان القول قوله سواء كان مدعيا أو مدعى عليه وظاهر حديث على المدعي اليينة وعلى المنكر اليين ان القول قول المنكر مع يمينه سواء كان بائعا أو غير بائع وقد تقرر انه اذا عارض عموما كما نحن بصدد وجب المصير الى الترجيح ان أمكن والترجح ههنا ممكن فان حديث على المدعي اليينة وعلى المنكر اليين أصح من حديث فالقول قول البائع ومقتضى هذا الترجيح ان القول لا يكون قول البائع الا اذا كان منكرا غير مدع من غير فرق بين المبيع الباقي والتامف ولكنه مرشد الى الجمع ما رواه أحمد في زوائد المسند والدارمي والطبراني من حديث ابن مسعود الذي فيه فالقول ما يقول البائع بزيادة والسلعة قائمة ولكن في اسماء هذه الزيادة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف اسوء حظه فلا يصلح الجمع بين الحديثين بهما وقد اختلف الفقهاء في ذلك اختلفا فاطوبلا قال مالك الامر عندنا في الرجل يشتري السلعة فيختلفان في الثمن فيقول البائع بعتمكها بعشرة فانعروا يقول المبتاع ايتها منكم بخمسة دنائير انه يقال للبائع ان شئت فاعطها المشتري بما قال وان شئت فاحلف بالله ما بعته سلعتك الا بما قلت فان حلف قيل للمشتري امان تاخذ السلعة بما قال البائع واما ان تحلف بالله ما اشتريتها الا بما قلت فان حلف برئ منها وذلك ان كل واحد منهما مدع على صاحبه وفي شرح السنة ولا فرق عند الشافعي بين أن تكون السلعة قائمة أو تالفة في أنه ما يتحالفان ويرد قيمة السلعة واما رجوع محمد بن الحسن وذهب أبو حنيفة الى أنهم لا يتحالفان بعد هلاك السلعة عند المشتري بل القول قول المشتري مع يمينه فاذا اختلفا في الاجل أو الخيار أو الرهن أو الضمين فهو عند الشافعي كال اختلاف في الثمن يتحالفان وقال أبو حنيفة القول قول من ينفيها (١) ولا تحالف عنده الا عند اختلاف الثمن وفي الحجة البالغة القول قول صاحب المال لكن المبتاع بالخيار لان البيع مبناه على التراضي

أي الاجل
ب

• (باب السلم) •

(هو) نوع مخصوص من أنواع البيع فلا يجوز ان يكون المالان مؤجلين لان ذلك هو بيع الكالئ بالكالئ وقد تقدم المنع منه فلا بد ان يكون راس المال مدفوعا عند العقد (ان

به لم رأس المال في مجامع العقد) وقد وقع الاتفاق على أنه يشترط فيه ما يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس وقد شرط في السلم جماعة من أهل العلم شروطاً لم يدل عليها دليل (على أن يعطيه ما يترضيان عليه معلوماً إلى أجل معلوم) لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال قدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلقون في الثمار السنة والسنتين فقال من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم وأخرج أحمد والبخاري من حديث عبد الرحمن بن ابري وعبد الله بن أبي أوفى قال كان نصيب المغانم مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان يأتينا الباط من أبط السام فنسلفهم في الخنطة والشعير والزيت إلى أجل مسمى قبل أن كان لهم زرع أو لم يكن قال ما كنا نسالهم عن ذلك وفي لفظ لأحمد وأهل السنن الاثر المذكور وما نراه عندهم في شرح السنة السالف له معنيان في المعاملات أحدهما القرض والثاني السلم ومعناه عند الشافعي لو كان مؤجلاً لا يشترط معرفة الاجل ولو كان مكياً أو مؤجلاً لا يشترط معرفة الكيل أو الوزن وفهم معرفة الجنس والوصف بالاولى وفي الوقاية يصح فيما يعلم قدره وصفته لا فيما لا يعلم قدره وصفته كالحيوان وشروطه بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره معلوماً وأجله معلوماً وأقله شهر وفي الحجة البالغة قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلقون في الثمار السنة والسنتين والثلاث فقال من أسلف في شيء فليسلف في كيل ووزن إلى أجل معلوم وذلك لترفع المناقشة بتدبر الامكان وقاسوا عليها الاوصاف التي يميز بها الشيء من غير تضيق ومبنى القرض على التبرع من أول الامر وفيه معنى الاعارة فلذلك جازت النسبة وحرم الفضل انتهى أقول اما اعتبار الجنس والصفة فليس في الحديث ما يدل عليه وكذلك اشترط تعيين المكان ليس في الحديث ما يدل عليه وانما اعتبر تعيين هذه الامور لرفع التشاجر من بعد ولا يخفى ان الرجوع إلى النوع المعهود أو الصفة المعهودة أو إلى الاوسط من ذلك يرفع التشاجر وكذلك يرفع التشاجر في تعيين المكان إلى الاصل وهو عدم وجوب الايصال على المسلم اليه والرجوع إلى البلدة التي هي وطنه أو بلد اقامته يرفع ذلك أيضاً فالحاصل ان شروط السلم تعيين جنس المسلم فيه وكونه معلوماً بكيل أو وزن وكونه إلى أجل معلوم فهذه ثلاثة شروط ولم يدل الدليل على اشتراط غيرها (ولا يأخذ الاماكن أو رأس ماله) حديث ابن عمر عن عمار الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أسلف شيئاً فلا يشترط على صاحبه غير قضائه وفي لفظ من أسلف في شيء فلا يأخذ الا ما أسلف فيه أو رأس ماله قال مالك الامر عندنا فيمن أسلف في طعام به عمر معلوم إلى أجل مسمى فحل الاجل فلم يجز للمبتاع عند البائع وفاء بما ابتاع منه فاقاله فانه لا يقبل له ان يأخذ الا ورقه أو ذهبه أو الثمن الذي دفع اليه بعينه (ولا يصرف فيه قبل قبضه) لما أخرجه أبو داود ومن حديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره وفي استناده عطية بن سعيد العوفي وفيه مقال والمعنى انه لا يحل جعل السلم فيه ثمناً شيئاً قبل قبضه ولا يجوز بيعه قبل القبض وقد اختلف أهل العلم في ذلك قال مالك لا يشترط تسمى منه بذات الثمن شيئاً حتى يقبضه منه وذلك انه اذا أخذ غير الثمن الذي دفع اليه أو صرفه في سلعة غير الطعام الذي ابتاع منه فهو بيع الطعام قبل ان يستوفى

قلت وعليه أهل العلم في الوقاية ولم يجز التصرف في رأس المال والمسلم فيه كالشركة والتولية قبل قبضه وفي المنهاج ولا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه ولا الاعتياض عنه

(باب القرض)

(يجب ارجاع مثله) لانه اذا وقع التعاطى على ان يكون القضا زائدا على أصل الدين فذلك هو الرابيل قد ورد ما يدل على ان مجرد الهدية من المستقرض للمقرض ربا كما أخرجه البخاري عن أبي بردة بن أبي موسى قال قدمت المدينة فلقبت عبد الله بن سلام فقال لي انك بارض فيها الر باقاس فاذا كان لك على رجل حق فاهدي اليك حل تين أو حل شعيرا أو حل قت فلا تأخذنه فانه ربا (ويجوز ان يكون أفضل أو كثر اذا لم يكن مشروطا) لحديث جابر في العيصين قال أتيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان لي عليه دين فقضاني وزادني وفي العيصين أيضا من حديث أبي هريرة قال كان لرجل على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سن من الابل فجاء يتقاضاه فقال اعطوه فطلبوا منه فلم يجدوا الا سافوقها فقال اعطوه فقال أوفيتني أو قال الله فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان خيركم أحسنكم قضاء وأخرج نحوه مسلم وغيره من حديث أبي رافع وهذا الحديثان كما يدلان على جواز ان يكون القضا أفضل بدلان على انه يصح قرض الحيوان واليه ذهب الجمهور ومنع من ذلك الكوفيون (ولا يجوز ان يجز القرض تنعالا لمقرض) لحديث أنس عن ابن ماجة انه سئل عن الرجل يقرض أخاه المال فيهدي اليه فقال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا أقرض أحدكم قرضا فاهدي اليه أو حله على الدابة فلا يركبها ولا يقبله الا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك وفي اسناده يحيى بن اسحق الهنائي وهو مجهول وفي اسناده أيضا عتبة بن حميد الضبي وقد ضعفه أحمد والراوى عنه هـ يعلى بن عباس وهو أيضا ضعيف وقد أخرج البخاري في التاريخ من حديث أنس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا أقرض فلا يأخذ هدية وأخرج البيهقي عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس في السنن الكبرى موقوفا عليهم ان كل قرض بر منفعة فهو وجه من وجوه الربا وأخرج البيهقي أيضا نحو ذلك في المعرفة عن فضالة بن عبيد موقوفا عليه وقد تقدم ما أخرجه البخاري عن عبد الله بن سلام وقد أخرجه الحرث بن أبي أسامة من حديث علي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن قرض بر منفعة وفي رواية كل قرض بر منفعة فهو ربا وفي اسناده سوار بن مصعب وهو متروك وما في الباب من الاحاديث والا فاني شهد ببعضها البعض

(كتاب الشفعة)

والاصل فيها دفع الضرر عن الجيران والشركاء (سيما الاشتراك في شئ ولو منقولا) اعموم الاحاديث الواردة في ذلك كحديث جابر في البخاري وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقع الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وأخرجه أيضا بهذا اللفظ أهل السنن وحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قسمت الدار وحدهت فلا شفعة فيها أخرجه أبو داود وابن ماجة باسناد رجاله ثقات

وأخرج مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم من حديث جابر بن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضي بالشفعة في كل شركة لم تقسم وأخرج البيهقي من حديث ابن عباس مرفوعا الشفعة في كل شئ ورجاله ثقات الا انه اعل بالارسال وأخرج الطحاوي له شاهد من حديث جابر باسناد لا بأس به (فاذا وقعت القسمة فلا شفعة) لما في هذه الاحاديث من التصريح بأنها في الشئ الذي لم يقسم ثم فسر القسمة بقوله فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فالاحاديث الواردة في مطلق شفعة الجار كاحاديث الجار أحق بسقبة وهي ثابتة في الصحيحين وغيرهما مقيدة بعدم القسمة لان الجار كما يصدق على المالص يصدق على الخياط وأما مقيدة شفعة الجار باتحاد الطريق كما في حديث جابر عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجار أحق بشفعة جاره ينتظرهم ان كان غائبا اذا كان طريقهما واحدا فهذا الحديث يؤيد ما قلناه من انه لا شفعة الا للخلط لان الطريق اذا كانت واحدة فالخلطة كائنة فيها ولم تقع القسمة الموجبة لبطلان الشفعة اعدم تصريح الطرق فالحق ان سبب الشفعة هو واحد فقط وهو الشركة قبل القسمة والخلطة السكائنة بين الشريكين في المشترك بينهما أو في طريقه أو في مجاريه أو منبجعه فاقبل من ان من أسباب الاشتراك في الطريق والاشتراك في قرار انهر أو مجاري الماء هو راجع الى السبب الذي ذكرناه لان الاشتراك في طريق الشئ أو في سواقيه هو اشتراك في بعض ذلك الشئ والحاصل ان هذه الاحاديث مخصوصة لذلك العموم لان الظاهر من قوله فلا شفعة ان القسمة مانعة من ثبوت الشفعة سواء كانت القسمة بين المشتركين والشفعين أو متقدمة كما يفيد به النكرة الواقعة في سياق النفي وقد حقق الماتن المقام في رسالة مستقلة أورد فيها جميع ما ورد في الشفعة من الأدلة وجمع بينها جميعا فليسافلي رجوع اليها وقد حكى في البحر عن علي وعثمان وعمر وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وربيعة بن مالك والشافعي والاوزاعي وأحمد وإسحق وعبيد الله بن الحسن والامامية ان الشفعة لا تثبت الا بالخلطة وحكى عن أبي حنيفة وأصحابه والثوري وابن أبي ليلى وابن سيرين ان الشفعة تثبت بالجوار واستدلوا بالاحاديث الواردة في شفعة الجار قال في شرح السنة اتفق أهل العلم على ثبوت الشفعة للشريك في الربع المنقسم اذا باع أحد الشركاء نصيبه قبل القسمة فلا باقين أخذه بالشفعة بمثل الثمن الذي وقع عليه البيع وان باع بشئ متقوم من ثوب أو عبدا فبأخذ بقيمته واختلقوا في ثبوت الشفعة للجار قال الشافعي لا شفعة للجار وذهب أبو حنيفة الى ثبوت الشفعة للجار وفي المنهاج وكل ما لو قسم بطلت منفعة المفصودة كحمام ورعى لا شفعة فيه في الاصح وفي الموطأ عن عثمان بن عفان لا شفعة في بئر ولا نخل قال في الحجة البالغة أرى ان الشفعة شفعتان شفعة يجب على المالك ان يعرضها على الشفعين فيما بينه وبين الله وان بوثره على غيره ولا يجبر عليها في انقضاء وهي الجار الذي ليس بشريك وشفعة يجب عليها في انقضاء وهي الجار الشريك فقط وهذا وجه الجمع بين الاحاديث المختلفة في الباب انتهى والحق ما قدمناه (ولا يحمل للشريك ان يبيع حتى يؤذن شريكه) لحديث جابر عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضي بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط لا يحمل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء

أخذوا ن شاة ترك فان باعه ولم يؤذنه فهو أحق به (ولا تبطل بالتراخي) إنا في الأحاديث لو اوردت في الشفعة من الاطلاق وأما ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر بلفظ لا شفعة للغائب ولا لصغير والشفعة لكل العقال ففي اسناده محمد بن عبد الرحمن البيهقي وهو ضعيف جدا وقال ابن حبان لا أصل للحديث وقال أبو زرعة منكر وقال البيهقي ليس بثابت ولا يصح تأييد هذا الحديث الباطل بما روى من قول شريح فانه لا حجة في ذلك على ان هذا الحديث قد اشتمل على ثلاثة أحكام نفي شفعة الغائب ونفي شفعة الصغير واعتبار القور وقد هجر ظاهره في الحكمين الأولين فكان ذلك مقيد الترتك الاحتجاج به في الحكم الثالث على فرض انه غير باطل والحاصل انه ليس في اشتراط القورية ما يصلح مقسكا كما لا يخفى على عارف وقد ثبتت الشفعة بتلك الأحاديث الصحيحة فتقييد الثبوت بقيد لا دليل عليه مستلزم لا بطلان ما يستفاد من أحاديث الثبوت من الاطلاق بدون حجة وذلك باطل فالحق ان الشفعة لا تبطل بالتراخي لان دفع الضرر الذي شرعت لاجله لا يختص بوقت دون وقت وما قيل من أن انبائهم مع التراخي يستلزم الاضرار بالمشتري لان ملكه يكون معلقا بمخوع والسندان ملكه مستقر يتصرف به كيف يشاء غاية ما هنالك ان للشفيع حقا متى طلبه وجب وليس ذلك من التعليق في شيء ولا اضرار في ذلك بحال

(كتاب الاجارة)

قال الله تعالى في قصة موسى وشعيب عليهما السلام قالت احدهما يا أبت استأجره ان خير من استأجرت القوي الامين وقال تعالى وان أردتم ان تسترضعوا اولادكم فلا جناح عليكم اذا سلمتم ما آتيتهم بالمعروف في هذه الآية مشروعية الاجارة مطلقا ومشروعية الاجارة بتسليم نفسه للخدمة وعليه أهل العلم وتدل أيضا على انه أن أطلق للخدمة فهي محمولة على المتعارف ولا يضرها الجهالة في الجملة لان الارضاع والرعي لا يضبطان حق المضبط (تجوز على كل عمل لم يمنع منه مانع شرعي) لاطلاق الادلة الواردة في ذلك كحديث أبي سعيد قال سمى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن استئجار الاجير حتى يمين له أجره أخرجه أحمد ورجال اسناده رجال الصحيح وأخرجه أيضا البيهقي وعبد الرزاق واسحق في مسنده وأبو داود في المراسيل والنسائي في الزراعة غير مرفوع ولفظ بعضهم من اسنأجر أجيرا فليس له أجرته ولاطلاق حديث أبي هريرة عند البخاري وأحمد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول الله عز وجل ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حرا أو كل غنه ورجل اسنأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره وقد استأجر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دابلا عند هجرته الى المدينة كما في البخاري وغيره وثبت من حديث أبي هريرة عند البخاري قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما بعث الله نبيا الارعى الغنم فقال أصحابه وأنت قال نعم كنت أراها على قراريط لأهل مكة وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي من حديث سويد بن قيس قال جلبت أنا وغزوة العبدى بن امن هجر فأتيناه مكة فجاءنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يئنى فساومنا سراويل فبعنااه ونم رجل يزن بالاجير فقال له زن وأرج وفيه انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يذكرة وأجرته

بل اعطاه ما يعتاده في مثل ذلك وقد كان الصحابة رضى الله تعالى عنهم ينجرون أنفسهم
 في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويعملون الاعمال المختلفة حتى ان علياً جرحته من
 امرأته على ان ينزع لها كل ذنوب بقرة فتزح ستة عشر ذنوباً حتى مجلت يدها فعدت له ست
 عشرة بقرة فاقى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاعبره فأكل منه منها أخرجه أحمد من
 حديث علي بن ابي طالب جده أيضاً ابن ماجه وصححه ابن السكن وأخرجه البيهقي وابن
 ماجه من حديث ابن عباس أن علياً جرحه من يهودى يسقى له كل دلو بقرة وأما المانع
 الشرعى فهو مثل الصور التى سبأ في ذكرها (وتكون الاجرة معلومة عند الاستئجار) لحديث
 أبي سعيد المتقدم (فان لم تكن) أجرته (كذلك) أى معلومة (استحق الاجر مقدار عمله عند
 أهل ذلك العمل) لحديث سويد بن قيس السابق ولكون ذلك هو الاقرب الى العدل وأما
 أجره القسام فأقول القسام أجبر كذا اثر الاجر ايسحق أجرته من عمل له فان كانت مسماة
 لم يستحق سواها وان كانت غير مسماة كانت له أجره مثله على حسب العمل ولكنه لا يجعل
 له من الاجرة ما يجعل لمن يزاوئ الاعمال الوضعية لان مرجع صناعة القسمة الى العلم وهو
 أشرف صناعة ديناً ودنيا ولا يجعل له ما يجعل للقسامين في هذا العصر من الاجرة التى تكاد
 تبلغ الى مقدار نصيب بعض المقتسمين فان ذلك من الظلم البحت بل يسلك به مسلكا وسما
 وتكون الاجرة على مقدار الانصاء فيكون على كل واحد من الشركاء بقدر نصيبه وأما
 ما يروى عن بعض أهل العلم ان أجره القسام تكون نصف عشر التركة أو ربع عشرها فجازفة
 لا ترجع الى دليل بل اعانة لظلمة القسامين على أكل أموال الناس بالباطل ولقد تفاحش
 كثير من الحكماء ونوابهم في هذا الامر وصنعوا صنيع من لا يخشى تبعه في الدنيا والآخرة
 نسأل الله السلامة مع أن من كان منهم يأخذ مقررا من بيت المال لا يستحق على القسمة شيئا
 من الاجرة لانه قد صار مستغرق المذافع فكأنه لا يأخذ أجره على قضائه كذلك لا يأخذ أجره
 على القسمة لان الكل من مصالح المسلمين التى أخذت نصيبا من بيت المال في مقابلة القيام بها
 بحسب طاقته (وقد ورد النهى عن كسب الحجام ومهر البقي وحلوان الكاهن) لحديث أبي
 هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن كسب الحجام ومهر البقي ونهى الكلب
 أخرجه أحمد برجال الصحيح وأخرجه أيضا الطبرانى في الاوسط ومثله من حديث رافع بن
 خديج عند أحمد وأبي داود والنسائي والترمذى وصححه وهو أيضا في صحيح مسلم وفي الصحيحين
 وغيرهما عن أبي مسعود البدرى قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن نهن الكلب
 ومهر البقي وحلوان الكاهن (وعسب الفعل) وقد تقدم الكلام على نهن الكلب وعلى عسب
 الفعل في البيع والمراد بمهر البقي ما تأخذ الزانية على الزنا والمراد بحلوان الكاهن عطية
 الكاهن لاجل كهنته والحلوان بضم الحاء المهملة مصدر حلوته اذا عطيته وقد استدلل
 بما تقدم بعض أهل الحديث فقال انه يحرم كسب الحجام وقد ورد في معنى ما تقدم أحاديث
 وفي بعضها التصريح بأنه خبيث وانه محنت وذهب الجمهور الى انه حلال لحديث أنس في
 الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احتجمهم أبو طيبة واعطاهم ما عين
 من طعام وكلهم مواله فنفقوا عنه وفيه ما أيضا من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى

عليه وآله وسلم احبهم واعطى الجاهل اجره ولو كان محتال يعطيه والاولى الجمع بين الاحاديث بان كتب الجاهل مكر ومغير حرام ارشاد امته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى معالى الامور ويؤيد ذلك حديث محبصة بن مسعود عند اجدوا بنى داود والترمذى وابن ماجه باسناد درجته ثقلت انه كان له غلام حجام فزجره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن كسبه فقال له الا اطعمه ايتامى قال لا قال افلا اتصدق به قال لا فرخص له ان يعاقبه فاضمه فلو كان حراما بمقتضى رخص له ان يعاقبه فاضمه ويستفاد منه ان اعطاه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجاهل لا يستلزم ان يأكله اهل الحق متعارض الاحاديث فقد يكون مكرها لهم ويكون وصفه بالسحت والخبث مبالغة في التنفير وقد يمكن الجمع بان المنع عن مثل ما منع منه محبصة والاذن بمثل ما اذن له وروى له في (وأجر المؤذن) لحديث عباد بن الصامت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لعثمان بن أبي العاص واتخذ مؤذنا لا يأخذ على اذنه اجرا في لفظ لا يتخذ مؤذنا يأخذ على اذنه اجرا والحديث في الصحيح (وقفي الطحان) لحديث أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن قفيز الطحان أخرجه الدارقطني والبيهقي وفي اسناده هشام أبو كليب قيل لا يعرف وقد أورده ابن حبان في الثقات ووثقه مغلطاي وقفي الطحان هو ان يطعم الطعام يجز منه وقيل المنهى عنه طعم الصبرة لا يعلم قدرها يجز منها (ويجوز الاستجار على تلاوة القرآن) لحديث ابن عباس عند البخاري وغيره ان نفر من اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مروا بجماعة فيم لبيع أو سليم فعرض لهم رجل من أهل المساء قال هل فيكم من راق فان في الماسرجة لاديفا أو سليما فانطلق رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء فجاء بالشاة الى اصحابه ففكر هو اذك وقالوا اخذت على كتاب الله اجرا حتى قدموا المدينة فقالوا يا رسول الله اخذ على كتاب الله اجرا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله وفي لفظ من حديث أبي سعيد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اصبت قسما واضربوا معكم سهماء ففعل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والحديث في الصحيحين بالفاظ وفي حديث خارجة بن الصلت عن عمه في رقية الجنون بفاتحة الكتاب ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال خذها فلعمرى من كل برقية باطل فقد كانت برقية حتى أخرجه اجدوا وبودادوا والنسائي (لاعلى تعليمه) لحديث أبي بن كعب قال علمت رجلا القرآن فاهدى لي قوسا فذكرت ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان اخذتها اخذت قوسا من نار فردتها أخرجه ابن ماجه والبيهقي وقد اعل بالانقطاع وتعب وأعل أيضا بجهة البعض رواه وتعب وله شاهد عند الطبراني من حديث الطفيل بن عمرو الدوسي قال أقرأت أبي بن كعب القرآن فاهدى لي قوسا فذكرت الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد تقلدنا فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعل هذا يحمل حديث عبد الرحمن بن شبل عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اقرؤ القرآن ولا تغلوا فيه ولا تجفوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به أخرجه اجد برجال الصحيح وأخرجه أيضا البزار وله شواهد وحديث عمران بن حصين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اقرؤ القرآن واسألوا الله به فان من بعدكم

قوما يقرؤون القرآن يسألون الناس به أخرجه احمد والترمذي وحسنه وفي الباب أحاديث
 ووجه المنع من أخذ الاجرة على تعليمه ان ذلك من تبليغ الاحكام الشرعية وهو واجب وقد
 ذهب الى ذلك احمد بن حنبل وأصحابه وأبو حنيفة وبه قال عطاء والشافعي والزهري وأصحق
 وعبد الله بن شبيب هذا وقد مال الماتن في حاشية اشفاء الى ان الجمع مقدم على الترجيح قال
 لان حديث أحمق ما أخذتم عليه أجرا القرآن عام يصدق على التعليم وأخذ الاجرة على التلاوة
 لمن طلب من القارئ ذلك وأخذ الاجرة على الرقبة وأخذ ما يدفع الى القارئ من العطاء لاجل
 كونه قارئاً ونحو ذلك فيخص من هذا المصنوع تعليم المكلف ويبقى ما عداه داخلاً تحت
 العموم وبه من أفراد العام فيه أدلة خاصة تدل على جوازه كمال العام على ذلك فمن تلك الأفراد
 أخذ الاجرة على الرقبة وتعليم المرائة مقابلته مهرها فكذلك ينبغي تحرير الكلام في المقام
 والمصير الى الترجيح من ضيق العطن ولا سيما لما دخل له فيما نحن بصدده كما زعمه المصنف
 والمقبلي وبهذا تعلم ان ما ساقه في أدلة القائلين بجواز أخذ الاجرة على التعليم من حديث
 الرقبة لا دلالة فيه على المطلوب (و) يجوز (أن يكري العينة مدة معلومة بأجرة معلومة) ما ورد
 من إكراه الاراضي في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كحديث رافع بن خديج في الصحيين
 قال كآ كذا الانصار حق لا فكتا كرى الارض على ان لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه
 ولم تخرج هذه فمنها عن ذلك فاما بالورق فلم ينهنا وفي لفظ لمسلم وغيره فاما مني معلوم مصنفون فلا
 بأس به وسائر الاعيان لها حكم الارض وفي شرح السبعة ذهب عامة أهل العلم الى جواز كراه
 الارض بالدرهم والدنانير وغيرهما من صنوف الاموال سواء كان مما تنبت الارض أو لا تنبت
 اذا كان معلوماً بالعيان أو بالوصف كما يجوز اجارة غير الارضي من العبيد والدواب وغيرها
 وجعلته ان ما جاز يسهل جاز أن يجعل أجره قال محمد لا بأس بكراه الارض بالذهب والورق
 وبالحنطة كذا لا معلوماً وضرباً معلوماً ما لم يشترط ذلك مما يخرج منها فان اشترط مما يخرج منها
 كذا لا معلوماً فلا خير فيه وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا (ومن ذلك الارض لا بشرط
 ما يخرج منها) لان أحاديث ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر بشرط
 ما يخرج من تمر أو زرع وان كانت نائمة في الصحيين وغيرهما فهي منسوخة بمثل حديث رافع
 المتقدم وما ورد في معناه وفي المسئلة مذاهب متنوعة وأدلة مختلفة واجتهادات مضطربة
 قد أوضهها الماتن في شرح المتن وفي رسالة منسقة له وذكرتها في مسلك الختام ومن أصرح
 أحاديث النهي حديث جابر عند مسلم وغيره قال كنا نختار على عهد رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم فنصيب من القصري ٢ ومن كذا ومن كذا انقال انبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم من كانت له أرض فليزرعها أو ليحرقها أو ليعدها والافلحها وفي حديث سعد بن أبي وقاص
 انه نهى ان يكروا بالذهب والفضة أخرجه احمد وأبو داود والنسائي ورجاله
 ثقات وفي الصحيين من حديث أبي هريرة نحوه حديث جابر وفي الجملة البالغة اختلف الرواة
 في حديث رافع اختلافاً فاحشاً وكان وجه التابعين يتعاملون بالمزارعة وبدل على الجواز
 حديث معاملة أهل خيبر وأحاديث النهي عنها محمولة على الاجارة بما على الماذنات أو قطعة
 معينة وهو قول رافع أو على التنزيه والارشاد وهو قول ابن عباس أو على مصلحة خاصة

٢ قوله القصري
 في شرح مس
 مكسورة ثم
 سا كفة ثم را
 يا مشددة على
 هكذا ضبطناه
 الجمهور وهو
 القاضي هكذا
 أكثرهم وعن
 القاف والراء
 ابن الخزاعي في
 مقصور قال
 الاول وهو ما
 في السنبيل بعدا

بذلك الوقت من جهة كثيرة مناقشتم في هذه المعاملة حينئذ وهو قول زيد رضي الله تعالى عنه
والله تعالى أعلم والمزارعة أن يكون الأرض والبذر لواجدوا العمل والبقرة من الآخر والمخبرة
أن يكون الأرض لواجدوا البذر والبقرة والعمل من الآخر ونوع آخر يكون العمل من
أحدهما والباقي من الآخر انتهى (ومن أفسد ما استؤجر عليه أو اتلف ما استأجره ضمن)
مثل حديث علي اليد ما أخذت حتى تؤديه أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي والحاكم
ومعهم وهو من حديث الحسن بن حمزة وفي سماعه منه كلام مشهور والمراد أن على اليد
ضمن ما أخذت حتى تؤديه وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه والبخاري من حديث عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من تطيب ولم يعلم منه
طب فهو ضامن وقد أخرجه النسائي من حديث داود بن أبي ثعلبة عن عبد العزيز بن عربر
عبد العزيز قال حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم إيا طيب تطيب على قوم لا يعرف له تطيب قبل ذلك فأعنت فهو ضامن أخرجه
أبو داود فالمتطيب إنما ضمن لكونه أقدم على بدن المريض غير عالم بما يعلم به أهل هذه الصناعة
فكبار ضامنا وهم كذا من استؤجر على عمل عين فأقدم على العمل فيها غير عالم بالصناعة
وأفسد حاله تعايطه ضمن وهكذا من استأجر دابة ليركب عليها إلى مكان فسار به أسير غير معتاد
فهلك أو تركت علفها فماتت فإنه ضامن

• (باب الاحياء والاقطاع) •

(من سبق إلى احياء أرض لم يسبق إليها غيره فهو أحق بها وتكون حلكاله) لحديث جابر أن
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أحيى أرضاً ميتة فهي له أخرجه أحمد والنسائي
والترمذي وابن حبان ومعهم الترمذي وفي لفظ من أحاط حائطاً على أرض فهي له أخرجه
أحمد وأبو داود وأخرج أحمد وأبو داود والطبراني والبيهقي ومعهم ابن الجارود من حديث
الحسن بن حمزة عن فروة عن أحاط حائطاً على أرض فهي له وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي
وحسنه النسائي من حديث سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
من أحيى أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق وأخرج البخاري وغيره من حديث عائشة
قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من عمر أرضاً ميتة لأحد فهو أحق بها
وأخرج أبو داود من حديث أسمر بن مضر قال أتيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
فبأيهته فقال من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له فخرج النائم يتعادون يتضاطون أي
يجعلون في الأرض خطوطاً لعلامة لما سبقوا إليه ومعهم الضياء في المختارة في شرح السنة
من احياء ما أتاهم بغير علم ملك أحد في الاسلام يملكه وإن لم ياذن السلطان وبه قال الشافعي
وذهب بعضهم إلى أنه يحتاج إلى إذن السلطان وهو قول أبي حنيفة ومالك وصاحباه وقوله
ليس لعرق ظالم حق هو أن يقتصب أرض الغير فيغرس فيها أو يزرع فلا حق له ويقطع غراسه
وزيد في المنهاج ولو سبق رجل إلى موضع من رباط مسبل أي وقف أو قبه إلى مدرسة
أو صوفي إلى خاتمه لم يزرع منه ولم يسلط حقه بغير وجه الشراء حاجة ونحوه انتهى في الحجة
البالغة الأرض كلها بمنزلة مسجد أو رباط جعل وقتنا على إنشاء السبل وهم شركاء فيه فيقدم

الاسبق فالاسبق ومعنى الملك في حق الآدمي كونه أحق بالاستفاد من غيره انتهى (ويجوز
للإمام أن يقطع من في أقطاعه مصلحة شيئا من الأرض الميمنة أو المعدن أو الميمنة) لما في
الصحيحين من حديث أسماء بنت أبي بكر من أنها كانت تنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعها
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخرج أحمد وأبو داود عن ابن عمر أن النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم أقطع الزبير حفره وأجرى القوس حتى قام ثم رمى بسوطه فقال
أقطعوه حيث بلغ السوط وفي أسناده عبد الله بن عمر بن حفص وفيه مقال خفيف وأقطع النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأهل بن حجر أرضا بحضر موت كما أخرجه الترمذي وأبو داود وابن
حبان والبيهقي والطبراني والمذري بإسناد حسن وصححه الترمذي وأخرج أحمد من حديث
عروة بن الزبير أن عبد الرحمن بن عوف قال أقطعني النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعمر
ابن الخطاب أرض كذا وكذا وأخرج البصري وغيره من حديث أنس قال دعا النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم الأنصار ليقطع لهم البصرين فقالوا يا رسول الله إن فعلت فأكتب
لأخواتنا من قريش مثلها فلم يكن ذلك عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال إنكم
ستلقون بعدى أثره فأصبروا حتى تلقوني وأخرج أحمد وأبو داود من حديث ابن عباس
قال أقطع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بلال بن الحرث المزني معادن القبلية جلسيا
وغوريا وأخرج أيضا من حديث عمرو بن عوف المزني وأخرج الترمذي وأبو داود والنسائي
وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي من حديث أبيض بن جهم أنه وفد إلى النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم استقطع الخ فقطع له فلما انولى قال رجل من الجاهل أتدري ما أقطعته
انما أقطعته المال العد قال فاتزعه منه وفي الباب غير ذلك قال في المنهاج المعدن الظاهر وهو
ما يخرج بإعلاج لإعلاك بالاحياء ولا يثبت فيه اختصا من بصير ولا أقطاع والمعدن الباطن
وهو ما لا يخرج إلا بعلاج كذهب وفضة وحديد ونحاس لإعلاك بالحفر والعمل في الظاهر قال
الحلي والثاني إعلاك بذلك واللسان أقطاعه على الملك وكذا على عدمه في الظاهر ولا يقطع
الاقدرا يتأق في العمل عليه قال في الحجة البالغة ولا شك أن المعدن الظاهر الذي للإصباح
إلى كثير عمل أقطاعه لواحد من المسلمين أضرار بهم وتضييق عليهم انتهى

(كتاب الشرك)

(الماس شركا في الماء والنار والكلأ) حديث أبي خراش عن بعض أصحاب النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المسلمون شركا في ثلاثة
في الماء والكلأ والنار أخرجه أحمد وأبو داود وقدر واه أبو نعيم في الصحابة في ترجمة أبي
خراش وليد كراجل وقد سئل أبو حاتم عنه فقال أبو خراش لم يدرك النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم قال ابن حجر رجاله ثقات وقد أخرج الحديث ابن ماجه عن ابن عباس وفي أسناده
عبد الله بن خراش وهو متروك وقد صححه ابن السكن وأخرج ابن ماجه أيضا من حديث أبي
هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يمنع الماء والنار والكلأ قال ابن حجر
أسناده صحيح وأخرج الخطيب من حديث عمر بن الخطاب في الباب وزاد الخ وفيه بعد الحكيم
ابن عيسى ورواه الطبراني بإسناد حسن عن زيد بن جبير عن ابن عمر أنه سمعه يقول في أخرى

وأخرجه أبو داود من حديث يهيسة عن أبيها وأخرجه ابن ماجه من حديث عائشة أنها قالت
 يا رسول الله ما الشيء الذي لا يهمل منعها قال الملح والماء والنار واسناده ضعيف وأخرجه
 الطبراني عن أنس بلفظ خصلتان لا يهمل منعهما الماء والنار وأخرجه العقيلي في الضعفاء من
 حديث عبد الله بن سرجس وأحاديث الباب تنقضي بمجموعها وقد خصص الحديث بمواقع
 من الاجتماع على أن الماء المهرز في الجرار ملك قال في الطهارة كذا استحباب المرواساة في هذه فيما
 كان غلو كالماء ليس بعماء كأمراء ظاهر انتهى (واذا انشأوا المستحقون للماء كان الاحق به
 الاعلى فالاعلى يسكنه الى الكعبين ثم يرسله الى من تحته) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في سبل مهزور أن يسكن حتى يبلغ الكعبين
 ثم يرسل الاعلى على الاسفل أخرجه أبو داود وابن ماجه قال ابن حجر في الفتح واسناده حسن
 وأخرجه الحاكم في المستدرك من حديث عائشة ومعه الحاكم وأعله الدارقطني بالوقف
 وأخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث نعلبة بن مالك وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه من
 حديث أبي حاتم القرظي عن أبيه عن جده وأخرج ابن ماجه والبيهقي والطبراني من حديث
 عبادة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في شرب الخل من السيل أن الاعلى يشرب
 قبل الاسفل ويترك الماء الى الكعبين ثم يرسل الماء الى الاسفل الذي يليه وكذلك حتى تنقضي
 الخواطر أو يبقى الماء وأحاديث الباب صالحة للاحتجاج بها قال في المنهاج والمياه المباحة من
 الاودية والعيون والسيول والأمطار يستوى الناس فيها فإن أراد الناس سقي أرضهم منها
 فضايق سقى الاعلى فالاعلى وحسب كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين وقال محمد بن سنان أنا أخذناه
 كان كذلك الصلح بينهم ولكل قوم ما اصطلموا واسلموا عليه من عبودهم وسيولهم وانهارهم
 وشربهم (ولا يجوز منع فضل الماء ليعتد به الكلال) لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تمنعوا فضل الماء ليعتدوا به الكلال وفي لفظ مسلم
 لا يباع فضل الماء ليعتدوا به الكلال وفي لفظ البخاري لا تمنعوا فضل الماء ليعتدوا به الكلال وفي
 الباب أحاديث وفي لفظ لا يحد ولا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه وهو أن يتغلب رجل على
 عين أو واد فلا يدع أحدا يسقي منه ماشية إلا بالاجر فإنه يقضى الى يسير الكلال المباح يعني يصير
 المرحى من ذلك بازا مال وهذا باطل لأن الماء والكلال مباحان وقيل يحرر يسير الماء المفضل
 عن حاجته لمن أراد الشرب أو سقى الدواب وأما ما البئر فلا يمنع من أراد شربه أو سقى بهائمه
 كافي الموطأ من حديث عمرة بنت عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
 لا يمنع تقع بئر أي فضل ما فيها قلت وعليه أهل العلم في المنهاج وحافر بئر عوات لا يرتفع أو لا
 بما فيها حتى يرقى لـ والمحفورة أي في أرض موات للقلل أو في ملك يملك ما فيها في الاصح وسواء
 ملكه أم لا لا يلزمه بذل ما فضل عن حاجته لزعم ويجب لما شية قال الهلي في المحفورة لا يرتفع
 وقبل ارتفاعه ليس لمنع ما فضل عنه من محتاج اليه للشرب إذا استسقى بدونه نفسه ولا منع
 مواشيه ولا منع غيره لسقي الزرع قال محمد بن سنان أنا أخذنا بمارجل كانت له بئر فليس لها أن يمنع
 الناس منها أن يستقوا منها يشفاهم أو تزرعهم ونخلهم فله أن يمنع ذلك وهو قول أبي حنيفة
 والعامية من فقهاءنا (وللامام أن يحمي بعض المواضع لرحى دواب المسلمين في وقت الحاجة)

لحديث ابن عمر عند أحمد وابن حبان ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حى النقيب الخيل
 خيل المسلمين وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم من حديث الصعب بن جثامة وزاد لحي الله
 ورسوله وهذه الزيادة في صحيح البخارى وفيه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حى النقيب
 وان عمر حى سرف والريرة قلت وعليه الشافعى في المنهاج والظاهر ان الامام ان يحصى بقعة
 موات لرحى نم جزية وصدة وضالة وضعيف من النعمة ولا يحصى لغير ذلك انتهى لان الحى
 تضيق على الناس وظلم عليهم واضرار لهم (ويجوز الاشتراك في النقود والتجاراات ويقسم
 الربح على ما تراضوا عليه) لحديث السائب بن أبي السائب أنه قال للنبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم كنت شريكى في الجاهلية فكنت خير شريك لاتدارينى ولا تغارينى أخرجه أبو داود
 وابن ماجه والنسائى والحاكم وصححه وفي افظ لابي داود وابن ماجه ان السائب الخزومى كان
 شريك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل البعثة فجاء يوم القمع فقال مرحبا يا خي وشريكى
 لاتدارى ولا تغارى وله طرق غيره هذه واخرج البخارى عن ابي المنهال ان زيدا بن ارقم والبراء
 ابن عازب كانا شريكين فاشترى افاضة بنقد ونسيئة فبلغ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 فامرهما ان ما كان يدابسا فخذوه وما كان نسيئة فردوه وأخرج أبو داود والنسائى وابن
 ماجه عن ابن مسعود قال اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر قال فاسعد بياسير بن
 ولم أجنى أنا وعمار بشئ وفيه انقطاع واخرج أحمد وأبو داود وعن ربيعة بن ثابت قال ان كان
 احدنا فى زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لياخذنوا اخيه على انه النصف مما
 يغنم ولنا النصف وان كان احدا فالبطيرة النصل والريش وللاخر القدح واخرجه الدارقطى
 والبيهقى (وتجوز المضاربة) وهوى لغة أهل المدينة القراض والضرب بمعنى السفر والمضاربة
 المعاملة على السفر وايضا الضرب بمعنى الشراكة والمضاربة المعاملة على الشراكة اتفق أهل
 العلم على جواز المضاربة ولا تجوز الا على الدراهم والنانير وهوان يعطى شيئا منها الرجل
 ليعمل ويقتصر فيما يحصل من الربح يكون بينهما مناصقة او اثلا على ما يتشاوران (مالم تشمل
 على مالا يحل) لما روى عن حكيم بن حزام انه كان يشترط على الرجل اذا اعطاه مالا مقارضة
 يضرب له به ان لا يجعل مالى فى كبرطة ولا يحمل فى بحر ولا ينزل به بطن مسيل فان فعلت
 شيئا من ذلك فقد ضمت مالى وقد قبل انه لم يصح فى المضاربة شئ عن النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم وانما فعلها العصاة منهم حكيم المذکور ومنهم على كجاء وعبد الرزاق ومنهم
 ابن مسعود كجاءوا الشافعى ومنهم العباس كجاءوا البيهقى ومنهم جابر كجاءوا البيهقى ايضا
 ومنهم أبو موسى وابن عمر كجاءوا فى الموطا والشافعى والدارقطى ومنهم عمر كجاءوا الشافعى
 ومنهم عثمان كجاءوا البيهقى وقد روى فى ذلك من المرفوع ما أخرجه ابن ماجه من حديث
 صهيب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث فبين البركة البيع الى أجل
 والمقارضة واخلاق البر بانه غير ليلت لا للبيع ولكن فى اسناد مجهول ان قول قد صرح
 جماعة من الحفاظ بانه لم يثبت فى هذا الباب أعنى المضاربة شئ مرفوع الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بل جبيع ما فيه آثار عن العصاة وقد وقع اجماع من بعدهم على جواز هذه المعاملة
 كما حكى ذلك غير واحد وصرح الحفاظ ابن حجر بانه كانت ثابتة فى عصر النبوة فقال

والذي قطع به انها كانت ثابتة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم يعلمها واقربها ولولا ذلك
لما جازت البتة انتهى ولا يفتك ان عدم الجواز الذي ذكره على فرض عدم ثبوتها في أيام
النبو تصبى على أن الأصل عدم جواز كل معاملة لم يثبت فيها دليل وهو غير مسلم بل الأصل
الجواز ما لم تكن على وجه يستلزم ما لا يهل شرعا وعندى أن المضاربة داخلة تحت قول الله
وأحل الله البيع وتحت قوله تعالى تجارة عن تراض بل كل ما دل على جواز البيع وعلى جواز
الاجارة وعلى جواز الوكالة دل عليها ويبان ذلك ان المالك للتقصد اذا دفعه الى آخره وكله
بالشر المقتضاه ما رواه وكله أيضا يبيعه وجعل له أجرة على ثلثي البيع وثلثي الشراء وهي
ما معناه فمن الربح لجواز البيع والشراء داخل تحت أدلة البيع والشراء وجواز التوكيل
بهما داخل تحت أدلة الوكالة وجواز جعل بر من الربح للوكيل داخل تحت أدلة الاجارة
فعرفت بهذا ان القراض غير خال من دليل يدل عليه العموم بل الذي لم يثبت هو الدليل الذي
يدل عليه بخصوصه فلا وجه لمقالة الحافظ ابن حجر انها لو لم تثبت هذه المعاملة بخصوصها
في عصر النبو لما جازت البتة واعلم أن هذه الاسامي التي وقعت في كتب الفروع لانواع
من الشركة كالمفاوضة والعنان والوجوه والابدان لم تكن أسماء شرعية ولا غوية
بل اصطلاحات حادثة متجددة ولا مانع للرجلين ان يخطا مالهما ويتجرا كاهو معنى المفاوضة
المصطلح عليها لان للمالك أن يتصرف في ملكه كيف يشاء ما لم يستلزم ذلك التصرف محرما
مما ورد الشرع بتحريمه وانما الشأن في اشتراط استواء المالكين وكونهم ما نقدوا واشتراط
العقد فهذه الميرد ما يدل على اعتباره بل مجرد التراضي بجمع المالكين والاتجار بهما كاف
وكذلك لا مانع من أن يشترك الرجلان في شراعتي بحيث يكون لكل واحد منهما نصيب
منه بقدر نصيبه من الثمن كاهو معنى شركة العنان اصطلاحا وقد كانت هذه الشركة ثابتة
في أيام النبو ودخل فيها جماعة من الصحابة فكانوا يشتركون في شراعتي من الاشياء ما يدفع
كل واحد منهم نصيبا من قيمته يتولى الشراء احدهما أو كلاهما واما اشتراط العقد والخط
فلم ير ما يدل على اعتباره وكذلك لا بأس ان يوكل احد الرجلين الآخر أن يستدين له مالا ويتجر
فيه ويشتركا في الربح كاهو معنى شركة الوجوه اصطلاحا ولكن لا وجه لما ذكره من الشروط
وكذلك لا بأس بان يوكل احد الرجلين الآخر في ان يعمل عنه عملا استوفى عليه كاهو معنى
شركة الابدان اصطلاحا ولا معنى لاشتراط شروط في ذلك والحاصل ان جميع هذه الانواع
يكتفي في الدخول فيها بمجرد التراضي لان ما كان منها من التصرف في الملك فنافاه التراضي
ولا يهتم اعتبار غيرهما كان منها من باب الوكالة أو الاجارة فيكتفي فيه بما يكتفي فيه حالها هذه
الانواع التي نوعوها والشروط التي اشتراطوها وأي دليل عقل أو نقل الجاهم الى ذلك فان
الاجرة ليس من هذا النوع بل والتطوير لا حاصل ما يستفاد من شركة المفاوضة والعنان
والوجوه انه يجوز للرجل ان يشترك هو وآخر في شراعتي وبيعه ويكون الربح بينهما على
مقدار نصيب كل واحد منهما من الثمن وهذا شئ واحد واضح المعنى يفهمه العاقل فضلا عن
العاقل ويقتضي جواز ما لم يقصر فضلا عن الكمال وهو أعم من أن يستوى ما يدفعه كل واحد
منهما من الثمن أو يحتسبوا أعم من أن يكون المدفوع نقدا أو عرضا وأعم من أن يكون

ما اتفقوا به جميع مال كل واحد منهم ما أو بعضه وأعم من أن يكون المتولى للبيع والشراء
أحدهما أو كل واحد منهما أو ب أنهم جعلوا الكل قدس من هذه الأقسام التي هي في الأصل
شيء واحد اسمها يخصه فلا مشاحة في الاصطلاحات. لكن ما معنى اعتبارهم لتلك العبارات
وتسكتفهم لتلك الشروط وطول المسافة على طالب العلم واتعابه بتدوين ما لا طائل تحته
وأنت لو سألت حراثنا أو بقالا عن جواز الاشتغال في شراء الشيء وفي ربحه لم يصعب عليه أن
يقول نعم ولو قلت له هل يجوز العنان أو الوجوه أو الأبدان لحارفي فهم معاني هذه الألفاظ بل
قد شاهدنا كثيرا من المتبحرين في علم الفروع يلتبس عليه كثير من تفاصيل هذه الأنواع
ويتلعم أن أراد تمييز بعضها من بعض اللهم إلا أن يكون قريب عهد به يحفظ مختصر من
مختصرات الفقه فرمى بأسهل عليه ما يهتدي به إلى ذلك وليس المجتهد من وسع دائرة الآراء
العاطلة عن الدليل وقبل كل ما ينف عليه من قال وقبل فإن ذلك هو أدب أسرار التقليد بل
المجتهد من قتر الصواب وبطل لباطل ونفس في كل مسئلة عن وجوه الدلائل ولم يحمل بينه
وبين الصديق بالحق مخالفة من يخالفه عن يعظم في صدور المقصرين فالحق لا يعرف بالرجال
ولهذا المفسر سلكنا في هذه الأبحاث مسالك لا يعرف قدرها إلا من صنف فهمه عن التعصبات
وأخلص ذهنه عن الاعتقادات المألوفات والله المستعان (وإذا تشاجر الشركاء في عرض
الطريق كان سبعة أذرع) لحديث أبي هريرة في العيصين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع وأخرج عنه عبد الله
ابن أحمد في المسند والطبراني من حديث عباد بن الصامت وأخرجه أيضا عبد الرزاق من
حديث ابن عباس وأخرجه أيضا ابن عدي من حديث أنس (ولا يمنع جار جاره أن يفرز خشبه
في جداره) لحديث أبي هريرة في العيصين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبه في جداره وروى نحوه أحمد وابن ماجه والبيهقي عن جماعة من
العصاة (ولا ضرر ولا ضرار بين الشركاء) لحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم لا ضرر ولا ضرار ولا رجل أن يضع خشبه في حائط جاره وإذا اختلفتم في الطريق
فاجعلوه سبعة أذرع أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي والطبراني وعبد الرزاق قال ابن
كثير أما حديث لا ضرر ولا ضرار فرواه ابن ماجه عن عباد بن الصامت وروى من حديث
ابن عباس وأبي عبد الخدرى وهو حديث مشهور وانتهى فحديث ابن عباس هو المذکور
في الباب وحديث عباد أخرجه أيضا البيهقي وحديث أبي عبد أخرجه ابن ماجه
والدارقطني والحاكم والبيهقي وقد رواه من حديث ثعلبة بن مالك القرظي الطبراني في
الكبير وأبو نعيم (ومن ضار نريك كان للامام عقوبته بقلع شهره أو بيع داره) لحديث سمرة
ابن جندب أنه كانت له عضد من نخل في حائط رجل من الأنصار قال ومع الرجل أجله قال
وكان سمرة يدخل إلى نخله فيتأذى به الرجل ويشق عليه فطلب إليه أن يتأذى فأبى النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فطلب إليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
أن يبيعه فأبى فطلب إليه أن يتأذى فأبى قال فبهني ولك كذا وكذا أمرار غبه فيه فأبى
فقال أنت ضار فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للأنصار اذهب فاقلع

نخله وهو من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن مرة ولم يسمع منه وقد روى الحب الطبري
في أحاديث الأحكام عن واسع بن حبان قال كان لابي لبابة عذق في حائط رجل فكلمه ثم
ذكر له قصة مرة

• (كتاب الرهن) •

(يجوز رهن ما يملكه الراهن في دين عليه) الرهن جائز بالإجماع وقد نطق به الكتاب العزيز
وتقييده بالسفر خرج مخرج الغالب كما ذهب اليه الجمهور وقال مجاهد والفضال
والظاهر لا يشترع الا في السفر وقد رهن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم درعاه عند
يهودى بالمدينة وأخذ منه شعير الاله كما أخرجه البخارى وغيره من حديث أنس وهو في
الصحيحين من حديث عائشة وأخرجه أحمد والترمذى والشافعى وابن ماجه من حديث ابن
عباس وصححه الترمذى وصاحب الاقتراح وفي ذلك دليل على مشروعية الرهن في الحضر كما
قال الجمهور (والظاهر يركب والبن يشرب بنفقة المرهون) لما أخرجه البخارى وغيره من
حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كان يقول الظهير يركب بنفقته
إذا كان مروهنا وابن الدريش يرب بنفقته إذا كان مروهنا وعلى الذى يركب ويشرب
النفقة والحديث الفاظ والمراد ان المرتهن ينتفع بالرهن وينفق عليه وقد ذهب الى ذلك
أحمد وإسحق والليث والحنبل وغيرهم قال ابن القيم وأخذ أحمد وغيره من أئمة الحديث
بهذه الفتوى وهو المصواب وقال الشافعى وأبو حنيفة ومالك وجمهور العلماء لا ينتفع
المرتهن من الرهن بشئ بل الفوائد للرهن والمؤمن عليه قالوا والحديث ورد على خلاف
القياس ويجب أن هذا القياس فاسد الاعتبار مبنى على شناجر هار ولا يصح الاحتجاج
به لما ورد من النهى عن أن تحلب ماشية الرجل بغير إذنه كما في البخارى وغيره لان العام لا يرد
به الخاص بل يبنى عليه وقال ابن القيم فى اعلام الموقعين وهذا الحكم من أحسن الأحكام
وأعدلها ولا يصلح للراهنين غيره وما عداه ففساده ظاهر فان الراهن قد يغيب ويتعذر على
المرتهن مطالبة بالنفقة التى تحفظ الرهن ويشق عليه أو يتعذر رفعه الى الحاكم وأثبات
الرهن وأثبات غيبة الراهن وأثبات أن قدر النفقة عليه قدر حليته وركوبه وطلبه منه الحكم له
بذلك فى هذا من العسر والحرج والمنفعة ما ينال من المنفعة السعة فشرع الشارع الحكم
القيم بمصالح العباد والمرتهن أن يشرب لبن الرهن ويركب ظهره وعليه نفقته وهذا محض
القياس لو لم تأت به السنة الصريحة انتهى ثم أطال فى تخرجه هذا القياس الى ما لا يسهه هذا
القرطاس (ولا يفلق الرهن بما فيه) لحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قال لا يفلق الرهن من صاحبه الذى رهنه له نفقه وعليه غرمه أخرجه الشافعى والدارقطنى
والحاكم والبيهقى وابن حبان فى صحيحه وحسن الدارقطنى إسناده وقال الحافظ ابن حجر فى
بلوغ المرام ان رجالة ثقات الا أن المحفوظ عند أبي دارود وغيره إرساله وأخرجه ابن ماجه من
طريق أخرى والرفع زيادة وقد خرجت من مخرج مقبول والمراد بالغلاق هنا استحقاق
المرتهن له حيث لم ينفك الراهن فى الوقت المشروط وروى عبد الرزاق عن معمر راته فسر
خلاق الرهن بما. قال الرجل ان لم آت بك بمالك فالرهن لك قال ثم بلغنى عنه انه قال ان هلك

ليذهب - ق هذا انما قال من ربح الرهن له غنمه وعليه غرمه - وقد روي ان المرتهن في الجاهلية كان يملك الرهن اذا اراد الرهان اليه ما يستحقه في الوقت المضروب فباطله الشارع والغنم والغرم هنا واعم مما تقدم من أن الظهير يركب بتسقة المرهون والقبض يشرب قال في النجدة البالغة ومبنى الرهن على الاستيثاق وهو بالقبض فلذلك اشترط فيه ولا اختلاف عندى بين حديث لا يعلق الرهن وحديث الظهير **ركب الخ** لان الاول هو الوظيفة لكن اذا امتنع الرهان من التسقة عليه وخيف الهلاك واحياه المرتهن فعند ذلك يفتق به بقدمي راه الناس عدلا انتهى قلت وعليه أهل العلم قال محمد وبهذا نأخذ ونقتصر بقوله لا يعلق الرهن ان الرجل كان يرهن الرهن أى المرهون عند الرجل فيقول ان جئت بمالك الى كذا وكذا والافا الرهن لا بمالك قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يعلق الرهن ولا يكون للمرتن بماله وكذلك تقول وهو قول أبي حنيفة وكذلك فسر مالك بن أنس وفي شرح السنة معناه لا يستغلق بحيث لا يعود الى الرهان بل متى أدى الحق المرهون به اقتضت وعاد الى الرهان وروى الشافعى هذا الحديث مع زيادة ولغظه لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه قال الشافعى غنمه زيادته وغرمه هلاكه كوفيه دليل على انه اذا هلك في يد المرتن يكون من ضمان الرهان ولا يسقط بهلاكه شئ من حق المرتن وعليه الشافعى وقال أبو حنيفة قيمته ان كانت قدرا للحق يسقط بهلاكه الحق وان كانت أقل من الحق يسقط بقدره وان كان أكثر من الحق يسقط الحق وعند الشافعى دوام القبض ليس بشرط في الرهن فيستعمل الدابة المرهونة بالنهار وترد الى المرتن بالليل ولا يسافر عليها ولم يجوز له أبو حنيفة أقول الحق ان الرهن اذا تلف في يد المرتن بدون جناية ولا تفريطه فهو غير مضمون عليه وان كان بجناية أو تفريطه ضمنه للجناية عليه أو التفريط لانه مستحقا حبه فان الحبس للرهن مجزئ ليس بسبب للضمان والمدارك الشرعية واضحة المنار

(كتاب الودعة والعارية)

أقول العارية من مكارم الاخلاق ومحاسن الطاعات وأفضل الصلوات لانها اباحة المال لمنافع ملكه لمن له اليه حاجة ولا ريب ان هذا الفعل داخل تحت نصوص الكتاب والسنة فان قيمه من التعريف في ذلك ما لا يحيط به الحصر ومن جملة ذلك قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقوله ويمنعون الماعون والحاصل ان العارية في لسان العرب والشرع هي اباحة المنافع بلا عوض فإما جديفه هذا المعنى **مكان** من العارية وما لا فلا (تجب على الوديع والمستعير ادية الامانة الى من اتقنه ولا يخون من خانه) لقوله تعالى ان الله يامركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ولقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اد الامانة الى من اتقنتك ولا تخن من خانتك أخرجه أبو داود والترمذى وحسنه والحاكم وصححه من حديث أبي هريرة وفي اسناده طلق بن غنم عن شريك وقد استشهد به الحاكم بمحدث أبي التياح عن أنس وفي اسناده أبو ب بن سويد وهو مختلف فيه وقد تفرد به كما قال الطبراني وأخرجه ابن الجوزى في العلل المنتهية من حديث أبي بن **كعب** وفي اسناده من لا يعرف وأخرجه أيضا الدارقطني عنه وأخرجه البيهقي والطبراني عن أبي امامة بسند ضعيف وأخرجه الدارقطني

والطبراني والبيهقي وأبو نعيم من حديث أنس وأخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي عن رجل من
العصابة وفي أسناده مجهول غير الصابي (ولا ضمان عليه إذا تأقت) العين المستعارة أو
المستودعة (بدون جنايته وخيائته) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا ضمان على مؤتمن أخرجه الدارقطني وفي أسناده ضعف وقد
وقع الإجماع على أن الوديعة لا يضمن إلا الجناية منه على العين لما أخرج به الدارقطني في
الحديث السابق من طريق أخرى بلفظ ليس على المستعير غير المقل ضمان ولا المستودع غير
المقل ضمان والمقل هو الخائن والجاني خائن وأما المستعيرة فذهب إلى أنه لا يضمن إلا الجناية
أو خيانة الحنفية والمالكية وحكي في الفتح عن الجمهور أن المستعير يضمن إذا تأملت في يده
الأذا كان التلف على الوجه المأذون فيه وأخرج أحمد وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود
والحاكم ومصححهم من حديث الحسن بن علي عن سمرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم قال على
اليدهما أخذت حتى تؤديه وفي صحيح الحسن بن علي عن سمرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يؤد
والساقى والحاكم من حديث صفوان بن أمية أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استعار
منه يوم حنين دراعا فقال أغصه - بإيما محمد قال بل عارية مضمونة قال الماتن في حاشية الشفاء
وجميع هذه الأسباب أخذت تحت قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على اليدهما أخذت حتى
تؤدى أن كان المراد على اليد ضمان ما أخذت ولكن الظاهر أن المراد على اليد حفظ
ما أخذت حتى تؤديه وذلك إنما يكون في الباقي وليس فيه دليل على ضمان التالف (ولا يجوز
منع الماعون كالدلو والقدر) لحديث ابن مسعود قال كأنه الماعون على عهد رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عارية الدلو والقدر أخرجه أبو داود وحسنه المذري وروى
عن ابن مسعود وابن عباس أنهما فسرا قوله تعالى ويمنعون الماعون أنه متاع البيت الذي
يتعاطاه الناس بينهم من الأنس والدلو والحبل والقدر وما أشبه ذلك وعن عائشة الماعون
الماء والزاد والمخ وقيل الماعون الزكاة (وأما راق الفعل وحلب المواشي لمن يحتاج ذلك
والجل عليها في سبيل الله) لما أخرجه مسلم وغيره من حديث جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم قال ما من صاحب بئر ولا بقرة ولا غنم لا يؤدى حقها إلا أقعد لها يوم القيامة بقاع
فرقرطوه ذات الطلف بظلفها وتنطعها ذات القرن بقرنها قلنا يا رسول الله وما حقها قال
أطراق خلها وأعادة دلوها ومغبتها وحلبها على الماعون - لعلها في سبيل الله والمراد بطراق
خلها عاريته من يحتاج أن يطرق به على ماشيته والمراد بمغبتها أن يعطى المحتاج لينتفع بحلبها ثم
يردها وأما الجل عليها في سبيل الله فإذا طلب ذلك من لا ماشية له من صاحب المواشي التي فيها
زيادة على حاجته

• (كتاب الغصب) •

بأن الغاصب لأنه أكل مال غيره بالباطل أو استولى عليه عدوا وما وقد قال الله تعالى ولا
تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يحل مال امرئ مسلم
الا بطيبة من نفسه أخرجه الدارقطني من طرق عن أنس مرفوعا وفي أسناده ضعف
وأخرجه أحمد والدارقطني من حديث أبي حرة الرقاشي عن عمه وفي أسناده على بن زيد بن

جدعان وهو مة. حكم عليه وأخرجه الحاك من حديث ابن عباس وأخرجه الدارقطني عنه من طريق أخرى وأخرجه البيهقي وابن حبان والحاكم في صحيحهم ما من حديث أبي حميد الساعدي وقد أخرج أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه من حديث السائب بن زيد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يأخذن أحدكم متاع أخيه جادا ولا لأعيا وإذا أخذ أحدكم عصا أخيه فليردها عليه وحديث انما أموالكم ودماؤكم عليكم حرام هو ثابت في الصحيحين وغيرهما وهو مجمع على تحريم الغصب عند كافة المسلمين وجمع على وجوب رد المصوب إذا كان باقيا وعلى تسليم عوضه ان كان ناقيا (ويجب عليه رد ما أخذ ولا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه) كما تقدم دليله (وليس لعرق ظالم حق ومن زرع في أرض قوم بغير اذنهم فليس له من الزرع شيء ومن غرس في أرض غيره غرسا رفعه) لحديث رافع بن خديج ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من زرع في أرض قوم بغير اذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفسه وأخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي والبيهقي والطبراني وابن أبي شيبة والطحاوي وأبو يعلى وحسنه البخاري وأخرج أبو داود والدارقطني من حديث عروة بن الزبير ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أحيا أرضا فهي له وليس لعرق ظالم حق قال ولقد أخذت مني الذي حدثني هذا الحديث ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غرس أحدهما نخلا في أرض الاخر ف قضى لصاحب الارض بأرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها قال فلقدا يتهاونما بالتضرب أصولها بالقوس وانما النخل عثم وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وأخرجه البخاري تعليقا من حديث سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق أقول الحق الحقيقي بالقبول ان الزرع لما في الارض وعليه للغاصب ما أنفق عليه على الزرع كما ثبت ذلك عند أهل السنن وانقله في رواية انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى بني حارثة فرأى زراعا في أرض ظهيرة قال ما أحسن زرع ظهيرة قيل ليس اظهير قال أليست أرض ظهيرة قالوا بلى ولكنه زرع فلان قال فخذوا زرعكم وردوا عليه النفقة الحديث (ولا يحل الانتفاع بالمصوب) لما تقدم من الأدلة القاضية بأنه لا يحل مال الغير لأعين ولا انتفاعا وقد ورد في غصب الارض التي لا غرة لغصبها الا الانتفاع بها بالزرع ونحوه أحاديث منها عن عائشة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ظلم شيئا من الارض طوق الله من سبع أرضين وفيهما أيضا من حديث أبي سعيد خدرى وفي البخاري وغيره من حديث ابن عمر نحوه أيضا وفي مسلم من حديث أبي هريرة نحوه أيضا (ومن أنفق عليه مثله أو قيمته) لحديث عائشة انها لما كسرت اناء مصفية الذي أهدت فيه للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالت لها اناء كافاه وطعاما كطعام أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وحسنه الحفاظ في الفتح وأخرج البخاري وغيره من حديث أنس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن عند بعض نساءه فأرسلت إحدى امهات المؤمنين مع خادم لها بقصة فيها طعام فضربت يدها فكسرت القصة فضمها وجهه لفيها الطعام وقال كلوا ودفع القصة الصحيحة للرسول وحبس

المكسورة. ولفظ الترمذي قال أهدت بعض أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إليه طعاما في قصعة فضربت فأنشأ القصعة يدها فألقت ما فيها فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طعام بطعام وأنا بماء. وقد استدلل بذلك من قال ان القبي يضمن بئله ولا يضمن بالقيمة الا عند عدم المثل وهو الشافعي والكوفيون وقال مالك ان القبي يضمن بقيمته مطلقا قيل لا خلاف في أن المثل يضمن بئله ولكنه قد ورد في حديث المصراة الثابت في الصحيح ردها وصاعا من تمر والبن مثلى والبحث مستوفى في مواطنه

• (كتاب العتق) •

التعقيب في العتق قد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الأحاديث الصحيحة كحديث أبي هريرة في العيصين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أعتق رقبة مسلة أعتق الله بكل عضومنه عضوا من النار حتى فرجه بفرجه وأخرج الترمذي وصححه من حديث أبي امامة وغيره من العصابة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلما كان فكاه من النار يجزى كل عضومنه عضوا منه وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاه من النار يجزى كل عضومنه عضوا منه وفي لفظ أيما امرأ مسلة أعتقت امرأ مسلة كانت فكاه من النار يجزى كل عضومنه عضوا من أعضائها عضوا من أعضائها واسناده صحيح وفي الباب أحاديث (أفضل الرقاب أنفسها) لما في الصحيحين من حديث أبي ذر قال قلت يا رسول الله أي الأعمال أفضل قال الإيمان بالله والجهاد في سبيل الله قال قلت أي الرقاب أفضل قال أنفسها عند أهلها وأكرها غنما) ويجوز العتق بشرط الخدمة ونحوها) لحديث سفينة بن عبد الرحمن قال أعتقتني أم سلمة وشرطت علي أن أخدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما عاش أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وقال لا بأس بأسناده وأخرجه الحاكم وفي أسناده سعيد بن جهمان أبو حفص الأسدي وقد وثقه ابن معين وغيره وقال أبو حاتم لا يخرج بحديثه ووجه الترجيح من هذان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يخرجني عليه مثل ذلك وقد دل ان تعليق العتق بشرط الخدمة يصح إجماعا (ومن ملك رحمه عتق عليه) لحديث مرة عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ملك ذارحم محرما فهو حر ولفظ أحمد فهو عتق وهو من رواية الحسن بن مرة وفي جماعه منه مقال مشهور وقال علي بن المديني هو حديث منكر وقال البخاري لا يصح وأخرج النسائي والترمذي والحاكم من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ملك ذارحم محرما فهو حر وهو من رواية ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عنه قال النسائي حديث منكر ولا نعلم أحد رواه عن سفیان غير ضمرة وقال الترمذي لم يتابع ضمرة بن ربيعة على هذا الحديث ولكنه قد وثقه يحيى ابن معين وغيره وحديثه في الصحيحين وقد صحح حديثه هذا ابن حزم وعبد الحق وابن القطان وأخرج أبو داود والنسائي عن هر بن الخطاب موقوفا مثل حديث مرة وهو من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه أقول الحاصل ان جميع الاخبار الواردة في عتق ذى الرحم لا تخلو عن مقال ولكنها تنمض بمجموعها للاستدلال ولا يمارضها حديث أبي هريرة الآتي عندهم ولم وقد

ذهب الى أن من ملك ذارحم محرم عتق عليه أكثر أهل الله - لم من الصباية والتابعين واليه
ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمد وقال الشافعي وجماعة من أهل العلم انه يعتق عليه الاولاد
والايتام والامهات ولا يعتق عليه غيره من قرابته وزاد مالك الاخوة ولا ينافي ما ذكرناه
حديث أبي هريرة عندهم لم وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم لا يجزي
ولعن والله الآن يجب دمه مملوكا يث - تربه فيعتقه لان ايتاع العتق تأ كيدا لا ينافي وقوعه
بالمالك وزاد في حاشية الشفاء لان الاعتاق ههنا وان كان ظاهرا في الانشاء به - د الشرائع فهو
لا يث - تلزم ان الشرع ينفسه لا يكون سببا انتهى وقد تمسك بحديث أبي هريرة الظاهرية
فقالوا لا يعتق أحد على أحد (ومن مثل مملوكه فمليه أن يعتقه) لحديث ابن عمر عندهم لم
وغيره قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من اطعم مملوكا أو ضربه
فكفارته أن يعتقه وفيه لم أيضا عن سويد بن مقرن قال كذا في مقرن على عهد رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم ليس لنا الا خادمة واحدة فاطعمها أحدنا فبلغ ذلك النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم فقال اعتقوها وفي رواية إذا استغنوا عنها فليضلوا سيبلها وفي مسلم
أيضا من حديث أبي سعيد البسدي قال كنت أضرب غلاما بالسوط فسمعت صوتا من
خلفي الى أن قال فأذن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ان الله أقدر منك على
هذا الغلام وفيه قلت يا رسول الله هو حر لوجه الله فقال لو لم تفعل لفحمتك النار ولمستك
النار (والاعتقه الامام أو الحاكم) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في المملوك
الذي جب سيدة هذا كبره فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على بال رجل فلم يقدر عليه
فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذهب فانت حر أخرجه أبو داود وابن ماجه
وقد أخرجه أحمد وفي اسناده الحجاج بن ارطاة وهو ثقة ولكنه مدلس وبقي رجال أحمد
ثقات وأخرجه أيضا الطبراني وقد حكى في البصر عن علي والشافعية والحنفية انه لا يعتق
العبد بمجرد المثلة بل يؤمر السيد بالعتق فان تمرد فالخاكم وقال مالك والليث وداود
والاوزاعي بل يعتق بمجردا قال النووي في شرح مسلم انه أجمع العلماء على ان ذلك العتق
ليس واجبا وانما هو مندوب رجاء الكفارة وازالة اثم الاطعم وذ كرم اذ لهم اذنه صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم بأن يستخدموها كما تقدم ودعوى الاجماع غير صحيحة واذنه صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم بالاستخدام لا يدل على عدم الوجوب بل الامر قد دل على الوجوب
والاذن بالاستخدام دل على كونه وجوبا متراجعا الى وقت الاستغناء عنها انتهى (ومن أعتق
شركا له في عبد ضمن لشركائه نصيبهم بعد التقويم والاعتق نصيبه فقط واستحق العبد
لحديث ابن عمر في العيصين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أعتق
شركا له في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه العبد فقيمة عدل فاعطى شركاه حصصهم
وعتق عليه العبد والافتقد عتق عليه ما عتق زاد الدارقطني وروى ما بقي وأخرج أحمد
والشافعي وابن ماجه من حديث أبي الملق عن أبيه أن رجلا من قومه أعتق شقاصا لهم
مملوكا فرفع ذلك الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فجعل خلاصه عليه في ماله وقال ليس
له شريك وفي العيصين أيضا من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

انه قال من أعتق شقيقا من مملوك فعليه خلاصته في ماله فان لم يكن له مال قوم المملوك قيمة
عدل ثم استسعى في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه ولا تنافي بين هذا وبين حديث ابن
عمر بل الجمع ممكن وهو ان من أعتق شركا له في عبد ولا ماله لم يعتق الا نصيبه ويبقى نصيب
شريكه مملوكا فان اختار العبد أن يستسعى لما بقي استسعى والا كان بعرضه حرا وبعضه عبدا
وأخرج أحمد من حديث اسمعيل بن أمية عن أبيه عن جده قال كان لهم غلام يقال له طهمان
أو ذكوان فاعتق جده نصفه فجاء العبد الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم لعتي في عتقك وترق في رقتك قال فكان يخدم سيده حتى مات ورجاله
ثقات وأخرجه الطبراني قال في المسوى قلت عليه الشافعي أن من أعتق نصيبه من عبد
مشارك بينه وبين غيره وهو موسر بقيمة نصيب الشريك يعتق عليه ويكون ولاؤه كله للعتيق
وان كان معسرا اعتق نصيبه ونصيب الشريك رقيقا لا يكلف اعتاقه ولا يستسعى العبد
في فككه قوله فأعطى شركاءه حصصهم بحتمل معنيين أحدهما انه لا يعتق نصيب الشريك
بنفس القسط ما لم يود اليه قيمته وقال به الشافعي في القديم وثانيهما انه يعتق كله عليه بنفس
الاعتاق ولا يتوقف على أداء القيمة وذلك لان إعطاء القيمة والعتق حكمان لمن أعتق شركا له في
عبد يردان عليه جميعا وقال به الشافعي في الجديد وقال أبو حنيفة ان كان المعتق موسرا
فأذنى لم يعتق بالتخييار ان شاء أعتق نصيبه وان شاء استسعى العبد في قيمة نصيبه فاذا أذنى عتيق
فكان الولاد بينهما وان شاء ضمن المعتق قيمة نصيبه ثم شريكه بعد ما ضمن رجوع على العبد
استسعاها فاذا أذناه عتيق وولاؤه كله وقال صاحبنا لا يعتق نصيب الشريك بنفس
الاعتاق بل يستسعى العبد فاذا أذنى قيمة النصف الاخر عتيق كله والولاد بينهما وما أخذ
قولهم حديث أبي هريرة مرفوعا من أعتق شقيقا في عبد عتيق كله ان كان له مال والا يستع
غير مشقوق عليه رواه الشيخان قوله غير مشقوق عليه أي لا يستغنى عليه في الثمن وتاويل
هذا الحديث على قول الشافعي ان معنى يستسعى يستخدم لسيده الذي لم يعتق ان كان
معسرا ومعنى غير مشقوق عليه انه لا يحمل من الخدمة فوق ما يلزمه انما يباله بقدر ماله
فيه من الرقائني (ولا يصح شرط الولاد لغير من أعتق) لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما
انهم ساجات اليها بريرة تستعينني فكاتبها ولم تكن قضت من كتابتها شيئا فقالت لها عائشة
ارجعي الى أهلك فان أحبوا أن أقضي عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعلت فذكرت بريرة
ذلك لأهلها فأبوا وقالوا ان شأمت أن تحتسب عليك فاتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك
لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
أبناي فاعتني فانما الولاد ان أعتق ثم قام فقال ما بال أناس يشترون شركا طيبا في كتاب
الله تعالى من اشتراط طيبا في كتاب الله فليس له وان شرطه مرة شرط الله أحق وأوثق
وللعديت طرق وألفاظ قال ابن القيم رحمه الله قال شيخنا الحديث على ظاهره ولم يأمرها
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم باشتراط الولاد مع هذا الشرط ولا أباحه ولكن
عقوبة بشرطه اذا أبي أن يبيع جارية للعتيق الا باشتراط ما يخالف حكم الله تعالى وشرعه
فأمرها أن تدخل تحت شرطهم الباطل ليظهر به حكم الله ورسوله في أن الشرط الباطل

لا تغير شرعه وان من شرط ما يحتاج دينه لم يجبر أن يولى له بشرطه ولا يطل من البيع به وان
عرف فساد الشرط وشرطه الفاء اشتراطه ولم يعتبر والله تعالى أعلم قلت وعليه أهل العلم ان
من أعتق عبدا ثبت له عليه الولاء وبرثه به ولا يثبت الولاء بالخلف والموا لاة وإن يسلم رجل على
يدى رجل لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أضاف الولاء الى المعتق بالالف واللام
فأوجب ذلك قطعه عن غيره كما يقال الادارل يزيد فيه ايجاب الملك فيها لزيد وقطعها عن غيره
وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة يثبت الولاء بعتد الموالاة (ويجوز التدبير فيعتق بموت
مالكه واذا احتاج المالك جازله بيعه) لحديث جابر في الصبي وغيرهما ان رجلا أعتق
غلاما له عن دبر فاحتاج فأخذ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال من يشتريه مني
فاستراه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا فدفعه اليه وأخرج البيهقي من حديث ابن عمر مرفوعا
وموقوف بالفظ المدبر من الثلث ورواه الدارقطني مرفوعا لفظ المدبر لا يساع ولا يوجب وهو
حر من الثلث وفي اسناده عبيدة بن حسان وهو منكر الحديث وقد ذهب الى جواز بيع
المدبر للعاجلة الشافعي وأهل الحديث ونقله البيهقي في المعرفة عن أكثر القضاة ورحى النووي
عن الجمهور انه لا يجوز بيع المدبر مطلقا وبه قال أبو حنيفة وتعقبه الشافعي بما روى عن
جابر وقدم وأجيب باحتمال أن يكون تدبير مقيدا بشرط أوزمان ورد بان اسم التدبير
إذا أطلق فيفهم منه التدبير المطلق لا غير وانفقوا على جواز وطء المدبرة ومن أجاز بيعه
قال يساع في الجنابة أقول قد دلل الحديث على جواز البيع للعاجلة وليس فيه دلالة على عدم
جواز مع عدمها ولم يرد ما يدل على ذلك الا ما لا يوجب غنله فالقائل بالجواز وقت في موقف المنع
وعلى مدعى عدمه بان المانع فان قال المانع العتق قلنا التنازع وأما المشرط بشرط لم يقع
فمنع كونه مانعا (ويجوز مكاتبه المملوك على مال يؤديه) لقوله تعالى فكاتبوهم الآية
وقد كانوا يكتبون في الجاهلية فقر ذلك الاسلام ولا أعرف خلافا في مشروعيها قلت
وعليه أبو حنيفة وقال الشافعي أظهرهما في المسير في العبد بدلالة الكتاب الاكتساب مع
الامانة فاحب ان لا يمنع من كتابته اذا كان هكذا (قصير عند الوفاة حرا ويعتق منه بقدر
ما سلم) لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يؤدي المكاتب بخصه
ما أدى دية الحر وما يني دية العبد أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وأخرج أحمد
وأبو داود في نحوه من حديث علي وقد ذهب الى هذا بعض أهل العلم وذهب آخرون الى أن
حكم المكاتب حكم العبد حتى يوفى مال الكتابة واستدلوا بحديث عمر وبن شعيب عن أبيه
عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أيمان عبد ~~ك~~كاتب بمائة أو قبة نادأها
الا عشرة أوقيات فهو رقيق ورواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي والحاكم وصححه وفي
لفظ لابي داود المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم ولا يعارض هذا ما تقدم فالجمع
يمكن بعمل هذا على ما لا يمكن تبعضه من الاحكام وفي حديث أم سلمة ان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال اذا كان لأحد اكن مكاتب وكان عنده ما يؤدي فلتعقب منه أخرجه
أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه فثبت له ههنا حكم الحر لان العبد يجوز له أن
ينظر الى مولاه لقوله تعالى أو ما لمكت أيمانهن قال في المسوى المكاتب عبد ما بقي عليه

نبي وعليه أكثر أهل العلم ولا يرث من قريته شيئا وإذا أصاب حد اضرب حد العبد (وإذا هجر عن تسليم مال الكتابة عادي لرق) لكون المالك لم يعتقه الا بعوض وإذا لم يحصل العوض لم يحصل العتق وقد اشترت عائشة برة بعد ان كانت ابها أهلها كما تقدم (ومن استولد أمته لم يحل له بيعها) لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وطئ أمته فولدت له فهي معتقة عن دبر منه أخرجه أحمد وابن ماجه والحاكم والبيهقي وفي اسناده الحسين بن عبد الله لها شئ وهو ضعيف وأخرج ابن ماجه من حديث ابن عباس قال ذكرت أم ابراهيم عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال أعتقها ولداها وأخرجه أيضا الدارقطني وفي اسناده الحسين بن عبد الله وهو ضعيف كما تقدم وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس أيضا أم الولد حرة وان كان سقط واسناده ضعيف وأخرج البيهقي من حديث ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لام ابراهيم أعتقك ولدا وهو مفضل وقال ابن حزم مع هذا بسند رواه ثقات عن ابن عباس وأخرج الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه نهى عن بيع أمهات الاولاد وقال لا يبيعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بها السيد ما دام حيا وإذا مات فهي حرة وقد أخرجه مالك في الموطأ والدارقطني أيضا من قول ابن عمر وأخرجه البيهقي مرفوعا وموقوفا وهذه الاحاديث وان كان في أسانيد ما تقدم فهي تنهض للاحتجاج بها وقد أخذ بها الجمهور وذهب من عداهم الى الجواز وعكسوا بحديث جابر قال كنا نبيع سرارنا أمهات أولادنا على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر فلما كان عمرنا فاقا نتيينا أخرجه أبو داود وابن ماجه والبيهقي وأخرجه أيضا أحمد وابن حبان والحاكم وليس فيه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أطلع على ذلك والخلاف في المسئلة بين الصحابة فمن بعدهم معروف مشهور (وعتقت بوته) أي سيدها الذي استولدها لقوله في الحديث المتقدم فهي معتقة عن دبر منه أي في دبر حياته (أو بتخييره) أي تخيير مستولدها (لعتقها) لان ايقاع العتق يوجب عتق من لم يوجد لعتقه سبب فن قد وجد له سبب عتقه أولى بذلك ولا سيما بعد قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعتقها ولداها فإنه يدل على أنه قد وقع العتق بالولادة ولكن بقي للسيد حق يوجب عليها بعض ما يجب على المملوك حتى يموت فإذا تخير العتق فقد رضى باسقاط ذلك الحق

* كتاب الوقف *

قال في العجبة الباقعة وهو من التبرعات كان أهل الجاهلية لا يعرفونه فاستنبطه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمصالح لا توجد في سائر الصدقات فان الانسان ربما يصرف في سبيل الله مالا كثيرا ثم ينفق فيحتاج أولئك الفقراء ثارة أخرى وتجي أقوام آخرون من الفقراء فيبقون محرومين فلا أحسن ولا أنفع لصلامة من أن يكون نبي حبا للفقراء وابن السبيل يصرف عليهم منافعه ويبقى أصله على ملك الواقف انتهى (من حبس ماله في سبيل الله صار محبا) قد ذهب الى مشروعية الوقف ولزومه جهو العلماء قال الترمذي لانعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافا في جواز وقف الارضين وجاء عن شريح أنه أنكره وقال

أبو حنيفة لا يلزم وخالفه جميع أصحابه إلا زفر وقد حكى الطحاوي عن أبي يوسف أنه قال لو بلغ
أبا حنيفة يعني الدليل لقالبه وقال القرطبي راد الوقف مخالف للإجماع فلا يلتفت إليه وما
يدل على صحته ولزومه حديث أبي هريرة عنده مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قال إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح
يدعوه وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر أن عمر أصاب أرضا بخير فقال يا رسول الله
أصب أرضا بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه فإنا أمرني فقال إن شئت حبست أصلها
وتصدقتم افتصدق بها عمر على أن لا تباع ولا توهب ولا تورث في الفقراء وذوي القربى
والرقاب والضييف وابن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويعطم غير
مقول وأخرج الترمذي والترمذي وحسنه والبخاري تعليقا من حديث عثمان أن النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قدم المدينة وأيسر بها ما يبشعذب غير يرر رمة فقال من
يشترى برر رمة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة فاشترى بها من صلب مالي
وفي الصحيحين أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أما خالدة حبس أدراعه واعتمده
في سبيل الله (وله أن يجعل غلاته لا يمسرف شاء مما فيه قرية) أقوله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم لعمر في الحديث السابق إن شئت حبست أصلها وتصدقتم بها فاطلاق الصدقة
يشعر بأن الواقف أن يصدق بها كيف شاء فيما فيه قرية وقد فعل عمر ذلك فتصدق بها على
الفقراء وذوي القربى والرقاب والضييف وابن السبيل كما تقدم والحاصل أن الوقف الذي
جاء به الشريعة ورغب فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ونفع له أصحابه هو الذي
يتقرب به إلى الله عز وجل حتى يكون عن الصدقة الجارية التي لا ينقطع عن فاعلها ثوابها
ولا يصح أن يكون مصرفه غير قرية لأن ذلك خلاف موضوع الوقف المشروع لكن القرية
توجد في كل ما ثبت فيه الشرع أجر الفاعله كائنا ما كان من وقف مثلا على أطعم نوع
من أنواع الحيوانات المحترمة كان وقفه صحيحا لأنه قد ثبت في السنة الصحيحة أن في كل كبد
رطبة أجر أو مثل هذا الوقف على من يخرج القصدارة من المسجد أو يرفع ما يؤذى المسلمين
في طريقهم كما ذلك وقفها لورود الأدلة الدالة على ثبوت الأجر لفاعله ذلك فقس على
هذا غيره مما هو مساو له في ثبوت الأجر لفاعله وما هو آكد منه في استحقاق الثواب
(وللمتولى عليه أن يأكل منه بالمعروف) لما تقدم في وقف عمر الذي قرره النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم (والواقف أن يجعل نفسه في وقفه كسائر المسلمين) لما تقدم في حديث عثمان
من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين (ومن وقف شيئا مضارة
لوارثه كان وقفه باطلا) لأن ذلك مما يأذن به الله سبحانه بل لم يأذن إلا بما كان صدقة جارية
ينتفع بها أصحاب الأيما كان أمما جارية وعقبا مستقرا وقد نهي الله تعالى عن الضرر في كتابه
العزيز وعموما وخصوصا ونهي عنه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعموما كحديث لا ضرر
ولا ضرر في الإسلام وقد تقدم وخصوصا كما في ضرر الجار وضرر الوصية ونحوها
والحاصل أن الواقف الذي يراعي ما أمر الله به أن يوصل ويخالفه فرائض الله عز وجل
فهو باطل من أصلها لا تتعد بهال وذلك كمن يقف على ذكور وأولاده دون إناثهم وما أشبهه

ذلك فان هذا الميرد التقرب الى الله تعالى بل أراد الخصاله لاحكام الله عز وجل والمعادنة لما شرعه لعباده وجعل هذا الوقف الطاق في ذريعة الى ذلك المقصد الشيطاني فليكن هذا منك على ذكر فاعلم كثرة وقوعه في هذه الازمنة وهكذا وقف من لا يحمله على الوقف الاحبة بقاء المال في ذريته وعدم خروجه عن أملا كهمة فيه فله على ذريته فان هذا انما أراد الخصاله لحكم الله عز وجل وهو انتقال الملك بالميراث وتقويض الوارث في ميراثه يتصرف فيه كيف يشاء وليس أمر غي الوارث أو فقرهم الى هذا الوقف بل هو الى الله عز وجل وقد وجد القربة في مثل هذا الوقف على الذرية نادر ايجب اختلاف الانخاص فعلى الناظر ان يعين النظر في الاسباب المتضمنة لذلك ومن هذا النادر ان يقف على من تمسك بالصلاح من ذريته أو اشتغل بطلب العلم فان هذا الوقف ربما يكون المقصد فيه خالصا والقربة متحققة والاعمال بالنيات ولكن تقويض الامر الى ما حكم الله به بين عباده وارتضاء لهم أو لى وأحق (ومن وضع مالا في مسجد أو مشهد لا يفتن به أحد جاز صرفه في أهل الحاجات ومصالح المسلمين ومن ذلك ما يوضع في الكعبة وفي مسجده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم) لحديث عائشة في صحيح مسلم وغيره قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يقول لولا ان قومك حديثه عنده بجاهلية أو قال بكفر لانفقت كنز الكعبة في سبيل الله فلهذا ابدل على جواز اتفاق ما في الكعبة اذ ازال المانع وهو دأته عهد الناس بالكفر وقد زال ذلك واستقر أمر الاسلام وثبت قدمه في أيام الصحابة فضلا عن زمان من بعدهم واذا كان هذا هو الحكم في الاموال التي في الكعبة فالاموال التي في غيرها من المساجد أولى بذلك بفحوى الخطاب فمن وقف على مسجده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو على الكعبة أو على سائر المساجد شيئا يبقى فيها لا يفتن به أحد فهو ليس بمقرب ولا واقف ولا متصدق بل كاذب يدخل تحت قوله تعالى الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله الآية ولا يعارض هذا ما روى أحمد والبخاري عن أبي وائل قال جلست الى شعبة في هذا المسجد فقال جلس الى عمر في مجلسك هذا فقال لقد هممت ان لأدع فيه اصفر اولا يرضاء الا قسمتها بين المسلمين قلت ما أنت بفاعل قال لم قلت لم يفعل صاحبك فقال ما المرأ يقتدي به ما لان هذا من عمر ومن شعبة بن عثمان بن طلحة اقتداء بما وقع من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر وقد بان حديث عائشة السبب الذي لاجله ترك صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ذلك أقول وفي حاشية الشفاء وأما أموال المساجد فان كانت كالأموال التي يقفون عليها يحصل من غلاتها ما يحتاج اليه من عمارة ونحوها وما يقوم به من تحميم بالصلاة والتلاوة وتدريس العلوم فلا شك أن هذا من أعظم القرب ولا يجل لمسلم ان يأخذ منه شيئا وان كان ذلك من الامور التي تجرد الزخرفة التي هي من علامات القيامة أو للمباهاة والمكاثرة فهو من اضاعة المال بل من وضعه في معاصي الله فيكون أخذه وصرفه في مصالح المسلمين من باب القيلم واجيز احدهما الهى عن المتكرر والثاني توفي اضاعة المال المهمى عنها بالدليل الصحيح وأما موضع الحلي في الكعبة والدراهم والدنانير والجواهر النفيسة فلا يستبعد ان يكون فاعله من الكاذبين الذين قال الله عز وجل فيهم يوم يحصى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم

وجنوبهم وظهورهم هذا ما كثرتم لانفسكم فذوقوا ما كنتم تكثرون ولا ارى على من
أخذها البصر فيها في مصالح المؤمنين أو يدفع بها مفسدهم بأسا ولم يرد ما يدل على المنع انتهى
وقد أوضح المأثور الكلام فيها في شرح المنتقى فليراجع (والوقوف على القبور لرفع سمكها
أو ترابينها أو فعل ما يجلب على زائرها قسنة باطل) لان رفعها قد ورد النهي عنه كافي حديث
على أنه أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان لا يدع قبراً مشرفاً الا سواء ولا تغتالا الا طمسه
وهو في مسلم وغيره وكذلك ترابينها وأشد من ذلك ما يجلب القسنة على زائرها كوضع السنور
الفاقة والاحجار النفيسة ونحو ذلك فان هذا مما يوجب ان يعظم صاحب ذلك القبر في صدر
زائر من العوام فيعتقد فيه ما لا يجوز وهكذا اذا وقف للخر عند القبور ونحوه مما فيه
مخالفة لما جاء عن الشارع أما اذا وقف على اطعام من يفد الى ذلك القبر أو لنحو ذلك فهذا هو
وقف على الوافد على القبر وما صنع الواقف بوقفه على النذر الا ما يعرضه الاثم فقد يكون
ذلك سبباً للاعتقادات الفاسدة وبالجملة فالوقوف على القبور مفسدة عظيمة ومنكر كبير
الا أن يقف على القبر مثلاً لاصلاح ما نهى عنه من عمارته التي لا اشراف فيها ولا رفع ولا ترابين
فقد يكون لهذا وجه صواب وان كان غير القبر أخرج الى ذلك كما قال الصديق رضي الله تعالى
عنه الخي أو لى بالجديد من الاكفان أو كما قال

* (كتاب الهدايا) *

جمع هدية قال في الحجة البالغة انما يفنى بها اقامة الالفه فيما بين الناس ولا يتم هذا المقصود
الا بان يرد اليه مثله فان الهدية تحبب المهدي الى المهدي له من غير عكس وايضا فان اليد
العليا خير من اليد السفلى وان أعطى الطول على من أخذ فان هجرته يسكره وليظهر نعمته
فان الثناء أول اعتدادي نعمته واضمار لحيته وأنه يفعل في ابراث الحب ما تنفع الهدية ومن
كتم فقد خالف عليه ما أرادته وناقض مصلحة الائتلاف ونقض حقه ومن أظهر ما ليس
في الحقيقة فذلك كذب انتهى (بشرع قبولها ومكانة فاعلمها) لحديث أبي هريرة عن
البخاري عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لو دعت الى كراع أو ذراع لاجبت
ولو أهدى الى ذراع أو كراع لقبيل وأخرج أحمد والترمذي وصححه شعوبه من حديث انس
وأخرج الطبراني من حديث أم حكيم الخزاعية قالت قلت يا رسول الله تكرر مد اللطف قال
ما أقبله لو أهدى الى كراع لقبيلته وأخرج أحمد برجال الصحيح من حديث خالد بن عدي
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من جاء من أخيه معروف من غير اشراف
ولامسته فليقبله ولا يرد فاعلموا رزق ساقه الله اليه وأخرج البخاري وغيره من حديث
عائشة قالت كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها والاحاديث
في قبول الهدية والمكانة عليها كثيرة وذلك معلوم منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (ويجوز
بين المسلم والكافر) لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقبل هدايا الكفار ويهدي
لهم كما أخرجه أحمد والترمذي والبخاري من حديث علي قال أهدى كسيري لرسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم فقبل منه وأهدى له قيسر فقبل منه وأهدت له الملوكة فقبل منها وأخرج
أبو داود من حديث بلال أنه أهدى الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عظيم فقبله وفي

الصحيحين من حديث أنس أن أكيدر دومة أهدى لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
جبة سندس وأخرج أبو داود من حديثه أن ملك الروم أهدى إلى النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم مشقة سندس فلبسها وفيه أيضا من حديث علي أن أكيدر دومة الجندل أهدى
إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثوب حرير فأعطاه عليا فقال شققه خرا بين القواطم
وأخرج البخاري من حديث أسماء بنت أبي بكر قالت أتتني أمي رغبة في عهد قريش وهي
مشركة فسألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أصلها قال نعم قال ابن عيينة فأنزل الله
فيهم الآية **يا أيها الذين آمنوا** عن الذين لم يقاتلوكم في الدين وقد أخرج أحدوا الطبراني من حديث
أم سلمة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لها إني قد أهديت إلى التجاني حلة وأواق
من مسك ولا أرى التجاني إلا قد مات ولا أرى هديتي إلا مردودة فان ردت إلى فهي لك
وفي اسناد مسلم بن خالد الزنجي وثقه يحيى بن معين وغيره وضعفه جماعة والاحاديث في قوله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لهدايا الكفار كثيرة جدا وأما ما أخرجه أحد وأبو داود
والترمذي وابن خزيمة وصححه من حديث عياض بن جاد أنه أهدى للنبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم هدية أو ناقة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أسأت قال لا قال إني قد نهيته
عن زبد المشركين وأخرج موسى بن عتبة في المغازي عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن
عامر بن مالك الذي يقال له ملاعب الأسنة قدم على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأهدى
له فقال إني لأقبل هدية مشرك قال في الفتح رجاله ثقات إلا أنه مرسل قال الخطابي يشبه
أن يكون هذا الحديث منسوخا وقيل إنما رددت إليهم لقصد الاغاطة أولا لا يعجل اليهم
ولا يجوز الميل إلى المشركين وأما قوله هدية من تقدم ذكره فهو لكونهم قد صاروا من
أهل الكتاب وقيل أن الرد في حق من يريد به دينه التودد والموالة والقبول في حق من يرجي
بذلك نأفقه ونألفه ويعتد به أن يكون النهي لمجرد الكراهة التي لا تنافي الجواز جمعها بين
الدلة وزبد المشركين هو فتح الزاوي ويكون الموحدة بعد هذا الهمزة قال في الفتح هو
الرفد انتهى (ويحرم الرجوع فيها) لكون الهدية هي هبة لغة وشرعا وقد ورد في ذلك
حديث ابن عباس عند البخاري وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال العائد في هبته
كالعائد يعود في قبضته وهو في مسلم أيضا وفي لفظ للبخاري ليس لنا مثل السوء وأخرج أحمد
وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث ابن عمر وابن عباس رفعاه إلى
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحمل للرجل أن يعطى العطية فيرجع فيها إلا الولد
فما يعطى ولده ومثل الرجل يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل الكتاب أكل حتى إذا شبع
فأه ثم يرجع في قبضته وقد دل قوله لا يحمل على تحريم الرجوع من غير نظر إلى التمثيل الذي وقع
الخلافا فيه هل يدل على الكراهة أو التحريم وقد ذهب إلى التحريم جمهور العلماء الأهلية
الوالد لولده كذا قال في الفتح (وتحجب التسوية بين الأولاد) لحديث جابر عند مسلم وغيره قال
قالت امرأة تبشر الخليل بن غلاما أو أشهد لي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأتى
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال إن ابنة فلان سأنتني أن الخليل ابنها غلام فقال
له اخوة قال نعم قال فكاهم أعطيت مثل ما أعطيت قال لا قال فليس يصلم هذا وإني لأشهد

الاعلى حق وفي لفظ لاجد من حديث النعمان بن بشير لا تنهمني على جوران لبنيك عليك من الحق ان تعدل بينهم وفي الصحيحين من حديثه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اكل ولدك نخلته مثل هذا فقال لا فقال فارجه وفي لفظ لمسلم من حديثه اتقوا الله واعدلوا في اولادكم فرجع ابي في تلك الصدقة وكذا في البخاري ولكنه بلفظ العطيبة وأخرج أحمد وأبو داود والشافعي من حديثه قال قاله لي الله تعالى عليه وآله وسلم اعدلوا بين أبنائكم اعدلوا بين أبنائكم اعدلوا بين أبنائكم وأخرج الطبراني والبيهقي وسعيد بن منصور من حديث ابن عباس بلفظ ووابين اولادكم في العطيبة ولو كنت مفضلاً لأحد النساء وفي اسناده سعيد بن يوسف وفيه ضعف وقد حسن في الفتح اسناده وهذه الاحاديث تدل على وجوب التسوية وان التفضيل باطل جور يجب على فاعله استرجاعه وبه قال طاووس والثوري وأحمد وإسحق وبعض المالكية وذهب الجمهور الى أن التسوية مستحبة فقط وأجابوا عن الاحاديث بما لا ينبغي الالتفات اليه والحاصل ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد أمر بالتسوية بين الاولاد وقد تولى الله سبحانه كيفية ذلك في محكم كتابه وسمى التفضيل جوراً فمن زعم انه يجوز التفضيل اسبب من الاسباب كالبر ونحوه فعليه الدليل ولا يتقهره المجي بما هو أعم من هذا الحديث المقتضى للأمر بالتسوية والمقام محتمل للتطويل والبسط وقد جمع الماتن رحمه الله فيه رسالة مستقلة وذكر في شرح المتن في ما أجاب به القائلون بعدم وجوب التسوية وهي وجوه عشرة وأجاب عن كل واحد منها وأوضح المقام أيضاً في كتابي دليل الطالب على أرجح المطالب فليراجع قال ابن القيم في حديث نعمان بن بشير المتقدم هذا الحديث هو من تفاسير العدل الذي أمر الله به في كتابه وقامت به السموات والارض وأثبتت عليه الشريعة فهو أشد موافقة للقرآن من كل قياس على وجه الارض وهو محكم الدلالة غاية الاحكام فرد بالتشابه من قوله كل أحد أحق بما له من ولده والده والناس أجمعين فكونه أحق به يقتضي جواز تصرفه فيه كما يشاء وبقياس متشابه على اعطاء الاجانب ومن المعلوم بالضرورة ان هذا المتشابه من العموم والقياس لا يقاوم هذا المحكم المبين غاية البيان انتهى وفي شرح السنة ذهب الشافعي وأبو حنيفة الى أن تفضيل بعض الاولاد على بعض في النحل مكروه ولو فعل نفذ وقد فضل أبو بكر عائشة بمقداد عشرين وسقاً فحلها أيام دون سائر اولاده وفي الحديث دليل على ان الواذا اذ اوهب لولده شيئاً جاز له الرجوع فيه وكذلك الامهات والاجداد وما غير الوالدين فلا رجوع لهم فيما وهبوا وسلوا القول النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم العائذ في هيبته كالعائذ في قوته وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة لا رجوع له فيما وهب لولده (والردا غير مانع شرعي كبره) لما قدمنا في أول البحث من الأدلة فان كان ثم مانع شرعي من قبول الهدية لم يحل قبولها وذلك كاهدايا لاهل الولايات توصلا الى ان يملأ مع المهدي فان ذلك رشوة وستأتي الأدلة الدالة على تحريمها وقد ورد في هدايا الامراء ما يفيد انها لا تحل وسأني الكلام على طرق حديث هدايا الامراء في كتاب القضاء العلة انها تؤول الى الرشوة اما في الحكم وفي شئ مما يجب قيام الامراء به ومن ذلك الهدية التي من يعلم المهدى القرآن وقد تقدم الدليل على ذلك في الاجارات وهكذا حلوان

الكاهن ومهر البني ونحوهما ومن ذلك الهدية لمن يقضى للمهدي حاجة لحديث أبي امامة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من يشفع ل أخيه شفاعته فاهدى له هدية عليها فقبلها فقد أتى بابا عظيما من أبواب الربا أخرجه أبو داود بن طريق القاهم بن عبد الرحمن الاموي مولا هم الشامي وفيه مقال وبالجمل فكل مانع شرعي قام الدليل على مانعته من قبول الهدايا له حكم ما ذكرناه

• (كتاب الهبات) •

(ان كانت بغير عوض فلها حكم الهدية في جميع ما سلف) لكون الهدية هبة لغة وشرعا والفرق بينهما ما انما هو اصطلاح جديد فاذا كانت الهبة بغير عوض كانت المكافاة عليها مشروعة وتجزو للكافر ومنه ولا يحل الرجوع فيها وتجب التسوية بين الاولاد ويكره الرد بغير مانع شرعي (وان كانت بعوض فهي بيع ولها حكمه) لان المعترف بالتبائع انما هو التراضي والتعاوض وهما حاصلان في الهبة بعوض اذا كان ذلك واقعا عند التواهب وأما اذا كان في الموهوب له مكافاة غير مراد للواهب عند الهبة فهي كالهدية وبالجمل تنطبق على الهبة بغير عوض الادلة المتقدمة في الهدية وتنطبق على الهبة بعوض الادلة المتقدمة في البيع وقد تقدمت فلاحاجة الى ايرادها هنا (والعمري) بضم العين المهملة وسكون الميم مع القصر عند الاكثروهي مأخوذة من العمر وهو الحماة سميت بذلك لانهم كانوا في الجاهلية يعطى الرجل الرجل الدار ويقول له أعرتك اياها أي أجهت لك مدة مهر زوجاتك فقبل لها عمري لذلك (والرقبي) بوزن العمري مأخوذة من المراقبة لان كل واحد منهم ما يقرب الا تخرم حتى يموت اترجع اليه وكذا ورثته يقومون مقامه هذا أصلها لغة (تو جبان الملك للمعمر والمرقب والعقبه من بعده لارجوع فيها) لحديث أبي هريرة في العقبين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال العمري ميراث لاهلها وأقال جازة وفيها من حديث جابر قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالعمري لمن وهب له وفي لفظ لمسلم فمن أعمر عري فهي للذي أعمرها وميتا وعقبه وفي لفظ لأحمد ومسلم وأبي داود انما العمري التي أجازها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يقول هي لك ولعقبك فاما اذا قال هي لك ما عشت فانما اترجع الى صاحبها ولكن قد قيل ان ذلك من كلام أبي سلمة مدرج في حديث جابر فلا تقوم بهذه الرواية الطيبة ولا تصلح لتفسير الاحاديث المطلقة كالحديثين المتقدمين وحديث زيد بن ثابت عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وابن حبان قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أعمر عري فهي لمعمره حياته وعماته لا ترقبوا من ارقب شيا فهو سبيل الميراث وأخرج أحمد والسنائي من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تعمروا ولا ترقبوا من أعمر شيا وأرقبه فهو له حياته وعماته ورجال اسناده ثقات ووردي في محل النزاع ما أخرجه السنائي من حديث جابر لفظ ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بالعمري ان يهب الرجل للرجل ولعقبه الهبة ويستثنى ان حدث بك حدث ولعقبك فهي الى والى عتي انما لمن أعطاها ولعقبه وهكذا اما أخرجه أحمد من حديث جابر ان رجلا من الانصار أعطى أمه حديقة من نخيل حياته ماتت

لجاء اخوته فقالوا نحن فيه شرع سواء قال فابي فاختصموا الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقسمهم بينهم ميراثا ورجالهم رجال العصبى وقد أخرجهم أيضا أبو داود فهذا وما قبله يفيد انها تكون للوارث وان لم يذكر بل ذكر الموزون بل وان استثنى وقال ان حدث بك - حدث فمضى الى فان ذلك لا يفيد بل يكون للمعمر والمقرب ولورثته من بعده وقد ذهب الى هذا جماعة من الشافعية وذهب الجمهور الى انه اذا قال هي لك ما عشت فاذا مت رجعت الى فمضى عارية مؤقتة ترجع الى المعمر عند موت المعمر وتلك رواية جابر المتقدمة وقد قدمنا ما قبل فيها من الادراج ثم اعلم ان الهبة تصح بمجرد الايجاب ولا تقتصر الى قبول ولكنها تبطل بالرد ومن زعم انها لا تتم الا باقوال استأجر الى الدليل ولا حاجة الى اشتراط القبض في الهبة ومن كان له صبر على الفاقة وقلة ذات اليد فلا بأس بالتصدق بها كثيرا له أو بقله ومن كان يكثر من كفاف الناس اذا احتاج لم يلح له ان يتصدق بجميع ماله ولا بأس كثيرا وهذا هو وجه الجمع بين الاحاديث الدالة على ان مجاوزة الثلث غير مشروعة وبين الدالة التي دلت على مشروعية التصديق بزيادة على الثلث وأما رجوع الوالد في هبة الولد فيستدل على ذلك بما أخرجناه من حديث الترمذي من حديث ابن عمر وابن عباس قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يحل للرجل ان يعطى العطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولده وظاهر الحديث قصر الرجوع في الهبة مطلقا اما تقدم تخصيصه الا ان يصح ما أخرجناه الحاكم من حديث الحسن بن سمره مرفوعا بلفظ اذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس قال ابن الجوزي وهما ضعيفان وقال الحافظ في استبصار الثاني ضعف فاذا انتهضا للاحتجاج كانا مخصصين لذى الرحم من العموم وكذلك اذا صح حديث أبي هريرة الذي رواه ابن حزم مرفوعا بلفظ الواهب أحق بهبته مالم يثب فيه أو أخرج الطبراني في الكبير عن ابن عباس مرفوعا من وهب هبة فهو أحق بها حتى يثاب عليها وقد ضعف حديث أبي هريرة ابن الجوزي وصححه الحاكم من قول عمر فان صح الحديثان أو أحدهما كانا مخصصين للهبة التي لم يثب عليها فيرجع الرجوع فيها أو ما حديث الضعيفين بلفظ العائذ في هبته كالعائذ يعود في قبته وزاد البخاري ليس لنا مثل السوء وثبت بلفظ لا يحل كما في حديث ابن عمر وابن عباس والرواية التي فيها كالكتاب يعود في قبته ليست الا بالمبالغة في الزجر وليس المراد بالحديث الاتمبل فعل الرجوع في الهبة بالكتاب العائذ في قبته وهذه صورة في غاية الشناعة والفظاعة وليس المراد بيان ما يجوز للكتاب من الرجوع في قبته وليس في الشرع ما يدل على ألفاظ مخصوصة ولا على مجلس ولا على قبض ومن زعم ان في الشريعة ما يدل على ثبوت ذلك فهو مطالب بالدليل والفرق بين الحقوق والاملاك وجعل كل واحد منهما محتصا بشئ مما تحت يد الثابت عليه انما هو مجرد اصطلاح من بعض أهل القروع واذا عرفت ذلك هان عليك الخطب ولم تنسج الى الاشتغال بما في ذلك من التفاريع والتفاصيل

• (كتاب الايمان) •

(الحلق انما يكون باسم) من أسماء (الله تعالى) وهو ظاهر (أو صفته) من صفات ذاته لحقه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقلب القلوب كما في حديث ابن عمر في صحيح البخاري وغيره وقال

كان أكثر ما كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله ولم يحلف لاومة لب القلوب وفي الصحيحين من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في زيد بن حارثة وايم الله ان كان خليفته الامارة وهكذا ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحلف بقوله والذي نفسي بيده وهو في الصحيحين وكفى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن جرير بن عبد الله السلام انه قال وعزتك لا يسمعهم أحد الا دخلها يني الجنة وهو في الصحيحين أيضا والاحاديث في هذا كثيرة جدا (ويحرم بغير ذلك) أي بغير اسم الله تعالى وصفاته فان أهل الجاهلية كانوا يعتقدون في أناس ان أسماءهم مباركة عظيمة وكانوا يعتقدون ان الحلف باسمائهم على الكذب يستوجب حرمانهم وأهلهم فلا يقدمون على ذلك ولذلك كانوا يستحلون الخوض باسماء الشركاء بزعمهم فهو اعم من ذلك كما في حديث ابن عمر عندهم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يسمع عمرو وهو يحلف باسمه فقال ان الله نهاكم ان تحلفوا بأبائكم فمن كان خالفا فليحلف بالله أو ليحلف في لفظ ومن كان خالفا فلا يحلف الا بالله وفي حديث أبي هريرة عن أبي داود والنسائي وابن حبان والبيهقي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا الا بأولائكم صادقون وأخرج أبو داود والترمذي وحده عنه والحاكم وصححه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حلف بغير الله فقد كفر وفي لفظ فقد أشرك وهو عند أحمد من هذا الوجه وفي لفظ الترمذي والحاكم فقد كفر وأشرك وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة وقد فسره بعض المحققين على معنى التغليظ والتسديد ولا أقول بذلك وإنما المراد عندى العين المنعقدة والعين القديمة باسم غير الله تعالى على اعتقاد ما ذكرنا وقال في الحديث قال الشافعي من حلف بغير الله فهو بمنزلة من كفر وأخذنى أن يكون معصية فار قبل أليس قد أقسم الله يمينه عن مخلوقاته فقال والسماوات والارض والشمس وضحاها أليس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في حديث الاعرابي فليح وأيمه ان صدق فالجواب يكون بوجهين أحدهما ان فيه اضممارا معناه ورب السما ورب الشمس ورب الأرض ونحو ذلك حيثما وقع وثانيهما وهو الاصح ان انتهى انما وقع عما كان على قصد التعظيم للمعلوف اسمه كالحلف بالله يمينه تسديد كره التعظيم دون ما كانت العرب تسد تعمله نو كدبه كلامه من غير ذلك التعظيم أقول الحلف باسم غير الله تعالى على اعتقاد تعظيمه بحيث يكون الحنث مع ذكرا منه موجبا عنه للعقوبة في الدنيا والاخرة شرك وبغير هذا التعظيم مكروه لاجل المشابهة مثل ما ذكرنا من التمهيد في النبي عن القول بطريقين كذا وكذا انتهى وفي حديث الصحيحين وغيرهما باللفظ من حلف باللات والعزى فليح لا اله الا الله ولا ريب ان لانسان انما يحلف بما هو عظيم عنده واهذا أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خالف ان يحلف بالله أو يمين فمن حلف باللات والعزى كان معظما لهما ومن عظمهما كفر ومن كفر لم يرجع الى الاسلام الا بكلمة الاسلام وهي لا اله الا الله (ومن حلف فقال ان شاء الله فقد استثنى ولا حنث عليه) لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه والنسائي وابن حبان ولفظ ابن ماجه فله ثياه ولفظ النسائي فقد استثنى وأخرجه الحاكم وقد صححه ابن حبان

وأخرج أبو داود عن عكرمة بن الربيع عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال والله لا غزوة قريشا
ثم قال ان شاء الله ثم قال والله لا غزوة قريشا ثم قال ان شاء الله ثم قال والله لا غزوة قريشا ثم
سكت ثم قال ان شاء الله ثم لم يغزهم قال أبو داود انه قد أسند غيره واحد عن ابن عباس وقد
رواه البيهقي موصولا ومروءا وبؤيدا حديث الباب ما في الصحيحين ان سليمان بن داود
قال لا طوفن الابل على سبعين امرأة الحديث وفيه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
لو قال ان شاء الله لم يحنث وقد ذهب الى ذلك الجمهور وادعى ابن العربي الاجماع على ذلك
فقال أجمع المسلمون على ان قوله ان شاء الله يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلا وفي الموطأ
عن ابن عمر بن قال والله ثم قال ان شاء الله ثم لم يفعل الذي حلف عليه لم يحنث قال مالك احسن
ما سمعت في الثنبا ان صاحب المال يقطع كلامه وما كان من ذلك ما يتبع بعضه بعضا قبل
ان يكتم فكذلك يقطع كلامه فلا تنبأ له قلت وعلى هذا هل العلم ان الاستقناء اذا كان
موصولا باليمين فلا حنث عليه اقول نعم اعلم ان اعتبار الاعراف في الايمان لا بد منه فان
الحالف عند حنثه من شيء أو على شيء لا يخطر بباله غير العرف الذي غلب عليه في محاوراته
بل يفرض ان عرفه فيما حلف عليه مخالف لاسمه المعروف أو النمرى كان العرف مقبلا أما
اذا كان ممن لا يعرف الشرع أو اللغة نظاهروا ما اذا كان ممن يعرفها فذلك أيضا لان
خطو والمعنى العرفي أسبق من خطو وغيره بالبال الآن يقول اردت ذلك فانه يقبل منه ان
كان لا يتعلق بالمعنى العرفي حق الغير (ومن حلف على شيء فرأى غيره خيرا منه فليأت الذي هو
خير وليكفر عن يمينه) لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن بكرة قال قال
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فأتها
هو خير وكفر عن يمينك وفي لفظ فكفر عن يمينك وأن الذي هو خير وفي لفظ للناسي وأبي داود
فكفر عن يمينك ثم أت الذي هو خير وأخرج مسلم وغيره من حديث علي بن حاتم ومن حديث
أبي هريرة نحوه وفي الصحيحين من حديث أبي موسى لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها
الا أتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني وفي الباب أحاديث قلت قال الله تعالى واحفظوا
أيمانكم واختلفوا في وجه الجمع بينه وبين حديث أبي هريرة فقال أبو حنيفة غوة تعالى
مخصوص بما اذا كان المهلوف عليه معصية اذ من المعصوم ان الله تعالى لا يأمر بمعصية فمن
حلف على معصية كترك الكلام مع أبيه حنث وكفر وقال الشافعي مخصوص بما اذا حلف
على معصية أو حلف على ترك مذنب أو فعل مكروه أقوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة
لايمانكم ان تبروا أي ما نالكم عن البر قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فليكفر عن يمينه
وليفعل الذي هو خير فقال أبو حنيفة لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث لعمدة ما قصد ادعاء
الكفارة كقوله فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وقال الشافعي يجوز تقديمه على الحنث يكفر
بالصوم وعلى قياس هذا كل حق مالي يتعلق بشيئين يجوز تركه دعه على الشيئين كل كذا اثم
النصاب ولم يتم الحول (ومن أكره على اليمين فهي غير لازمة ولا ياتم بالحنث فيها) لكون فعل
المكروه كالفعل وقد رفع الله تعالى الخطاب به في التكليم بكلمة المكفر فقال تعالى الا من أكره
وقلبه مطمئن بالايمان والحديث رافع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وهو

حديث فيه مقال طويل وتكليف الحالف بيمينه التي أكره عليها من تكليف ما لا يطاق وهو باطل بالأدلة العقلية والنقلية (واليمين الغموس هي التي يهمل الحالف كذبها) لحديث ابن عمر قال جاء عرابي إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ما الكفار فذكر الحديث وفيه اليمين الغموس وفيه قلت وما اليمين الغموس قال التي يقتطع بها مال امرئ مسلم هو فيها كاذب أخرجه البخاري قال مالك وعقد اليمين أن يحلف الرجل أن لا يبيع ثوبه بعشرة دنانير ثم يبيعه بذلك أو يحلف ليضرب بن غلامه ثم لا يضربه ونحو هذا فهذا الذي يكفر صاحبه عن يمينه وليس في اللفظ كفارة وأما الذي يحلف على الشيء وهو يعلم أنه آثم ويحلف على الكذب وهو يعلم أن يرضى به أحد أو ليعتذره به إلى معتذره أو ليقطع به ما لهذا أعظم من أن يكون فيه كفارة قلت الغموس هي الحلف على ما يعلم بطلانه لا على ما يظن صدقه فانه خارج عن الاقسام الثلاثة والحلف على الظن لا يجوز لأن الله سبحانه قد نهى عن اتباع الظن والعمل به نهيا عاما محصيا إياها وليس الحلف منها ومن زعم أنه يجوز الحلف على الظن فهو مطالب بدليل صالح اتفهيم ذلك ولا نسلم صدق اسم الاعتقاد على الظن بل هو أخص منه ولو سلم دخوله تحت المعنى العام فلا نسلم أن الاعتقاد الذي يكون مطابقا صدقه صدق ذلك العام ولو سلمنا أنه العام فلا نسلم أن كل صدق من هذا المعنى يجوز الحلف عليه بل الذي يجوز الحلف عليه هو نوع من أنواع الصدق خاص وهو ما كان معلوما لا ما كان مظنونا ومن زعم غير هذا فعليه الدليل (ولا مؤاخذا باللفظ) لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان وفي البخاري عن عائشة أنها قالت أنزلت هذه الآية لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم في قول الرجل لا والله بلى والله وقد نقل ابن المنذر نحو هذا عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وجماعة من التابعين وأخرج أبو داود عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو كلام الرجل في يمينه كلاً والله وبلى والله وأخرجه أيضا البيهقي وابن حبان وصحح الدارقطني الوقت قال أبو داود ورواه غيره واحد عن عطاء عن عائشة موقوفاً وذهبت الحنفية إلى أن لغو اليمين أن يحلف على الشيء يظنه ثم يظهر خلافه وبه قال جماعة وقيل أن يحلف وهو غضبان والتلاف في ذلك طويل وتفسير الصحابة للآية الكريمة مقدم على تفسير غيرهم قلت الايمان ثلاثة أقسام أقول كفارة فيها ومنه عقدة تجب فيها الكفارة أن حنث وغموس اختفوا في كفارتها قالت عائشة لغو اليمين قول الإنسان لا والله وقال مالك أحسن ما سمعت في هذا أن اللغو حلف الإنسان على الشيء يستيقن أنه كذلك ثم يوجب جده على غيره ذلك فهو اللغو وذهب الشافعي في تفسير اللغو إلى قول عائشة وأبو حنيفة إلى ما حسنه مالك أقول الأولى أن يقال أن اللغو لما وقعت في كتاب الله عز وجل مقابلة للمعقودة وقد تقرر أن تعقيد اليمين قصد لها والمراد عقد القلب بها كما صرح به صاحب الكشف فاللغو هي ما لم يقصد كقول الرجل لا والله وبلى والله في محاوراته من غير قصد لليمين سواء كان في حال اليقين أم لا فلولم يرد في اللغو إلا وقوعها في القرآن مقابلة للمعقودة كان القول بانها ما ذكرنا متعينا فكيف وقد فسرت عائشة اللغو المذكور في القرآن بما قلنا (ومن حق المسلم على المسلم إبرار نفسه) لما ثبت في الصحيحين من أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك كما في حديث البراء

وغيره ما أخرج أحمد من حديث أبي الزاهرية عن عائشة أن امرأة أهدت اليها قمرا فأكات
بعضه وبقى بعضه فقالت أقسمت عليك ألا أكات بقية فقالت رسول الله صلى الله عليه وآله
وآله وسلم أبرها فان الائم على الخنش ورجاله رجال العصم (وكفارة اليمين هي ما ذكره الله في
كتابه العزيز) وهو قوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة
مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام
ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتم فلتذهب ابن هريان ان أو ههنا للتقسيم لا للتصغير وتعبه
عامة أهل العلم بالقياس الجلي على فدية الخلق في الاحرام فقالوا بغير الرجل بين ان يطعم عشرة
من المساكين أو يكسوهم أو يعتق رقبة فان هجز عنها صام ثلاثة أيام وأما قدر الاطعام
والكسوة فكان ابن عمر يكفر عن يمينه باطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من حنطة
مختصر وقال سليمان بن يسار أدركت الناس وهم اذا أعطوا في كفارة اليمين أعطوا بمد من
حنطة بالمد الاصفر وأو ذلك يجزئ عنهم قال مالك أحسن ما جمعت في الذي يكفر عن يمينه
بالكسوة انه ان كسا الرجال كساهم ثوبا ثوبا وان كسا النساء كساهن ثوبين ثوبا
وخيارا وذلك أدنى ما يجزئ كلاً في صلاته فلت على هذا الشافعي في الاطعام وقال في الكسوة
أو لأمثل ما قال مالك ثم رجع وقال ان اختار الكسوة فعليه لكل مسكين ثوب واحد من قميص
أو سراويل أو مقنعة أو أزار يصلح لكبير أو صغير لصحة اطلاق الكسوة على كل ذلك سواء
وقال أبو حنيفة الاعتاق والاطعام كإمرف الظهار وأما الكسوة فلكل واحد ثوب يستر
عامق بذه فلا يجوز السراويل والأزار ونحوهما قال مالك فاما التوكيد فهو حلف الانسان
في الشيء الواحد بدفعه الايمان بين يديه كقولوا لله لا أنقصه من كذا وكذا يحلف بذلك
مراراً ثلاثاً أو أكثر من ذلك قال فكفارة ذلك واحدة مثل كفارة اليمين أقول الذي في القرآن
الكرام اطعام عشرة مساكين ومعناه الحقيقي ان يجعل لهم طعاماً ما يكون مرة واحدة
من غير تقدير بعد اربعين ولا على صفة معينة من اجتماعهم أو كونه في وقت مخصوص بل
ما يصدق عليه معنى اطعام العشرة لغة ولا ريب انه يقال لمن أطعم عشرة ليلاً أو نهاراً عشرين
أو مئتين انه مطعم لذلك القدر فما وقع الجزم به من اعتبار اطعام العشرة مرتين لا وجه له
وأما الظن من حديث كفارة الظهار فغير ظاهر فانه وقع الاختلاف الطويل العريض في
مقدار العرق من القر أو المكمل وهل الاعانة منه صلى الله عليه وآله وسلم فقط أو منه
ومن المرأة ثم هو مهور الظاهر فانه أمر أوس بن الصامت ان ينقعه على نفسه كما ثبت في
الصحيح

• (كتاب النذر) •

(انما يصح اذا انبئ به وجه الله فلا بد ان يكون قربة ولا نذر في معصية الله) لانه قد ورد النهي
عن النذر كما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله
وآله وسلم عن النذر وقال انه لا يرديا وانما يستفزع به من مال البئس وفيه ما يضامن
حديث أبي هريرة نحوه ثم ورد الاذن بالنذر في الطاعة والنهي عنه في المعصية كما في الصحيحين
وغيرهما من حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من نذر ان يطيع الله

ما يطعمه ومن نذر ان يعصيه فلا يعصيه وعلى ذلك يحمل قوله تعالى يوفون بالنذر وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى يوفون بالنذر قال كانوا ينفذون طاعة الله من الصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وما اقتضى عليهم فسماهم الله ابرار او ورد بالنظر المحصر انه لا نذر الا فيما ابتغى به وجه الله كما أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا نذر الا فيما ابتغى به وجه الله وأخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من نذر في معصية فكفارته كفارة عيبن وأخرج أحمد وأهل السنن من حديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا نذر في معصية وكفارته كفارة عيبن والاحاديث في هذا الباب كثيرة (ومن النذر في المعصية ما فيه مخالفة للتسوية بين الاولاد) لما قدمنا في كتاب الهدايا (أو مفاضلة بين الورثة مخالفة لما شرعه الله) لان المخالفة لذلك معصية ولا نذر في معصية كما تقدم (ومن النذر على القبور) ككون ذلك ليس من النذر في الطاعة ولا من النذر الذي يتبغى به وجه الله تعالى بل قد يكون من النذر في المعصية اذا كان يتسبب عنه اعتقاد باطل في صاحب القبر كما يتفق ذلك كثيرا وقد أخرج أبو داود بإسناد صالح عن سعيد بن المسيب ان اخوين من الانصار كان بينهما امران فسأل أحدهما صاحبه القبة فقال ان عدت تسألني القبة فكل مالي في رواج الكعبة فقال له عمران الكعبة غنية عن مالك كفر عن عيبتك ولا تنذر في معصية الرب ولا في طبيعة الرحم ولا فيما لا عملك وأخرج مالك والبيهقي بسند صحيح وصححه ابن السكن عن عائشة انها سألت عن رجل جعل ماله في رواج الكعبة ان كام ذا قرابة فقالت يكفر عن عيبتك واذا كان هذا في الكعبة فغيرها من المشاهد والقبور بالاولى قلت اختلف أهل العلم في النذر اذا خرج مخرج عيبتك مثل ان يقول ان كنت فلانا فقلت على عتق رقبة أو ان دخلت الدار فقلت على ان أصوم أو أصلي فهذا نذر أخرج مخرج العيبتك لانه قصد به منع نفسه عن الفعل كالحالف يقصد بيمينه منع نفسه عن الفعل فاصح قول الشافعي انه بمنزلة العيبتك عليه الكفارة ان حنثوا المشهور من مذهب أبي حنيفة ان عليه الوفا بما سمى الرجاج الباب وجعل ماله في رواج الكعبة معناه جعله اياها كفى عنها الباب لانه يدخل اليها منه (وعلى ما لم يأذن به الله) كان نذره على المساجد لتزخرف أو على أهل المعاصي يستعينوا بذلك على معاصيهم فان ذلك من النذر في المعصية وأقل الاحوال ان يكون النذر على ما لم يأذن به الله خارجا عن النذر الذي أذن الله به وهو النذر في الطاعة وما ابتغى به وجه الله فيشمل هذا كل نذر على مباح أو مكروه أو محرم (ومن أوجب على نفسه فعلا لم يشرعه الله لم يجب عليه) لحديث ابن عباس عند البخاري وغيره قال بينا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يخطب اذ هرب رجل قائم فسأل عنه فقالوا أبو اسراءيل فذرا ان يقوم في الشمس ولا يهد ولا يستظل ولا يتكلم وان يصوم فقتل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مروية لية ~~كلم~~ وليست نزل وليقه وليتم صومه وأخرج أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه فيمن نذر ان لا يزال في الشمس حتى يفرغ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من خطبته فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما النذر فيما ابتغى به وجه الله قلت وعلى هذا أهل العلم (وكذلك ان كان) النذر بما شرعه الله وهو

لا يطبقه) لم يجب عليه الوفاة لحديث أنس في الصبيتين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رأى شيخا من ادى بن ابيه فقال ما هذا قالوا نذران يمشى قال ان الله عن تعذيب هذا نفسه لغنى وأمره أن يركب زاد الناس في رواية نذران يمشى الى بيت الله وأخرج أبو داود باسناد صحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من نذر نذرا لم يسمه فكفارة كفارة عين ومن نذر نذرا لم يطقه فكةارة كفارة عين وآخرجه أيضا ابن ماجه وزاد من نذر نذرا أطاقه فليفر به من ذلك أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن نذران يمشى الى الكعبة بالركوب كما في الصحيحين من حديث عقبة بن عامر وفي مسند أحمد وسنن أبي داود من حديث ابن عباس وفي مسند أحمد من حديث عقبة بن عامر قلت ذهب أبو حنيفة والشافعي في أصح قوليه الى ان عليه دم شاة وذهب بعضهم الى انه لا يجب الا على وجه الاحتياط لحديث أنس في مثل هذه الامة ولم يذكر هذا ولا قضاء (ومن نذر نذرا لم يسمه أو كان معصية أو لا يطبقه فعليه كفارة عين) لحديث عقبة بن عامر عند ابن ماجه والترمذي رحمه الله قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كذارة النذر اذا لم يسمه كفارة عين وهو في صحيح مسلم دون قوله اذا لم يسمه وقد تقدم حديث ابن عباس قريبا في نذر نذرا لم يسمه وأخرج مسلم من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من نذر نذرا في معصية فكفارته كفارة عين كذا نسجه ما أحب المنتقى الى مسلم وفيه نظر وهو عند أبي داود وابن ماجه وأحمد وأخرج أحمد وأهل السنن ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا نذر في معصية وكفارته كفارة عين وفي اسناد مقال وأخرج أبو داود وابن ماجه باسناد صحيح من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من نذر نذرا لم يطقه فكفارته كفارة عين وهكذا أمر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المرأة التي نذرت ان تمشى وهي لا تطيق بان تسكر كما أخرجه أحمد وأبو داود أقول النذر بالمباح يصح عليه مسمى النذر فيدخل تحت العمومات المتضمنة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ما أخرجه أبو داود ان امرأة قالت يا رسول الله الى نذرت اذا انصرفت من غزوتك سالما ان أضرب على رأسي بالدف فقال لها أوفى بنذرك وضرب الدف اذا لم يكن مباحا فهو ما مكروه أو أشد من المكروه ولا يكون قربة أبدا فان كان مباحا فهو دليل على وجوب الوفاء بالمباح وان كان مكروها فالأذن بالوفاء به يدل على الوفاء بالمباح بالأولى وكذلك يجب الكفارة على من نذر نذرا لم يسمه يدل على وجوب الكفارة بالأولى في المباح فالخامس ان النذر بالمباح لا يخرج عن أحد القسمين اما وجوب الوفاة أو وجوب الكفارة مع عدم الوفاء ولا ينافي ذلك ما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الاذن لمن نذرت ان تمشى الى بيت الله حافية غير مخمرة بان تختمر وتركب لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمره مع ذلك بصيام ثلاثة أيام وفي رواية انه أمرها بان تمدي بدنة ومثل ذلك حديث الشيخ الذي نذر ان يمشى فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله اغنى عن تعذيب هذا نفسه فانه لا يعارض ما قدمنا لوجهين الاول ان عدم التصريح بوجوب الكفارة عليه لا ينافي الاحاديث المصرحة بوجوبه والثاني انه رأى بعضه عن ذلك كما في الرواية انه رأى ادى بن ابيه وله هذا قال ان الله اغنى عن تعذيب هذا نفسه ويحل النزاع من نذر بمباح مقدور لهن غير تعذيب نفسه ثم تعذيب النفس ان كان من قبيل

المعصية فقد ثبت ان في نذر المعصية كفارة يمين وان كان لكونه يلحق بغير المقدور فقد ثبت ان من نذر فيما لا يملك فعله كفارة يمين وليس بمقدور الانسان داخل فيما لا يملكه وقد اخرج ابوداود وحديثا وفيه ومن نذر فيما لا يطيقه فكفارة كفارة يمين والحاصل ان النذر ان كان بطاعة مقدورة وجب الوفاء به سواء كانت تلك الطاعة واجبة أو مندوبة وان كان بغير طاعة فهو اما من المباح أو الحرام أو المكروه فان كان من المباح فقد تقدم وان كان من الحرام فقد ثبت وجوب الكفارة فيه مع المنع من الوفاء به وان كان مكروها فهو اما ان يكون لاحقا بالحرام أو بالمباح ان كان الاول وجبت الكفارة ولم يجز الوفاء به وان كان الثاني فقد تقدم هذا خلاصة الكلام في انواع النذر ولا دليل يبين ان يوجب الوفاء ولا الكفارة في المندوب والمباح (ومن نذر بقرية وهو شرك ثم اسلم لزمه الوفاء) لحديث عمر في العصيين وغيرهما انه قال قلت يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية ان أعنتك في المسجد الحرام فقال أوف بنذرك وأخرج أحمد وابن ماجه عن معمر بن كزيم ان اباها سأل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ان نذرت ان أنحر يوانة فقال أجهارثن أو طاعة قال لا قال أوف بنذرك ورجال اسناده رجال الصحيح وأخرج ابوداود نحوه من حديث ثابت بن الضحاك واسناده صحيح (ولا يتخذ النذر الا من الثالث) لحديث كعب بن مالك في العصيين انه قال يا رسول الله ان من توفي ان انخلع من مالي صدقة الى الله ورسوله فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امسك عليك بعض مالك فهو خير لك وفي لفظ لابي داود ان من توفي الى الله ان أخرج من مالي كله الى الله ورسوله صدقة قال لا قلت فنصفه قال لا قلت فثلثه قال نعم وفي اسناده محمد بن اسحق وفي لفظ لابي داود انه قال له يجزى عنك الثالث وأخرج أحمد وابوداود من حديث أبي لبابة بن عبد المنذر لما تاب الله عليه قال يا رسول الله ان من توفي ان أهب دار قومي واساكنك وان انخلع من مالي صدقة لله عز وجل ورسوله فقال يجزى عنك الثالث قلت وهو قول أهل العلم في الجاهلية ولو حلف الرجل بصدقة ماله أو قال مالي في سبيل الله فقال قوم عليه كفارة يمين وهو من نذر الباج وعليه الشافعي وقال مالك يخرج ثلث ماله لحديث أبي لبابة المذكور وقال أبو حنيفة ينصرف ذلك الى كل ما يجب فيه الزكاة من عينه من المال دون ما لا زكاة فيه من العقار والدواب ونحوها (واذا مات الناذر بقرية ففعلها عنه وله أجره ذلك) لحديث ابن عباس ان سعد بن عبادة استفتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان أمي ماتت وعليها نذر لم تقضه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اقضه عنها أخرجه ابوداود والشافعي باسناد صحيح واصل القصة في العصيين وفي البخاري ان ابن عمر أمر امرأة جعلت أمها على نفسها صلاة بقاء ثم ماتت ان تصلي عنها وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس فهو ذلك باسناد صحيح وقد روى عنهم ما خلا ذلك قلت هو القول القديم للشافعي ان من فاته شيء من رمضان وعيّن من فضائه ثم مات ولم يقض وكذا النذر والكفارة تدرك عنه وعليه انما بالصوم عنه أو الاطعام من تركه قال النووي القديم ههنا أظهر وقال محمد ما كان من نذر أو صدقة أوجب قضاها الولي اجزا ذلك ان شاء الله تعالى وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا

• (كتاب الاطعمة) •

(الاصل في كل شيء الحلال ولا يحرم الا ما حرمة الله ورسوله وما سكا عنه فهو عفو) لمثل قوله تعالى
 قل لا اجد دفيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا آية فان التكررة في سياق النفي تدل على
 العموم ولمثل حديث سلمان الفارسي قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن
 السم والجن والقرأ فقال الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرمة الله في كتابه وما سكت
 عنه فهو مما عفا الله عنكم أخرجه ابن ماجه والترمذي وفي اسناد ابن ماجه سيف بن هرون
 البرجمي وهو ضعيف وفي الصحيحين من حديث سعد بن أبي وقاص ان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال ان أعظم المسلمين في المسايين جرما من سأل عن شيء لم يحرم على الناس
 فحرم من أجل مسأله وفيهما من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال ذروني ما تركتكم فانما هلاك من قبلكم بكثره سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فاذا
 نهيتكم عن شيء فاجتنبوه واذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وأخرج البزار وقال
 سنده صالح والخام ومعه من حديث أبي الدرداء ورفع به بلفظ ما أحل الله في كتابه فهو
 حلال وما حرمة فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو واقبلوا من الله عافيته فان الله لم يكن لينسى
 شيئا وتلاوما كان ربك نسيا وأخرج الدارقطني من حديث أبي ثعلبة رفعه ان الله فرض
 فرائض فلا تضيعوها وحدودا فلا تعدوها وسكت عن أشياء رحمة لىكم غير نسيان فلا
 تبسوا عنها وفي الكتاب والسنة مما يتقر به هذا الاصل الكثير الطيب فيتوجه الاقتصار
 في رفع الحل على ما ورد فيه دليل يخصه ومن التخصيص قوله تعالى في آخر تلك الآية الا أن
 يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحما من خنزير وكذلك قوله تعالى حرمت عليكم الميتة الى آخر
 الآية (فيحرم ما في الكتاب العزيز) وهو قوله تعالى حرمت عليكم الميتة أى مامات حقت
 أنفه والدم وهو المسفوح صرح بذلك في الآية الاخرى والمفسر قاض على الميهم وهذا مما
 يقتض به قول القائل الميهم على ابيهامه والمفسر على تفسير فانهم اتفقوا في هذه الآية على
 التقييد ولحم الخنزير وكل شيء من الخنزير حرام وتخصيص اللحم بالذكرا لانه يقصد في العادة
 والخنزير حيوان مسخ بصورته قوم ولم يزل نوح ومن بعده من الانبياء يحرمون الخنزير
 ويأمرون بالتباعد عنه الى تنزل عيسى عليه السلام فيقتله ويشبه ان الخنزير كان يأكله قوم
 فنطق الشرايع بالنهي عنه وهجر أمره أشد ما يكون وما أهل اغير الله به أى ذكرا من غير الله
 عند ذبحه والمختصة هي التي تختص فقوت والموقوفة هي الموقوفة بالعصا والمتردية هي التي
 تنزى من مكان عال فقوت والطبيعة هي التي تنطقها أخرى فقوت وما كل السبع يريد
 ما يقى مما أكل السبع لانه ضبط المذبوح الطيب بما تصدازهاق الروح باستعمال المهد في
 حلقة أوليته فخر ذلك الى تحريم الاشياء الا ما ذكرتم من هذه الاشياء وفيه حياة
 مستقرة فذبحه أو ما صار الى حالة المذبوح فهو في حكم الميتة وما ذبح على النصب قبل فرد
 كعق وقيل جمع نصاب وهو الشيء المنسوب من حجر ونحوه اماره للطاغوت والجمع بينه وبين
 ما أهل لغير الله يدل على الفرق بينهما وذلك لان المذبوح عند النصب قصد به تعظيم الطاغوت
 دلالة وان لم يلقظ بأمره فهو بمنزلة ما أهل لغير الله به وان تستقسموا بالالزام ذلكم فسق الى

قوله فن اضطر في محبة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم قلت قد اتفق المساون على ذلك في الجلالة وان كان لهم في التفاضيل اختلاف (وكل ذي ناب من السباع) ظهر ويح طبعه من الاعتدال وبشكاسة اخلاقها وقسوة قلوبها الحديث أبي ثعلبة الخشني عنده سلم ومالك وغيره ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كل ذي ناب من السباع فأكله حرام وفي الباب أحاديث في العصيين وغيرهما والمراد بالناب السن الذي خلف الرابعية جمعه انياب وكل ذي نابية أقوى به ويصاد وقال في النهاية هو ما يقرص الحيوان ويأكل قسرا كالاسد والذئب والثور ونحوها قال في القاموس السبع بضم الباء المقترن من الحيوان انتهى وأراد بذي ناب ما يدو بنابه على الناس وأموالهم مثل الذئب والاسد والكلب والفهد والثور وعلى هذا أهل العلم الا ان الشافعي ذهب الى اباحة الضبع والثعلب وقال أبو حنيفة هما حرامان **كسائر السباع** أقول قد قيل انه لا ناب للضبع وان جميع اسنانها عظم واحد كصفحة نعل الفرس كذا قال ابن رسلان في شرح السنن وعلى تسليم ان لها نابا فيخصه ما من حديث كل ذي ناب حديث جابر فانه قيل له الضبع صيد قال نعم فقال له السائل آكلها قال نعم فقال له أقاله رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال نعم أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي والترمذي وصححه وصححه أيضا البخاري وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي ولا يعارض هذا الحديث الصحيح ما أخرجه الترمذي من حديث خزيمة بن جبر قال سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الضبع فقال أيا وكل الضبع أحد وفي رواية ومن يأكل الضبع لان في اسناده عبد الكريم بن أمية وهو متفق على ضعفه والراوى عنه امعيل بن مسلم وهو ضعيف (وكل ذي مخالب من الطير) حديث ابن عباس عنده سلم وغيره قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطير والمخالب بكسر الميم وفتح اللام قال أهل اللغة المراد به ما هو في الطير بمنزلة الظفر للانسان ويباح منه الحمام والعصفور لانهم من المستطاب (و) من ذلك (الحمار الانسية) وكان كثير من أهل الطباع السليمة من العرب يحرمونه ويشبهه الشياطين وهو يرى الشيطان فيمنق وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا معتم نبق الحمار فتنق وذو الله من الشيطان فانه رأى شيطانا يضرب به المشعل في الحق والهوان وقد سحره من العرب اذ كاهم فطرة وأطعمهم نفسا تكافى حديث البراء بن عازب في العصيين وغيرهما انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الحمار الانسية وفيه ما من حديث ابن عمر وأبي ثعلبة الخشني نحوه وفي الباب غير ذلك وقد ذهب الى ذلك جمهور العلماء قلت وأما الحمار الوحشي فانه نقوا على اباحته كذا في المسوي وأهدى له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحمار الوحشي فأكله كذا في الحجة البالغة (و) من ذلك (الجلالة قبل الاستمالة) حديث ابن عمر عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن أكل الجلالة والبانم وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن حبان والبيهقي وصححه الترمذي وابن دقيق العيد من حديث ابن عباس النهي عن أكل الجلالة وشرب لبنها وأخرج أحمد والنسائي والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فنحو ذلك وفي الباب غير ذلك وقد ذهب

الى ذلك أحمد بن حنبل والثوري والشافعية وذهب بعض أهل العلم الى الكراهة فقط
وظاهر النهي التحريم والعلة تغير لحمها وابنها فاذا زادت العلة بمنعها عن ذلك حتى يزول الاثر
فلا وجه للتحريم لانها حلال يبقين انما حرمت لما نفع وقد زال قال في الحجة البالغة الجيفة
وما نأثر منه ساخيت في جميع الامم والممل فاذا اتميز الخبيث من غيره اني الخبيث وأكل الطبيب
وان لم يكن القبح حرم أكله ودل الحديث على حرمة كل نجس ومتنفس ونهي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم عن أكل الجلالة والبانها لانها لما شربت اعضاؤها النجاسة واقتشرت في اجزائها
كان حكمها حكم النجاسات أو حكم من يتعشى بالنجاسة أنول الاستحالة مطهر والاولى
ان يقال في طهارة ما استحال ان العين التي حكم الشارع بنجاستها لم تبق اسما ولا صفة فان
حكمه بنجاسة العذرة مقيد بكونها عذرة فاذا صار ما عذرة فليس بعذرة فمن ادعى بقاء
النجاسة مع ذهاب الاسم والصفة فعليه الدليل (و) من ذلك (الكلاب) ولا خلاف في ذلك يعتد
به وهو مستحب وقد وقع الامر بقتله عوما وخصوصا وقد نهى النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم عن أكل غنمه كما تقدم وسيأتي وقد تقدم ان الله اذا حرم شيئا حرم غنمه وقد جعله بعضهم
داخلا في ذوات الناب من السباع قال في الحجة البالغة ويجرم الكلب والسنور لانها
من السباع ويأكلان الجيف والكلب شيطان (و) من ذلك (الهر) الحديث جابر عند أبي
داود وابن ماجه والترمذي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن أكل الهر وأكل
غنمها وفي اسناده عمر بن يزيد السني وهو ضعيف لكن يشهد من عضده ما ثبت من النهي
عن أكل غن الكلب والسنور وهو في الصحيح وقد تقدم ولا فرق بين الوحشي والاهلي
وللشافعية وجه في حل الوحشي (و) من ذلك (ما كان مستحبيا) لقوله تعالى ويجرم عليهم
الخبائث فما استحبته الناس من الحيوانات لالهة ولا لعدم اعتبارها بل مجرد الاستحباب فهو
حرام وان استحبته البعض دون البعض كان الاعتبار بالاكثر ككثرات الارض وكثير من
الحيوانات التي ترك الناس أكلها ولم ينهض على تحريمها دليل بنحسها فان تركها لا يكون
في الغالب الا لكونها مستحبة فتندرج تحت قوله ويجرم عليهم الخبائث وقد أخرج أبو
داود عن ملقام بن تلب قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم أسمع لجشرات
الارض تحريما وقد قال البيهقي ان اسناده غير قوي وقال النسائي ينبغي أن يكون ملقام
ابن تلب ليس بالمشهور وهذا الحديث ليس فيه ما يخالف الآية وغايته عدم سماعه لشي
من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو لا يدل على عدم وقد أخرج ابن عدى والبيهقي
من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن أكل الرخة وفي اسناده
خارجة بن مصعب وهو ضعيف جدا فلا يفتض للاحتجاج به وأخرج أحمد وأبو داود من
حديث عيسى بن عذرة النخعي عن أبيه قال كنت عند ابن عمر فاستئذني عن أكل القنفذ فقلنا
هذه الآية قل لأجد فيما أوصى الى محرما على طاعم يطعمه الآية فقال شيخ عنده سمعت
أبا هريرة يقول ذكر عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال خبيث من الخبائث فقال
ابن عمر ان كان قاله رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهو كما قال وعيسى بن عذرة
ضعيف فلا يصلح الحديث تخصيص القنفذ من أدلة الحل العامة وقد قيل ان من أسباب

التحريم الامر بقتل الشيء كالتمس القواسق والوزغ ونحو ذلك والنهي عن قتله كالتله
والخلة والهدد والصد والاضدع ونحو ذلك ولم يأت عن الشارع ما يفيد تحريم كل
ما أمر بقتله أو نهى عن قتله حتى يكون الامر والنهي دليلين على ذلك ولا لازمة عقلية
ولا عرفية فلا وجه لجعل ذلك أصلاً من أصول التحريم بل إن كان المأمور بقتله أو المنهى عن
قتله عملياً دخل في الخبائث كان تحريمه بالآية الكريمة وإن لم يكن من ذلك كان حلالاً عملاً
بما أسلفنا من أصالة الحل وقيام الأدلة الكلية على ذلك ولهذا قلنا (وما عد ذلك فهو حلال)
قال الشافعي ما لم يرد فيه نص تحريم ولا تحليل ولا أمر بقتله ولا نهى عن قتله فالرجع فيه إلى
العرب من سكان البلاد والقرى دون أجلاف البوادي فإن استطابته العرب أو سمته باسم
حيوان حلال فهو حلال وإن استخبثته أو سمته باسم حيوان حرام فهو حرام فاما ما أمر
الشرع بقتله أو نهى عن قتله فلا يكون حلالاً فقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خمس
يقتلن في الحل والحرم الحديث وأمر بقتل الوزغ ونهى عن قتل أربعة من الدواب الخلة
والخلة والصد والهدد وبالجملة فقتل الطيبات وتحريم الخبائث لقوله تعالى ويحل لهم
الطيبات ويحرم عليهم الخبائث والطيبات ما تستطيبه العرب وتستطيبه من غير أن ورد
بتحريمه نص من كتاب أو سنة قال المسائقي حاشية الشفاء إن القول بكراهية كل الأرب
لا مستند له بخلاف الضب فإنه قد ورد النهي عن أكله كما أخرجه أبو داود ووثق في صحيح مسلم
أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن الله غضب على سمطن بن أسراثيل فسجنهم دواب ولا
أدري أصل هذا منها والله أعلم بحقيقة التحريم لولا ما ثبت في الصحيحين من حديث جماعة من
الصحابة إن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أذن لهم بأكل الضب فقال لهم كلوه فإنه حلال
ولكن ليس من طعامي فإن هذا الحديث يصرف النهي عن حقيقة الضب إلى مجازة وهو الكراهة
وحديث تردده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كونه حلالاً وخاموئيداً ذلك وأما أكل التراب فلم
يصح في المنع منه شيء لكنه من أسباب العلل الصعبة التي تأثر عنها المحلل البنية وقد نهى
الله سبحانه عن قتل الأنفس

(باب الصيد)

وكان الاصطيد ديدناً للعرب وسيرة قديمة فيهم حتى كان ذلك أحد المكاسب التي عليها
معاشهم فأباحه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (ما صيد بالراح الجراح والجوارح كان
حلالاً إذا ذكر اسم الله عليه) لحديث أبي ثعلبة الخشني في الصحيحين قال قلت يا رسول الله
إننا بارض صيد أصيد به قوس وبكبي المعلم وبكبي الذي ليس به علم فما يصح لي فقال ما صيدت
بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل وما صيدت بكبك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل وما صيدت
بكبك غير المعلم فأدركت ذكاته فكل وفي الصحيحين من حديث عدي بن حاتم قال قلت يا رسول
الله إنني أرسل الكلاب المعلمة فيمكن علي وأذكر اسم الله قال إذا أرسلت كلبك المعلم وذكر
اسم الله فكل ما أمسك عليك قلت وإن قتلن قال وإن قتلن ما لم ينسركها كلب ليس معها
قال قلت فأنى أرى بالمعروض الصيد فأصيد قال إذا رميت بالمعروض نفقز فكل وإن أصابه
بمعرضه فلا تأكل وفي رواية إذا أرسلت كلبك فأذكر اسم الله فإن أمسك عليك فأدرسته

نوى في شرح
ربط الحاء بالمجبة
ناه

حيثما فاذبحه وان أدركته قد قتل ولم يأكل منه فكله فان أخذ الكلب ذكاة وفي لفظ من
حديثه عند أحمد وأبي داود قلت وان قتل قال وان قتل ولم يأكل منه شيئا فأنما أمسكه عليك
وفي الصحيحين من حديثه فكل مما أمسك عليك الا ان يأكل الكلب فلاتأكل فاني أخاف
ان يكون أنما أمسك على نفسه وفي حديث ابن عباس عند أحمد قال قال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم اذا أرسلت الكلب فأكل من الصيد فلاتأكل فأنما أمسكه على نفسه
فاذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل فأنما أمسكه على صاحبه وقد أخرج أحمد وأبو داود من
حديث عبد الله بن عمرو ان أبا ثعلبة الخشني قال قال رسول الله اني كلابا مكلبة فانتفي في
صيدها قال ان كانت لك كلاب مكلبة فكل مما أمسك عليك فقال رسول الله ذكوى وغير
ذكى قال ذكوى وغير ذكوى قال وان أكل منه قال وان أكل منه قال رسول الله انتفي في قوسي
قال كل ما أمسك عليك قوسك قال ذكوى وغير ذكوى قال ذكوى وغير ذكوى قال فان تغيب عني قال
وان تغيب عنك ما يصل يعني يتغير أو تجذبه أثر غير سمك وقد قال ابن جرير انه لا بأس
بأسناده وفيه نظر لان في اسناده داود بن عمرو الاودى الدمشقي وفيه مقال وخلاف وقد
أخرج نحو هذا الحديث أبو داود من حديث أبي ثعلبة نفسه ولا ينتهض هذا المعارضة ما في
الصحيحين من النهي عن أكل ما أكل منه الكلب وأخرج أحمد وأبو داود من حديث عدي
ابن حاتم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما علمت من كلب أو يازم أرسلته
وذكرت اسم الله عليه فكل ما أمسك عليك وقد أكل صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حمار
الوحش الذي صاده أبو قتادة طعنا برحمته وهو في الصحيح وقد تقدم في الحج وقد ذكر الله في
كتابه العزيز في تحليل ما صيد بالجوارح فقال وما علمتم من الجوارح الالية وأباح الاكل فقال
فكلوا مما أمسك عليكم وقد دلل ما ذكرناه من هذه الأدلة على ما شغل عليه المتقن من أن
ما صيد بالجوارح والجوارح كان حلالا اذا ذكر اسم الله عليه (وما صيد بغير ذلك فلا بد من
التذكية) وقد نزل صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المعراض اذا أصاب فخرق منزلة الجوارح
واعتبر بمجرد الخرق كما في حديث عدي بن حاتم المذكور وفي لفظ لأحمد من حديث عدي
قال قلت يا رسول الله انما قوم نرمي فليجعل لنا قال يجعل لكم ما ذكبت وما ذكرت اسم الله عليه
فخرقتم فكلوا فدل على ان المعتبر بمجرد الخرق وان كان القتل بمنقل فيجوز ما صاده من يرمي
به هذه البنادق الجديدة التي يرمى بها بالبارود والرصاص لان الرصاص يخرق خرقا زائدا على
خرق السلاح فلها حكمه وان لم يدرك الصائد بها ذكاة الصيد اذا ذكر اسم الله على ذلك
وعبارة الماتن في حاشية الشفاء أقول ومن جملة ما يجعل الصيد به من الالات هذه البنادق
الجديدة التي يرمى بها بالبارود والرصاص فان الرصاص يحصل به خرق زائد على خرق السهم
والرمح والسيف ولها في ذلك عمل يفوق كل آلة ويظهر ذلك بانك لو وضعت ريشا ونحوه
فوق رماد دقيق أو تراب دقيق وغرزت فيه شيئا يسيرا من أصلها ثم ضربتها بالسيف الهدد
ونحو ذلك من الالات لم يقطعها وهي على هذه الحالة ولو رميتها بهذه البنادق لقطعها فلا
وجه لجهلها فأنه بالعدم لامن عقل ولا من نقل وما روى من النهي عن أكل ما رمي
بالبندقة كما في رواية من حديث عدي بن حاتم عند أحمد باللفظ ولأن كل من البندقة الا

ما ذكيت فالمراد بالبندقية هنا هي التي تفض من طين فيرى بها بعد ان تيبس وفي صحيح البخاري قال ابن عمر في المقتولة بالبندقية تلك الموقودة وكرهه سالم والقسام ومجاهد وابراهيم وعطاء والحسن وهكذا ما صيد بصصى الخذف فقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن المغيرة قل ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم ينهى عن الخذف وقال انه لا تصيد صيدا ولا تنسكي عدوا لكتكنا تكسرالن وثقفا العين ومنسل هذا ما قتل بالرمي بالجارحة غير المهددة اذ لم تحز في فانه وقبلا يصحل وأما اذا خرقت حل قال في المستوى يحل ما صيد طاد بكنبه اذ اذ كرام الله عليه عند ارساله وكان الكلب معلما قال تعالى وما علمت من الجوارح مكليين فعلنهن مما علمكم الله فكلوا مما أمركن عليكم واذا ذكروا اسم الله عليه والتعاليم هو ان يوجد فيه ثلاثة أشياء اذا أشليت استشلت واذا زجرت انزجرت واذا أخذت الصيد أمسكت ولم تأكل فاذا وجد ذلك منها امرار او أقله ثلاث مرات كانت معللة يحل صيدها وعلى هذا كله أهل العلم في الجملة وأكثر أهل العلم على ان المراد بالجوارح الكواكب من سباع البهائم كالفهد والكلب ومن سباع الطير كالبازي والصقر مما يقبل التعليم فيصل صيدها جميعها والكلب هو الذي يغري الكلاب على الصيد ويعلمها فكلوا مما أمركن أراد ان الجارحة المعللة اذا جرحت بإرسال صاحبها فأخذت الصيد وقتلته كان حلالا قلت وهذا هو مذهب مالك والقول القديم للشافعي ثم تعقبه الشافعي بحديث عدي بن حاتم المذكور وهو مذهب أبي حنيفة وسمع مالك أهل العلم يقولون في البازي والعقاب والصقور وما أشبه ذلك انه اذا كان معلما يفتقه كما تنقه الكلاب المعللة فلا بأس باكل ما قتلوه مما صادت اذ اذ كرام الله على ارسالها قال مالك الامر بالجمع عليه عند فان المسلم اذا أرسل كلب الجهمي الضاري فصاد أو قتل انه اذا كان معلما فلا كل ذلك الصيد حلال لا بأس به وان لم يذكه المسلم وانما مثل ذلك مثل المسلم يذبح بشفرة الجهمي أو يرمي بقوسه أو يبله فيقتل بها فصيد ذلك وذبيحته حلال لا بأس باكله قال مالك اذا أرسل الجهمي كلب المسلم الضاري على صيد فاخذه فانه لا يؤكل ذلك الصيد الا ان يذكي وانما مثل ذلك قوس المسلم وبله يأخذها الجهمي فيرى بها الصيد فيقتله وبمنزلة شفرة المسلم يذبح به الجهمي فلا يحل أكل شيء من ذلك انتهى (واذا شارك الكلب المسلم كلب آخر لم يحل صيدهما) لما تقدم في حديث عدي من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يملك يتركها كلب ليس معها وفي لفظ لفي الصحيحين قال قلت يا رسول الله اني أرسل كلبى وامشى قال ان أرسلت كلبك وسميت فأخذ فقتل فكل وان أكل منه فلا تأكل فانما أمسك على نفسه قلت اني أرسل كلبى أجده معه كلبا لا أدري أيهما أخذه قال فلا تأكل فانما سميت على كلبك ولم تسم على غيره وفي لفظ له فان رجعت مع كلبك كلبا غيره وقد قتل فلا تأكل فانك لا تدري أيهما قتله (واذا أكل الكلب المعلم وهو من الصيد لم يحل فانما أمسك على نفسه) لما تقدم من الأدلة على ذلك وتقدم أيضا ترجمتها على حديث عبد الله بن عمرو (واذا وجد الصيد بعد وقوع الرمية فيه ميتا ولو بعد أيام في غير ماء كان حلالا ما لم يتن أو يعلم ان الذي قتله غير سهمه) لحديث أبي ثعلبة الخشني عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا رميت سهمك فغاب

ثلاثة أيام وأدركته فأكاه ما يبتن أخرجه مسلم وغيره وفي الصحيحين من حديث عدي بن حاتم قال سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصيد قال إذا رميت سهمك فاذا كرام الله فان وجدته قد قتل فكل الا ان تجده قد وقع في ماء فانك لا تدري الماء قتله أو سهمك وفي لفظ من حديثه لا جدوا البخاري عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به الأثر سهمك فكل وان وقع في الماء فلا تأكل وفي لفظ لم يحوه وفي لفظ للبخاري من حديثه ان ارمى الصيد فمقتنى أثره اليومين والثلاثة ثم تجده ميتا وفيه سهمه قال يا كل ان شاء وفي لفظ للترمذي وصححه قال قلت يا رسول الله ارمى الصيد فاجده فيه سهمي من الغد قال اذا علمت ان سهمك قتله ولم ترفيه أثر سبع فكل قلت وعلى هذا أهل العلم في الجلة

• (باب الذبح) •

(هو ما نهر الدم) أي أساله (وفرى) أي قطع (الادواح) وهما عرقان بينهما الخاقوم (وذكر اسم الله عليه ولو بجحر أو نحوه) كخشب وغيره (مالم يكن سنا أو ظنوا) بالحديث رافع بن خديج في الصحيحين وغيرهما قال قلت يا رسول الله ان انانقي العدو وغدا وليس معنا مدى فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما نهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا أو ظفرا سأحدثكم عن ذلك اما السن فعظم واما الظفر فهدى الحبشة وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس وأبي هريرة قال ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن شريطة الشيطان وهي التي تذيب فتقطع الجلد ولا تفرى الادواح وفي اسناده عمرو بن عبد الله العنعاني وهو ضعيف وأخرج أحمد والبخاري من حديث كعب بن مالك انها كانت لهم غنم ترضى بسلع فابصرت جارية لها بشاة من غنمنا موتا فكسرت هجران فذبحتها فقال لهم لا تأكلوا حتى أسأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو أرسل اليه من يدأله عن ذلك وانه سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك وأرسل اليه فأمره بأكلها وفيه دليل على ان ذبح النساء والرق جائز وعليه أهل العلم وأخرج أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث زيد بن ثابت ان ذنبا نيب شاة فذبحوها بمرقة فخص لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في أكلها وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان من حديث عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله ان انا صيد الصيد فلا تجدد سكيننا (١) الا الظنرا وشقة العصا فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر الدم بما شئت واذا كرام الله عليه والظنرا الطير أو المدا أو أخرج البخاري وغيره من حديث عائشة ان قوما قالوا يا رسول الله ان قوما يأوتوا بالعم لا ندري اذ كرام الله عليه أم لا فقال هو عليه أتم وكار قالت وكانوا احدي في عهد بالكفر وهذا لا ياتي وجوب التسمية على الذابح بل فيه الترخيص لغير الذابح اذا شئت في اللحم هل ذكر عليه اسم الله عند الذبح أم لا فانه يجوز له ان يسمي ويأكل وأما ما استقبل القبله فليس في السنة ما يدل على هذا فان كان الدال على استقبل القبله هو قوله في الحديث فاما وجهه ما فليس فيه أنه وجهه ما الى القبله بل المراد وجهه الذبح وقد تقرر ان ذبح المتعلق مشعر بالعموم وان كان الاستدلال بقوله وجهه وجهي فكذلك أيضا ليس فيه دلالة

(١) قوله الظنرا هو
المشاة قال في القام
فصل الظنرا
والظنر والظنرة
المدا والمدا منه
منه وضبط بالقلم
والظنرة بضم ففتح

على ذلك ولا أعلم دليلاً لا يدل على مشروعية الاستقبال حال الذبح قال الماتن في السيل الجرار ليس على هذا دليل لامن كتاب ولا من سنة ولا من قياس وما قيل من ان القول بنسب الاستقبال في الذبح قياس على الاضحية فليس بصحيح لانه لا دليل على الاصل حتى يصلح للقياس عليه بل النزاع فيه كائن كما هو كائن في الفرع والنسب حكم من أحكام الشرع فلا يجوز اثباته الا بدليل تقوم به البينة انتهى (ويحرم تعذيب الذبيحة) لحديث شداد بن اوس عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبيحة واجدوا احدكم شقيرة ولبس ذبيحته أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر أن تعد الشفارة وان توارى عن البهائم وقال اذا ذبح أحدكم فليجهز أي يتها وفي اسناده ابن ابي عمير وفيه مقال معروف قلت في اختيار اقرب طريق لازحاق الروح اتباع داعية الرحمة وهي خلة يرضى بهارب العالمين ويتوقف عليها أكثر المصالح المتزلية والمادية (والمثلة بها) لما ورد في تحريمها من الاحاديث الثابتة في الصحيح وغيره وهي عامة (و) تحريم (ذبحها لغير الله) لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ان من ذبح لغير الله كفى بصحيح مسلم وغيره لقوله تعالى وما أهل به لغير الله وكان أهل الجاهلية يتقربون الى الاصنام والنجوم بالذبح لاجلهم اما بالاحلال عند الذبح باجسامهم واما بالذبح على الانصاب المخصوصة لهم فتموا عن ذلك وهذا أحد مظان الشرك وأما الذبح للسلطان وهل هو داخل في عموم ما أهل به لغير الله أم لا فقد أجاب الماتن رحمه الله في بحثه على ذلك بما افظه اعلم ان الاصل الحل كما صرح به العمومات القرآنية والحديثية فلا يحكم بتحريم فرد من الافراد أو نوع من الانواع الا بدليل ينقل ذلك الاصل المعلوم من الشريعة المطهرة مثل تحريم ما ذبح على النصب والميتة والمتردية والنطيحة والموقوذة وما أهل به لغير الله ولحم الخنزير وكل شيء يخرج من ذلك الاصل بدليل من الكتاب أو السنة المطهرة كتحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير وتحريم الحر الانسية وقد ذهب جماعة من أهل العلم الى ان اصول التحريم الكتاب والسنة والاجماع والقياس أو وقوع الامر بالقتل أو النهي عنه أو الاستحباب أو التحريم على الامم السالئة اذ لم ينسخ فلا بد للقائل بتحريم فرد من الافراد أو نوع من الانواع من اندراجها تحت أصل من هذه الاصول فان تعذر عليه ذلك فليس له ان يقول على الله ما لم يقل فان من حرم ما أحله الله كن حلال ما حرم الله لافرق بينهما وفي ذلك من الاتهام لا يفتنى على عارف ولا شك أن البراءة الاصلية بمجرد ذبحها كافية على ما هو الحق فكيف اذا انضم اليها من العمومات مثل قوله تعالى قل لا أجد فيها وحى الى محرمات الآية وقوله أحل لكم الطيبات وقوله والطيبات من الرزق وقوله كما وان طيبات ما رزقناكم وقوله هو الذي خلق لكم ما فى الارض جميعا وقوله يحل لهم الطيبات والحاصل ان الواجب وقف التحريم على المنصوص على حرمة والتحليل على ما عداه وقد صرح بذلك حديث سلمان عند الترمذى ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الحلال ما أحل الله فى كتابه والحرام ما حرم الله فى كتابه وما سكنته فهو مما عفا عنه وأخرج أبو داود عن ابن عباس موقوفاً كان أهل

الجاهلية بما يكون أشباه ما يتركون أشياء فنفذوا فبعت الله تعالى نبيهم وأنزل كتابه فأحل حلاله
وحرم حرامه فما أحل فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكنت عنه فهو عفو وتلاقل لأجل
فيها أوصى إلى محرمها وأخرج الترمذي وأبو داود ومن حديث قبيصة بن حبيب قال سمعت
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد قال له رجل إن من الطعام طعاما أتخرج منه
فقال ضارعت النصرانية لا يعتلبن في نفسك شيئا إذا نقر هذا المستله السؤال أعني ما ذبح
من الأضام تقدم السلطان والاستدلال على تحريم ذلك بقوله تعالى وما أكل به لغيرة فاسد
فإن الإحلال رجع الصوت للصم ونحوه وذلك قول أهل الجاهلية باسم اللات والعزى كذا قال
الزمخشري في الكشاف والذاهب عند تقدم السلطان لا يقول عند ذبحه باسم السلطان ولو
فرض وقوع ذلك كان محرما بلا نزاع ولكنه يقول باسم الله وثم استدلال على ذلك بما رواه
أحمد ومسلم والشافعي من حديث أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه أنه سمع النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم يقول لعن الله من ذبح لغير الله الحديث وليس ذلك الاستدلال بصحيح فإن
الذبح لغير الله كما ينهى شرع هذا الحديث من العلماء أن يذبح باسم غير الله كمن ذبح للصم أو
للصليب أو لموسى أو ليعسى أو لكعبة أو نحو ذلك فكل هذا حرام ولا فصل هذه الذبيحة سواء
كان الذاهب مسلما أو يهوديا أو نصرانيا كما نص على ذلك الشافعي وأصحابه قال النووي في
شرح مسلم فإن قصد الذاهب مع ذلك تعظيم المذبح له وكان غير الله تعالى والعبادة له كان ذلك
كفرا فإن كان الذاهب مسلما قبل ذلك صار بالذاهب مرتدا انتهى وهذا إذا كان الذاهب باسم
أحد من تلك الأمور وإذا كان لله وقصد به الأكرام لم يجز أكرامه فاته لا وجه لتحريم
الذبيحة ههنا كما سلف وذكر الشيخ إبراهيم المروزي من أصحاب الشافعي أن ما يذبح عند
استقبال السلطان تقربا إليه أنقى أهل حضار بغيره لأنه مما أهل به لغير الله قال الرافعي
هذا العمل يصبونه استبشارا بقدمه فهو كذبح الحقيقة لولادة المولود ومثل هذا لا يوجب
التحريم انتهى وهذا هو الصواب وفي روضة الإمام النووي من ذبح للكعبة تعظيما لها
لكونها بيت الله أو لرسول الله لأنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهذا لا يمنع
الذبيحة بل فصل قال ومن هذا القبيل الذبح الذي يذبح عند استقبال السلطان استبشارا
بقدمه فإنه نازل منزلة الذبح للحقيقة لولادة انتهى وقد أشعر أول كلامه أن من ذبح للسلطان
تعظيما له لكونه سلطان الإسلام كان ذلك جائزا مثل الذبح له لأجل الاستبشار بقدمه
إذا لفرق بين ذلك وبين الذبح للكعبة تعظيما لها لكونها بيت الله وذكر الدوايني أن من ذبح
لبن وقصد به التقرب إلى الله تعالى لم يضر منه شره فهو حلال وإن قصد الذبح لهم فهو
حرام انتهى وهذا يستفاد منه حل ما ذبح لأكرام السلطان بالاولى وذلك هو الحق لما استفتاه
من أن الأصل الحل وإن الأدلة العامة قد دلت عليه وعدم وجودنا قل من ذلك الأصل ولا
يخص ذلك العموم والله أعلم انتهى حكلام الشوكاني وفيه دليل على التفرقة بين ما يذبح
للتقرب إلى غير الله تعالى وبين ما يذبح لغيره من الاستبشار ونحوه كاذبح الحقيقة والوليمة
والضيافة ونحوها فالاول يحرم والثاني يصل قال ابن حجر المكي في الزواج وجعل أصحابنا يحرم
يحرم الذبيحة أن يقول باسم الله واسم محمد أو محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

يهراسم الثاني أو محمدان عرف الصوفيا يظهر أو ان يذبح كغاي لكنيسة أو صليب أو موسى أو عيسى ومسلم للكعبة أو لمحمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو تقرب بالسلطان أو غيره أو للجن فهذا كله يهراسم المذبح وهو كبرية قال ومعنى ما أهل به لغير الله ما ذبح للطواغيت والاصنام قاله جمع وقال آخرون يعني ما ذكر عليه غير اسم الله قال القنبر الرزني وهذا القول أولى لأنه أشد مطابقة لفظ الآية قال العلماء لو ذبح مسلم ذبيحة وقصد بذبحه التقرب بها إلى غير الله تعالى صار مرتدا وذبيحته ذبيحة مرتد انتهى كلام الزواجر وقال صاحب الروض ان المسلم اذا ذبح للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كفر انتهى قال الشوكاني في الدر المنضيد وهذا القائل من أئمة الشافعية واذا كان الذبح لسيد الرسل صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كفر اهذه فكيف الذبح لسائر الاموات انتهى قال الشيخ القاضل مفتي الديار المصرية عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي في كتابه فتح المجيد شرح كتاب التوحيد في باب ما جاء في الذبح اغبر الله قال شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن تيمية رحمه الله في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم في الكلام على قوله تعالى وما أهل به لغير الله ان الظاهر انه ما ذبح لغير الله مثل ان يقال هذا ذبيحة لكذا واذا كان هذا هو المقصود فهو اقل من ذبحه أو لم يلفظ وتحرير هذا أظهر من تحرير ما ذبحه لهم وقال فيه باسم المسيح ونحوه كان ما ذبحنا معتقرا بينه إلى الله كان اذكي وأعظم مما ذبحناه لهم وقلنا عليه باسم الله فاذا حرم ما قبل فيه باسم المسيح أو الزهرة فلان يهرس ما قبل فيه لاجل المسيح أو الزهرة وقصد به ذلك أولى فان العبادة لنفسه الله أعظم كفر من الاستعانة بغيره وعلى هذا فلو ذبح لغير الله معتقرا باليه يهرس وان قال فيه باسم الله كما قد فعله طائفة من منافقي هذه الامة الذين قد يتقربون إلى الكواكب بالذبح والبخور ونحو ذلك وان كان هؤلاء مرتدين لا تباح ذبيحتهم بحال لكونه يجمع في الذبيحة ما نمان الاول أنه مما أهل لغير الله به والثاني انه ذبيحة مرتد ومن هذا الباب ما يسهله الجاهلون بمكة من الذبح للجن ولهذا روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه نهى عن ذبائح الجن انتهى قال الزمخشري فكانوا اذا اشتروا دارا أو بنوها أو استخرجوا عينا ذبحوا ذبيحة خوفا من تعصيم الجن فاضيف اليهم الذبائح فلذلك انتهى كلام فتح المجيد وقد نقل الشوكاني أيضا العبارة المتقدمة لشيخ الاسلام في رسالته الدر المنضيد واستدل به على تحرير ما ذبح لغيره الله تعالى سواء لفظه الذابح أو لم يلفظ وهذا هو الحق (واذا تعذر الذبح لوجه جاز الطعن والرمي وكان ذلك كالذبح) لحديث أبي العشر اعمى أيه قلت يا رسول الله أما تكون الله كاذبا في الحق واللبة قال لو طعنت في نحرها لاجرتك أخرجه أحمد وأهل السنن وفي اسناد مجهولون وأبو العنبراه لا يعرف من أبوه ولم يرو عنه غير جاد بن حلة فهو مجهول فلا تقوم اللجنة بروايته والذي يصلح للاستدلال به حديث رافع بن خديج في الصحيحين وغيرهما قال كأمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في سفر فندب بعض من ابل القوم ولم يكن معهم خيل فرما رجل يسهم فقبل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان لهذه الهائم أو ابد كالأبد الوحش فافصل منها هذا فانعلوا به هكذا (وكذا الجنين ذك كأمه) لحديث أبي سعيد عند أحمد وابن ماجه وأحمد داود وأحمد بن حنبل وابن حبان وصححه

فلانا كرموني اسناد يحيى بن سليم وهو ضعيف الحفظ وقد روى من قسم هذا الوجه وفيه
ضعف قلت ظاهر القرآن والحديث باحة ميتات البحر كلها والمراد منها كل ما يعيش في البحر
فاذا أخرج منه كان عيشه عيش المذبوح كالسمك فكل ذلك حلال باقواحه ولا حاجة الى ذبحه
سوا ميت وكل مثله في البر كالبقرة والغنم ولا يؤكل سمك الكلب والخنزير والكل سمك وان
اختلفت الصور بخلاف ما يعيش في الماء فاذا أخرج دام حياته كان طائرا كالبط فذبح
لحلال ولا يصل ميتا وان كان غيرها كالضفدع والسرطان والسلحفاة وذوات السموم
كالخنة والعقرب غرام وعليه الشافعي أقول وعلى هذا فقوله تعالى أحل لكم صيد البحر
المراد منه ما يصطاد بالقتل والاختيار وقوله وطعامه المراد منه ميتات البحر مما لم يصد
بالاختيار كمن به عن الميتة كراهية ذكر الميتة في مقام التحليل وقوله متاعا لكم باحة لاهل
البحر وقوله والسيارة المراد منه باحة لاهل السفر وقال أبو حنيفة جميع حيوانات البحر
حرام الا السمك المعروف أقول الحق ان كل حيوان يجرى حلال على أى صورة كان أحل
لكم صيد البحر هو الطهور وماؤه والحل ميتته فمن جاءه دليل يصح تخصيص هذا العموم بقوله
(وقل الميتة المضطر) لقوله تعالى الا ما اضطررتم اليه وقد ثبت تحليل الميتة عند الجمهور من
حديث أبي واقد الليثي عند أحمد والطبراني رجال ثقات ومن حديث جابر بن سمرة عند أحمد
وأبي داود بإسناد لا مطعن فيه ومن حديث التميمي عن أبي داود وقد اختلف
في المقدار الذي يصل تناوله وظاهر الآية انه يصل ما يدفع الضرورة لان من اندفعت ضرورته
فليس مضطرا قال في المسوى ما ذبحه أهل الكتاب فحل نص الكتاب وطعام الذين أوتوا
الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم أقول معنى الآية باتفاق المخبرين ذبائح اليهود
والنصارى حلال لكم وذبائحكم حلال لهم قيل أى فائدة في الحل لهم وهم كفار ليسوا من أهل
الشرع فقال الزجاج معناه - لال لكم ان تطعموهم وأقول معناه - لال لهم اذا التزموا
شريعتنا كآوها وكان اليهود يزعمون ان بنى اسرائيل لا يصل لهم ذبائح العرب فبين الله
تعالى ان الاحكام الشرعية لا تتفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم وعليه أهل العلم ان ذبائح
اليهود والنصارى حلال لنا وذبائح الجوس لا تحل وفي الروايات ابن عباس عن ذبائح نصارى
العرب فقال لا بأس بها وتلا هذه الآية ومن يتولاهم منكم فانه منهم قلت عليه أبو حنيفة وقال
الشافعي لا تحل ذبيحة المنتصر بعد التصريف والتسخير والمنكول فيه أقول ذبائح جميع المسلمين
على اختلاف فعلهم وتباين طرائقهم حلال لان الله جل جلاله انعمنا فاعاننا كل ما يذكركم
عليه اسمه وكل مسلم لا يذبح الا ذكرا الاسم الله حقيقة أو تقدير على أى مذهب كان وذبائح
أهل الكتاب تابعة لتحليل أطعمتهم اما لصدق اسم الطعام عليها ولانهم من الادمم الا لا حق
للعلم ويؤيد ذلك صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للشاة التي أهدتها اليه يودية من خير بعد
طبخها لها ولا تسلان ذبائحهم مما يذكركم عليه اسم الله فانهم يذبحون لله وليسوا كاهن الكفر
من غيرهم فالخاص ان الذبح الذي يحل به الذبيحة ما في حديث رافع بن خديج بلغة ما أنهرهم
وذكرا اسم الله عليه فكلوا أخرجه الجماعة كلهم وذبيحة المسلم على أى مذهب كان وفي أى بدعة
رفع هي مما يذكركم عليه اسم الله ومع الالتباس حل وقعت التسمية من المسلم ولا قد دل الدليل

على الخلل لما أخرجه البخاري والشافعي وأبو داود وابن ماجه من حديث عائشة قالت
يا رسول الله ان فوما حد يثروه جباهية ياوتيا العمان لا تدري اذكروا اسم الله عليه ألم
يذكروا اننا كل منها لم لا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذكروا اسم الله وكلوا
فامر على الله تعالى عليه وآله وسلم بأداة التسمية مشعر بأن ذبيحة من لم يسم سواه كان مسلماً
أو غير مسلم حلال ويجعل قوته تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه على عدم الذكر الكلي
عند الذبح وعند الأكل وهو الظاهر من نفي ذكر اسم الله تعالى إذا سمى عليه إلا سئل عند
الأكل والذبح كافر لم يسم يكون محاذ كره عليه اسم الله تعالى وهذا من الوضوح بمكان ولا
عبرة بخصوص السبب وهو كون عائشة كان سؤالها عن العمان التي يأتيها من المسلمين من
كان حديث عهد بالجاهلية بل الاعتبار بموم اللفظ كاتقربى الأصول والحق أن ذبيحة
الكافر حلال إذا ذكر عليها اسم الله ولم يهلل به الغير الله كالذبح للأوثان ونحوها فان قلت
الكافر لا يذبح كرام الله على الذبيحة وقد قال تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وقال
فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما أنهر
الدم وذكرا اسم الله عليه فكلوه قلت هذا لا يتم إلا بعد العلم بأن الكافر لا يذبح كرام الله على
ذبيحته وأما الاحتجاج لعدم اشتراط التسمية بهديث العمان المتقدم فليس فيه دليل على
عدم اشتراط التسمية مطلقاً بل عدم اشتراطها عند الذبح وأما حديث ذبيحة المسلم حلال ذكر
اسم الله أول يذبح فهو ما مر سبل أو موقوف فكيف يتمض لمعارضة الكتاب العزيز ثم هو
خاص بالمسلم والتزاع في الكافر وكذلك الحديث الأول خاص بالمسلم لقوله ان فوما حد يثروه عهد
بجاهلية فلا يتم الاستدلال به على عدم اشتراط التسمية مطلقاً وحاصل البحث انه اذا ذبح
الكافر ذكراً كرام الله عز وجل غير ذابح اغبر الله وأنهر الدم وفري الاوداج فليس في الآية
ما يدل على قهر هذه الذبيحة الواقعة على هذه الصفة فمن زعم ان الكافر خارج من ذلك بعد
أن ذبح لله تعالى وهي فالدليل عليه وأما ذبح الكافر لغير الله فهذه الذبيحة حرام ولو كانت
من مسلم وهكذا اذا ذبح غير ذكراً كرام الله عز وجل فان أعمال التسمية منه كأعمال التسمية
من مسلم حيث ذبحها جبهية ما لله عز وجل واذا عرفت هذا لا حالك ان الدليل على من قال باشتراط
اسلام الذابح لاعلى من قال بانه لا ينسقط فلا حاجة الى الاستدلال على عدم الاشتراط بما لا
دلالة فيه على المطلوب كالاختجاج بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يسه عن ذبائح المنافقين
فان المنافقين كان يعاملهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم معاملة المسلمين في جميع الاحكام
علا بما أظهره من الاسلام وبرجاء على الظاهر وأما ما يقال من حكاية الإجماع على عدم حل
ذبيحة الكافر فدعوى الإجماع غير مسلمة وعلى تقدير ان لها وجه صحة فلا بد من حملها على ذبيحة
كافر ذبح اغبر الله أول يذبح كرام الله تعالى وأما ذبيحة أهل الذمة فقد دل على حلها القرآن
الكريم طعام الذين آمنوا الكتاب حل لكم ومن قال ان اللحم لا يتناوله الطعام فقد قصر في
البحث ولم يتطرق كتب الفقه ولا تطرق في الأدلة الشرعية المصروفة بان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم كل ذبائح أهل الكتاب كافي كانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للشاة التي
طبختها يودية وجعلت فيها سمها والقصة اشهر من ان تحتاج الى التنبية عليها ولا مستند

لأقول بتحريم ذبائهم الإجمرد بالشكوك والادعاء التي يقتل بها من لم يرمع قدمه في علم الشرع فان قلت فليجوز له غير الله أو بغيره فضعفه أو على غير الصفة المشروعة في الذبح قلت ان مع شي من هذا فالكلام في ذبيحته كالكلام في ذبيحة المسلم اذا وقعت على أحدهم الوجه وليس النزاع الا في مجرد كون كفر الكتابي مانعاً لا كونه أخذ بشروط معتبراته في

• (باب الضيافة) •

يجب على من وجد ما يقرى به من نزل من الضيف أن يفعل ذلك وحد الضيافة الى ثلاثة أيام وما كان وراء ذلك فهو صدقة ولا يصل للضيف أن يشتري عنده حتى يصرجه وإذا لم يفعل هل القادر على الضيافة ما يجب عليه كان للضيف ان يأخذ من ماله بقدر قراه) حديث عقبة بن عامر في العيصين قال قلت يا رسول الله تلك تبعضا فنهى عن قوم لا يقرؤا فاسترى قال ان نزلهم يقوم نأمر والكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا وان لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم وفيه ما من حديث أبي نعيم الخزازي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته قال وما جائزته يا رسول الله قال يوم وإيلة والضيافة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك فهو صدقة ولا يصل له ان يشوى عنه حتى يصرجه أي يضيق صدده وأخرج أحمد وأبو داود من حديث المقدم انه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ليله الضيف واجبة على كل مسلم فان أصبح بفنائه محروما كان دينه عليه ان شاء اقتضا وان شاء تركه واستأذنه صحیح وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة نحوه واستأذنه صحیح وفي الباب أحاديث وقد ذهب الجمهور الى ان الضيافة مندوبة لا واجبة واستدلوا بقوله فليكرم ضيفه جائزته قالوا والجائزته هي العطية والصلة وأصلها الذب ولا يخفى ان هذا اللفظ لا ينافي الوجوب وأدلة الباب مقتضية لذلك لان التحريم لا يكون الا بخلاف الأمر مندوب وكذلك قوله واجبة فانه نص في محل النزاع وكذلك قوله فما كان وراء ذلك فهو صدقة قال في المصنف وفي قوله جائزته قولان أحدهما ما كتبه في اليوم الاول بما أتبع له وفيه قدمه في اليوم الثاني والثالث ما كان بحضوره ولا يزيد على عاده وما كان بعد الثلاثة فهو صدقة ومعروف ان شاء فعل وان شاء ترك والثاني ان جائزته ان يعطيه ما يجوز به مسافر يوم وإيلة (ويحرم أكل طعام الغير بغير إذنه) أقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وكل ما دل على تحريم مال الغير دل على ذلك لانه مال وانما خص منه ما ورد فيه دليل يخصه كالضيف اذا حرمه من يجب عليه ضيافته كما مر (ومن ذلك حلب ماشيته وأخذ غرضه وزرعه لا يجوز الا بإذنه الا ان يكون محتاجا الى ذلك فليناد صاحب الابل أو الجائط فان أجابه والا فليشرب وليأكل غير قنطرة) للدلالة العامة والخاصة أما العامة فظاهر كالآية الكريمة وحديث خطبة الوداع ونحو ذلك وأما الأدلة الخاصة فمثل حديث ابن عمر في العيصين ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحملن أحدكم ماشية أحد الا بإذنه أحب أهدكم أن يوفى مشربته فيمثل طعامه وانما تحزن لهم ضرر وعواشيهم أطعمتهم فلا يحملن أحد ماشية أحد الا بإذنه وأخرج أحمد من حديث غير مولى أبي الحكم قال أقبلت مع سادتي نريد الهجرة حتى اذا دقونا من المدينة قال فدخلوا وخلفوني في

ظهرهم فاصابني بجماعة شديدة قال غربي بعض من يخرج من المدينة فقالوا الودخات المدينة فاصبت من غرحواتها قال قد دخلت حائطا فقطعت منه فتبين فأتاني صاحب الحائط وأتىني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخبرني خبري وعلى فوبان فقال لي أيهم أفضل فاشترت لي أحدهما فقال خذوا أعط صاحب الحائط الآخر فخلني صبيلا وفي اسناده ابن الهيثم وله طريق أخرى عند أحمد وفي اسنادها أيضا أبو بكر بن يزيد بن المهاجر فغير معروف الحال وقد أعل هذا الحديث بأن في اسناده عبد الرحمن بن ادهق من محمد بن زيد وهو ضعيف وأخرج أحمد والترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يدخل الحائط فقال يأكل غير متخذ خبنة وأخرج أبو داود والترمذي وصححه من حديث جرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا أتى أحدكم على ماشية فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه فإن أذنه فليستلب وليشرب وإن لم يكن فيها أحد فليصوت ثلاثا فإن أجابه أحد فليستأذنه فإن لم يجبه أحد فليستلب وليشرب ولا يحمل وهو من سماع الحسن عن مرة وفيه مقال معروف وأخرج أحمد وابن ماجه وأبو يعلى وابن حبان والحاكم من حديث أبي سعيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا أتى أحدكم حائطا فأراد أن يأكل فليناد صاحب الحائط ثلاثا فإن أجابه والآنمأكل وإذا صر أحدكم بإبل فأراد أن يشرب من ألبانها فلينادي صاحب الإبل أو ياراعي الغنم فإن أجابه والآن يشرب وأخرج الترمذي وأبو داود من حديث رافع قال كنت أرى فخذل الأنصار فأخذوني فذهبوا بي إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يارافع لم ترمي فخذلهم قال قلت يا رسول الله الجوع قال لا ترم وكل ما وقع أشبعك الله وأرواك وأخرج أبو داود والنسائي من حديث شرحبيل بن عباد في قصة مثل قصة رافع وفيها أن قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم له أحب الحائط ما علت إذا كان جاهلا ولا طمست إذا كان جاعا والمراد بالخبنة ما يحمله الإنسان في حضنه وهي بضم الخاء المعجمة وسكون الباء الموحدة وبهذه هاون ويمكن الجمع بين الأحاديث بأن نغريم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لأبي اللحم لعدم المتأذاة منه ولو فرضنا عدم صحة الجمع هذا كانت أحاديث الأذن عند الحاجة مع المتأذاة أرفع

• باب آداب الاكل •

فقد علم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم آدابا يتأدبون بها في الطعام كاستنائه (نشرع لا كل التسجعة) لحديث عائشة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والنسائي والترمذي وصححه قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا أكل أحدكم طعاما فليقل بسم الله فإن نسي في أوله فليقل بسم الله على أوله وآخره وأخرج مسلم وغيره من حديث جابر مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول إذا دخل الرجل بيته فذكر الله عند دخوله وعند طعامه قال الشيطان لا مبيت لكم ولا عشاء وإذا دخل فلم يذكر الله عند دخوله قال الشيطان أدركتم المبيت فإذا لم يذكر الله عند طعامه قال أدركتم المبيت والعشاء وأخرج مسلم وغيره من حديث حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إن الشيطان ليستحل الطعام الذي لم يذكر اسم الله عليه الحديث وأخرج الترمذي عن عائشة

قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأكل طعاما فيستقمن أصحابه بطعامه امرأى
فأكله بقلتين فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمانه لوسي لكني لكم وقال
حسن صحيح وفي الباب أحاديث قلت وعليه أهل العلم قال النووي الافضل أن يقول بسم الله
الرحمن الرحيم فان قال بسم الله حصلت السنة (والأكل بالعين) لحديث ابن عمر عندهم
وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يأكل أحدكم شاة ولا يشرب بشاة
فإن الشيطان يأكل بشاة ويشرب بشاة قلت وعليه أهل العلم (ومن حاقق الطعام لامن
وسطه) لحديث ابن عباس عند أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه أن النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم قال البركة تنزل في وسط الطعام فكلوا من حاقبه ولا تأكلوا من وسطه وأخرجه
أبو داود بلفظ إذا أكل أحدكم طعاما فلا يأكل من أعلى العصفه ولكن يأكل من أسفلها
فإن البركة تنزل من أعلاها (ومما يليه) لحديث عمر بن أبي سلمة في العيصين وغيرهما قال كنت
خلما في حجر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعتي تطير في العصفه فقال لي يا غلام
بسم الله وكل بينك وكل مما يليك (ويلحق أصابعه والعصفه) لحديث أنس عندهم وغيره أن
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان إذا طعم طعاما لعق أصابعه الثلاث وقال إذا وقعت
لقمة أحدكم فليعط منها الأذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان وأمر فأنزلت القصعة وقال
انكم لاتدرون في أي طعامكم البركة وفي العيصين من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قال إذا أكل أحدكم طعاما فلا يمسح يده حتى يلعقها أو يلعقها وأخرج
مسلم من حديث جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بلعق الأصابع والعصفه وقال
انكم لاتدرون في أي طعامكم البركة قال في الحجة البالغة وقد اتفق لنا أنه زارنا ذات يوم
رجل من أصحابنا فقربنا إليه شيئا فبينما يأكل ان سقطت كسرة من يده وتدهدت في الأرض
لجعل يتبعها وجعلت تتابعه حتى نهب الحاضرون به من العجب وكاد هو في تتبعها
بعض الجهد ثم أنه أخذها فأكلها كان بعد أيام قضبط الشيطان أنسا فأتى تكلم على لسانه
فكان فيما تكلم إلى حررت بخلان وهو يأسكل فأجهني ذلك الطعام فلم يطعمني منه شيئا
لخطفته من يده فتأزعتني حتى أخذتني وينايا كل أهل بيتنا أصول الجز راذ تدهده به ضمها
فوثب إليه إنسان فأخذه وأكله فأصابه وجع في صدره ومعدته ثم تقبضه الشيطان فأخبرني
لسه أنه كان أخذ ذلك المدهده وقد قرع اسمعائيل كثير من هذا النوع حتى علمنا أن
هذا لأحاديث ليست من باب ارادة الجواز وإنما أريد به حقيقة فإن العلم الذي أعطاه الله نبيه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حال الملائكة والسياطين وانتشارهم في الأرض انتهى (والحمد
عند القراع والذم) لحديث أبي امامة عند البخاري وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم كان إذا رنح مائده قال الحمد لله كثير أطيب مبارك فيه غير مكثي ولا مودع ولا مستغنى
عنهم بنا وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والشافعي والبخاري في التاريخ من
حديث أبي سعيد قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا أكل وشرب قال الحمد لله
الثاني أطعمنا وسقانا وبعثنا مسلمين وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث
صاذ بن أنس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أكل طعاما فقال الحمد لله
الثاني أطعمني هذا ورزقني من غير حول مني ولا قوة غفر لما تقدم من ذنبه وأخرج أبو داود

من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا اكل احدكم طعاما
قليل قل اللهم بارك لنا فيه واظمعنا خيرا منه واذا شرب لبنا قليل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه
فانه ليس شئ يجزى من الطعام والشراب الا اللبنة واخرجه الترمذي بصوره وحسنه ولكن
في اسناده على بن زيد بن جدهان وفيه ضعف وقد رواه عن محمد بن حرملة قال ابو حاتم بصري
لا اعرفه (ولايأكل متسكنا) لحديث أبي جهمقة عند البخاري وغيره قال قال رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم اما ان افلا آكل متسكنا قلت لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
بعث في العرب وعاداتهم اوسط العادات ولم يكونوا يكافون تكلف الجهم والاختذ بها
احسن ولا احسن لاصحاب الملا من ان يتبعوا سيرة امامهم في كل تقير وقطمير وما اكل رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على خوان اولا في سكرجة ولا خبز له مرقق ولا رأى شاة
سميطا بعينه قط وما رأى مختلا كانوا يأكلون الشعير غير منقول

• (كتاب الاشربة) •

(كل مسكر حرام) لما أخرجه مسلم وغيره من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام فيشمل ذلك جميع أنواع الخمر من الشجرتين وغيرهما
فمقتناؤه قوله تعالى انما الخمر والميسر الاية وفي لفظ لمسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي
الصحيحين من حديث عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن البتع
وهو نبيذ العسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم كل شراب
أسكر فهو حرام وفيه ما نحوه من حديث أبي موسى وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة
وقد استفاض عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه أحاديث كثيرة من طرق
لاتخصي وعبارة مختلفة فقال الخمر من هاتين الشجرتين القلعة والعنبة وكذلك اتفق جميع
المال والنحل على قبحه بالمرء وليس الامر كما يظن من لا بصيرة له من أنه حسن بالنظر الى الحكمة
العملية لما فيه من تقوية الطبيعة فان هذا الظن من باب اشتباه الحكمة الطبية بالحكمة
العملية والحق انه حاشية ايرتبان وقد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء العنب والتمر
والحنطة والشعير والعسل والخمر ما خمر العقل وقال لقد حرمت الخمر حين حرمت وما نجد
خمر الا عنب الاقله لا عامة خمرنا البسر والتمر وكسر واذنان القضيخ حين نزلت وهو يفتنيه
قوانين التشريع فانه لا معنى لمصوصة العنب وانما المؤثر في التحريم كونه من يلا العقل يدعو
قلبه الى كثير فيجيبه القول ولا يجوز لاحد اليوم أن يذهب الى تحليل ما اتخذ من غير العنب
واستعمل أقل من حصة الاسكار نعم كان ناس من الصحابة والتابعين لم يلبثهم الحديث في أول
الامر فكانوا معذورين ولما استفاض الحديث وظهر الامر لا كرا بعة النهار صرح حديث
ليشرب من ناس من أمي الخمر يسعون بها بغير اسمها لم يبق عذر أعادنا الله تعالى والمسلمين من ذلك
اتمى ونعم هذا البحث في مسك الختام فليرجع اليه (وما أسكر كثيره فقله حرام) الحديث
عائشة عنده أحد وأبي داود والترمذي وحسنه وابن حبان والدارقطني وأعله بالوقف قالت
قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل مسكر حرام وما أسكر القرق منه قل الكف
منه حرام ورجال الرجال الصحيح الاعرج بن سالم الانصاري مولا هم المدني قال المنذري لم أر

أحد أقواله كلاما وقال الحاكم هو معروف بكنيته يعني أبا عثمان وأخرج أحمد وابن ماجه
والدارقطني وصححه من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما أسكر
كثيره فقليله حرام وأخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وقال ابن حجر رجاله ثقات من حديث
جابر وأخرجه أيضا أحمد والشافعي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفي
الباب أحاديث قال في المسوى وعليه الشافعي وأبو حنيفة إلا أن الشافعي يقول كل ما خسر
العقل فهو خمر قليله وكثيره حرام يجب منه الحد سواء كان من غيب أو قرأ وعسل أو قشر ذلك
وسواء كان نباتا أو مطبوخا وفي مذهب أبي حنيفة التي من ماء العنب إذا اشتد هو الخمر والمسكر
من فضيخ القمح حرام يحد منه دون سائر المسكرات انتهى (ويجوز الاتيان في جميع الآتية)
لما أخرجه مسلم وغيره من حديث بريدة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
كنت نهيتمكم عن الاشرية الا في ظروف الادم فاشربوا في كل وعاء عذير أن لا تشربوا مسكرا
وفي لفظ لم أيضا وغيره نهيتمكم عن الظروف وانظر فالاحمل شيئا ولا يجرمه وكل مسكر حرام
وفي الباب أحاديث مصرحة بنسخ ما قد كان وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من النهي
عن الاتيان في الدباء والنقير والمزف والخنم ونحوها كما هو مذكور في الاحاديث المروية
في الصحيحين وغيرهم اذهب قوم الى بقاء الحظر فيها وبه قال مالك وأحمد (ولا يجوز اتيان
جنسين محتطين) لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه
نهى أن يذب القرو والزيب جميعا ونهى أن يذب الرطب والبسر جميعا وفيه ما من حديث أبي
قنادة نحوه ولمسلم نحوه من حديث أبي سعيد وله أيضا نحوه من حديث أبي هريرة وفي الباب
أحاديث ووجه النهي عن اتيان الخليطين ان الاسكار يسرع الى ذلك بسبب الخلط فيظن
المتبذانه لم يباغ حد الاسكار وقد بلغه قال النووي ومذهب الجمهور ان النهي في ذلك للتنزيه
لالتصريم وانما يحرم اذا صار مسكرا ولا تخفى علامته وقال بعض المالكية هو للتصريم وقد
ورد ما يدل على منع اتيان جنسين سواء كان عذيرا في الاحاديث السابقة أم لا وهو ما أخرجه
الشافعي وأحمد من حديث أنس قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يجمع
بين شيئين فيبذأ يعني أحدهما على صاحبه ورجال اسناده ثقات قال في المسوى اختلف أهل
العلم فذهب جماعة الى تحريمه وان لم يكن الشراب المتخذ منه مسكرا لظاهر الحديث وبه
قال مالك وأحمد وقال الا كثرون هو حرام اذا كان مشددا ومسكرا اذا المعنى فيه الاسكار
وانما خص ذكره لانه مكان من عاداتهم اتخاذ النبيذ المسكر بذلك وقال الليث انما جاءت
الكراهة ان يذب جميعا لان أحدهما يشد صاحبه (ويحرم تخليل الخمر) لحديث أنس عند
أحمد وأبي داود والترمذي وصححه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن الخمر يقخذ
خلاف قال لا وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي من حديثه أيضا أن أبا طه سأل النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم عن ايتام ورواخر فقال اهرقها قال أفلا تجعلها خلا قال لا وقد عزاه
المنذري في مختصر السنن الى مسلم وله حديث ثالث نحوه أخرجه الدارقطني وأخرج أحمد من
حديث أبي سعيد نحوه قال ابن القيم وفي الباب عن أبي الزبير وجابر وصح ذلك عن عمر بن
الخطاب ولا نعلم له في العصاة مخالفا ولم يزل أهل المدينة يشكرون ذلك قال الحاكم سمعت أبا

الحسن علي بن عيسى الجعفي يقول سمعت محمد بن ابي بصير يقول سمعت قتيبة بن سعيد يقول
 قدمت المدينة أيام مالك فتقدمت الى قاضي فقات عندك حتى خرج فقال سبحان الله في حرم
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ثم قدمت بعد موت مالك فذكرت ذلك لهم فلم
 ينكروا علي أحد وأما ما روي عن علي من اصطناعه الخمر وعن عائشة انه لا بأس به فهو دخل الخمر
 اذا انحلت بنفسها لا باخذها اه وفي الحجة الباقية سئل عن الخمر يتخذ خلقال لا قبل انما
 أصنعها للدواء فقال انه ليس بدواء وليكنه داء أقول لما كان الناس مولاه بين بالخمر وكانوا
 يعملون لها حلالا لم تتم المعصية الا بالنهي عنها على كل حال لثلاثي عذر لاحد ولا حيلة انتم
 (ويجوز شرب العصير والنبيذ قبل غلبته) الحديث أي هريرة عند أبي داود والشافعي وابن ماجه
 قال عات ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يصوم فحينئذ فطره ينبيذ صنعته في ديارهم
 أتنبه به فاذا هو ينش فقال اضرب بهذا الحائط فان هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر
 وأخرج أحمد عن ابن عوف عن العصير قال ان شربه مالم يأخذ شيطانه قيل وفي كم يأخذ شيطانه
 قال في ثلاث وأخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس انه كان ينقع للنبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم الزبيب فيشربه اليوم والغد بعد الغد الى مساء الثالثة ثم يأمره فيسقي الخادم أو
 يهرق قال أبو داود ومعنى يسقي الخادم يداويه التماسا (ومطعمه ذلك ما زاد على ثلاثة أيام)
 الحديث ابن عباس المذكور وقد أخرج مسلم وغيره من حديث عائشة انها كانت تنقذ رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غدوة فاذا كان من العشي نقض شرب على عشائه وان
 فضل شئ صبته أو أفرغته ثم تنقذه بالليل فاذا أصبح تغدى فشرب على غدائه قالت تغسل
 السقاء غدوة وعشية وهو لا ينافي حديث ابن عباس المتقدم انه كان يشربه اليوم والغد وبعد
 الغد الى مساء الثالثة لان الثلاث مشقة على زيادة غير منافية والاكل في الصحيح (وآداب
 الشرب أن يكون ثلاثة أنفاس) الحديث أنس في الصحيحين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم كان يتنفس في الاناء ثلاثا وفي لفظ مسلم انه كان يتنفس في الشراب ثلاثا ويقول انه أروى
 وأمرأ والمراد انه كان يتنفس بين كل شربتين في غير الاناء وأما التنفس في الاناء فنهي عنه
 الحديث أي قسادة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا شرب
 أحدكم فلا يتنفس في الاناء وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث
 ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يتنفس في الاناء أو ينفخ فيه وأخرج
 أحمد والترمذي وصححه من حديث أبي سعيد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن
 النفخ في الشراب فقال الرجل القذاة أراها في الشراب فقال اوقها فقال اني لأروى من نفس
 واحد قال فابن القسح اذا هن فيك قلت وعلى هذا أهل العلم والنهي عن التنفس فيه من
 أجل ما يضاف أن يبرز من ريقه ومخاطه فيقع في الماء وقد تكون النكهة من بعض من
 يشرب متغيرة فتعلق الرائحة بالمطرقة ولطغه ثم انه من فعل الدواب اذا كرهت في الاواني
 كرهت ثم تنفست فيها ثم عادت فتشرب فيكون الاحسن في الادب أن يتنفس بعد ابانة الاناء
 عن نفو النفخ فيه يكون لاحد من اثنين فان كان من حرارة الشراب فليبه برحتى يبرد وان كان
 من أجل ندى فليطه بصبر أو خلل وان تعذر فليقلها كما جاز في الحديث (وباليمين) لما تقدم

قوله فحينئذ فطره
 كما هو كذلك في أبي داود
 وغيره أي رقت وقت
 افطاره وقوله فش أي يغلي

في آداب الاكل (ومن قعود) لان الشرب قاعد من الهيات الفاضلة وأقرب لجوارح النفس والري وان تصرف الطبيعة الماء في محله لحديث ابي سعيد عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الشرب قائما وأخرج مسلم ايضا من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يشربن أحدكم قائما فنسى فليستقي ولا يعارض هذا حديث ابن عباس في الصحيحين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شرب من ماء زمزم قائما ولا ما أخرج البخاري وغيره من حديث علي انه شرب وهو قائم ثم قال ان ناسا يكرهون الشرب قائما وان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صنع مثل ما صنعته ولا ما أخرجه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث ابن عمر قال كنا ناكل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ونحن غشي ونشرب ونحن قيام لانه يمكن الجمع بان الكراهة للتنزيه وان كان قوله فنسى فليستقي يشعر بعدم الجواز في حق من قصد مخالفة السنة على ان فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة ويخص القول الشامل للامة فيكون الفعل خاصا به كما تقر في الأصول قلت وعليه اكثر اهل العلم وأما نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الشرب قائما نهى ابا وارفاق ليكون تناوله على سكون وطمانينة فيكون أبعد من ان يكون منه فساد في المعدة كالبكاد وغيره (وتقديم اليمين فاليمين) لحديث انس في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اتى بليز قد شرب بقاء وعن يمينه اعرابي وعن يساره أبو بكر فشراب ثم اعطى الاعرابي وقال اليمين فالايمان وفيه ما من حديث سهل بن سعد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اتى بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الاشياخ فقال للغلام اتأذن لي ان اعطى هؤلاء فقال الغلام والله يا رسول الله لا اثر بصبي منك احد انتلهي وضع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يده قال في الحجة البالغة اراد بذلك قطع المنازعة فانه لو كانت السنة تقديم الافضل ربما لم يكن الفضل مسماينهم وربما يجدون في أنفسهم من تقديم غيرهم حاجة اه (ويكون الساقى آخرهم شربا) لحديث ابي قتادة عند ابن ماجه وأبي داود والترمذي وصححه وقال المنذري رجال اسناده ثقات عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ساقى القوم آخرهم شربا وقد أخرجه ايضا مسلم بلفظ قلت لا تشرب حتى يشرب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان الساقى آخرهم شربا (ويسمى في أوله ويحمد في آخره) لحديث ابن عباس عند الترمذي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تشربوا نفسا واحدا كشرب البعير ولكن اشربوا منق وثلث وهو الله اذا انتم شربتم واحدا والله اذا انتم رفعتم واخرج احمد وابوداود والترمذي وابن ماجه والقساقى والبخاري في التاريخ من حديث ابي سعيد قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا اكل وشرب قال الحمد لله الذي اطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين (ويكره التنفس في السقام والنفخ فيه) وقد تقدمت ادلة ذلك في الشرب ثلاثة انقاس (والشرب من فيه) لانه اذا نفي قم القرية فنشرب منه فان الماء يتدفق وينصب في حلقه دفعة وهو يورث البكاد ويضر بالمعدة ولا يتميز عنده في دفع الماء وانصبابه القذاة ونحوها ودليله حديث ابي سعيد في الصحيحين قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن

اختصاص الاممية ان يشرب من افواهها وفي رواية له - ما واختمنا ان يقلب رأسها ثم يشرب
 عنه وفي البخاري من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى ان
 يشرب من في السقاء وزاد احمد قال ايوب فابتث ان رجلا شرب من في السقاء فخرجت حية
 وزاد في الحجة البالغة فدخلت في جوفه وفي البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال نهى
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الشرب من في السقاء وهذا لا يعارضه ما رواه ابن
 ماجه والترمذي وصححه من حديث كبشة قالت دخل على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم فشرب من في قربة معلقة قائما فمقت الى فيه افاطعته واخرج احمد وابن شاهين والترمذي
 في الشمائل والطبراني والطحاوي من حديث ام سليم نحوه واخرج ابوداود والترمذي من
 حديث عبد الله بن بسر نحوه ايضا لان الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد يكون لبيان الجنواز
 فتحمل احاديث النهي على الكراهة لا على التحريم وقد يكون مافيه صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم لعذر فتحمل احاديث النهي على عدم العذر وقد جزم ابن حزم بالتحريم وروى عن احمد
 ان احاديث النهي فاصحة (واذا وقعت النجاسة في شيء من المائعات لم يحل شربه وان كان جامدا
 ألقيت وما حولها) لحديث معوية عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 سئل عن فارة وقعت في سمن فماتت فقال اقوها وما حولها وكلاهما منكم واخرج ابوداود
 في لفظهما من هذا الحديث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن الفارة تقع في السمن
 فقال ان كان جامدا فاقوها وما حولها وان كان مائعا فلا تقربوه وصححه ابن حبان واخرج
 احمد وابوداود والترمذي من حديث ابي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم عن فارة وقعت في سمن فماتت فقال ان كان جامدا فخذوها وما حولها ثم كوا ما بقي وان كان
 مائعا فلا تقربوه وقد أخرجه ايضا النسائي وحكمه غير الفارة مما هو مثلها في النجاسة
 والاستقذار حكمها اذا وقع في سمن أو نحوه قلت وعليه أهل العلم ومعناه عندهم اذا كان
 جامدا فان كان مائعا تنجس كله فلا يجوز اكله بالاتفاق وجوز أبو حنيفة - معه ولم يجوز الشافعي
 (ويحرم الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة) لحديث حذيفة في الصبيح وغيرهما قال
 سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تلبوا الحرير ولا الديساج ولا تشربوا
 في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة وفيه ما أيضا
 من حديث أم سلمة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان الذي يشرب في اناه الفضة
 انما يجرجر في بطنه نار جهنم واقطع مسبل ان الذي يأكل أو يشرب في اناه الذهب والفضة
 وأخرج مسلم من حديث البراء بن عازب قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن
 الشرب في الفضة فانه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة وأخرج احمد وابن ماجه
 من حديث عائشة نحوه حديث أم سلمة قلت الجرجرة صوت وقوع الماء في الجوف وعليه أهل
 العلم في حكمها الذهب وخص الشافعي في تضييب الاناء بقليل من الفضة عند الحاجة لحديث
 انس ان قلدح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انكسرا فخذمه كان الشعب سلسله من فضة
 قال الشيخ محي الدين بن ابراهيم الفخاس في تنبيه الغافلين ومنها استعمال أواني الذهب
 وفضة الرجال والنساء في الاكل والشرب والادهان والاكتمال ونحو ذلك وكذا قال الشيخ

شمس الدين ابن القيم وغيره ولا فرق بين أن تكون الآية كبيرة كالصن والريذة ونحوهما أو صغيرة كالمكحلة والميسل والابرة ونحوها وكما يحرم استعمال أواني الذهب والفضة يحرم اتخاذها غير استعمال على الرجال والنساء ويحرم على الصائغ عملها ومن قدم إليه طعام في آنية ذهب أو فضة ولم يستطع الإنكار فطريقه أن يأخذ الطعام من الآية ويضعه في وعاء آخر أو على الخبز أو في يده الشمال ثم يأكل منه لأن ذلك ليس يأكل فيها وكذلك إذا أراد ألا كصال من كحل في مكحلة فضة أفرغ منه في شيء ثم كحل منه والله تعالى أعلم اه أقول استعمال الذهب والفضة في غير الأكل والشرب فيها لم يرد ما يدل على المنع منه ولم يثبت الا لمنع من الأكل والشرب فيها فقط ومن زعم تحريم غيرهما لم يقبل الإبدل لأن الأصل الحل فلا ينقل عنه إلا بنقل أو ما اتصل به مما منع من ذلك إلا في الذهب وأما الفضة فلم يرد شيء بل قال صلى الله تعالى عليه وسلم عليكم بالفضة قاله بوابها كيف شئتم هذا خلاصة ما ينبغي القول به في الاستعمال والصلح ولما تنزه الله تعالى أبحاث جليلة المقدار راجعة الانتظار في ذلك فلتراجع

(كتاب اللباس)

(ستر العورة واجب في الملا والخلاء) لحديث حكيم بن حزام عن أبيه عندهما جد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم وصححه قال قلت لرسول الله عورتنا ما نأني منها وما نذكر فقال احفظ عورتك الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قلت فإذا كان القوم بعضهم في بعض قال ان استطعت أن لا يراها أحد فلا يربها فقلت فإذا كان أحدنا خاليا قال فافقه تبارك وتعالى أسحق أن يستحيما منه وقد اختلف أهل العلم في حد العورة وكذلك اختلفت الأدلة وقد استوفاهما الماتن في شرح المنتقى (ولا يلبس الرجل الخالص من الحرير) لحديث عمر في العيصين وغيرهما قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير فإنه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة وفيه سمانه من حديث أنس وفيه ما وغيرهما من حديث ابن عمر أنه رأى عمر حلة من استبرق تباع فأتى بها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ابتع هذه فيجعل بها العمد وللوفود فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما هذه لباس من لا خلاق له وأخرج أحمد والسنائي والترمذي وصححه من حديث أبي موسى أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أحل الذهب والحرير للأنثى من أمتي وحرم على ذكورها وفي اسناده سعيد بن أبي هند عن أبي موسى قال أبو حاتم أنه لم يلقه وقد صححه أيضا ابن حزم وروى من حديث علي بن عيسى جد أبي داود والسنائي وابن ماجه وابن حبان قال أخذ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حريرا فجعله في عينيه وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قال ان هذين حرام علي ذكورا أمتي زاد ابن ماجه حل لآناهم وهو حديث حسن وأخرج البيهقي بإسناد حسن نحوه وأخرج البزار من حديث عمر بن جرير البجلي نحوه أيضا وفي اسناده قيس بن أبي حازم وفي السلب أحاديث وقد ذكر المهدى في البحر أنه يجمع على تحريم الحرير للرجال وقال فيه أنه خالف في ذلك ابن علية وانعقد الإجماع بعده على التحريم وقال القاضي عياض أنه حكى عن قوم إباحته وقال أبو داود أنه لبس الحرير عشرون نفسا من العصابة وقد اختلف أهل العلم

في الحرير المشوب بغيره واستدل المانعون من لبسه بما ورد من منعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لبس حلة السراة كما في الصحيحين من حديث علي ولكنه قد وقع الخلاف في تفسير حلة السراة ما هي فقيل انها ذات الخطوط وقيل المختلفة الألوان وهذا ان التفسيران لا يدلان على مطلوب من استدلال ذلك على منع من لبس المشوب على انه قد قيل انه الحرير المحض واستدل من لم يقل بتعريم المشوب بل حرم الخالص فقط بمثل حديث ابن عباس عند أحمد وإسحاق داود قال انما نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الثوب المصمت من قزوف اسناده خفيف بن عبد الرحمن وفيه ضعف والمصمت بضم الميم الاولى وفتح الثانية المخففة وهو الذي جميعه حرير لا يخالطه قطن ولا غيره وهذا البحث طويل الذبول أقول مسئلة تحريم مشوب الحرير من الملاءكة التي تحتل البسط قال المائث في حاشية الشفاء وقد طالت المراجعة فيها بين وبين شيخى المحدث المطلق السيد عبد القادر بن أحمد الكوكباني رحمه الله أيام قراءته عليه فكان جميع ما حرره وحرره لمخوس مع رسائل وقد تلخصت ما ظهر في في المسئلة في شرح المنتقى باختصار فليرجع اليه قلت وحاصله ترجيح التحريم كما قررته في هداية السائل الى أدلة المسائل فليراجع قال في المسوى حلة السراة التي في الخطوط كاسيور وهي برود من الحرير أو الغالب فيها الحرير والقسي ثياب مصلية من الحرير أى منقوشة بصورة الضلاع واشباهه قيل نسبة الى قس قرية بساحل البحر وقيل الى القز بالزاي فابدل من الزاي السين وعلى هذا أهل العلم ان الحرير حرام على الرجال دون النساء ويرخص في موضع اصبع أو اصبعين أو ثلاث أو أربع من اعلام الحرير ويرخص بعضهم في لبسه لاجل الحكمة والقمل اه وفي حديث علي عند مالك نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن لبس القسي وعليه أهل العلم وفي الأنوار يجوز لبس الكتان والقطن والصوف والخزوان كانت نقية (اذا كان فوق أربع اصابع) حديث عمر في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن لبوس الحرير الا هكذا ووقع لنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يديه الوسطى والسبابة وضمهما وفي لفظ لمسلم وغيره نهى عن لبس الحرير الاموضع اصبعين أو ثلاثة أو أربعة قال في اللجنة البالغة لانه ليس من باب اللباس ودرجات الحاجة الى ذلك ونهى عن لبس الحرير والديباة والقسي والمياتر والارجوان اه (الاقتداوى) حديث انس في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في لبس الحرير لحكمة كانت بهما قال في اللجنة البالغة لانه لم يقصد حينئذيه الارهاق وانما قصد به الاستشفاء (ولا يفترشه) أى الحرير لحديث حذيفة عند البخاري قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يشرب في آنية الذهب والفضة وان تأكل فيها وعن لبس الحرير والديباة وان تجلس عليه وقال هو له في الدنيا ولنا في الآخرة وفي معنى ذلك احاديث وهذا نص في محل النزاع وأما الاستدراج بالقياس على جواز اقتراض ما فيه تصاوير فقياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار قال ابن القسيم ولولم يأت هذا النص لكان النهى عن لبسه متناولا لاقتراضه كما هو متناول للاتصاف به وذلك لبس لغة وشرعا كما قال أنس فت الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس ولولم يأت اللفظ العام المتناول لاقتراضه بالنهى لكان القياس المحض موجبا لتعريمه

اما قياس المنسل او قياس الاولى فقد يدل على تحريم الاقتراض النص الخاص والمقتضى العام
والقياس الصحيح ولا يجوز رد ذلك كله بان مشابه من قوله خلق اللهكم ما في الارض جميعا ومن
القياس على ما اذا كان الحرير بطانة اقراش دون ظهاره فان الحكم في ذلك التحريم على
اصح القولين والفرق على القول الآخر مباشرة الحرير وعدمها كخشو اقراش فان صح الفرق
بطل القياس وان بطل الفرق منع الحكم وقد عكس بعموم النهي عن اقتراض الحرير طائفة
من الفقهاء فحرموه على الرجال والنساء وهذه طريقة الخراسانيين من اصحاب الشافعي وقابلهم
من اباحه بنوعين والصواب التفصيل وان من ابغى له لبسه ابغى له اقراشه ومن حرم عليه حرم
عليه وهذا قول الاكثرين وهي طريقة العراقيين من الشافعية اه وفي تنبيه الغافلين الجلبوس
على الحرير والاتصاف به حرام على الرجال وصحح الرافي تحريم اقتراضه على النساء وخالفه
النووي في ذلك وحكى ابن الرفعة عن بعض العلماء انه لا يعقد النكاح بحضور الجلباس على
الحرير واستبعد وحكم الغزالي التحريم حكم الحرير على الاصح اذا كان على صبي غير بالغ فوب
حرير قال الغزالي الصحيح ان ذلك منكر يجب نزع عنه ان كان مميزا بعموم قوله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم هذان سرامان على ذكور امتي وكما يجب منع الصبي عن شرب الخمر لا لكونه مكلفا
ولكن لكونه يأنس به فاذا بلغ عسر عليه الصبر عنه كذلك شهوة التزين بالحرير وأما الصبي
الذي لا تميزه فيضعف يعني التحريم في حقته ولا تخلو عن احتمال والعلم فيه عند الله تعالى هذا
كلام الغزالي وصحح النووي الجواز مطلقا والله تعالى أعلم اه وروى عن ابن عباس وأنس
انه يجوز اقتراض الحرير واليه ذهب الحنفية واستدل لهم بان اقتراض الحرير اهانته وليس هذا
مما يستدل به على المسائل الشريعية على فرض عدم المعارض فكيف وقد عارضه الدليل
الصحيح الصريح (والامصوبغ بالعصفر) لحديث عبد الله بن عمر وعنده مسلم وغيره قال رأى
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ثوبين مصفرين فقال ان هذين ثياب الكفار
فلا تلبسا وأخرج مسلم وغيره ايضا من حديث علي قال ثابتي رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم عن التخم بالذهب وعن لباس القسي وعن القراءة في الركوع والسجود وعن لباس
العصفر وفي الباب أحاديث والعصفر يصبغ الثوب صبغا أجرا على هيئة مخصوصة فلا يمارسه
ما ورد في لبس مطلق الاجر كما في العصفر من حديث البراء قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم مربوطا بعمامة ما بين المنكبين له شعر يبلغ شحمة أذنيه رأيت في حلة جمر اهل أرضها
قط أحسن منه وفي الباب أحاديث يجمع بينها بان المنوع منه هو الاجر الذي صبغ بالعصفر
والمباح هو الاجر الذي لم يصبغ به (ولا ثوب شهرة) لحديث ابن عمر من لبس ثوب شهرة في الدنيا
ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه ورجال اسناده
ثقات والمراد به الثوب الذي يشهر لابس به بين الناس ويلحق بالثوب غيره من الملبوس ونحوه
عمامته الشهيرة باللبس لوجود العلة (ولا ما يختص بالنساء ولا العكس) لحديث أبي هريرة عند
أحمد وأبي داود والنسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن الرجل يلبس لبس المرأة
والمرأة تلبس لبس الرجل وفي صحيح البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال لعن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء وفي

الباب أحاديث (ويحرم على الرجال التحلي بالذهب لا بغيره) لما تقدم من الأحاديث الواردة في تحريم الذهب وهو لا يكون الاحدية اذ لا يمكن لبسه وأما ما يخلط في بعض الثياب بالحرير أو بغيره فهو فضة لا ذهب وإن سماه الناس ذهباً ومن الأدلة على ذلك ما ورد في المنع من خاتم الذهب وما ورد فيمن حلّى حبيبه له ولو بغير بصيصه وقد جمع الماتن رسالة مستقلة في تحريم التحلي بقليل الذهب وكثيره وجمع أبصار رسالة مستقلة في تحلي النساء بالذهب وهل يجوز ذلك أم لا فليرجع اليهما قال المحدث في القاموس جربصصة أي شئ من الحلّى ونحوه في تاج اللغات وفي نهاية الحديث الجربصصة الهنة التي تتردى في الرمل لها بصيص كأنها عين جردة قال في الطبعة البالغة ومن تلك الرؤس الحلّى المترفة وهنا أصلان أحدهما أن الذهب هو الذي يغاخره العجم ويقضى جريان الرسم بالتحلي به إلى الأكثرين من طلب الدنيا دون الفضة ولذلك شدد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الذهب وقال ولكن عليكم بالفضة فالعبدوا بها والثاني أن النساء أخرج إلى التزين لرغب فيهن أزواجهن ولذلك جرت عادة العرب والعجم جميعاً بأن يكون تزينهن أكثر من تزينهم فوجب أن يرخس لهن أكثر مما يرخس لهن ولذا قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحل الذهب والحرير للذات من أمتي وحرم على ذكورها وقال صلى الله تعالى عليه وسلم في خاتم ذهب في يد رجل يعمد أحدكم إلى جرم من نار فيجعله في يده ورخص عليه السلام في خاتم الفضة لاسيما الذي سلطان وقال ولا تمه مثقالا ونهى النساء عن غير المقطع من الذهب وهو ما كان قطعة واحدة كبيرة قال من أحب أن يحلق حبيبه ملقة من نار فليحلقه من ذهب وذكر على هذا الاسلوب الطوق والسوار وكذا جاء التصريح بقسلادة من ذهب وسلسلة من ذهب وبين المعنى في هذا الحكم حيث قال أما انه ليس ممكن امرأه تحلى ذهباً تظهره الا عذبت به وكان لام سائمة أو ضاح من ذهب والظاهر انها كانت مقطعة وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحل الذهب للأنث معناه الحل في الجلة هذا ما يوجب مفعول هذه الأحاديث ولم أجدها معارضا ومذهب الفقهاء في ذلك معلوم ومشهور وهو التحليل مطلقا بالافرق بين المقطع وغيره والله تعالى اعلم بحقيقة الحال أقول وأما الختم فقد أخرج أبو داود من حديث عمر والنسائي من حديث أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يختم في يساره وأخرج أبو داود والنسائي من حديث علي والترمذي والنسائي أيضا من حديث أبي رافع انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يختم في يمينه فالكل جائز بدون كراهة ولم يرد النهي الا عن الختم في السبابة والوسطى كما أخرجه مسلم وأهل السنن من حديث علي بلفظ انه ان اجعل الخاتم في هذه أو في التي تليها وأشار إلى السبابة

(كتاب الاضحية)

(تشرع لاهل كل بيت) لحديث أبي أيوب الانصاري قال كان الرجل في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يضحي بالشاة عنه وعن اهل بيته أخرجه ابن ماجه والترمذي وصححه وأخرج نحوه ابن ماجه من حديث أبي شريحه بإسناد صحيح وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث مخنف بن سليم انه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية وفي أسناده أبو هريرة واسمه عامر قال الخطابي مجهول وقد اختلف في وجوب الاضحية فذهب الجمهور إلى أنها سنة غير واجبة وبه قال مالك وقال لأحب لأحد

عن قري على بن عمار ان يتر كها وعليه الشاهي وذهب ربيعة والاوزاعي وأبو حنيفة واليهب
وبعض المالكية الى انه واجب على الموسر وحكى عن مالك والنسفي وقسك القائلون بالوجوب
بمثل حديث علي كل أهل بيت أضحية المتقدم وبمثل حديث أبي هريرة عند أحد وابن ماجه
وصححه الحاكم وقال ابن جرير في الفتح رجاله ثقات لكن اختلف في دفعه ووقفه والموقوف
أشبه بالصواب قاله الطحاوي وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وجد
سعة فلم يضع فلا يقر بن مصلانا ومن أدلة الموحدين قوله تعالى فصل لربك وانحر والامر
لرؤسك وقد قيل ان المراد تخصيص الرب بالعر لا لا صنام ومن ذلك حديث جندب بن
سفيان الجيلي في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كان
ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبح حتى صليت فليذبح باسم الله ومن
حديث جابر بن سمرة وجعل الجاهور حديث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ضحى عن لم يضع
من أمته بكبريت كانى حديث جابر عند أحد وأبي داود والترمذي وأخرج نحوه أحمد والطبراني
والبرزاني حديث أبي رافع باسناد حسن قرينة صادقة لما تنفذه أدلة الموحدين ولا يفتى انه
يمكن الجمع بأنه ضحى عن غير الواحد من من أمته كما يفيد قوله من لم يضع من أمته مع قوله على
كل أهل بيت أضحية وأما مثل حديث أم حنتبة بالاضحية ولم يكتب عليكم وهو مقلد تقوم بينك
الطجة لان في أسانيدهم من روى بالكذب ومن هو ضعيف بجرة (وأفله اشارة) لما تقدم وقال الخطي
البعير والبقرة تجزئ من سبعة والشاة تجزئ عن الواحد وان كان له أهل بيت حصلت جميعهم
وكذا يقال في كل واحد من السبعة يعنى المشتركين في البدنة والبقرة فالاضحية سنة كفاية
اكل أهل بيت وسنة عين لمن ليس له بيت وعند الحنفية الشاة لا تجزئ الا عن واحد والبقرة
والبدنة لا تجزئ الا عن سبعة سبعة ولم يفرقوا بين أهل البيت وغيره وتاويل الحديث عندهم
ان الاضحية لا تجب الا على غنى ولم يكن الغنى في ذلك الزمان غالباً الا صاحب البيت ونسبت
الى أهل بيته على معنى انهم يساعدهونه في التضحية ويا كلون لها ويرتفعون بها ويضع
اشتر السبعة في بدنة أو بقرة وان كانوا أهل بيوت شتى وهو قول العلماء وقاوا الاضحية على
الهدى ولا أضحية عن الجنيح وهو قول العلماء (ووقفها بعد صلاة عيد النحر) لقوله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم من كان ذبح قبل ان يصلي فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبح حتى
صليت فليذبح باسم الله وهو في الصحيحين كما تقدم قريباً وفي الصحيحين من حديث أنس عن النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال من كان ذبح قبل الصلاة فليعد قال ابن القيم ولا قول لأحد
مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سألوه أبو بردة بن نيار عن شاة ذبحها يوم العيد فقال
اقبل الصلاة قال نعم قال تلك شاة لحم الحديث قال وهو صحيح صريح في ان الذبح قبل الصلاة
لا يجزئ سواء دخل وقتها أو لم يدخل وهذا الذي ندين الله به قطعاً ولا يجوز غيره اهـ وفي الباب
أحاديث وفيها النص صريح بان المعبر صلاة الامام ويمتد (الى آخر أيام التشريق) للحديث جبير
ابن مطعم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كل أيام التشريق ذبح أخرجه أحد وابن
حبان في صحيحه والبيهقي وله طريق يقوى بعضها بعضها وقد روى أيضاً من حديث جابر وغيره
روى ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم والخلاف في المسئلة معروف وفي الموطأ عن ابن

هو الاضحية يومان بعد يوم الاضحية ومن ذلك من على بن أبي طالب وعليه الخليفة ومذهب
 الشافعية انه يجزئ وقتها الى غروب الشمس من آخر ايام التشريق لحديث اسماكم الدال على ذلك
 (وأفضلها) أي الضحايا (أ. منها) لحديث أبي رافع ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان
 اذا اضحى اشترى كبش من ميتين الحديث وهو عند أحد وغيره ما نادى به وأخرج البخاري
 من حديث أبي امامة بن سهل قال كنا معن الاضحية بالمدينة وكان المسلمون يسمنون أقول
 الحق ان أفضل الاضحية الكبش الاقرن كما ورد الحديث بذلك من عبادة بن الصامت عند
 أبي داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي مرفوعا بلفظ خير الاضحية الكبش الاقرن وأخرجه
 أيضا الترمذي وأخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي من حديث أبي امامة وفي نسخة منه، غير بن
 مصدق وهو ضعيف والاضحية هي غير الهدي وقد ورد النص فيها فوجب تقديمه على
 القديم وحديث الكبش الاقرن نص في محمل النزاع فان كان خاصا بالنقل فظاهر وان
 كان شاملا له والنص فالانضحية لا يختص بالاضحية وتضحية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالاضحية
 لا تستلزم ان يكون افضل من غيره بل غاية ما هنا ان الاضحية يجزئ (ولا يجزئ ما دون الجذع
 من الضأن) لحديث جابر عند مسلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 لا تضجوا الامسة الا ان يعصر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن وأخرج أحمد والترمذي
 من حديث أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول نعم وأنعمت
 الاضحية الجذع من الضأن وأخرج أحمد وابن ماجه والبيهقي والطبراني من حديث أم بلال
 بنت هلال عن ابيها ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يجوز الجذع من
 الضأن ضحية وفي الصحيحين من حديث عتبة بن عامر قال قسم رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم ضحايا بين أصحابه فصارت له قبة بذعة فقلت يا رسول الله أصابني جذع فقال ضح به
 وقد ذهب الى انه يجزئ الجذع من الضأن الجمهور ومن زعم ان الشاة لا تجزئ الا من واحد أو
 عن ثلاثة فقط أو زعم ان غيرها افضل منها فعليه الدليل ولا يقيد ما ورد في الهدي فذلك باب
 آخر (و) لا يجزئ دون (الثني من المعز) وهو ما استكمل متقين وطهين في الثالثة لحديث أبي
 بردة في الصحيحين وغيرهما انه قال يا رسول الله ان عندي ذبا جنا جذعة من المعز فقال اذبحها
 ولا تصل لغيرك وأما ما روي في الصحيحين وغيرهما من حديث عتبة بن أبي رافع ان النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم أعطاه غنما يقسمها على أصحابه ضحايا فبقي، فتود ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم فقال ضح به أنت والعنود من ولد الهزما في عليه حول فقد أخرج البيهقي عنه باسناد
 صحيح انه قال أعطاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غنما أقسمها ضحايا بين أصحابي
 فبقي عنود منها فقال ضح به أنت ولا رخصة لاحد به بعدك وقد حكى النووي الاتفاق على
 انه لا يجزئ الجذع من المعز قلت انفقوا على انه لا يجوز من الابل والبقر والمزدودون الثني
 والجذع من الضأن تجزئ عندهم ولا تجزئ مقطوعة الاذن الا ان أبا حنيفة قال ان كان
 المقطوع اقل من النصف فيجوز (ولا الاهود والمرضى والامرج والاهيف وأعصب القرن
 والاذن) لحديث البراء عند أحد واهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم قال قال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أربع لا تجوز في الاضحية العوراء البدين عورها

والمریضة المین مرضها والعرجاء البیض ضلعها والكسيرة التي لا تنقي أي التي لا يخرج لها وقد وقع
 في رواية بعض ما بدل الكسيرة وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي من حديث علي
 قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يضحي بأعصب القرن والأذن قال قتادة
 الأعصب النصف فأكفر من ذلك وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم والبزار في تاريخه قال إنما
 نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المحقرة والمستأصلة والجفء والمنسبعة
 والكسيرة فالمحقرة التي تستأصل أذننا حتى يبدو صمغها والمستأصلة التي ذهب قرننا من
 أصلها والجفء التي تبقي عينها والمنسبعة التي لا تبسغ الغنم بها وضعفا والكسيرة التي لا تنقي
 وهذا التفسير هو أصل الرواية وفي الباب أحاديث وأما سلوبة الالبية فأخرج أحمد وابن
 ماجه والبيهقي من حديث أبي سعيد قال استعربت كبشا اضحى به فعددت الذنب فأخذ الالبية
 فسألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ضح به وفي أسناده جابر الجعفي وهو ضعيف جدا
 (ويتصدق منها وبأكل ويدخر) لحديث عائشة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كلوا
 وأدخروا وتصدقوا وهو في الصحيحين وفي الباب أحاديث (والذي يحق في المصلي أفضل) أظهارا
 لشعائر الدين لحديث ابن عمر عند البزار وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه
 كان يذبح ويضرب بالمصلي (ولا يأخذ من شعره ولا من شعره ولا من شعره بعد دخول عصر ذي الحجة حتى
 يضحي) لحديث أم سلمة عند مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا رأيتم
 هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فلم يمسكه عن شعره وأظفاره وفي لفظ مسلم وغيره يضامن
 كان له ذبح يذبحه فإذا هلال ذي الحجة فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى يضحي وقد اختلف
 العلماء في ذلك فذهب سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد وأصحابه ودود و بعض أصحاب الشافعي
 إلى أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يضحي في وقت الاضحية وقال الشافعي
 وأصحابه هو مكروه كراهة تنزيه وحكى المهدى في البحر عن الشافعي وغيره أن ترك الحلق
 والتفصيل لمن أراد التضحية مستحب وقال أبو حنيفة لا يكره

• (باب الوالية) •

(هي مشروعة) لحديث أنس في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
 لعبد الرحمن بن عوف أولم ولو بشاة وقد أولم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على نسائه فأولم
 على صفية بقر وسويق كما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان من حديث
 أنس وأخرج مسلم وغيره من حديثه أنه جعل ولجتها القروا لاقط والسمن وهو في الصحيحين بنحو
 هذا وفيه التبرع به ما كان فيما من خبز ولا لحم وفي الصحيحين أيضا أن النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم ما أولم على شيء من نسائه ما أولم على زينب أولم بشاة وقد قال بوجوب ولية
 العرس مالك وقيل أن المشهور عنه أنها مندوبة وروى الوجوب عن أحمد وبعض الشافعية
 وأهل الظاهر وهو الحق ولم يأت في الأحاديث ما يشعر بصرف الواحدة بالولية عن المصطفى
 الحقيق وأما كونها بشاة فأكثريكم أن يكون فعله صلى الله تعالى عليه وسلم صارفا للوجوب على
 فرض عدم الاختصاص به ويمكن أن يكون الآخر بالشاة مخالفا لما قبله بالتحكم من ذلك
 فيكون واجبا مع التحكم وذهب الجمهور إلى أنه أخته غير واجبة (وتجب الأجابة إليها) لحديث

قوله تبقي عينها قال في
 لقاموس الحق محركة أقيع
 العوروا كثرة غصا أو أن
 لا يلتقي شعر عينيه على
 حدقه بضم كفتح ونصر
 والعين الجفء والباقعة
 والجبني والبقيعة العوراء
 المراد منه

أبي هريرة في العيصين وغيرهما من الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنيا ما يترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله وفيه سما من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أجيبوا هذه الدعوة اذا دعيتن لها وفي لفظ لها من حديثه اذا دعى أحدكم الى الوليمة فليأتها وفي آخر لمسلم وغيره من حديثه من دعى فلم يجب فقد عصى الله ورسوله وفي مسلم وغيره من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا دعى أحدكم الى طعام فليجب فان شاء طعم وان شام ترك وفي لفظ من حديث أبي هريرة عنده لم وغيره اذا دعى أحدكم فليجب فان كان صائما فليصل وان كان مقطرا فليطعم وقد نقل ابن عبد البر والقاضي عياض والنووي الاتفاق على وجوب الاجابة الى وليمة العرس قال في الفتح وفيه نظر نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب وصرح بهور الشافعية والحنبلة بانها فرض عين ونص عليه مالك وعن بعض الشافعية والحنبلة انهم مستحبية وحكى في البحر عن الشافعي ان الاجابة الى وليمة العرس مستحبة كغيرها والادلة المذكورة تدل على الوجوب لاسيما بعد التصريح بأن من لم يجب فقد عصى الله ورسوله أقول أحاديث الامر بالاجابة دعوة الوليمة معناها حقيقة الوجوب مقيدة بعدم المانع من منكر أو مباحة أو حضور الاغنيا فقط أو نحو ذلك ولم يأت ما يدل على صرف تلك الاوامر عن معناها الحقيقي ووقع الخلاف في اجابة دعوة غير العرس هل يجب أم لا في قال بالوجوب استدلالا بالرواية المطابقة المذكورة ومن قال بعدم الوجوب قال المطابقة محمولة على المقيدة وقد أوضح المائت ما هو الحق في شرح المنتقى قال البغوي من كان له عذر او كان الطريق بعيدا ليطقه المشقة فلا بأس أن يتخلف وفي الانوار من شرط وجوب الاجابة الى الوليمة أن يتم عشرته أو جيرانه أو أهل حرفته أغنياء هم وفقراء هم فان خص الاغنيا فلا يجب ولو دعاه أهل حرفته وهم أغنياء لم تتمم الاجابة قال في المسوى في كونه شرط الوجوب الاجابة تنظر لان معنى كلام أبي هريرة اثبات التبرية هذا الطعام بوجه من الوجوه واثبات المعصية لمن لم يأتها وذلك صادق بان يكون تخصيص الانبياء مكروها للدهي ولا يكون مانعا لتأكد الاجابة (وقدم السابق ثم الاقرب بابا) لحديث يزيد بن عبد الرحمن الجعفي عن رجل من الصحابة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا اجتمع الداعيان فاجب أقر بهما بابا فان أقر بهما بابا أقر بهما جوارا وان سبق أحدهما فاجب الذي سبق أخرجه أحمد وأبو داود وفي اسناده يزيد بن عبد الرحمن الدالاني وقد وثقه أبو حاتم وضعفه ابن حبان وأخرج البخاري وغيره من حديث عائشة انها سألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالت ان لي جارين فالي أيهما أهدي فقال الى أقر بهما منك بابا فهذا يشتر باعتبار القرب في الباب (ولا يجوز حضورها اذا اشقت على معصية) الحديث على عند ابن ماجه باسناد وجال رجال الصحيح قال حنيفة طعاما قد دعوت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لحافه في أي البيت تصادير فرجع وأخرج أبو داود والنسائي والحاكم من حديث ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن مطعين عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر وان يأكل وهو منبطح على بطنه وفي اسناده انقطاع وقد ورد النهي عن القعود على المائدة التي تدار عليها الخمر من حديث عمر عند أحمد باسناد ضعيف ومن حديث جابر عند الترمذي وحسنه وأخرجه أيضا أحمد والنسائي والترمذي والحاكم من

دعني (يوم سابع المولود) لحديث حمزة المتقدم ولانه لا بد من فصل بين الولادة والعقيقة فان أهله
 مشغولون باصلاح الرالدة والولادة في أول الامر فلا يكفون حينئذ بما عاين شغلهم وأيضا
 قرب انسان لا يجد بشاة الابسي فلوسن كونها في أول يوم لصاق الامر عليه سم والسبعة أيام مدة
 صالحة للفصل المعتد به غير الكثير (وفي يسمي) وأحب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد
 الرحمن كالي الحديث لانها أشهر الاسماء ولا يطلقان على غيره تعالى بخلاف غيرهما وانت
 نستطيع أن نعلم من هذا ستر استحياب تسمية المولود بمحمد وأحد فان طواقم الناس أوامروا
 بتسمية أولادهم باسماء أسلافهم المعظمين عندهم وكان يسكون ذلك تنويها بالدين وبمعرفة
 الاقرار بأنه من أهلها وأصدق الاسماء هم ام وحارث وأخنا هاء ملك الاملاك (ويخلق رأسه)
 واماطة الاذن لتشبيه بالحاج وقد أذن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في اذن الحسن
 ابن علي حين ولدته فاطمة بالصلاة والسبر فيه ان الاذان من شعار الاسلام واعلام الدين
 الحمدي ومن خاصة الاذان ان الشيطان يفر منه والشيطان يؤذي الولد في أول نشأته حتى
 ورد في الحديث ان أسهل له ذلك (وتصدق بوزنه ذهباً وفضة) لامر صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم لفاطمة الزهراء عليها السلام أن تخلق شعر رأس الحسن وتصدق بوزنه من الورق أخرجه
 أحمد والبيهقي وفي اسناد ابن عجيل وفيه مقال ويشهد له ما أخرجه مالك وأبو داود في المراسيل
 والبيهقي من حديث جعفر بن محمد زاد البيهقي عن أبيه عن جده ان فاطمة وزنت شعر الحسن
 والحسين وزينب وأم كلثوم فتصدق بوزنه فضة وأخرج الترمذي والحاكم من حديث علي قال
 عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الحسن شاة وقال يا فاطمة احلقي رأسه وتصدق
 بزنة شعره فضة فوزناه فكان وزنه درهماً وبعض درهم وأخرج الطبراني في الاوسط عن ابن
 عباس قال سبعة من السنة في العبي يوم السابع يسمي ويحلق ويماط عنه الاذن ويشق
 اذنه ويحق عنه ويخلق رأسه ويطبخ يدم حقيقته ويصدق بوزنه ذهباً وفضة وفي اسناد مرواد
 ابن الجراح وهو ضعيف وبقي رجا له ثقات وفي لفظه ما يشكر وهو ثوب الاذن والتلخيط يدم
 العقيقة وقد أخرج أبو داود والشافعي باسناد صحيح من حديث بريدة الاسلي قال كنت في
 الجاهلية اذا ولد احدنا غلام ذبح شاة وطلخ رأسه بدمها فلما جاء الله بالاسلام كانت ذبح شاة وتخلق
 رأسه وطلخه بزهران وقد أخرج نحوه أبو حبان وابن السكن وصحهما من حديث ثالثة
 وقد ذهب الظاهرية والحسن البصري الى وجوب العقيقة وذهب الجمهور الى انهم اسنة وذهب
 أبو حنيفة الى انها ليست فرضاً ولا سنة وقيل انها عند قطع

• (كتاب الطب) •

وحقيقة النفس بطبائع الادوية الحيوانية والنباتية أو المعدنية والتصرف في الاخلاط
 تتصلو بادة والقواعد الملبة تعصم اذ ليس فيه شاة شر ولا فساد في الدين والدينا بل فيه
 نفع كثير ويجمع لشمل الناس (بمحو التداوي) لما أخرجه مسلم وغيره من حديث جابر ان النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لكل داء دواء فاذا أصيب دواء الداء برئ باذن الله وأخرج
 البخاري وغيره من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما أئزل الله
 من داء الا أئزل شفاؤه وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه أيضاً ابن

خزيمة والحاكم من حديث اسامة قالت الاعراب يا رسول الله الاتداوي قال نعم عباد الله
تداؤوا فان الله لم يضع داء الاوضح له شفاء الا داء واحد قالوا يا رسول الله وما هو قال الهرم
وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث أبي خزيمة قال قلت يا رسول الله
أرايت رقي نسترقىها ودواء نتداوي به وتقاة نتقىها هل ترد من قدر الله شيئا قال هي من قدر الله
قلت وعلى هذا اتفق المسلمون لا يرون به بأسا (والله ويض أفضل لمن يقدر على الصبر) لحديث
ابن عباس في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتته امرأة سوداء
فقلت اني أصرع وأني أنكشف فادع الله لي قال ان شئت صبرت ولك الجنة وان شئت دعوت
الله أن يعافيك قالت اصبر وفي الصحيحين أيضا من حديثه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال يدخل الجنة من أمي سبعون ألفا بغير حساب هم الذين لا يسترقون ولا يتطيرون ولا
يكتوبون وعلى رجم يتوكلون ولا يخالف هذا ما تقدم من الامر بالتداوي فالجمع بين بان
التقوى يض أفضل مع الاقتدار على الصبر كما يفيد قوله ان شئت صبرت وأما مع عدم الصبر على
المرض وصدور الحرج والحرد وضيق الصدر من المرض فالتداوي أفضل لان فضيلة
التقوى يض قد ذهبت بعدم الصبر (ويحرم بالحرمان) لحديث أبي هريرة ان النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الدواء الخبيث أخرجه مسلم وغيره وأخرج أبو داود من حديث
أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله أنزل الداء والدواء
وجعل لكل داء دواء فقتدوا ولا تتداؤوا بحرام وفي اسناده اسمعيل بن عياش وقد ثبت عنه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم النهي عن التداوي بالخمر كافي صحيح مسلم وغيره وفي البخاري
عن ابن مسعود انه قال ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وقد ذهب الى تحريم التداوي
بالادوية النجسة والحرة الجاهل ولا يعارض هذا اذنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالتداوي
بأبوال ابل كافي الصحيح لانهم لم تكن نجسة ولا محرمة ولوسلنا تحريمها للكلان الجع محكميناه
العام على الخاص قال في المسوى اختلف أهل العلم في التداوي بالنبي النجس فأباح كثير منهم
التداوي به الا انهم لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أباح للرط العربيين شرب أبوال
الابل وأما الخمر فقال انه ليست بدوا مولكنم اداء وقال بعضهم لا يجوز التداوي بالنجس لئلا
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الدواء الخبيث والمراد به خبث النجاسة وقال آخرون المراد به
النجس من جهة الطعم والسم اه وفي الجلة البالغة الا المداواة بالخمر ضرارة لا تنقطع
والمداواة بالنجس أي السم ما أمكن العلاج بغيره فانه ربما يفضي الى القتل والمداواة بالكي
ما أمكن بغيره لان الحرق بالنار أحد الاسباب التي تنفجر منها الماتكة اه وقد استوفيت
الكلام على هذه المسئلة في كتابي دليل الطالب الى أريج المطالب (ويكره الاكثواء) لحديث
ابن عباس عند البخاري وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الشفاء في ثلاثة
في شرطة عجيب أو شربة عسل أو كنية بنار وأنهي أمي عن الكي وفي لفظها أحب ان
اكتوى وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث عمران بن حصين
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الكي فاكتوى بنا فاعلمنا ولا نبجنا
وقد ورد ما يدل على ان النهي عن الكي للتنزيه لا التحريم كافي حديث جابر عند مسلم وفيه

ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كوى سعد بن معاذ في كحله مرتين وأخرج الترمذي وحسنه من حديث أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كوى سعد بن زرارته من الشوك ووجه الكراهة ان في ذلك تعذيبا بالآثار ولا يجوز ان يعذب بالآثار الابن النار وقد قيل ان وجه الكراهة غير ذلك وقد جمع بين الاحاديث بجموعات غير ما ذكرنا (ولاباس بالجمامة) لحديث جابر بن الصديق وغيرهما قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ان كان في شيء من ادويتكم خير ففي شرطة محجم أو شربة عسل أو ذعة نار أو فاق الداموما أحب ان اكتوى وقد تقدم حديث ابن عباس مثله وقد ثبت من حديث أنس عند الترمذي وأبي داود بإسناد صحيح قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحتجم في الاخدين والكاهل وكان يحتجم لسبع عشرة وتسع عشرة واحد وعشرين وأخرج أبو داود عن حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من احتجم لسبع عشرة وتسع عشرة واحد وعشرين كان شفا من كل داء ولا بأس بإسناده وفي الباب أحاديث متضمنة لذكر الايام التي ينبغي فيها الجمجمة وليس المراد هنا الاستدلال على جوازها قلت وعلى هذا عمل المسلمين (و) لا بأس (بالرقبة) وحقيقتها متمسك بكلمات لها تحقق في المثال وأثر القواعد المالية لا تدفعها ما لم يكن فيها شرك لاسيما اذا كان من القرآن أو السنة أو ما يشبههما من التضرعات الى الله تعالى وكل حديث فيه منهي عن الرقي والقيام والتولة فمحمول على ما فيه شرك أو انه مالك في التسبب بحيث يغفل عن الباري جل شأنه وفي المسوى اختلفت الاحاديث في الاسترقاق ووجه الجمع ان تعمل على الاحوال المتغيرة فالمنهي من الرقي ما كان فيه شرك أو كان يذكرك فيه مردة الشياطين أو ما كان منها بغير اسان العرب ولا يدري ما هو ولعله يدخل فيه مهر أو كفر أو ما ما كان بالقرآن وبذكر الله تعالى فانه مستحب ثم للرقبة أنواع بعضها ما تور عن السلف فقد روى عن عائشة انها كانت لا ترى بأسا أن يعوذ في الماء أي يقرأ التعوذ وينثف في الماء ثم يعالج به المريض وقال مجاهد لا بأس ان يكتب القرآن ويغسله ويسقيه المريض وأمر ابن عباس رجلا ان يكتب لامرأة تعسر عليها الولادة آيتين من القرآن وكلمات ثم يغسل وتنسق وسئل سعيد بن المسيب عن العصف الصغار يكتب فيها القرآن تعاق على النساء والعبيان فقال لا بأس بذلك اذ اجعل في كبر من ورق أو شيء من الاديم أو يجز عليه وقد روى الثقف في الاحاديث المرفوعة (بما يجوز من العين وغيرها) لحديث أنس عند مسلم وغيره قال رخص رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الرقبة من العين والحمة والنخلة والمراد بالحمة السم من ذوات السموم وبالنخلة القروح تخرج من الجنب وأخرج مسلم وغيره من حديث عوف بن مالك قال كنا في الجاهلية فقلنا يا رسول الله كيف ترى في ذلك فقال اعرضوا على رقاكم لا بأس بالرقبي ما لم يكن فيه شرك وفي صحيح مسلم من حديث جابر قال نهى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرقي فجاء آل عمرو بن حزم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله انه كانت عندنا رقية ترقى بها من العرق وانك نهيت عن الرقي قال فعرضوها عليه فنهى فقال ما أرى بأسا فمن استطاع منكم ان يتق اعياه فليستفعه وفي الصحيحين من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا مرض أحد من أهله نثف عليه بالعوذات فلما مرض مرضه الذي مات فيه

جعلت اثقت عليه واصحبه بدنفه لانها اعظم بركة من يدي وما ورد من الادلة الدالة على
النهي عن الرق وانتم من الشركة فهي محمولة على الرقبة بما لا يجوز كالتقوى كون باسمه
الشياطين والطواغيت ونحو ذلك وكذلك يعمل على هذا ما ورد في حديث المغيرة بن شعبة عند
أحمد وابن ماجه وصحبه الترمذي وابن حبان والحاكم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
انه قال من اكثوى أو استرقى فعد بري من التوكل وقد ورد في الصحيحين من حديث عائشة
قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأمرني ان استرقى من العين وأخرج أحمد
والنسائي والترمذي وصحبه من حديث اسماء بنت عميس انها قالت يا رسول الله ان بني جعفر
تصيبهم العين أفنترقى لهم قال نعم فلو كان شيء سابق القدر سبقته العين وأخرج فهو مسلم
وغیره من حديث ابن عباس وفي الباب أحاديث وفيها ذكر الاستئصال من العين أي غسل وجهه
العائن وبذنه ومرقبته وركبته وأطراف رجله وداخل أزاره في قدح ثم يصب الماء على من
أصيب بالعين على رأسه وظهوره من خلقه أخرجه ذلك أحمد ومالك في الموطأ والنسائي وصحبه
ابن حبان قال الزهري يرقى الرجل العائن بقدح فيدخل كفه فيه فيمضمض ثم يجه في القدح
ثم يغسل وجهه في القدح ثم يدخل يده اليسرى فيصب على كفه اليمنى في القدح ثم يدخل يده
اليمنى فيصب على يده اليسرى ثم يدخل يده اليسرى فيصب على مرفقه اليمنى ثم يدخل يده
اليمنى فيصب على مرفقه اليسرى ثم يدخل يده اليسرى فيصب على قدمه اليمنى ثم يدخل يده
اليمنى فيصب على قدمه اليسرى ثم يدخل يده اليسرى فيصب على ركبته اليمنى ثم يدخل يده اليمنى
فيصب على ركبته اليسرى ثم يدخل يده اليمنى فيصب على الأرض ثم يصب على
رأس الرجل الذي أصيب بالعين من خلقه صبة واحدة

• (كتاب الوكالة) •

ان يكون أحدهما بعد العقود لصاحبه (يجوز لما تراتصرف ان يوكل غيره في كل شيء مما لم
يمنع منه مانع) لانه قد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التوكيل في قضاء الدين كما في
حديث أبي رافع انه أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يقضي الرجل بكره وقد تقدم
وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التوكيل في استئصال الحدة كما في حديث واغدا يا ابن
الامرأة هذا فان اعترفت فأرجعها وهو في الصحيحين وثبت عنه التوكيل في القيام على
بذنه وتقسيم جلالها وجلودها وهو في الصحيحين وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التوكيل
في حة فاز كآة رمضان كما في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة وثبت عنه صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم انه أعطى عقبة بن عامر غنما بقة بها بين أصحابه وقد تقدم في الخصايا وثبت عنه صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم انه وكل أبا رافع ورجلا من الانصار فزوجه ميمونة وقد تقدم وثبت
عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال لبار اذا أتيت وكبلي فخذ مني خمسة عشر وسقا
كما أخرجه أبو داود والدارقطني وفي الباب أحاديث كثيرة فيها ما يفيد جواز الوكالة فلا يخرج
عن ذلك الا ما منع منه مانع وذلك كالتوكيل في شيء لا يجوز للموكل ان يفعله ويجوز لوكيل
كتوكيل المسلم للذمي في بيع الخمر أو الخنزير أو نحو ذلك فان ذلك لا يجوز ولا يصح كون محملا
للتمسك لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله اذا حرم شيئا حرم عنه وقد تقدم وقد

• (كتاب الضمّة) •

(يجب على من ضمن على حيا وميت تسليم مال ان يغرمه عند الطلب) لما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي من حديث أبي امامة أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الزعيم غارم وفي اسناده اسمعيل بن عباس والله كنه ثقة في الشاميين وقد رواه هنا عن شامي وهو شرحيل بن مسلم فلم يصب ابن حزم في تضعيف الحديث باسمعيل بن عباس وقد أخرجه النسائي من طريقين أحدهما من طريق عامر الوصالي والاخرى من طريق حاتم بن حريث كلاهما عن أبي امامة وقد صححه ابن حبان من طريق حاتم هذه وحاتم قد وثقه الدارمي وقد أخرج الحديث ابن ماجه والطبراني من طريق سعيد بن ابي سعيد عن أنس وأخرجه ابن عدي من حديث ابن عباس وضعفه باسمعيل بن زياد السكوني ورواه أبو موسى المديني في الصحابة من طريق سويد بن جبلة قال الدارقطني لا تصح له مصيبة وحديثه مرسل قال وبعضهم يقول له مصيبة ورواه الخطيب في التلخيص من طريق ابن لهيعة عن عبد الله بن حبان اللبني عن رجل عن آخر منهم وأخرج البخاري وغيره من حديث سلمة بن الأكوع ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امتنع من الصلاة على من عليه الدين فقال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه صلى عليه وأخرج هذه القصة الترمذي من حديث أبي قتادة وصححه وأخرجها أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان والدارقطني والحاكم من حديث جابر وفي لفظ من

حديث جابر هذا ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يفتنة قد اولى الله حق
الفرير وبرئ منه الميت قال نعم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلما اقتضاها قال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وسلم الا نبردت عليه جلده اخرج ذلك احدواوداود والنسائي والدارقطني وصححه ابن
حبان والحاكم (ويرجع على المضمون عنه ان كان ما مورامن جهته) ليكون الدين عليه والامر
منه للضعيف بالضعامة كالامر له بالتسليم فيرجع عليه لذلك (ومن ضمن باحضار شخص وجب
عليه احضاره والاغرم ما عليه) المعلوم قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الزعيم غارم والخلاف
في الضمانة معروف وهذا خلاصة ما ورد به الشرع

(كتاب الصلح)

(هو جائز بين المسلمين) لقوله تعالى لا خير في كثير من نجواهم الا من اضر بصدقة او معروف
او اصلاح بين الناس (الاصلاح حل حراما او حرم حلالا) حديث عمرو بن عوف عند ابي داود
وابن ماجه والترمذي والحاكم وابن حبان ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الصلح
جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا او احل حراما وفي اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن
عوف عن ابيه وهو ضعيف جدا وقد صحح الحديث الترمذي فلم يصب وقد اعتذره ابن حجر
فقال كانه اعتبر بكثرة طرقه وذلك لانه رواه اوداود والحاكم من طريق ~~كثير بن زيد~~
عن الوليد بن رباح عن ابي هريرة قال الجناكم على شرطهما وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي
واخرجه ايضا الحاكم من حديث ائمر ومن حديث عائشة وكذلك اخرجه الدارقطني (ويجوز
عن المعلوم والمجهول بمعلوم ومجهول) حديث أم سلمة عند اوداود وابن ماجه قالت
جاء رجلان الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مواريت بينهما قد درست ليس
بينهما مئة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انكم تقتصهون الى رسول الله وانما
أنا بشر ولعل بعضكم الحق بهجت من بعض وانما اقضي بينكم على نحو ما سمع من قضيت
لهم حق أخيه شيئا فلا يأخذ فاعما اقطع له قطعة من النار ياقي بها اساطما في عنقه يوم
القائمة فبكي الرجلان وقال كل واحد منهما ما حق لآخر فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
والله لو سلم اما اذا اقتضاها ذهبا فاقسمها ثم توخى الحق ثم استم ما لم يصل كل واحد منهما صاحبه
وفي اسناد هذا الحديث اسامة بن زيد بن اسلم المدني وفيه مقال ~~واكن~~ أصل الحديث في
العصمين وقد استدل به على جواز الصلح والابرا من المجهول واخرج البخاري من حديث
جابر ان ابا مقل يوم احدثهم بدا وعليه دين فاشتد الغرما في حقهم قال فأتيت النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم فسالهم ان يقبلوا غرما طي ويحلوا ابي فابوا فلم يعامهم النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم حاطي وقال ستغدو عليك فغد علينا حين اصبح قطاف في الفل ودعا
في غرها بالبركة فجذبتها فذهبتا وبقى لنا من ثمرها وفيه جواز الصلح عن مالموم بجهد قول
اسقاط الشيء فرع العلم به فنجهل ما يريد اسقاطه فاما ان يعلم به وجه من الوجوه أو يجهله
من جميع الوجوه ان علم به وجه من الوجوه على صورة تميز عند بعض تميز بحيث يغلب في
ظنه انه من الجنس القلاني وان مقدره لا يجاوز كذا فهذا يصح اسقاطه وان كان مجهولا
من جميع الوجوه بحيث لا يعرف جنسه ولا مقدره كيفولا كما فهذا لا يصح اسقاطه لانه

قد يكون على صفة لوعلم بها لم تطب نفسه بالاسقاط (وعن الدم كالمال بأقل من الدية أو أكثر) لتكون اللازم في الدم مع عدم القصاص هو المال فهو صلح بمال عن مال يدخل تحت عموم قوله تعالى أو اصلاح بين الناس وتحت قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الصلح جائز وأخرج احمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من قتل متعمدا دفع الى أولياءه المقتول فان شاؤوا قتلوا وان شاؤا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة وذلك عقل العمد وما صولوا عليه فهو لهم وذلك تشديد العقل وفي اسناده علي بن زيد بن جدعان وفيه مقال (ولوعن انكار) لعموم الادلة واندرج الصلح عن انكار قتلها ولم يأت من منعه ببرهان وقد ذهب الى جوازه الجمهور وحكي في البحر عن الشافعي وابن أبي ليلى انه لا يصح الصلح عن انكار وقد ثبت في الصحيح عن كعب في قصة المتخاصمين في المسجد في دين فاشار النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى صاحب الدين أن يضع شرط دينه ويتجهل الباقي وهو دليل على جواز الصلح مع الخصام ووضع البعض واستيفاء البعض قال في الحجة البالغة ومنه وضع جرمن الدين كقصة ابن أبي حنبل وهذا الحديث أحد الاصول في باب المعاملات أقول الظاهر انما تجوز المصالحة عن انكار فهو أن يدهي رجل على آخر مائة دينار فينكره في جميعها فيصالحه على النصف من ذلك المقدار لان مناط الصلح التراضي والمنكر قد رضى بان يكون عليه بعض ما أنكره وأي مقتضى يمنع هذا وان كان مثل حديث لا يحمل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه فهذا أقدم بعضا مما أنكره طيبة بنفسه وان كان غير ذلك فها هو ثم حديث كعب المتقدم المشتمل على وقوع التنازع بين الرجلين ان كان التنازع ينسما في المقدار فهو أيضا صلح عن انكار و قد جوزه الشارع وان كان التنازع ينسما في التجهيل والتأجيل فهو أيضا صلح عن انكار لان منكر الاجل قد صولح على ان يتجهل البعض من دينه ويسقط الباقي الى مقابل دعوى صاحبه للاجل

• (كتاب الحوالة) •

وهي جائزة وعليه أهل العلم (من أحيل على ملي فليحتل) ويقبل ذلك الحديث أي هريرة في الصحيحين وغيرهم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال مطل الغني ظلم ومن أحيل على ملي فليحتل وفي لفظ لهما وإذا أتبع أحدكم على ملي فليتبّع وقد أخرج نحوه ابن ماجه وأحمد والترمذي من حديث ابن عمرو في اسناد ابن ماجه احمد بن توبة وهو صدوق وبقيّة رجاله رجال الصحيح وفي شرح السنة قوله أتبع أحدكم بالتخفيف هنا إذا أحيل أحدكم على ملي فليتبّع أي فليحتل أي فليقبل الحوالة يقال أتبعته غريمي على فلان فتبعه أي احلته فاحتال وقوله فليتبّع أي ذلك على طريق الوحوب بل على طريق الاباحة أي التسدب ان اختار قبل الحوالة وان شامه يقبل انتهى وقد قيل انه يشترط في صحتراضا المحيل بلا خلاف والاحتال عند الاكثروالاحتال عليه عند بعض أهل العلم قال في الحجة هذا أمر استحباب لان فيه قطع المناقشة (وإذا مطل المحتال عليه ما وافلس كان للمحال ان يطالب المحيل بدينه) لتكون الدين باقيا بنعمة المحيل لا يسقط عنه الا بتسليمه الى المحتال من المحتال عليه فاذا لم يحصل التسليم كان دينه باقيا

كما كان قبل الحوالة ويستفاد ذلك من قوله على ملي عفان من مطل أو أفلس ليس بالملي الذي ارشد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صاحب الدين أن يقبل الحوالة عليه قال يحيى سمعت مالكا يقول الامر عندنا في الرجل يحيل الرجل على الرجل بدين له عليه أن أفلس الذي أحيل عليه أو مات ولم يدع وفاة فليس للعتال على الذي أحاله شيء وأنه لا يرجع على صاحبه الا قول قال مالك وهذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا فاما الرجل يتحمل له الرجل بدين له على رجل آخر ثم يهلك المتحمل أو يفلس فان الذي يتحمل له يرجع على غيره الاول كذا في الموطأ قلت وعليه الشافعي وفي شرح السنة اذا قبل الحوالة تحول الدين من المحيل الى ذمة المحال عليه ولا رجوع للعتال على المحيل من غير عذر فان أفلس المحال عليه أو مات ولم يترك وفاة قال الشافعي لا رجوع له على المحيل بحال وقال أبو حنيفة يرجع اذا أفلس أو مات ولم يترك وفاة

• (كتاب المفلس) •

(يجوز لاهل الدين ان يأخذوا جميع ما يحدونه معه) أى مع المفلس (الاما كان لا يستغنى عنه وهو المتزل وستر العورة وما يقيه البرد ويسد رمقه ومن يقول) لحديث أبي سعيد عند مسلم وغيره قال أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ثمار ابتاعها فاكتر دينه فقال تصدقوا عليه فلم يأنع ذلك وفادينه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم افرمائه خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك وأخرج الدارقطني والبيهقي والحاكم وصححه من حديث كعب بن مالك ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جرع على معاذ ماله وباعه في دين كان عليه وأخرج سعيد بن منصور وأبو داود وعبد الرزاق من حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك مرسلًا قال كان معاذ بن جبل شابا خضيا وكان لا يمسك شيئا فلم يزل يذبح حتى أغرق ماله كله في الدين فأتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فكلّمه ليكلّم غرماء فلوثر كوا الاحد لثر كوا المعاذ لاجل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فباع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اهلهم ماله حتى قام معاذ بغير شيء قال عبد الحق المرسى اصح وقال ابن الطلاع في الاحكام هو حديث ثابت فاقاد ما ذكرناه ان اهل الدين يأخذون جميع ما يحدونه مع المفلس لكنهم لم يثبت انهم أخذوا ثيابا به التي عليه أو آخر جوه من منزله أو تركوه هو ومن يقول لا يجردون مالا بدلهم منه ولهذا ذكرناه يستغنى لذلك (ومن وجد ماله عنده بعينه فهو أحق به) لانه كان في الاصل ماله من غيره من امة ثم باعه ولم ير ضي في بيعه بغير وجه من يده الا باليمن فكان البيع انما هو شرطا ابقاء الثمن فلما لم يتود كان له نقضه مادام المبيع قائما بعينه فاذا فاق المبيع لم يمكن أن يرد المبيع فصار دينه كسائر الديون وداله حديث حسن عن سمرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من وجد متاعا عند مفلس بعينه فهو أحق به أخرجه احمد وأبو داود وقال ابن حجر في الفتح اسناده حسن ولكن سماع الحسن عن سمرة فيه مقال معروف وقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أدرك ماله بعينه عند رجل أفلس أو انسان قد أفلس فهو أحق به من غيره وفي افظ لمسلم انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الرجل الذي يعلم اذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه انه لصاحبه الذي باعه وفي لفظ ل احمد ايمار رجل أفلس

فوجد رجل عنده مال ولم يكن اقتضى من ماله شيئاً فهو له وأخرج الشافعي وأبو داود وابن
 ماجه والحاكم وصححه عن أبي هريرة أنه قال في مفلس أتوبه لأقضي فيكم بقضاء رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به
 وأخرج مالك في الموطأ وأبو داود من حديث أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام
 مرسل أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أبيع رجل باع متاعاً فافلس الذي ابتاعه
 ولم يقض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجد متاعه بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب
 المتاع أسوة الغرماء وقد وصله أبو داود فقال عن أبي هريرة وفي أسناده اسم عيسى بن عباس
 ولكنه ههنا روى عن الحرث بن زياد وهو شامي وهو قوي في الشافعيين وقد ذهب إلى أن
 البائع أولى بعين ماله الموجود عند المفلس الجمهور وخالف في ذلك الحنفية فقالوا لا يكون
 أولى به والحديث يرد عليهم وقد ذهب الجمهور أيضاً إلى أن المشتري إذا كان قد قضى بعض
 الثمن لم يكن البائع أولى به بل يمسك المشتري ثمنه بل يكون أسوة الغرماء كما أفاده ما تقدم في
 الرواية من قوله ولم يكن اقتضى من ماله شيئاً وقال الشافعي أن البائع أولى به وهكذا إذا مات
 المشتري والسلمة فأنه قد ذهب مالك وأحمد إلى أنها تكون أسوة الغرماء وقال الشافعي البائع
 أولى بها (وإذا نقص مال المفلس عن الوفاء بجميع دينه كان الموجود أسوة الغرماء) لأن ذلك
 هو العدل لأن الدين اللازمه مستوية في استحقاق قضائها من مال المفلس وليس بعضها بأولى
 به من بعض الاختصاص ولا يخص ههنا وقد أشار إلى هذا ما تقدم في الرواية من قوله فصاحب
 المتاع أسوة الغرماء (وإذا تبين إفلاسه فلا يجوز حبسه) لأنه خلاف حكم الله سبحانه قال
 تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة (و) لمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم (لئلا الواجد ظلم)
 وهو حديث صحيح قد تقدم في الباب الذي قبل هذا والمفلس ليس بواجد (يحل عرضه
 وعقوبته) وأما إذا تبين إفلاسه ولا كونه واجداً فهذا محل اللبس والواجب البحث عن حاله
 بحسب الامكان حتى يتبين كونه واجداً فيعاقب بالحبس أو يفحوه كما دل عليه حديث مطل
 الغنى ظلم يحل عرضه وعقوبته وفي لفظ إلى الواجد ظلم والكل في الصحيح أو تبين كونه غير
 واجد فينظر إلى ميسرة أو ما حبس من تبين إفلاسه فلا يحل بوجه فانه ظلم بحت قال في المحلة
 البالغة إلى الواجد يحل عرضه وعقوبته أقول هو أن يغلظه في القول ويحبس ويحصر على
 البيع أن لم يكن له مال غيره وفي شرح السنة وهذا قول أهل العلم أن مال المفلس يقسم بين
 غرمائه على قدر دينهم فإن تقدم ماله وفضل الدين ينظر إلى الميسرة قال مالك إذا كان على رجل
 مال وله عبد لشيء له غيره فاعتقه لم يجز عتقه وعند الشافعي تصرف المدينون فافذ مالهم بحجر عليه
 القاضي ثم بعد الجبر لا يتعد تصرفه في ماله وفي شرح السنة أيضاً ما المعسر فلا حبس عليه بل
 ينظر فانه غير ظالم بالتأخير وهذا قول مالك والشافعي فإن كان له مال يخفيه حبس وعزر حتى
 يظهر ماله وذهب شرح إلى أن المعسر يحبس وهو قول أهل الرأي (ويجوز لها كم أن يحجره
 عن التصرف في ماله ويبيعه لقضائيه) لجبره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على معاذ كما تقدم
 وكذلك يبيع الحاكم مال المفلس لقضائيه كما فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مال
 معاذ (وكذلك يجوز له الجبر على المبدور من لا يحسن التصرف) لقوله تعالى ولا تؤثروا

السفهاء أموالكم قال في الكشف السفهاء المبذرون أموالهم الذين يتفقون فيها لا يفتي ولا يدا لهم بأصلاهم أو فقيرها أو التصرف فيها والخطاب للأولياء وأضاف الأموال إليهم لأنها من جنس ما يقيم به الناس معاشهم كما قال تعالى ولا تقتلوا أنفسكم فمما ملككم أيماكم من قديما لكم المؤمنات والدليل على أنه خطاب للأولياء في أموال اليتامى قوله وارزقوهم فيها واكسوهم ومما يدل على ذلك عدم انكاره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على قرابة حبان أن يجبر عليه أن يصح ذلك ويبدل على ذلك رده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للبيضة التي تصدق بها من لأماله كما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث جابر وكذلك رده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صدقة الرجل الذي تصدق بأحد قومه كما أخرجه أهل السنة وصححه الترمذي وابن حبان من حديث أبي سعيد وكذلك رده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عتق من أعتق عبد الله عن دبر ولا مال له فيه كما أشار إلى ذلك البخاري وترجم عليه باب من رزق السفه والضعيف العقل وإن لم يكن يجبر عليه الامام وأخرج الشافعي في مسنده والبيهقي عن عروة بن الزبير قال سأل عبد الله بن جعفر يعاقب على رضى الله عنه لآتين عثمان فلا يجرن عليه فاعلم ذلك ابن جعفر الزبير فقال أنا شر يكفى يبعثك فاني عثمان فقال أجبر على هذا فقال الزبير أنا شر بك فقال عثمان أجبر على رجل شر بك الزبير في هذه القصة دليل على أن الجبر كان عندهم أمرا معروفا ثابتا في الشريعة ولو لا ذلك لانكره بعض من اطالع على هذه القصة ولو كان الجواب من عثمان على أن هذا غير جائز وكذلك الزبير وعبد الله بن جعفر لو كان مثل هذا الامر غير جائز لكان له ما عن تلك الشريعة منسوخة وقد ذهب إلى جواز الجبر على السفه والجهل وعليه أهل العلم وفي الوقاية الجبر منع ففاد تصرف قولي وسببه الصغر والجنون والرفق فان اقلقوا شيئا ضمنوا وفي المنهاج ولا يصح من المجبور عليه بسفه يبيع ولا شراء ولا عتاق وهبة وتكاف بغير إذن وليه ويصح باذن الولي تكاحه لا التصرف المالى في الامع (ولا يمكن اليتيم من التصرف في ماله حتى يؤنس منه الرشد) لقوله تعالى فان آنتم منهم رشدا في المنهاج جهر الصبي يرتفع يلوغفه رشيد اقلو بلغ غير رشيد دام الجبر وفي الوقاية فان بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمس او عشرين سنة وصح تصرفه قبله وبعده يسلم اليه ولو بلا رشد (ويجوز لوليته ان يأكل من ماله المعروف) لقوله تعالى ومن كان غنيا فليدع فقره ومن كان فقيرا فليأكل مما بال معروف وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة انها قالت نزلت هذه الآية في ولى القيم اذا كان فقيرا انه يأكل منه بالمعروف وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال انى فقير وليس لى شئ ولى يقيم فقال كل من مال يتبعك غير مسرف ولا مبادر ولا متائل والمراد بقوله ولا مبادر ما فى قوله تعالى ولاتا كلوها سرا فاودارا ان يكبروا أى مسرفين ومبادرين كبر اليتام فهذه الآية والحديث مختصان لقوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون فى بطونهم نارا وسيصلون سعيرا فى شرح السنة اختلفوا فى ذلك فذهب قوم الى انه يأكل ولا يقضى وعليه أحمد وآخرون الى انه يأكل ويرد مثله اذا كبر اقول اختاره محمد بن الحسن والولى يقبر فى أموال اليتامى ويضارب ويقبل ما فيه الغلبة قال مالك قال

عمر بن الخطاب اتخبروا في أموال المتأخرين لأنهم كانوا الزكاة وكانت عائشة تعطي أموال المتأخرين من يتبعهم فيها قال مالك لا بأس بالتجارة في أموال المتأخرين لهم إذا كان الولي مأمونا فلا أرى عليه ضما نا قلت وعليه الشافعي في المنهاج وله أن الولي يبيع ماله بقرض ونسيئة المصلحة ويرزكي ماله وينفق عليه بالمعروف

(كتاب القطة)

(من وجد لقطة فليعرف عقاصها) وهو الوعاء الذي تكون فيه من جلد أو خرقة أو غير ذلك من العنصر وهو الثني والعطف وبه سمي الجلد الذي يكون على رأس القارورة (ووكاهها) وهو الخطب الذي يشده الوعاء قبل فائدة المعرفة أنه لو أدها أحد ووصفها فدفعها إليه وقيل أن لا تختلط بماله اختلاطا لا يمكن معه التمييز إذا جاء مال الكفا في شرح السنة قال الشافعي إذا عرف الرجل العنصر والوكاه والعدد والوزن ووقع في نفسه أنه صادق فله أن يعطيه ولا أجبره عليه إلا سئنه لأنه قد يصيب الصفة بأن يسمع الملتقط يصفها في الهداية فإن أعطى علامتها حل للملتقط أن يدفعها إليه ولا يجبر على ذلك في القضاء انتهى (فإن جاء صاحبها فدفعها إليه) الحديث عياض بن جمار قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وجد لقطة فليشدهم ذوى عدل أو ليحفظ عقاصها ووكاهها فإن جاء صاحبها فلا يمسكتم فهو أحق بها وإن لم يجر صاحبها فهو مال الله يوتي به من يشاء أخرجه أحمد وابن ماجه وأبو داود والنسائي وابن حبان وفي الصحيحين من حديث زيد بن خالد قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف ووكاهها وعقاصها ثم عرفها سنة فإن لم تعرف فاستنقها ولتكن ودية عندك فإن جاء طالبها يؤم من الدهر فادها إليه وسأله عن ضالة الأبل فقال مالات ولها دهاها فإن معها أحدا وسقاها تزد الماء وتاكل الشجر حتى يجد هاربها وسأله عن الشاة فقال خذها فانما هي لك أولا خذك أول الذئب وفي لفظ لمسلم فإن جاء صاحبها وعرف عقاصها وعدد هاربها فاعطها إياه والأدهى لك وفي مسلم وغيره من حديث أبي بن كعب أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال عرفها فإن جاء أحد يخبرك بعثها ووعاها ووكاهها فاعطها إياه والأدهى لك فاستنقها ما ذكرنا على أنه إذا جاء صاحبها فدفعها إليه وفي اعلام الموقعين قال يا رسول الله فالقطة يجدها في سبيل العمارة قال عرفها حولها فإن وجدت باعها فادها إليه والأدهى لك قال ما وجدني الخراب قال فبسه وفي الر كاز الخمس ذكره أحمد وأهل السنن قال ابن القيم والافتاء بخافيه متعين وإن خالفه من خالفه فانه لم يعارضه ما يوجب تركه انتهى (والاعرف بها حولها) بعد ذلك يجوز له صرفها ولو في نفسه ويضمن مع محبي صاحبها) يعني أن جاء صاحبها بعد ذلك عرفها له أن كان قد أتملقها وأرجعها بعينها أن كانت باقية كما يفيد قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فإن جاء طالبها يؤم من الدهر فادها إليه وقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يجب التعريف بعد الحول وقد ورد في لفظ البخاري من حديث أبي مايدل على أن التعريف يجب بعد الحول ولفظه قال وجدت صبرة فيها مائة دينار فأتيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم فقال عرفها حولها فم أجد من يعرفها ثم أتيت ثانيا فقال عرفها حولها فلم أجد ثم أتيت ثانيا فقال احفظ وعادها وعدد هاربها فادها فإن جاء صاحبها والأدهى لك فاستنقها

فلقينه بعد بحكمة وقد وقع الاختلاف بين الحفاظ في هذه الرواية فمن بعضهم ان الزيادة على
 الامام غلط كما جزم بذلك ابن حزم قال ابن الجوزي والذي يظهر لي ان سلة أخطائها ثم ثبت
 واستقر على عام واحد وجمع بعضهم بأن الزيادة على العام محمولة على مزيد الورع والكلام في
 ذلك بطول والمراد بقوله في الحديث ولتكن وديعة عندك انه يجب ردها فتجوز بذكر الوديعة
 عن وجوب الرد لعوضها بعد الاستتفاق بها قال في المسوى قوله عرف سنة عليه الشافعي
 وأبو حنيفة وخص منه الحقير لحديث على انه التقط ديناراً في عهد النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم ولم يعرفه وفي المنهاج والاصح ان الحقير لا يعرف سنة بل زمننا يظن ان صاحبه يعرض
 عنه غالباً وفي الوقاية عرفت مدة لا تطلب بعدها (واقطة مكة) المكرمة زادها الله شرفاً أشد
 تعريفاً من غيرها لما ثبت في الصحيح انها لا تصل لقطة مكة الا المعروف مع ان التعريف لا يعدمه
 في لقطة مكة وغيرها فحمل ذلك على المبالغة في التعريف لان الحاج قد يرجع الى بلده ولا يعود
 فاحتاج الملتقط لها الى المبالغة في التعريف وقد قيل غير ذلك (ولا بأس بأن ينتفع الملتقط
 بالشيء الحقير كالعصا والسوط ونحوهما بعد التعريف به ثلاثاً) لما أخرجه أحمد وأبو داود من
 حديث جابر قال رخص لنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في العصا والسوط والحبل
 واشباهه يلتقطه الرجل فينتفع به وفي اسناده المغيرة بن زياد وفيه مقال وقد وثقه وكسبه وابن
 معين وابن عدي وفي الصحيحين من حديث أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مر بقرعة
 في الطريق فقال لولا اني أخاف ان تسكون من الصدقة لا كانتا وقد أخرج أحمد والطبراني
 والبيهقي من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً من التقط لقطة يسيرة حبلاً أو درهماً أو شيئاً من ذلك
 فليعرفها ثلاثة أيام فان كان فوق ذلك فليعرفه ستة أيام زاد الطبراني فان جاء صاحبها والا
 فليصدق بها وفي اسناده عمر بن عبد الله بن يعلى وهو ضعيف وأخرج عبد الرزاق من حديث
 أبي سعيد ان علياً جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم به دينار وجدته في السوق فقال
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عرفه ثلاثاً ففعل فلم يجد أحداً يعرفه فقال كله وأما اذا
 كان الشيء ما كولا فلا يجب التعريف به بل يجوز أكله في الحال لما تقدم من قوله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم في القرعة (وتلتقط ضالة الدواب الا الابل) للحديث المتقدم عن زيد بن خالد
 والحاق سائر الدواب بالشاة لكونها مثلها في معنى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هي لك
 أو لا خيمك أو للذئب ولا يخرج من ذلك الا الابل كما صرح به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 ومما يفيد ذلك ما أخرجه مسلم من حديث زيد بن خالد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال لا يأوى الضالة الاضال ما لم يعرفها فان الضالة تصدق على الشاة وغيرها وقد عرفت ذلك
 بالتعريف فدل على جواز الالتقاط وخروجت الابل بالحديث الاخر في المنهاج والحيوان
 الممنوع من صغار السباع بقوة أو بعدوا وطيران ان وجدته فانه لا يقضي التقاطه ويجرم
 التقاطه للثعلب وان وجد بقرية فلا يصح جواز التقاطه للثعلب وما لا يمنع منها كساة يجوز
 التقاطه في القرية والمغازة ولا فرق عند أبي حنيفة بين ان يكون بهيمة أو غيرها

(كتاب القضاء)

(انما يصح قضائهم من كان مجتهداً) لما في الكتاب العزيز من الامر بالقضاء بالعدل والقسط وجمعا

أراه الله ولا يعرف العدل الا من كان عارفا بما في الكتاب والسنة من الاحكام ولا يعرف ذلك الا المجتهد لان المقلد انما يعرف قول امامه دون مجتبه وهكذا لا يحكم بما أراه الله الا من كان مجتهدا الا من كان مقلدا انما أراه الله شيئا بل أراه امامه ما يختاره لنفسه ومما يدل على اعتبار الاجتهاد حديث بريدة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال القضاء ثلاثة واحد في اللجنة واثنان في النار فأما الذي في اللجنة فرجل عرف الحق فقضى به ورجل عرف الحق وجار في الحكم فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار أخرجه ابن ماجه وأبو داود والنسائي والترمذي والحاكم وصححه وقدم ابن حجر طرقة في جرحه مفرد ووجه الدلالة منه انه لا يعرف الحق الا من كان مجتهدا وأما المقلد فهو يحكم بما قال امامه ولا يدري أحق هو أم باطل فهو القاضي الذي قضى للناس على جهل وهو أحد قاضي النار ومن الأدلة على اشتراط الاجتهاد قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون والظالمون والفاسقون ولا يحكم بما أنزل الله الا من يعرف التنزيل والتأويل ومما يدل على ذلك حديث معاذ لما بعثه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى اليمن فقال له بما تقضى قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال فبسنة رسول الله قال فان لم تجد قال فبرأي قال الماتن وهو حديث مشهور قد بينت طرقة ومن خرج في بحث مستقل ومعلوم ان المقلد لا يعرف كتابا ولا سنة ولا رأى بل لا يدري بأن الحكم موجود في الكتاب أو السنة فيقضى به أو ليس بوجود فيجتهد برأيه فاذا ادعى المقلد انه حكم برأيه فهو يعلم انه يكذب على نفسه لاعتراؤه بأنه لا يعرف كتابا ولا سنة فاذا زعم انه حكم برأيه فقد أقر على نفسه انه حكم بالطاغوت والسيد العلامة محمد بن اسمعيل الامير وسالفة مستقلة في تيسير الاجتهاد سماها ارشاد النقاد فليرجع اليه أقول الحاصل ان المقلد ليس بمن يعقل حجج الله اذا جابه فضلا عن ان يعرف الحق من الباطل والصواب من الخطا والراجح من المرجوح بل لا ينبغي ان يذهب المقلد الى العلم مطلقا ولهذا نقل عضد الدين الاجماع على انه لا يسمى المقلد عالما وأما ما صار يستروح اليه من جواز قضاء المقلد من قلة المجتهدين في الازمنة الاخيرة وانه لو لم يل القضاء الا من كان مجتهدا تعطلت الاحكام فكلام في غاية السقوط فالمجتهدون في كل قطر ولكنهم في زمان غربة فغلبت من يخفى اجتهاده مخافة صولة المقصرين ومنهم من يحقره المقلدون عن ان يكون مجتهدا الضيق اعطائهم وحقارة عرفانهم وتباعد اذهانهم وجود قرائنهم وخود أفكارهم ولا يعرف الفضل لاهل الفضل الا أهله ولقد عرفت مشايخي الذين أخذت عنهم العلم فأكثرهم مجتهدون وفي مدينة صنعاء من المجتهدين من يستغنى به عن القضاء المقلدين في جميع الاقطار اليمنية مع انه لا يسلم لهم الاجتهاد الا من كان مثلهم أو مقار بالهم وأما امرأ التقليد فهيها ان يذعن واحدهم لاحد بالاجتهاد مع ان العلوم المعتبرة في الاجتهاد عنده هؤلاء المقلدين هي العلوم الخمسة المذكورة في كتب أصول الفقه وهي بالنسبة الى من يحفظ من وصفناه من المجتهدين شيء يسير قال الماتن رحمه الله ومن غريب ما أحكيه لك انه لما كثرا الخلط من قضاء حضرة الخلافة استأذنت الخليفة حفظه الله في جمعهم لقصده ترغيبهم في العدل وترهيبهم عن الجور فاجتمع منهم نحو أربعين قاضيا فاسألتهم عن شيء مما يتعلق بشروط القضاء المدة وقته في كتب الفروع فلم يهتدأ احد منهم الى الجواب على

وجه الصواب بل اعترفوا جميعا بالقصور عن فهم دقائق التقليد فضلا عن معرفة مصلح
الاجتهاد أو بعضها وليت انهم اذا قصروا في العلم لم يقصروا في الورع فان الورع يردع
صاحبه عن المجازفة ويرشده الى ان شفاء النسيء والسؤال ويكف عنه عن التسليق لاموال المسلمين
ويرد عن التسرع اليها بأدنى شبهة ولعمري ان القاضي اذا جمع بين الجهل وعدم الورع أشد
على عباد الله من الشيطان لانه يقضى بين الناس بالطاغوت وهو ما لهم انه انما يقضى بينهم
بالشريعة المطهرة ثم ينصب الحبايل لاقتناص أموالهم ويأكلها بالباطل ولا سيما أموال
اليتامى والنساء اللهم اصلح عبادك وتداركهم من كل مالا يرضيك انتهى فان قلت - حديث
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث عليا الى اليمن فأضيا فقال يا رسول الله بعثني بينهم
وأنا شاب لأأدرى ما القضاء قال فضر ب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في صدرى وقال
اللهم اهده وثبت لسانه قال على فوالذي فلق الحبة ماشككت في قضاء بين اثنين أخرجه أهل
السنن وغيرهم هل يدل على جواز قضاء من ليس بمجتهد لقوله أنا شاب ولا أدرى ما القضاء قلت
من تمك بهذا أفليا تبارجل يدعول للقاضي الذي لا علم له بالقضاء بمثل هذه الدعوة النبوية حق
لا يشك به - هذا كما لم يشك على كرم الله وجهه بعد تلك الدعوة فاذا فعل هذا فعن لاشغافه
والكلام على هذه المسئلة يحفل البسط وقد قضينا عنها الوطرف كتابنا ظفر اللاضى مما يجب
في القضاء على القاضي فليراجع فان فيه ما يشفى العليل ويهdy الى سواء السبيل (متورع عن
أموال الناس عادلا في القضية كما بالسوية) اسكون من لم يتورع عن أموال الناس لا يتورع
عن الرشوة وهي تحول بينه وبين الحق كما سابق وهكذا من لم يكن عادلا لجرأة فيه أو مداهنة
أو محاباة فهو يترك الحق وهو يعلم به فهو أحد قضاة النار لانه عرف الحق وجار في الحكم قال
في الحجة البالغة أقول لا يستوجب القضاء الامن كان هذا لا يرتان الجور والميل وقد عرف
منه ذلك وعالم يعرف الحق لاسيما في مسائل القضاء والسرف في ذلك واضح فانه لا يتصور وجود
المصلحة المقصودة الا بها أقول وأما تولية القضاء من جهة الظلمة فالسلطان الذي أوجب الله
طاعته في كتابه العزيز وتواترت الاحاديث العصمة بذلك هو من كان مسلما لم يفعل ما يوجب
كفرا بواحا وكان مقبلا لا عظم أركان الاسلام وأجل شعائره وهو الصلاة فهذا هو السلطان
الذي يجب على الناس طاعته وامتناله وأمره ويحرم عليهم ان ينزعوا أيديهم من طاعته
ولكن بشرط أن لا يكون ما يأمر به معصية لما ثبت أن لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وان
الطاعة في المعروف فاذا أمر بما هو من الطاعة وجب الامتنال وأمره للعالم بأن يكون قاضيا
هو أمر بطاعة يجب امتثاله بنص الكتاب والسنة ولا يقدح في ذلك كونه مرتكبا في مما
لا يحل له أو يظلم الرعية في بعض ما لا يحل له فان ذلك أمر آخر لا يوجب سقوط طاعته ونم
القدوة السلف الصالح فقد كانوا يعملون لسلطين بنى أمية الاعمال ويلون لهم القضاء مع
كونهم في العلم والعمل بمكان لا يجهر له أحد وسلاطين تلك الازمنة فيهم من يستعمل الدماء بغير
حقها والاموال بدون حلها ثم القضاء قد ورد فيه ما يدل على الترغيب تارة والترهيب أخرى
بل ورد في الامارة التي هي أهم من القضاء ما يشهد بأن تجنبها أولى والجمع بين الاحاديث فيها
يظهر لي يرجع الى الأشخاص فمن علم من نفسه القيام بالحق والصدع به وعدم الضعف في

الامر وقوة الصلابة في القضاء والعفة عن الاموال والتسوية بين القوى والضعيف فالدخل
في القضاء أولى له ان لم يكن واجبا عليه بشرط ان يكون في العلم على الصفة التي قد مرنا ذكرها
ومن كان يضعف عن هذه الاوصاف فالترك أولى به وقد يجب عليه الترك ومما يرشد الى هذا
قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يذراني اراك ضعيفا ثم ارشده الى عدم الدخول في
الامارة كما ثبت ذلك في الحديث المشهور وقد اوضحت المقام في رسالتي في القضاء وبسطت
المقال على مسائل الامامة في كتابي اكليل الكرامة في تبيان مقاصد الامامة وهما هما في
هذين البابين والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وهو المستعان وبه التوفيق (ويحرم
عليه الحرص على القضاء وطلبه) حديث عبد الرحمن بن سمرة في الصحابين وغيرهما قال قال
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الامارة فانك ان اعطيتها
من غير مسألة اعنت عليها وان اعطيتها عن مسألة وكلت اليها وأخرج أحمد وأبو داود وابن
ماجه والترمذي وحسنه من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
من سأل القضاء وكل الى نفسه ومن جبر عليه ينزل عليه ملك يسدده وأخرج البخاري وغيره
من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال انكم ستعرضون على
الامارة وستكون ندامة يوم القيامة فتم المرصعة وبئست الفاطمة ولا ينافي هذه الاحاديث
ما أخرجه أبو داود بأسناد لا مطعن فيه من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم قال من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جوروه فله الجنة ومن غلب جوره
عدله فله النار لان اتم الطلب قد لزمه بالطلب وحصل له الثواب بعد ذلك بالعدل الغالب على
الجور قال الماتن في نيل الاوطار وقد كثر التابع من الجهة في هذا المنصب الشريف
واشغره بالاموال عن هوا جهل منهم حتى عمت البلوى بهم جميع الاقطار العينية اه قلت
ومثل ذلك وقع في الحرمين الشريفين من جهة الترك فان الله وانما الله راجعون ولا يجل للامام
تولية من كان كذلك) أي حرص على القضاء او طالبه حديث أبي موسى في الصحابين قال
دخلت على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنا ورجلان من بني عدي فقال أحدهما يا رسول
الله امرنا على بعض ما ولاك الله عز وجل وقال الآخر مثل ذلك فقال أنا والله لا نؤي هذا
العمل أحد يسأله أو أحد يحرص عليه والسرفية ان الطالب لا يخلو غالبا من داهية
نفسانية من مال أوجاه أو القمكن من انتقام عدو ونحو ذلك فلا يصدق منه خلوص النية الذي
هو سبب نزول البركات أقول وأما أخذ الرزق على القضاء فقال الله موضوع لمصالح المسلمين
ولهذا قيل له بيت مال المسلمين ومن أعظم مصالح دينهم ودنياهم القاضي العادل في أحكامه
العارف من الشريعة المطهرة بما يحتاج اليه في حله وإبرامه بل ذلك هو المصلحة التي لا توافقها
مصلحة لانه يرشد هم الى منافع الشرع ويفصل خصوماتهم بأحكام الله فهو المتصل بالعباد
الدين المترجم عنهم لمن يحتاج اليه من المسلمين فرزقه من بيت المال من أهم الامور ولا سيما اذا
استغرق أوقاته في فصل خصوماتهم فقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
والخلفاء الراشدون ومن بعدهم من السلف الصالح يقسمون أموال الله بين المسلمين ويجهلون
للعلماء نصيبا موفرا للقاضي اذا كان متورعا عن أموال العباد فائما بمصالح الخاضعين منهم

والباد فقد استحق ما يكفيه من بيت المال من جهات منها كونه من المسلمين ومنها كونه عالما
ومنها كونه قاضيا وأما اعتاده جماعة من القضاة من أخذ الاجر ممن الخصوم على الرقوم
فمن كان مكفيا من بيت مال المسلمين لا يصلح له ذلك لانه قد قبض أجره من بيت المال وان أظهر
من ياتيه ان نفسه طيبة فالتى أوجب عليها كونه قاضيا وكون الاعراف قد جرت بمنزل
ذلك والا فهو لا يسمح له بما له لولم يكن كذلك وهذا مما لا شك فيه ولا شبهة وأما اذا لم يكن
مكفيا من بيت المال فشرط الحل أن يأخذ مقدار أجرته بطيبة من نفس من يقصده ويكون
كالا جبره حكمه لكونه غير مؤجر من بيت مال المسلمين (ومن كان متاهلا للقضاء فهو على
خطر عظيم) لحديث أبي هريرة عن أحمد بن داود وابن ماجه والترمذى والحاكم والبيهقى
والدارقطنى وحسنه الترمذى وصححه ابن خزيمة وابن حبان قال قال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم من جعل قاضيا بين الناس فتد ذبح بغيره سكن قال فى الطبعة البالغة هذا
ان ان القضاء حمل ثقيل وان الإقدام عليه مظنة للهلاك الا أن يشاء الله انتهى وأخرج
أحمد وابن ماجه والبيهقى من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما من
حكم يحكم بين الناس الا حبس يوم القيامة وملاك أخذ ببقائه حتى يقف به على جهنم ثم يرفع
رأسه الى الله عز وجل فان قال ألقاه فى مهوى فهو فى أربعين خريفا وفى اسناده عثمان
ابن محمد الاخشى وفيه مقال وأخرج ابن ماجه والترمذى وحسنه والحاكم فى المستدرک
وابن حبان من حديث عبد الله بن أبي أرفى قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم ان الله مع القاضى ما لم يجز فاذا جازوكه الى نفسه وفى لفظ الترمذى فاذا جاز فخلى عنه
ولزمه الشيطان وفى الباب أحاديث مشقة على الترهيب وأحاديث مشقة على الترغيب وقد
استوفاهما الماتن فى شرح المتن (وله مع الاصابة أجران ومع الخطأ أجران لم يأل جهدا فى
البحث) يعنى بذل طاقته فى اتباع الدليل وذلك لان التكليف بقدر الوسع وانما وسع الانسان
أن يجتهد وليس فى وسعه أن يصيب الحق البتة ودليله حديث عمرو بن العاص الثابت فى
الصحيحين وغيرهما عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران
وان اجتهد فأخطأ فله أجر وقد ورد فى روايات انه اذا أصاب فله عشرة أجور (وتحرم عليه
الرشوة) وفى الانوار فى تفسير الرشوة وجهان الاول أن الرشوة هى التى يشترط على قابلها
الحكم بغير الحق أو الامتناع عن الحكم بالحق والثانى بذل المال لاحد ليتوصل بجاهه الى
اغراضه اذا كان جاهه بالقضاء والعمل فذلك هو الرشوة ويحرم على الرعية اعطاء الرشوة
للعلماء ليتوصلوا بذلك الى ظلم ويحرم على الحكام أخذها قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وانتم تعلمون
كذا فى المسوى وروى ماثل باسناده ان عبد الله بن رواحة قال ليم ودخير فاما ما عرضتم من
الرشوة فانما هى محنت وانالنا كلها (والهدية التى أهديت اليه لاجل كونه قاضيا) لحديث
أبي هريرة عن أحمد والترمذى وحسنه وابن حبان وصححه قال قال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم لعنة الله على الراشئ والمرئشئ فى الحكم وأخرج أحمد وداود وابن ماجه
والترمذى وصححه وابن حبان والطبرانى والدارقطنى من حديث عبد الله بن عمرو وكحديث أبي

هريرة وأخرج أحمد والحاكم من حديث ثوبان قال لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الراشي والمرتشى والرائش يعنى الذى يشئ بينهما وفى اسناده ليث بن أبي سليم قال البزار انه تفرد به وفى اسناده أيضاً أبو الخطاب قيس وهو مجهول وفى الباب عن عبد الرحمن بن عوف عند الحاكم وعن عائشة وأم سلمة أشار إليهما الترمذى وقد أجمع أهل العلم على تحريم الرشوة وقد استدلل على تحريم الرشوة بقوله تعالى أكلون للصحى كما روى عن الحسن وسعيد ابن جبيرة انه مفسر الآية بذلك وحكى عن مسروق عن ابن مسعود انه سئل عن الصحى اهل الرشوة فقال لا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون والظالمون والفاسقون واكن الصحى ان يستعينك الرجل على مظلمته فيمدي لك فان أهدى لك فلا تقبل وقد سبق حديث فى هذا المعنى فى كتاب الهدايا ويدل على تحريم الهدية التى أهديت للقاضى لاجل كونه قاضيا حديث هدايا الامراء قول آخر جه البيهقى وابن عدى من حديث ابن جند قال ابن حجر واسناده ضعيف ولعل وجه الضعف انه من رواية اسمعيل بن عياش عن أهل الطائز وأخرجه الطبرانى فى الاوسط من حديث أبي هريرة قال ابن حجر واسناده أشد ضعفا وأخرجه سفيان بن داود فى تفسيره من حديث جابر وفى اسناده اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف وأخرجه الخطيب فى تخليص المتشابه من حديث أنس بلفظ هدايا العمال صحى وأخرج أبو داود من حديث بريدة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بلفظ من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فما أخذ بعد ذلك فهو غلول وقد توب البخارى فى أبواب القضاء باب هدايا العمال وذكر فيه حديث ابن التيمية المشهور ومما يؤيد ذلك ان الهدية للقاضى لاجل كونه قاضيا نوع من الرشوة عاجلا وأجلا قال ابن القيم اما الهدية ففهي تفصيل فان كانت بغير سبب الفتوى كمن عاذته بهاديه أو من لا يعرف انه مفت فلا بأس بقبولها والاولى ان يكافئ عليه وان كانت بسبب الفتوى فان كانت سببا الى أن يتيه بما لا يبقى به غيره عن لاهدى له لم يجز له قبول هديته لانها تشبه المعاوضة على الاقتناء وأما أخذ الرزق من بيت المال فان كان محتاجا اليه جاز له ذلك وان كان غنيا عنه ففيه وجهان وهـ ذافرع متردد بين عامل الزكاة وعامل اليتيم فمن ألحقه بعامل الزكاة قال النفع فيه عام فلا الأخذ ومن ألحقه بعامل اليتيم منعه من الأخذ وحكم القاضى فى ذلك حكم المفتى بل القاضى أولى بالمنع وأما أخذ الاجرة فلا يجوز لان القيام منصب تبليغ عن الله ورسوله فلا يجوز المعاوضة عليه كما لو قال لا أعلم الاسلام والوضوء والصلاة الا باجرة أو سئل عن حلال أو حرام فقال للسائل لا أجيبك عنه الا باجرة فهذا حرام قطعاً ولا يزمه رد العوض ولا يملكه انتهى (ولا يجوز له الحكم حال الغضب) لحديث أبي بكر فى الصحيجين وغيرهما قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان ولا يعارض هذا حديث عبد الله بن الزبير عن أبيه فى الصحيجين وغيرهما انه اختصم هو وأنصارى فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للزبير اسقيا زبير ثم ارسل الماء الى أخيك فغضب الانصارى ثم قال يا رسول الله أن كان ابن عمك فتلون وجه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم قال اسقيا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدل لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم معصوم فى غضبه ورضائه بخلاف

غيره فان الغضب يصول بينه وبين الحق ويحتلط حال الغضب ويتشوش خاطره ويتكد ذهنه
ويزهل من الصواب فلا يصلح الاستدلال بقضائه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خال غضبه
لهذا الفرق فالحق أن حكم الحاكم حال الغضب حرام وأما كونه يصح أو لا يصح فينبغي النظر
في نفس الحكم فان كان واقعا على الصواب فلا اعتبار بذلك ويجرد صدور حال الغضب
لا يوجب بطلانه وهو صواب وان كان واقعا على خلاف الصواب فهو باطل واذا التمس
الامر هل هو صواب أو خطأ كما يحصل الاشتباه في كثير من مسائل الخلاف فلا اعتبار بما رآه
الحاكم صوابا لانه متعبد باجتهاده فان وجد حكمه الواقع حال الغضب بعد سكون غضبه
صحيحا موافقا لما يقتضيه حقاؤه وصحيح لازم للمعكوم عليه وان كان آتيا بإيقاع الحكم
حال الغضب كما تقدم فلا ملازمة بين الاثم وبطلان الحكم ثم ظاهر النهي التحريم وقد ذهب
الجمهور الى أنه يصح حكم الغضبان ان وافق الحق قال ابن القيم ليس للمفتي الفتوى في حال
غضب شديد أو جوع مغرط أو هم مطلق أو خوف مزيج أو نعاس غالب أو شغل قلب مستول
عليه أو حال مدافعة الاخبثين بل متى أحس من نفسه شيئا من ذلك يخرج عنه حال اعتداله
وكمال نيته وبنية أمسه عن الفتوى فان أفتى في هذه الحال بالصواب صحت فتواه ولو حكم
في هذه الحال فهل يتخذ حكمه أو لا يتخذ فيه ثلاثة أقوال النفوذ وعدمه والفرق بين ان
يعرض له الغضب بعد فهم الحكومة فينفذ وبين ان يكون سابقا على فهم الحكومة فلا يتخذ
في مذهب الامام أحمد (وعليه التسوية بين الخصمين الا اذا كان أحدهما كافرا) لحديث
علي عند أبي أحمد الحاكم في الكافي انه جالس يجنب شريح في خصومة له مع يهودي فقال
لو كان خصمي مسلما جلست معه بين يديك ولكني سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم يقول لا تساووه في المجالس وقد قال أبو أحمد الحاكم بعد اخراجه انه منكروا وأورده
ابن الجوزي في العلل من هذا الوجه وقال لا يصح ورواه البيهقي من وجه آخر من طريق
جابر الجعفي عن الشعبي قال خرج على السوق فاذا هو بنصراني يبيع درعا فعرف على الدرع
وذكر الحديث في اسناده عمرو بن ميمونة عن جابر الجعفي وهما ضعيفان وأخرج أحمد وأبو
داود والبيهقي والحاكم ومعه من حديث عبد الله بن الزبير قال قضى رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم ان الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم وفي اسناده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن
الزبير وهو ضعيف (والسمع منهم ما قبل القضاء) لحديث علي عند أحمد وأبو داود والترمذي
وحسنه وابن حبان ومعه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا علي اذا جلس
الملك للخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من الآخر كما جعت من الاول فانك اذا فعلت ذلك
تبين لك القضاء والحديث طرق (و) يجب عليه (تسهيل الجباب) لحديث عمرو بن مرة
عند أحمد والترمذي والحاكم والبيهقي قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
يقول ما من امام أو واد يفلق بابه دون ذوى الحاجة والخلعة والمسكنة الا غلق الله باب السماء
دون خلقهم وجانبه ومسكنه وأخرج أبو داود والترمذي من حديث أبي هريرة
مرفوعا بلفظ من نزل شيئا من أمر المسلمين فاحتجب عن حاجتهم وفقروهم احتجب الله عنه
دون حاجته قال ابن جرير في القمع ان سنده جيد وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس

بله ظأما أمر احتجب عن الناس فاهمهم احتجب الله عنهم للقيامه قال ابن أبي حاتم هو
حديث منكر (بحسب الامكان) لان لثمة عليه حق ولا له عليه حق فلا يلزمه احتجب كل
أو قاته فان ذلك يكدر ذهنه ويشوش فهمه ولا يحتجب كل أو قاته فان ذلك ظلم لاهل الخصومات
وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي موسى انه كان يوابا للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما
جلس على قبة البئر وثبت في الصحيح أيضا في قصة حلقه أن لا يدخل على نساء مشهور أن عمر
استأذنه الاسود لما قال له يارباح استأذن لي وقد ثبت في الصحيح أيضا انه كان لعمر حاجب يقال
له رفا (ويجوز له اتخاذ الاخوان مع الحاجة) لما ثبت في البخاري من حديث أنس ان قيس بن
سعد كان يكون بين يدي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من
الامير وقد يجب عليه ذلك اذا كان لا يمكنه تفاد الحق ودفع الباطل الابهيم (و) يجوز للعالم
(الشافعية والاستيعاض والارشاد الى الصلح) لحديث كعب بن مالك في الصحيحين وغيرهما انه
تقاضى ابن أبي حردود بنا كان له عليه في المسجد فارتفعت أصواتهم ما حنى سمعها رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو في بيته فخرج اليهم ما حنى كشف صفح جبرته فنادى يا كعب
فقال لبيك يا رسول الله قال ضع من دينك هذا أو أما اليه أي الشطر قال قد فعلت يا رسول الله
قال قم فاقضه وهذا الحديث فيه دليل على ما ذكرناه من الشفاعة والاستيعاض والارشاد الى
الصلح لانه شفاعة لمن طلبه الدين باستيعاض من له الدين بعضه وفيه ارشاد الى الصلح أيضا وقد
سبق في كتاب الصلح ما يدل على مشروعيته من الكتاب والسنة والقاضي داخل في عموم الادلة
(وحكمه يتخذ ظاهرا فقط) لحديث أم سلمة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم قال انما أنا بشروا نكم يتخضعون الي ولعل بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض
فاقضى بضموم ما سمع فن قضيت له من حق أخيه شيئا لا يأخذ به فاعما أقطع له قطعة من النار
وقد حكى الشافعي الاجماع على ان حكم الحاكم لا يجلل الحرام قال النووي والقول بأن حكم
الحاكم يجلل ظاهرا وباطنا مخالف لهذا الحديث الصحيح وللإجماع المذكور وبالجملة فلا وجه
لما ذهب اليه الحنفية من ان حكم الحاكم يتخذ ظاهرا وباطنا ويجلل الحرام وقد جاؤا في هذا
المقام بما لا يتفق على من له في العلم قدم وتفصيل ذلك في نيل الاوطار ومسند الخلفاء العن
مفتوحة الحلاء القطنة يقال لخت لثني يكسر الحاء ألحن له لحنا أي فطنت وأما الحسن يسكون
الحاء فهو الخطأ قال في المسوى اتفق اهل العلم على ان القضاة في الدماء والاملاك المطلقة
لا يتخذ الا ظاهرا واختلفوا في العقود والفسوخ فذهب أبو حنيفة الى أنه يتخذ القضاة فيها
ظاهرا وباطنا حتى لو شهد شاهدان زورا ان فلا تطلق امر أنه نقض به القاضي وقت الفرقة
بينهما بقضائه ويجوز لكل من الشاهدين أن يشكها وقال الشافعي لا يتخذ باطنا وأما
المسائل المختلف فيها مثل أن يقضى حتى يشفعه الجار لرجل لا يعتقد ثبوتها أو مات رجل عن
جد أو أخ نقض القاضي بالميراث البعد على مذهب الصديق رضي الله تعالى عنه والمحكوم لم يرى
رأى زيد أو مات رجل عن خليل لا يرى توريث ذوى الارحام فقضى له القاضي بالمال فأكثر
أصحاب الشافعي على أنه يتخذ ظاهرا وباطنا لانه أمر مجتهد فيه لا يتورط له والخطا فيه يقينا
في الدنيا وفي الحديث دليل على ان كل مجتهد ليس بمصيب انما الاصابه لو اخطأ واثم الخطا

موضوع عن الاثر لكونه معذوراً فيه وعليه أكثر أهل العلم وفي الحديث دليل على ان بينة المدعى مسموعة بعد عيّن المدعى عليه وعليه الشافعي انتهى (فمن قضى له بشئ فلابطل له الا اذا كان الحكم مطابقاً للواقع) لما تقرّر ان حكم الحاكم طين سواء تعلّق بحكمه فيه قطعي أو ظني في ايقاع أو وقوع فلا ينفذ الا ظاهر الا باطنا فلا يجعل به الحرام ولا يجرّم به الحلال للمحكوم له والمحكوم عليه ولكنه يجب استناله بحكم الشرع ويجبر من امتنع منه فان كان المحكوم له يعلم بان الحكم له يبطل له قبوله ولا يجوز له استناله بمجرد حكم الحاكم من غير فرق ومن قال ينفذ حكم الحاكم ظاهر أو باطناً فماتته باطلة وشبههتم اذا حصة وقد دفعها الله عز وجل في كتابه العزيز بقوله ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوها إلى الحكام لتأكلوا فريقتان أموال الناس بالانتم وأنتم تعلمون ودفعها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقوله فمن قضى له بشئ من مال أخيه فلا يأخذه فانما اقطع له قطعة من النار هذا على تقدير انهم يهيمون المسئلة في الاموال وغيرها والذي في كتبهم تخصيص ذلك بما عدا الاموال ولا يختلف في هذا من يقول بأن كل مجتهد مصيب ومن لا يقول بذلك لان القائل بالتصويب لا يريد بذلك ان المجتهد قد اصاب ما في نفس الامر وما هو الحكم عند الله عز وجل وانما يريد ان حكمه في المسئلة هو الذي كلفه وان كان خطأ في الواقع ولهذا يقول النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح اذا اجتمعوا في حكم فخطأه اجمعوا وان اجتمعوا فاصاب فيه اجمعوا ان جملة مصيبياتنا ومخطئنا آخر ولو كان مصيبياتنا لم يصح هذا التفسير النبوي وبهذا نعرف ان المراد بقول من قال كل مجتهد مصيب انه اراد من الصواب الذي لا ينافي الخطا من الاصابة التي تنافيه والله أعلم

• (كتاب الخصومة) •

(على المدعى البينة) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شاهد الزور عيمينه كافي العصمين من حديث الاشعث بن قيس وأخرج مسلم من حديث واثل بن حجران النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال للكندى ألك بينة قال لا قال فلا عيمينه (وعلى المنكر العين) لحديث ابن عباس في العصمين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى باليمين على المدعى عليه وأخرجه البيهقي باسناد صحيح بلانظ البينة على المدعى واليمين على من أنكر وأخرج ابن حبان من حديث ابن عمر نحوه وأخرج الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه وقد ذهب إلى ذلك الجهم وروى عن مالك أنه لا يوجه اليمين الا على من ينفذ وبين المدعى اختلاط لا ينفذ اهل السنة اهل الفضل وهو رد للرواية ببعض الرأي (وبحكم الحاكم بالاقرار) وليس في ذلك خلاف ودلالة الكتاب العزيز على لزوم حكم الاقرار لم يتروك فيه من ذلك الكثير الطبع فان الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز احكاماً وعقوبات على حصول امور هي اقرارات وان لم يذكر فيها لفظ الاقرار وهو اقوى مستندات الحكم اذ لم يكن من علوم البطالان ولزوم المقر لها اقرب وجواز الحكم لها كما يقرر لا يحتاج الى ايراد الادلة عليه فقد كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يسفك في الدماء ويقيم الحدود ويقطع الاموال بل اكنى به في اعظم الامور هو الرجم كما وقع من المقر عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كافي حديث

واغديا انيس الى امرأته هذا فان اعترفت فارجهما وهو في الصحيح كما سيأتي فكيف بالاقراء فيها
 هو أخف من الرجم (و) الحكم (بشهادتين رجل وامرأتين) لنص القرآن الكريم
 وليس في ذلك خلاف اذا كان الشهود مرضيين كما قال تعالى عن ترضون من الشهادة (أورجل
 وعين المدعي) حديث ابن عباس عندهم سلم وغيره ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قضى بين وشاهد وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي والبيهقي من حديث جابر ان النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم قضى باليمين مع الشاهد وهو من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن
 جابر روى من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن علي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم قضى بشهادة شاهد واحد وعين صاحب الحق أخرجه أحمد والدارقطني وقد صحح حديث
 جابر أبو عوانة وابن خزيمة وأخرج أبو داود وابن ماجه والترمذي من حديث أبي هريرة
 قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم باليمين مع الشاهد الواحد ورجال استنداه
 ثقات وصحبه أبو حاتم وأبو زرعة وأخرجه ابن ماجه وأحمد من حديث سرق ورجاله رجال
 الصحيح الا الراوي لعن سرق فانه مجهول وقد ذكر ابن الجوزي في التحقيق عدد من روى هذا
 الحديث يعني حكمه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالشاهد واليمين من العصابة فزاد على
 عن ابن عباس واليه ذهب الجمهور من العصابة فمن بعدهم وروى عن زيد بن علي والزهرى
 والنخعي وابن شبرمة والخنفية أنه لا يجوز الحكم بشاهد وعين وأحاديث هذا الباب ترد عليهم
 قلت قال مالك في الموطأ مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد يحلف صاحب
 الحق مع شاهده ويستحق حقه فان نكل أو أوى أن يحلف أحلف المطلوب فان حلف سقط عنه
 ذلك الحق وان أوى أن يحلف ثبت عليه الحق لصاحبه قال مالك وانما يكون ذلك في الاموال
 خاصة ولا يقع ذلك في شيء من الحدود ولا في نكاح ولا في طلاق ولا في عتاقة ولا في سرقة ولا
 في نرية قال مالك ومن الناس من يقول لا يكون اليمين مع الشاهد الواحد ويصح بقول الله
 تبارك وتعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهادة يقول فان لم يأت
 برجل وامرأتين فلا تئى له ولا يحلف مع شاهده قال مالك فمن الحجة على من قال ذلك القول أن
 يقال له أرى أن لو أن رجلا ادعى على رجل مالا ليس يحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه فان
 حلف بطل ذلك عنه وان نكل عن اليمين حلف صاحب الحق ان حقه لحق وثبت حقه على
 صاحبه فهذا مالا لا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا يلد من البلاد ان قبأى شيء أخذ هذا
 وفي أي كتاب الله وجده فاذا أقربهم فليقر باليمين مع الشاهد وان لم يكن ذلك في كتاب الله
 لكنني ذلك ماضى من السنة ولكن المرء قد يجب أن يعرف وجهه الصواب وموقع الحجة
 فني هذا يجي بيان ان شاء الله تعالى قال في المصنف وعلى هذا أهل العلم المستلة القضاء
 بالشاهد الواحد مع عين المدعي في الاموال خاصة قال الشافعي يجوز ذلك وقال أبو حنيفة
 لا يجوز روى قال تعالى في حد القذف فان لم يأتوا بالشهادة فليكن عند الله الكاذبون وقال
 في الطلاق وان شهدوا ذوى عدل منكم وقال في الدين واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان
 لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهادة أن تفضل احداهما فقد كرا احداهما
 الاخرى وقد كتب عمر بن عبد العزيز الى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل

على الكوفة ان اقصى بالعين مع الشاهد وان أبسلة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار شلاهل
يقضي بالعين مع الشاهد فقالا نعم والحاصل ان شهود الزنا أربعة وشهود سائر الحقوق اثنين
وشهود الاموال رجلان أو رجل وامرأتان فان لم يتيسر قضى بين المدي مع الشاهد الواحد
أقول الحق ان الحكم بالشاهد العدل والعين واجب وقد ثبت ذلك في السنة فبئس ما لا ينكره الا
من لا يعرف السنة وجلة من دوا من العصاة زيادة على عشر من رجال اولمات من ذلك
أجوبة خارجة عن الانصاف واشت ما تمسكوا به ان الله تعالى أمر بالشاهد رجلين وقال صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم شاهدك أو عينته ولا يتفككانه ليس في ذلك ما يفيد الحصر بل غاية ما فيه
أن مفهومه يدل على عدم قبول الشاهد الواحد مع العين ولا حكم لهذا المفهوم مع وجود
المتطوق وهو القضاء بالشاهد والعين مع أن هذا المفهوم هو مفهوم لقب وهو مما لا يصح على به
نحو راي الاصول كما ذكره معروف وقد استوفى الماتن هجج الجميع في شرح المتن فليرجع اليه
(و) يجوز الحكم (بين المنكر) لما قدمنا من ان العين على المنكر وقد ثبت في حديث مسلم من
حديث ثوانل بن جبر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تكسني ألينة قال لا قال
قلت عينته فقال يا رسول الله الرجل فاجر لا يسألني على ما حلف عليه وليس يتورع من شيء فقال
ليس لك منه الا ذلك (و) يجوز الحكم (بين الرد) لان من عليه الحق قد رضى به اسوا وقتلنا انها
تجب على المدي عند ردها من المنكر أم لا وقد استدلل من يجعلها مستنداً بمفهوم الحصر في
قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولكن العين على المدي عليه كافي بعض ألفاظ حديث ابن
عباس عند مسلم وغيره وأقول في حديث ثوانل ليس لأمنه الا ذلك ولكن هذا انما يفيد انها
لا تجب على المدي اذا ردها المنكر وأما انه يفيد عدم جواز الحكم بين الراد اطلبها المنكر
ودضى به وقبل ذلك المدي خلف فلا وأما طرواه الداء قطعي والحاكم والبيهقي من حديث
ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رد العين على طالب الحق فلو صح لكان صالحا
لتخصيص ما تقدم ولكن في اسناده محمد بن مسروق وهو غير معروف وفي اسناده أيضا صحق
ابن القرات وفيه مقال وقد أشهد القرآن الكريم الى رد العين بقوله ان ترد ايمان بعد ايمانهم
ولكن فيه احتمال اذ يمكن أن يكون المراد برد العين عدم قبولها وأما النكول فلا يجوز الحكم
به لان غاية ما فيه أن من عليه العين يحكم الشرع لم يقبلها ويفعله او عدم فعله لانه ليس باقرار
بالحق بل قول لما جعل الشارع عليه بقوله ولكن العين على المدي عليه فعلى القاضي أن يلزمه
بعد النكول من العين بأحد الامرين اما العين التي نكل عنها والاقراء بما ادعاه المدي وأما ما
وقع كان صالحا الحكم بينهما (و) يجوز الحكم (بعلة) لان ذلك من العدل والحق الذين أمر الله
بالحكم بينهما وليس في الأدلة ما يدل على المنع من ذلك وحديث شاهدك أو عينته لا يحصر فيه
ومما يزيد جواز الحكم بعلم الحاكم ما ثبت من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للمدي ألينة
فان ألينة ملحقين بالامر وليس بعد العلم بيان بل هو اهل أنواع البيان فانه لا يحصل من سائر
المستندات الحكم الا بمجرد الظن بل ان الأمر صادق في اقراره والخالف يابى عينته والشاهد صادق
في شهادته اذا جاز الحكم مستنداً لا يفيد الا الظن فكيف لا يجوز الحكم بالعلم واليقين وفي هذه
المسئلة هذا اذهب مختلفة وقد احتج أهل كل مذهب بهجج لا تصح ولا تنطبق على محل النزاع

وأقر به لما أخرجه أحمد والنسائي والحاكم من حديث أبي هريرة قال جاء رجلان يختصمان
 إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لهما هي أقم البينة فم يمتها فقال لا تسر
 احلف فحلف بالله الذي لا إله إلا هو ما له عنده شيء فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قد فعلت ولكن فقل لك بإخلاص لا إله إلا الله وفي رواية الحاكم بل هو عندك ادفع البسطة
 وأما أقوال الخصماء فلا تقوم بها الحجة إلا إذا أجموا على ذلك فسد من يقول بجملة الإجماع
 القول بحكم القاضي بعلمه هذا هو الحق ومن منع من ذلك لم يأت بحجة واضحة وليس في الأدلة
 المقتضية لوجوب الشاهد من أولي العيّن أو ما يقوم مقام أحد همدليل يدل على انحصار مستند
 الحكم فيها ولا ريب أن الحاصل عن مثل الشهادتين عدلين أو عيّن من ثقة أو نكول أو إقرار
 هو مجرد الظن للعالم فقط لأن من الجائز أن يكذب الشاهدان ويغتر الخائف في عيّن ويكذب
 المقر في إقراره وأما العلم فلا يكون إلا عن مشاهدة أو ما يقوم مقامها وهو أولى من الظن ولا
 نزاع وقد تقر في الأصول أن لغوى الخطاب معمول به عند جميع المحققين وهذا منه فان العلم
 أولى من الظن عقلا وشرعا ووجدنا الأدلة العامة شاملة له كآيات التي ذكرها وتخصيص
 الحدود بقول عمر لما لا يرضيه الانصاف لأن المقام من مجالات الإجماع واجتهاد ليس بحجة
 على غيره ودعوى الإجماع هي من تلك الدعاوى التي قد عرفنا الشبهة غير مرة وقد حقق الماتن
 هذا البحث في شرح المنتقى بمالم أجده لغيره (ولا تقبل شهادة من ليس بهدل) لقوله تعالى
 وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله تعالى عن رضون من الشهداء وقوله تعالى إن جاءكم فاسق
 بنبأ الآية وقد حكى في البحر الإجماع على أنها لا تصح شهادة فاسق التصريح قلت شرط الشاهد
 كونه مسلما حرا مكلفا أي عاقلا بالغاضابطا ناطقا عدلا ذا أمر وثبات به تهمة وعليه أكثر
 أهل العلم في الجملة غير أنهم اختلفوا في بعض التفاصيل فشهادة الذي لا تقبل عند الشافعي
 على الإطلاق وقال أبو حنيفة شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض جائزة وإن اختلفت ملتهم
 وشهادة الصبيان لا تقبل عند الأكثرين إلا عند مالك في الجراح فيما بينهم خاصة ما لم يصلوا إلى
 أهل يمينهم وأثر عبد الله بن الزبير أنه كان يقضي بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح معارض
 بقول ابن عباس أنها لا تجوز لأن الله تعالى يقول عن رضون من الشهداء وحسد العداء أن
 يكون محترزا عن الكبار غير مصر على الصغار والمروءة هي ما اتصل بأداب النفس مما يعلم أن
 نازله قليل الحياء وهي حسن الهيئة والسيرة والعشرة والصناعة فإذا كان الرجل يظهر من
 نفسه شيئا ما يستحي أمثاله من أظهره في الأغلب يعلم به قلبه ضميره ومنه وترد شهادته وإن كان ذلك
 مباحا (ولا تقبل شهادة) المنافق ولا ذي العداوة وإن كان مقبول الشهادة على غير ملائمهم
 في حق عدوه ولا يؤمن أن تصح له عداوته على الخافض ربه فإن شهد له عدوه قبل إذا لم يظهر في
 عدوه تنفق (ولم يمتهم والقانع لاهل البيت) الحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند
 أحمد وربي داود وهو البيهقي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تجوز شهادتان
 ولا ثالثة ولا ذي غمر على أخيه ولا تجوز شهادة القانع لاهل البيت والقانع الذي يتفق عليه
 أهل البيت ولا يدل في رواية ولا زان ولا زانية قال ابن جبر في التخصيص وسنده قوي والغمر
 بكسر اللام وهو من يكون الميم بعدهاء مهمله الحقة أي لا تقبل شهادة العدو على العدو

وأخرج الترمذي والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة مرفوعاً بانظراً لا تجوز لها: قاتل
ولا خاتمة ولا ذى غم ولا خيه ولا ظنين ولا قرابة وفي أسناده يزيد بن زياد الشامي وهو ضعيف
وقد أخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر نحوه وفي أسناده عبد الأعلى وشيخه يحيى بن
عبد القاري وهما ضعيفان وأخرج أبو داود في المراسيل من حديث طلحة بن عبد الله بن
عوف أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث منادياً أن لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين
ورواه البيهقي من طريق الأعمش عن مسيلان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
لا تجوز شهادة ذى الظنة والحنة يعنى الذى يذك ويسته عداوة ورواه الحاكم من حديث العلاء
عن أبيه عن أبي هريرة مرفعه مثله قال ابن حجر وفي أسناده نظر والمراد بالمتهم هو من يظن به أنه
يشهد زوراً المن يحاييه كالأفاع والعبد لسببه وقد حكى فى البحر الإجماع على عدم قبول شهادة
العبد لسببه قال فى المسوى ولا تجوز شهادة الولد لوالده ولا الولد لوالده ويجوز عليه ما وكذا
لا تقبل شهادة من جرائ نفسه فمما كمن شهد لرجل بشراء أو هو شقيقها أو شهد لغيره
واحد من فرما به بن على رجل أو شهد على رجل أنه قتل مورثه فهذه كلها مواضع التهمة
واتفقوا على قبول شهادة الاخ للاخ وسائر الاقارب واختلفوا فى شهادة أحد الزوجين
لصاحبه فلم يجزها أبو حنيفة وأجازها الشافعي أقول الحق ان القرابة بمجردها ليست بمائعة
سواء كانت قرينة أو بعيدة إنما المانع التهمة فإذا كان القريب ممن تأخذ حجة الجاهلية ولا
يردعه عن العصية دين ولا حياء فشهادته غير مقبولة وان كان على العكس من ذلك فشهادته
مقبولة والاصل فى المنع من قبول شهادة المتهم حديث لا تقبل شهادة ذى الظنة والحنة والظنة
هى التهمة ولم يرد ما يدل على منع شهادة القريب لأجل القرابة (والقاذف) اتقوله تعالى ولا
تقبلوا لهم شهادة أبداً بعد قوله والذين يرمون المحصنات وقد وقع الخلاف فى كتب التفسير
والاصول فى حكم التوبة المذكورة فى آخر الآية قال مالك الامر الذى لا اختلاف فيه عندنا
أن الذى يجادل الجلد ثم تاب وأصلح تجوز شهادته وهو أحب ما سمعت الى فى ذلك قلت وعليه
الشافعي وذهب أبو حنيفة الى ان شهادة القاذف لا ترد بالقذف فإذا ردت شهادته على
التائب ورتاب وأصل المسئلة ان الاستثناء يعود الى الفسق فقط فى قول أهل العراق والى
الفسق وعدم قبول الشهادة جميعاً فى قول أهل الجواز وقال الشافعي هو قبل أن يحد شر منه
حين يحد لان الحد وكفارات فكيف تردونها فى أحسن حاله وتقبلونها فى شر حاله وإذا قبانم
توبة الكافر والقاتل عدا كفى لا تقبلون توبة القاذف وهو أيسر ذنباً قبل معنى قول أبي
حنيفة ان القاذف مالم يحد يحتمل أن يكون صادقا وان يكون معه شهد وشهد بالزنا فإذا مات
بالشهاد وأقيم عليه الحد صار كذبا بحكم الشرع لقوله تعالى فأولئك عند الله هم الكاذبون
فوجب رد شهادته ثم رد شهادة الحدود فى القذف تعبدى عنده لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم
شهادة أبداً والتأيد ينافى التعليق فلا يجزى فيه القياس وقال الواحدى أبداً كل انسان مقدار
مدته فيما يصل بقصته يقال الكافر لا يقبل منه شئ أبداً معناه مادام كافراً كذلك القاذف
لا تقبل شهادته أبداً مادام قاذفاً فإذا زال عنه الكفر زال عنه أبده وإذا زال عنه الفسق زال
أبده لا فرق بينهما فى ذلك (ولا) تقبل شهادة (يدوى على صاحب قرية) لحديث أبي هريرة أنه سمع

رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تجوز شهادة بدوى على صاحب قرية أخرجه
أبو داود وابن ماجه والبيهقى قال المذرى رجال اسناده اخرجهم مسلم فى صحيحه قال فى النهاية
انما كره شهادة البدوى لما فيه من الخفاء فى الدين والجهالة بأحكام الشرع ولا نهى فى الغالب
لا يضبطون الشهادة على وجهها وبخوها قال الخطاين وروى نحوه عن أحمد بن حنبل
وذهب الى ذلك جماعة من أصحاب أحمد وبه قال مالك وأبو عبيد وذهب الاكثر الى
القبول قال ابن رسلان وحملوا هذا الحديث على من لم تعرف عداته من أهل البدو والغالب
انهم لا تعرف عدالته انتهى وهذا توجه قوى ومحل سوى (وتجوز شهادة من شهد
على تقرير فعله أو قوله اذا اتفقت التهمة) لانه لم يرد ما يمنع من ذلك حتى يخصه من عموم الادلة
وأيضاً حديث قبول خبر المرضعة وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد خبرها كيف وقد
قبل ورتب على خبرها التحريم وقد تنهدم فى الرضاع وهى شهدت على تقرير فعلها كما لا يخفى ولم
يستدل المانع الاعلى ان الشاهد اذا شهد على تقرير قوله أو فعله لم يحل من تهمة وقد قيدنا ذلك
باتساق التهمة وأما تخلف الشهود وعدة الرية فالظاهر انه من جملة التثبت المأمور به ولا سيما
مع فساد الزمان ونوائب كثير من الناس على شهادة الزور وكثيرا ما يصرح بعض المتساهلين فى
الشهادة عن اليمين الفاجرة والبعض بالعكس من ذلك ولم يرد دليل على المنع من تخلف الشهود
وأما الاستدلال بقوله تعالى فيقسمان بالله فى انطباقه على محل النزاع خلافه وأما تفريق
الشهود فهو من أعظم ما يستعان به على الفرق بين صدق الشهادة وكذبها ولا سيما اذا سألهم
الحاكم عن بعض الاحوال التى لا يجوز تواطؤهم عليها قال الماتزرجه الله فى حاشية الشفاء
واقدا اتفقت بتفريق الشهود وتنويع - والهم وقل ما تصح شهادة بعد ذلك والحاكم لا يحل له
التساهل بل يجب عليه اكمال البحث عن كل ما يتوصل به الى كشف الحقيقة وهذا منه
(وشهادة الزور من أكبر الكبائر) لحديث أنس فى الصحابين وغيرهما قال ذكر رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم الكبائر أو سئل عن الكبائر فقال النبالة وقتل النفس وعقوق
والدين وقال ألا أنبشكم بأكبائر الكبائر قول الزور وقال شهادة الزور وفى الصحابين أيضاً من
حديث أبى بكر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ألا أنبشكم بأكبائر الكبائر
قلنا بلى يا رسول الله قال الاشر بالباطل وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس وقال الاوقول الزور
وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت ثم أقول المراد بالشهادة الاخبار بما يعمله
الشاهد عند التحاكم بأى لفظ كان وعلى أى صفة وقع ولا يعتبر الا أن يأتى به كلام مفهوماً
فهمه سامعه فاذا قال مثلاً رأيت كذا وكذا أو سمعت كذا وكذا فهذه شهادة شرعية وقد
أحسن المحقق ابن القيم رحمه الله حيث قال فى فوائده ليس مع من اشترط لفظ الشهادة فيها
دليل لامن كتاب ولا من سنة ولا إجماع ولا قياس صحيح انتهى وقد تقررى محله ان اشتراط
الالفاظ انما هو صدى مع من لم يعمن النظر فى حقائق الاشياء ولا وصل الى أن يعقل ان الالفاظ غير
مرادقة انها وانما هى قوالب للمعاني تؤدى بها فاذا قد حصلت التأدية للمعنى المراد فانه تراض
زيادة على ذلك لم تدل عليه رواية ولا دراية (واذا تعارض البيتان ولم يوجد وجه ترجيح قسم
المدعى) لحديث أبى موسى عند أبى داود والحاكم والبيهقى ان رجلا ادعى بعبداً على عهد

رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبعت كل واحد منهما بشاهدين فقصهما النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بينهما نصفين وقد أخرج شعوه ابن حبان من حديث أبي هريرة ومعه وأخرجه ابن أبي شيبة من حديث تميم بن طرفة ووصله الطبراني عن جابر بن سمرة وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قصة المدي إذا لم يكن النصفين بينة فأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والشافعي من حديث أبي موسى أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في دابة ليس لواحد منهما بينة فعملها بينهما نصفين وبقت قصة المدي عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث أبي موسى المذكور وأولاً بزيادة ذكرها التماسي فقال ادعيا دابة وجدداها عند رجل فأقام كل منهما شاهدين فلما أقام كل واحد منهما شاهدين نزعتم من يد الثالث ودفعت اليهما (وإذا لم يكن للمدي بينة فليس له الايمين صاحبه ولو كان فاجرا) الحديث الاثنت بن قيس في الصحيحين وغيرهما قال كان بيني وبين رجل خصومة في بئر فاختصمنا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال شاهدك أو يمينه فقلت انه اذن يحلف ولا يالي فقال من حلف على يمين يقطع به امال امرئ مسلم لنى الله وهو عليه غضبان وأخرج مسلم وغيره من حديث وائل بن حجر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال للكندى ألت بينة قال لا قال فلت يمينه فقال يا رسول الله الرجل فاجر لا يالي على ما حلف عليه وليس يتورع من شيء فقال ليس لك منه الا ذلك (ولا تقبل البينة بعد اليمين) لما يفيد قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شاهدك أو يمينه فامين اذا كانت تطلب من المدي فهي مستند للعكم صحيح ولا يقبل المستند المخالف لها به فعملها لانه لا يحصل بكل واحد منهما الا مجرد ظن ولا يتفرض الظن بالظن وقد ذهب إلى هذا بعض أهل العلم والخلاف معروف (ومن أقرب شيء عاقل بالغا غير هازل ولا يحصل عقلا أو عادة لزمه ما أقرب كائناتنا كان) لما تقدم وأما تقييده بكون المقر عاقل بالغا فلا ان المجنون والسبي ليسا بمكلفين فلا حكم لاقرارهم وأما تقييده بكونه غير هازل فلكون اقرار الهازل ليس هو الاقرار الذي يجوز أخذه به وهكذا اذا أقرب ما يجعله العقل أو العادة لان كذبه معلوم ولا يجوز الحكم بالكذب (ويكنى مرة واحدة من غير فرق بين موجبات الحدود وغيرها كما سبق) لكون المقر بالنسبة على نفسه قد لزمه اقراره واعتبار التكرار في الحدود وسبق أن لم يثبت عليه دليل بوجوب المصير اليه

• (كتاب الحدود) •

(باب حد الزاني) والزاني من أكر الكبار في جميع الاديان قال تعالى ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء جيلاد على هذا اتفق المسلمون وان كان لهم في حد الزنا اختلاف (ان كان بكرا حرا جلد مائة جلدة) لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما اراقة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين وفي قوله لا تأخذكم بهما اراقة نهي عن تعطيل الحدود وقيل نهي عن تخفيف المضرب بحيث لا يحصل وجع معتبه وقوله لينتم دهذايم ما قيل يجب حضور ثلاثة فما فوقهم وقيل أربعة بعد دشمود الزنا وقال أبو حنيفة الامام والشهود ان ثبت الزنا بالشهود والا حديث في هذا الباب كثيرة (وبعدا بالمدي غريب عاما) الحديث أبي هريرة بن خالد في الصحيحين وغيرهما ان

لجلال من الاعراب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله انشدك الله
 الا قضيت لي بكتاب الله وقال الخضم الاخر ووافقه من ثم فاقض بيننا بكتاب الله واتخذ لي
 فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قل قال ان ابني كان عسيقا على هذا نزل بامر الله
 وانما اخبرت ان على ابني الرجم فافقت من جملة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فاجروني
 ان على ابني جلد مائة وتقريب عام وان على امرأة هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لا قضين يشكنا بكتاب الله الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنك
 جلد مائة وتقريب عام واغديا فيمزل رجل من أسلم الى امرأته اذا فأن اعترفت فارجمها
 قال فقد اعلمها فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فوجت قال مالك
 العسيف الاجير وفي البخاري وغيره من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم لم قضى فبين زني ولم يحصن بنى عام واقامة الحد عليه وأخرج مسلم وغيره من حديث عبادة
 ابن الصامت قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خذوا عني خذوا عني قد جعل
 الله لهن سهيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم وقد ذهب
 الى تغريب الزاني الذي لم يحصن الجهور حتى ادعى محمد بن نصر في كتاب الاجماع الاتفاق على
 نفي الزاني البكر الا عن الكوفيين وقد حكى ابن المنذر انه عمل بالتغريب الخلفاء الراشدون
 ولم يشكروه احد فمكان اجماعا ولبيان من لم يقل بالتغريب بحجة نيرة وغاية ما تسكوا به عدم
 ذكره في بعض الاحاديث وذلك لا يستلزم العدم واختلف من أثبت التغريب هل تغريب
 المرأة أم لا فقال مالك والاوزاعي لا تغريب على المرأة لانها عورة وظاهر الادلة عدم الفرق
 قلت والتغريب من جملة الايذاء الذي أمر به القرآن قال فاذوهما وعليه النافى وقال أبو
 حنيفة لا يغرب (وان كان ثيبا جلد كما يجلد البكر) بما تقدم من الادلة وبغيرها كرجعه صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم لما عزور وجهه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لليهودي واليهودية ورجعه
 للغامدية والكل في الصحيح (ثم رجم حتى يموت) والرجم كان متلوا ثم نحت ثلاثه وأيضاً
 يقتلوا الايذاء وعلى هذا أكثر أهل العلم وتكلموا في ترتيب هذه الدلائل مع حديث عبادة
 الثيب بالثيب جلد مائة والرجم ورجع على كرم الله وجهه بين الرجم والجلد فقالوا الجلد
 منسوخ فبين وجب عليه الرجم لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجم ماعزاً والغامدية
 واليهوديين ولم يجلدوا احد منهم وقال لا نيس الاسلي فان اعترفت فارجمها ولم يأمر بالجلد وهذا
 آخر الامرين لان أبا هريرة قد رواه وهو متأخر الاسلام فيكون ناسخا لما سبق من الحديث بالجلد
 والرجم ثم رجم الشيخان أبو بكر وعمر في خلافتهما ولم يجمعوا بين الرجم والجلد قال في المسوى
 في حديث عبادة ما يدل على انه من آخر احكام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لان لفظه
 خذوا عني الخ فيه اشارة الى قوله تعالى أو يجعل الله لهن سبيلا فهو متأخر عن هذه الآية وهذه
 الآية في سورة النساء وهي من آخر ما نزل فلا تدل رواية أبي هريرة اياه على النسخ بل الظاهر
 عندي انه يجوز للامام ان يجمع بين الجلد والرجم ويستحب له ان يقتصر على الرجم لاقتصار
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على الرجم والحكمة في ذلك ان الرجم عقوبة تأتي على النفس
 فاصل الرجم المطلوب حاصل به والجلد زيادة عقوبة رخص في تركها وهذا هو وجه الاقتصار

على الرجم خدي والعلم عند الله تعالى (ويكنى اقراراً مرة وما ورد من التكرار في وقائع
الامعان فلنقص الاستنباط) لان اخذ المتر باقراره هو الثابت في الثمينة فمن اوجب تكرار
الاقرار في فرد من افراد الثمينة كان الدليل عليه ولا دليل على ما يدعي من اوجب تجميع
الاقرار الا بمجرد ما وقع من ما عزم من تكرار الاقرار ولم يثبت من النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم انه امره او امر غيره بأن يكرر الاقرار ولا ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان اقرار
الزانية لا يصح الا اذا كانت أربع مرات وانما لم يقم على ما عزم الحد بعد الاقرار الاول لقصد التثبت
في امره ولهذا قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اباك جنون ووقع منه صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم السؤال لقوم ما عزم من عقله وقد اكنى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالاقراء مرة
واحدة كما ثبت في الصحيحين وغيرهما من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واغذي يا نيس الى
امرأة هذا فان اعترفت فارجعها وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه رجم الزانية
ولم يقرر الامر واحدة كما في صحيح مسلم وغيره وكما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث خالد بن
البلاج عن أبيه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجم رجلاً أقر مرة واحدة ومن ذلك
حديث الرجل الذي ادعت المرأة انه وقع عليها فامر برجمه ثم قام آخر فاعترف انه الفاعل فرجه
وفروا به انه مضاعفه والحديث في سنن النسائي والترمذي ومن ذلك رجم اليهودي واليهودية
فانه لم ينقل انهما كررا الاقرار فلو كان الاقرار أربع مرات شرطاً في حد الزانية لما وقع منه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الخيانة في عدة قضايا فتعمل الاحاديث التي فيها التراضي عن
اقامة الحد بعد صدور الاقرار مرة على من كان امره متبساً في ثبوت العقل وعدمه والصحو
والسكر ونحو ذلك واحاديث اقامة الحد بعد الاقرار مرة على من كان معروفاً بصحة العقل
ونحوه وأما اعتبار كون الشهود أربعة فذلك لمزيد الاحتياط في الحد ولكونه ناسطاً
بالشبهة ولا وجه للاحتياط بعد الاقرار فان اقرار الرجل على نفسه لا يبقى بعده رية بخلاف
شهادة الشهود عليه وهذا امر واضح وقد ذهب الى ما ذكرنا جماعة من أهل العلم من الصحابة
نحن بعدهم وحكاه صاحب البحر عن أبي بكر وعمر والحسن البصري وماله وحده وأبي نؤير
والبيهقي والشافعي وذهب الجمهور الى التيسير في الاقرار أقول هذه المسئلة من المعارك والحق
ان الاقرار الذي يستباح به الجلد والرجم لا يشترط فيه ان يكون زيادة على مرة وقد ثبت عنه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه رجم وأمر بالرجم وجلد بمجرد الاقرار مرة واحدة كما ثبت
ذلك في عدة احاديث وأما ما سكوته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مثل قضية ما عزم حتى اقر
اربعة فليس فيها أن ذلك شرط بل غاية ما فيه ان الامام اذا ثبت في بعض الاحوال حتى يقع
الاقرار مرات كان له ذلك وقد بسط الماتن المسئلة في شرح المنتقى فليرجع اليه فالمقام حقيق
بالتحقيق (وأما الشهادة فلا بد من أربعة) ولا أعلم في ذلك خلافاً وقد دل على ذلك الكتاب
والسنة قال في المسوى يثبت الزنا بالاقرار واربعة شهداء قال الله تعالى واللاقي ياتين
القاضية من لسانكهم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت
حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلاً مستقراً (ولا بد ان يتضمن الاقرار
والشهادة التصريح بإبلاغ الفرج في الفرج) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما عزمها

قيلت أو نجت أو نظرت فقال لا يا رسول الله قال أنه كتمان لا يكتفى قال نعم فمعد ذلك أمر بوجه
 أخرجه البخاري وغيره من حديث ابن عباس وأخرج أبو داود والنسائي والدارقطني من
 حديث أبي هريرة قال جاء الأسلي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يشهد على نفسه أنه
 أصاب امرأة حراماً أربع مرات كل ذلك يعرض عنه فأقبل عليه في الخلاء فقال انكتمان
 قال نعم قال كما يغيب المروء في المكحلة والرشاء في البئر قال نعم الحديث وفي أسناده ابن
 الهيثم قال البخاري حديثه في أهل الجبال ليس يعرف إلا هذا الواحد وقد وقع من عمر
 بمضمر من الصابغة في استقصال شهود الغيرة فهو هذا والقصة معروفة (وبسقط) الحد
 بالشبهات المحقة) الحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ادروا
 الحدود عن المسامين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير
 من أن يخطئ في العقوبة أخرجه الترمذي وقد رواه الترمذي أيضاً من حديث زر هري عن
 عروة عن عائشة وقد اهل الحديث بالوقف وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعاً
 بلفظ ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً وقد روى من حديث علي مرفوعاً ادروا الحدود
 بالشبهات وروى نحوه عن عمر وابن مسعود بأسناد صحيح وفي الباب من الروايات ما يهضمه
 بعضه بعضاً ويقويه وعما يؤيد ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو كنت رجلاً أحد بغير
 ينة لرجعنا يعني امرأة الجبلاني كما في الصحيحين من حديث ابن عباس (وبالرجوع عن
 الاقرار) الحديث أبي هريرة عند أحمد والترمذي أن معز المازني جلس من الجاهل فريسته حتى
 مر برجل معه على جبل فضربه به وضربه الناس حتى مات فذكر ذلك لرسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم فقال هلا تر كتموه قال الترمذي أنه حديث حسن وقد روى من غير وجه
 عن أبي هريرة انتهى ورجال أسناده ثقات وأخرج أبو داود والنسائي من حديث جابر نحوه
 وزاد أنه لما وجد من الجاهل صرخ باقوم ردني إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 فإن قومي قتلوني وغروني من نفسي وأخبرني أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يغير
 قاتلي فلم تنزع عنه حتى قتله فلما رجعنا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخبرناه
 قال هلا تر كتموه وجتموني به وقد أخرج البخاري ومسلم طرقاً من هذا الحديث وفي الباب
 روايات وقد ذهب إلى ذلك أحمد والشافعية والحنفية وهو مروى عن مالك في قوله وقد
 ذهب ابن أبي ليلى والبيهقي وأبو قورور إلى أن مالك وقول الشافعي أنه لا يقبل منه الرجوع عن
 الاقرار (ويكون المرأة عذراء أو رقاً وبكون الرجل مجبوراً أو عتيقاً) لكونه المانع موجوداً
 فتبطل به الشهادة أو الاقرار لأنه قد علم كذب ذلك قطعاً وقد روى أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 بعث علياً القتل رجل كان يدخل على مارية القبطية فذهب فوجده يقتل في مائة فأخذ
 يده فأنزله من المارية قتلته ثم أعجبوا بآفته ورجع إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وأخبر بذلك والقصة مشهورة وهذا معناه قلت وقد أخرج مسلم وغيره ما حكاه المصنف وذكره
 جمع من أهل السير (وتفهم الشفاعة في الحدود) لما أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم وصحبه
 من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من حانت شناعته فموتت فموتت
 حدود الله فهو مضاد الله في أمره وفي الصحيحين من حديث عائشة في قصة المرأة التي تمزج صبيحة التي

سرت لما تنفع فيها السامة بن زيد فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم له انشفع في حد من حدود الله وفي لفظ لا ارأك تشفع في حد من حدود الله وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الحاكم وابن الجارود ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له لما أراد ان يقطع الذي سرق رداءه فشفع فيه هلا كان قبل ان تأتي به وفي الباب أحاديث (ويحفر للمرجوم الى الصدر) لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بان يحفر القامدية الى صدرها وهو في صحيح مسلم وغيره انه حفر الحفرة ثم أمر به فرجم كافي حديث عبد الله بن بريدة في قصة ما عزموا خراجها أحمد وزاد حفرة حفرة فجعل فيها الى صدره وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث خالد بن الوليد عن أبيه انه اعترف رجل بالزنا فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحسنت قال نعم فأمر برجمه فذهبنا لحفرة فالحق امكننا وريناها بالطائرة حتى هدأ وقد ثبت في مسلم وغيره من حديث أبي سعيد قال لما أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نرجم معاذ بن مالك خرجنا به الى البقيع فوالله ما حفرناه ولا أوثقناه ويؤيد هذا ما وقع في حديث غيره انه هرب كما تقدم ولكن ترك الحفرة لا ينافي ذلك مشروعية الحفر قال ابن القيم بعد تخرجه من حديث معاذ المتقدم بالفاظ وكل هذه الالفاظ صحيحة وفي بعضها انه أمر بالحفرة حفرة ذكرها مسلم وهي غلط من رواية بشير بن المهاجر وان كان مسلم روى في الصحيح فالثقة قد يغلط على أحمد وأباحتم قد تكلمنا فيه وانما حصل الوهم من حفرة القامدية فسرى الى معاذ والله تعالى أعلم انتهى أقول وجع بين الحديثين بأنه قد كان حفرة حفرة صغيرة ثم خرج منها ورجوه وهو قائم كما تدل عليه رواية أبي سعيد وأما الحفر للمرأة فتأبى وقد اختلفت في مشروعيتها والحق انه مشروع (ولا ترجم الحبلى حتى تضع وترضع ولا هان لم يوجده من يرضعه) حديث سليمان بن بريدة عن أبيه عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جاءته امرأة من غامد من الازد فقالت طهرني يا رسول الله فقال ويحك ارجعي فاستغفري الله وتوبى اليه فقالت أراك تريد ان تردني كما رددت معاذ بن مالك قال وما ذلك قالت اني حبلى من الزنا قال أنت قالت نعم فقال لها حتى تضعي ما في بطنك قال فكنكها رجل من الانصار حتى وضعت قال فأتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال قد وضعت الغامدية فقال اذن لا نرجعها ونبدع ولدها صغير السن ليس له من يرضعه فقام رجل من الانصار فقال الى رضاعه يا نبي الله قال فرجعها وأخرج مسلم وغيره من حديث عمران بن حصين ان امرأة من جهينة أتت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهي حبلى من الزنا فقالت يا رسول الله اصبت حدا فاقه على فدعاني الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وليها فقال أحسن اليها فاذا وضعت فاتني ففعل فأمر بها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فشدت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجعت الحديث وقد رويت هذه القصة من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وجابر بن عبد الله وجابر بن عمر وابن عباس وأحاديثهم عند مسلم وقد اختلفت الروايات في بعضها ما تقدم في حديث بريدة وفي بعضها ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخرجهما الى القطام فقامت بعد ذلك فرجعت وقد جمع بينهما المجموعات ويجوز الجرح الى المرض بعشكال ونحوه (لحديث أبي امامة بن سهل عن سعيد بن سعد بن عبادة قال كان بين ابياتنا رويجل ضعيف مخدج فلم يرفع

وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك وذهب من عدم من تقدم إلى أن حد اللوطي حد الزاني
وقال الشافعي في الاظهر أن حد القاعل حد الزنا إن كان محصناً رجماً والاحد وغرب وحد
المفعول به الجلد والتغريب وفي قول كافعاعل وفي قول يقتل القاعل والمفعول به وقال أبو
حنيفة يعزربا للوط ولا يجلد ولا يرجم أقول قد صرح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
الامر يقتل القاعل والمفعول به رصح عن العصاة امتثال هذا الامر وقتلهم لمن ارتكب هذه
الفاحشة العظيمة من غير فرق بين بكر وثيب ووقع ذلك في عصرهم مرات ولم يظهر في ذلك
خلاف من أحد منهم مع أن السكوت في مثل ارافة دم امرئ مسلم لا يسوغ لاحد من المسلمين
وكان ذلك الزمن الحق مقبول من كل من جاء به كائناً من كان فان كان اللوط محماً يصح انما وجه
تحت عموم أدلة الزاني فهو مخصوص بما ورد فيه من القتل لكل فاعل سواء كان محصناً أو غير
محصن وإن كان غير داخل تحت أدلة الزنا في أدلته الخاصة لما يشئ ويكني (ويعزربا من نكح
بهيمة) لكون الحديث المروي عن ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من
وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والشافعي وابن ماجه
فقد روى الترمذي وأبو داود من حديث أبي رزين عن ابن عباس أنه قال من أتى بهيمة فلا حد
عليه وقال أنه أصح من الحديث الاول قال والعمل على هذا عند أهل العلم وقد روى أبو يعلى
الموصلى من حديث أبي هريرة نحوه حديث ابن عباس في القتل ولكن في اسناده عهد الفقار
قال ابن عدي أنه رجع عنه وذكر أنهم كانوا القنوه وقد وقع الإجماع على تحريم اتیان البهيمة
كما حكى ذلك صاحب البحر ووقع الخلاف بين أهل العلم فيل يحد كذا الزاني وقيل يعزربا فقط
اذ ليس بزنا وقيل يقتل ووجه ما ذكرنا من التعزير أنه فعل محرماً مجعاً عليه فاستحق العقوبة
بالتعزير وهذا أقل ما يفعله والاصل أن من وقع على بهيمة فحدود مرد ما يدل على أنه يقتل
ولكن لم يثبت ثبوتاً تقوم به العلة ولا وقع من العصاة مثل ما وقع في اللوط وفي النفس شيء
من دخوله تحت أدلة الزنا العامة فاذا ظهر التعزير فقط من غير فرق بين بكر وثيب (ويجلد
المملوك نصف جلد الحر) لقوله تعالى فاعلن نصف ما على المحصنات من العذاب ولا قائل
بالفرق بين الأمة والعبد كما حكى ذلك صاحب البحر وقد أخرج عبد الله بن أحمد في المسند من
حديث علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى أمة سوداء زنت لاجلها
الحد فوجدتها في دمه فأنما خبرت بذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اذنعالت
من نقاسها فاجلدوها خمسين وهو في صحيح مسلم كما تقدم بدون ذكر الخمسين وأخرج مالك في الموطأ
عن عبد الله بن عباس الخزومي قال أمرني عمر بن الخطاب في توبة من قريش فجلدنا ولائهم
ولائد الامارة خمسين خمسين في الزنا وذهب ابن عباس إلى أنه لا حد على مملوك حتى يتزوج
نكاحاً بقوله تعالى فإذا أحسن الآية وأجيب بأن المراد بالاحصان هنا الاسلام قلت الاحصان
في كلام العرب المنع ويقع في القرآن والسنة على الاسلام والحرية والعفاف والتزويج لان
الاسلام بمنع عمالاتها وكذلك الحرية والعفاف والتزويج وقوله تعالى والمحصنات من
النساء أراد المزوجات وقوله تعالى ان ينكح المحصنات المؤمنات فها ملكك أيما نكحهم أراد
به الحرائر وقوله تعالى والذين يرمون المحصنات أراد العفائف وقوله تعالى محصنين غير

مسالحين أراد المتزوجين وقوله تعالى فاذا أحسن أي تزوجن وعلى هذا أهل الدلم (ويحده سيده أو الامام) لعموم الأدلة الواردة في مطلق الحد والحديث أي هرير في الصحبين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذازنت أمة أحدكم فتم زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم ان زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم ان زنت الثالثة فليبعها ولو يبع من شعر وقد ذهب إلى أن السيد يجلد بماله كجماعة من السلف قال الشافعي للسيد أقامة الحد على ماله كدون السلطان وقال أبو حنيفة يرفعه المولى إلى السلطان ولا يقيمه بنفسه

(باب السرقة)

(من سرق مكلفا مختارا) وقد تقدم وجه اشتراط التكليف والاختيار (من حوز) أي مال محرز واستدل على ذلك بما أخرجه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد سأله رجل عن الحرسية التي تؤخذ من مراعاتها قال فيها غنم امرتين وضرب نكال وما أخذ من عطنه ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك غنم الجهن قال يا رسول الله فالنمار وما أخذ منهن أي أكلها قال من أخذ بنفسه ولم يتخذ خبنة فليس عليه شيء ومن أحقل فعليه ثمنه من ثين وضرب نكال وما أخذ من أجراه ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك غنم الجهن وقد أخرجه أيضا أحمد والنسائي والحاكم ومصححه وحسنه الترمذي والحرسية التي ترمى وعليها حرس وكذا حديث لا قطع في غر ولا كثر عند أجدو أهل السقي والحاكم ومصححه ابن حبان والبيهقي من حديث رافع بن خديج وقد ذهب إلى اعتبار الحرز لا كثر وذهب أحمد وإسحق والظاهرية وطائفة من أهل الحديث إلى عدم اعتباره واستدلوا على عدم الاعتبار وإن كان قيامهم مقام المنع بكنههم بما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي ومالك في الموطأ والشافعي والحاكم ومصححه من حديث صفوان بن أمية قال كنت نائما في المسجد على خبيصة لي فسيرت فأخذنا السارق فرفعه إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأمر بقطعه فقلت يا رسول الله أي خبيصة غنم ثلاثين درهما أنا إياها قال فهلا كان قبل أن تأتي به وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قطع يد سارق سرق برنسا من صفة النساء فثمة ثلاثة دراهم وقد أخرج مسلم معناه وقد روى نحو حديث صفوان من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وضعف أسنده ابن حجر ويحجب عن الاستدلال بهذه الأحاديث على عدم اعتبار الحرز بأن المساجد حرز لما دخل إليها ولو كان على صاحبه فيكون الحرز أعم مما وقع تبيينه في كتب الفقه ولكنه يشكل على من اعتمد الحرز حديث قطع جاهد الوديعة وسبأني ويمكن أن يكون ذلك خاصا بما ورد فيه فلا يعارض ما ورد في اعتبار الحرز في غيره قال في المستوى ذهب أبو حنيفة إلى أنه لا قطع في سرقة شيء من القواكه الرطبة ولا الخشب ولا الحشيش ماله عموم حديث رافع وتأوله الشافعي على معنى اشتراط الحرز وقال لم يسل المدينة لأحوال لا كثرها فلا تكون محرزة وإنما خرج الحديث مخرج العادة يوضع ذلك حديث الجرين وقطع عثمان في أترجة قال في الهبة البالغة قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا قطع في غرمعلق ولا في حريسة جبل فاذا آواه المراح أو الجرين فالقطع

فيمبلغ عن الجن أقول أفهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الحرز شرط القطع وسبب ذلك ان غير الحرز يقال فيه الالتقاط فيجب الاحتراز عنه قلت والحرز ما بعده الناس حرزا لمثل ذلك المال فالتين حرز للتين والاصطبل للدواب والمراح للغنم والجرين للثمار وأما اذا كان المال في صحراء أو في مسجد فانما حرزه ان يكون له ناظر بحسب ما جرت العادة من النظر وعليه أهل العلم في الجملته (ربع دينار فصاعدا) لحديث عائشة في العصيين وغيرهما قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا وفي رواية لمسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعدا وفي لفظ لا احد اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيها هو أدنى من ذلك وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار اثني عشر درهما وفي رواية للناسي قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تقطع يد السارق فيما دون عن الجن قبل لهائشة ما ثمن الجن قات ربع دينار وفي العصيين وغيرهما من حديث ابن عمر قال قطع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مجن ثمنه ثلاثة دراهم وقد عرفت ان الثلاثة الدراهم هي صرف ربع دينار كما تقدم في رواية أحمد قال الشافعي وربع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهم وذلك ان الصرف على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اثناعشر درهما دينار وهو موافق لما في تقدير الديارات من الذهب بالف دينار ومن الفضة باثني عشر ألف درهم وقد ذهب الى كون نصاب القطع ربع دينار أو ثلاثة دراهم الجمهور من السلف والخلف ومنهم الخلفاء الاربعة وفي المسئلة اثناعشر مذهاقا وضحاها الماتن في شرح المنتقى وأما ما روى من حديث أبي هريرة في العصيين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده فقد قال الاعشى كانوا يرون انه يبض الحديد والحبل كانوا يرون ان منهما ما يساوي ثلاثة دراهم كذا في البخاري وغيره قال في الحجة البالغة الحاصل ان هذه التقديرات الثلاث كانت منطبقة على شيء واحد في زمانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم اختلفت بعده ولم يصلح الجن للاعتبار اعدم انضباطه فاختلف المسلمون في الحديثين الاخيرين فقيل ربع دينار وقيل ثلاثة دراهم وقيل بلوغ المال الى أحد القدرين وهو الاظهر عندي وهذا شرعه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فرقا بين التافه وغيره لانه لا يصلح للتقدير جنس دون جنس لاختلاف الاسعار في البلدان واختلاف الاجناس فتناسه وخساسة بحسب اختلاف البلاد فباح قوم وتافههم مال عزيز عند آخرين فوجب أن يعتبر التقدير في الثمن وقيل لا يعتبر فيها وان الحطب وان كان قيمته عشرة دراهم لا يقطع فيه قال في المسوي ذهب الشافعي الى حديث عائشة ان نصاب السرقة ربع دينار وذهب مالك الى حديث ابن عمر والجواب من قبل الشافعي عن حديث ابن عمر ان الشيء التافه قد جرت العادة بتقويمه بالدراهم وكانت الثلاثة الدراهم تبلغ قيمة اربع دنانير بوضع ذلك حديث عثمان فانه يدل على ان العبرة بالذهب ومن أجل ذلك ردت قيمة الدراهم اليه بعد ما قومت الاربعة بالدراهم ويوضع ذلك أيضا وقوع اثني عشر ألف درهم موضع ألف دينار في الدية وقال أبو حنيفة لا تقطع في أقل من عشرة دراهم أقول اصح ما روى ان ثمن الجن ثلاثة دراهم وهي ربع دينار

وقد ورد التقدير بربع دينار في الروايات الصحيحة والنهي عن القطع فيعادونه فنصاب السرقة ما ثلثة دراهم أو ربع دينار هذا هو الحق وما روى من زيادة عن الجهن فقد بين سقوط الاستدلال به في شرح المقتضى (قطعت كفه يعني) لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما قلت اتفق أهل العلم على أن السارق إذا سرق أول مرة تقطع يده يعني ثم إذا سرق ثانيا تقطع رجله اليسرى واختلفوا فيما إذا سرق ثالثا بعد قطع يده ورجله فذهب أكثرهم إلى أنه تقطع يده اليسرى ثم إذا سرق أيضا تقطع رجله اليمنى ثم إذا سرق أيضا يعزرو ويحبس وعابه الشافعي وقال أبو حنيفة لا تقطع يده اليسرى ورجله اليمنى ولكن يعزرو ويحبس (ويكنى الاقرار مرة واحدة) لما قدمنا في الباب الاقول وقد قطع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يد سارق الجهن وسارق رداء صفوان ولم ينقل أنه أمره بتكرار الاقرار وأما ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من قوله للسارق الذي اعترف بالسرقة ما خالك سرقت قال بلى مرتين أو ثلاثا فهذا هو من باب الاستقباط كما تقدم وقد ذهب إلى أنه يكتفى بالاقرار مرة واحدة مالك والشافعية والحنفية وذهب ابن أبي ليلى وأحمد واسحق إلى اعتبار المرتين والحق هو الاول (أو شهادة عدلين) لتكون السرقة مندرجة تحت ما ورد من أدلة الكتاب والسنة في اعتبار الشاهدين (ويتدب تلقين المسقط) لحديث أبي أمية الخزرجي عند أحمد وأبي داود والنسائي باسناد رجاله ثقات أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى ببلص اعترف اعترافا ولم يوجد معه متاع فقال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما خالك سرقت قال بلى مرتين أو ثلاثا وقد روى عن عطاء أنه قال كان من مضى يؤتى اليهم بالسارق فيقول أسرقت قل لا وسمي أبابكر وعمر أخرجه عبد الرزاق وفي الباب عن جماعة من الصحابة (ويحسم موضع القطع) لثلاثيسرى فيلأن فان الحسم سبب عدم السراية لما أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى بسارق قد سرق شملة فقالوا يا رسول الله ان هذا قد سرق فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما خاله سرق فقال السارق بلى يا رسول الله فقال اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه ثم أتوا به فقطع فأتى به فقال تب إلى الله فقال قد تاب إلى الله قال تاب الله عليك (وتعلق البدني عنق السارق) لما أخرجه أهل السنن وحسنه الترمذي من حديث فضالة بن عبيد قال أتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بسارق فقطعت يده ثم أمر به فعلق في عنقه وفي اسناده الجراح بن اوطاة قال النسائي هو ضعيف لا ينجح بحديثه قال في الحجة البالغة انما فعل هذا التشهير وليعلم الناس انه سارق وفرقا بين ما يقطع اليد ظملا وبين ما يقطع حدا (ويسقط بعفو المسروق عليه قبل البلوغ إلى السلطان لابعده فقد وجب) لحديث صفوان المتقدم وأخرج النسائي وأبو داود والحاكم وصححه من حديث عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب قلت وعليه أهل العلم ويحرم الشفاعة للسارق اذا بلغ أمره السلطان ان لا يقطع يده (ولا يقطع في غم ولا كثر ما لم يؤد الجرين اذا أكل ولم يتخذ خبثه والا كان عليه غن ما حمله مرتين وضرب نكال) لحديث عمرو بن شعيب ورافع بن خديج المتقدمين في أول الباب

والكثر جدار الفصل أو طلعها والزامه بالثمن مرتين تأديب له بالمال ولم يكف صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك بل قال وضرب نكال ليجمع له بين عقوبة المال والبدن والخليفة ما يجعله الانسان في حضنه وقد تقدم ضبطها وتفسيرها (وليس على الخائف والمنتهب والمختلس قطع) لحديث جابر عند أحمد وأهل السنن والحاكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن حبان عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ليس على خائف ولا منتهب ولا مختلس قطع وأخرج ابن ماجه بإسناد صحيح من حديث عبد الرحمن بن عوف بنحو حديث جابر وأخرج ابن ماجه أيضا والطبراني من حديث أنس بن مالك بنحوه قلت وعلى هذا أهل العلم (وقد ثبت القطع في جحد العارية) لما أخرجهم مسلم وغيره من حديث عائشة قالت كانت امرأته مخزومية تستعير المتاع وتجعله فامر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقطع يدها وأخرج أحمد والنسائي وأبو داود وأبو عوانة في صحيحه من حديث ابن عمر مثل حديث عائشة وقد ذهب إلى قطع جاحد العارية من لم يشترط الحرز زوهم من تقدم وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع يد جاحد العارية قالوا لأن الجاحد العارية ليس سارق لغة وانما ورد الكتاب والسنة بقطع السارق ويرد بان الجاحد اذا لم يكن سارقا لغة فهو سارق شرعا والشرع مقدم على اللغة وقد ثبت الحديث من طريق عائشة وابن عمر كما تقدم وكذا من حديث جابر وابن مسعود وغيره ولا هو لا وقع في رواية من حديث ابن مسعود عند ابن ماجه والحاكم وصححه انه اسرقت قطيفة من بيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ووقع في امر اسيل حبيب بن أبي ثابت انه اسرقت حليا فيمكن أن تكون هذه المخزومية قد جحدت بين السرقة وبجحد العارية

• (باب حد القذف) •

رى المحصنات بالزنا كبيرة قال الله تعالى ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والاخرة واتفق على ذلك المسلمون (من رى غيره بالزنا وجب عليه حد القذف ثمانين جلدة) لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة وقد اجمع أهل العلم على ذلك واختلفوا هل ينصف للعبد أم لا فذهب الاكثر إلى الاول وروى مالك عن عبد الله بن عامر بن زبيعة قال ادركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخطاطم لهم جر اغارأت أحد اجلد عبد في قرية أكثر من أربعين وذهب ابن مسعود واللبث والزهرى والاوزاعي وعمر بن عبد العزيز وابن حزم إلى أنه لا ينصف لعموم الآية أقول الآية الكريمة عامة يدخل تحتها الحر والعبد والغضاضة بقذف العبد للحر أشد منها بقذف الحر للحر وليس في حد القذف ما يدل على تنصيفه للعبد لامن الكتاب ولامن السنة ومعظم ما وقع التحويل عليه هو قوله تعالى في حد الزنا فاعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب ولا يخفى أن ذلك في حد آخر غير حد القذف فالخاق أحد الحدين بالآخر فيه اشكال لا سيما مع اختلاف العلماء وكون أحدهما حقا لله محض والآخر مشوبا بحق آدمي قال في المسوى من رى انسا بالزنا فان كان المقدوف محصنا يجب على الساذف جلدة ثمانين ان كان حرا فان كان عبدا فجلدة أربعين فان كان المقدوف غير محصن فعلى قاذفه التعزير وكذا الاحد في النسبة إلى غير الزنا انما فيه التعزير وشروط الاحصان خمسة الاسلام والعقل والبلوغ والحرية والعفة من الزنا حتى أن

من زنى في أول بلوغه ثم تاب وحسنت حاله وامتد عمره فحذفه قاذف لاحد عليه وعلى هذا
 أهل العلم وإذا عفا المقذوف لم يحلده قاذفه وإذا قذف أبو رجل وقد هلك كانه المطالبة بالحد
 وفي الأنوار حد القاذف وتعزيره حق الآدمي يورث عنه ويسقط بعقوه وعقوارثه إن مات
 أو قذف ميتا وهو حق جميع الورثة وفي الهداية لا يصح عفو المقذوف عندنا وفيه الوفاة بالابن
 الزانية وأمه ميتة محصنة فطالب الابن بحد القذف حد القاذف لانه قذف محصنة ولا يطالب
 بحد القذف لأمت الامن يقع القذف في نسبه بقذفه وهو الوالد والولد ومذهب الشافعية
 والحنفية ان الوالد لا يحلده بقذف ولده وإذا قذف جماعة جلد واحد او احدا وعليه أبو حنيفة
 وقال الشافعي اذا اختلف المقذوف فلا تدخل والتعريض الظاهر ملحق بالصرح وعليه
 مالك وقال أبو حنيفة والشافعي لا يلحق به ولا يحل الا بالصرح أقول التحقيق ان المراد من رمي
 المحصنات المذكور في كتاب الله عز وجل هو ان يأتى القاذف بلفظ يدل لغة أو شرعا أو عرفا على
 الرمي بالزنا ويظهر من قرائن الأحوال ان المتكلم لم يرد الا ذلك ولم يأت بتأويل مقبول يصح
 حمل الكلام عليه فهذا لا يوجب حد القذف بلا شك ولا شبهة وكذلك لو جاء بلفظ لا يحتمل الزنا أو
 يحتمله احتمالا مرجوحا وأقر أنه أراد الرمي بالزنا فإنه يجب عليه الحد وأما اذا عرض بلفظ
 محتمل ولم يدل قرينة حال ولا مقال على انه قصد الرمي بالزنا فلا شيء عليه لانه لا يسوغ ايلامه
 بمجرد الاحتمال (ويثبت ذلك باقراره مرة) ليكون اقرارا المر لازم له ومن ادعى انه يشترط
 التكرار مرتين فعليه الدليل ولم يأت في ذلك دليل من كتاب ولا سنة (أو بشهادة عدلين)
 كسائر ما تعتبر فيه الشهادة كما اطلقه الكتاب العزيز (واذا لم يثبت لم تقبل شهادته) لقوله
 تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ثم ذكر بعد ذلك التوبة (فان جاء بعد القذف بأربعة شهود)
 يشهدون على المقذوف بانه زنى (سقط عنه الحد) لان القاذف لم يكن حينئذ قاذفا بل قد تقرر
 صدور الزنا بشهادة الاربعة فيقام الحد على الزاني (وهكذا اذا أقر المقذوف بالزنا) فلا حد على
 من رماه به بل يحلده المقر بالزنا وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه جلد أهل الافك كما
 في مسند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وأشار الى ذلك البخاري في صحيحه
 فثبت حد القذف بالسنة كما ثبت بالقرآن ووقع في أيام العصاة جلد من شهد على المغيرة بالزنا
 حيث لم تكمل الشهادة وذلك معروف ثابت

(باب حد الشرب)

شرب الخمر كبيرة وعليه أهل العلم (من شرب مسكرا مكافحا محتملا) وقد تقدم دليله (جلده على
 ما يراه الامام اما أربعين جلدة أو أقل أو أكثر ولو بالنعال) لما ثبت في الصحيحين من حديث
 أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جلد في الخمر بالجر يد والنعال وجلده أبو بكر
 أربعين وفي مسلم من حديثه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فجلده
 بجر يدتين نحو أربعين قال وفعله أبو بكر فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن أخف
 الحد وثمانين فأمر به عمر وفي البخاري وغيره من حديث عقبة بن الحرث قال جى بالنعيمان
 أو ابن النعمان شاربا فأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كان في البيت ان
 يضربوه فكنت فبين ضرب به بالنعال والجر يد وفيه أيضا من حديث السائب بن يزيد قال كنا

نوفى بالشارب في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي امرأ أبي بكر ومردمان
امرأة عمر فنفقوا اليه فضر به باليد بنا ونعالنا وارديننا حتى كان صردا من امرأة عمر فجلدها
أربعين حتى اذا عتوا فيها فصرها جلد عثمان وفيه أيضا من حديث أبي هريرة نحوه وفي
الباب أحاديث يستفاد من مجموعها ان حد السكر لم يثبت تقديره عن الشارع وانه كان مقام
بين يديه على صورحة فامة بحسب ما يقتضيه الحال فالحق ان جلد الشرب غير مقدر بل الذي
يجب فعله هو اما الضرب باليد أو العصا أو النعل أو الثوب على مقدار يراه الامام من قليل أو
كثير فيكون على هذا من جملة أنواع التعزير وفي الصحيحين عن علي انه قال ما كنت لاقم حدا
على أحد في موت وأجد في نفسي شيئا الا صاحب الخرفانة لومات وديته وذلك ان رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم لم يسسنه قلت وعليه أهل العلم الا ان الشافعي يقول أصل حد الخمر
أربعون وما زاده عمر على الأربعين كان تعزير الماروي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
أقنى بشارب فضر بوه باليد والنعال وأطراف الثياب فلما كان أبو بكر سأل من حضر ذلك
المضروب فقومه أربعين فضر بأربعين حياته ثم عمر حتى تتابع الناس فاستشار عمر فضر
ثمانين ثم قال علي حين أقام الحد على وليد بن عقبة لما بلغ أربعين حسبك جلد النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم لم أربعين وجلده أبو بكر أربعين وعمر عثمان وكل سنة وهذا أحب الي قال
في الحجة البالغة ثم قال أي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاقبلوا عليه يقولون
ما اتقيت الله ما خشيت الله ما استحييت من رسول الله وروى انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
أخذ ترابا من الارض فرمى به وجهه انتهى وروى مالك عن ابن شهاب انه سئل عن حد العبد في
الخمر فقال بلغني ان عليه نصف الحد في الخمر وان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وهما بعد الله بن
عمر قد جلدوا عبيدهم نصف حد الحد في الخمر ولا يجوز للامام أن يعفو عن حد قال سعيد بن
المسيب ما من شيء الا يجب الله أن يعفو عنه ما لم يكن حدا قلت وعليه أهل العلم (ويكنى اقراره
مرة أو شهادة عدلين) لمثل ما تقدم ولعدم وجود دليل يدل على اعتبار التكرار (ولو على
القي) لكون نروجهما من جوفه بيقيد القطع بانه شر بها والاصل عدم المسقط ولهذا حد
الصحابه الوليد بن عقبة لما شهد عليه رجلا أن أحدهما انه شر بها والاخر انه تقيها فقال
عثمان انه لم يتيها حتى شر بها كمالى مسلم وغيره (وقته في الرابعة منسوخ) لما رواه الترمذي
والنسائي عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان من شرب الخمر فاجلده فان عاد
في الرابعة فاقتلوه ثم أي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد ذلك برجل قد شرب في الرابعة فضر به ولم
يقتله ومنه أخرج أبو داود والترمذي من حديث تميم بن ذؤيب وفيه ثم أي به يعني في
الرابعة فجلده ورفع القتل وفي رواية لاحد من حديث أبي هريرة فأتى رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم بكران في الرابعة فخلل سبيله أقول قد وردت الاحاديث بالقتل في
الثالثة في بعض الروايات وفي الرابعة في بعض وفي الخامسة في بعض وورد ما يدل على التسامح من
فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وانه رفع القتل عن الشارب واجمع على ذلك جميع أهل العلم وخالف فيه
بعض أهل الظاهر

هـ (فصل في التعزير في المعاصي التي لا توجب حدا ثابت بحسب أو ضرب أو نحوه ولا يجوز

عشرة أسواط) حديث أبي بردة بن نيار في الصحيحين وغيرهما أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله وأخرج أحمد وأبو داود والسنائي والترمذي وحسنه وقال الحارثي صحيح الإسناد من حديث بهز بن حكيم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حبس رجلاً في تهمة يوماً وليلة وقد ثبت أن عمر أبا عبيدة بن الجراح أن يربط خالد بن الوليد بعمامة لمعه عن إمارة الجيش كما في كتب السير وسبب ذلك أنه استنكر منه إعطاء مني من أموال الله وتقدم في باب المارقة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال وضرب نكال أقول هذا الفصل يراد به كل عقوبة ليست بهدم الحد ودالمقدمة والالتية فتم الضرب وليكن يكون عشرة أسواط فنادون لحديث أبي بردة المتقدم ولا يجوز الزيادة على ذلك ولكن ليس في هذا الحديث ما يدل على وجوب التعزير بل غاية ما فيه الجواز فقط وقد أطلع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على جماعة ارتكبوا ذنوباً لا توجب حداً فلم يضربهم ولا حبسهم ولا نفي ذلك عليهم كالجماهير في شهر رمضان والذي لني امرأة فاصاب منها ما يصيب الرجل من زوجته غير أنه لم يجامعها وغير ذلك كثير ومن أنواع التعزير الحبس ويجوز الحبس مع التهمة وهكذا يجوز حبس من كان يخشى على المسلمين من معرفته واضرارهم لو كان مطلقاً فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجباً بقدر الامكان ولا يمكن القيام بهما في حق من عرف بذلك إلا بالحوالة منه وبين الناس بالحبس ومنها الذي كما فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بجماعة من الفتنين ومنها ترك المكالمة كما فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالثلاثة الذين تخلفوا عنه حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت ومنها الشتم الذي لا خش فيه كقول الله تعالى حاكياً عن موسى عليه السلام فاذا الذي استنصره بالامس يستصرخه قال له موسى انك لغوى مبين ومن ذلك قول يوسف عليه السلام لا خوة لاتيتم شركاءنا منسجوه الى السرقه وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يذرك امرؤ فتيك جاهلية كما في البخاري لما سمعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يسب امرأته وفي مسلم أن رجلاً كل بشعاً له عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال كل يمينك فقال لا أستطيع فقال لا استطعت ما منعه الا الكبر قال فما رفعها الى فيه وفي مسلم من سمع رجلاً يفتي فضالة في المسجد فليقل لاردها الله عليك فان المساجد لم تبين لهذا وفي مسلم أيضاً أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا وحدث وفي الترمذي إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا لا ربح الله تجارته وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للخطيب بنس خطيب القوم انت أخرجه من غيرهم ووقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من هذا الجنس شيء كثير وكذلك وقع من الصحابة ومن بعدهم من السلف الصالح من ذلك ما يرشد الى جواز اذا ظن فاعله نائيه في المرتكب للذنوب

(باب حد الحارب)

(هو أحد الأنواع المذكورة في القرآن القتل أو الصلب أو قطع اليد والرجل من خلاف أو نفي من الأرض) لقوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خمرة في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم قلت أكثر أهل العلم على أن هذه الآية نزلت في أهل

الاسلام لا الكفر بل دليل قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم والاسلام يحقن الدم سواء اسلم قبل القدر عليه أو بعده وانما أضاف الحرب الى الله ورسوله ايذا بان حرب المسلمين كافة حرب الله تعالى ورسوله أقول ظاهر القرآن الكريم ان من صدق عليه انه محارب لله ورسوله ساع في الارض فسادا فان عقوبته اما القتل أو الصلب أو القطع من خلاف أو النقي من الارض من غير فرق بين كونه قتل أو لم يقتل والظاهر انه لا يجمع له بين هذه الانواع ولا بين اثنين منها ولا يجوز تركه عن أحد هاهنا معنى النظم القرآني فان قلت كيف عقوبة الصلب هل يفعل به ما يصدق عليه مسمى الصلب ولو كان قليلا قلت يفعل به ما يصدق عليه انه صلب عند أهل اللغة فان كان الصلب عندهم هو الذي يفضي الى الموت فذلك وان كان أعم منه فالامثال يحصل بقدر من افراده وقال الشافعي المكابرون في الامصار قطع وقال أبو حنيفة لا وظاهر مذهب الشافعي في صفة الصلب انه يقتل ويفسل ويصلي عليه ثم يصلب ثلاثا ثم ينزل ويدفن وقيل يصلب حيا ثم يطعن حتى يموت مصلوبا وقال أبو حنيفة لا يفسل ولا يصلي على قاطع الطريق ومعنى النقي عند الحنفية الحبس حتى يرى عليه أثر الصلاح وعند الشافعي للامام ان يحبس أو يغرب أو يطلبه للتعزيز والطلب نفي أيضا لانه حامل على هربه (يفعل الامام منها ما رأى فيه صلاح الكل من قطع طريقا ولو في المصر اذا كان قد سعى في الارض فسادا) هذا ظاهر ما دل عليه الكتاب العزيز من غير نظر الى ما حدث من المذاهب فان الله سبحانه قال انما جراه الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا فاضم الى محاربة الله ورسوله اي معصيته ما السعي في الارض فسادا فكان ذلك دليلا على ان من عصي الله ورسوله بالسعي في الارض فسادا كان حده ما ذكره الله في الآية ولما كانت الآية الكريمة نازلة في قطاع الطريق وهم العسريون كان دخول من قطع طريقا تحت عموم الآية دخولا أوليا ثم حصر الجزاء في قوله ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض فغير بين هذه الانواع فكان للامام أن يختار ما رأى فيه صلاحا منها فان لم يكن امام من يقوم مقامه في ذلك من أهل الولايات فهذه اما يقتضيه نظم القرآن الكريم ولم يأت من الأدلة النبوية ما يصرف ما يدل عليه القرآن الكريم عن معناه الذي تقتضيه لغة العرب واما ما روى عن ابن عباس كما أخرجه الشافعي في مسنده انه قال في قطاع الطريق اذا قتلوا وأخذوا الاموال قتلوا وصلبوا واذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا واذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف واذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا ما لا تنقوا من الارض فليس هذا الاجتهاد مما تقوم به الحجة على أحد ولو فرضنا انه في حكم التفسير للآية وان كان مخالفا لما غاية المخالفة ففي اسناد ابن أبي يحيى وهو ضعيف جدا لا تقوم بمثله الحجة واما ما روى عن ابن عباس أيضا ان الآية نزلت في المشركين كما أخرجه أبو داود والتساقى عنه فذلك مدفوع بانها نزلت في العسريين وقد كانوا اسلموا كافي الامهات ولو سلمنا ما روى عن ابن عباس لم تقوم به حجة من قال باختصاص ما في الآية بالمشركون لما تقرر من ان الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب على ان في اسناد ذلك علي بن الحسين بن واقد وهو ضعيف وقد ذهب الى مثل ما ذهبنا اليه جماعة من السلف كالسلف البصري وابن المسيب

ومجاهدوا سعد الناس بالحق من كان معه كتاب الله وقد ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في العريين انه فعل بهم أحد الانواع المذكورة في الآية وهو القطع كما في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس والمراد بالصلب المذكور في الآية هو الصلب على الجذوع أو نحوها حتى يموت اذا رأى الامام ذلك أو يصلبه صلبا لا يموت فيه فان اسم الصلب يصدق على الصلب المقتضى الى الموت والصلب الذي لا يفضى الى الموت ولو فرضنا انه يختص بالصلب المقتضى الى الموت لم يكن في ذلك تكرار بعد ذكر القتل لان الصلب هو قتل خاص واما النفي من الارض فهو طرده عن الارض التي افسده فيها أو قد قيل انه الحبس وهو خلاف المعنى العربي (فان تاب قبل القدرة عليه سقط عنه ذلك) لنص القرآن بذلك وهو قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم قلت معناه غدا الشافعي اذا تاب قاطع الطريق قبل القدرة عليه يسقط عنه من العقوبة ما يختص بقطع الطريق فان كان قتل يسقط تحتما لقتل ويرقى عليه القصاص فالولي فيه بالخيار ان شاء استوفاه وان شاء عفا عنه وان كان قد أخذ المال سقط عنه قطع اليد والرجل وقيل في سقوط قطع اليد حكمه حكم السارق في البلد اذا تاب وان كان قد قتل وأخذ المال سقط عنه قصم القتل والصلب واذا تاب بعد القدرة لا يسقط عنه شيء من العقوبات ولا يسقط سائر الحدود بالتوبة قبل القدرة عليه وهذا أظهر قول الشافعي والقول الثاني ان كل عقوبة تجب حقا لله تعالى مثل عقوبات قاطع الطريق وقطع المبرقة وحد الزنا والشرب تسقط بالتوبة لان التائب من الذنب كمن لا ذنب له وأقول الآية ليس فيها الاشارة الى عقوبة الله ورحمته لمن تاب قبل القدرة وليس فيها القطع بجموع المذنبين والرحمة لمن تاب ولو سلم القطع فذلك في الذنوب التي أمرها الى الله فيسقط بالتوبة الخطايا الاخرى والحد الذي شرعه الله واما الحقوق التي لا دمين من دم أو مال أو عرض فليس في الآية ما يدل على سقوطها ومن زعم ان ثم دليلا يدل على السقوط فما الدليل على هذا الزعم

(باب من يستحق القتل حدا)

(هو الحربي) ولا خلاف في ذلك لاوامر الله عز وجل بقتل المشركين في مواضع من كتابه العزيز ولما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثبتوا تمتوا اترام قتلهم وانه كان يدعوهم الى ثلاث وبأمر بذلك من يبعثه للقتال (والمرتد) اقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بدل دينه فاقتلوه وهو البخاري وغيره من حديث ابن عباس وحديث لا يحمل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان الحديث وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود وحديث أبي موسى في الصحيحين أيضا ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اذهب الى الين ثم اتبعه معاذ بن جبل فلما قدم عليه أتى له سواده وقال انزل واذا رجل عنده موثق قال ما هذا قال كان يهوديا فأسلم ثم تهود قال لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله قال في المسوى من ارتد عن الاسلام ان كان في منعة من قومه جمع الامام المسلمين وقتلهم قال تعالى من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم وفي هذه الآية اخبار عما علم الله تعالى وقوعه وقد ارتد أكثر

العرب في زمن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فبعث اليهم المسلمين وقتلهم حتى رجعوا
وعلى هذا أهل العلم ومن ارتد عن الاسلام وليس له منعة قتل وعليه أهل العلم اذا كان المرتد
رجلا واختلقوا في المرتدة قال الشافعي تقتل وقال أبو حنيفة لا تقتل ولكن تحبس حتى تسلم
أقول الأدلة الدالة على قتل المرتدة عامة ولم يرد ما يقتضي تخصيصها وما حديث النهي عن قتل
النساء فذلك انما هو في حال الحرب فان النساء المشركات لا يقتلن وليس ذلك محل النزاع ثم قد
ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قتل عدة نساء كاللاني أمر به يقتلن يوم القح لما كان
يقع منهن السب له وكذلك قتل امرأتين من بني قريظة وغير ذلك ثم ليس النهي عن قتل النساء
مستلزما لتركهن على الكفر اذا امتنعن من الاسلام والحزبية فانه لا يجوز التفرير على الكفر
فاذا قالت امرأة لا اسلم أبدا ولا أعطى الحزبية وصممت على ذلك كان تركها حينئذ كافرا غير
جائز لاحد من المسلمين ومن ههنا يلوح ان النهي عن قتل النساء انما هو لاجل كونهن
مستضعفات يحصل منهن الانتقياد للاسلام بدون ذلك وليس عندهن غنا في القتال ولهذا
كان سبب النهي عن قتلهن ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة فقال ما كانت هذه
تقاتل ثم نهى عن قتلهن فانظر كيف جعل النهي عن قتلهن معللا بدم المقاتلة واما قول
بعض أهل العلم ان المتأول كالمترد فهذه اتسكب العبرات وساح على الاسلام وأهله بما جناه
التعصب في الدين على غالب المسلمين من التراخي بالكفر لاسنة ولا قرآن ولا بيان من الله ولا
إبرهان بل لما غلت مرآجل العصية في الدين وتكسكن الشيطان الرجيم من تفريق كلمة
المسلمين لقنهم الزمان بعضهم ببعض بما هو شبه الهباء في الهواء والسراب في البقعة فبما لله
وللمسلمين من هذه الفاقة التي هي أعظم فواقرا الدين والريية التي مارزى بمثلها سبيل المؤمنين
وانت ان بقي قبلك نصيب من عقل وبقية من مراقبة الله عز وجل وحصنة من الغيرة الاسلامية
علمت وعلم كل من له علم بهذا الدين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما سئل عن الاسلام
قال في بيان حقيقته وايضاح مفهومه انه اقامة الصلاة وايتاء الزكاة وحج البيت وصوم
رمضان وشهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله والاحاديث بهذا المعنى متواترة فمن جاء
بهذه الاركان الخمسة وقام بها حتى القيام فهو المسلم على رغم أنف من أبي ذلك كأننا من كان
فن جاك بما يخالف هذا من ساقط القول وزائف العلم بالجهل فاضرب به في وجهه وقل له قد
تقدم هنيالك هذا برهان محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه

دعوا كل قول عند قول محمد • فما آمن في دينه كخاطر

وكما انه تقدم الحكم من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن قام بهذه الاركان الخمسة
بالاسلام فقد حكم لمن آمن بالله ولائحته وكتبه وورثه والقدر خيره وشره بالايمان
وهذا منقول عنه نقل متواترا فمن كان هكذا فهو المؤمن حقا وقد ورد من الأدلة المشقة
على الترهيب العظيم من تكفير المسلمين والأدلة الدالة على وجوب صيانة عرض المسلم
واحترامه ما يدل بقوى الخطاب على تجنب القدح في دينه بأي قاذح فكيف بانراجه عن
الملة الاسلامية الى الملة الكفرية فان هذه جناية لا تعدلها جناية وجرأة لا تماثلها جرأة
وأبن هذا المجترى على تكفير أخيه من قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الثابت

فيه في الصحيح أيضا المسلم أخو المسلم لا يظله ولا يسله ومن قتل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الثابت عنه في الصحيح أيضا سباب المسلم فسوق وقتاله كفر ومن قتل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام وهو أيضا في الصحيح وكم بعد العادم من الأحاديث الصحيحة والآيات القرآنية والهداية يد الله عز وجل انك لاتمدى من أحبيته ولكن الله يمدى من يشاء هذا ما أفاده الماتن العلامة في السيل وقال أيضا علم ان الحكم على الرجل المسلم بخروجه من دين الاسلام ودخوله في الكفر لا ينبغي لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقدم عليه الا برهان أو ضم من شمس التمام فإنه قد ثبت في الأحاديث الصحيحة المروية من طريق جماعة من الصحابة ان من قال لأخيه يا كافر فقد بابها أحدهم اهكذا في الصحيح وفي لفظ آخر في الصحيحين وغيرهما من دعا رجلا بالكفر أو قال عذ بالله والله وليس كذلك الا حار عليه أي رجع وفي لفظ في الصحيح فقد كفر أحدهما ففي هذه الأحاديث وما ورد موردها أعظم زاجروا كبروا عظم عن السراع في التكفير وقد قال عز وجل ولا تكون من الذين يمشون بالكفر صدقوا فلا بد من شرح الصدور بالكفر وطمانينة القلب به وسكون النفس اليه فلا اعتبار بما يقع من طوارق عقائد الشرك لاسيما مع الجهل بمخالفات الطريقة الاسلام ولا اعتبار بمصدر فعل كقوله لم يرد به فاعله الخروج عن الاسلام الى مله الكفر ولا اعتبار بلفظ بلقطه به المسلم يدل على الكفر وهو لا يعتد معناه فان قلت قد ورد في السنة ما يدل على كفر من حلف بغير مله الاسلام وورد في السنة المطهرة ما يدل على كفر من كفر مسلما كما تقدم وورد في السنة المطهرة اطلاق الكفر على من فعل فعلا يخالف الشرع كما في حديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض وشعوه مما ورد مورده وكل ذلك يفي بان صدور شيء من هذه الامور يوجب الكفر وان لم يرد قائله أو فاعله به الخروج من الاسلام الى مله الكفر قلت اذا ضاقت عليك سبل التأويل ولم تجد طريقا تسلكها في مثل هذه الأحاديث فعليك أن تقرها كما وردت وتقول من أطلق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم اسم الكفر فهو كافرا ولا يجوز اطلاقه على غيره من معاصي رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسلمين **كانوا الامن** شرح بالكفر صدر اخذت من معناه الخطر ونسب من الوقوع في الهمة فان الاقدام على ما فيه بعض الباس لا يفعله من يشع على دينه ولا يسم به فيها لافائدة فيه ولا عاتدة فكيف اذا كان على نفسه اذا أخطأ أن يكون في عداد من معاصي رسول الله صلى الله عليه وسلم كافرا فهذا يقود اليه العقل فضلا عن الشرع ومع هذا فالجوع بين أدلة الكتاب والسنة واجب وقد أمكن هنا بما ذكرناه فتعين المصير اليه فتم على كل مسلم أن لا يطلق كلمة الكفر الا على من شرح به صدره ويقصر ما ورد مما تقدم على مورده

وهذا الحق ليس به خفاء • فدعني عن نبات الطريق

و بابي الفتى الاتباع الهوى • ومنهج الحق له واضح

وكيف يحكم بالكفر على من حكى قول كافر يصد من كافران القرآن الكريم قد اشغل على ما بابي عنه المحصر من حكاية ما هو كفر بواح من أقوال الكفار وهكذا لا يحكم بكفر من كفر مكرها فقد استثناء القرآن الكريم بقوله الامن أكره قلبه مطمئن بالاعيان وكفى به

قوله ويا بني الوالولطف
وليست من البيت اه

(والساحر) ليكون عمل السحر نوعا من الكفر ففاعله مرتد يستحق ما يستحقه المرتد وقد روى الترمذى والدارقطنى والبيهقى والحاكم من حديث جندب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حد الساحر ضربة بالسيف قال الترمذى والصحيح عن جندب موقوفا قال والمعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وغيرهم وهو قول مالك بن أنس وقال الشافعى انما يقتل الساحر اذا كان يعمل في سحره ما يبلغ به الكفر فاذا عمل عملا دون الكفر فلم نزل عليه قتلا اه وفي اسناد هذا الحديث اسمعيل بن مسلم المحكى وهو ضعيف وأخرج أحمد وعبد الرزاق والبيهقى ان عمر بن الخطاب كتب قبل موته بنهر ان اقتلوا كل ساحر وساحرة ولا يرجع ما قاله الشافعى لان الساحر انما يقتل للكفر فلا بد أن يكون ماعله من السحر موجبا للكفر قال فى المسوى السحر كبيرة قال تعالى وما ~~كفر~~ سليمان وليكن الشياطين كفرا وياعلمون الناس السحر واختلاف فى ذلك أهل العلم فقال مالك وأحمد يقتل الساحر وقال الشافعى ما تقدم ولو قتل الساحر رجلا بسحره وأقرانى سحرته وسحرى يقتل غالبا يجب عليه القود عند الشافعى ولا يجب عند ابى حنيفة ولو قال سحرى قد يقتل وقد لا يقتل فهو شبه عدو ولو قال أخطأت اليه من غيرته فهو خطا تجب فيه الدية الخفيفة وتكون فى ماله لانه ثبت باعترافه الا أن يصدقه العاقله فتكون عليهم أقول لاشك ان من تعلم السحر بعد اسلامه كان بفعله السحر كافرا مرتدا واحده حد المرتد وقد تقدم وقد ورد فى الساحر بخصومه ان حده القتل ولا يعارض ذلك ترك النبي صلى الله عليه وسلم لقتل لبيد بن الاعصم الذى سحره فقد يكون ذلك قبل أن يثبت ان حد الساحر القتل وقد يكون ذلك لاجل خشية مرة اليه ودوقد كانوا أهل شوكة حتى أبادهم الله وفل شوكتهم وأقلهم وأذلهم وقد عمل الخلفاء الراشدون على قتل السحرة وشاع ذلك وذاع ولم ينكره أحد (والسكاهن) السكون الكهانة نوعا من الكفر فلا بد أن يعمل من كهانيته ما يوجب الكفر وقد ورد ان تصديق السكاهن كفر فبالاولى السكاهن اذا كان معتقدا بصحة الكهانة ومن ذلك حديث ابى هريرة عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أتى كاهنا أو عرافا فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفى الباب أحاديث (والسابع لله اول رسوله ولاسلام أولا كتاب أول السنة والطاعن فى الدين) وكل هذه الافعال موجبة للكفر الصريح ففاعلهما مرتد حده حده وقد أخرج أبو داود من حديث على ان يهودية كانت تشتم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وتقع فيه نخقة رجل حتى ماتت فابطل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دمها ولكنها من رواية الشعبي عن على وقد قيل انه ما مع منه وأخرج أبو داود والنسائى من حديث ابن عباس ان أمى كانت له أم ولد تشتم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقتلها فأهدوا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دمها ورجال اسناده ثقات وأخرج أبو داود والنسائى عن أبى برزة قال كنت عند أبى بكر فمغيط على رجل فاشتد غضبه فقلت أنا أذن لى يا خبيثه رسول الله أضرب عنقه قال فاذهبت كلتى غضبه فقام فدخل فأرسل الى فقال ما الذى قلت أنا قلت ائذن لى أضرب عنقه قال أ كنت فاعلاوا أمرتك قلت نعم قال لا والله ما كان أبشر بعد محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد نقل ابن المنذر الاجماع على من سب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجب قتله ونقل

أبو بكر الفارسي أحد أئمة الشافعية في كتاب الاجماع ان من سب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بماهوقذف صريح كفر باتفاق العلماء فلو تاب لم يسقط عنه القتل لان حد قذفه القتل وحد القذف لا يسقط بالتوبة وخالفه القفال فقال كفر بالسب فيسقط القتل بالاسلام قال الخطابي لا أعلم خلافا في وجوب قتله اذا كان مسلما اه واذا ثبت ما ذكرنا في سب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبأولى من سب الله تبارك وتعالى أو سب كتابه أو الاسلام أو طعن في دينه وكفر من فعل هذا لا يحتاج الى برهان أقول وقرب من هذا من جعل سب الصحابة شعاره ودينه فانه لا مقتضى لسبهم قط ولا حامل عليه أصلا لا أغش الدين في قلب فاعله وكراهة الاسلام وأهله فان هؤلاء هم أهل على الحقيقة أقاموه بسببهم وحفظوا هذه الشريعة المطهرة ونقلوها اليها كما هي فرضي الله عنهم وأرضاهم وأما المشتغلين بملهم وتزيق أعراضهم المصونة وقد رأينا في التواريخ ما صار يفعله أهل مصر والشام والمغرب من قتل من كان كذلك بعد مراقبته الى أحكام الشريعة وحكمهم بسفك دمائهم وهذا وان كان عندنا غير جائز لما عرفنا ذلك من عصمة دم المسلم حتى يقوم الدليل الدال على جواز سفكه واسكن فيه القيام التام بحقوق أساطين الاسلام (والزنديق) وهو الذي يظهر الاسلام ويبطن الكفر ويعتقد بطلان الشرائع فهذا كافر بالله وبدينه من تدعى الاسلام أقبح ردة اذا ظهر منه ذلك بقول أو فعل وقد اختلف أهل العلم هل تقبل توبته أم لا والحق قبول التوبة قال في المسوى في باب حكم الخوارج والقدرية وأشباهم قال الشافعي ولو ان قوما أظهروا رأي الخوارج وتجنبوا الجماعات وكفروهم لم يجعل بذلك قتالهم بلغنا ان عليا رضي الله تعالى عنه سمع رجلا يقول لاحكم الله في ناحية المسجد فقال على كلمة حتى أريد بها باطل لكم عليا ثلاث لا تمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ولا تمنعكم التي مما دامت أيديكم مع أيدينا ولا نبذوكم بقتال وقال أهل الحديث من الحنابلة يجوز قتلهم أقول الظاهر عندى دراية ورواية قول أهل الحديث اما رواية قلقة وله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فابن لقيطوه فقتلوههم وأما قول على فعناء ان الانكار على الامام والطعن فيه لا يوجب قتلا حتى ينزع عيده من الطاعة فيكون باغيا وقاطع طريق واذا انكر ضروريان من ضروريات الدين يقتل لذلك لا لانكاره على الامام بيان فئات الملقى اذا سئل عن بعض أفعال يزيد حكمه بالخوارج اذا سئل عن بعضها الاخر حكمه بالفسق ثم اذا سئل عن بعضها الاخر حكمه بالكفر فهنا لم يظهر هذا الرجل عنده الا الانكار في مسئلة الحكم فحكمهم حسب ما أظهر ولو انه أظهر انكار الشفاعة يوم القيامة او انكار الخوض الكوثر وما يجري مجرى ذلك من الثابت في الدين بالضرورة لحكمه بالكفر واما حديث اولئك الذين نهى الله عنهم ففي المناققين دون الزنادقة بيان ذلك ان الخائف للدين الحق ان لم يعترف به ولم يدع له لا ظاهرا ولا باطنا فهو الكافر وان اعترف بلسانه وقلبه على الكفر فهو المنافق وان اعترف به ظاهرا وباطنا لكنه يفسر بعض ما ثبت من الدين ضرورة بخلاف ما فسر الصحابة والتابعون واجمع عليه الامة فهو الزنديق كما اذا اعترف بان القرآن حق وما فيه من ذكر الجنة والنار حتى لكن المراد بالجنة الابتهاج الذي يحصل بسبب الملكات المحمودة والمراد بالنار هي الندامة التي تحصل بسبب الملكات المذمومة وليس في الخارج جنة ولا نار فهو الزنديق

وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أولئك الذين نهى الله عنهم في المنافقين دون الزنادقة وأما
 دواية فلان الشرح كاتيب القتل جزاء الارتداد ليكون من جزاء مرتدين وذبا عن الله التي
 ارتضاها فكذلك نصب القتل في هذا الحديث وامثاله جزاء الزندقة ليكون من جزاء الزنادقة
 وذبا عن تأويل فاسد في الدين لا يصح القول به ثم التأويل تأويل لا يخالف قاطعا من
 الكتاب والسنة واتفاق الأمة وتأويل يصادم ما ثبت به قطع فذلك الزندقة تكل من انكر
 الشفاعة وانكر رؤية الله يوم القيامة او انكر هذاب القبر وسؤال المسكر والنكير وانكر
 الصراط والحساب سواء قال لا اثنى هؤلاء الرواة أو قال اثنى بهم لكن الحديث محمول ثم ذكر
 تأويل الفاسد لم يسمع عن قبله فهو الزنديق وكذلك من قال في الشيخين أبي بكر وعمر مثلا ليس من
 أهل الجنة مع نواتر الحديث في بشارتهم أو قال ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خاتم
 النبوة ولكن معنى هذا الكلام انه لا يجوز ان يسمى بعده أحد بالنبي وأما معنى النبوة فهو
 كون الانسان مبعوثا من الله تعالى الى الخلق مقترضا الطاعة معصوما من الذنوب ومن
 البقاء على الخطا فيما يرى فهو موجود في الامة بعده فذلك هو الزنديق وقد اتفق جماهير
 المتأخرين من المذنبية والشافعية على قتل من يجري هذا الجري والله تعالى أعلم اه (بعد
 استنباهم) الحديث جابر عنه الذي ارقطني والبيهقي ان امرأة يقال لها أم رومان ارتدت فأمر
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يعرض عليها الاسلام فان تابت والاقتلت وله طريقان
 ضعفهما ابن حجر وأخرج البيهقي من وجه آخر ضعيف عن عائشة ان امرأة ارتدت يوم أحد
 فأمر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تستأب فان تابت والاقتلت وأخرج أبو الشيخ
 في كتاب الحدود عن جابر انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استأب رجلا أربع مرات وفي اسناده
 الهام بن هلال وهو متروك وأخرجه البيهقي من وجه آخر وأخرج الدارقطني والبيهقي ان أبا
 بكر استأب امرأة يقال لها أم قرفة ككفرت بعد اسلامها فلم تقب فقتلها قال ابن حجر وفي
 السيران النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قتل أم قرفة يوم قريظة وهي غير تلك وأخرج
 مالك في الموطأ والشافعي ان رجلا قدم على عمر بن الخطاب من قبيل أبي موسى فسأله عن
 الناس فأخبره فقال هل من مغربة خبر قال نعم رجل كفر بعد اسلامه قال فما فعلتم به قال قربناه
 فضر بنا عتقه فقال عمر هلا حبس قوه ثلاثا وأرأطع قوه كل يوم رغبة فإوا استبقوه له له يتوب
 ويراجع أمر الله اني لم أحضر ولم أرض اذ بلغني وقد اختلف أهل العلم في وجوب الاستئابة ثم
 كيفيتها والظاهر انه يجب تقديم الدعاء الى الاسلام قبل السيف كما كان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم يدعو أهل الشرك ويا مدعائهم الى إحدى ثلاث خصال ولا يقاتلهم
 حتى يدعوهم فهذا ثبت في كل كافر فيقال للمرتد ان رجعت الى الاسلام والاقتلتا واللساحر
 والكاهن والساحر بالله أو رسوله أو الاسلام أو الكتاب أو السنة أو الطاعن في الدين أو الزنديق
 قد كُفرت بعد اسلامك فان رجعت الى الاسلام والاقتلتا فهذه هي الاستئابة وهي واجبة
 كما رجع دعاء الحربي الى الاسلام وأما كونه يقال للمرتد بأي نوع من تلك الأنواع مرتين أو
 ثلاثة أو في ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر فلم يأت ما تقوم به الجهة في ذلك بل يقال لكل واحد من
 هؤلاء ارجع الى الاسلام فان أبي قتل مكانه قال في المسوى اختلفت الروايات عن أبي حنيفة

قوله ام قرفة في الزقاني
 على المواهب بكسر القاف
 وسكون الراء ثانيا

والشافعي في ذلك في المنهاج ويجب استتابة المرتد والمرتدة وهي قول يستحب وهي في الحال
وفي قول ثلاثة أيام فان اصر اقتلا في الهداية اذا ارتد المسلم عن الاسلام عرض عليه الاسلام
فان كانت له شبهة كشفت عنه ويجب ثلثة أيام فان اسلم والاقتل وفي الجامع الصغير يعرض
عليه الاسلام فان أي قتل قبل تأويل الاول انه ان استهل به ثلثة أيام وعن أبي حنيفة وأبي
يوسف انه يستحب أن يؤجله طلب ذلك أو لم يطلب اه أقول الأدلة الصحيحة المصرحة بقتل
المرتد لم يثبت في شيء منها الاستتابة بل فيها الأمر بالقتل لا القور وما ورد عن بعض الصحابة من
انكار قتل المرتدين قبل الاستتابة فليس بحجة ولا يصلح لتقييد ما ثبت من الشارع ودعوى ان
ذلك اجماع بواسطة عدم الانكار دعوى باطلة فالخلق ان المرتد يقال له ارجع الى الاسلام فان
أجاب وجب حقن دمه وان لم يجب تعين قتله في ذلك الوقت وقد حصل الدعاء المنشروع بمجرد
قواتله ارجع الى الاسلام (والزاني المحسن واللوطي مطلقا والمخارِب) وقد تقدم الكلام فيهم
وأما الديوث فلم يصح في قتله شيء وأصل دم المسلم العصمة وليس كل معصية مبيحة للقتل بل
معاصي مخصوصة ورد النسخ بها ولا سيما بعد ورود الحصر في حديث لا يحل دم امرئ مسلم الا
بأحدى ثلاث وليس هـ ذامنها فالخصل ان الديوث من أعظم العصاة مع ما في ذلك من الهجنة
المنافية للدين والمروءة وأمانه يقتل فلا ولا كرامة وأما قتل الباطنية فالخلق انهم مع تسريحهم
بالكفر لا يحل قتل أحد منهم الا بعد أن يفعل او يقول ما هو كفر يدون تاويل ولا سيما
المشهور عنهم انهم يظهرون لعوامهم الاسلام والصالح ويوهمونهم انهم على الحق فان صح
هـ ذالجميع عوامهم لا يعلمون انهم على الكفر بل يعتقدون انهم على الحق فهم الى تعريضهم
بالحق أخرج منهم الى القتل فلا يجوز قتل أحد من الباطنية وهم البواهر في أرض الهند الا
بعد أن يظهر منه كفر بواح لان كلمتهم اسلامية ودعوتهم نبوية وان كانوا على شفا جرف هار
من أمور الدين

• (كتاب القصاص) •

ووجوبه بنص الكتاب العزيز كتب عليكم القصاص في القتلى ولكم في القصاص حياتا اولى
الالباب ويمتاز السنة كحديث لا يحل دم امرئ مسلم الا بأحدى ثلاث منها وانفقت بالنفس
وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود وفي مسلم وغيره من حديث عائشة وفي
الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من قتل له
قتيل فهو بخير النظرين اما ان يقتل واما ان يقتل واخرجه احمد وابوداود وابن ماجه من
حديث أبي شريح الخزاعي قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من
اصيب بدم او خبل وانخل الجراح فهو بالخيار بين احدى ثلاث اما ان يقتل او يأخذ
العقل او يعفو فان اراد رابعة فخذوا على يده وفي اسناده سفيان بن أبي العوجاه السلي وفيه
مقال وفيه ايضا محمد بن اسحق وقد عنع وقد اخرج البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال
كان في بني اسرائيل القصاص ولم تكن فيهم - م الدية فقال الله تعالى اهذه الامة كتب عليكم
القصاص في القتلى الحرب بالحر الا يقتل عنى له من اخيه شيء قال فالعقوان يقتل في العمد الدية
والاتباع بالمعروف أن يتبع الطالاب بمعروف ويؤدى اليه المطالب باحسان ذلك تخفيفا من

ربكم ورحمة فيها كتب على من كان قبلكم ولا خلاف بين اهل الاسلام في وجوب القصاص
 عند وجود المقتضى وانقضاء المانع (يجب على المكلف الاختار) وقد تقدم وجهه (العامد) لما
 أخرجه ابوداود والنسائي والحاكم وصححه من حديث عائشة بلفظ لا يجل قتل مسلم الا في
 احدي ثلاث خصال زان محصن فيرجم ورجل يقتل مسلما متعمدا ورجل يخرج من الاسلام
 فيضارب الله ورسوله فيقتل أو يصلب أو ينفي من الارض وأخرج الترمذي وابن ماجه من
 حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ من قتل متعمدا أسلم الى اولياء المقتول فان
 احبوا قتلوا الحديث وهو معلوم بالادلة والاجماع من اهل الاسلام ان القصاص لا يجب الا
 مع العمد ولا بد ان يكون عدوانا لان من قتل عمدا مقتولا يستحق القتل شرعا لم يجب القصاص
 عليه قلت عند الشافعي القتل على ثلاثة انواع عمد محض وهو ان يصد قتل انسان بما يقصد
 به القتل غالبا سواء كان بمعدن او منقل فيجب فيه القصاص عند وجود المكافئ او الدية مغلظة
 في مال الخاني حالة والثاني شبه العمد وهو ان يقصد ضربه بما لا يموت منه من مثل ذلك
 الضرب غالبا بان ضربه ببعض خفيف أو حجر صغير ضربة أو ضربتين فمات فلا يجب فيه
 القصاص ويجب به الدية مغلظة على عاقلة مؤجلة الى ثلاث سنين فان كان المضرروب صغيرا
 او مريضا يموت منه غالبا او كان قويا غير أن الضارب والى عليه بالضرب حتى مات يجب القود
 والثالث الخطأ المحض وهو ان لا يقصد ضربه وانما قصد غيره فأصابه او فترأق في فيه
 انسان او نصب شبكة حيث لا يجوز فتعلق به ارجل ومات فلا قود عليه ويجب الدية مخففة على
 العاقلة في ثلاث سنين ثم القتل ينقسم باعتبار المقولين الى أقسام ولكل قسم حكم يخصه اما
 في القود واما في الدية واما في ما يجب اقل الحر وقتل العبد وقتل الذكروقتل الانثى وقتل
 المسلم وقتل الكافر وقتل الجنين ولا اعتبار اكون المقتول شريفا أو وضيعا جليلا أو دميما
 صغيرا أو كبيرا غنيا أو فقيرا واذا وجب القود على انسان فترك له شيء من الدم بان عاقا احد
 الورثة صار موجبه الدية لا آخرين وسيأتي تفصيلها واما انكار القصاص في دار الحرب
 مطلقا فلا وجه له من كتاب ولا سنة ولا قياس صحيح ولا اجماع فان احكام الشرع لازمة
 للمسلمين في اى مكان وجدوا دار الحرب ليست بنسخة للاحكام الشرعية او لبعضها
 اوجبه الله تعالى على المسلمين من القصاص ثبت في دار الحرب كما هو ثابت في غيرهما مما
 وجدنا الى ذلك سيلا ولا فرق بين القصاص وثبوت الارض الا مجرد الخيال المبني على الهباء
 فان كل واحد منهم سماحق لا دمي محض يجب الحكم له به على خصمه وهو مفوض الى اختياره
 ونغاية ما ثبت في هذا ما وقع منه صلى الله عليه وسلم من وضع الدماء التي وقعت في أيام الجاهلية
 وليس في هذا تعرض لدماء المسلمين فهي على ما ورد فيها من احكام الاسلام ولا يرفع شيئا من هذه
 الاحكام الا لدليل يصلح للنقل والاوجب البقاء على الثابت في الشرع من لزوم القصاص
 ولزوم الارض (ان اختار ذلك الورثة والافلهم طلب الدية) لما تقدم من قوله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم من قتل له قتيل فهو بخير النظرين (وتقتل المرأة بالرجل والعكس والعبد بالحر
 والكافر بالمسلم) لما أخرجه مالك والشافعي من حديث عمرو بن حزم ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم كتب في كتابه الى اهل اليمن ان الذكوة يقتل بالانثى ورواه ابوداود والنسائي من

طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري مرسلًا ورواه النسائي وابن حبان والحاكم والبيهقي
 موصولا مطولاً من حديث الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده وفي
 هذا الحديث كلام طويل وقد صححه ابن حبان والحاكم والبيهقي وقال ابن عبد البر هذا كتاب
 مشهور وعند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم يستغنى بشهرته عن الاستدلال به
 التواتر في مجيئه لتلقي الناس به بالقبول وقال به قلوب بن سفيان لا أعلم في جميع الكتب المنقولة
 كتاباً أصح من كتاب عمرو بن حزم هذا فان أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم وقال الحاكم قد شهد عمر بن عبد العزيز وامام عصره
 الزهري بالصحة لهذا الكتاب وعما استدلل به على ذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس
 أنهما ديارض راس جارية بين حجرين فقبل لهما من فعل بك هذا فلان أو فلان حتى سعى اليهودي
 فأومات برأسها فجئ به فاعترف فأمر به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فرض رأسه بين
 حجرين وقد استوفى الماتن ذلك البحث في شرح المتن في ذلك ذهب الجمهور واختلافوا هل
 تنوفي ورثة الرجل من ورثة المرأة نصف الدية أم لا وقد حكى ابن المنذر الإجماع على قتل الرجل
 بالمرأة إلا رواه عن علي وعن الحسن وعطاء ورواه البخاري عن أهل العلم هذا في قتل الرجل
 بالمرأة وأما قتل المرأة بالرجل فالأمر واضح وهكذا قتل العبد بالحر والكافر بالمسلم والفرع
 بالأصل وليس في ذلك خلاف وأما العكس من هذه الصور الثلاث فقد قيل أنه يقتل الحر بالعبد
 وهو محكي عن الحنفية وسعيد بن المسيب والشعبي والفضي وقنادة والثوري هذا إذا كان
 العبد مملوكاً كالعقيد القاتل وأما إذا كان مملوكاً فقد حكى في البصر الإجماع على أنه لا يقتل السيد
 بعبد إلا عن النخعي وهكذا حكى الخلاف عن النخعي وبعض التابعين الترمذي واستدل
 المثبتون بما أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذي من حديث الحسن عن سمرة أن رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من قتل عبده قتلناه ومن جدد عبده جددناه وفي أسناده
 ضعف لأنه من رواية الحسن عن سمرة وفي سماعه منه خلاف مشهور واستدل المناهون بقوله
 تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد وفي الاستدلال بالآية اشكال كالاشكال في استدلال من استدلل
 بقوله تعالى النفس بالنفس واستدلوا أيضاً بما أخرجه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب
 عن أبيه عن جده أن رجلاً قتل عبده متعمداً فخلده النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وثغاه
 سبعة ومخاضهم من المسلمين ولم يقده وأمره أن يعتق رقبة وفي أسناده اسمعيل بن عياش
 ولكنه رواه عن الأوزاعي وهو شامي واسمعيل قوي في الشاميين وفي أسناده أيضاً محمد بن عبد
 العزيز الشامي وهو ضعيف وأخرج البيهقي وابن عدي من حديث عمر قال قال رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم لا يقاد مملوك من مالك ولا ولد من والده وفي أسناده عمر بن عيسى
 الأسدي وهو منكر الحديث كما قال البخاري وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس
 مرفوعاً لا يقتل حر بعبد وفي أسناده جويرير وغيره من المتروكين وأخرج البيهقي عن علي قال من
 السنة لا يقتل حر بعبد وفي أسناده جابر الجعفي وهو متروك وأخرج البيهقي من حديث علي نحو
 حديث عمرو بن شعيب وفي الباب أحاديث تشهد لهذه وتقويها (لا العكس) أي لا يقتل
 مؤمن بكافر لحديث علي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يقتل مؤمن بكافر

من هذه النسخة بغير تغيير على الأصل

وأخرجه أحمد والنسائي وأبو داود والحاكم وصححه وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر وأخرج البخاري وغيره عن علي أنه قال له أبو جحيفة هل عندكم شيء من الوحي ما ليس في القرآن فقال والذي تلقى الحبة وبرأ التهمة إلا فهم ما يعطيه الله وجه لا في القرآن وما في هذه الصحيفة قلت وما في هذه الصحيفة قال المؤمنون تسكفون ماؤهم وفكالك الأسير وان لا يقتل مسلم بكافر وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يقتل المسلم بالكافر الحربي وأما بالذي فذهب إلى ذلك الجمهور به قال أبو حنيفة ولم يأت من ذهب إلى قتل المسلم بالذي بما يصلح للاستدلال به قال مالك الأمر عندنا أن لا يقتل مسلم بكافر إلا أن يقتله المسلم قتل غيلة فيقتل به قلت وعليه الشافعي إلا أنه أسقط هذا الاستثناء لأن الأحاديث الصحيحة في هذا الباب مثل حديث علي وعبد الله بن عمر ساكتة عنه (والفرع بالأصل لا بالعكس) أي لا يقتل الأصل بالفرع لحديث لا يقتل الوالد بالولد أخرجه الترمذي من حديث عمرو في أسناده الحجاج بن أرطاة ولكن له طريق أخرى عند أحمد والبيهقي والدارقطني رجال أسنادهما ثقات وأخرج نحوه الترمذي أيضا من حديث سراقه وفي أسناده ضعف وأخرجه أيضا من حديث ابن عباس وقد أجمع أهل العلم على ذلك لم يخالف فيه إلا الباقى ورواية عن مالك (وينبذ القصاص في الأعضاء ونحوها والجروح مع الامكان) أقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والانتف بالانتف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص وهي وإن كانت حكاية عن بني إسرائيل فقد قرر ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما في حديث أنس في الصحيحين وغيرهما أن الربيع كسرت ثنية جارية فامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالقصاص وأما تقييد ذلك بالامكان فلم يكون بعض الجروح قد يعتذر للاقتصاص فيها كعدم إمكان الاقتصار على مثل ما في الجنى عليه وخطاب الشرع محمول على الامكان من دون مجاوزة للمقدار السكاك في الجنى عليه فإذا كان لا يمكن الإجمازة للمقدار أو عظامه أو فادلة الدالة على تحريم دم المسلم وتحريم الأضرار به بما هو خارج عن القصاص مخصصة لدليل الاقتصار قلت إن كل طرف له مفصل معلوم فقطعه ظالم من مفصله من إنسان اقتص منه كالأصبع يقطعها من أصلها أو اليد يقطعها من الكوع أو من المرفق أو الرجل يقطعها من المفصل يقتص منه وكذلك لو قطع سنه أو قطع أنفه أو أذنه أو فقا عينه أو جبهته أو قطع أنثيه يقتص منه وكذلك لو شجبه موضحة في رأسه أو وجهه يقتص منه ولو جرح رأسه دون الموضحة أو جرح موضعا آخر من يده أو هضم العظم فلا قود فيه لأنه لا يمكن مراعاة المماثلة فيه وكذلك لو قطع يده من نصف الساعد فليس له أن يقطع يده من ذلك الموضع وله أن يقتص من الكوع ويأخذ كومة لنصف الساعد وعلى هذا أكثر أهل العلم في الجملة وفي التفاصيل لهم اختلاف (ويسقط ببراءة أحد الورثة ويلزم نصيب الآخرين من الدية) لما تقدم من كون أمر القصاص والدية إلى الورثة وأنهم بغير النظرين فإذا أبرؤا من القصاص سقط وإن أبرأ أحدهم سقط لأنه لا تبعض ويستوفى الورثة نصيبهم من الدية وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال وعلى المقتلين أن يصبروا الأول

فالأول وان سكات امرأة واراد بالمقتلين اوليه المقتول ويحيزوا اي ينكفوا عن
 القود بغير واحد منهم ولو كانت امرأة وقوله الاول فالاول اي الاقرب فالاقرب هكذا
 الحديث أبو داود وفي اسناده حصن بن عبد الرحمن ويقال ابن حصن أبو حذيفة الدمشقي
 قال أبو حاتم الرازي لا اعلم من روى عنه غير الاوزاعي ولا اعلم أحد انسبه وأخرج أحمد
 وأبو داود والشافعي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى ان يعقل عن المرأة عصبته من كانوا لا يرون منها الا
 ما فضل عن ورنثها وان قتلت فعقلها بين ورنثها وهم يقتلون قاتلها وفي اسناده محمد بن راشد
 الدمشقي المكيولي وقد وثقه غير واحد وتكلم فيه غير واحد فقوله وهم يقتلون قاتلها فيبعدان
 ذلك حق لهم يسقط باسقاطهم أو اسقاط بعضهم وقد ذهب الى ذلك الشافعي وأبو حنيفة
 وأصحابه (فاذا كان فيهم مغير ينتظر في القصاص بلوغه) دليله ما قد منا من ان ذلك حق لجميع
 الورثة ولا اختيار لاصبي قبل بلوغه (ويمدر ما سبه من المجبي عليه) الحديث عمران بن حصين
 في العيصين وغيرهما ان رجلا هض يد رجل فنزعه يده من فيه فوقع ثقيلا فاختصموا الى
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال بعض أحدكم بدأخيه كما بعض الفعل لاديه لك وفيهما
 أيضا من حديث يعلى بن أمية والى ذلك ذهب الجمهور (واذا امسك رجل وقتل آخر قتل
 القاتل وحبس المسك) الحديث ابن عمر عند الدارقطني عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم قال اذا امسك الرجل الرجل الاخر يقتل الذي قتل ويحبس الذي امسك وهو من
 طريق الثوري عن اسمعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر ورواه معمر وغيره عن اسمعيل قال
 الدارقطني والارسال أكثر وأخرجه أيضا البيهقي ورجح المرسل وقال انه موصول غير محفوظ
 قال ابن حجر ورجاله ثقات وصحه ابن القطان وأخرج الشافعي عن علي انه قضى في رجل قتل
 رجلا متعمدا او امسكه آخر قال يقتل القاتل ويحبس الآخر في السجن حتى يموت وقد ذهب
 الى ذلك الحنفية والشافعية ويؤيده قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل
 ما اعتدى عليكم وبالجملة تقتل القاتل مسدود تحت الأدلة المثبتة للقصاص وأما حبس
 المسك فذلك نوع من التعزير استحققه بسبب امساكه للمقتول وقد روى عن الشعبي ومالك
 والليث انه يقتل المسك كالمباشر للقتل لانهم اشتركوا في الموطان عمر بن الخطاب قتل
 نفر خمسة أو سبعة برجل واحد قتلوه قتل غيلة وقال عمر لو قتلا عليه أهل صنعاء لقتلهم
 جميعا قال مالك الامر عندنا انه يقتل في العمد الرجال الاحرار بالرجل الحر الواحد والنساء
 بالمرأة كذلك والعبد بالعبد كذلك أيضا في المسوي والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم
 قالوا اذا اجتمع جماعة على قتل واحد يقتلون به قصاصا اه أقول اذا اشترك جماعة من الرجال
 أو الرجال والنساء في قتل رجل عمد ابغى حتى قتلوا به كلهم وهذا هو الحق لان الأدلة القرآنية
 والحديثية لم تفرق بين كون المقتل واحدا أو جماعة والحكمة التي شرع القصاص لاجلها
 وهي حقن الدماء وحفظ النفوس مقتضية لذلك ولم يأت من قال بعدم جواز قتل الجماعة
 بالواحد بمجة شرعية بل غاية ما استدلوا به على المنع تدقيقات ساقطة ليست من الشرع في
 قبيل ولا دبر كافله الحلال في ضوء النهار والمقتل وقد نقض الماتن ذلك في ابجاث اجاب بها على

بعض علماء العصر واستوفى جميع الطبع وقوله قتلوه غيلة أى حيلة يقال اغتالنى فلان إذا
احتال حيلة يتلف بها ماله ويقال الغيلة هى أن يخذله حتى يخرج به الى موضع يخفى فيه ثم يقتله
تعالى عليه اهل صنعا أى تعاونوا عليه واجتمعوا اليه قال فى الهدى وعلى ان قتل الغيلة
يوجب قتل القاتل حدا فلا يسطع العفو ولا تعتبر فيه المكافأة وهذا مذهب اهل المدينة
واحدا الوجهين فى مذهب احدا اختاره شيخنا وافق به اه وقال قبل هذا ما لفظه وعلى ان
حكم رده المحاربين حكم مباشرتهم فانه من المعلوم ان كل واحد منهم يعنى العربيين لم يباشر
القتل بنفسه ولا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك اه (وفى قتل الخطا الدينية والكفارة)
لنص الكتاب العزيز على ما فى النظم القرأنى من القمود والتفاصيل وقد وقع الاجماع على
وجوب الدية والكفارة فى الجلة وان وقع الخلاف فى بعض الصور كوجوب الكفارة من مال
المغير اذا قتل لان عمده خطأ والخلاف فى وجوب الكفارة من ماله معروف فن لم يوجبها
جعل ايجابها من باب التكليف فقال لا تجب الاعلى مكلف ومن أوجبها جعله من خطاب
الوضع وهكذا الجنون والكفارة هى ما ذكر الله سبحانه من تحرير الرقبة وما بعده من الاطعام
والصوم وأما الدية فسيأتى بيانها وبين الخطا المحض والخطا الذى هو شبه العمد (وهو ما ليس
بعمد او من صبي أو مجنون) قال مالك فى الموطا الامر بالمقتع عليه عند فاته لا تؤد بين الصبيان
وان عمدتهم خطأ ما لم تجب عليهم الحدود ويبلغوا الحلم وان قتل الصبي لا يكون الا خطأ قلت
وعلى هذا أكثر اهل العلم (وهى على العاقلة وهم العصبة) لحديث أبي هريرة فى الصحيحين قال
قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى جنين امرأته من بطن الحبان سقط ميتا بغرة
عبد أو أمة ثم ان المرأة التى قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم بأن ميراثها لبناتها وزوجها وان العقل على عصبتها ولفظ له ما وقضى بدية المرأة على
عاقلة تهاوى فى مسلم وغيره من حديث جابر قال كتب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على
كل بطن عقولة وأخرج أبو داود وابن ماجه ان امرأتين من هذيل قتلت احداهما الاخرى
ولكل واحدة منهم ما زوج وولد فجعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دية المقتولة على
عاقلة القاتلة وبرأ زوجها وولدها قال فقال عاقلة المقتولة ميراثها لنا فقال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم ميراثها الزوجها وولدها وصححه النووى فى اسناده مجالده وهو ضعيف وقد
تقدم حديث عمرو بن شعيب قريبا وفيه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى أن تعقل
عن المرأة عصبتها لحديث وقد أجمع العلماء على ثبوت العقل وانما اختلافوا فى التفاصيل
وفى مقدار ما يلزم كل واحد من العاقلة أقول الادلة قد وردت بما يستفاد منه ان القبيلة
تعقل عن الجاني منها وان البطن يعقل عن الجاني منه والقرابة يعقلون عن القريب الجاني ولا
منافاة بين هذه الاحاديث بل يجمع بينهما بان القرابة اذا قدروا على تسليم ما لزم فهم أخص من
غيرهم وان احتاج اللازم الى زيادة عليهم ولم يقدروا على الوفاء لزم البطن ثم القبيلة ومجموع
ما ورد فى العقل يراد على من قال انه غير ثابت فى الشريعة مستد لا بمثل قوله تعالى لا تزوروا
وزرا أخرى وبمثل قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يهين جان الا على نفسه لان أدلة العقل
أخص مطلقا فاعمل بها واجب والظاهر ان العقل لازم فى كل جنائيات الخطا من غير فرق بين

• (كتاب الديات) •

الاصل في الدية انما تجب أن يكون ما لا عظميا يغلبهم وينقص من مالهم ويجدون لهما لا عندهم
ويكون بحيث يؤدونه بهد مقاساة الله - حتى يحصل الزجر وهذا القدر يختلف باختلاف
الاشخاص (دية الرجل المسلم مائة من الابل أو مائتا بقرة أو ألفا شاة أو ألف دينار أو اثنا عشر
ألف درهم أو مائتا حلة) تقدير الدية بذلك لحديث عطاء بن أبي رباح عن النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم وفي رواية عطاء عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فرض
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الدية على أهل الابل مائة من الابل وعلى أهل البقر
مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلال مائتي حلة روى أبو داود ومسنده أو مرسل
وفيه عن عمنه محمد بن اسحق وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن من كان عقله
في البقر على أهل البقر مائتي بقرة ومن كان عقله في الشاة ألفي شاة وفي اسناده محمد بن راشد
المعشقي الكعولي وقد تكلم فيه غيره واحد وثلاثة جماعة وفي حديث عمرو بن حزم أن في النفس
الدية مائة من الابل وهو حديث صحيح قد تقدم تخريجه في قتل الرجل بالمرأة وفيه أيضا وعلى
أهل الذهب ألف دينار وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس أن رجلا من بني عدي قتل
فجعل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دية اثني عشر ألفا وأخرجه الترمذي مر فوجا
ومرسلا وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كانت قبة الدية على
عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غنائمة دينار وثمانية آلاف درهم ودية أهل
الكتاب على النصف من دية المسلمين قال فكان كذلك حتى استخلف عمر فقام خطيبا فقال ألا
إن الابل قد غلت قال ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف
درهم وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلال مائتي حلة ولا يخفى
أن هذا لا يعارض ما تقدم فقد وقع التصريح فيه برفع ذلك إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم وقد اختلف أهل العلم في مقادير الدية والحق ما ثبت من تقدير الشارع كما ذكرناه وفي
الموطان عمر بن الخطاب قوم الدية على أهل القرى فجعلها على أهل الذهب ألف دينار وعلى
أهل الورق اثني عشر ألف درهم قال مالك فاهل الذهب اهل الشام واهل مصر وأهل الورد
اهل العراق قلت عليه مالك وهو القول القديم للشافعي لأنه قال يقدّر بدينار درهمين
الخطاب عند اعواز الابل والابل هي الاصل في باب الديات ثم رجع وقال الاصل فيها الابل فاذا
اعوزت تجب قيمتها بالغة ما بلغت وتناول حديث عمر على أن قيمة الابل كانت قد بلغت في زمانه
اثني عشر ألف درهم أو ألف دينار لحديث عمرو بن شعيب المتقدم وقال أبو حنيفة الدية مائة
من الابل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم وقال صاحباه على أهل الابل مائة من الابل
وعلى أهل الذهب والورق ألف دينار أو عشرة آلاف درهم وعلى أهل البقر مائتا بقرة وعلى
أهل الشاة ألفا شاة وعلى أهل الحلال ألف حلة (وتغلظ دية العمد وشبهه) واتفقوا على
أن التغلظ لا يعتبر إلا في الابل دون الذهب والورق أقول قد اختلفت الاحاديث في الديات

تقليداً وتقليفاً لكل قسم قادية المغلظة في الخطا الذي هو شبه العمدة والدية الخفيفة
في الخطا المحض والا حديث مصرحة بذلك فليرجع اليها والمذاهب مختلفة وليس الجهة الا في
الدليل لا في القول والقبيل (بان يكون المائة من الابل في بطون أربعين منها أولادها) حديث
عقبة بن اوس عن رجل من اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم خطب يوم فتح مكة فقال ألا وان قتل خطأ العمدة بالسوط والعصا والجرفيه
دية مغلظة مائة من الابل منها أربعون من ثنية الى بازل عامها كلهن خلقة أخرجه أحمد وأبو
داود والنسائي وابن ماجه والبخاري في تاريخه وساق اختلاف الرواقيه وأخرجه أيضاً
الدارقطني وأخرج أحمد وأبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قال عقل شبه العمدة مغلط كعقل العمدة ولا يقتل صاحبه وذلك أن
ينزو الشيطان بين الناس فتكون دماء في غير ضغينة ولا جمل سلاح وأخرج أحمد وأبو
داود والنسائي وابن ماجه والبخاري في التاريخ والدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو أن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الا ان قتل الخطا شبه العمدة قتل السوط
أو العصابة مائة من الابل منها أربعون في بطونها أولادها وصححه ابن حبان وابن القطان
وأخرج هذا الحديث من تقدم ذكره من حديث ابن عمر وفي الباب أحاديث وقد ذهب بها
العلماء من العصاة والتابعين ومن بعدهم الى أن القتل على ثلاثة أضرب عمد وخطا وشبه عمد
ففي العمدة القصاص وفي الخطا الدية وفي شبه العمدة وهو ما كان بمثله لا يقتل في العادة
كالعصا والسوط والابرة مع كونه قاصدا للقتل دية مغلظة وهي مائة من الابل أربعون منها
في بطونها أولادها وعمن ذهب الى هذا زيد بن علي والشافعية والخنفية وأحمد وامحق وقال
مالك والليث ان الله تضر بان عمد وخطا فالخطا ما وقع بسبب من الأسباب أو غير مكلف أو
غير قاصد للمقتول ونفسه أو للقتل بمثله لا يقتل في العادة والعمد ما عداه والأول لا قود فيه
وقد حكى صاحب البحر الاجماع على هذا مع كون مذهب الجمهور على خلافه (ودية الذي
نصف دية المسلم) حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال عقل الكافر نصف دية المسلم أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه وابن
الجارود وصححه وأخرجه أيضاً ابن ماجه بنحوه وأخرج ابن حزم من حديث عقبة بن عامر
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال دية الجومسي ثمانمائة درهم وأخرجه أيضاً
الطحاوي والبيهقي وابن عدي وفي اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف وأخرج الشافعي والدارقطني
والبيهقي عن سعيد بن المسيب قال كان عمر يجعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف ودية
الجومسي ثمانمائة وقد ذهب الى كون دية الذي نصف دية المسلم مالك وقال الشافعي ان دية
الكافر أربعة آلاف درهم كذا روى عنه والذي في منهاج التورى ان دية اليهودي والنصراني
ثلث دية المسلم ودية الجومسي ثلثا عشر دية المسلم قال شارحه الهلي انه قال بذلك عمرو وعثمان وابن
مسعود وحكى في البحر عن زيد بن علي وأبي حنيفة ان دية الجومسي كالذي وذهب الثوري
والزهري وزيد بن علي وأبو حنيفة الى ان دية الذي كذب المسلم وروى عن أحمد أن دية من عمل دية
المسلم ان قتل عمداً والاقصاف الدية اجمع القاتلون بنصف دية الذي بالنسبة الى دية المسلم بما

تقدم واحتج القائلون بانها كدية المسلم بقوله تعالى وان كان من قوم ينسبكم وينهم ميثاق فدية
مسألة الى أهله ويحاج بان هذا الاطلاق مقيد بما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
من كونها على النصف من دية المسلم وعند الترمذي عقل الكافر نصف عقل المؤمن قال ابن
القيم هذا حديث حسن يصح مثله أكثر أهل الحديث وعند أبي داود كانت قيمة الدية على عهد
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثمانمائة دينار وثمانية آلاف درهم ودية أهل الكتاب
بومئذ النصف من دية المسلم فلما كان عمر رفع دية المسلمين وترك دية أهل الذممة لم يرفعها فيما رفع
من الدية انتهى (ودية المرأة نصف دية الرجل والاطراف وغيرها كذلك في الزائد على الثلث)
لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عقل
المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دينه أخرجه النسائي والدارقطني وصححه ابن
خزيمة وأخرج البيهقي من حديث ما ذعن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال دية المرأة
نصف دية الرجل قال البيهقي اسناده لا يثبت مثله وأخرج ابن أبي شيبة والبيهقي عن علي أنه
قال دية المرأة على النصف من دية الرجل في الكل وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة عن عمرو قد أفاد
الحديث المذكور ان دية المرأة على النصف من دية الرجل وان ارشها الى الثلث من الدية
مثل أرض الرجل وقدر وقع الخلاف في ذلك بين السلف والخلف وأخرج مالك في الموطأ
والبيهقي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن انه قال سألت سعيد بن المسيب كم في اصبع المرأة قال
عشر من الابل قلت فكم في اصبعين قال عشرون من الابل قلت فكم في ثلاث أصابع قال
ثلاثون من الابل قلت فكم في أربع قال عشرون من الابل قلت حين عظم جرحها واشتدت
مسيبتها نقص عقلها قال سعيد أعراق أنت قلت بل عام متثبت أو جاهل متعلم قال هي السنة
يا ابن أخي (وتجب الدية كاملة في العينين والشفنتين واليدين والرجلين والبيضتين وفي الواحدة
منها نصفها وكذلك تجب كاملة في الانف واللسان والذكر والصلب وأرض المأمومة والجائفة
ثلث دية المجني عليه وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشرها وفي الهاشمية عشرها وفي كل سن
نصف عشرها وكذا في الموضحة) لحديث عمرو بن حزم الذي تقدم تخريجه وتصحيحه وفيه ان
في الانف اذا أوجع جدعه الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية وفي
الذكر الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي المأمومة
ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية وفي المنقلة خمسة عشر من الابل وفي كل اصبع من أصابع
اليد والرجل عشر من الابل وفي السن خمس من الابل وفي الموضحة خمس من الابل وأخرج
أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قضى في الانف اذا جع كله بالعقل كاملا واذا جعدت أرنثه فنصف العقل وقضى في العين
نصف العقل والرجل نصف العقل واليد نصف العقل والمأمومة ثلث العقل والمنقلة خمسة
عشر من الابل وقد أخرجه أبو داود وابن ماجه بدون ذكر العين والمنقلة وفي اسناده محمد بن
راشد الدمشقي المكحول وقد تكلم فيه جماعة ووثقه جماعة وأخرج الترمذي وصححه من
حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال دية أصابع اليد والرجلين سواء
عشر من الابل لكل اصبع وأخرج نحوه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان من

حديث أبي موسى وأخرج أحمد وأبو داود والسنن من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كل أصبع عشر من الأبل وفي كل سن خمس من الأبل والأصابع سواها والأسنان سواها وأخرج أحمد وأهل السنن وابن خزيمة وابن الجارود ومهما من حديث عمرو بن شعيب أيضا عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في المواضع خمس من الأبل وفي البضاري وغيره من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال هذه وهذه يعني الخنصر والابهام سواها وأخرج أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الأسنان سواء الثنية والضرس سواها المراد بالأمومة الجنابة التي بلغت أم الدماغ أو الجلدلة الرقيقة التي على عظمه والى إيجاب ثلث الدية فيها ذهب على وعمر والحنفية والشافعية والمراد بالجنابة الجنابة التي تبلغ الجوف والى إيجاب ثلث الدية فيها ذهب الجمهور والمراد بالمنقلة الجنابة التي تنقل العظام عن أماكنها وقد ذهب إلى إيجاب خمس عشرة فاقة فيها على وزيد بن ثابت والشافعية والحنفية والمراد بالهاشمة التي تهشم العظم وقد أخرج الدارقطني والبيهقي وعبد الرزاق من حديث زيد بن ثابت أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أوجب في الهاشمة عشر من الأبل وقد قيل أنه موقوف لكن لذلك حكم الرفع في التقدير والمراد بالموضحة التي تبلغ العظم ولا تهشم وقد اختلف في المنقلة والهاشمة والموضحة هل هذا الأرض هو بالنسبة إلى الرأس فقط أم في الرأس وغيره والتظاهر أن عدم الاستئصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما تقر في الأصول (وماعد هذه المسألة فيكون أرشه بمقدار نسبته إلى أحد هاتين) لأن الجنابة قد لزمت أرشها بلا شك إذ لا يهدوم الجنى عليه بدون سبب ومع عدم ورود الشرع بتقدير الأرض لم يبق إلا التقدير بقياس على تقدير الشارع وبيان ذلك أن الموضحة إذا كان أرشها نصف عشر الدية كما ثبت عن الشارع نظرنا إلى ما هو دون الموضحة من الجنابات فإن أخذت الجنابة نصف للعم وبقي نصفه إلى العظم كان أرش هذه الجنابة نصف أرض الموضحة وإن أخذت ثلثه كان الأرض ثلث أرض الموضحة ثم هكذا وكذا إذا كان الماخوذ ببعض الأصبع كان أرشه بنسبة ما أخذ من الأصبع إلى جميعها فأرض نصف الأصبع نصف عشر الدية ثم كذلك وهكذا الأسنان إذا ذهب نصف السن كان أرشه نصف أرض السن ويسلك هذا في الأمور التي تلزم فيها الدية كاملة كالأنف فإذا كان الذاهب نصفه فقيه نصف الدية والذ كرو ونحو ذلك فهذا أقرب المسالك إلى الحق ومطابقة العدل وموافقة الشرع أقول أعلم أن كل جنابة فيها أرض مقدرة من الشارع كالجنايات التي في حديث عمرو بن حزم الطويل وفي غيره مما ورد في معناه فالواجب الاقتصار في المقدار على الوارد في النص وكل جنابة ليس فيها أرض من الشارع بل ورد تقدير أرشها من صحابي أو تابعي أو من بعدهما فليس في ذلك حجة على أحد بل المرجع في ذلك نظر المجهد وعليه أن ينظر في مقدار نسبتها من نسبة الجنابة التي ورد فيها أرض مقدرة من الشارع فإذا غلب في نظره مقدار النسبة جعل لها من الأرض مقدار نسبتها مثلا الموضحة ورد في الشرع تقدير أرشها فإذا كانت الجنابة دون الموضحة كالسحاق والمتلاحة والباضعة والدامية فعليه أن ينظر مثلا مقدار ما بقي من اللحم

الى العظم فان وجد مقدار الخمس والجنابة قد قطعت من العلم أربعة الخماس جعل في الجنابة
أربعاً من الابل أو أربعين مثقالاً لان مجموع ارض الموضحة خمس من الابل أو خمسون مثقالاً
وان وجد الباقي من العلم ثلثاً جعل ارض الجنابة بمقدار الثلثين من ارض الموضحة ثم كذلك
اذ بقي النصف أو الربع أو الخمس أو العشر وهكذا في سائر الجنابات التي لم يرد تقدير ارضها فانه
ينبغي القسبة بينها وبين ما ورد تقدير ارضه من جنسها وحينئذ لا يحتاج الحاكم العالم الى تقليد
غيره من المجتهد كائناً من كان ولا يبقى تقسيم الجنابة الى ما يجب فيه ارض مقدرو ما يجب فيه
حكومة (وفي الجنين اذا خرج ميتاً الغرة) لحديث أبي هريرة في الصحيحين ان رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في جنين امرأتين بنى لحيان سقط ميتاً بغرة عبداً وأمة وهو ثابت
في الصحيحين فهو هذا من حديث المغيرة ومحمد بن مسلمة والغرة بضم المعجمة وتشديد الراء أصلها
المساض في وجه القرس وهناك في العبد والأمة كانه عسر بالغرة عن الجسم كله وأما اذا خرج
الجنين حياً ثم مات من الجنابة فقيمة الدية أو القود وهذا انما هو في الجنين الحر والخلاف في الغرة
طويل قد استوفاه الماتن في شرح المنتقى (وفي العبد قيمته وارشه بحسبها) لاختلاف في ذلك
وانما اختلفوا اذا جاوزت قيمته دية الحر هل تلزم الزيادة أم لا والاولى لزوم وارش الجنابة
عليه منسوب من قيمته فما كان فيه في الحر نصف الدية أو ثلثها أو عشرها أو نحو ذلك ففيه في
العبد نصف القيمة أو ثلثها أو عشرها أو نحو ذلك أقول وجه قول من قال انها يجب قيمة العبد
وان جاوزت دية الحر ان العبد عين من الاعيان التي يصح تملكها فكما يجب على متلف العين
قيمتها وان جاوزت دية الحر كذلك يجب على متلف العبد وجه قول من قال انه لا يلزم ما زاد
على دية الحر ان العبد من نوع الانسان وهو دون الحر في جميع الصفات المعبرة فغاية ما ينبغي
اليه ان يكون انسانا حر في الكمال فوجب فيه الدية وأما الزيادة على ذلك فلا لان دية الحر هي
نهاية ما يجب في الفرد من هذا النوع الانساني والاول أربع من حيث الرأي وأما من طريق
الرواية فلم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شئ وقد روي عن علي مثل القول الاول
وروي عنه مثل القول الثاني وأما الدية اذا قتلها قاتل ففيها قيمتها واذا جنى عليها كان الارش
مقدار نقص قيمتها بالجنابة وهذا وان لم يقم عليه دليل بخصوصه فهو معلوم من الأدلة الكلية
لان العبد وسائر الدواب من جملة ما يملكه الناس فمن أتلفه كان الواجب عليه قيمته ومن جنى
عليه جنابة تنقصه كان الواجب عليه ارض النقص كما لو جنى على عين مملوك من غير الحيوانات
وكان الاولى أن يكون المملوك كسائر الدواب يجب في الجنابة عليه نقص القيمة

• (باب القسامة) •

صورة القسامة أن يوجد قتيل وادعى وليه على رجل أو على جماعة وعلم لوث ظاهر والوث
ما يغلب على القلب صدق المدعي بأن وجد فيما بين قوم اعداء لا يخاطهم غيرهم قتييل خبير
وجد بينهم والعداوة بين الانصار وبين أهل خيبر ظاهرة أو اجتمع جماعة في بيت أو صحراء
وتفرقوا عن قتييل أو وجد في ناحية قتييل وثر رجل محتضب بدمه أو يشهد عدل واحد على ان
فلا تاتله أو قال جماعة من العبيد والنسوان جاؤا متفرقين بهبتي يؤمنون بواطوهم ونحو ذلك
من أنواع الموت فيبدأ بين المدعي فيصنف خمسين عينا ويستحق دعواه فان نكل المدعي عن

اليمين رقت الى المدعي عليه فيصالح خسين يميناً على نفي القتل ويحجب بها الدية المغلطة فلان لم يكن
هناك لوث فالقول قول المدعي عليه مع يمينه ككافي سائر الدعاوى ثم يحلف يميناً واحداً
أو خسين يميناً قولان أحدهما الأول فان كان المدعون جماعة توزع الايمان عليهم على قدر
مواريثهم على أصح القولين ويجبر الكسر والقول الثاني يحلف كل واحد منهم خسين
يميناً وان كان المدعي عليهم جماعة ووزع على عدد رؤسهم على أصح القولين ان كان الدعوى
في الاطراف سواء كان اللوث أول لم يكن فالقول قول المدعي عليه مع يمينه هذا كله يان مذهب
الشافعي وذهب أبو حنيفة الى انه لا يسدأ بين المدعي بل يحلف المدعي عليه وقال اذا وجد
قتيل في محلة يختار الامام خسين رجلاً من صلب أهله او يحلفهم على انهم ما قتلوه ولا عرفوا
له قاتلاً ثم ياخذ الدية من أرباب الخلطة فان لم يعرفوا فن سكانها أقول اعلم ان هذا الباب قد
وقع فيه لكثير من أهل العلم مسائل عاطلة عن الدلائل ولم يثبت في حديث صحيح ولا حسن قط
ما يقتضي الجمع بين الايمان والدية بل بعض الاحاديث مصرح بوجوب الايمان فقط وبعضها
مصرح بوجوب الدية فقط والحاصل انه قد كثرت الخلط والخلط في هذا الباب الى غاية ولم يتبعها
الله بآيات الاحكام العاطلة عن الدلائل ولا سيما اذا خالفت ما هو شرع ثابت وكانت تستلزم
أخذ المال الذي هو موصوم الابحقة ولهذا ذهب جماعة من السلف منهم أبو قتادة وسالم بن عبد
الله والحكم بن عتيبة وقتادة وسليمان بن يسار وابراهيم بن حنيفة ومسلم بن خالد وعمر بن عبد
العزيز الى ان القسامة غير ثابتة لخالفها اصول الشريعة من وجوه قد ذكرها الماتن رحمه الله
في شرح المنتقى وذكر ما أجيب به عنها من طريق الجمهور فليراجع (اذا كان القاتل من جماعة
محصورين ثبتت وهي خسون يميناً) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فتمرنكم اليهود
بضمسين يميناً وهو في الصميمين من حديث سهل بن أبي حنيفة (يختارهم ولي القتل والدية
ان نكلوا عليهم وان حلفوا سقطت) لما أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن
وسليمان بن يسار عن رجل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقد ثبت أنهم في الجاهلية كانوا
يجنون المدعي عليهم بين أن يحلفوا خسين يميناً أو يسلموا الدية كافي القسامة التي كانت في بني
هاشم كما أخرجه البخاري والشافعي من حديث ابن عباس وهي قصة طويلة وفيها ان القاتل
كان يميناً وان أباطالب قال له اخبرنا احدى ثلاث ان شئت أن تؤدى مائة من الابل فانك
قتلت صاحبنا وان شئت حلف خسون من قومك انك لم تقتله فان آيت قتلنا به فأتى قومه
فاخبرهم فقالوا انك فاتته امرأة من بني هاشم كانت تحت رجل منهم كانت قد ولدت منه
فقاتلها أباطالب أحب أن تعجز ابني هذا رجل من الخسين ولا تعبر يمينه حيث تعبر الايمان
ففعل فأتاه رجل منهم فقال يا أباطالب أردت خسين رجلاً أن يحلفوا امكان مائة من الابل
فصيب ككل رجل منهم يعبران هذان البعيران فاقبلهما مني ولا تعبر عيني حيث تعبر
الايمان فقبلهما ما وجاء ثمانية وأربعون فحلفوا قال ابن عباس فوالذي نفسي بيده ما حال الحول
ومن الثمانية والاربعة عشرين طرف (وان التبس الامر كانت من بيت المال) لحديث سهل بن
أبي حنيفة قال انطلق عبد الله بن سهل ومحبصة بن مسعود الى خيبر وهي يومئذ صلح فتفرقا فأتاني

محبة الى عبد الله بن سهل وهو يشخص في دمه قتيلا قد قنه ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن
ابن سهل ومحبة وحويصة ابن اسعد ودا الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذهب عبد
الرحمن يتكلم فقال كبير وهو أحدث القوم فسكت فتسكلم فقال أقحان ونسحقون
فأتاكم أوصاحبكم فقالوا كيف تخلف ولم تشهد ولم تر قال فترسكم اليهود بخمسين يمينا
فقالوا كيف نأخذ ايمان قوم كفار فعقله النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من عنده وهو في
العصيين وغيرهما وفي لفظ فكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يطل دمه فوداه
بمائة من ابل الصدقة وقد اختلف أهل العلم في كيفية القسامة اختلافا كثيرا وما ذكره
الحاتن هو أقرب الى الحق وأوفق لقواعد الشريعة المطهرة وقد وقع في رواية من حديث
سهل المذكور ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تقسم نخسون منكم على رجل منهم
في دفع برمته فقالوا أمرهم لنشهد كيف تخلف وقد أخرج أحدوا البيهقي عن أبي سعيد قال وجد
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قتيلا بين قريتين فأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم فذرع ما بينهما فوجد أقرب الى أحد الجانبين شبرا فأتى دية عليهم قال البيهقي تفرد
به أبو امرئيل عن عطية ولا يحتاج بها وقال العقيلي هذا الحديث ليس له أصل وأخرج عبد
الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي عن الشعبي ان قتلا رجلا بين وادعة وشاكر فأمرهم عمر بن
الخطاب أن يقبسوا ما بينهم ما فوجدوه الى وادعة أقرب فاحلفهم خمسين يمينا كل رجل ما قتلته
ولا علمت فأنلأ ثم أغرمهم الدية فقالوا يا أمير المؤمنين لا إيماننا دفعت عن أموالنا وأموالنا
دفعنا عن إيماننا فقال عمر كذلك الحق وأخرج نحوه الدارقطني والبيهقي عن سعيد بن المسيب
وفيه ان عمر قال انما قضيت عليكم بقضاء نبيكم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال البيهقي رفعه
الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منكرو وفيه عمر بن صبيح اجمعوا على تركه وقال الشافعي
ليس بثابت انما رواه الشعبي عن الحرث الاعور وهذا لا تقوم به حجة اضعف اسناده على فرض
رفعه وأما مع عدم الرفع فليس في ذلك حجة سواء ورد باسناد صحيح أو غير صحيح والرجوع الى
قسامة الجاهلية التي قررها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو الصواب وقد تقدم ذكرها
وقد أخرج أبو داود من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجل من الانصار
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لليهود وبدأيهم بخلف منكم نخسون رجلا فأبوا فقال
للانصار استحقوا فقالوا تخلف على الغيب يا رسول الله فجعلها رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم دية على اليهود لانه وجد بين أظهرهم وهذا اذا صح لا يخالف ما ذكرناه من وجوب
الدية على المتهمين اذ لم يخلفوا ولكنه مخالف لما ثبت في الصحيحين ان كانت هذه القصة هي
تلك القصة وقد قال بعض أهل العلم ان هذا الحديث ضعيف لا يلتفت اليه

* (كتاب الوصية) *

(نحب على من له ما وصي فيه) الحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال ما حق امرئ مسلم بيت ليلتين وله نبي يريد أن يوصي فيه الا ووصيته مكتوبة
عند رأسه وقد ذهب الى الوجوب عطاء الزهري وأبو جاز وطه بن مصرف وآخرون وحكاها
البيهقي عن الشافعي في القديم وبه قال اصحق وداود وأبو عوانة وابن جرير وذهب الجمهور الى

ان الوصية مندوبة وليست بواجبة ويحباب عنه بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا الوصية للوالدين والاقرين بالمعروف ونسخ وجوبها للوالدين والاقرين لا يستلزم نسخ وجوبها في غير ذلك ويحباب عنه أيضا بحديث الباب فانه يفسد الوجوب قال في المسوى وعليه أهل العلم قال محمد بن داود أنا أخذ هذا حسن جميل قال النووي قال الشافعي معنى الحديث الجزم والاحتياط وان المستحب تجهيل الوصية وان يكتب في صحته (ولا تصح ضرارا) لحديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان الرجل ليعمل أو المرأة بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية فحبب لهما التارخ قرأ أبو هريرة من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله الى قوله وذلك النور العظيم أخرجه أبو داود والترمذي وأخرج أحمد وابن ماجه عنه ما رواه قال فيه سبعين سنة وقد حسنه الترمذي وفي اسناده شهر بن حوشب وفيه مقال وقد وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأخرج سعيد بن منصور وموفقا باسناد صحيح عن ابن عباس الاضرار في الوصية من الكبائر وأخرجه النسائي مرفوعا باسناد درجته ثقات والاية الكريمة غنية عن غيرها ففيه ما لا يبدى الوصية المأذون بها بعدم الضرر وقد روى جماعة من الائمة الاجماع على بطلان وصية الضرر والحاصل ان وصية الضرر نوع بالكتاب والسنة ومن جملة أنواع الضرر تفضيل بعض الورثة على بعض فان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سمى ذلك جورا كما في حديث النعمان بن بشير الصحيح ومن جملة ما ان تكون لخراج المال مضاررة للورثة فان من أوصى بماله أو يجرز منه لقربة من القرب مریدا بذلك احرام الورثة بجميع ميراثهم أو بعضه فوصيته باطله لانه مضاروظا لادله انه لا يتقدم وصية الضرر على شيء سواء كانت بالثلث أو بمادونه أو بما فوقه بل هي رد على فاعلمها فتكون أحاديث الاذن بالثلث مقيدة بعدم الضرر وقد جمع الماتن رحمه الله في هذا رسالة مختصرة (ولا تصح) (لوارث) لحديث عمرو بن خارجة انه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث أخرجه أحمد وابن ماجه والنسائي والترمذي والدارقطني والبيهقي وصححه الترمذي وأخرجه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث أبي امامة وفي اسناده اسمعيل بن عياش وهو قوي اذا روى عن الشاميين وهذا الحديث من روايته عنهم لانه رواه عن شهر بن حصيل ابن مسلم وهو شامي ثقة وقد حسنه الحافظ أيضا وأخرجه أيضا الدارقطني من حديث ابن عباس قال ابن حجر جاله ثقات واقتضه لا تجوز وصية لوارث الا ان نشاء الورثة وأخرج الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا وصية لوارث الا ان تجيز الورثة قال في التلخيص اسناده واهو في الباب من انس عند ابن ماجه وعن جابر عند الدارقطني وعن علي بن عتبة أيضا وقد قال الشافعي ان هذا المتقن متواتر وقال وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يحتقون في ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال عام القح لا وصية لوارث وبأثره من حفظوه عنه عن ائمه من أهل العلم فكان نقل كافة عن كافة فهو أقوى من نقل واحد انتهى فيكون هذا الحديث مقيد بالقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها وقد ذهب الى ذلك الجمهور

قال مالك في الموطأ السنة الثابتة عندنا التي لا اخذ لاف فيها انه لا يجوز وصية لوارث الا ان
يجزله ذلك ورثة الميت فلت وعليه اهل العلم (ولا تصح في معصية) لحديث أبي الدرداء عن
أحمد والدارقطني عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان الله تصدق عليكم بثلاث
أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليعملها لكم زيادة في أعمالكم وأخرجه ابن
ماجه والبراء والبيهقي من حديث أبي هريرة وفي اسناده ضعف وأخرجه أيضا الدارقطني
والبيهقي من حديث أبي امامة واسناده ضعيف وأخرجه العقيلي في الضعفاء من حديث
أبي بكر الصديق وفيه متروك وأخرجه ابن السكن وابن قانع وأبو نعيم والطبراني من حديث
خالد بن عبد الله السلي وهو مختلف في صحبته وهي تنتمض بمجموعها وقد ثبت على ان الاذن
بالوصية بالثلث انما هو لزادة الحسنات والوصية في المعصية معصية قد نهي الله عباده عن
معاصيه في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلا يلزم ما يدل على تقييد
الوصية بغير المعصية لكانت الادلة الدالة على المنع من معصية الله مفيدة للمنع من الوصية
في المعصية (وهي في القرب من الثلث) لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما قال لو ان
الناس غصوا من الثلث فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الثلث والثلث كثير
ومثله حديث سعد بن أبي وقاص ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له الثلث والثلث
كثيرا وكثيرا قال تصدق بثلاثي مالي قال لا قال فالشطر قال لا قال فالثلاث قال الثلث
والثلث كثيرا وكثيرا انك ان تذر ورثتك أغنياء خير من ان تدعهم عالة يتكففون الناس وهو
في الصحيحين وغيرهما وقد ذهب الجمهور الى المنع من الزيادة على الثلث ولو لم يكن للموصي
وارث وجوز ان يادفع عدم الوارث الخفية واسحق وشريك وأحمد في رواية وهو قول علي
وابن مسعود واحضوا بان الوصية مطلقة في الآية فتقدم السنة بن له وارث فبقى من
لا وارث له على الاطلاق وقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث أبي زيد الانصاري
ان رجلا أعتق ستة أعبد عند موته ليس له مال غيرهم فآقرع بينهم رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم فاعتق اثنين وارق أربعة وفي لفظ لابي داود انه قال صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم لو شهدته قبل ان يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين وقد أخرج الحديث مسلم وغيره من حديث
عمران بن حصين وفي لفظ لا حمدانه جاء ورثته من الاعراب فأخبروا رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم بما صنع فقال أرفعل ذلك لو علمنا ان شاء الله ما صلينا عليه اعلم ان الثلث المأذون
به لكل أحد هو باعتبار ما يفعله الميت لنفسه من القرب المقربة التي لم تكن قد وجبت عليه
بإيجاب الله تعالى لها كان من هذا القبيل فهو من الثلث المأذون به وأما ما كان قد تقدم له
وجوب على الميت سواء كان حقا لله عز وجل كالزكاة والكفارات التي يعتقد الميت وجوبها
والحج وأحق الآدمي كالديون فانه يجب اخراجه من رأس المال قبل كل شيء ولا وجه
للتفصيل الذي ذكره بين ما يتعلق بالمال ابتداء وما يتعلق به انتهاء فان ذلك لا تأثير له أصلا
فالخاص ان الميت اذا مات وجب اخراجه ما قد وجب عليه من حقوق الله وحقوق الآدميين
من رأس تركته ثم ينظر فيما بقي فان كان الميت قد أوصى بقرب لم يتقدم لها وجوب عليه بل
أراد التقرب بها وجب اخراجهما من ثلث الباقي لان الله سبحانه قد أذن له ان يتصرف بثلاث

ما له كيف شاء بشرط عدم الضرر كتفضيل بعض الورثة على بعض أو إخراج المال عنهم
 للمقتصد دين بل لمجرد إخراجهم ثم ينظر في تلك القرب التي جعلها الميت لنفسه عند الموت فإن
 استغفرت ثلث الباقي من دون زيادة ولا نقصان فانتفاذاها واجب وإن زادت لم يتعد الزائد
 إلا بآذن من الورثة فإذا اذنا فافقه ودرضوا على أنفسهم بخروج جوهر مما يملكه سواه كان قليلا
 أو كثيرا وإن نقصت من استغراق الثلث كان الفاضل من الثلث للورثة فهذا هو الحق الذي
 لا يفتي العدول عنه وأما جعل بعض حقوق الله الواجبة من الثلث وبعضها من رأس المال
 فلا أصل لذلك إلا مجرد خيالات محتسلة ثم اعلم أن الظاهر عندي أنه لا فرق بين حقوق الله
 الواجبة وحقوق الأدميين في محرجها من التركة وأنه لا يجب تقديم حقوق الأدمي على
 حقوق الله بل جميعها مستوية في ذلك لأننا قد اشتركت في وجوبها على الميت ولا فرق بين
 واجب وواجب ومن زعم أن بعضها أقدم من بعض فعليه الدليل على أنه لو قال قائل إن حقوق
 الله أقدم من حقوق بني آدم مستند لا على ذلك بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فدين الله
 أحق أن يقضى لم يكن بعيدا من الصواب لولا أن المراد بقوله يقضى أي يفعله الفاعل
 كالقريب يجمع عن قريبه ويصوم عنه لأن المراد أنه يدفع المال إليه فعل ذلك فاعل آخر فإن
 ذلك يحتاج إلى دليل يدل على أنه يصح فضلا عن أنه يجب (ويجب تقديم قضاء الديون) لحديث
 سعد الاطول عند أحمد وابن ماجه بأسناد رجاله رجال الصحيح أن أخاه مات وترك ثلثمائة درهم
 وترك مالا قال فادرت أن أفقهها على عماله فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إن
 أخاك محتسب دينه فاقض عنه فقال يا رسول الله قد أدبت عنه الدينارين أذعنهما امرأة
 وليس لها دين قال فاعطها فانها محقة وليس في ذلك خلاف وقد دل عليه قوله تعالى من بعد
 وصية يوصي بها أو دين (ومن لم يترك ما يقضى دينه قضاء السلطان من بيت المال) لحديث
 أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في خطبته من خلف
 مالا أو حقاً فلورثته ومن خلف كلاً أو ديناً فكله إلى وديته على وأخرج نحوه أحمد وأبو داود
 والنسائي وابن حبان والدارقطني من حديث جابر وأخرجه أيضا البيهقي والدارقطني من
 حديث أبي سعيد وأخرجه أيضا الطبراني من حديث سليمان وأخرجه ابن حبان في ثقاته
 من حديث أبي أمامة

*(كتاب المواريث) *

(هي مفصلة في الكتاب العزيز) ومعلومه لأهل العلم والتمييز قال المسائر لم تعرض ههنا
 لذكرها واقتصرنا على ذكر ما ثبت في السنة والاجماع ولم نذكر ما كان لا مستنده إلا محض
 الرأي كما جرت به عادتنا في هذا الكتاب فليس مجرد الرأي مستحقاً للتدوين فلكل عالم رأيه
 واجتهاد مع عدم الدليل ولا حجة في اجتهد بعض أهل العلم على البعض الآخر وإذا عرفت
 هذا اجتمع لك عمالي الكتاب العزيز وما ذكرناه ههنا جميع علم القرائن الثابت بالكتاب
 والسنة فإن عرض لك من المواريث ما لم يكن فيهما فاجتهد فيه برأيك مما لا يجد حديث معاذ
 المشهور ورائتي (ويجب الابتداء بذكر الفروض المقدرة وما بقي فله العصة) لحديث ابن عباس
 في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي

فهو لاولى رجل ذكر والمراد بالفرائض هنا الانصباء المقدرة وأهلها هم المستحقون لها بالنص وما بقي بعد اعطائه ذوى الفرائض فرائضهم فهو لاولى رجل ذكر (والاخوات مع البنات عصبة) أى يأخذن ما بقي من غير تقدير كما يأخذ الرجل بعد فروض أهل القروض لحديث ابن مسعود عند البخارى وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في بنت وبنت ابن وأخت بان للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين وما بقي فلاخت وقد أفاض هذا ان لبنت الابن مع البنت السدس تكملة الثلثين (ولبنت الابن مع البنت السدس تكملة الثلثين) وقد قيل ان ذلك مجمع عليه (وكذا الاخت لاب مع الاخت لابوين وللبدة أو الجدة السدس مع عدم الام) لحديث قبيصة بن ذؤيب عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذى وصححه وابن حبان والحاكم قال جاءت الجدة الى أبى بكر فسألتهم ميراثها فقال مالك فى كتاب الله نثنى وما علمت لك فى سنة رسول الله شيئا فارجمى حتى أسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعطاها السدس فقال هل معك غيرك فقال نعم محمد بن مسلمة الانصارى فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه فأنفذ لها أبو بكر قال ثم جاءت الجدة الأخرى الى عمر فسألتهم ميراثها فقال مالك فى كتاب الله نثنى ولكن هؤلاء السدس فان اجتمعوا فهو ينشكروا ويكافؤون به فهو لها قال ابن حجر واسناده صحيح لنفقة رجاله الا ان صورته مرسل فان قبيصة لا يصح سماعه من الصديق ولا يمكن شهوده القصة قاله ابن عسجد البروق قد اختلف فى مولده والصحيح انه ولد عام الفتح فيه بعد شهوده القصة وأخرج عبد الله بن أحمد فى مسند أبيه وابن منته فى مستقرجه والطبرانى فى الكبير من حديث عبادة بن الصامت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى للبدنين من الميراث بالسدس بينهما وهو من رواية امير بن يحيى عن عبادة ولم يسمع منه وأخرج أبو داود والنسائى من حديث بريدة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جعل الجدة السدس اذا لم يكن دونها أم وصححه ابن البكن وابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدى وفى اسناده عبيد الله العتقى وهو مختلف فيه وأخرج الدارقطنى عن عبد الرحمن بن يزيد مرسله قال أعطى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث جسدات السدس ثنتين من قبيل الاب وواحدة من قبيل الام وأخرجه أيضا أبو داود فى المراسيل عن ابراهيم التميمى وأخرجه أيضا البيهقى من مرسل الحسن وأخرجه الدارقطنى من طرق عن زيد بن ثابت وفى الباب آثار غير ما ذكر قال فى البحر مسئلة فروض من يعنى الجسدات السدس وان كثرن اذا استوين وتوى أم الام وأم الاب لا فضل بينهما فان اختلفن سقط الا بهدب الا قرب ولا يسقطهن الا الامهات والاب يسقط الجسدات من جهة والام من الطرفين أقول التفاصيل والتفاريح المذكورة فى الكتاب يفتى امعان النظر فى مستنداتها ومجراها اجتهد فرد من افراد الصحابة ليس بجمعة على أحد وكذلك اجتهد جماعة منهم لم يلقوا أحد الاجماع (وهو الجدمع من لا يسقطه) لحديث عمران بن حصين ان رجلا أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان ابن ابى مات فالى من ميراثه قال لك السدس فلما أدبر دعاه قال لك سدس آخر فلما أدبر دعاه فقال ان السدس الآخر طمعه رواه أحمد وأبو داود والترمذى وصححه وأخرج أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه عن الحسن ان عمر سأل عن فريضة رسول الله

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الجدة مقام معقل بن يبرار المزني فقال قضى فيه ارسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ماذا قال السدس قال مع من قال لا أدري قال لا دريت فانتفى اذن وهو منقطع لان الحسن لم يسمع من عمرو وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما حديث الحسن عن معقل وقد اختلف العصابة فمن بعدهم اختلافا كثيرا ورويت عنهم قضايا متعددة وقد دل الدليل على انه يستحق السدس وانه فرضه فاذا صار اليه زيادة عليه فهو طاعة وذلك كما في حديث عمران وانما يقسمنا السدس لاسدس لعدم المسقط لانه اذا كان معه من يسقطه كالاب فلا شيء له وهذا كذا اذا كان مع الجد من يسقطه الجد فله الميراث كله أقول ليس في الاحاديث المتقدمة ذكر من كان معه من الورثة ولم يتوابع بذلك المجرد روايات من علماء العصابة ومن بعدهم وقسميات وتسيمات ليست من الحجسة في شيء ولا يعد أن يقال بأنه أحق بالميراث من الاخوة والاخوات مطلقا لانه ان لم يكن والد الحقة فهو بمنزلة الولد والاب يسقط الاخوة والاخوات مطلقا ومن زعم انه وجد في الاب بن المزايا ما لا يشاركه فيها الجد فعليه الدليل ومن قال ان ثم دليلا لا يقتضي ان الجد يقاسم الاخوة يأخذ الباقي بعد الاخوات فعليه أيضا الدليل (ولاميراث للاخوة والاخوات مطلقا مع الابن أو ابن الابن أو الاب) ولا خلاف في ذلك بين أهل العلم (وفي ميراثهم مع الجد خلاف) لعدم ورود الدليل الذي تقوم به الحجة فذهب جماعة من العصابة منهم أبو بكر وعمر الى ان الجد أولى من الاخوة وذهب جماعة منهم علي وابن مسعود وزيد بن ثابت الى ان الجد يقاسم الاخوة والخلاف في المسئلة يطول فمن قال انه يسقط الاخوة قال انه يصدر عليه اسم الاب وأجاب الآخرون بأنه مجاز لا تقوم به الحجة ووقع الخلاف في كيفية المقاسمة كما هو مبين في كتب القرائض (ويرون) أي الاخوة (مع البنات الا الاخوة لام) لحديث جابر عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم قال جاءت امرأة عبد بن الربيع الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يفتيها من سعد فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا عبد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد شهيدا وان معهما أخذ ما هما فليدعاهما مالا ولا تنكحان الا بعالم فقال يقضي الله في ذلك فترت آية الميراث فأرسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى عمره ا فقال اعط ابنتي سعد الثلثين وأمهما الثمن وما بقي فهو لك فهذا دليل على ميراث الاخوة مع البنات وأما الاخوة لام فلا يرون مع البنت لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة الآية وهي في الاخوة لام كما في بعض القرائن (ويسقط الاخ لاب مع الاخ لا يورث) لحديث علي قال انكم تقرؤون هذه الآية من بعد وصية يوصي بها أو دين وان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بالدين قبل الوصية وان أعيا بن الام يتوارثون دون بنى العلات الرجل يرث أخاه لا يمه وأمه دون أخيه لا يمه أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي والحاكم وفي اسناده الحرث الاعور ولكنه قد وقع الاجماع على ذلك والمراد بالاعيان الاخوة لا يورث والمراد ببني العلات الاخوة لا يورث يقال للاخوة لام الاخفاف (وأولوا الارحام يتوارثون وهم أقدم من بيت المال) لقوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض فانها تنقيد انه اذا مات ميت ولا وارث له الا من هو من ذوى ارحامه وهو من عدا العصابات وذوى السهام في مصطلح أهل القرائض فانه يرثه وقوله تعالى للرجال

نصيب مما ترك الوالدان والاقربون والنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون واقفظ الرجال والنساء والاقربين يشعل ذوى الارحام ومما يؤيد ذلك حديث المقدام بن معد يكرب عن ابي جندب عن ابي داود وابن ماجه والنسائي والحاكم وابن حبان وصحاحه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ترك ما لا فلورثه وانا وارث من لا وارث له اقل عنه وارثه والخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه واخرج احمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث عمر بن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بلفظ والخال وارث من لا وارث له واخرجه في هذا اللفظ من حديث عائشة الترمذي والنسائي والدارقطني وحسنه الترمذي وأبو له الدارقطني بالاضراب واخرجه عبد الرزاق عن رجل من اهل المدينة واخرجه العقيلي وابن عساكر عن ابي الدرداء واخرجه ابن النجار عن ابي هريرة كاهامرفوعة وهو حديث له طرق أقل احواله أن يكون حسنة الفهر ومن ذلك حديث ابن أخت القوم منهم وهو حديث صحيح ومن ذلك ما ثبت من جعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ميراث ابن الملاعنة لورثته أمه وهم لا يكونون الا ذوى الارحام والكلام على هذه الاحاديث مبسوط في شرح المتن ويذكر أن يقال ان حديث فمات الفرائض فلاولى رجل ذكر يدل على ان الذكور من ذوى الارحام اولى من الاناث فيكون حديث نفي ميراث العمة والخاله مقيد بهذا المعنى ومقويا بالمع حديث الخال وارث وبذلك يجمع بين الاحاديث وقد قال بمنزل ذلك أبو حنيفة وقد اختلف في ذلك الصحابة فمن بعدهم والى توريث ذوى الارحام ذهب الجمهور وهذه الأدلة كما تقدم اثبات التوارث بين ذوى الارحام مقيد بتقديمهم على بيت المال ومما يؤيد ذلك حديث عائشة عن ابي جند وأهل الدين وحسنه الترمذي ان مولى للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خرم من عذق نخلة فأتى به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال هل له من نسب أو رحم قالوا لا قال أعطوا ميراثه بعض أهل قريته فقوله أو رحم فيه دليل على تقديم ميراث ذوى الارحام على الصرف الى بيت مال المسلمين واخرج أبو داود من حديث ابن عباس قال كان الرجل يحالف الرجل ليس بينهما نسب فيرث أحدهما من الآخر فنسخ ذلك الآية الا أنه قال وقالوا ولو الارحام بعضهم أولى ببعض وفي اسناده على بن الحسين بن واقد وفيه مقال واخرجه أيضا الدارقطني واخرج شعوبه ابن سعد عن ابي الزبير وفي ذلك دليل على ان الآية في توريث ذوى الارحام محكمة وبها نسخ ما كان من الميراث بالخلاف (فان تراحت الفرائض فالعول) وذلك هو الحق الذي لا يمكن الوقوف بما أمر الله به الا بالمصير اليه وقد أوضح المسائل في رسالة مستقلة مماها ايضاح القول في اثبات مسئلة العول ودفع جميع ما قاله النافون للعول وقد أوضحت المقام في دليل الطالب على أرجح المطالب فليراجع (ولا يرث ولد الملاعنة والزانية الا من أمه وقرباتها والعكس) لحديث سهل بن سعد في الصحيحين وغيرهما في حديث الملاعنة ان ابنها كان ينسب الى أمه فميراث السنة انه يرثها وترث منه ما فرض الله لها واخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه جعل ميراث ابن الملاعنة لأمه ولو رثتها من بعدهما وفي اسناده ابن لهيعة واخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث واثره بن الاسقع ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان المرأة تهاون ثلاثة موارث هنيئتها

واقطعها وولدها الذي لا عنت عنه قال الترمذي حسن غريب وفي اسناده عمر بن ربيعة
التغلبى وفيه مقال وقد صحح هذا الحديث الحاكم وأخرج أحمد وأبو داود من حديث ابن
عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا مساعة في الاسلام من ساهى في
الجاهلية فقد ألحقته بعصيته ومن ادعى ولدا من غير رشدة فلا يرث ولا يورث وأخرج الترمذي
من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
ايمارجل عاهر بجرة أو أمة فالولد ولدا لا يرث ولا يورث وفي اسناده أبو محمد دعبلسي بن موسى
القرشي الدمشقي قال البيهقي ليس بمشهور وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب أيضا
عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى ان كل مستطيق ولد زنا لاهل أمه
من كانوا حرة أو أمة وذلك فيما استطيق في أول الاسلام وفي اسناده محمد بن راشد المكحولي
الشامي وفيه مقال وقد أجمع العلماء على ان ولدا الملاءنة وولد الزنا لا يرثان من الاب ولا من
قرباته ولا يرونه ما وان يرأهم ما يكون لاهلهم ولقرباتهم وها يرثان منهم (ولا يرث المولود الا
اذا استهل) حديث أبي هريرة عند أبي داود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا
استهل المولود ورث وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقد روى عن ابن حبان
قصصه وأخرج أحمد في رواية ابنه عبد الله في المسند عن المسور بن مخرمة وجابر بن عبد الله
قالا قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يرث العبي حتى يستهل وأخرجه أيضا
الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بالفظ اذا استهل السقط صلى عليه وورث وفي اسناده
اسماعيل بن مسلم وهو ضعيف قال الترمذي وروى عن فروعا الموقوف أصح وبه جزم النسائي
وقال الدارقطني في العلل لا يصح رفعه والمراد بالاستهلال صدور ما يدل على حياة المولود من
صباح أو بكاؤه أو نحوه ولا خلاف بين أهل العلم في اعتبار الاستهلال في الارث (وميراث
العتيق لمعتقه ويسقط بالعصبات وله الباقي بعد ذوى السهام) حديث الولاد بن أعتق وهو
ثابت في الصحيح وأخرج أحمد عن قتادة عن سلى بنت حزن ان مولاها مات وترك ابنته فورث
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابنته النصف وورث يعلى النصف وكان ابن سلى ورجال
أحمد رجال الصحيح ولكن قتادة لم يجمع من سلى بنت حزن وأخرجه أيضا الطبراني وأخرج
الدارقطني من حديث ابن عباس ان مولى لحزة توفي وترك ابنته وابنة حزة فاعطى النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم ابنته النصف وابنة حزة النصف وأخرج ابن ماجه نحوه من حديث
ابنة حزة وكذلك أخرجه النسائي وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف وقد
وقع الاختلاف في اسم ابنة حزة فقيل سلى وقيل فاطمة وفي الحديثين دليل على ان ذوى سهام
العتيق سهامهم والباقي لأمعتق أو لعصبة وقد وقع الخلاف فيمن ترك ذوى أرحامه ومعتقه
فروى عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس ان مولى العتاق لا يرث الا بعد ذوى
الارحام وذهب غيرهم الى أنه يقدم على ذوى الارحام يأخذ الباقي بعد ذوى السهام ويسقط
بالعصبات وقد روى انه المولى كان لحزة واستدل به من قال انه يكون لذوى سهام المعتق
الباقي بعد ذوى سهام العتيق والصحيح انه مولى ابنة حزة وقد أخرج ابن أبي شيبة من حديث
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان ميراث الولاء

لا كبر من الف كور ولا ترث النساء من الولاء الاولاء من أعتقن أو أعتقه من أعتقن وأخرج
 البيهقي عن علي وعمر وزيد بن ثابت أنهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء الاولاء من أعتقن
 وأخرج البرقاني على شرط الصحيح عن هذيل بن شرحبيل قال جاء رجل الى عبد الله بن
 الزبير فقال اني أعتقت عبدا لي وجعلته سائبة فمات وترك مالا ولم يدع وارثا فقال عبد الله ان
 أهل الاسلام لا يسيبون وانما كان أهل الجاهلية يسيبون وأنت ولي نعمته فلا ميراثه وان
 تأملت وتخرجت في شيء فقصن تقبله وتقبله في بيت المال (ويحرم بيع الولاء وهبته) لحديث ابن
 عمر في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه نهى عن بيع الولاء وهبته
 وفي الباب أحاديث قد تقدم بعضها من حديث الولاء كلعنة النسب لا يباع ولا يوهب وقد
 صححه ابن حبان والبيهقي من حديث ابن عمر أيضا وقد ذهب الجمهور الى عدم جواز بيع الولاء
 وهبته وخالف في ذلك مالك وتقدمه بعض الصحابة (ولا توارث بين أهل ملتين) لما أخرجه
 أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني وابن السكن من حديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا توارث أهل ملتين شيئا وأخرج الترمذي من حديث جابر
 مثله بدون لفظ شي وفي اسناده ابن أبي ليلى وأخرج البخاري وغيره من حديث اسامة عن النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وهو أيضا في مسلم
 وأخرج البخاري وغيره حديث وهل ترك لنا عقيل من رباع وكان عقيل وطالب كافرين وقد
 أجمع أهل العلم على انه لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم والخلاف في توارث الملل
 الكفرية المختلفة وعموم حديث عبد الله بن عمرو وجابر يقتضي عدم التوارث قال في المسوى
 والكملة واحدة يرث اليهودي من النصراني وبالعكس أقول وأما المرتد فكافر ليس
 من أهل مله الاسلام فقد شملته الاحاديث المتقدمة فمن زعم انه يرث مال المرتد فرباه المسلمون
 فعليه الدليل الصالح للتحصيل (ولا يرث القاتل من المقتول) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه
 عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يرث القاتل شيئا أخرجه أحمد وأبو داود
 والنسائي وأعله الدارقطني وقواه ابن عبد البر وأخرج مالك في الموطأ وأحمد وابن ماجه
 والنسائي والشافعي وعبد الرزاق والبيهقي عن عمرو بن الخطاب قال سمعت النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم يقول ليس لقاتل ميراث وفيه انقطاع وأخرج الدارقطني من حديث ابن
 عباس مرفوعا لا يرث القاتل شيئا وفي اسناده كثير من مسلم وهو ضعيف وأخرج البيهقي عنه
 حديثا آخر بلفظ من قتل قتيلا فإنه لا يرثه وان لم يكن له وارث غيره وفي لفظ وان كان والده أو
 واده وفي اسناده عمرو بن بريق وهو ضعيف وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة
 بلفظ القاتل لا يرث وفي اسناده اسحق بن عبد الله بن أبي فروة وهو ضعيف وهذه الاحاديث
 يقوى بعضها بعضها وهي تدل على انه لا يرث القاتل من غير فرق بين العاقل والخطيئ وبين الدية
 وغيرها من مال المقتول واليه ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم وقال مالك والنخعي
 ان قاتل الخطيئ يرث من المال دون الدية وهو تخصيص بغير تخصيص ويرده على الخصوص
 ما أخرجه الطبراني ان عمر بن شبة قتل امرأته خطأ فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 اعقلها ولا ترثها وما أخرجه البيهقي ان عبد الجذامي كان له امرأتان اقتلتا فمري احدهما

فمات فلما قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمانه فذكر ذلك له فقال له اعقلها ولا
 ترمها وأخرج البيهقي أيضا أن رجلا رمى بحجر فأصاب أمه فطالب في ميراثها فقال له صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم حقت من ميراثها الجبر وأغرمتها الدية ولم يعطه من ميراثها شيئا وفي الباب
 آثار عن جماعة من الصحابة مصرحة بذلك ساقها البيهقي وغيره قلت وعليه عامة أهل العلم أن
 من قتل مورثه لا يرثه عدا كان القتل أَوْ خطأ إلا أن أباحنية قال قتل الصبي لا يمنع الميراث
 كذا في المسوى وأما إرث المالك من بعضهم البعض أو من مواليم فقد قيل أنه وقع
 الإجماع على أن الرق من موانع الإرث وفي دعوى الإجماع نظر فإن الخلاف في كون العبد يملك
 أو لا يملك معروف ومقتضى ذلك إثبات الميراث وليس في المقام ما يدل على عدم الإرث وقد ورد
 من حديث ابن عباس أن رجلا مات على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يترك
 وارثا إلا أعبدا فاعطاه ميراثه أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذي وقد قيل أنه صرف
 إليه ذلك صرفا وهو خلاف الظاهر

• (كتاب الجهاد والسير) •

(الجهاد) قد ورد في فضله والترغيب فيه من الكتاب والسنة ما هو معروف وقد أفر ذلك
 بالتأليف جماعة من أهل العلم وحررت فيه كتاب العبرة بما جاء في الغزو والشهادة والهجرة
 وهو أجمع ما جمع في ذلك في هذا القطر والعصر وقد أمر الله بالجهاد بالانفس والاموال وأوجب
 على عباده أن يشقروا إليه وحرم عليهم التناقل عنه وصح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم أنه قال لغدوة أو روحه في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها وهو في الصحيحين وغيرهما
 من حديث أنس وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال إن الجنة تحت ظلال السيوف كافي
 الصحيحين وغيرهما من حديث أبي موسى وابن أبي أوفى وثبت في صحيح البخاري وغيره أن النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أغبرت قدماه في سبيل الله حرمه الله على النار وثبت عنه
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها كما
 في الصحيحين من حديث سهل بن سعد وأخرج أهل السنن وصححه الترمذي من حديث معاذ بن
 جبل أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من قاتل في سبيل الله فواق ناقة وجبت له الجنة
 فذاك يعمل بوجوب الله لصاحبه الجنة ويحرمه على النار ويكون مجرد الغدوة إليه والروح
 منه خيرا من الدنيا وما فيها (فرض كفاية) لما أخرجه أبو داود عن ابن عباس قال لا تنفروا
 يعذبكم عذابا أليما وما كان لأهل المدينة إلى قوله يعذبكم عذابا أليما ما كان
 المؤمنون وقد حسنه ابن حجر قال الطبري يجوز أن يكون لا تنفروا يعذبكم عذابا أليما خاصا
 والمراد به من استنفره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فامتنع قال ابن حجر والذي يظهر لي
 أنها محمولة وليست بنسخة وقد وافق ابن عباس على دعوى النسخ عكرمة والحسن
 البصري كما روى ذلك الطبري عنه ما ومن الأدلة الدالة على أنه فرض كفاية أنه كان صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم يغزو بنفسه وتارة يرسل غيره ويكتفي ببعض المسلمين وقد كانت سراياه
 وبعونه متعاقبة والمسلمون بعضهم في الغزو وبعضهم في أهله وإلى كونه فرض كفاية ذهب
 الجمهور وقال الماوردي أنه كان فرض عين على المهاجرين دون غيرهم وقال السهيلي كان

عينا على الانصار وقال ابن المسيب انه فرض عين وقال قوم انه كان فرض عين في زمن الصحابة
أقول الادلة الواردة في فرضية الجهاد كتابا وسنة أكثر من أن تكتب ههنا ولكن لا يجب ذلك
الاعلى الكفاية فاذا قام به البعض سقط عن الباقيين وقبل أن يتقوم به البعض هو فرض عين
على كل مكلف وهكذا يجب على من استنصره الامام أن ينصرف ويتعين ذلك عليه ولهذا اتفقوا الله
سبحانه من لم ينصر مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وبذل على عدم وجوب الجهاد على
الجميع قوله عز وجل وما كان المؤمنون لينفروا كافة قصصهم هذه الآية على أنه قد قام
بالجهاد من المسلمين من يكفي وان الامام لم يستنصر غير من قد خرج للجهاد وجهذا تعرف ان الجمع
بين هذه الآيات ممكن فلا يصار الى القول بالترجيح أو النسخ وأما غزو الكفار ومناجزة أهل
الكفر وحملهم على الاسلام وتسليم الجزية أو القتل فهـ ومعلوم من الضرورة الدينية ولاجله
بعث الله تعالى رسوله وأنزل كتبه وما زال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منذ بعثه الله
سبحانه الى أن قبضه اليه جاعلا لهذا الامر من أعظم مقاصده ومن أهم شؤنه وأدلة الكتاب
والسنة في هذا لا يتسع لها المقام ولا بعضها وما ورد في موادعتهم أو في تركهم اذا تركوا
المقاتلة فذلك مندوخ باتفاق المسلمين بما ورد من ايجاب المقاتلة لهم على كل حال مع ظهور
القسرة عليهم والتمكن من حربهم وقصدهم الى ديارهم وأما غزو البغاة الى ديارهم فان كان
ضررهم يهدى الى أحد من أهل الاسلام اذا ترك المسلمون غزوهم الى ديارهم فذلك واجب
دفع الضررهم وان كان ضررهم لا يتعدى فقد أخلوا بواجب الطاعة للامام والدخول فيما
دخل فيه سائر المسلمين ولا شك ان ذلك معصية عظيمة لكن اذا كانوا مع هذا مسلمين للواجبات
غير ممنعين من تأدية ما يجب تأديته عليهم تركوا شأنهم مع تكرير الموعظة لهم واقامة الحجة
عليهم وأما اذا امتنعوا من ذلك فقد تظاهروا بالبغي وبجاهر بالمعصية وقد قال الله عز وجل
فان بغت احدهم اهل الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله وقد أجمع الصحابة على
العزيم التي هزمها أبو بكر الصديق رضي الله عنه من المقاتلة لمن فرق بين الصلاة والزكاة
وسأى الكلام على صفة مقاتلة البغاة في الفصل الذي عقده الماتق لذلك (مع كل بر وفاجر)
لان الادلة الدالة على وجوب الجهاد من الكتاب والسنة وعلى فضيلته والترغب فيه وردت غير
مقيدة بكون السلطان أو أمير الجيوش عادلا بل هذه فريضة من فرائض الدين وأوجبها الله تعالى
على عباده المسلمين من غير تقييد بزمن أو مكان أو شخص أو عدل أو جور فخصيص وجوب
الجهاد بكون السلطان عادلا ليس عليه اثاره من علم وقديلى الرجل الفاجر في الجهاد ما لا يليه
البار العادل وقد ورد بهذا الشرع كما هو معروف وأخرج أحمد في المستند من رواية ابنه
عبد الله وابوداود وسعيد بن منصور من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم ثلاث من أصل الايمان الكف عن قال لا اله الا الله لا تكفر بذهب ولا تخرجه عن
الاسلام بعمل والجهاد ما مضى مذبحنى الله الى أن يقا تل آخر متى الدجال لا يطله جور جابر
ولا عدل عادل ولا يعتبر في الجهاد الا أن يقصد المجاهد بجهاده أن تكون كلمة الله هي العليا كما
ثبت في حديث أبي موسى في الصحيحين وغيرهما قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم عن الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء ما في ذلك في سبيل الله فقال من قاتل

لن تكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله (إذا أذن الابوان) لحديث عبد الله بن عمرو قال جاء رجل إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاستأذنه في الجهاد فقال احسب والدك قال نعم قال فقيم الجهاد وفي رواية لاحد وأبي داود وابن ماجه قال يا رسول الله اني جئت أريد الجهاد معك ولقد أتيت وان والدي يبيكان قال فارجع اليهما فاضحكهما كما أبكيتهما وقد أخرج هذا الحديث مسلم من وجه آخر وأخرج أبو داود من حديث أبي سعيدان رجلا هاجر إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من اليمن فقال هل لك أحد باليمن فقال أبواي فقال أذنالك فقال لا فقال ارجع اليهما واستأذنهما فان أذنالك الجهاد والافبرهما وصحبه ابن حبان وأخرج أحمد والنسائي والبيهقي من حديث معاوية بن جاهمة السلي ان جاهمة أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اردت الغزو وجئتك أستشيرك فقال هل لك من أم قال نعم فقال الزمها فان الجنة عند رجلها وقد اختلف في اسناده اختلافا كثيرا وقد ذهب الجمهور إلى انه يجب استئذان الابوين في الجهاد ويحرم اذا لم يأذنا وأحدهما لان برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية قالوا واذا اتعين الجهاد فلا اذن ويدل على ذلك ما أخرجه ابن حبان من حديث عبد الله بن عمر قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فسأله عن أفضل الاعمال قال الصلاة قال ثم قال الجهاد قال فان لي والدين قال أضرك بوالديك خيرا فقال والذي بعثك نبيا لاجاهدن ولا تتركهما قال فانت أعلم قالوا وهو محمول على جهاد فرض العين أي حيث يتعين على من له ابوان أو أحدهما توفيقيقا بين الحديثين (وهو مع اخلاص التية يكفر الخطايا الا الدين) لحديث أبي قتادة عنده مسلم وغيره ان رجلا قال يا رسول الله أرايت ان قتلت في سبيل الله يكفر عني خطاياي فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نعم وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر الا الدين فان جبرئيل عليه السلام قال لي ذلك وأخرج منه أحمد والنسائي من حديث أبي هريرة وأخرج مسلم وغيره من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يغفر الله للشهيد كل ذنب الا الدين فان جبرئيل عليه السلام قال لي ذلك وأخرج الترمذي وحسنه من حديث أنس نحوه (ويحقيقه) أي بالدين كل (حقوق الادميين) من غير فرق بين دم وأعرض أو مال الا لما يرق بينها (ولا يستعان فيه) أي في الجهاد (بالمشركين الا للضرورة) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن أراد الجهاد معه من المشركين ارجع فلن استعين بشرك فلما أسلم استعان به وهو في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة وأخرج أحمد والنسائي والبيهقي والطبراني نحوه من حديث حبيب بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده ورجال اسناده ثقات وأخرج أحمد والنسائي من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تستضيؤا بنار المشركين وفي اسناده أزهر بن زائد وهو ضعيف وبقية اسناده ثقات وقد أخرج الشافعي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استعان بناس من اليهود يوم خيبر وأخرجه أبو داود في مراسله من حديث الزهري وأخرجه أيضا الترمذي مراسلا وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث ذي نجر قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ستصلحون الروم صلحا ونفزون انهم وهزم عدوا من وراءكم وقد ذهب جماعة من العلماء إلى عدم مجواز

الاستعانة بالمشركين وذهب آخرون الى جوازها وقد استعان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم بالمناقبين في يوم أحدوا فخرزل عنه عبيد الله بن أبي بن معصية وكذلك استعان بجماعة
 منهم في يوم حنين وقد ثبت في السير ان رجلا يقال له قزمان خرج مع النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم يوم أحد وهو مشرك فقتل ثلاثة من بني عبد المطلب لواء المشركين حتى قال صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله يبارك هذا الدين بالرجل الفاجر وخرجت خراعة مع النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم على قرينش عام الفتح وهم مشركون فيجمع بين الاحاديث بان
 الاستعانة بالمشركين لا تجوز الا للضرورة لا اذا لم تكن ثم ضرورة (وتجيب على الجيش طاعة
 أميرهم الا في معصية الله) حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم قال من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعني
 ومن يعص الأمير فقد عصاني وعن ابن عباس في قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
 وأولي الأمر منكم قال نزلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي بعنه رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم في سرية أخرجه أحمد وأبو داود وهو في الصحيحين وفيهما أيضا من حديث
 علي قال بعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سرية واستعمل عليهم رجلا من الانصار
 وأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا فمعه ووفى شيء فقال اجمعوا لي حطبا فجمعوا ثم قال أوقدوا
 نارا فافقدوا ثم قال أم يأمركم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تسمعوا وتطيعوا
 فقالوا بلى قال فادخلوها فنظر بعضهم الى بعض وقالوا انما فررنا الى رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم من النار فكأنوا كذلك حتى سكن غضبه وطفئت النار فلما رجعوا ذكروا
 ذلك لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لودخلوها لم يخرجوا منها أبدا وقال لا طاعة
 في معصية الله انما الطاعة في المعروف والاحاديث في هذا الباب كثيرة وفيها التصريح بأنه
 لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وانما تجب طاعة الامر اماما يأمر بامر الله (وعليه) أي
 على الأمير (مشاورتهم: الرفق بهم وكشفهم عن الحرام) لدخول ذلك تحت قوله وشاورهم في
 الامر وقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يشاور الغزاة معه في كل ما ينوبه ووقع
 منه ذلك في غير موطن وأخرج مسلم وغيره من حديث أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم شاور أصحابه حين بلغه اقبال ابي سفيان والقصة مشهورة وأجاب عليه سعد بن عباد
 بقوله والذي نفسي بيده لو أمرتنا أن نخيضها البحر لا خضناها وأخرج أحمد والشافعي من
 حديث أبي هريرة قال ما رأيت أحدا قط كان أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم وأخرج مسلم وغيره من حديث عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم يقول اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارفق به وأخرج مسلم أيضا
 من حديث معقل بن يسار عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما من أمير يلب أمور
 المسلمين ثم لا يجتهد لهم ولا ينصح لهم الا لم يدخل الجنة وأخرج أبو داود من حديث جابر قال
 كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يتخلف في المسير فيرجي الضعيف ويردف ويدعو
 لهم وأخرج أحمد وأبو داود من حديث سهل بن معاذ عن أبيه قال غزونا مع رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم غزوة كذا وكذا فاضيق الناس الطريق فبعث رسول الله صلى الله تعالى

عليه وآله وسلم مناديا فنادى من ضيق منزلا أو قطع طريقا فلا جهاد له وفي اسناده احمد بن عيسى وسهل بن معاذ ضعيف وقد جاءت الأدلة المفيدة لا قطع بوجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واحق الناس بذلك الامير (ويشرع للامام اذا اراد غزوا أن يورى بغير ما يريده) الحديث **كعب بن مالك** عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه كان اذا اراد غزوة وورى بغيرها وهو في العيصين وغيرهما (و) يشرع له (أن يذكر العيون ويستطلع الاخبار) الحديث جابر بن العيصين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يوم الاحزاب من يأتيني بغير القوم قال الزبير انا الحديث وثبت في صحيح مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث عينا يتظر عيرا أبي سفيان وثبت انه بعث من يأتيه بمقدار جيش المشركين يوم بدر وغيره وكان يأمر من يستطلع اخبار العدو ويقف في المواضع التي بينه وبينهم وذلك مدقون في الكتب الموضوع في السيرة والغزوات (و) يشرع له أن يرتب الجوش ويتخذ الرايات والالوية (و) قد وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ترتيب جوشه عنده لافاته للعدو ما هو مشهور وكان يأمر بعضا ينف في هذا المكان وآخرين في المكان الآخر وقال للمراتة يوم أحد انهم يفتقرون حيث عينه لهم ولا يفارقوا ذلك المكان ولو تخططه هو ومن معه الطير وقد كانت لرايات كافي حديث ابن عباس عن الترمذي وأبي داود قال كانت راية رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سوداء ولواؤه أيضا وأخرج أبو داود من حديث مالك بن حرب عن رجل من قومه عن آخر منهم قال رأيت راية رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صفراء في اسناده مجهول وأخرج أهل السنن والحاكم وابن حبان من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دخل مكة ولواؤه أيضا وفي حديث الحرث بن حسان انه رأى في مسجد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رايات سوداء أخرجه الترمذي وابن ماجه ورجال رجال الصحيح وفي الباب أحاديث (وتجب الدعوة قبل القتال الى احدى ثلاث خصال اما الاسلام أو الجزية أو السيف) الحديث سليمان بن بريدة عن أبيه عنده مسلم وغيره قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا أقر أميرا على جيش أو سرية أو صاه في خاصة نفسه بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا ثم قال اغزوا باسم الله في سبيل الله فانلوا من كفر بالله اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تقتلوا وليدا واذ القيت عدوك من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال أو خلال فآتين ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ادعهم الى الاسلام فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم الى التوصل من دارهم الى دار المهاجرين وأخبرهم انهم ان فعلوا ذلك فلهم ماله المهاجرين وعلمهم ماعلى المهاجرين فان أبوا أن يتصلوا منها فآخبرهم انهم يكتفون كما راب المسلمين يجرى عليهم الذي يجرى على المسلمين ولا يكون لهم في النية والفتنة شيء الا أن يجاهدوا مع المسلمين فان هم أبوا فأسألهم الجزية فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم وان أبوا فاستعن بالله عليهم وقاتلهم الحديث وفي الباب أحاديث وقد ذهب الجمهور الى وجوب تقديم الدعوة لمن لم يبلغهم الدعوة ولا تجب لمن قد بلغتهم وذهب قوم الى الوجوب مطلقا وقوم الى عدم الوجوب مطلقا (ويحرم قتل النساء والاطفال والسيوخ الا أن يقتلوا فيدفعوا بالقتل (لضرورة) الحديث ابن عمر في العيصين وغيرهما قال وجدت امرأة

فولده في العيون قال الجمهور في فصل الدال المجمة وأذ كتب عليه العيون اذا أرسلت عليه الطلائع اه الرامدة

مقتولة في بعض مغازي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فنهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن قتل النساء والصبيان وأخرج أبو داود ومن حديث أنس أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تقتلوا شيئا صغيرا ولا كبيرا ولا امرأة ولا طفلا ولا رجلا ولا امرأة ولا قتلتوا الولدان ولا أصحاب الصوامع وفي أسناده إبراهيم بن اسمعيل بن أبي حبيبة وهو ضعيف وقد وثقه أحمد وأخرج أحمد أيضا والاسماعيلي في مسخره من حديث كعب بن مالك عن عه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حين بعث الى ابن أبي الحقيق بغيره منى عن قتل النساء والصبيان ورجال الرجال الصالحين وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث سمرة عن فروع باللفظ اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرهم وقد قيل انه وقع الاتفاق على المنع عن قتل النساء والصبيان الا اذا كان ذلك لضرورة كان يتربس بهن المقاتلة أو يقاتلون وقد أخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مر بأمة مقتولة يوم حنين فقال من قتل هذه فقال رجل أنا يا رسول الله غنمتها وأردفتها خلقي فلأرأت الهزيمة فسينا هوت الى قائم سبني لتقتلني فقتلتها فلم ينكر عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ووصله الطبراني في الكبير قلت قال الشافعي النهي عن قتل نسائهم وصبيانهم انما هو في حال التميز والتفرد أما البيات فيجوز وان كان فيه اصابة ذرارهم ونسائهم (والمثلة) لما تقدم قريبا في حديث سليمان بن بريدة عن أبيه عن جده وفيه ولا تملوا وأخرج نحو ذلك أحمد وابن ماجه من حديث صفوان بن عسال وأحاديث النهي عن المثلة كثيرة (والاحراق بالنار) لحديث أبي هريرة عند البخاري وغيره قال بعثنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في بعث فقال ان وجدتم فلانا وفلاننا فاحرقوهما بالنار ثم قال حين أردنا الخروج اني كنت أرى تكلم أن تحرقوا فلانا وفلاننا وان النار لا يعذب بها الا الله فان وجدتموهما فاقتلوهما أو ما تحرقون الشجر والاصنام والمتاع فقد ثبت الاذن بذلك عن الشارع اذا كان فيه مصلحة (و) يحرم (القرار من الزحف الى الفشة) وقد نطق بذلك القرآن الكريم قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرقا لقتال أو مضجعا الى فشة فقد باه بغضب من الله وثبت في الصحيحين وغيرهما ان القرار من الزحف هو من السبع الموبقات ولا خلاف في ذلك في الجملة وان اختلفوا في مسوغات القرار وقد جوز الله تعالى القرار الى الفشة وأما التحرف للقتال فهو وان كان فيه تولية الدبر لكنه ليس بقرار على الحقيقة قال في المسوى قوله متحرقا لقتال هو ان يتصرف من ضيق الى سعة أو من سفلى الى علو ومن مكان منكشف الى مستور ونحو ذلك مما هو أمكن له في القتال قوله أو مضجعا أي بصرا الى حيز فشة من المسلمين يستعملهم ويقال معهم وبالجملة يجب ثبات المسلمين يوم الزحف في مقابلة زحفهم من الكفار والقرار حينئذ كبيرة (ويجوز تبني الكفار) لحديث الصعب بن جثامة في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وذرارهم ثم قال هم منهم وأخرج

أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث سلمة بن الأكوع قال يتناها وزن مع أبي بكر الصديق وكان أمره علينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والبيات هو الغارة بالليل قال الترمذي وقد رخص قوم من أهل العلم في الغارة بالليل وإن يتناها وزنه بعضهم قال أحمد وأصحق لا بأس به أن يبيت العدو ليلاً (والكذب في الحرب) لما ثبت عند مسلم وغيره من حديث جابر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما بعث محمد بن مسلمة لقتل كعب بن الأشرف قال يا رسول الله فأذن لي فأقول قال قد فعلت يعني يأذن له بأن يخدعه بمقال ولو كان كذبا كما وقع منه في هذه القصة وهي أيضا في البخاري وأخرج مسلم من حديث أم كلثوم بنت عقبة قالت لم اسمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرخص في شيء من الكذب مما يقول الناس إلا في الحرب والأصلاح بين الناس وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها وهذا الكذب المذكور هنا هو التعريض والتلويح بوجه من الوجوه ليخرج عن الكذب المصراح كما قاله جماعة من أهل العلم (والخداع) في الحرب لما في الصحيحين من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحرب خدعة وفيهما من حديث أبي هريرة قال سمى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحرب خدعة قال النووي واتفقوا على جواز خداع الكفار في الحرب كيفما أمكن الآن يكون فيه نقض عهد

(فصل وما غنمه الجديش كان لهم أربعة أخماسه وخمسه بصرفه الإمام في مصارفه) لقوله تعالى وأعطوا الخمسة الغنم من شيء فإن الله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين قلت اتفق أهل العلم على أن الغنية تخمس فالتخمس للأصناف التي ذكرت في القرآن وأربعة أخماسها للغانمين وقوله تعالى فإن الله خمسة ذهب عامة أهل العلم إلى أن ذكر الله تعالى فيه التبرك به وإضافة هذا المال إليه لشرفه ثم بعد ما أضاف جميع الخمس إلى نفسه بين مصارفها واختلفوا في سهم ذوي القربى قال أبو حنيفة إنما يعطون الفقراء وقال الشافعي اقربا ثم مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كالبراءت غير أنه أعطى القريب والبعيد من ذوي القربى ولا يفضل عنده فقير على غني ويعطى الرجل مسكين والمرأة سهمها ومن ذلك ما ورد في القرآن في التي من الغنية وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عمرو بن عبسة قال صلى بنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى بعير من المغنم فلما سلم أخذوا برقة من جنب البعير ثم قال ولا يهل لي من غنائكم مثل هذا إلا الخمس والخمس مردود فيكم وأخرج نحوه أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث عبادة ابن الصامت وحسنه ابن حجر وأخرج نحوه أيضا أحمد وأبو داود والنسائي ومالك والشافعي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحسنه أيضا ابن حجر وروى نحوه ذلك أيضا من حديث جبير بن مطعم والعرباض بن سارية (ويأخذ الفارس من الغنية ثلاثة أسهم والراجل سهمها) لما ورد في ذلك من الأحاديث منها حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما وله ألفاظ قيم التصريح بأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أسهم للفارس وفرسه ثلاثة أسهم وللراجل سهمها وفيها معنى ذلك من حديث أنس ومن حديث عروة البارقي ومنها حديث الزبير فهو ذلك عند أحمد ورجال رجال الصحيح وحديث أبي رهم عند الدارقطني وأبي يعلى والطبراني وحديث أبي هريرة عند الترمذي والنسائي وحديث جرير عند مسلم وغيره وحديث عقبة بن عبد الله عند أبي داود

وحديث جابر واسماء بنت زيد عند احمد وفي الباب احاديث وقد ذهب الى ذلك الجمهور وذهب
 جماعة من اهل العلم الى ان الفارس يأخذ له ولقرسه سهمين والراجل سهم واحد وتسكوا به حديث
 مجمع بن جارية عند احمد وابي داود وقال قسمت خيبر على اهل المدينة فقسمها رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم على ثمانية عشر مائة وكون الجيش ألفا وخمسمائة فيهم ثلثمائة فارس
 فأعطى الفارس سهمين والراجل سهم واحد وهذا الحديث في اسناده ضعف وقال أبو داود ان
 فيه وهما وانه قال ثلثمائة فارس وانهم كانوا مائتين (ويستوي في ذلك القوي والضعيف ومن
 قاتل ومن لم يقاتل) لحديث ابن عباس عند أبي داود والحاكم وصححه أبو الفتح في الاقتراح على
 شرط البخاري ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قسم غنائم بدر بالسوي بعد وقوع
 الخصام بين من قاتل ومن لم يقاتل ونزول قوله تعالى يستلزونك عن الانفال وأخرج نحوه أحمد
 برجال الصحيح من حديث عبادة بن الصامت وأخرج أحمد من حديث سعد بن مالك قال قلت
 يا رسول الله الرجل يكون حامية القوم ويكون سهمه وسهم غيره سواء قال تشكلت املك ابن أم
 سعد وهل ترزقون وتنصرون الابضه فائتكم وأخرجه البخاري ايضا والنسائي عن معمر بن
 سعد قال رأى سعدان له فضلا على من دونه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل
 تنصرون وترزقون الابضه فائتكم وأخرج نحوه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه
 قال في النجدة البالغة ومن بعثه الامير لمصلحة الجيش كالبريد والطليعة والباسوس يسهم له
 وان لم يحضر الواقعة كما كان لعثمان يوم بدر (ويجوز تنقيط بعض الجيش) لما أخرجه مسلم
 وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعطى سلمة بن الأكوع سهم الفارس وسهم الراجل
 جمعهم له وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وعزاه المنذري في مختصر السنن الى
 مسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قتل سعد بن أبي وقاص يوم بدرية فاقبله وذهب الى
 ذلك الجمهور وحكي بعض اهل العلم الاجماع عليه واختلف العلماء هل هو من اصل الغنية
 أو من الخمس وقد ورد في تنقيط السرية حديث حبيب بن مسلمة عند أحمد وأبي داود وابن
 ماجه وصححه ابن الجارود وابن حبان والحاكم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قتل
 الرابع بعد الخمس في بدائه ونقل الثالث بعد الخمس في رجعتيه وأخرج نحوه أحمد وابن ماجه
 والترمذي وصححه ابن حبان من حديث عبادة بن الصامت وأخرج أحمد وأبو داود وصححه
 الطحاوي من حديث معمر بن زيد قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول
 لا نقل الا بعد الخمس وفي الصحيحين من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 كان ينقل بعض من يبعث من السرايا لانفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش والخمس في ذلك
 كله وفيه ما انه نقل بعض السرايا بغير اعيان وفي الباب احاديث قال في النجدة البالغة وعندى
 ان رأى الامام أن يزيد لربكان الابل أو لرمات شيا أو يفضل العرب على البراذين لشي دون السهم
 فله ذلك بعد أن يشاور اهل الرأي ويكون أمر الاختلاف عليه لاجله وبه يجمع اختلاف سير
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه في الباب (وللامام المني وسهمه كاحد الجيش)
 لحديث يزيد بن عبد الله بن النخعي عند أبي داود والنسائي وسكت عنه أبو داود والمنذري قال
 كتابا يريد اذ دخل رجل معه قطعة اديم فقرأناها فاذا فيها من محمد رسول الله الى بن زهير بن

أقبح انكم ان شهدتم أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأنتم الزكاة وأديتم
 الخمس من المغنم وسهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وسهم الصني فأنتم آمنون بآمان الله
 ورسوله فقلنا من كتب لك هذا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال المنذرى
 ورواه بعضهم عن يزيد بن عبد الله ومعى الرجل الغريز نواب وأخرج أبو داود عن الشعبي
 مرسل قال كان للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سهم يدعى الصني ان شاء عبدا وان شاء أمة
 وان شاء فرسا يختاره قبل الخمس وأخرج أبو داود أيضا من حديث ابن عون مرسل نحوه
 وأخرج أحمد والترمذي وحسنه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 تفعل سيفه هذا الفقار يوم بدر وأخرج أبو داود من حديث عائشة قالت كانت صفيية من الصني
 وأخرج أبو داود أيضا من حديث أنس نحوه ويعارضه ما في الصحيحين وغيرهما من حديث
 أنس أيضا قال صارت صفيية لخدمة الكلبى ثم صارت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وفي رواية انه اشتراها منه بسبعة أرووس (ويرضخ من الغنيمة لمن حضر) لحديث ابن عباس
 عند مسلم وغيره انه سأل سائل عن المرأة والعبد هل كان لهم ما سهم معلوم اذا حضر الناس
 فأجاب انه لم يكن لهم ما سهم معلوم الآن يحذفان من غنائم القوم وفي لفظ ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم كان يغزو بالنساء في داو بن الجرحى ويحذف من الغنيمة وأما السهم فلم يضرب
 لهم وأخرج أبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث عمير مولى أبي اللحم انه شهد
 خيبر مع مواله فأمروا له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بشئ من خري المتاع وأخرج أحمد
 وأبو داود والنسائي من حديث حشر بن زباد عن جده أنه أم به انها خرجت مع النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غزوة خيبر سادسة ست نسوة فبلغ رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم فبعث اليها فجئنا فرأينا فيه الغضب فقال مع من خرجت وباذن من خرجت فقلنا
 يا رسول الله خرجنا فنزل الشعر ونعين في سبيل الله ومعنا دواء الجرحى وتناول السهم ونسقى
 السويق فقال فمن فأنصرفن حتى اذا فتح الله عليه خيبر أسهم لنا كما أسهم للرجال قال فقلت لها
 يا جدة وما كان ذلك قالت تروا في أسناده رجل مجهول وهو حشرج وقال الخطابي أسناده
 ضعيف لا تقوم به الحجة وأخرج الترمذي عن الأوزاعي مرسل قال أسهم النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم للصبيان بخيبر وحديث حشرج كما عرفت ضعيف وهذا مرسل فلا ينتهضان
 لمعارضته ما تقدم وقد جعل الاسهام هنا على الرضخ جمع بين الاحاديث وقد اختلف أهل العلم في
 ذلك فذهب الجمهور الى انه لا يسهم للنساء والصبيان بل يرضخ لهم فقط ان رأى الامام ذلك
 (ويؤثر المؤلفين ان رأى في ذلك صلاحا) لحديث أنس في البخارى وغيره ان النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قسم الغنائم في اشراف قريش قالوا فإلهم وترك الانصار والمهاجرين
 وهكذا ثبت في الصحيح من حديث ابن مسعود وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 أعطى الاقرع بن حابس مائة من الابل وأعطى عيينة مثل ذلك وأعطى أناسا من اشراف
 العرب والقصة مشهورة مذكورة في كتب السير بطواها والمراد باشراف قريش أكبر سلة
 الفتح كابي سفيان بن حرب وسهل بن عمرو وحويط بن عبد العزيز وحكيم بن حزام وصفوان
 ابن أمية (واذا رجع ما أخذه الكفار من المسلمين كان للملكة) لحديث عمران بن حصين عند

مسلم وغيره ان العصابة ناقة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أصيبت فركبها امرأة من المسلمين ورجعت الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد كانت تذرت أن تعورها ان نجهاها الله عليها فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا وفاء ننذرك في مغبة الله ولا فيما لا يملك العبد وأخرج البخاري وغيره عن ابن عمر أنه ذهب فرس له فأخذه العدو وظاهر عليهم المسلمون فرد عليه في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبق عبده فلحق بأرض الروم وظهر عليه المسلمون فرد عليه خالد بن الوليد بعد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي رواية لابي داود ان غلاما لابن عمر أبق الى العدو وظهر عليه المسلمون فرد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى ابن عمر ولم يقسم وقد ذهب الشافعي وجاعة من أهل العلم ان أهل الحرب لا يملكون بالغلبة شيئا من أموال المسلمين واصحابه أخذه قبل الغنمة وبعدها وروى عن علي والزهرى وعمر بن دينار والحسن انه لا يرذأ أصلا ويختص به أهل المخاض وروى عن عمرو سليمان بن ربيعة وعطاء والليث ومالك وأحمد وآخرين ان وجده صاحبه قبل القسمة فهو أحق به وان وجده بعد القسمة فلا يأخذه الا بالقيمة وقد روى عن ابن عباس الدارقطني مثل هذا التفصيل مرفوعا واسناده ضعيف جدا وروى عن الفقهاء السبعة قال في المسوى وعليه أكثر أهل العلم في الجلة ولهم في التفاصيل اختلاف (ويحرم الانتفاع بشئ من الغنمة قبل القسمة الا الطعام والعلف) لحديث روي عن بن ثابت عند احمد وابي داود والداري والطحاوي وابن حبان ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يملك المؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتناول مغنما حتى يقسم ولا يلبس ثوبا من في المسلمين حتى اذا أخلقه رده فيه ولا أن يركب دابة من في المسلمين حتى اذا أبعدها ردها فيه وفي استاده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقال ابن حجر ان رجال استاده ثقات وقال أيضا ان استاده حسن وأخرج البخاري من حديث ابن عمر قال كنا نصيب في مغازنا العسل والعنبر فنأكله ولا نرفعه زاد أبو داود فلم يؤخذ منهم الخمس وصح هذه الزيادة ابن حبان وأخرج أبو داود والبيهقي وصححه من حديث ابن عمر أيضا ان جيشا غفروا في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طعاما وعسلا فلم يأخذوا منهم الخمس وأخرج مسلم وغيره من حديث عبد الله بن مغفل قال أصبت جرابا من ثعم يوم خيبر فالترمته فقلت لا أعطي اليوم أحدا من هذا شيئا فالتفت فاذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم متبهما وأخرج أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث ابن أبي أوفى قال أصبنا طعاما يوم خيبر وكان الرجل يبيح فياخذ منه مقدارا ما يكفيه ثم يطلق وأخرج أبو داود من حديث القاسم مولى عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كنا كل الجزر في الغزو ولا نقسمه حتى ان كنا نرجع الى رحالنا وأخرجنا عائلوة منه وقد تكلم في القاسم غير واحد وقد ذهب الى جواز الانتفاع بالطعام والعلف للدواب بغير قسمة الجهم ورسوا أذن الامام أولم يأذن وقال الزهرى لا يأخذ شيئا من الطعام ولا غيره وقال سليمان بن موسى يأخذ الآن ينهي الامام قال مالك في الموطن الأري بأسا أن يأكل المسلمون اذا دخلوا أرض العدو من طعامهم ما وجدوا من ذلك كله قبل أن تقع في المقاسم وقال أيضا أنا أرى الابل والبقر والغنم بمنزلة

الطعام يأكل منه المسلمون اذا دخلوا أرض العدو كأيما كلون من الطعام وقال ولوان ذلك لا يؤكل حتى يحضر الناس المقاسم ويقسم بينهم أضر ذلك بالجيوش قال فلا أرى بأسا بما أكل من ذلك كله على وجه المعروف والحاجة اليه ولا أرى أن يدخر ذلك شيئا يرجع به إلى أهله قلت وعليه أهل العلم (ويحرم الغلول) لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما في قصة العبد الذي أصابه منهم فقال الصوابه هنيأله الشهادتيار رسول الله فقال كلا والذي نفس محمد بيده ان الشعله تطلب عليه نارا أخذها من الغنائم يوم خيبر لم تصبها المقاسم قال ففزع الناس فجاء رجل بشراك أو شراكين فقال يا رسول الله أصبت هذا يوم خيبر فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شرالك من نار أو شراك من نار وأخرج مسلم من حديث عمر بن الخطاب قال لما كان يوم خيبر قتل نفر من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالوا فلان شهيد وفلان شهيد وفلان شهيد حتى مروا على رجل فقالوا فلان شهيد فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كلا اني رأيته في النار في بردة غلها أو عباءة وأخرج البخاري وغيره من حديث ابن عمر قال كان على نعل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجل يقال له كركرة فمات فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو في النار فذهبوا ينظرون اليه فوجدوا عباءة قد غلها وقد قال الله سبحانه ومن يغفل يات بغل يوم القيامة وثبت في البخاري وغيره من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا ألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته فرس على رقبته شاة الحديث وقد نقل النووي الاجماع على انه من الكبائر وقد ورد في تحريق متاع الغلال ما أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر سرقوا متاع الغلال وضربوه وفي اسناده زهير بن محمد الخراساني وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والحاكم والبيهقي من حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا وجدتم الغلال قد غل فاحرقوا متاعه واضربوه وفي اسناده صالح ابن محمد بن زائدة تكلم فيه غير واحد (ومن جلة الغنمة الاسرى) ولا خلاف في ذلك (ويجوز القتل أو القداء أو المن) لقوله تعالى ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يفض في الارض وقوله تعالى فاما من ابعدها فداء وقد ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم القتل للاسرى وأخذ الفداء منهم والمن عليهم ثبوتهم متواترا في وقائع فني يوم بدر قتل بعضهم وأخذ الفداء من غالبهم وأخرج البخاري من حديث جبير بن مطعم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في أسارى بدر لو كان مطعم بن عدي حيا ثم كلفني في هؤلاء النقي لتركتم له وفي مسلم من حديث أنس انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخذ الثمانية نفر الذين هبطوا عليه وأصحابه من جبال التميم عند صلاة الفجر ليقتلوه ثم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعنتهم فأنزل الله عز وجل وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة الآية وقد ذهب الجمهور إلى ان الامام يعقل ما هو الا حوط للاسلام والمسلمين في الاسارى فمقتل أو يأخذ الفداء أو يمن وقال الزهري ومجاهد وطائفة لا يجوز أخذ الفداء من اسرى الكفار أصلا وعن الحسن وعطاء لا يقتل الاسير بل يقتل بين المن والفداء وعن مالك لا يجوز المن بغير فداء

وعن الحنفية لا يجوز المن أصلاً لا بعد أو لا بغيره

• (فصل ويجوز استرقاق العرب) • لان الأدلة الصحيحة قد دلت على جواز استرقاق الكفار من غير فرق بين عربي وبهمي وذكراً وأنثى ولم يعم دليل يصلح التمسك قط في تخصيص أسر العرب بعدم جواز استرقاقهم بل الأدلة قائمة متكاثرة على أن حكمهم حكم سائر المشركين منها حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما أنها كانت عند عائشة سبية من بني تميم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعتقها فإنها من ولد اسمعيل وأخرج البخاري وغيره أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال حين جاء وفد هوازن مسلمين فسألوه أن يرد عليهم أموالهم وسبيهم فقال لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحب الحديث إلى أصدقها فاختاروا إحدى الطائفتين أما السبي وأما المال الحديث وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر أن جويرية بنت الحارث من سبي بني المصطلق كانت عن نفسها ثم تزوجها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أن يقضى كتابتها فلما تزوجها قال الناس أصهار رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأرسلوا ما بأيديهم من السبي وأخرجه أحد من حديث عائشة وقد ذهب إلى جواز استرقاق العرب الجمهور وحكي في البحر عن الحنفية أنه لا يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام أو السيف واستدل بقوله تعالى فإذا انسحق الشهر الحرام فاقتلوا المشركين الآية ولا يخفى أنه لا دليل في الآية على المطلوب ولو سلم ذلك كان ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم محضاً لذلك وقد صرح القرآن الكريم بالتخيير بين المن والقداء فقال فاما من بعد واما فداهم ولم يفرق بين عربي وبهمي واستدلوا أيضاً بما أخرجه الشافعي والبيهقي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يوم حنين لو كان الاسترقاق جائزاً على العرب لكان اليوم انما هو أسرى وفي أسناده الواقدي وهو ضعيف جداً ورواه الطبراني من طريق أخرى فيها يزيد بن عياض وهو أشد ضعفاً من الواقدي وقد أخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم القديمة من ذكور العرب في بدر وهو فرع الاسترقاق أقول قد سبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جماعة من بني تميم وأمر عائشة أن تعتق منهم كما تقدم وبالع على صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال من فعل كذا فكأنما أعرق رقة من ولد اسمعيل وقال لاهل مكة اذهبوا فانتم الطلقاء والحاصل أن الواجب الوقوف على ما دلت عليه الأدلة الكثيرة الصحيحة من التخيير في كل مشرك بين القتل والمن والقداء والاسترقاق فمن ادعى تخصيص نوع منهم أو فرد من أفرادهم فهو مطالب بالدليل وأما أسر نسائه العرب فلا امر أظهر من أن يذكره الوقائع في ذلك ثابتة في كتب الحديث الصحيحين وغيرهما في كتب السير جميعها (وقتل الجاسوس) لحديث سلمة بن الأكوع عند البخاري وغيره قال أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عين رهو في سفر لجاس عتد بعض أصحابه يتحدث ثم أنسل فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اطلبوه فاقتلوه فسبقتهم إليه فقتلته فنظفني سلبه وهو متعق على قتل الجاسوس الحربى وأما المعاهد والذى يقال مالك والأوزاعي يقتض عهده بذلك وأخرج أحمد وأبو داود عن فرات بن حيان أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بقتله وكان عينا لابي سفيان وحليفه الرجل من الانصار فرج بحلقة من الانصار فقال انى مسلم فقال رجل من

الانصار يارسول الله انه يقول انه مسلم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان منكم
 رجالا انكلهم الى ايمانهم منهم فرات بن حبان وفي اسناده أبو همام الدلال محمد بن محبوب ولا يصح
 بحديثه وهو يرويه عن سفيان ولكنه قد روى الحديث المذكور عن سفيان بن بشر بن السري
 البصري وهو من اتفق على الاحتجاج به البخاري ومسلم ورواه عن الثوري أيضا عباد بن
 الازرق العباداني وهو ثقة (واذا أسلم الحربي قبل القدرة عليه أحرز أمواله) لحديث صفوان
 عيلة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا أسلم الرجل فهو احرق بأرضه وماله أخرجه
 أحمد وأبو داود ورجاله ثقات وفي لفظ ان القوم اذا أسلوا أحرزوا أموالهم ودماهم وأخرج
 أبو يعلى من حديث أبي هريرة مرفوعا عن أسلم على شيء فهو له وضعه ابن عدى يباسين الزيات
 الرازي له عن أبي هريرة قال البيهقي وانما يروى عن ابن أبي مليكة وعن عروة مرسلا وقد
 أخرجه عن عروة مرسلا سعيد بن منصور ورجاله ثقات ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 حاصر بني قريظة فأسلم ثعلبة وأسد بن سعية فأحرز لهما ما أسلما من أموالهما وأولادهما
 الصغار ومما ليدل على ذلك الحديث الصحيح ان ثابت من طرق انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال فاذا قالوا عصموا مني دماهم وأموالهم الا بحقها وقد ذهب الجمهور الى أن الحربي اذا
 أسلم طوعا كانت جميع أمواله في ملكه ولا فرق بين من أسلم في دار الحرب أو دار الاسلام
 (واذا أسلم عبد الكافر صار حرا) لحديث ابن عباس عندهما أحمد وابن أبي شيبة قال أعق رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم الطائف من خرج اليه من عبيد المشركين وأخرجه
 أيضا سعيد بن منصور مرسلا وقصة أبي بكر في تدليه من حصن الطائف مذكورة في صحيح
 البخاري ورواه أبو داود عن الشعبي عن رجل من ثقيف قال سألت رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم أن يرذلنا ابابكرة وكان مملوكا فأسلم قبلنا فقال لا هو طليق الله ثم طليق رسوله
 وأخرج أبو داود والترمذي وصححه من حديث علي قال خرج عبدان الى رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم يعني يوم الحديبية قبل الصلح فكتب اليه مواليهم فقالوا والله يا محمد
 ما خرجوا اليك رغبة في دينك وانما خرجوا هربا من الرق فقال ناس صدقوا يارسول الله
 ردهم اليهم فغضب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقال ما أراكم تنتهون بامعشر
 قريش حتى يبعث الله عليكم من يضرب رقابكم على هذا وأبى أن يردهم وقال هم عتقاء الله
 عز وجل وأخرج أحمد عن أبي سعيد الاعشى قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وسلم في العبد اذا جاء فأسلم ثم جاء مولاه فأسلم انه حر واذا جاء المولى ثم جاء العبد بعد ما أسلم
 مولاه فهو احرق به وهو مرسلا (والارض المغنومة أمرها الى الامام فيجعل الاصلح من قسمتها
 أو تركها مشتركة بين الغانمين أو بين جميع المسلمين) لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قسم ارض قريظة والنضير بين الغانمين وقسم نصف ارض خيبر بين المسلمين وجعل النصف
 الآخر لمن ينزل به من الوفود والامور ونائب الناس كما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث
 بشر بن يسار عن رجال من العصابة وأخرج نحوه أيضا أبو داود من حديث سهل بن أبي حمزة
 وقد ترك العصابة ما غنموه من الاراضي مشتركة بين جميع المسلمين يقسمون خراجها بينهم
 وقد ذهب الى ما ذكرناه جمهور العصابة ومن بعدهم وعمل عليه الخلفاء الراشدون وأخرج

مسلم وغيره من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إيمان قرية
أتبعوها فأنتم فيها مسلمون وأيمان قرية عصت الله ورسوله فإن خسم الله ورسوله ثم هي
لكم أقول قسمة الاموال المجتمعة للمسلمين من خراج ومعاملة وجزية وصلاح وغير ذلك ينبغي
تقويض قسمتها الى الامام العادل الذي يحض التصحح لرعيته ويسذل جهده في مصالحهم
فيه قسم بينهم ما يقوم بكفايتهم ويدخلوا ديارهم ما يقوم بدفعها ولا يلزمه في ذلك سلوك طريق
مهيئة سلكها السلف الصالح فان الاحوال تختلف باختلاف الازمنة والامكنة فان رأى
الصلاح في تقسيم ما حصل في بيت المال في كل عام فعل وان رأى صلاح في تقسيمه في الشهر
أو الاسبوع أو اليوم فعل ثم اذا فاض من بيت مال المسلمين على ما يقوم بكفايتهم وما يدخل
لدفع ما ينوبهم جعل ذلك في مناجرة الكفرة وفتح ديارهم وتكثير جهات المسلمين وفي تكثير
الجيوش والخليل والصلاح فان تقوية جيوش المسلمين هي الاصل الاصيل في دفع المفساد
وجلب المصالح ومن أعظم موجبات تكثير بيت المال وتوسيع دائرته العدل في الرعية
وعدم الجور عليهم والقبول من محسنهم والتجاوز عن مسيئتهم وهذا معلوم بالاستقرار في جميع
دول الاسلام والكفر فاعدل ملك في رعيته الا وئال بعده أضعافاً مضاعفات ما يناله الخائر
يجوز به مع ما في العدل من السلامة من انتقام الرب عز وجل في هذه الدار وفي دار الآخرة
فانه اجرت عادة الله سبحانه بحق نظام الظلم وخراب بنيانه وهدم أساسه حتى صارت دول الظلمة
من أعظم العبر للمعتبرين فانه لا بد أن يحل بهم من نكال الله وسخطه ما يعرفه من له فطنة
واعتبار وتفكر ومن نظري في توارخ الدول رأى من هذا ما يقضي منه العجب فالخاصل أن
الظلم عن خسر الدين والآخره أواخره فواضع معلوم من هذه الشريعة
بالضرورة وأما خسران الدين فهو وان تم له من انصيب نزر فهو على كدر وتخوف ونقص
وتحليل ووحشة من رعيته فلا يزال متوقعاً والملك في كل وقت بسبب ما قد فعله بهم وهم
مع ذلك على بغضه وهو منطوع على بغضهم وينضم الى ذلك كله تناقص الامر وخراب البلاد
وهلاك الرعية وفقراً غنياهم في كل عام هو في نقص مع ما جرت به عادة الله عز وجل من قسم
الظلمة وهلاكهم في أيسر مدة فأقل الملوكة مدة أشدهم بطشاً وأكثرهم ظلماً وهذا هو الغالب
وما خالفه فنادر فأين حال هؤلاء الظلمة في الدين والدين من حال الملوكة العاديين بالرعية
المحبوبين عندهم الممتنعين بلذة العدل مع لذة العيش الصافي عن كدر الخوف التي لا يأمن
الظلمة هجومها عليهم في كل وقت ولولم يكن من ذلك كله الا الامن من عقاب الله واستقامه بل
الرجاء في ثوابه وجزيل افضاله وما وعده العاديين في الآخرة مما لا عين رأت ولا أذن سمعت
ولا خطر على قلب بشر لكان مغنياً (ومن أمته أحد المسلمين صار أمناً) لحديث علي عند أحمد
وأبي داود والنسائي والحاكم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ذمة المسلمين واحدة
يسعى بها أذنهم وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده مرفوعاً بلفظ يد المسلمين على من سواهم تنكأ نادماً وهم ويجبر عليهم أذنهم ويرد عليهم
أقصابهم وهم يد على من سواهم وأخرج ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر موطولاً
وأخرج ابن ماجه من حديث معقل بن يسار مختصراً بلفظ المسلمون يد على من سواهم

تسكانا دماؤهم وأخرجه إلينا كم من حديث أبي هريرة مختصرا أيضا وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة أيضا بلفظ ان ذمة المسلمين واحدة فمن أخفر مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وهو في الصحيحين من حديث علي وأخرجه البخاري من حديث أنس وفي الباب أحاديث وقد أجمع أهل العلم على أن من أمنه أحد المسلمين صار أمنا قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة انتهى وأما العبد فأجاز أمناه الجمهور وأما الصبي فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم أن أمان الصبي غير جائز انتهى وأما المجنون فلا يصح أمانه بلا خلاف قلت انما يصح الأمان من أحد المسلمين إذا أمن واحدا أو اثنين فأما عقد الأمان لأهل ناحية على العموم فلا يصح إلا من الإمام على سبيل الاجتهاد وقهرى المصلحة كعهده الذمة ولو جعل ذلك لأحد الناس صار ذريعة إلى إبطال الجهاد (والرسول كالمؤمن) لحديث ابن مسعود عند أحمد وإبي داود والنسائي وإلحاقكم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لرسولي مسيلة لو كنت قاتلا لرسولا لقتلتكما وأخرج أحمد وأبو داود من حديث نعيم بن مسعود الأشجعي ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لهم ما والله لو لا ان الرسل لا تقتل لضربت أعناقكم وقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن جبان ومعه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يرفع لمابهة قریش إليه فقال يا رسول الله لا أرجع اليهم فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اني لا أخيس بالعهد ولا أحبس البرد ولكن أرجع اليهم فان كان في قلبك الذي فيه الآن يعني الاسلام فارجع (وتجوز مهادة الكفار) وملاوكمهم وقبائلهم اذا اجتهد الامام وذو الرأي من المسلمين فعرفوا ان وقع المسلمين في ذلك ولم يخافوا من الكفار مكيدة (ولو بشرط والى اجل اكثره عشر سنين) لحديث أنس عنده مسلم وغيره ان قریشا صالحوا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاشترطوا عليه ان من جاء منكم لا ترقه عليكم ومن جاء منكم فاعلموا ان رسول الله اتى بكتاب هذا قال نعم انه من ذهب منا اليهم فأبعده الله ومن جاء منهم سيجعل الله له فرجا ومخرجا وهو في البخاري وغيره من حديث المسور بن مخرمة ومروان مطول لا وفيه ان مدة الصلح بينه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وبين قریش عشر سنين وقد اختلف أهل العلم في جواز مصالحه الكفار على رقتين جاء منهم مسلما وفعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد دل على جواز ذلك ولم يثبت ما يقتضي نسخه واما قديمه الصلح فذهب الجمهور الى أنه لا يجوز ان يكون اكثر من عشر سنين لان الله سبحانه قد امرنا بقتل الكفار في كتابه العزيز فلا يجوز مصالحته بدون شيء من جزية او نحوها ولكنه لما وقع ذلك من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان دليلا على الجواز الى المدة التي وقع الصلح عليها ولا يجوز الزيادة عليها ارجوعا الى الاصل وهو وجوب مقاتلة الكفار ومناجرتهم الحرب وقد قيل انها لا يجوز مجاوزة اربع سنين وقيل ثلاث سنين ولا تجوز مجاوزة سنتين (ويجوز تأييد المهادة بالجزية) لما تقدم من امره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بدعاء الكفار الى احدى ثلاث خصال منها الجزية وحديث عمرو بن عوف الانصاري في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث ابا عبيدة بن الجراح الى البصرين يأتي بجزيتهما وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو صالح أهل البصرين

وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي وأخرج أبو عبيد عن الزهري مرسلًا قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجزية من أهل البحرين وكانوا يمجوسا وأخرج أبو داود من حديث أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث خالدًا إلى ~~أبي~~ كعب بن عمرو فآخذه وفأواه لحقن دمه وصالحه على الجزية وأخرج أبو عبيد في كتاب الأموال عن الزهري أن أول من أعطى الجزية أهل نجران وكانوا نصارى وقد جعل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أهل اليمن على كل حالم دينارًا كل سنة أو قيمته من المعافر يعني أهل النعمة منهم رواء الشافعي في مسنده عن عمر بن عبد العزيز وهو ثابت في حديث معاذ المشهور وعند أبي داود وأخرج البزار وغيره من حديث المغيرة بن شعبه أنه قال لعامل كسرى امرئًا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إن نقا قلبكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية وأخرج البزار عن ابن أبي نجيح قال قلت لجابر ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير وأهل اليمن عليهم دينار قال جعل ذلك من قبيل البسار وقد وقع الاتفاق على أنها تقبل الجزية من ~~كفار~~ البهيم من اليهود والنصارى والمجوس قال مالك والأوزاعي وفقهاء الشام أنها تقبل من جميع الكفار من العرب وغيرهم وقال الشافعي أن الجزية تقبل من أهل الكتاب عربًا كانوا أو مجنوسًا ولحق بهم المجوس في ذلك وقد استدل من يجوز أخذها بالامن البهيم فقط بما وقع في حديث ابن عباس عند أحمد والترمذي وحسنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لقريش إنه يريد منكم كلمة تدن لهم بها العرب ويؤدى إليهم بها البهيم الجزية يعني كلمة الشهادة وليس هذا مما ينبغي أخذ الجزية من العرب ولا سيما مع قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث سليمان بن بريدة المتقدم وإذا ثبت عدولهم عن المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلل وفيهم الجزية قال في المسوي في باب أخذ الجزية من أهل الكتاب قال تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ولا يخرجون ما حرم الله ورسوله ولا يدعون دين الحق من الذين آتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون قلت عليه أهل العلم في الجملة وقال الشافعي الجزية على الأديان لا على الأنساب فتؤخذ من أهل الكتاب عربًا كانوا أو مجنوسًا ولا تؤخذ من أهل الأوثان والمجوس لهم شبهة كتاب وقال أبو حنيفة لا يقبل من العرب إلا الإسلام أو السيف وفي حديث ابن شهاب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين وأن عمر بن الخطاب أخذها من البربر وفي حديث جعفر بن علي بن محمد عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال عبد الرحمن بن عوف أشهد لسمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لهم سنوهم سنة أهل الكتاب قلت وعليه أهل العلم قال مالك مضت السنة أن لا جزية على نساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم وأن الجزية لا تؤخذ إلا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم قلت وعليه أهل العلم وأما قدره فأنظر عمر بن الخطاب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعة دنانير مع ذلك أرزاق المسلمين وضيفة ثلاثة أيام قلت قد صرح من حديث معاذ بعثه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى اليمن فأمره أن يأخذ من كل حالم دينارًا أو عدله معافر يا فاختلوا في الجمع بينه وبين حديث عمر فقال الشافعي أقل الجزية دينارًا على كل بالغ في كل سنة ويستحب للإمام المالك كسبة يزيد أو لا

يجوز أن ينقص من دينار وإن الدينار مقبول من الغني والمتوسط والفقير وتأول أبو حنيفة حديث عمر على المؤمنين وحديث معاذ على الفقراء لأن أهل اليمن أكثرهم فقراء فقال على كل مؤسر أربعة دنانير وعلى كل متوسط ديناران وعلى كل فقير دينار وعن عمر بن عبد العزيز من مر بك من أهل الذمة فخذ بما يدبرون به من التجارات من كل عشرين دينارا ثم انقص فحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير فإن نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا أو كتب لهم عما أخذ منهم كتابا إلى مثله من الحول قلت عليه أبو حنيفة وقال الشافعي الذي يلزم اليهود والنصارى من العشور هو ما وصلوا وقت عقد الذمة وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله أن يضعوا الجزية عن أسلم من أهل الجزية حين يسلمون قلت عليه أبو حنيفة وقال الشافعي لا تسقط بالاسلام ولا بالموت لأنه دين حل عليه كسائر الديون انتهى (وتنفع المشركون وأهل الذمة من السكون من جزيرة العرب) لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أوصى عذمة بثلاث أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وأجيزوا الوفد بخوماً كفت أجيزهم ونسبت الثالثة والشك من سليمان الاحول وأخرج مسلم وغيره من حديث عمر أنه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع فيها الا مسلما وأخرج أحمد من حديث عائشة أن آخر ما عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان قال لا تترك بجزيرة العرب دينان وهو من رواية ابن اميحق قال حدثني صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابي الدلائلة هذه قد دلت على اخراج كل مشرك من جزيرة العرب سواء كان ذميا أو غير ذمي وقيل انما يمنعون من الجواز فقط استدلالا بما أخرجه أحمد والبيهقي من حديث أبي عبيدة بن الجراح قال آخر ما تكلم به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخرجوا يهود أهل الجواز وأهل بجران من جزيرة العرب وهذا لا يصلح تخصيص العام لما تقر في الاصول من ان التخصيص بموافق العام لا يصح وقد سلك ابن حجر في فتح الباري عن الجمهور ان الذي تنفع منه المشركون من جزيرة العرب هو الجواز خاصة قال وهو مكة والمدينة واليهامة وما والاها لا فيما سوى ذلك مما يطلق عليه اسم الجزيرة وعن الحنفية يجوز مطلقا الا المسجد الحرام وعن مالك يجوز دخولهم الحرم للتجارة وقال الشافعي لا يدخلون الحرم أصلا الا باذن الامام أقول الاحاديث مصرحة بانخراج اليهود من جزيرة العرب وذكر الجواز هو من التخصيص على بعض افراد العام لا من تخصيصه لأنه قد تقر في الاصول ان مفاهيم اللقب لا يجوز العمل بها اجماعا الا عند الدافق واقتض الجواز يدل على ان غير من مواضع الجزيرة يخالفه بغيره لقبح هذا هو الصواب الذي ينبغي التعويل عليه وقد جع المغربي مؤلف شرح بلوغ المرام رسالة ربح فيها التخصيص وقد دفعها الماتن رحمه الله بابحاث ليس هذا موضع ذكرها قال في المسوى في باب لا يدخل المسجد الحرام كافر قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله قلت قوله فلا يدخلوا المسجد الحرام معناه المسجد الحرام وما حوله من الحرم يدل عليه قوله تعالى وان خفتم عيلة وعليه أهل العلم قالوا لا يجوز لكافر أن يدخل الحرم بهال سواء كان ذميا أو لم يكن

يكن واذا جاء رسول من دار الكفر الى الامام وهو في الحرم فلا يأذن في دخوله بل يخرج الامام اليه أو يبعث من يسمع رسالته قلت قد صح في غير حديث ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أدخل الكفار في مسجده من ذلك ربط ثمامة بن اثال بسارية من سوارى المسجد فقال الشافعي لا يدخلون المسجد الا باذن مسلم وقال آخرون يجوز له الدخول ولو بغير اذن وتأويل الآية على قولهم انهم أخبة وابالجزية أقول لا ريب ان مواطن العبادة المعدة للمسلمين ينبغي تزويجها من ادراك المتركين فهم الذين لا يتطهرون من جنابة ولا يفتسلون من نجاسة فان كان تأويلهم لمسجد المسلمين بالنجاسات أو استهزأوهم بالعبادة مغفوناً فذلك مفسدة وكل مفسدة ممنوعة مالم يعارضها مظنة اسلام من دخل منهم المسجد لما يسمعه ويراه من المسلمين فان تلك المفسدة مغفورة فيجب هذه المصلحة التي لا يقادر قدرها واما اذا كان تأويلهم المسجد غير مظنون فلا وجه للمنع ولا سيما قد تقر رانه صلى الله عليه وسلم كان ينزل كثير من وفود المتركين مسجده الشريف وهو أفضل من غيره من المساجد غير المسجد الحرام ثم قال في المسوى قال مالك قال ابن شهاب ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أجلى يهود خيبر قال مالك وقد أجلى عمر بن الخطاب يهود نجران وذلك فاما يهود خيبر فخرجوا منها ليس لهم من الثمر ولا من الارض شيء وأما يهود فذلك فكان لهم نصف الثمر ونصف الارض لان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان صالحهم على نصف الثمر ونصف الارض فأقام لهم عمر ابن الخطاب نصف الثمر ونصف الارض قيمته من ذهب وورق وابل وحيال واقتاب ثم أعطاهم القبة وأجلاهم منها قالت عليه أهل العلم قالوا الجاز يجوز للسكان دخاها بالاذن ولا يقم بها أكثر من مقام السفر فان عمر رضى الله تعالى عنه لما أجلاهم أجلى لمن يقدم منهم تاجراً ثلاثاً انتهى

(فصل ويجب قتال البغاة حتى يرجعوا الى الحق) لقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله فأوجب الله سبحانه قتال الطائفة الباغية حتى ترجع الى أمر الله ولا فرق بين أن يكون البغي من بعض المسلمين على امامهم أو على طائفة منهم قال في المسوى قال الواحدى والبغوى وغيرهما نزلات هذه الآية في ضرب كان بينهم بالجر يدو الايدى والتعال فأصلح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بينهم وانظاها رانها في قتال ومضاربة يكون في الغضب بين المسلمين حيث يكون حكم الله تعالى معلوما لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله وليست في البغاة وهم الذين لهم منعة وشبهة فصبوا ريسا وخر جوا على الامام العدل اذ ليس هناك فاطع يطلب منهم التوبة اليه بل كل فرقة منهم ماتدعى ان ماذهبت اليه هو الحق الموافق لكتاب الله وانما يستفاد حكم البغاة من آثار على رضى الله تعالى عنه حين قاتل أهل البصرة وأهل الشام وأهل الثمروان وهذا أحسن ما فهمت في هذه الآية والعلم عند الله تعالى انتهى أقول اعلم ان هذا الفصل مستفاد من اجتهادات العصاة رضى الله عنهم وأكرم من روى عنه في ذلك على كرم الله وجهه ولم يثبت في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء الا حديث ابن مسعود الا في وقد ضعفه جماعة من المسلمين وقد أجمع المسلمون على بعض الاحكام كعدم جواز سبي

البغاة والحاصل ان أصل دم المسلم وما له العصمة ولم يأذن الله عز وجل بسوى قتال الطائفة
 الباغية حتى تنفي غيبب الاقتصار على هذا ويكون الجائز قتال من لم يحصل منه التوبة وان كان
 جريحاً أو متهزماً من غير فرق بين من له فتنة ومن لا فتنة له مادام مصراً على بغيه وأما المال فلا
 يجوز أخذ شيء منه هذا ما عُدِي في ذلك فان ثبت ما يخالفه فالثابت شرعاً وأولى بالاتباع (ولا
 يقتل أسيرهم ولا يتبع مدبرهم ولا يجاز على جريحهم ولا تغنم أموالهم) لما أخرجه الحاكم
 والبيهقي عن ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لابن مسعود يا ابن أم عبد ما حكم
 من بقي من أمي قال الله ورسوله أعلم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يتبع
 مدبرهم ولا يصحز على جريحهم ولا يقتل أسيرهم وفي أقط ولا يذفق على جريحهم ولا يغنم منهم
 سكت عنه الحاكم وقال ابن عدي هذا الحديث غير محفوظ وقال البيهقي ضعيف وقال صاحب
 بلوغ المرام ان الحاكم صححه فوهم لان في اسناده كوثر بن حكيم وهو متروك وصح عن علي من
 طرق نحوه موقوفاً والصحيح أنه فادى بذلك حنادي على يوم صفين ولم يثبت الرفع وأخرج ابن
 أبي شيبة والحاكم والبيهقي من طريق عبد خير عن علي بل فقط فادى حنادي على يوم الجمل الا
 لا يتبع مدبرهم ولا يذفق على جريحهم وأخرج سعيد بن منصور عن مروان بن الحكم قال
 صرخ صارخ لعلي يوم الجمل لا يقتل مدبر ولا يذفق على جريح ومن أغلق بابيه فهو آمن ومن
 ألقى السلاح فهو آمن وأخرج أحمد في رواية الأثرم واحتج به عن الزهري قال حاجت الفتنة
 وأصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم متوافرون فأجمعوا أن لا يقاد أحد ولا يؤخذ
 مال على تأويل القرآن الا ما وجد بعينه وأخرج البيهقي عن أبي أمامة قال شهدت صغير
 فكانوا لا يجيزون على جريح ولا يقتلون مولياً ولا يسلبون قتيلاً وأخرج البيهقي عن
 علي انه قال يوم الجمل ان ظفرتي على القوم فلا تطلبوا مدبراً ولا تحجزوا علي جريحاً وانظروا الى
 ما حضروا به الحرب من آلة فاقبضوه وما سوى ذلك فهو لورثتهم قال البيهقي هذا منقطع
 والصحيح انه لم يأخذ شيئاً ولم يسلب قتيلاً ويؤيد جميع هذه الآثار ان الأصل في دماء المسلمين
 وأموالهم الحرم فلا يهل شيء منها الا بدليل شرعي والمراد بالاجازة على الجريح والاجهاز
 والتذفيف ان يتم قتله ويسرع فيه وما حكمه الزهري من الاجماع على عدم القوديل على انه
 لا قصاص في أيام الفتنة وقد أخرج هذا الأثر عن الزهري البيهقي بل فقط حاجت الفتنة الاولى
 فادركت يعني الفتنة رجالاً ذوى عدو من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن شهد
 معه يدروا بلغنا انهم يرون ان هذا أمر الفتنة لا يقام فيها على رجل قاتل في تأويل القرآن
 قصاص فيمن قتل ولا حد في سبي امرأة نسيت ولا يرى عليها حد ولا ينالها بين زوجها املاحة
 ولا يرى أن يقتلها أحد الا بجلد الحد ويرى ان ترد الى زوجها الاول بعد ان تعددت عتاس
 زوجها الا تحو ويرى ان يرثها زوجها الاول انتهى قال في البحر ولا يجوز سبيهم ولا اغتنام مال
 يجلبوا به اجماعاً لبقائهم على الله وحكى عن النفس الزكية والحنفية والشافعية انه لا يغنم
 منهم شيء أقول وأما الكلام فيمن حارب علياً كرم الله وجهه فلا شك ولا شبهة ان الحق بيده
 في جميع مواطنه ما طلحه والزيرو من معهم فلانهم قد كانوا بايعوه فنكثوا ببعته بغيا
 عليه وخرجوا الى جيوش من المسلمين فوجب عليه قتالهم وأما قتاله للقوارح فلا ريب في ذلك

والاحاديث المتواترة قد دللت على انهم يعرفون من الدين كما يعرف السهم من الرمية وأما أهل
صفين فبغيرهم ظاهر لو لم يكن في ذلك الا قوله صلى الله عليه وسلم لعامة قتلة الفئة الباغية لكان
ذلك مقيدا للمطلوب ثم ليس معاوية ممن يصلح لمعارضة علي ولكنه أراد طلب الرياسة والدنيا
بين قوم اعظام لا يعرفون معروفا ولا ينكرون منكرا الخادعهم بأنه طلب بدم عثمان فنفق ذلك
عليهم وبذلوا بين يديه دماهم وأموالهم ونهضوا له حتى كان يقول على لأهل العراق انه يود أن
يصرف العشرة منهم بواحد من أهل الشام صرف الدراهم بالدينار وليس العجب من مثل عوام
الشام انما العجب من له بصيرة ودين كبعض الصحابة المائلين اليه وبعض فضلاء التابعين فليت
تحرى أى أمر اشتبه عليهم في ذلك الامر حتى نصرروا المبطلين وخذلوا الحقين وقد سمعوا
قول الله تعالى فان بغت احداهم على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تاتي الى أمر الله وسمعوا
الاحاديث المتواترة في تحريم عصيان الائمة عالم بروا ككفر ابو احو وسمعوا قول النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم لعامة قتلة الفئة الباغية ولولا عظيم قدر الصحابة ورفيع فضل خير
القرون لقلت حب الشرف والمال قد فتن سلف هذه الامة كما فتن خلفها اللهم غفرا ثم أعلم انه
قد جاء القرآن والسنة بتسمية من قاتل الحقين باغيا كما في الآية المتقدمة وحديث عمار بن
ياسر المتقدم فالباغي مؤمن يخرج عن طاعة الامام التي أوجبها الله تعالى على عباده ويقصد
عليه في القيام بمصالح المسلمين ودفع مقاسدهم من غير بصيرة ولا على وجه المناصحة فان انضم
الى ذلك المحاربة له والقيام في وجهه فقد تم البغي وبلغ الى غايته وصار كل فرد من افراد المسلمين
مطالبا بمقاتلته لقوله سبحانه وتعالى فان بغت احداهم على الاخرى فقاتلوا التي تبغي والحق
من الورع بعد قول الله عز وجل فان بغت احداهم على الاخرى فقاتلوا التي تبغي والاصل
انه اذا تبين الباغى ولم يلتبس ولا دخل في الصلح كان القعود عن مقاتلته خلاف ما أمر الله به
وأما مع اللبس فلا وجوب حتى يتبين الحق من المبطل لكن يجب السعي في الصلح كما أمر الله به
وليس من البغي اظهار كونه الامام سلك في اجتهاده في مسئلة أو مسائل طريق مخالفة
لما يقتضيه الدليل فانه ما زال المجهدون هكذا ولكنه ينبغي لمن ظهر له قط الامام أن يخاصه
ولا يظهر الشناعة عليه على رؤس الاشهاد بل كما ورد في الحديث انه يأخذ بيده ويخاطبه
ويؤذنه النصيحة ولا يذل سلطان الله ولا يجوز الخروج على الائمة وان بلغوا في الظلم أى مبلغ
ما أقاموا الصلاة ولم يظهر منهم الكفر البواح والاحاديث الواردة بهذا المعنى متواترة ولكن
على المأموم أن يطيع الامام في طاعة الله وبعضه في معصية الله فانه لا طاعة لمخلوق في معصية
المخالق وقد ابتلى على رضى الله عنه بقتال البغاة على اختلاف أنواعهم واذا كانت الامامة
الاسلامية مختصة بواحد الامور راجعة اليه مربوطه بها كما كان في أيام الصحابة والتابعين
وتابعهم فحكم الشرع في الثاني الذي جاء بعد ثبوت ولاية الاول أن يقتل اذا لم يتب عن
المنازعة وأما اذا بايع كل واحد منهم جماعة في وقت واحد فليس أحدهما أولى من الاخر بل
يجب على أهل الحل والعقد أن يأخذوا على أيديهم ما حتى يجعل الامر في أحدهما فان استقرا
على التخالف كان على أهل الحل والعقد أن يختاروا منهما من هو أصلح للمسلمين ولا تخفى وجوه
الترجح على التأهيل لذلك وأما بعد انتشار الاسلام واتساع رقعته وتباعد أطرافه فلم

انه قد صار في كل قطر أو أقطار الولاية الى امام أو سلطان وفي القطر الآخر أو الاقطار كذلك ولا يتخذ لبعضهم أمر ولا نهى في غير قطره أو أقطاره التي رجعت الى ولايته فلا بأس بتعدد الأئمة والسلطين وتجب الطاعة لكل واحد منهم بعد البيعة على أهل القطر الذي يتخذ فيه أو أمره ونواهيته وكذلك صاحب القطر الآخر فإذا قام من ينازعه في القطر الذي قد ثبت فيه ولايته وبإياديه أهل له كان الحكم فيه أن يقتل إذا لم يتب ولا يجب على أهل القطر الآخر طاعته ولا الدخول تحت ولايته لتباعد الاقطار فإنه قد لا يبلغ الى ما تباعد منها أخبر امامها أو سلطانها ولا يدري من قام منهم أو مات فالتكليف بالطاعة والحال هذه تكليف بما لا يطاق وهو ذا معلوم لكل من له اطلاع على أحوال العباد والبلاد فان أهل الصين والهند لا يدرون بمن له الولاية في أرض المغرب فضلا عن أن يتكلموا من طاعته وهكذا العكس وكذلك أهل ما وراء النهر لا يدرون بمن له الولاية في اليمن وهكذا العكس فأعرفه ذا فانه المناسب للقواعد الشرعية والمطابق لما يدل عليه الأدلة ودع عنك ما يقال في مخالفته فان الفرق بين ما كانت عليه الولاية الاسلامية في أول الاسلام وما هي عليه الآن أوضح من شمس النهار ومن أنكره ذاق أهوه مباهت لا يستحق أن يخاطب بالحق لانه لا يعقلها والله المستعان

● (فصل وطاعة الأئمة واجبة الا في معصية الله) باتفاق السلف الصالح لقوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم وللأحاديث المتواترة في وجوب طاعة الأئمة منها ما أخرجه البخاري من حديث أنس مرفوعا سمعوا وأطيعوا وأما استعمال عليكم عبد جشى كأن رأسه زينة ما أقام فيكم كتاب الله وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني وفي الصحيحين أيضا من حديث ابن عمر عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على المرأة المسلم السمع والطاعة فيما أحب وأكره إلا أن يؤمر بمعصية فان أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة والاحاديث في هذا الباب كثيرة جدا (ولا يجوز الخروج) بعد ما حصل الاتفاق (عليهم ما أقاموا الصلاة ولم يظهروا كفر أبوا) لحديث عوف بن مالك عند مسلم وغيره قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم قال قلنا يا رسول الله أفلا نتابعهم عند ذلك قال لا ما أقاموا فيكم الصلاة إلا من ولى عليه والفرأه يأتي شيئا من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية ولا ينزعن يد عن طاعة وأخرج مسلم أيضا وغيره من حديث حذيفة بن اليمان أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يكون بعدى أئمة لا يمدون بيدي ولا يستنون بسنتي وسيقوم فيكم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان انسان قال قلت كيف أصنع يا رسول الله ان أدركت ذلك قال تسمع وتطيع وان ضرب ظهرك وأخذ مالك فامسح وأخرج مسلم أيضا وغيره من حديث عرجة الاشجعي قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من أناكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه وفي الصحيحين من حديث عبادة بن الصامت قال بايعنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

في منشدنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وان لا تنزع الامر أهل الان تروا كفرا
بواحدكم فيه من الله برهان والبواح بالموحدة والمهملة قال الخطابي معنى قوله بواحد يريد
ظاهرا وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من خرج عن
الطاعة وفارق الجماعة فمقتله جاهلية وأخرج نحوه أيضا عن ابن عمر وفي الصحيحين من حديث
ابن عمر من حمل علينا السلاح فليس منا وأخرجاه أيضا من حديث أبي موسى وأخرجه مسلم من
حديث أبي هريرة وسلمة بن الأكوع والاحاديث في هذا الباب لا يتسع المقام لبسطها وقد
ذهب الى ما ذكرناه جمهور أهل العلم وذهب بعض أهل العلم الى جواز الخروج على الظلة أو
وجوبه تمسكا بأحاديث الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي أعم مطلقا من أحاديث
الباب ولا تعارض بين عام وخاص ويحمل ما وقع من جماعة من أفاضل السلف على اجتihad
منهم وهم أنى لله وأطوع لسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ممن جاء بعدهم من أهل
العلم قال في الحجة البالغة ثم ان استولى من لم يجمع الشروط لا ينبغي أن يسادر الى المخالفة لان
خلعه لا يمتنع من غلبا لاجمروب ومضايقات وفيها من المفسدة أشد مما يرجح من المصلحة وبالجملة
فاذا كفر الخليفة بانكار ضروري من ضروريات الدين حل قتاله بل وجب والا لا وذلك لانه
حينئذ فانت مصلحة نصيبه بل يخاف مفسدته على القوم فكان قتاله من الجهاد في سبيل الله
انتمى (ويجب الصبر على جورهم) لما تقدم من الاحاديث وفي الصحيحين من حديث ابن عباس
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر فانه
من فارق الجماعة شرا فانت فبنته جاهلية وفيها من حديث أبي هريرة مرفوعا أعطوهم حقهم
فان الله سائلهم عما استرعاهم وأخرج أحمد من حديث أبي ذر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم قال يا أباذر كيف بك عند ولاة يستأثرون عليك بهذا التي قال والذي بعثك بالحق
أضع سيفي على عاتقك واضرب حتى ألحقن قال أولادك على ما هو خير لك من ذلك تصبر حتى
تلقني وفي الباب أحاديث كثيرة (وبذل النصيحة لهم) لما ثبت في الصحيحين من ان الدين النصيحة
لله ولرسوله ولأئمة المسلمين من حديث عيم الداري بهذا اللفظ والاحاديث الواردة في مطلق
النصيحة متواترة وأحق الناس بها الأئمة (وعليهم) أي على الأئمة (الذب عن المسلمين وكف يد
الظالم وحفظ ثغورهم وثديبرهم بالشروع في الايدان والاديان والاموال وتفرق أموال الله
في مصارفها وعدم الاستئثار بما فوق الكفاية بالمعروف والمبالغة في اصلاح السيرة
والسريرة) وذلك معلوم من أدلة الكتاب والسنة التي لا يتسع المقام لبسطها ولا خلاف
في وجوبها جميعا على الامام وهذه الامور هي التي شرع الله تعالى نصب الأئمة لها فمن أخل
من الأئمة والساطين بشئ منها فهو غير محتمل لرعيته ولا يصح اهام بل غاش خائن وقد ثبت
في الصحيحين وغيرهم ما من حديث معقل بن يسار قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم يقول ما من عبد يدتبعه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته الا حرم الله عليه
الجنة وفي لفظ مسلم ما من أمير يلى أمور المسلمين ثم لا يجتهد لهم ولا ينصح لهم الا لم يدخل الجنة
وأخرج مسلم وغيره من حديث عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
يقول اللهم من ولي من امرأتي شيئا فرقت بهم فارقت به وبالجملة فعلى الامام والسلطان أن

يقتدى برسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وبالطفاة الراشدين في جميع ما يأتي ويؤلفه
 ان فعل ذلك كان له المآلة العدل من الترغيبات الثابتة في الكتاب والسنة
 وحاصلها الفوز بنعيم الدنيا والآخرة وآخر دعوانا
 ان الحمد لله الذي بنعمته تتم
 الصالحات

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول المتوسل بجهاد النبي الخاتم الفقير الى الله تعالى محمد قاسم
 محمدك يا حكيم يا عليم وفقت من نشأ لثقة في دينك القويم ونصلي ونسلم على رسولك
 المبعوث بأشرف الملل صاحب الحنيفية السبعة التي لا صبر فيها ولا ملل سيدنا محمد امام كل
 امام الذي أوضع لنا معالم الاسلام وعلى آله الذين أحرزوا من الكمال غاية رتبته وأصحابه
 نجوم الهدى المقتفين لهدى وسنته وسائر الأئمة المجتهدين القائمين بحماية حوزة الدين
 ودقوا الشرائع والأحكام وأسفروا عن وجوه الحلال والحرام (أما بعد) فان علم الثقة
 أجل العلوم قدرا وأرفع بين الانام شأنًا وذكرا ظهر في سماء العلوم نوره ورفاقه وقامت
 بالكتاب والسنة دعائمه وأركانها عليه مدار العبادات البدنية والمالية وبه يستقيم أمر
 المعاملات بين البرية وبأمن به المكلف في عمله الخلل والفساد ويهتدى في سيرة الى سبيل
 الرشاد فكان فيه خيرا دارين كما أرشد الى ذلك سيد الكونين بقوله وهو الصادق الامين
 من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين هذا وان الله تعالى لم يحصر فضائله في اقوام ولم يخصها
 بأيام دون أيام بل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وهو أعلم حيث يجعل الحكمة فيمن شاء
 وان من امتطى صهوة العلوم العقلية والنقلية ورفى الى ذروتها الشاخصة العلمية وجعله الله
 تعالى لمجالس المشكلات وموتلا يرجع اليه في بيان المعضلات السيد الامام قدوة
 الاجلة الاعلام نادرة الزمان معدن الدقائق وكثر العرفان خاتمة المحققين وبقية المجتهدين
 ناصر السنة النبوية ورافع لواء الشريعة الطاهرة المرضية من أتم الله به النعمة وآناه
 الملك والحكمة وأشرق كواكب فضله أي اشراق وأزهرت طوارق علمه في الآفاق مولانا
 المؤيد من مولاة الباري أبي الطيب صدوق بن حسن علي الحسيني القنوجي البضاري ملك
 مدينته هو بالاحاطة بالانظار الهندية خلده الله تعالى ملكه وأمد به بعنايته القوية فهو أجله
 الله سابق حلبة العلوم ومالك زمام منطوقها والمقهوم وهي دوايرها ومعهم مدارسها
 صاحب التأليف الفاتحة والتصانيف الحسنة الراقية فمن جميع غياضه ونضير رياضه
 الروضة النديه شرح الدرر البهية لا وحده زمامه وفائق أقرانه البهر الامام والخبر الهمام
 الجيهذا المحقق والجمع المدقق شيخ الاسلام نجم العلماء الاعلام سيدى محمد بن علي
 الشوكاني تقدمه الله برضوانه في دار القاني ولعمري انه لشرح تشرح به صدور الفضلاء
 وتقربه أعين أولى الالباب والنبلاء كيف لا وهو روضة تدفقت أنهارها بسائغ التحقيق
 وأنبث أزهارها بخار الدقائق والتدقيق عذب غير وريبع غزير سلك فيه حفظه الله

تعالى مسلك الانصاف وجانب في الترجيح سبيل الجور والاعتساف وهذب مبادئه وحرر
 معانيه واعتنى بتقرير الأدلة ونصب أعلامها وتوضيح وجوه الدلالة واحكامها وذكر
 مذاهب الأسلاف وما وقع بينهم من الوفاق والخلاف مع ترجيح ما عاضده البرهان من غير
 نظري ذلك الى خصوصية انسان رائد ان الحق أحق بأن يعرض بالنواجز عليه وأن ما سواه
 يطرح في زوايا الاهمال ولا يعول عليه ثم أحسنه صنعا وأتقنه أسلوبا ووضعها فقه جواهر
 تلك الالفاظ ما أعلاها وأبدعها وفرائد تلك المعاني ما أغلاها وأبرعها قد أوضح سبيل الفقه
 بأوضح من فلق الصبح ووضح عرائسه بوشاح من التنقيح وصرع بنفسائس النصح منقح من الله
 تعالى صافية جليدة ومنحة ضافية جميلة قد فاق دليل لا ونصا وذهب في مذاهب الفضل الى
 المقصد الاقصى فلذلك طبع بالمطبعة المصرية بيولاقي ليعم نفعه ويتسوع شذاه في الافاق
 وكان تمام طبعه الباهر وحسن وضعه الزاهر في أيام صاحب السعادة وحليف المجد
 والسيادة عزيز مصر والعمود الفخر من هو بصدق الثناء عليه حقيق الخديو المعظم
 محمد باشا توفيق أعز الله دولته وأدام عزه ووجه جنته مشهولا طبعه الجليل بإدارة ذى المجد
 الاثيل من له في ذروة المحاسن أعلى مكانه سعادة حسين حسنى بك مدير المطبعة والكاغد خانه
 ونظارة ذى المعارف التي عليه تثني حضرة وكيله محمد أفندي حسنى وطلع بدر تمامه وفاح
 مسلك ختامه في أواخر الشهر المعظم شهر الله رجب الاصح من عام ستة وتسعين

ويا اثنين وألف من هجرة من خلقه الله على أكل خلق وأجل وصف ١٢٩٦

صلى الله وسلم عليه وعلى آله الصكرام وأصحابه

الائمة البررة الفخام ما تعاقب الليل

والنهار وما سال سبيل

برار



